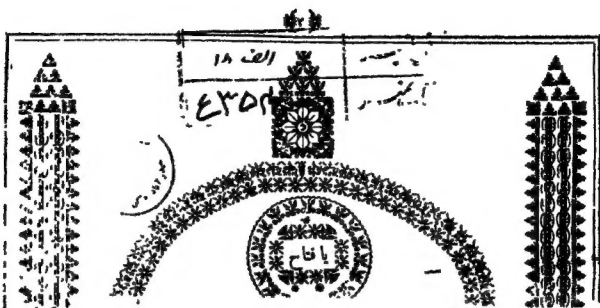


کُتُب خانہ آصفیہ کراچی آباد دکن
 ورق ۱۸

نمبر داندہ ۸۰۳۸

تاریخ ملاحظہ آخر آبان ۱۳۲۱
 نام کتاب جوامع النفعی جلد اول
 فن کتاب
 نمبر کتاب در فن مذکور

4342
51A



بِوَدِّهِ يَسْرُو لَا تَسْرُوهُمْ بِالْخَيْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• علاء الدين قاضي القضاة ابن الشيخ الامام العلامة فخر الدين عثمان المارديني الحنفي غفر الله له •
الحمد لله رب العالمين والمآبة للثقلين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه اجمعين •
اما بعد فهذه فوائد علقته على السفن الكبرى لاسقاط ابي مكر اليه رحمه الله تعالى، اكره الاعتراضات عليه
ومناقشات له ومباحثات معه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب •

• قال البيهقي • باب التطهير بما الجبر

• قلت • كلام التنازع في الجامع يقتضي ان اسم الجبر في الاصل الطبع وان المذهب يسمى بذلك للتأليب عند المغارة
كالعريف فانه اذا قال (١) اذا اجتمع الملح والمذهب سموه باسم الملح اي مجريه • قال () ومتنقولا مال
مرج البحرين يلتقيان) وقال ابن سيدة في الحكم البحر الماء الكثير لما كان او حذا بواقد غاب على الملح فنقول
اليهقي (ماء البحر) الظاهر انه قصد به التسميم كما قال ابن سيدة ولهذا ذكر الآية فان قصد ذلك فقوله فيا
بمد (باب التطهير بالمذهب منه والاجاج) واعادته للمديت بعينه تكرار لا قاعدة فيه وان قصد الملح

(١) هكذا في الاصل ولكن لا ينهم مناه قلله • قال اذا اجتمع الملح والمذهب سموه باسم الملح • اصحح ضافه • • خاصة

خاصة فالصيرفي قوله بعد ذلك (بالمذهب منه) يتأني ذلك * ثم ذكر (هو الطهور ماؤه) من رواة يسعدين سلمة
عن المنيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة ثم ذكر فيه اختلافاً ثم قال (واختلقوا أيضاً اسم سعيد وهو الذي
اراد الشافعي بقوله في اسناده من لا يعرفه او المنيرة اوها) * قلت * ذكر الحاكم في المستدر كهذا الحديث وذكر
ما فيه من التبايعات ثم قال اسم الجمالة مرفوع عنها بهذه التبايعات وقال ابن مندة اتفاق صفوان والجلاح يوجب
سلمة واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة عن المنيرة يوجب شهرته فصار الاسناد مشهوراً
و بهذا اقرن جملة عينا وفي كتاب المزي توثيقهما فزال جهالة الحال ايضاً ولهذا
صححه المزمذى هذا الحديث وحكى عن البخاري تصحيحه وصححه ابن خزيمة وغيره وتصرف البيهقي
بعد ذلك ثم قال اقل الشافعي روى عبد العزيز بن صر عن سعيد بن ثوبان عن ابي هند
رة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يطهره البحر فلا طهره الله ثم ذكر البيهقي بسنده وفيه
بن حيد هو الرازي عن ابراهيم بن الخزاز فحكى عنها وابن حيد قال في باب فرض الجملة
والجدتين ليس بالقوي * وابن الخزاز قال احمد بن علي الابار سألت زليخا اباعسان عنه فقال تركه
ولم ير ضه وقال البخاري فيه نظرو وقال ابراهيم بن الخليل من ابن معين ليس بذلك *

• ثم قال البيهقي • باب التطهير بالماء الكثير

ذكر فيه حديث بربضاعة وسكت عنه ورواه عن الحدري عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج مختلف في اسمه
اختلافاً كثيراً بين البيهقي فيما بعد في ابواب ما يفسد الماء في باب الماء الكثير لا يجس بجماعة تحدث فيه
ما لم يذره ومع الاضطراب في اسمه لا يعرف له حال ولا عين ولهذا قال ابو الحسن بن القطان الحديث
اذ ائبن امره بين ضعفه ثم قال البيهقي (فاذا التفت فيه نجاسة) يعني الير (فمن الحديث فيما بين قتلين
ولم يثنير) * قلت * الحديث مخالف لهذا التاويل لأن مثل هذا الماء اذا وقت فيه هذه الاشياء فالتألبان
الاوصاف الثلاثة تنهير * قال ابو داود في سننه ورأيت فيها يعني يربضاعة ماء متبرقون *

• قال البيهقي • باب الماء المسخن

ذكر عن عمر (انه كان يسخن له ماء في قدومه ويفتسل به) ثم نقل عن الدارقطني انه صححه اسناده * قلت *
قلده البيهقي في ذلك وفي اسناده رجلان متكلم فيهما احدهما هشام بن سعد وهو وان اخرج له مسلم
فقد قال الساجي تركه يحيى وقال عباس بن يحيى فيه ضعف وقال النسائي ضعيف وفي رواية (ابو احمد

ابن حنبل انه ذكره فلم يرفعه فليس يحكم للحديث والثاني علي بن غراب قال * ابوداود تركوا حديثه وقال الجوزجاني ساقط وقال ابن حبان حدث بالموضوعات وكان غالباً في التشيع *

* قال * **باب كراهية الماء المشمس**

ذكر فيه حديثان ضعيفان واثران عن عمر بن الخطاب في اسناد الاول ابراهيم بن محمد عن محمد بن سعد عن عبد الله بن مسعود عن ابراهيم بن هانئ عن ابي يحيى الاسدي عن ابي عبد الله * قال في باب نزول الرخصة في التيمم وقال يحيى القطان كذاب وسألت مالكا كانت ثقة فقال لا ولا ثقة في دينه وقال ابن حبان كان قد رايه مع ابي جهم في مكة وفيه وصاحدا تركوا الناس حديثه وقال بشر بن المفضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلمهم يقولون كذاب او نحوه وقال البخاري تركه ابن المبارك والناس وعن ابن معين كذا في كل ما روي عنه كان كذاباً قد رايه راضياً وقال النسائي متروك وصدقة في هذا هو السنين ضعفه البخاري وقال احمد ضعيف جدا وقال البيهقي في باب ما ورد في الفضل ضعيف ابن حبان وان معين وغيرهما وفي اسناد الثاني اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو فسكت عن ابن عياش وهو متكلم فيه فان قلت صفوان بن عمرو حمي ورواية ابن عياش عن الثمامين صحيحة كذا قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم * قلت * قدروي في باب الضب من ضمض بن زرعة وهو حمي ومع ذلك قال البيهقي هناك ابن عياش ليس بمجته واخرج البيهقي في باب سجود السهو في باب من قال يسجد بها بعد ما يسلم حديث ثوبان لكل مسجودان بعد ما يسلم وليس في اسناده من يظن في امره فيها علت سوى ابن عياش وقد رواه عن عبيد الله بن عبد الكلاعي الشامي ومع ذلك قال البيهقي هذا اسناد فيه ضعف *

* قال * **باب منع التطهير بما عدا الماء من المائعات**

استدل على ذلك بحديث ابي ذر (فاد اوجدت الماء فامسه جلوك) * قلت * هذا استدلال بجهوم لقب ولم يقل به امامه الشافعي ولا اكثر العلماء *

* قال * **باب التطهير بالماء الذي خالطه طاهر لم يلب عليه**

ذكر فيه حديثان عن مجاهد عن ام هانئ ثم قال (وقد قيل من مجاهد عن ابي فاخة عن ام هانئ والدي رويته مع ارساله ام) * قلت * اي مع انقطاعه لان مجاهدا قال عنه الترمذي لا اعرف له سماعاً عن ام هانئ ثم ذكر (عن الاوزاعي عن رجل قدمه يعني الاوزاعي عن ام هانئ انها كرهت ان تتوضأ بالماء الذي يلب فيه

الحزب) وقال (وهذا ان صح فائقا ارادت اذا غلب عليه حتى اضيف اليه) * قلت * لا حاجة الى تاويله (١)
هذا الشك بل هو ضعيف لجهاة الراوى عن ام هاني.

* قال * باب منع التطهير بالبيز

ذكر فيه حديث ابي ذر وقد تقدم ماعليه في الاستدلال ثم استدل على ذلك ايضا بحديث (كل شراب
سكر فهو حرام) * قلت * الاعيان لا تقبل الحزمة بنفسها بل المختار تحريم ما يراد منها فتحريم الميتة تحريم
اكلها وتحريم المرأة تحريم الاستمتاع بها وتحريم السكر تحريم شربه على هذا لا يلزم من حرمة الشراب
حرمة غيره من الافعال قال البيهقي (وقد روي هذا الحديث يعني حديث الوضوء بالبيز عن حماد بن
سلة عن علي بن زيد بن جدعان عن ابي رافع عن ابن مسعود ولا يصح) * قلت * اخرجه بهذا الطريق
الدارقطني ثم قال علي بن زيد ضعيف وابو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود وليس هذا الحديث في
مصنفات حماد بن سلة انتهى كلامه وعلى روى له مسلم مقرونا بغيره وقال الجلي لاباس به وفي مواضع
اخر قال يكتب حديثه واخرج له الحاكم في المستدرک وقال الترمذی صدوق وقوله لم يثبت سماعه
من ابن مسعود فهو على مذهب من يشترط في الاتصال ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك في مقدمة
كتابه انكارا شديدا وزعم انه قول محترق وان المتفق عليه انه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع
وابو رافع هو تقيع الصالح جاهل اسلامي ولم ير النبي صلى الله عليه وسلم فهو من كبار التابعين ممن يمكن
سماعهم ابن مسعود بلا ريب على ان صاحب الكمال صرح بانه سمع منه وكذا ذكر الصريفي فيما قرأت
بخطه ولم يحك البيهقي من الدارقطني هذا الكلام فيجوز ان لم يرض به ولا يلزم من كونه ليس في
مصنفات حماد ان يكون ضعيفا واخرج ابوبكر البزاز في مسنده هذا الحديث من طريق ابن لمية عن
قيس بن الحجاج عن حنش عن ابن عباس عن ابن مسعود ومقتضى هذا ان يكون الحديث في مسند ابن
مسعود واخرجه ابن ماجة في سننه بهذا الطريق الا انه قال عن ابن عباس انه عليه السلام قال لا ين
مسعود الحديث ومقتضى هذا ان يكون في مسند ابن عباس على كل حال فهو شاهد لما تقدم وابن لمية
وان ضعف لكن روى عنه الائمة كالثوري والاوزاعي واليث وغيرهم واستشهد به مسلم في موضعين
من كتبه واخرج له ابن خزيمة في صحيحه مقرونا بآخر واخرج له الحاكم في المستدرک وقال الثوري
حجبت حجبا لا لقاء وقال ابن مهدي وددت الي اسمع منه خمس مائة حديث والي عزمت ماذا أحدث

ابن وهب يحدث فقيل من حدثك بهذا قال حدثني به والله الصادق البار عبدالله بن لميعة قال البيهقي
وقد انكر ابن مسعود شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجنب قلت * يارض ذلك ما روي انه
كان معه من وجوه ذكر البيهقي بعضها والدارقطني وغيره بعضها وعن ابي عثمان النهدي عن
ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم الشاء ثم انصرف فاخذ يد ابن مسعود حتى خرج به
الى بطحاء مكة فاجلسه ثم خط عليه خطا ثم قال لا تبرحن خطك فانه ستهي اليك رجال
فلا تكلمهم فانهم لا يكلمونك ففزع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اراد فينا انا جالس في خطي
اذا تاني رجال كأنهم الزط قد كرهوا طويلا اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح غريب
من هذا الوجه وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث ايضا انتهى كلامه وقال الطحاوي ما علمنا لاهل الكوفة
حديثا في ثبت كون ابن مسعود معه عليه السلام ليلة الجنب مما يقبل مثله الا ما حدثنا يحيى بن عثمان لنا
اصبغ بن الترج وموسى بن هارون البزدي قالوا حدثنا جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن ابيه عن
ابن مسعود قال انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم غط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرح حتى ارجع
اليك ثم ابطا فاجاء حتى السمر وجلت اسمع الاصوات ثم جاء فقالت امين كنت يا رسول الله فقال
ارسلت الى الجنب فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي اصواتهم حين ودعوني وسلموا على
وقرأت في مسند احمد بن حنبل عارم وغنان قالوا حدثنا ميمون قال قال ابي حدثني ابو ثيمة عن عمرو
البكالي يحدثه عمرو بن عبد الله بن مسعود قال استبغني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضلنا
حتى اينا مكان كذا وكذا فخط لي خطة وقال لي كر بين ظهري هذه لا تخرج منها فاك ان خرجت
هلكت ثم ذكر حد يثا طويلا وهو في المسند واخرج الطحاوي هذا الحديث في كتابه السهي بالرد على الكرايسي
وقال البكالي هذا من اهل الشام ولم يرو هذا الحديث عنه الا ابو ثيمة وهذا ليس بالهيمى بل هو الهلي الصوري
ليس بالمعروف وقد وفق جماعة من المحققين بين الاخبار التي تقتضي انه كان معه وبين الاخبار التي تقتضي
انه لم يكن معه بانه كان معه وعند مخالطة الجنب لم يكن معه وذكر ابن السيد البطليوسي في التنبيه على
اسباب الخلاف انه جاء في بعض الروايات لم يشهده احد غيري فاسقط بعض الرواة غيره ثم ارد
البيهقي عن عمرو بن مرة قال سألت ابا عبيدة بن عبد الله اكان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجنب قال
لا وسألت ابراهيم فقال انت صاحبنا كان ذلك * قلت * فهو منقطع لم يسمع ابو عبيدة من ابيه قال

اليهقي في باب من كبر بالطاعتين (ابر عيدة لم يدرك اياه و ابراهيم ايضا لم يسمع من ابن سمعون) وقال
اليهقي (ثم صفة انذتهم مذكورة قيا اخبرنا على فذكر انه كان عليه السلام يتبذله غدوة فيشر به مشاء
ويتبذله مشاء فيشر به غدوة) وذكرنا عن ابي العالقة قال ترى نيزك في هذا الحيش انما كان ما يلقى فيه تمرات
فيصير حلوا) • قلت • المفهوم من كلامه ان مثل هذا النيذ يجوز الوضوء به ومذهب الشافعي التروغوه
اداغلب وصف منه او اكثر على الماء • فزال اسمه بمنع الوضوء به والظاهر ان ما تبذره من غدوة الى
عشية وصار حلوا صار كذلك ولا به عليه السلام قال هل معك ماء قال لا فعدل انت الماء استعمل في التمر
حتى سلب منه اسم الماء والاما جاز فيه عنه •

• قال • **باب ازالة نجاسة بالماء دون سائر المائعات**

استدل على ذلك بحديث اساء (ثم اقرصه بالماء) • قلت • هو ايضا مفهوم لقب ثم ذكر حديث عائشة
(ما كان لاحدا الا ثوب واحد تمبض فيه فان اصابه شيء من دم بلته يريقها ثم قصصته بظفرها) ثم قال
(وهذا في الدم اليسير الذي يكون مغفوا عنه فاما الكثير منه فصحيح عنها انها كانت تسله) • قلت •
النسل لا يفتن بالماء ولو اقتص به دل ذلك على جواز الازالة بالماء ودل الاول على جواز الازالة
بالريق اذ لانا في بين الله يلين فلا حاجة الي تاويل اليهقي (ذلك باليسير) من غير دليل على ان قليل
النجاسة وكثيرها سواء عند الشافعية في انه لا يفتن عن شيء منها واستثنوا من ذلك اشياء ليس دم الحيض
منها ثم اسند (عن سلمان انه قال اذا حدث احدكم جلده فلا يمسحه بريقه فانه ليس بطاهر) قال يعني الراوي •
فذكرت ذلك ل ابراهيم فقال اسمه بقاء • قال اليهقي (وانما اراد سلمان والله اعلم ان الرقيق لا يطهر الدم
الخارج منه بالحق) • قلت • فيه اشياء • احدها ان فيه حمادا هو ابن ابي سليمان ضعفه اليهقي في باب
الربا لا يجرم الحلال • الثاني انه اختلف على حماد فروى عنه عمرو بن عطية وروى عنه عن ربي عن
سلمان بين ذلك الراهم رمزي في كتاب القاسل • الثالث ان سلمان لو اراد الرقيق لا يطهر كما زعم اليهقي لقال
فانه ليس بطاهر بل المفهوم من كلامه انه كان يروى الرقيق ليس بطاهر في نفسه ويؤيد ذلك ما اسنده
صاحب الامام عنه انه قال اذا اصاب البصاق الثوب او الجسد فليسل بالماء ويروى ذلك عن بعض العلماء
ذكره الطحاوي في كتاب الاختلاف وقال ابو بكر بن ابي شبة في المصنف حدثنا محمد بن يحيى الحميري حدثنا ابو العلاء
قال كنا عند قتادة فذا كروا قول ابراهيم وقول الكوفيين في البزاق يسئل قال لمحك فتادة ساقه ثم اخذ من

ربه شيئا ثم امره عليه ليرينا انه ليس بشيء . والمخيرى هذا ثقة خرج له البخارى وابو اللؤلؤ هو ايرب
 ابن مسكين ويقال ابن ابي مسكين التصاب وثقه ابن حنبل وابن سعد والنسائى . نقل اليهقى (وا ما
 حديث عار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا عار ما غنا منك ولادموع عينك الا بقرعة
 الماء الذي في ركوتك انما تسفل ثوبك من البول والناائط والمني والدم والقيء فهذا باطل لا اصل له
 وانما رواه ثابت بن حاد عن حاد بن زيد عن ابن المسيب عن عاروطي بن زيد غير صحيح وثابت بن
 حاد منهم بالوضع . قلت . هذا الحديث اخرجه الدارقطني وقطعه عن عاره قال ابي على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والاعلى يتراد لوما في ركوة في فقال يا عار ما صنعت فقلت يا رسول الله باي وامي افضل ثوبي
 من ثعلمة اصاحته فقال يا عار انما يسفل الثوب من خمس من الفائط والبول والقيء والدم وتلقى بالجملة
 ما تحضك ودموع عينك والماء الذي في ركوتك الاسواء . فبإني الحديث يدل على انه عليه السلام
 جعل الثعلمة طاهرة فلا يسفل الثوب منها كالماء وكذلك الدموع طاهرة ولم يرد عليه السلام جعلها
 كالماء في تطهير الاشياء بما على انه لا يلزم من جعل شيء بقرعة شيء آخر وتوحيته به استوائها من كل الوجوه
 فظهر بهذا ان الحديث غير مناسب لهذا الباب وعلى من زيد قد تقدم ان مسلما روى له مقرونا بغيره
 وثابت هذا قال الدارقطني ضعيف جدا وقال ابن عدى احاديثه منكرو ومثوبات واما كونه متما بالوضع
 فإرايت احد اجد الكشف التام ذكره غير اليهقى وقد ذكر ايضا هو هذا الحديث في كتاب المعرفة
 وضف ثابته هذا ولم ينسبه الى التهمة بالوضع .

• قال • (باب طهارة جلود الميتة بالدهن)

ذكر فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين في الاولى (الاخذوا اعاليها قد بنوه فانضموا)
 وفي الثانية (الا نزعتم اعاليها قد بنوه فانضمتم به) لادلالة فيه من هذين الطريقين على طهارة الجلد بالدهن
 فان الانضاع قد يكون بما ليس بطاهر وقد قال مالك لا بأس بالجلوس على جلود الميتة اذا دبت ولا بأس
 ان يمرل عليها وهذا وجه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا انضمتم بجلدها ولا يصلي في جلود الميتة اذا دبت
 ولا يستقي بها . حكى ذلك عنه ابن القاسم واذا لم يلزم من الانضاع الطهارة طهراته لا دليل في هذا
 الحديث من هذين الطريقين على ما عقد اليهقى الباب لاجله قال اليهقى (ورواه جماعة من الزهري)
 فذكرهم ثم قال (ولم يذكروا فيه قد بنوه وقد حفظه سفيان بن عيينة والزبادة من مثله مقبولة اذا كان لها

شواهد) قلت • لاجابة الى هذا التبدل على من مثله مقبولة سواء كانت له شواهد ام لا بل ان ابن حينة اختلف عنه ففهم من ذكره هذه الزيادة ومنهم من لم يذكرها وكذلك أخرجه ابو داود والنسائي في سننها عن ابن حينة بسنده عن ابن عباس عن ميمونة قلم يذكر فيه الديباغ ثم ذكر اليهقي حديث (عبد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن امه عن عائشة انه عليه السلام امر ان يستمتع بجلود الميتة) الحديث وسكت عنه وعلمه الاثر بان امه غير مبرورة ولم يسمع انه روى عنها غير هذا الحديث وسأل عبد الله بن احمد ابن حنبل اياه عن هذا الحديث فقال فيه امه كانه كرهه من اجل امه ثم ذكر اليهقي حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن المحبق وسكت عنه والجون مجهول • كذا عن احمد بن حنبل وابن المديني وابن هدي •

• قال • **باب النع من الانتفاع بجلد الكلب والحذير وانها نجسان ومجان حيان**

استدل على ذلك بحديث (عبد الله بن حكيم لا تستمروا من الميتة باهاب ولا عصب) • قلت • قدين فيما مضى في باب جلد الميتة رواء عن مجاهد ثم ان اليهقي حمله على ما قبله فكيف يستدل به هنا على ان النع من الانتفاع بجلد الكلب والحذير بعد الديباغ وعلى تقدير صحة هذا الحديث فهو شامل لير الكلب والحذير ايضا وهو لا يقول بذلك ثم ذكر حديث النهي عن جلود السباع • قلت • سياتي في كلام الترمذي ان الامم انه مرسل ثم ان الثاني لم يقل بسوم هذا الحديث فان حده جلود السباع يظهر بالديباغ غير الكلب والحذير وليس في الحديث النهي عن دباغها فقد حكم الخطأ في من ماله انه كره الصلاة في جلود السباع وان دبت ورأى الانتفاع بها على سائر الوجوه جائزا وقال الخطأ في باب اهاب الميتة تأول هذا الحديث اصحاب النافى ومن ذهب مذهبه ان الديباغ يظهر جلود السباع ولا يظهر شعورها على انه لافا نهي من استعمالها من اجل شعورها لانها نجسة عندكم وقد يكون النهي من اجل انها مراكب اهل السرف والخلاء وقد جاء النهي عن ركوب جلد النمر وذكره ابو داود في هذا الباب فاما ما دعي بجلده وثنت شعره فانه ظاهر على مذهبه ولا يترك تخصيص العموم بدليل يوجب اتمته كلامه وقد جاء النهي عن جلود السباع مخصصا فروى ابو داود والنسائي من حديث المقدم بن سعد يكره الله عليه السلام نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها وقد ذكر اليهقي هذا الحديث بعد هذا الباب يا بين وذكر هناك (عن ابي الليث عن ابيه نهى عليه السلام عن جلود السباع ان تفرش) ثم ذكر اليهقي حديث ولوخ الكلب مستدلا بذلك على نجاسته وما لك يمنع ذلك ويجعل الامر بالنسل على التبدد وربما

رجسه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص وهو السبع فانه لو كان نجاسة لاكتفى بأقل من السبع لانه ليس باغظ من نجاسة المذرة وقد اكتفى بها بأقل من ذلك لكن الامر بالنقل دليل على التمس ظاهره كالمذرة الصبيحة بالنسبة الى الاحكام المقولة (١) واطهر من ذلك في الدلالة على التمس ما ورد في بعض الروايات الصحيحة مظهراته احدثكم اذ اولغ فيه الكلب ان يسل سبكا فلو استدل البيهقي بهذا لكان اظهر ثم مع تسليم نجاسة لا يلزم من ذلك منع الاعتضاع بجلده لظاهره اذ ادعى كذا المية ٤٠٠ لا يسوم حديث ابن عباس المتقدم جانيا احاب دينه فقد طهره ويحدثه ايضا الذي صح البيهقي استاده فيما تقدم ونظفه ان دباغه ذهب بنجته اورجسه او نجسه ويحدث سلة المتقدم وجابها مظهرها ويبدأ بظهوره لا دليل للبيهقي في هذا الحديث ثم اخرج من حديث (يوسف بن خالد عن الضحاك بن عثمان عن عكرمة عن ابن عباس انه عليه السلام قال ثمن الكلب خبيث وهو اخبث منه) ثم قال (يوسف بن خالد هو السبي غيره او ثمنه) قلت في هذا الكلام توثيق له لانه شارك ذلك الثبير في التثنية وكان الثبير او ثمنه فان كان البيهقي اراد بذلك تنسيقه فقد أخطأ في عبارته وكان اراد توثيقه كما هو المقصود من كلامه فليس الامر كذلك بل هو قد اغلظ الناس القول فيه وقال النسائي متروك وقال ابن ميمون كذاب خبيث عدو الله رجل سوراً يته بالبصرة الاحمسي لا يحدث عنه احد فيه خبره وقال في رواية عباس الدوري هو كذاب زنديق لا يكتب عنه وقال ابراهيم انكرت قول يمينه في زنديق حتى حمل الي كتاب نقد وضعه في النجم ينكر فيه الميزان والقيامة فقلت ان يمينه كان لا يتكلم الا من بصيرة ومهم وهو ذاهب الحديث وقال ابن سعد كانوا يتقون حديثه وضعفه البيهقي فيما يقطع الثبر وحرق المنازل فهو مخالف لظاهر كلامه هنا ثم على تقدير صحة الحديث فالحيث من حيث هو لا يدل على النجاسة صريحا قال الجوهري الحيث اسد الطيب فكما ان الطيب ليس ينحصر في الطاهر فكذا الحيث ليس ينحصر في النجس ولو كان كذلك لكان ثمن الكلب ومهر البهي وكسب الحجام نجسة لانه عليه السلام اطلق اسم الحيث على هذه الثلاثة كما اخرج الشيوخان من حديث رافع بن خديج ولم يقل احد بنجاسة هذه الانبياء *

قال * باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه *

استدل على ذلك بمحدث (اداعى الاحاب فقد طهر) قلت * هو من باب مفهوم الشرط ونقصه لا يقول به ولا يصح هذا الاستدلال يلزم منه القول بنجاسة جلد ما يؤكل لحمه فاشتراط الدباغ فيه (٢) واليهق واصحابه لا يقولون بذلك ثم استدل ايضا بمحدث عائشة (مظهر كل اديم دباغه) وقال (رواه)

(١) هكذا في الاصل ولكن لا يصح المعنى (١٢) هكذا في الاصل ولكن لا يصح المعنى (١٣) قلت *

قلت * في سنده ابراهيم بن الميثم لم يخرج له في شيء من الكتب الستة وذكره ابن حديق في الكامل وقال حدثني بندياد فكتبه الناس واحاديثه مستقيمة سوى الحديث الذي ردوه عليه وهو حديث النار ثم قوله بطور كل اديم دباغته * ان كان البيهقي يرى انه من باب العالم زيد وانه بقيد المحصر فذهب القاضي من المالكية والخنفية انه لا يقيد المحصر استدلالاً بحديث سلفه بن الحقيق (ذكرنا دباغته) وفيه البحث المذكور ونقدم ايضا في سنده الجوز وهو مجهول ثم ذكر حديث (الشيء من جلود السباع ان تفرش بذكره) انه روي عن ابي الميخسر سلا دون ذكره (ايه) * قلت * لم يذكر الاصح من المرسل والسند وقل الترمذي المرسل اصح ثم ان البيهقي استدلالاً به فيما تقدم على المنع من الاتضاع بجلد الكلب والخنزير والمفهوم من كلامه في هذا الباب طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه بالذباغ لا بالذكاة والحديث لم يجرى له ذلك *

ثم قال * باب ما يؤكل لحمه اذا كان مذكى *

مراده انه طاهر واستدل على ذلك بحديث الحنفذي (انه عليه السلام من بخلام يبلغ شاة * وانه عليه السلام لم يوضأ بدم اذا دخل يده بين الجمل والحم) * قلت * لا يؤم من بقي الوضوء في غيره فيجوز ان غسل يده ولم يوضأ فان قلت فقد ذكرنا يابد (ان عمرواً زاد في حديثه يعني لم يس ماء) * قلت * ذكرنا بقدم ان عمرواً وابوب لم يجزا في هذا الحديث بل تردد انتقالا اراه عن ابي سعيد وقد روى الحافظ ابوحاتم ابن حبان هذا الحديث في صحيحه بسند الى عطاء بن ابي سفيان عن ابي سعيد وفي آخره ثم انطلق فصول ولم يوضأ ولم يس ماء فلماذا ذكر البيهقي الحديث من هذا الطريق كان هو السواب اذا لا تردد فيه وفي الجمع بين قوله لم يوضأ وقوله ولم يس ماء *

قال البيهقي * باب المنع من الاتضاع بشعر الية *

ذكر فيه حديث (لا تتركوا الخزول النار) ثم قال (وهو من الخزول على التنزيه) * قلت * اذا جمل البيهقي في الخزول التنزيه ثم ان يحمل في النار ايضا كذاك والا لم يستمال النهي في حقيقته وبما جاز ثم لو سلم ان النهي في النار التحريم لا يلزمه من منع ركوبه منع الاتضاع بشعره وان اراد البيهقي المنع من الاتضاع بشعر الية لنجاسته فلا سلم ان تحريم ركوبه يدل على نجاسته كالحريم لالنجاسته بل لا نفروا الجلا * ولتبر ذلك على حسب ما اختلفوا في علة حرمة ثم ذكر ان بعض اصحابهم احتج بحديث ابن عباس المتقدم * الا اخذتم اهابا فاستمتبتم به * وانهم قالوا خص الاهداب بالاستنعا * قلت * قد تقدم ان مفهوم القلب

ليس بحجة فالخص الاعاب ثم لو سلم انه خص الاعاب فهم اسم للجد بشعره فدل على طهارة شعره ايضا
اذ لو لاذلك لقال احلقوا شعره ثم اقتضوا به *

* قال * باب المنع من الادهان في عظام القبة وغيرها ما لا يוכל له *

ذكر فيه (نبيه عليه السلام من كل ذي ناب من السباع) قلت ليس ذلك على عمومته فالمراد النبي من اكله
وتبين ذلك بما ورد في الصحيح من حديث ابي ثلبة * نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب
من السباع وحديث ابي هريرة كل ذي ناب من السباع فأكله حرام * ثم ذكر حديث ابن عكيم الاستحسان
الميتة بشئ او قد يتنا فيه اختلافا واضطرابا ثم ان السبق تركه عمومته في جواز الانتفاع به الميتة اذا
دبح ثم ذكر عن ابن عمر (انه كره ان يدمن في عظم فيل) وفي مسنده ابراهيم الاسدي سكت عنه وهو مكتوف
الحال وذكر (عن بقة عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس كان عليه السلام يتشط بشط من عاج * ثم قال ارواية
بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة) وقال في الخلافيات عمرو بن خالد الواسطي ضعيف والمجهوم من كلامه ههنا
ان الواسطي مجهول وهو ليس كذلك ثم ذكر (ان الخطابي قال واما الحاج الذي ترفه الباعة فهو عظم اتياب القبة
وهو ميتة لا يجوز استعماله) قلت * كان الواجب عليه اتباع الحديث وترك رايه ولم يفضل كذلك بل رد الحديث
الى رايه وادعم بقوله (الذي ترفه الباعة) انه ليس من صحيح لغة الرب وليس كذلك * قال ابن سيدة
في الحكم الحاج اتياب القبة ولا يسمى غير الناب حاجا وكذا قال الثوري من التقدم فيها حكما لا ذمرا
وقال الجوهري الحاج عظم القبة الواحدة حاجبة *

* قال * باب النهي عن الاناء المتفض *

ذكر حديث ابن عمر (من شرب في اناء فضة او ذهب او اناء فيه شئ من ذلك الحديث) وسكت عنه وفيه
ذكر ابن ابراهيم عن ابيه قال ابراهيم هذا الحديث لا يصح ذكره واهوه لا يعرف لها حال ثم ذكر
عن ابن عمر (انه اتى بقدح مفض فابى ان يشرب وفيه خفيف الجزري فسكب عنه وقال في باب
كفارة من اتى المائض خفيف غير صحيح به *

* قال * باب التطوير من اوائهم يعني المشركين بعد الفيل *

ذكر فيه حديثا من رواية خالد عن ابي قلابة عن ابي اساه عن ابي ثلبة ثم قال او قد ارسله جماعة من
ابوب وخالد فلم يذكروا ابا اساه في اسناده قلت * اخرجه الحاكم في المستدرك بدون ذكر ابي اساه *

وقال صحيح على شرط الشيخين البخاري ومسلم وابوقلاية سمع من ابي ثلبة انتهى كلامه فلا نسلم انه كذلك
سرسل ويجعل الحاكم الطريق الذي فيه ابواسماء صحيحاً أيضاً •

• قال • **باب فضل السواك** •

استدفيه من الشافعي (اخبرنا ابن عيينة عن محمد بن اسحاق عن ابن ابي حنبل عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال السواك مطهرة لقم الحديث) ثم قال (ورواه محمد بن يحيى بن ابي عمر عن ابن عيينة عن
مسعر عن ابن اسحاق) • قلت • ذكر صاحب الامام انه رآه في مسند ابن ابي عمر كرواه الشافعي عن ابن
عينة وكذا رأيته انا في نسخة جيدة مسبوقة من مسند ابن ابي عمرو وروناه في مسند الحميدي حدثنا شافعيان حدثنا
محمد بن اسحاق فصرح ابن عينة بالسواك من ابن اسحاق فزالت الوسطة •

• قال • **باب الدليل على ان السواك سنة** •

استدفيه (عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لولا ان
اشق على امتي لامرتهم بالسواك مع كل وضوء) ثم قال (وهو في الموطأ بهذا الاستناد موقوفادون
ذكر الوضوء) • قلت • الذي في نسخة ابن يحيى عن مالك بهذا الاستناد عن ابي هريرة انه قال لولا
ان يشق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء وهذا يدخل في المسند لا يدل عليه القنط كذا قال
ابو عمر • ورواه يحيى وابوالصعب وابن بكير والقاضي وابن القاسم وابن وهب وابن قانع ثم ذكر البيهقي
حديث (قد خيل على قلها) ثم قال (مختلف في اسناده) • قلت • ومع الاختلاف ابو علي الصبلي المذكور في
استناده لا يعرف له حال ولا اسم كذا ذكر ابن القطان وذكر عن ابن ابي السكرات مما كان اصغروه
الباس وليس يحفظ له من رسول الله صلى الله عليه وسلم سماع من وجه ثابت •

• قال • **باب الاستياك عرضاً** •

ذكر فيه حديث ابن المسيب عن ربيعة بن أنس ثم قال (ريعة استشهد بجبره) • قلت • هذا كلام ناقص وقامه
ان ابن المسيب ولد في زمن عمر فلم يدرك ربيعة هذا لانه استشهد بجبره •

• قال • **باب التبة في الطهارة الحكيمة** •

ذكر فيه حديث (يقرب بن سلة من ابيه عن ابي هريرة قال عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له كن
لم يذكر اسم الله عليه) • قلت • لا يعرف لسلة سماع من ابي هريرة ولا يعقوب من ابيه حكاه البيهقي

في باب التسمية على الوضوء عن البخاري ثم ان العلماء للتحققين ذكروا هذا الحديث في باب التسمية على الوضوء وكذلك البيهقي ايضا وهو المناسب لان الذكر غسل اللسان ولا تعلق له بالية لانها غسل القلب فبين ان هذا الحديث غير مطابق لهذا الباب *

قال * باب التسمية على الوضوء *

ذكر فيه حديث ربيع بن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه عن جده ثم ذكر (عن ابن حبل انه قال ربيع رجل ليس بمروء) * قلت * روى عنه طلح بن سليمان وعبد العزيز الدر اوردى وكثير بن عبد الله بن عمر * ذكر ذلك البزار في كتاب الطهارة من كتاب السنن وقال ابو زوعة هو شيخ ذكره المزي في كتابه وقال ابن عدي ارجوانه لا باس به واخرج له الحاكم في المستدرک وهذا يخرجه من حد الجبهة ثم ذكر (عن ابي ثالة قال سمعت رباح بن عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حبيب الحديث) ثم قال (ابو ثالة ليس بمروء جدا) * قلت * ذكر البزار انه شهير وقال ابن القطان روى عنه جماعة منهم ابن حرملة وسليمان بن بلال وصدقة بن الزبير والدر اوردى والحسن بن ابي جعفر وعبد الله بن عبد العزيز * قاله ابو حاتم *

قال * باب التكرار في غسل اليدين *

ذكر فيه حديث اوس (استوكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا) * قال شعبه قلت لسمان وما استوكف قال غسل كنية ثلاثا * قلت * هذا الكلام يوم انه استوكف مشتق من الكف وليس كذلك بل هو مشتق من وكف اليات اذا غطر فالصواب في الحديث ما قال بعض العلماء ان معنى استوكف استقطر الماء بمعنى توشأ ثلاثا وبالغ في صب الماء حتى وكف فليس يختص بغسل اليدين وبهذا يظهر ان هذا الحديث غير مختص بهذا الباب *

قال * باب صفة غسلها *

ذكر فيه حديث عثمان (انه دعا به خنوسا الخ) * قلت * في سنده عبيد الله بن ابي زياد القزاح * قال ابن معين ليس بشي * قال ابو داود واحاديثه ما كبر *

قال * باب سنة المضمضة والاستنشاق *

ذكر فيه من مصنف بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة حديث (عن عمر بن الخطاب) ثم قال (رواه مسلم) * قلت * تركه البخاري وهو حديث معلول رواه سليمان التيمي عن طلق مرسلا كذا

قال ابن مندة ومصعب وان وصله لكنه متكلم فيه وان اخرج له مسلم * قال ابن حنبل روى احاديث ما كبر وقال ابو حاتم لا يحمده و ليس بقوى والبيهقي اثنى عليه الشيخان * قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه فهو اجل من مصعب بلا شك ثم ذكر (حديث عمار بن ياسر عن ثمر بن النفيثة) وفي سنده على ابن زيد بن جدهان وقد تقدم في باب منع التطهير بالنبيذ انه ذكر ضعفه *

* قال * **باب التكرار في غسل الوجه**

ذكر فيه (عن ابن اسحاق عن محمد بن طلحة عن عبيد الله الحولاني عن ابن عباس دخل على وقد احرق الماء الحديث) * قلت في كتاب الامام ابن اسحاق صرح بانه حديثه في رواية يعقوب الدوري عن ابن طيبة عنه غسل الحديث من احتمال التدليس وقال شيخنا يحيى المنذرى في مختصر السنن قال الترمذي سألت محمد بن اسماعيل عنه سني هذا الحديث فضحه وقال ما تدري ما هذا *

* قال * **باب تقليل الغيبة**

ذكر فيه حديث عثمان وحكى عن البخاري (انه قال هو حسن وهو اصح شيء عندي في التقليل) * قلت في سنده عامر بن شقيق * قال ابن معين ضعيف الحديث وقال ابو حاتم ليس بقوى وقد اخرج الشيخان حديث عثمان في الرضوخ من عدة طرق ولا ذكر لتقليل في شيء منها *

* قال * **باب امر ك الدارمين**

ذكر فيه (عن ابن ابي التمرين وهو عبد الحميد قال حدثنا الاوزاعي حدثني عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر الحديث) ثم حكى (من الدارقطني انه قال ورواه ابو المنيرة عن الاوزاعي موقوف على ابن عمر هو الصواب) * قلت * قال ابن القطان ما ملخصه انما يصح هذا لو كان رافعه ضعيفا وواقفه ثقة وهنا واقفه ابو المنيرة ورافعه عبد الحميد وكلاهما ثقة ثم المرفوف لا بد فيه من عبد الواحد فليس اذا بصحيح وقال صاحب الامام وقد يؤخذ ترجيح الوقف من كثرة الواقفين او من تقدم رتبة الواقف ولعل هذا انه قال ابا المنيرة عبد القدوس بن الحجاج اسحق به الشيخان وعبد الحميد مختلف فيه * قلت * اسند اليه في الوقف من طريق الوليد بن مزيد (حدثنا الاوزاعي اخبرني عبد الله بن عامر حدثني نافع بن عبد الله بن عمر كان يرك عارضه الخ) فوجد في من وقفه الكثرة ايضا *

باب ادخال المرتقين في الوضوء

قال *

ذكر فيه حديث جابر من طريقين في كل منها ثلاثة حكم قيم * اما الطريق الاول فيه (سويد بن سعيد حدث القاسم بن محمد القتيبي عن عبد الله بن محمد بن عتيق عن جابر) * اما سويد وان اخرج عنه مسلم فقد قال ابن معين هو حلال الدم وقال ابن ابي شيبة وقال النسائي ليس بشئ وقال النسائي ليس بثقة وقال ابو حاتم صدوق وكان كثير التديس وقيل انه مكي في آخر عمره فربما قلن ما ليس في حديثه فمن سمع منه وهو يصور لمحمد به عنه حسن وسكت عنه البيهقي هنا وقال في باب من قال لا يقرأ (تتبرأ آخره فكثير الخطأ في روايته) * واما القاسم القتيبي فقال احمد ليس بشئ وقال ابو حاتم متروك الحديث ومن ابى زرعة احاديثه منكرة وهو ضعيف الحديث * واما ابن عتيق وهو جده المتقدم فسكت عنه ايضا البيهقي هنا وقال في باب لا يطهر الماء المستعمل (لم يكن بالحافظ واهل العلم يخطئون في الاحتجاج بروايته) * والطريق الثاني فيه (عباد بن يعقوب حدثنا القاسم بن محمد عن جده) * اما القاسم وجده فقد تقدم ما واما عباد بن يعقوب هو الرازي فقد روى عنه البخاري متروكا تأيلا خر لکن ابن حبان قال فيه هو رافضی داعية ويروى المناكير عن مشاهير فاستثنى الترمذي *

باب تحريك الحاتم عند غسل اليدين

قال *

الاعتدال فيه على الاثر من دلي وغيره ثم ذكر الثرين والماعن على وفي سنده عبد الصمد الضبي فسفه ابن معين وشيخه جميع بن حنبل عن ابيه لم يعرف حالهما والثاني عن ابن مرفوفه يحيى بن عبد الحميد الحماني * قال البخاري في كتاب الفضلاء يتكلمون فيه بدوى عن شريك وغيره وقال ابن حنبل كان يكذب جهارا كما ذكرنا نعرفه يسرق الاحاديث وقال محمد بن عبد الله بن غير كذاب وقال الجوزجاني ترك حديثه *

باب تحري الصدقين

قال *

ذكر فيه حديث الربيع بنت معوذ وذكر عنها في الباب الذي يليه قريبا من ذلك وفي الحديثين ابن عتيق تقدم ذكره والراوي عن محمد بن مجلان ذكره البخاري في الفضلاء *

باب ايجاب المسح بالراس

قال *

ذكر فيه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال حديث المسح على الخفين والحداد وقال رواد مسلم * قلت * تركه البخاري لاضطراب استاده فنهى من رواه عن ابن ابي ليلى عن بلال بلا واسطة

ومتهم من رواه بواسطة بينهما واختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة * ومنهم من ادخل بينهما البراء
ابن عازب وكذا رواه النسائي ثم ذكر (من راشد بن سعد عن ثوبان حديث المسح على العصائب) * قلت *
ذكر الحلال في طه ان احمد قال لا ينبغي ان يكون راشد سمع من ثوبان لانه مات قديما *

* قال * باب مسح الاذنين

ذكر فيه من طريقين عن انس (انه مسح باطن اذنيه وظاهرهما) * قلت * روى الدارقطني باسناد رجاله كلهم
ثقات عن انس انه كان يتوضأ فمسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل ذلك هو العجب من البيهقي مع شدة تحبه خصوصا لكتاب الدارقطني كيف غفل عن هذا المرفوع
وذكر للوقوف *

* قال * باب مسح الاذنين بما جديده

ذكر فيه (من ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن حبان بن اياه حدثه انه سمع عبد الله بن زيد) فذكر
الحديث وفيه (فاخذ لاذنيه ماء خلط الماء الذي اخذ لاسه) ثم قال (وكذلك روى عن عبد العزيز بن
عمران وحرمة بن يحيى) * قلت * ذكر صاحب الامام انه رآه في رواية ابن المقرئ عن حرمة عن ابن وهب
بهذا الاسناد وفيه * ومسح بلفظ غير فغل يد به * لم يذكر الاذنين * قال البيهقي (واما ما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال الاذانان من الراس فروي ذلك باسناد ضفاف ذكرناها في الخلاف واشهر اسناد فيه ما اخبرنا
فذكر (عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب قال عن ابي امامة الحديث) * ثم اسند (عن ابن مينا انه قال سنان
ابن ربيعة ليس بالقوي واسد عن ابن عون وشعبة وغيرهما تضعيف شهر) * قلت * سنان اخرج له البخاري و
شهر وثقه ابن حنبل واحمد بن عبد الله السلمي ويعقوب بن شيبة ويحيى بن معين فباحكاه عنه ابن ابي خزيمة وعن
ابي زرعة قال لا بأس به واخرج له مسلم مقرونا مع غيره واخرج الترمذي حديثه عن ام سلمة انت النبي
صلى الله عليه وسلم جل الحسن والحسين وعليهما فاطمة رضي الله عنهم كساء ثم قال اللهم هؤلاء اهل بيتي الحديث
ثم قال الترمذي حسن صحيح وقال ابن القطان لما سمع لمضعية حجة وما ذكره امالا يصح واما خارج على من خرج
لا يضره واخذته الخريطة كذب عليه وتقول شاعر اراد صيه * ثم قال البيهقي (والحديث في رفعه شك من
سليمان بن حرب حدثا حماد بن زيد عن سنان عن شهر عن ابي امامة وصف وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال كان اذا توضأ مسح ماقية بالماء * وقال ابو امامة الاذانان من الراس) * قلت * قد اختلف فيه على حماد

فوقه ابن حرب متورقه ابو الرشح واختلف ايضا على مسدد عن حماد فروي عنه الرشح وروي عنه الوقف
واذا رفع خدينا ووقه آخر او فلها شخص واحد في وقتين يرجع الراجع لانه اتي بزيادة ويجوز ان يسمع
الانسان حديثا يفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا اولى من تقليد الراجع ولهذا الحديث اسنادان
آخران احدهما اخرجه ابن ماجة عن سويد بن سعيد حدثنا يحيى بن زكريا عن ابن ابي الزائدة عن شعبة عن حبيب
ابن زيد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس فهذا
استاد متصل ورواه صحيحهم قال ابن زائدة وشعبة وعباد صحيحهم الشيطان وحبيب ثقة ذكره ابن حبان في
الثقات من اتباع التابعين وسويد صحيح به مسلم فهذا المثل اسناد في هذا الباب والثاني ورواه الدارقطني قال
حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري ببصر حدثنا احمد بن عمرو بن عبد الحائق البزاز حدثنا ابو كامل
الجعدري حدثنا غندر ومحمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال الاذان من الراس قال الدارقطني حدثني به ابي حدثنا محمد بن سليمان الباغندي حدثنا
ابو كامل الجعدري بهذا مثله قال ابن القطان ما ملخصه هذا الاستاد صحيح ثقة رواه واتصاه واعله الدارقطني
بان ابا كامل قد رده عن غندر وروم فيه ولم يؤيد الدارقطني ذلك بشيء ولا عضده بحجة غير انه ذكر ان ابن
جرير الذي دار الحديث عليه يروي عنه سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلا ومادري ما الذي
يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسدد ومرسل انتهى كلامه فاعرض اليه في حديث ابن ماجة وحديث
الدارقطني مع شدة تحببه لكتابه واشتغل بحديث ابي امامة مع مانبه وذكر الاستاد الذي زعم انه اشهر
استاد لهذا الحديث وبهذا يظهر تعامله ولم يقل يجمع الاذنين بماء الراس حديثا مثل من هذا كله
وهو ما اخرجه ابن مندة وابن خزيمة في صحيحهما من حديث ابن عباس الا اخبركم بوضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخذ غرفة فمسح بها راسه واذنيه الحديث واخرجه ابن حبان ايضا في صحيحه ونظفه ثم
غرف غرفة فمسح براسه واذنيه واخرج الحاكم في المستدرک نحوه وذكره البيهقي فيما تقدم في آخر باب
مسح الراس

قال • باب الدليل على ان فرض الرجلين النسل وان مسحهما لا يجزى •

استدل على ذلك بدة احاديث • اولها (ويل للعقاب من النار) • قلت • في الاستدلال بها نظر فان من يرى
مسحهما قد يفرض في جميعها وظاهر الآية يدل على ذلك وهو قوله تعالى وارجلکم الى الكمين • فالوعيد لهما

وروى الثوري عن ظهورهما واحد الحديثين من وجه صالح لركان متفردا ثبت والذي خالفه أكثر وأثبت الحديث الآخر ليست مما ثبت أهل العلم بالحديث لو اتفرد (١) قال البيهقي عن بالاول حديث الدررودي وغيره عن زيد وحسن بالآخر والله اعلم حديث عبد خير من علي في المسح على ظهر القدمين وقد بينا انه انصح ظهر الحفنين وهو مذكور في باب المسح على الحف (جمله) قلت بالله تعالى على به ذلك الحديث في باب الاقتصاد بالمسح على ظاهر الحفنين ان عبد خير لم يحتج به صاحب الصحيح ثم قال (فهذا وما ورد في مناه انه اريد به قدم الحنف) انتهى كلامه وهما لم يلتزما الاخراج عن كل ثقة صلى ما عرف فلا يلزم من كونهما لم يحتجا به ان يكون ضعيفا وعبد خير وثقة ابن معين والعمل واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وروى له اصحاب السنن الاربعة تبين بهذا انه لم يذكر حديث ولا حلة واحدة قال البيهقي وقد روياه من اوجه كثيرة عن علي انه غسل رجله (قلت * لا يعطل بسله رجله روياه عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح عليهما لان العرة عند الحديث لا روى لمارآى والمروى ان يقال قد رويان اوجه كثيرة عن علي انه سكب من النبي صلى الله عليه وسلم غسل رجله فان الروايات التي ذكرها البيهقي فيها بعد كل امر فوفة الى النبي صلى الله عليه وسلم من جهة علي وفيها غسل الرجلين وقد حرر البيهقي عبارته في آخر هذا الباب فقال (ثبت عنه غسل الرجلين وثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل الرجلين والوحيد على تركه) انتهى كلامه وقد قدمنا انه لم يرد الوعيد على ترك غسل الرجلين ايضا فقال (وثبت في مثل هذه القصة انه مسح واخبرانه وضوء من لم يحدث) ثم اسد (عن علي) اخذ حفة فمسح جوارحه ويديه ورأسه ورجليه وقال في آخره انت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت وقال هذا وضوء من لم يحدث رواه البخاري في الصحيح من آدم بعض مما سمعته قلت * الذي في صحيح البخاري غسل وجهه ويديه وكر رأسه ورجليه وليس فيه هذا وضوء من لم يحدث وكلام البيهقي يوم ان فيه هذا والمسح لان ذلك هو المقصود *

قال * — باب كيفية التخليل بين الاصابع

ذكر فيه حديث المستورد وفي سنده ابن لمبة فسكت عنه وقد تقدم ضعفه في باب منع التطهير باليد فان قيل ففي السند الذي ذكره ثابته بن ثابته وعمر بن الحارث لان لمبة * قلت * في ذلك السند احمد ابن اخي ابن وهب وهو ان خرج عنه سلم فقال انوزعة ادركاه ولم تكنب عنه وقال ابن عدى رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجسمين على ضعفه *

• قال •

باب كراهية الزيادة على الثلاث

ذكر فيه حديث سفيان من أبي مائة من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال أوكد لك رواه الأشجعي من الثوري موصولا • (١)

• قال •

باب فضل التكرار في الوضوء

ذكر فيه حديث معاوية بن قرة عن ابن عمر (هذا وضوءي وضوء الأنبياء قبل) • قلت • في مستند سلام الطويل سكت عنه وقال في باب وقت الحجامة (سلام بن سلم الطويل متروك) وفي كتاب الدلائل لابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال هو عندى حديث واحد ومعاوية بن قرة لم يلق ابن عمر •

• قال •

باب شريق الوضوء

ذكر فيه (عن خالد بن ممدان عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه السلام رأى رجلا يصلي الحديث) ثم قال (وهو مرسل) • قلت • نسيت هذا امر سلا ليس بجيد لان خالد هذا ادرك جماعة من الصحابة وهم عدول فلا يضرهم الجاهة • قال الاثرم قلت يعني لابن حبل اذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمه فالحديث صحيح قال نعم ثم ان في سدا الحديث بقية وهو مدلس وقد ضمن والمحاكم اورد هذا الحديث في المستدرك من طريقه ونقطه فقال حدثني مجير كان الوجه ان يخرج البيهقي من طريق الحاكم ليسم الحديث من تهمة خية •

• قال •

باب الترتيب في الوضوء

(استحسن الشافعي بظاهر الكتاب ثم بحديث عبد الله بن زيد في صفة الوضوء) • قلت • المذكور في الكتاب بالواو وهي لا تقتضي الترتيب ثم فعله في حديث ابن زيد لا يدل على الوجوب وقد اتفق الشافعي وخصومه على انه لو بدأ من المرفق الى رؤس الاصابع جاز فلما لم يجب الترتيب هاهنا ان الظاهر من قوله تعالى • وايدكم الى المرافق • يقتضيه فلما لم يقتضه القطع وهو ترتيب الاعضاء اولى ان لا يجب ثم ساق البيهقي حديث جابر من طريقين الاول (بدأ بما بدأ الله به فبدأ باليسار) والثانية (أبدأ وأبما بدأ الله به) اورد هاهنا حديث سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر • قلت • اخرجه الترمذي من جهة سفيان عن جعفر وصيسته • بدأ وكذا رواه مالك ويحيى بن سعيد عن جعفر واخرجه مسلم وابوداود وابن ماجة من حديث حاتم بن اساميل فلفظ مسلم • أبدأ • على صيغة الاخبار اما لفظ أبدأ وأما لفظ بدأ والحديث بمنزلة واحد واقوال النبي صلى الله

عليه وسلم لا تدل على الوجوب عند الشافعي واكثر العلماء ثم لو صحت الرواية بلفظ الامر كاد كره البيهقي في
الطريق الثانية لكان لفظ الاخبار من محافظ رواته وكثرهم ثم لا يلزم من ورود ذلك هناك ان يكون واردا
في باب الوضوء على ما نقل عن امام البيهقي وهو الشافعي انه قال العبرة بخصوص السبب وايضا فان الصوم
يخصص بالقرآن نص عليه بعض اكابر اهل الاصول وهناك ريتان محصنتان حالية ومقالية اما الحالية فلانه
عليه السلام بين ذلك ما مست الحاجة اليه من البداءة بالصفا والمروة واما المقالية فلانه عليه السلام
للاعتياد هذا اللفظ قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله ويؤيد هذا انه خص من وجوب البداءة
بما يبدأ الله تعالى به امور كثيرة كاقبوا الصلاة واقروا الزكاة وايضا فلودل الحديث فلما يدل على البداءة بالوجه
لانه الذي بدأ الله به فمن استدل بذلك على وجوب الترتيب بين الدين والراس والرجلين يحتاج الى دليل
من خارج ثم ذكر البيهقي حديث عدي بن حاتم (ان رجلا قال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يصدى
فقد غوى فقال عليه السلام بش خليب القوم انت قل ومن صدق الله ورسوله فقد غوى * قلت * لم ينكر
عليه ليحصل الترتيب يدل ان مصيبة الله ورسوله لا ترتب فيما بل كل منها يستلزم الآخر وانما انكر عليه تركه افراد
اسم الله تعالى لان افراده اكثر من ظاهرا فلا دليل في ذلك على ان الواو تقتضي الترتيب وفي حديث ابي داود
والسأى ما يدل على انها لا تقتضي وهو ما اخرجاه عن حذيفة انه عليه السلام فقال لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان
ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان فلو كانت الواو للترتيب لسوت ثم ولما فرق عليه السلام بينهما *

* قال * **باب السنة في البداءة باليمين**

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذ البستم واذا توضأتم فابدأوا بابائكم) قلت * الامر مطلقه الوجوب فكيف
يستدل به على ان ذلك سنة *

* قال * **باب الرخصة في البداءة باليسار**

ذكر فيه (عن زياد مولى بني مزرم عن علي بدأ بالشمال قبل اليمين) * قلت * زياد هذا ذكر ابن معين انه لا شيء
قال البيهقي (ورواه حفص عن اسحاق عن زياد عن علي فقال ما ابالي اذا بدأت بالشمال قبل اليمين اذا
توضأت ورواه عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند قال قال علي ما ابالي اذا التمت وضوئي باي اعضائي بدأت
ويحتمل ان يكون مراده بما اطلق في هذا ما قصره حفص) * قلت * ليس ذلك بمطلق بل هو عام لان ابا
من القاطن الصوم ورواية حفص فرد من افراد ذلك العام موافقه فلا يخصص العام به هذا مذهب الجمهور

من اهل الاصول *

* قال *

باب نهى الحديث من مس المصنف

ذكر فيه (عن عبدالله بن ابي بكر عن ابيه قال كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعروين حزم ان لا تمس القرآن الا طهر) * قلت * هذا منقطع وكذا ذكره في كتاب المرفوعة ثم اسند (عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ثوبان عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى اهل اليمن الحديث) * قلت * سليمان هذا مجهول لا يعرفه قاله ابن معين * وزاد في رواية ولا يصح هذا الحديث وعنه قال سليمان بن داود في حديث الصدقات شيخ شامي ضعيفه وقال الدارمي قلت لابن معين سليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو قال ليس بشي ومن ذكر هذا الحديث في كتاب الزكاة باسقط من هذا ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب الرخصة في ذلك (١) بالاجابة

ذكر في آخره حديث خالد الحذاء عن خالد بن ابي الصلت عن مراك عن عائشة ثم ذكره عن الحذاء عن رجل عن مراك ثم ذكره (عن الحذاء عن مراك) * قلت * ذكر البخاري في تاريخه الوجه الاول ثم ذكره عن مراك عن حمزة عن عائشة ثم ذكره عن حمزة ان عائشة كانت تترك قولهم لا تستقبل القبلة ثم قال البخاري وهذا صحيح *

* قال *

باب وضع الحاتم عند دخول الخلا

ذكر فيه (عن همام عن ابن جريج عن الزهري عن انس كان عليه السلام اذا دخل الخلا وضع خاتمه) ثم ذكر (عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن انس انه عليه السلام اتخذ خاتما من ورق ثم القاه قال البيهقي) هذا هو المشهور عن ابن جريج دون حديث همام * قلت * همام وثقه ابن معين وغيره وقال احمد ثبت في كل المشايخ واجمع به الشيخان في صحيحهما وحديثه هذا قال فيه الترمذي صحيح والحدثنان مختلفان متنا وكذا اسند الان الاول رواه ابن جريج عن الزهري بلا واسطة والثاني بواسطة فان قال الذين من الحديث الذي زعم البيهقي انه المشهور الى حديث وضع الحاتم مع اختلاف فعلاتهما وسند اكنايته لا يكون الا عن ففلة شديدة وحال همام لا يجتنب مثل ذلك وقواعد الفقه والاصول تقتضي قبول حديثه هذا مع انه شاهد اخرجه البيهقي من حديث (يعتق بن كعب عن يحيى بن الخوكل عن ابن جريج عن الزهري عن انس انه عليه

(١) لما كان غرض المصنف الكلام على البيهقي ولم يكن في باب النهي عن استعمال القبلة كلام تركه وذكر باب الرخصة في ذلك بالاجابة بالإشارة ذلك الى الاستعمال المذكور في كتاب البيهقي ١٢ منه مد ظله

السلام ليس خالفه محمد رسول الله فكان اذا دخل الخلاء وضعه (وقول اليهقي (هذا شاهد ضعيف؛ فيه نظر اذ ليس في سنده من تكلم فيه فيما علت ويحيى بن التوكل بصري اخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن حبان يخطئ وليس هذا يحيى بن التوكل الذي يقال له ابو حنبل ذلك ضعيف ذكره الصريفي وكذا الدارقطني في كتاب العلل ان يحيى بن الضريس رواه عن ابن جريج كرواية هام فهذه متابة ثانية وابن الضريس ثقة فتبين بذلك ان الحديث ليس له حلة وان الامر فيه كما ذكر الترمذي من الحسن والصحة.

* قال * **باب انتهى من البول في الثقب**

ذكر فيه (عن قتادة عن صيد الله بن سرجس الحديث) * قلت * روى ابن ابي حاتم عن حرب بن اسماعيل من ابن حنبل قال ما علم قتادة روى عن احمد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا عن انس قبل له فابن سرجس فكانه لم يره ما عاها.

* قال * **باب كراهية الكلام على الخلاء**

ذكر فيه حديثان عن الحذري من طريقين * الاول * (عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن هلال ابن عياض عن الحذري) والثاني * (عن عكرمة عن يحيى عن عياض بن هلال) ثم حكى (عن ابن خزيمة انه قال هذا هو الصحيح عياض بن هلال روى عنه ابن ابي كثير واحسب الوم فيه من عكرمة حين قال عن هلال ابن عياض * قلت * كيف يضمن ان يكون الوم فيه من عكرمة وهو مذکور في هذا السند الذي هو فيه على الصحيح بل يمتثل ان يكون الوم من غيره وقد ذكر صاحب الامام ان ابان بن يزيد رواه ايضا عن يحيى ابن ابي كثير فقال هلال بن عياض فتابع ابان عكرمة على ذلك وابن القطان احوال الاضطراب في اسمه على يحيى بن ابي كثير ثم ذكر اليهقي (عن ابي داود انه قال لم يستدله الا عكرمة بن عمار) * قلت * تقدم قريبا ان ابان تابعه ثم ان اليهقي اخرج الحديث (عن ابن ابي كثير عن النبي عليه السلام مرسل) (وبقي فيه حل لم يذكرها منها انه سكت عن عكرمة هنا وتكلم فيه كثيرا في باب مس الفرج يظهر الكف وفي باب الكثر بالما * ومنها ان راوى الحديث عن الحذري لا يعرف ولا يحصل من امره شي * ومنها الاضطراب في متن الحديث كما هو مبين في كتاب ابن القطان واخرجه النسائي من حديث عكرمة عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة *

* قال *

باب البول فاما

ذكر فيه (من الاعمش ومنصور عن شقيق عن حذيفة الحديث) ثم ذكر (من عاصم بن بهدلة وحماد بن ابي سليمان عن شقيق عن المنيرة) ثم حكى (عن الترمذي وجماعة ان الصحيح ما روى الاعمش ومنصور) * قلت *
الذي في كتاب الترمذي حديث ابي واثل عن حذيفة اصح ويحتمل ان يكون لشقيق في هذا الحديث اسنادان ولهذا اخرج ابو بكر بن خزيمة في صحيحه رواية حماد ولم يبال بالاخلاف وكذا فعل البيهقي في ماضى في باب فضل السواك فروى حديثا عن عبد الرحمن بن ابي عتيق عن ابيه ثم قال (وقيل من عبد الرحمن عن القاسم) ثم قال (وكانه سمع منها جميعا) وروى البيهقي ايضا ما تقدم في باب ما يقول اذا اراد دخول الخلاه (عن شعبة وسعيد بن ابي عروة عن قتادة عن النضر بن انس عن زيد بن ارقم) ثم قال (ورواه يزيد بن زريع وجماعة عن ابن ابي عروة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيباني عن زيد بن ارقم) ثم حكى (من الترمذي قلت لمحمد بنى البخاري اي الروايات عندك اصح فقال لعل قتادة سمع منها جميعا عن زيد بن ارقم)

* قال *

باب وجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء

ذكر فيه حديث ابي اسحق عن علقمة عن جده * قلت * ذكر في باب الوضوء اخماس (ان ابا اسحق عن علقمة منقطع لانه رآه ولم يسمع منه) وقال احمد بن عبد الله الحنبل لم يسمع ابو اسحق من علقمة شيئا *

* قال *

باب الايتار في الاستنجاء

ذكر فيه حديث ابي هريرة (من استنجى فليوتر من قبل فقد احسن ومن لم يوتر لم يوتر) ثم قال (وهذا ان صح فانما اراد وتره يكون بعد الثلاث) ثم استدل على هذا التاويل بحديث ابي هريرة (اذا استنجى احدكم فليوتر فان الله وتريبع الوتر اما ترى السموات سباعا والارضين سباعا والطواف وذكرا شيئا) * قلت * الحديث الذي قال فيه ان صح اخرجه ابن حبان في صحيحه ثم تاويله بوتر يكون بعد الثلاث من غير دليل ولو صح ذلك يلزم منه ان يكون الوتر بعد الثلاث مستقبلا لمرء عليه السلام به على مقتضى هذا الدليل وعندم لم يحصل التقاء بعد الثلاث فاذا زيادة عليها ليست بمستعبة بل هي بدعة وان لم يحصل التقاء بالثلاث فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها ثم حديث اما ترى السموات سباعا على تقدير صحته لا يدل على ان المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث لانه ذكر فردا من افراد الوتر فلو اراد بذلك السبع لخصصها ولم يذكر وجوب الاستنجاء بالسبع لانها المأمور به في ذلك الحديث *

* قال *

باب الاستجماء بالماء

استدفعه (حديث أبي هريرة نزلت هذه الآية في إجماعه) * قلت * في سنده يونس بن الحارث عن إبراهيم
ابن أبي ميمونة ويونس ضعيف ضعفه ابن معين واحد والنسائي وابن أبي شيمية قال ابن القطان مجهول الحال
لا يعرف روى عنه غير يونس بن الحارث *

* قال *

باب الجمع بين المسح بالاجمار والتمسك بالماء

ذكر فيه (عن أبي أيوب وجابر وأنس) أن هذه الآية لما نزلت وفي آخره غير أن أحداً إذا خرج من الغائط
أحب أن يستجم بالماء) * قلت * في سنده حبة بن أبي حكيم ضعفه ابن معين والنسائي وقال إبراهيم بن يعقوب
السدي غير محمود في الحديث وقال البيهقي في باب الركبتين بعد الوتر (غير قوي) ثم أنه ليس في الحديث
ذكر المسح بالاجمار فهو غير مطابق للباب ثم استدفعه (عن عائشة) قال صرن أزواجكم أن يغسلوا عنهن أثر الغائط
والبول) وليس فيه أيضاً ذكر الجمع بين الاجمار والماء وحديث عائشة الذي بعده هذا لفظه (فامرهم أن
يستجموا بالماء) وليس فيه أيضاً ذكر الحيرة *

* قال *

باب ذلك اليد بعد الاستجماء

ذكر فيه (عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي ذرمة عن أبي هريرة الحديث) ثم ذكره عن إبان بن عبد الله
اليملي عن إبراهيم بن جرير عن أبيه عن جرير بن عبد الله) ثم حكى عن النسائي أنه قال هذا أشبه بالصواب من
حديث شريك) * قلت * إبان هذا قال ابن حبان كان من فحش خطاؤه وانقرد بالمأكبر وشريك القاضي
من استشهده مسلم وروايت بخط الصريفي قال الحاكم أحسنه مسلم وحده هذا أخرجه ابن حبان في مسنده
فلا سلم أن حديث إبان أشبه بالصواب منه ولا يمتنع أن يكون لإبراهيم فيه أسنادان أحد هما عن أبي ذرمة
والآخر عن أبيه كما مر فليذكر ذلك في باب البول قائماً ثم استدفعه البيهقي (عن أنس) كان يوضع له الماء والأشنان
للاستجماء) * قلت * ليس هذا بمتناسب للباب *

* قال *

باب الاستجماء بما يقوم مقام الحجارة في الإتياء دون ما نهى عن الاستجماء به

ذكر فيه (عن زهير عن أبي إسحاق قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن (أ) عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه
سمع عبد الله يقول أتني النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فامرني أن أت به ثلاثاً فاجعل الحديرتين) ثم قال (ورواه
سمر عن أبي إسحاق عن حلقمة عن عبد الله ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله) قال

الترمذي حديث اسرائيل عندي اشبه واسم لان اسرائيل ثبت في ابي اسحاق من هؤلاء وتابعه على ذلك
 قيس بن الربيع) قلت * فيما تقدم من قول ابي اسحاق ليس ابو صيدة ذكره في روايته عنه وهذا يطل قول
 الترمذي حديث اسرائيل اصح والبخاري اخرج الحديث من جهة زهير ولم يروا رواية اسرائيل صارفة
 لروايته او جعلها اسنادين ورجح رواية زهير لكونه احفظ واكثر من رواية اسرائيل وقيس بن الربيع
 قال فيه البيهقي في باب من زرع ارض غيره بخبراته (ضيف عند اهل العلم بالحديث) ثم قال البيهقي
 (وزهير في ابي اسحاق ليس بذلك لان سماعه من ابي اسحاق بآخرة وابو اسحاق في آخر امره كان قد ساه
 حفظه) قلت * ذكره السجستاني ان زكريا بن ابي زائدة ثقة الا ان سماعه عن ابي اسحاق بآخرة بعد ما كبر
 ابو اسحاق وروايته ورواية زهير واسرائيل قريب من الصحة يقال ان شريكاً تقدم سماعاً من ابي اسحاق
 من هؤلاء انتهى كلامه فاستوى زهير واسرائيل في سماعهما من ابي اسحاق بآخرة والبخاري اخرجه من جهة
 زهير كما مر وقال في آخره وقال ابراهيم بن يوسف من ابيه عن ابي اسحاق حدثني عبد الرحمن بن جذا
 وفي هذا امر ان احدهما متابع يوسف زهير لكونه احفظ هو الثاني ان ابا اسحاق قال فيه حدثني
 عبد الرحمن بن جذا ان ذلك تهمة تدليسه وقد اخرج الاسماعيلي هذا الحديث في المستخرج من
 جهة يحيى بن سعيد وفيه لا يرضى ان فاخذ من زهير عن ابي اسحاق مالىس بسامع لابي اسحاق
 وذكرنا في ارقطى انه تابع زهير او يوسف على روايتهما ابو حماد الحنفي وابو مريم عن ابي اسحاق
 وكذلك الحنفي عن شريك وقيل عن يحيى بن ابي زائدة عن ابيه عن ابي اسحاق كذلك وقال يزيد بن عطاء عن
 ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعقمة والذى اخرجها البخاري احسن اسانيد هذا الحديث
 انتهى كلامه وما يقوى رواية ابي اسحاق هذه ان زهيراً لم يختلف عليه فيها واسرائيل اختلف عليه كما بينه
 الله ارقطى وغيره . ويقوى ايضا ما استنده البيهقي بعد هذا (عن ثوبان عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن
 عبد الله بن الحارث) ثم قال (وهذه الرواية ان صحت تقوى رواية ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن الاسود الا ان
 ليس بن ابي سليم ضعيف) * قلت * اخرج له الشيخان كذا ذكره صاحب الكمال وقال الله ارقطى صاحب سنة
 يفرج حديثه وقال الحملي جائز الحديث فاقل احوال ان يصلح للاشهاد به الا يرى ان قيس بن الربيع اسوء
 حالاً من ثوبان ومع ذلك جعله الترمذي في جامعه متابعاً لاسرائيل في الرواية عن ابي اسحاق والبيهقي حكى ذلك
 عن الترمذي ولم يتعرض عليه واستند (عن ابي داود عن حيوة عن ابن عياش عن يحيى بن ابي عمرو الشيباني

عن عبد الله بن أبي ليلى عن ابن مسعود قدم وفد الجبل الحديث (ثم قال (اسناد شامي غير قوي)
 * قلت * ينبغي ان يكون هذا الاسناد مسجماً فان عبد الله بن فيروز الدبلي وثقه ابن معين والعملي وروى
 له صاحب المستدرک وصاحب السنن الاربعة ويحيى بن ابي عمرو وثقه يعقوب بن ابي سفيان والمحاكم
 والعملي وقال ابن حنبل ثقة ثقة وروى له ايضا صاحب المستدرک وصاحب السنن الاربعة وهر حصي ورواية
 ابن عياش عن الشاميين صحيحة كذا ذكر اليه في باب ترك الوضوء من الدم وجبوة الجمعي اخرج عنه
 البخاري وابوداود وروى عنه ايضا احمد بن حنبل وابوصالح وابوزرعة الدمشقي وغيرهم ثم اسندنا عن علي
 ابن رباح عن ابن مسعود الحديث (ثم قال (لم يثبت سماعه عن ابن مسعود) * قلت * قد منا ان مسلماً انكر
 في ثبوت الاتصال اشتراط السماع وادعى اتفاق اهل البصرة انه يمكن امكن اللقاء والسماع وعلي هذا ولد سنة
 خمس عشرة كذا ذكر ابو سعيد بن يونس فسماعة عن ابن مسعود ممكن بلا شك لان ابن مسعود توفي سنة اثنين
 وثلاثين وقيل سنة ثلاث وثلاثين *

* قال * **باب الاستبراء من البول**

ذكر فيه (من عاتبة انه عليه السلام بال فاته من ماء قال ما هذا يا عمر قال توضأ به فقال لم امر
 كما قلت ان اترأاً ولو فلت كان سنة) * قلت * لا ادرى مناسية هذا الحديث لهذا الباب ثم ذكر حديث (كان
 اذا بال فقد كره من عيسى بن يزيد عن ابيه) ثم حكى عن ابن عدي انه قال (عيسى بن زياد عن ابيه مرسل)
 قال رواه عبد الباقي بن قانع في معجم الصحابة من حديث روح بنسندة ونقظه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا بال احدكم فليترأ ذكره ثلاثاً وذكروا هذا ابن مندة في صفة العصاة وابو عمر في الاستيعاب
 وقال قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا ابوه وهو تعامل منه *

* قال * **باب الوضوء من الدم** هو ما يخرج من احد السيلين وفيه ذلك من دود او حصة

ذكر فيه (حديث عائشة ان فاطمة بنت ابي حشيش استفتت النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (قال مسلم
 وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره) قال اليهقي (وهذا لان هذه الزيادة غير مضمومة
 انما المحفوظ ما رواه ابو معاوية وغيره عن حماد بن عروة هذا الحديث وفي آخره قال هشام قال ابي ثم
 توضأ لكل صلاة حتى يجيئ ذلك الوقت) * قلت * المعروف من مذهب الفقهاء والاصوليين قبول زيادة
 الدل وحماد بن زيد من اكارهم ولد ذكر اليهقي فيما سجد في باب الصلوة بامر الوالي حديثاً زاد فيه حماد

زيادة ثم قال البيهقي (حفظها واحد بن زيد والزيادة عن مثله مقبولة) ثم بعد ان نقل روايته بقول مروءة لان
 حاداً اورده هذه القصة بعينه الامر من الفاظ التي مسلي الله عليه وسلم وهو مخالف للصيغة التي ذكرها مروءة
 مخالفة يبعد التمييزا حاداً عن الاخرى وسيأتي ذلك مزيد بيان في باب المشاهدة تصل عنها الرائد
 وقد ذكر البيهقي الحديث هناك وفصل فيه كلام مروءة من طريق ابي معاوية ولم يذكره غيره كما ذكرهنا
 ولم اقف على ذلك من هو كثير التبع *

* قال * **باب الوضوء من الریح يخرج من احد السيلين**

ذكر فيه (عن شعبة عن سويل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه عليه السلام قال لا وضوء الا من صوت
 اوريج) ثم قال (هذا مختصر وتامه فيما اخبرنا ابو عبد الله فاسند عن جرير عن سويل بالسند المذكور انه عليه السلام
 قال اذا وجد احدكم في بطنه شيئاً فاشكل عليه اخرج منه شئاً ام لا خلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً
 اوريجاً) (١) قلت * قال ابن ابي حاتم ذكر ابي يعنى الحديث الاول ثم قال هذا موقوف اختصر شعبة من هذا الحديث
 ورواه اصحاب سويل عن سويل فذكر الحديث الثاني بسنده انتهى كلامه وفي كلام البيهقي نظراً لو كان الحديث
 الاول مختصراً من الثاني لكان موجوداً في الثاني مع زيادة وعموم الحصر المذكور في الاول ليس في الثاني بل هما
 حديثان مختلفان *

* قال * **باب الوضوء من الوم**

ذكر فيه عن علي بن ابي حمزة (انما العين وكا الله) قلت * في سنده ابو عتبة عريضة متكلم فيها عن الرخين بن عطاء وهو رواه
 من محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ لا زدي عن علي وابن عائذ لا زدي مجهول ولم يسمع من
 علي ذكره ابن القطان وذكر ابن ابي حاتم في كتاب الطل عن ابي زرعة انه قال عائد عن علي مرسل وذكر
 انه سال اياه وابازرعة من هذا الحديث فقال ليس بقوي ثم ذكره البيهقي من حديث بقة عن ابي بكر بن
 ابي مريم عن عطية بن قيس عن معاوية مرفوعاً * قلت * بقة متكلم فيه وابن ابي مريم ايضا ضعيف عديم
 وحكى البيهقي عن الدارقطني تضعيفه في غير موضع ثم ذكره من طريق الوليد بن مسلم عن مروان بن جراح
 عن عطية عن معاوية موقوفاً قال (قال الوليد مروان اثبت من ابن ابي مريم) * قلت * ظاهر هذا الكلام ان
 ابن ابي مريم ثبت وليس كذلك بل هو ضعيف عديم كاتقدم *

باب ترك الوضوء من النوم قاعدا

قال

ذكر فيه من طرق عن انس (ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون) ومن جملة تلك الطرق من محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة عن قتادة عن انس الحدیث ثم قال (قال ابن المبارك هذا عندنا) ومحمد بن جابر بن عبد الله بن مهدي والشافعي كذا قلت. وروى قاسم بن ابي صيفي عن ابي عبد الرحمن الحنفي حدثنا محمد بن بشار فذكره بسنده المذكور عن انس قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلوة فيضربون جنوبهم فتم من نيام ثم يقوم الى الصلوة. قال ابن القطان وهو صحيح كثر من رواية امام عن شعبة وهذه الزيادة جمع من التاويل بانهم جلوس

باب نوم الساجد

قال

ذكر فيه حديثان يزيدان في الاثر عن قتادة عن ابي العالية عن ابن عباس ثم ذكر عن البخاري قال (رواه ابن ابي عروة عن قتادة عن ابن عباس قوله ولم يذكر ابا العالية ولا عرف للشافعي سماعا عن قتادة) قلت. ذكر صاحب الكمال انه سمع عن قتادة وذهب ابن جرير الطبري الى انه لا وضوء الا من نوم او اضطجاع واستدل بهذا الحديث وصححه وقال الله الا اني لا ندعه من الصلاة والامانة والادلة تدل على صحة خبره ونقل المدول من الصحابة عنه عليه السلام قال من قام وهو جالس فلا وضوء عليه ومن اضطجع فله وضوء. وقال قتادة عن ابن عباس الذي يفتني براسه لا يجب عليه وضوء حتى يضع جنبه وروى هشام بن عروة عن نافع عن ابن عمر انه كان يستقل نوما وهو جالس ثم يقوم الى الصلوة ولا يتوضأ واذا وضع جنبه توضأ وروى قتادة عن انس قال كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينتظرون صلوة النساء الآخرة حتى تسقط رؤوسهم فيقومون فيصلون ولا يبدون الوضوء وروى عبدة عن عبد الملك بن عطاء قال اذا نام الرجل في الصلوة قائما او قاعدا او ساجدا او راكعا فليس عليه وضوء حتى يضع جنبه وكنت اسمع ابن النضر يخطب قائما في المسجد ثم لا يتوضأ وقال حكيم بن ابراهيم لا وضوء حتى يضع جنبه وقاله الحاكم والبيهقي وروى ابيوب عن ابن سيرين انه كان نياما وهو قاعد ثم صلى ولا يتوضأ وروى عطاء بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة انه رأى ابن المسيب ورجلا من قرين جالس قال كل براسه الى صاحبه حتى التفت رؤسهما فوضعا رؤسهما ففحص كل الى صاحبه قلت وتوضأ قال ولا ما يذكر لك وكان سالم بن عامر يوم الجمعة والامام يستطير

باب انتقاض الطهر بلا غناء

* قال *

ذكر فيه اغناء النبي صلى الله عليه وسلم ثم انفصله * قلت * ليس في الحديث ذكر لغرضه واما الانفصال فقد قال البيهقي في آخر هذا الباب (هذا شئ استحبه النبي صلى الله عليه وسلم) *

باب الرغوة من الملاسية

* قال *

ذكر فيه ثلاثة آثار (ان المس ما دون الجماع) ثم قال (فهذا قول عمرو بن مسعود وابن عمر) * قلت * ذكر صاحب التمهيد امر عمر ثم قال هذا عندم خطأ وانما هو عن ابن عمر صحيح لا عن عمر ثم ان الشافعي لم يوجب الرغوة بل شربها او غقرها مع انها منها ثم ذكر البيهقي (من حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة انه عليه السلام قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يوضأ) ثم ذكر (ابن القوي وحسن ان حبيبا لم يسمع من عروة شيئا) * قلت * تقدم غير مرة تكرار سلم ثبوت السماع للاتصال وادعى الاتفاق على انه يمكن إمكان اللقاء ومال ابو عمر الى تصحيح الحديث فقال صحبه الكوفيون وثبوه لرواية الثقات من ائمة الحديث له وحبيب لا يتكرر لقاءه عروة لروايته عن هو اكبر من عروة واجل واقدم ثبوتا وقال في موضع آخر لا شك انه عروة وقال ابو داود في كتاب السنن وقد روى حصة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا انتهى كلامه * وهذا يدل ظاهرا على ان حبيبا سمع من عروة وهو ثبت فيقدم على ما روىه الثوري لكونه نافيا والحديث الذي اشار اليه ابو داود هو انه عليه السلام كان يقول اللهم عافني في جسدي وعافني في بصري الحديث واه الترمذي وقال حسن غريب ثم اسند البيهقي (عن الاعمش قال اخبرنا اصحابنا عن عروة المزني عن عائشة هذا الحديث) * قلت * اصحاب الذين روى الاعمش ذلك منهم مجهولون وروى ذلك عن الاعمش عبد الرحمن بن مفره تكلم فيه قال ابن اللديني ليس بشئ * كان يروي عن الاعمش ستائة حديث تركناه لم يكن بذلك * قال ابن عدي والقي قاله علي هو كما قال اما انكر عليه احاديث يروها عن الاعمش لاجابه عليها الثقات * ثم ذكر البيهقي عن ابي داود (انه قال روي عن الثوري انه قال ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لم يحدثهم من عروة ابن الزبير) * قلت * لم يسند ابو داود كلام الثوري هذا قوله عقيب هذا الكلام وقد روى حصة عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا يدل على انه اعنى ابا داود لم يرض بملوي عن الثوري وعلى تقدير صحة عنه فقد صح ما حدثت عن ابي الزبير وايضا قال الله لرقطعي اخرج حديث القبة في سنة ابن ابي شيبة وعلي بن محمد قالا حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ الحديث و رجال هذا السند
كلهم ثقات * ثم قال البيهقي (فصل الحديث الى رواية مروية المزي وهو مجهول قد تقدم ان في السند الذي
فيه مروية المزي مجاهيل وضعفاء وعلى قدر وجهته يحتل ان حبياسمه من ابن الزبير ومن المزي كآمر نظيره)
ثم اسد اعراق روى عن ابراهيم التيمي عن عائشة انه عليه السلام كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يبعد الوضوء او
قالت ثم يسل ثم قال (هذا مرسل وابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة قاله ابو داود وابوروق ليس بقوى
ضعفه ابن معين وغيره) * قلت * قال الدارقطني وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري
عن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة فوصل اسناده ومعاوية هذا اخبره له مسلم في صحيحه
فزال بذلك اشطاه وابوروق عطية بن الحارث اخبره له الحاكم في المستدرک وقال احمد ليس به باس وقال
ابن معين صالح وقال ابو حاتم صدوق وقال ابو عمر قال الكوفيون هو ثقة لم يذكره احد يجرحه ومراسيل الثقات عدم
حجة ثم قال البيهقي (وقد روينا سائر ما روي في هذا الباب ويناضفها في الخلافات) * قلت * قد جاء الحديث
عائشة طرق جيدة سوى ما مر من رواية حبيب بن عروة عنها الاولى قال ابو بكر البزاز في مسنده حدثنا
اسماعيل بن يعقوب بن صبيح حدثنا محمد بن موسى بن اعيان حدثنا ابي عن عبد الكريم الجزري عن عائشة انه
عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ وعبد الكريم روى عنه مالك في الموطأ واخرج له التيجان وغيرهما
وثقه ابن معين وابو حاتم وابوزرعة وغيرهم وموسى بن اعيان مشهور وثقه ابو زرعة وابو حاتم واخرج
له مسلم وابنه مشهور روى له البخاري واسماعيل روى عنه النسائي ووثقه ابو عوانة الاسفرايني واخرج
له ابن خزيمة في صحيحه وذكره ابن حبان في الثقات واخرج الدارقطني هذا الحديث من وجه آخر عن
عبد الكريم وقال عبد الحق بعد ذكره لهذا الحديث من جهة البراز لا اعلم له علة توجب تركه ولا اعلم فيه
مع ما تقدم اكثر من قول ابن معين حديث عبد الكريم عن عطاء حديث ردى لانه غير محفوظ وانفراد الثقة
بالحديث لا يضره فاما ان يكون قبل نزول الآية الكريمة او تكون الملازمة الجماع كما قال ابن عباس
رضي الله عنه انتهى كلامه واعتل به بعضهم بان الدارقطني رواه من جهة ابن مهدي عن الثوري عن
عبد الكريم عن عطاء قال ليس في القبة وضوء * قلت * الذي رفته زاد والزيادة مقبولة والحكم الرفع ويحتل
ان يكون عطاء ائمة مرموزة اخرى رفته كآمر في باب مسح الاذنين والطريق الثاني روى الدارقطني من طريق ابي
سعيد بن بشير قال حدثني منصور بن زاذان عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة قالت لقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبلني اذا خرج الى الصلوة ولا جرحاً قال الهارظي تردده سعيد وليس بالقوى * قلت *
 وثقه شعبة ودحم كذا قال ابن الجوزي واخرج له الحاكم في المستدرک وقال ابن عدي لا اري بازيدي
 باساً والقالب عليه الصدق انتهى كلامه واقل احوال مثل هذا ان يشهده * الطريق الثالث روى ابن اخي
 الزمري عن الزمري عن مروة عن عائشة قالت لاتباعد الصلوة من القبلة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل
 بعض نسائه ويصلي ولا جرحاً أخرجه الهارظي ولم يطله بشئ سوى ان متصوراً خالفه وكره اليه في
 في الخلافات (ان اكثر رواه الى ابن اخي الزمري يجهلون) وليس كذلك على اكثرهم معروفون * الطريق
 الرابعة اخرج الهارظي عن ابي بكر النيسابوري عن حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بن عروة
 عن ايمن عن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم جرحاً هو النيسابوري امام
 مشهور وحاجب لا يعرف مطلقاً وقد حدث منه النسائي وثقه وقال في موضع آخر لا بأس به وباني
 الاستناد لا يسل عنه الا ان الهارظي قال عقبه تردده حاجب عن وكيع ووم فيه والصواب وعن
 وكيع بهذا الاستناد انه عليه السلام كان يقبل وهو صائم (١) وحاجب لم يكن له كتاب وإنما كان يحدث
 من حفظه ولقائل ان يقول هو تردده وتعدده من خلفه ان اوجب كثرة خطائه بحيث يجب ترك حديثه
 فلا يكون ثقة ولكن النسائي وثقه وان لم يوجب خروجه عن الثقة فله لم يعم وكانت نسبه الى الوم
 نسبة مخالفة الاكثرين له * الطريق الخامسة روى الهارظي عن علي بن عبد العزيز الوراق عن حاتم بن علي
 عن ابي اويس حدثني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انه لما قول ابن عمر في القبلة الوضوء فقالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم ثم لا جرحاً قال الهارظي لا اعلم حدث به عن حاتم هكذا
 غير علي بن عبد العزيز انتهى كلامه وعلي * هذا مصنف مشهور مخرج عنه في المستدرک وحاتم اخرج له
 البخاري وابو اويس استشهده مسلم * قال اليهقي (والحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم عمله الصفاء
 من الرواة على ترك الوضوء منها) * قلت * هذا تصنيف لفتات من غير دليل والمنهان فلا يسل
 احدهما بالآخر *

باب كس الصغار وذوات الحمار

* قال *

ذكر فيه صلواته صلى الله عليه وسلم وامامة بنت ابي الناصر على مائه * قلت * ذكر صاحب الامام ان الاستدلال
 بهذا الحديث على هذا المعنى لا يقوى *

(١) هكذا في الاصل وقال في بيان الاحداث في ترجمة حاجب بن سليمان * وم في حديثه عن وكيع عن هشام عن
 ابيه عن عائشة قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه ثم صلى ولم جرحاً والصواب عن وكيع بهذا الاصل انه
 كان يقبل وهو صائم ١٢ حسن بن احمد الطوسي .

قال *

باب الوضوء من مس الذكر

ذكفيه حديث بسرة من طرق منها عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة * قلت * الرواية فيه عن الزهري مضطربة رواه اليهقي فيما بعد في باب الوضوء من مس المرأة فوجاهه عن الزهري عن عروة واخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي فقال حدثنا سليمان بن شبيب حدثنا بشر بن بكر حدثني الاوزاعي حدثني ابن شهاب حدثني ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة عن بسرة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يتوضأ الرجل من مس الذكر قال الطحاوي ولم يسمه الزهري عن عروة بل عن عبد الله بن أبي بكر او عن ابيه ابي بكر عن عروة ثم ذكر حديثا عن مكحول عن عتبة بن ابي سفیان عن ام حبيبة * ثم قال ابلتني عن الترمذي قال سألت ابا زرعة عن هذا الحديث فاستحسنه ورواه كان بعد هذا الحديث محفوظا قلت * في كتاب الترمذي قال محمد بن اسمعيل لم يسمع مكحول من عتبة وروى عن رجل عنه غير هذا الحديث وكانه لم ير هذا الحديث صحيحا في الامم عن ابن معين قال هذا الضعف احاديث هذا الباب واخرج السأى حديثا من رواية مكحول عن عتبة عن ام حبيبة ثم قال مكحول لم يسمع من عتبة شيئا ثم اسند اليهقي (عن اسحاق بن محمد القروي حدثنا يزيد بن عبد الملك التوفلي عن المقبري عن ابي هريرة) * قلت * فيه رجلان متكلم فيها اسحاق بن محمد بن عبد الله بن ابي فروة ويزيد التوفلي وسبسط الكلام في امره عن قريب انشاء الله تعالى فان قبل روى ابو عمر سنده في الاستذكار عن عبد الرحمن القاسم حدثنا نافع بن ابي نعيم ويزيد بن عبد الملك عن سبسط عن ابي هريرة فذكره فخرج القروي من الوسط وقرن يزيد نافع القاري وقد وثقه ابن معين بقلناه خالفه ابن حنبل فقال ضعيف مكر الحديث وروى سحنون عن ابن القاسم هذا الحديث فلم يذكر فيه ناعما وحكى ابن معين انه قال ادخلوا ابن يزيد والمقبري رجلا محرولا وبين ذلك اليهقي فاسد الحديث في الخلافات وادخل بين يزيد والمقبري ابا موسى الحارثي وهو مجهول فبادت هذه الزيادة بالقص للجهالة الواسطة * ثم اسند اليهقي (عن جماعة من الصحابة انهم رأوا في مس الذكر الوضوء) واسند ذلك آخر (عن ابن عمر وابن عباس) * قلت * في هذا السند الاخير عبد الرحمن بن زياد عن اليهقي في باب متى امهات الاولاد وتقل تضيقه في باب فرض التشهد عن القطان وابن مهدي وابن حنبل وابن معين وغيرهم والصحابة الذين ذكرهم اليهقي معارضون بما ذكر ابو عمر فانه قال واما الذين لم يروا في مس الذكر الوضوء فلي وعاروا ابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين وابو الهرداء رضي الله عنهم والاسانيد بذلك صحاح عن ثلثات جزاء

في الاستذكار لم يختلف هؤلاء في ذلك وقد رواه البيهقي فيما سجد في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحديث عن معاذ بن جبل أيضا وفي الاستذكار عن عبد الرحمن بن حرملة أن ابن المسيب أوجب الوضوء من عورى عنه فتادة والحارث بن عبد الرحمن أنه لا وضوء منه قال أبو عمر وهذا أصح عندي لأن فتادة حبانظ وقد نابه الحارث وأما ابن حرملة فليس بالمحافظ منهم كثيرا وقال أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن اسمعيل عن قيس قال سألت رجلا سديا عن ابن أبي وقاص عن مس الذكر فقال إن علمت بضمة منك نجسة فاقطعها وهذا سند صحيح وقال الطحاوي لأنهم أحدا اتفقوا بالوضوء من مس الذكر فبرأين عمرو وقد خالفه في ذلك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستذكار أسقط الوضوء منه ربيعة والثوري وشريك والحسن بن حي وصيدان بن الحسن وأبو حنيفة وأصحابه

• قال • **باب الوضوء من مس المرأة فرجا**

ذكر فيه حديثا في مسه المثنى بن الصباح فقال (ليس بالقوي) • قلت • قد ضعفه في باب النهي من ثمن الكلب

• قال • **باب ترك الوضوء من مس الترج بظهر الكتف**

ذكر فيه حديث أبي هريرة وفي مسنده يزيد بن عبد الملك فقال (تكلّموا فيه) ثم استدل عن ابن حنبل أنه قال ليس به بأس • قلت • ما غلط القول العلماء فيه فقال أبو زرعة وأبو الحديث وأغلظ القول فيه جدوا وقال النسائي متروك الحديث وقل الساجي ضيف منكر الحديث واختلط بآخرة والبيهقي أخفى ما قبل فيه على أن الذي حكاه عن ابن حنبل لم يروا أحدا ذكره عنه غيره بل قد حكمي عنه خلاف ذلك فذكر البخاري وغيره عنه أنه قال صده منا كبير وفي الميزان لذهبي ضعفه أحد وغيره وقد منى أب الوضوء من مس الذكر أن في الحديث انقطاعا • ثم قال البيهقي (قال الشافعي الإفضاء باليد إنما يعطى) • قلت • في الجلي قول الشافعي لا دليل عليه من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب قياس ولا رأي صحيح ولا يصح في الآثار من أفضى يده إلى فرجه ولو صح فالإفضاء يكون بظهر اليد كما يكون بطنها ثم استدل البيهقي (عن ملازم من عمرو بن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه الحديث) ثم قال قال أبو بكر أحمد بن إسحاق الضبي ملازم فيه نظر • قلت • وثقه ابن حنبل وابن معين وأبو زرعة وأحمد بن عبد الله العجلي وقال أبو حاتم لا بأس به صدوق وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان في

صحيحهما والمالك بن يحيى الجعدي (ورواه عكرمة بن عمار عن قيس انطلقا سأل النبي
 صلى الله عليه وسلم خادسه وعكرمة املى من رواه عن قيس وقد اخطوا في تنديله بنى عكرمة) قلت *
 اصحبه سلمه واستشهد به البخاري واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والمالك في المستدرک وقال
 محمد بن حبان بن ابي شيبة سمعت علي بن المديني وسئل عن عكرمة بن عمار فقال كان معنا صحابا ثقة ثبوا وثقه
 وكريم والحلي وقال ابن معين صدوق ليس به باس وفي رواية كان اميا وكان حافظا لذكر اليهقي من الثاني (انه
 قال سألت ابن قيس فلم يهد من يعرفه) قلت * هو معروف روى عنه تسعة اقس ذكرهم صاحب الكمال وروى
 هو وابن ابي حاتم توثيق ابن حنبل وذكره ابن صبان في الثقات واخرج له ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما
 والمالك في المستدرک وروى له اصحاب السنن الاربعة واخرج الترمذي من طريق ملازم وقيس هذا حديث
 لا وتران في ثبته وحسنه وقال عبد الحق وغيره الترمذي صحيحه * ثم ذكر اليهقي عن ابن معين (انه قال قد
 اكثرت الناس في قيس بن طلق ولا يصح بحدیته) قلت * ذكر اليهقي ذلك بسند فيه محمد بن الحسن النقاش
 المنصور وهو من المتهمين بالكذب وقال البرقا في كل حديثه مناكير وليس في تفسيره حديث صحيح وروى
 النقاش كلام ابن معين هذا عن عبد الله بن يحيى القاضي السرخسي وعبد الله هذا قال فيه ابن عدي كان متما في
 روايته عن قوم انه لم يلقهم وقد ذكره ابن سينا وثق قيسا بخلاف ما ذكره في هذا السند الساقط وصح
 حديثه ابن حبان وابن حزم واخرجه الترمذي ثم قال هذا الحديث احسن شيء في هذا الباب وقد رواه
 ايوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس وقد تكلم بعض اهل الحديث في ايوب ومحمد وحديث ملازم عن
 عبد الله بن بدراح واحسن وذكر ابن مندة في كتابه ان عمرو بن علي التماس قال حديث قيس عندنا ثبت
 من حديث برة ثم استدل اليهقي (من طلق انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد) قلت *
 استدلال بذلك على ان حديثه مقدم وفي سنده هذا محمد بن جابر ضعفه اليهقي في هذا الباب وايضا فقد
 اختلف عليه فرواه اليهقي عنه عن قيس بن طلق عن ابيه واخرجه الحازمي في التماس والنسوخ عن عبد الله بن
 بدر عن طلق ثم استد اليهقي عنه اي من طلق (قال بينا اذا اصبلى فذهبت احك فغذي فاصابت يدي ذكرى
 ثم قال والنظائر من حال من يبك فغذه فاصابت يده ذكره) قلت * فلو كان نظمه فلكنت
 فغذي فاصابت يدي ذكرى كان الظاهر كما قال فاما وقد قال فذهبت احك فغذي فاصابت يدي ذكرى فلا نسلم
 ان الظاهر كما قال ثم على تقدير تسليم هذا فنقول عليه السلام في جوابه اتاهم منك يشعل المس بظهور الكسوف عليها

ثم في هذا السند أيضاً محمد بن جابر * ثم اسند البيهقي (ان ابن حنبل وابن ميين وابن المديني قاطروا في مس
الذكر كوفي سنده * جداه السرخسي تقدم قريبا انه كان متعاهو ذكر في هذه القضية (ان ابن المديني اصح برواية
ابي قيس عن هذيل عن ابن مسعود انه كان يقول لا يتوضأه فقال ابن حنبل وابو قيس الاودني لا يمتنع
به) * قلت * وقال البيهقي في باب لا تكاح الابوي (يختلف في عدالته انتهى كلامه) وابو قيس هذا وثقه ابن ميين
وقال الجبلي ثقة ثبت واصلح به البخاري واخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک * ثم ذكر البيهقي
في هذه القضية (ان ابن المديني اصح برواية عير بن سعيد عن عمار قال ما ابالي مسته او اني فقال ابن ميين
بين عير وعمار مائة) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عير بن سعيد
قال كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فسل عن مس الذكر في الصلوة فقال ما هو الا بضعة منك وهذا
سند صحيح وفيه تصريح بانه لا مفازة بينهما ثم ذكر البيهقي عن ابن حنبل (انه قال عمار وابن عمر استويا فمن شاء
اخذ هذا ومن شاء اخذ بهذا) * قلت * مع عمار ابن مسعود وغيره من الصحابة والاسانيد بذلك مصاح كذا ذكر
ابن عبد البر وقد تقدم عن الطحاوي انه لم يفت بالوضوء ممن من الصحابة غير ابن عمر فلا تسلم الاستواء * ثم
اسند البيهقي (ان ابن جرير والثوري تذاكر امس الذكر فقال ابن جرير يتوضأه فقال سفيان ارأيت لو ان
رجلا امسك يده مني ما كان عليه فقال ابن جرير يصل يده فقال ايها اكثر النمل اوبس الذكر فقال ما لقاها
على لسائك الا الشيطان) قال البيهقي او انما اراد ابن جرير ان السنة لا تنارض بالقياس ثم ذكر ان الشافعي قال
الذي قال من الصحابة لا وضوء فيه اتفاقا بالراي * قلت * قد تقدم ان هذا قول اكثرهم وكيف يقال هذا
عنهم وقد صح الحديث فيه بآثار *

باب من الاثنين

* قال *

ذكر فيه حديث هشام عن ابيه عن بسرة (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره او اكبه
او رفيه فليتوضأ) * ثم حكى عن الدارقطني انه قال كذا رواه عبد الحميد بن جعفر وروى في ذكره الاثنين
والرفع وادرجه ذلك في حديث بسرة والمفروض ان ذلك من قول مروءة كذا رواه الثقات عن هشام
منهم السخيتاني وحصاد بن زيد) * ثم قال البيهقي وروى ذلك عن هشام من وجه آخر مدرجاني سفر
في الحديث وهو وم والصراب انه من قول مروءة * قلت * عبد الحميد هذا وثقه جماعة واصح به مسلم وقد
زاد الرفع وتقدم الحكم للرافع لزيادة كيف وقد تابعه على ذلك غيره فروى الدارقطني هذا الحديث في

بعض طريقه من جهة ابن جريج عن هشام وفيه ذكر الاشئين وكذا رواه الطبراني الا انه ادخل بين مروءة
وبسرة خروان ونقطه من مس ذكره او اثنيه فليتوخأ وتابع ابن جريج عبد الحميد ثم ان الفط في الادراج
انما يكون في لفظ يمكن استقلاله عن اللفظ السابق فيدرجه الراوي ولا يفضل فاما ان يسمع قول مروءة
فيصلي في الخاء كلام النبي صلى الله عليه وسلم فبعد من ثبت وابعد منه عن الفط ما اخرجه الطبراني من طريق
محمد بن دينار عن هشام من ابيه عن بسرة قالت قال عليه السلام من مس وفسه او اثنيه او ذكره فلا يصل
حتى يوضأ فبدأ بذكر الرفع والاشئين وفي هذا ايضا ثمانية ابن دينار لعبد الحميد ووضح بهذا ما قلنا غير مرة
ان الراوي قد يسمع شيئا فينتهي به مرة ويروي به اخرى ثم قال البيهقي (القياس ان لا وضوء في المس وانما
اثبتا السنة في ايجاب المس للفرج فلا يجب لتغيره قلت الله ليس بفرج ومع ذلك اوجب الشافعي
الوضوء به ذكره ابن حزم

قال • باب ترك الوضوء من خروج الدم من مخرج الحدث

ذكر فيه من ابن اسحاق عن عقيل بن جابر الانصاري عن ابيه حديث الانصاري الذي روي وهو يصل ففسي
قلت • ابن اسحاق معروف الحال وفي النسخة لذهي ان عقيل هذا لا يعرف ثم في الاستدلال بهذا انظر
فانه قيل واحد من الصحابة وله كان مذهبه اولم يعلم بحكمه وعماقوى هذا ان ظاهر ما راي المجازي
ما بالانصاري عن الله ما يدل على ان الدم اصاب ثوبه او بدنه او كليهما لم يصب الارض وكانت ثلاثة
اسهم فالظاهر انها اصابت ثلاثة مواضع وذلك يدل على كثرة الدم ولهذا رآه صاحبه بالليل وعاله فكم كالم يدل
مضيه على جواز الصلوة مع النجاسة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء قال الخطابي اكثر النسخ على
انتقاض الوضوء بسيلان الدم وقول الشافعي قوي في القياس ومذاهبهم اقوى في الاتباع ولست ادري كيف يسمع
الاستدلال بالخبر والله ان اسأل يصيب بدنه وجلدته وربما اصاب ثيابه ومع اصابة شيء من ذلك وان كان سيرا
لاصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الله لم كان يخرج على سبيل الزحف فلا يصيب شيئا من بدنه ولئن كان كذلك
فما روي • ثم ذكر البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا احتجم غسل بحاجته قلت لا يدل ذلك على ترك الوضوء
الامن باب مفهوم القبول تقدم انه ليس بحجة وانه اكثر العلماء لا يقولون به وقد صحح البيهقي في باب
من قال يني من سبقه الحدث عن ابن عمر (انه كان اذا رحف انصرف فخرأ ثم دح فني على ما صلى ولم يتكلم)
ثم ذكر البيهقي عدم الوضوء عن جماعة قلت • لم يذكر سنده اليم لينظر فيه فن ذكر عنه عدم الوضوء

سالم وقد سمع عنه خلاف ذلك * قال ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عمر بن عبيد الله بن عمر قال ابصرنا سالم
 ابن عبيد الله صلى صلاة القنطرة ركعة ثم رجع فخرج فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته ومنهم سعيد بن المسيب
 وقد قال ابن أبي شيبة حدثنا هشيم حدثنا عبد الحميد المديني هو ابن جعفر بن يزيد بن عبيد الله بن قيس قال
 رأيت سعيد بن المسيب رجع وهو في صلاته فأتى دار أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ و
 لم يكلم بني على صلاته ومنهم طاووس وقد أخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن
 طاووس قال إذا رجع الرجل في صلاته انصرف فتوضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته ومنهم الحسن وقد قال
 ابن أبي شيبة حدثنا ابن عبيد الله بن إدريس عن هشام بن الحسن ومحمد بن سيرين كانا يقولان في الرجل
 يجتمع جوضاً ويصل الطلوع وقال أيضاً حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الرضوخ من الدم إلا
 ما كان سائلاً ولا ساكناً للهالة صحيحة * ثم ذكر البيهقي عن معاذ (قال الرضوخ من الرعاف الخ) وفي سنده
 مطرف بن مازان فقال في هذا الباب (تكملة ما فيه) وقال في باب سهم وذو القربي (ضيفاً) * ثم أسندنا عن اسمعيل
 بن عياش عن ابن جريج حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة حديث إذا قام أحدكم في صلاته الحديث * ثم ذكر
 عن ابن حنبل (قال ما روى ابن عياش عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الجبال فليس بصحيح) وناظرنا روى ابن
 جريج هذا الحديث عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة * ثم أسند البيهقي كذلك مرسل (وقال هو المحفوظ) * قلت *
 رواه الله أرطقي من جملة محمد بن المبارك حدثنا ابن عياش حدثني ابن جريج هو عبد العزيز عن أبيه قال عليه
 السلام إذا قام أحدكم في صلاته أو قلص فليصرف فليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يحكم وقال ابن جريج وحدثني
 ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله واستند الله أرطقي أيضاً من جملة محمد بن الصباح
 حدثنا ابن عياش هذين الاسنادين جميعاً ونحوه وعن رواه بالاسنادين جميعاً عن ابن عياش الرقيم بن نافع
 وداود بن رشيد * فهذه الروايات التي جمع فيها ابن عياش بين الاسنادين اعني المرسل والمستند حالة واحدة
 مما يمد الخطأ عليه فانه لو رفعه ما وقفه الناس ربما تطرق الوهم اليه فاما ما وافق الناس على المرسل وزاد طبع المسند
 فهو يشترط تصحيفاً وتثبتاً واسمعيل وثقة ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل وقال يزيد بن هارون
 ما رأيت أحفظ منه * ثم حكى البيهقي عن الثاقبي (أنه حل الرضوخ المذكور في هذا الحديث) وفيما روى عن ابن
 عمر وغيره على غسل بعض الأعضاء * قلت * يمنع من ذلك ما تقدم من رواية البيهقي (إذا قام أحدكم وقلص
 أو وجد مذابحاً وهو في الصلاة فليصرف فليتوضأ الحديث) فان الذي يوجب الرضوخ الشرعي ولا يمكن فيه

فصل بعض الاضواء بالاجماع * ثم قال (قال الشافعي روي عن ابن عمر وابن المسيب انها لم يكونا ريان
 في الدم وضوء) * قلت * قد تقدم عنها خلاف هذا وكذا عن ابن سيرين ايضا وروي عبد الرزاق في مصنفه
 عن ممر عن ايوب عن ابن سيرين في الرجل يصب دما قال اذا كان الغالب عليه الدم توشأ وفي الاستاذ
 لابن عبد البر معروف من مذهب ابن عمر ايجاب الوضوء من الرعاف وانه حدث من الاحداث الناقصة
 للوضوء اذا كان سائلا وكذا اكل دم سائل من الجسد وقال ابن ابي شيبة حدثنا هشيم اخبرنا ابن ابي ليلى عن نافع
 عن ابن عمر قال من رجع في صلوته فلينصرف فليتوضأ فان لم يتكلم بنى على صلوته وادان تكلم استأنف
 وذكر عبد الرزاق عن ممر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رجع الرجل في الصلوة او زرع عاتق
 او وجد مذبا فانه يصرف فليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي على ما مضى ما لم يكلم وقال الزهري الرعاف والقي
 سواء يتوضأ منهما ويبنى ما لم يكلم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الحميد بن جبير
 سمع ابن المسيب يقول ان رصفت في الصلوة فاسدد مخزك وصل كما انت فان خرج من الدم فوضأ وتم
 على ما مضى ما لم تكلم قال ابو عمر ذكر ابن عمر للذي المجع على ان فيه الوضوء مع القي والرعاف بوضع لك
 مذهبه وروي مثل ذلك عن علي وابن مسعود وعلقمة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقاتدة والحكم
 وحماد كلهم يرى الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا يوجب الوضوء قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والحسن
 ابن حي وعبيد الله بن الحسن والاوزاعي وابن حنبل وان راهوه في الرعاف وكل تبص خارج من الجسد
 يروونه حدثا فان كان يسيرا غير سائل لم يقض الوضوء عند جماعتهم * ثم ذكر البيهقي حديث ابي الدرداء قال
 عليه السلام فانظر الخ لم قال اساده مضطرب واختلافه اخلافا شديدا * قلت * اخرجه الترمذي لم
 قال جوده حسين الملم من يحيى بن ابي كثير وحديث حسين اصح شئ في هذا الباب وقال ابن مندة هذا اسناد
 متصل صحيح انتهى كلامه واذا اقام ثقة اسادا اعتمادا ولم يبال بالاختلاف وكثير من احاديث الصحيحين
 لم تسلم من مثل هذا الاختلاف وقد فعل البيهقي مثل هذا في اول الكتاب في حديث هو الطهور وماؤه حيث
 بين الاختلاف الواقع فيه ثم قال (الا ان اقام اسناد ثقة اودعه مالك في المواضع واخرجه ابو داود في السنن)
 وفي سند حديث هذا الباب يعرش بن الوليد بن هشام عن ابيه وثقه احمد بن عبد الله الطبري ووثق اباه ابن
 معين ايضا واخرجه مسلم ومبايدل على ان الرعاف حدثان ابن جريج وابن المبارك وعمر بن علي المقدمي
 والقضلي بن موسى ورواه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

أحدث أحدكم فليضع يده على آفته ثم ليصرف رءاه نعيم بن حاد من الفضل بن موسى بسنده المذكور ونقله إذا
أحدث أحدكم في صلواته فليأخذ على آفته وليصرف فليتوضأ ذكره البيهقي في باب من أحدث في صلواته
قبل الإحلال منها.

باب الوضوء من التهمة

قال •

ذكر فيه عن حميد بن حلال عن أبي موسى (قال من ضحك منك فليحد الصلوة) • ثم ذكر عن جماعة من التابعين (أنهم
أوجبوا فيه إعادة الصلوة لا الوضوء) ثم قال (وروي عن قوم من الشعبي) • قلت • في أدراك حميد لأبي
موسى نظر والآن على الظن أنه لم يذكره وقال ابن حزم روينا إيجاب الوضوء من الضحك عن أبي موسى
الاشعري والنخعي والشعبي والثوري والأوزاعي • ثم ذكر البيهقي مرسل أبي العالية (أن أبا جهم الغنوي قال
مراسيل أبي العالية ليست بشئ كان لا يزال ممن أخذ حديثه كذا قال محمد بن سيرين) • قلت • أسنده
أبو أرقط عن رجل عن عامر قال قال ابن سيرين • أحدثني فلا تحدثني عن رجلين من أهل البصرة أبي العالية
والحسن فانهما كانا لا يباليان ممن أخذ أحدهما وفيه هذا الرجل المجهول وأسند أيضاً من طريق داود
ابن إبراهيم حديثي وهيب حدثنا ابن عون عن محمد قال كان أربعة يصدقون من حديثهم فلا يسألون من
يسمون الحديث الحسن وأبو العالية وحميد بن حلال ولم يذكر الرابع وداود بن إبراهيم قاضي قزوين روى
عن شعبة وهيب ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وقال سمعت أبي يقول متروك الحديث
كان يكذب • قدمت قزوين مع خالي فحمل إلى خالي بسنده نظرت في أول مسند أبي بكر فإذا حديث
كذب عن شعبة فتركته وجهدي خالي أن أكتب منه شيئاً فلم تطاوعني نفسي ورددت الكتاب عليه
• ثم قال البيهقي (وقد روي عن الحسن وإبراهيم والزهري مرسل) • قلت • روي عن ابن سيرين أيضاً
مرسل على ما ذكره البيهقي بس • ثم ذكر رواية أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن عبد
الجنبي مرسل • قلت • قرأته في مسند أبي حنيفة من رواية ثلاثة عنه فرواه الحسن بن زياد عنه عن منصور
عن الحسن مرسل ورواه أسد عنه عن منصور عن الحسن عن معمر بن معمر قال ينار رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم ذكره ورواه مكي بن إبراهيم عنه عن الحسن بن معمر بن يسار عن معمر قال ينار
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وليس في شئ منها أنه الجنبي والطريقة الثالثة جيدة متصلة وصل
البيهقي رواية أبي حنيفة عن منصور (رواية غيلان عن منصور عن ابن سيرين عن معمر بن يسار عن معمر بن

وهو اول من تكلم بالبصرة في التدرج قلت في معرفة الصحابة لابن مندة مبعوث عن ابي مبعوث وهو ابن ابي مبعوث روى
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن مندة بسنده مرورا النبي صلى الله عليه وسلم بجده ابي مبعوث انه يث مبعوثا
 وكان صغيرا الحديث * ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن بن مبعوث عن ابي مبعوث عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من فقهه في صلاته اعاد الوضوء والصلوة ثم ذكر ذلك بسنده من ممن عن ابي حنيفة
 ثم قال وهو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي واسد بن عمرو وغيرهما فظهر بهذا ان مبعوث المذكور
 في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في التدرج كما زعم البيهقي ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم رسلنا انه الجبني
 المتكلم في التدرج فلان سلم انه لا صحبة له قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة
 وقال اسلم قدما وهو احد الازمنة الذين حلوا الولاية بجينة يوم الفتح وقال ابو احمد في الكنى وابن ابي حاتم
 كلاهما له صحبة وذكر ابن حزم انه روى موسلا عن الحسن بن مبعوث بن صبيح ايضا وقال ابن عدي قال لنا
 ابن حماد هو مبعوث بن هوزة الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة ثم الحسن في هذا الحديث رواية
 اخرى اخبرها الحافظ ابو احمد بن عدي عن طريق شعبة عن محمد الخزاز وهو ابن راشد عن الحسن بن
 عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اعد وضوءك وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن
 معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا اورد في الحديث منه وذكره البيهقي في الخلافات من طريق
 اسمعيل بن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا عنه * ثم ذكر البيهقي عن ابن مهدي (انه
 قال حديث النخعي في الصلوة كله يدور على ابي المالبلة فقال له ابن المديني قد رواه الحسن مرسلًا فقال ابن
 مهدي حدثنا حماد بن زيد عن حمص بن سليمان قال اما حدثت به الحسن عن حفصة عن ابي المالبلة * قلت *
 قد تقدم ان الحسن رواه عن جماعة غير حفصة * (ثم قال ابن المديني قد رواه ابراهيم فقال ابن مهدي حدثنا
 شريك عن ابي حاتم قال اما حدثت به ابراهيم عن ابي المالبلة) * قلت * شريك هذا هو النخعي نكلموا في وقال
 البيهقي في باب نزع ارض غيره بنبراهن * وشريك يختلف فيه * كان يجي القطان لا يروى عنه ويضعف
 حديثه جدا وقال في باب اخذ الرجل حقه من يمنه * (لم يمتنع به اكثر اهل العلم بالحديث ثم قال ابن المديني
 قد رواه الزهري مرسلًا فقال ابن مهدي قرأت هذا الحديث في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن
 سليمان بن ارقم عن الحسن) * قلت * ابن اخي الزهري ضعيف كذا قاله ابن معين رواه عنه عثمان الدارمي
 * ثم ذكر البيهقي عن ابن عدي (انه قال واكثر ما تم على ابي المالبلة هذا الحديث وكل من رواه غيره فاما

مدارهم ورجوعهم اليه) * قلت * المحجب منه كيف يقول هذا وقد تقدم انه أخرجه هون طريق الحسن عن عمر ابن الحصين وقد أخرجه موافقاً من طريق ابن عمر فقال (حدثنا ابن جوصاء حدثنا عطية بن بقة حدثنا ابي حدثنا عمرو بن قيس للسكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلوة فقهقه فليعد الوضوء والصلوة كما ان قيل في الملل المتأخرة لابن الجوزي هذا لا يصح فان بقية من عاده التديس فليدسه من بعض الضعفاء فحذف اسمه * قلنا * هو صدوق وقد صرح بالتحديث والمدلس الصدوق اذا صرح بذلك زالت تهمة تديسه وقد روى ايضاً (عن ابن سيرين مرسل عن بقة وعن مبدد كاتدم ومع هذا كله كيف يكون مداره على ابي العالية * وذكر البيهقي في الجلائفات (انه روى من مهدي بن ميون عن هشام بن حسان عن حفصة عن ابي العالية عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم اعلم (بان جماعة من الثقات روه عن هشام عن حفصة عن ابي العالية عن النبي عليه السلام * قلت * مهدي ثقة روى له الجماعة وقد زاد في الاسناد ذكر ابي موسى * ثم قال البيهقي (ولو كان عند الزهري والحسن فيه حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه) * قلت * مذهب المحدثين ان مخالفة الراوى لحد يثليس يبرح فيه وقد روى الله ارفقني بسند صحيح عن ابي هريرة انه اذا ولى الكلب في الاءاء فاهرته ثم اغسله ثلاث مرات ولم يحملوا ذلك جرحاً في روايته مرفوعاً للسل سبوا وسير طيك من هذا القليل اشياء كثيرة ان شاء الله تعالى * ثم ذكر البيهقي من النشاف انه لو ثبت حديث الضحك في الصلوة لقال به * قلت * مذهبه ان المرسل اذا رسل من وجه آخر واستد يقول به وهذا الحديث ارسل من وجوه واستد كما مر في ترجمته ان يقول به * قال ابن حزم كان يلزم المالكين والتابعين لشدة تواتره عن عدد من ارسله * قلت * ويلزم الحنابلة ايضاً لانهم يحتجون بالمرسل وعلى تقدير انهم لا يحتجون به فاقول احواله ان يكون ضعيفاً والحديث الضعيف عندهم مقدم على القياس الذي اعتمدوا عليه في هذه المسئلة *

* قال * **باب الله ليل على ان الكلام وان عظم لم يكن فيه وضوء** *

ذكر فيه حديث من قال لصاحبه قال اقمرك فليصدق * قلت * الاستدلال بهذا الحديث من باب منهوم القلب وقد تقدم انه ضعيف *

* قال * **باب السنة في الاخذ من الاطفا والشارب وان لا وضوء في ذلك من ذلك** *

ذكر فيه (عن ابن عمر انه قص اعتقاره فقيل له الا تتوضأ الخ) * قلت * في سنده ابوب بن سويد ضعفه

ابن حنبل وقال الشافعي ليس بثقة وقال الترمذي ترك ابن المبارك حديثه وعن ابن ميمون ليس بشئ يسرق
الاحاديث *

قال * باب كيف الاخذ من الشارب *

ذكرني (عن عبد العزيز الاويس قال ذكر مالك اخفاء بعض الناس ثوارهم فقال بشئ ان يضرب من صنع ذلك
فليس حديث النبي عليه السلام في الاخفاء ولكن يدي حرف الشفتين والتم قال مالك حلق التارب بدعة
ظهرت في الناس * قال البيهقي (كانه حمل الاخفاء المأمور به في الخبر عن الاخذ من التارب بالجزء دون الحلق
وانكره وقع الحلق دون الاخفاء والبرم وقع من الراوي عنه في أكثر الاخفاء مطلقا) * قلت * قول مالك
ولكن يدي حرف الشفتين والتم مساء ويترك الباقي وذلك دليل على انه انكر الاخفاء مطلقا سواء كان
بالحلق او بالجزء فلا وهم من الراوي ويدل عليه ايضا ما حكي ابن القاسم انه قال اخفاء التارب صدى مثله
وقوله في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يد وطرف الشفة وهو الاطراف ولا يجزء فيقبل بنفسه *

قال * باب ترك الوضوء بماس التارب *

ذكرني حديثا عن ابن عباس وفيه (لقد رأيته في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد توضأ
ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة خارجا من البيت لقبت به هدية مضمون
شاة فاكل منها فمعه او فمعهين ثم صلى وماس ما رواه مسلم في الصحيح عن ابي كريب عن ابي اسامة وفيه دلالة
على ان ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم * قلت * الذي في كتاب مسلم انه ساق
الحديث بسنده الى محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس انه عليه السلام جمع عليه
ثيابه ثم خرج الى الصلاة فاني بهدي خبز ولحم فاكل ثلاث لقم ثم صلى بالناس وماس ما ثم قال وحديثه عن
ابي كريب حديثا بواب اسامة بن الوليد بن كثير حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء كنت مع ابن عباس وساق الحديث
بمضى حديث ابن حنبل وفيه ان ابن عباس شهد ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم جانتني كلام مسلم وفيه التصريح بانه
شهد ذلك فلا حاجة الى قول البيهقي (وفيه دلالة على انه شهد ذلك) ثم حكي البيهقي عن الشافعي (انه قال حديث
ابن عباس من بين الدلائل على ان الوضوء فيه منسوخ لانه انما نصب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح) * قلت *
بجزا ان يكون حديث الترمذي وروا الوضوء منه بعد حديث ابن عباس ولو صحبه عليه السلام بعد الفتح
وحديث سلمة بن سلامة الذي ذكره البيهقي بعد هذا يدل على ذلك وهو انه عليه السلام خرج من دعوة

بعد ان اكل ثم توضأ فقبل له لم تكن على وضوء قال بلى ولكن الامور تحدث وهذا مما حدث • فليس حديث
ابن عباس من اين الله لالات على الشح كما زعم الشافعي وما حكاه اليهقي بعد هذا عن الدارمي من قوله (فهذه
الاحاديث قد اختلف في الاول والاخر منها ولم تقف على الناحي والنسوخ منها بيان بين نعمكم به) يخالف ايضا كما
ذكره الشافعي ثم لو سلمنا ما اخرج حديث ابن عباس فحديث الوضوء مما مست النار عام وحديث ابن عباس ليس بناقض
مخصص ومخرج فرد من افرادهم قال اليهقي (وذهب بعض اهل العلم الى الطريقة الثانية وزعموا ان حديث
ابي هريرة معلول) • قلت • اراد بالطريقة الثانية تاويل الامر بالوضوء مما مست النار بفسل اليد للتطيف و اراد
بحديث ابي هريرة حديثه في ترك الوضوء ثم قال (وان رواية شبيب بن ابي حزة عن محمد بن المنكدر اختصار
من الحديث الذي اخبرنا به وذكرنا بالغ) قلت • هذا عطف على قوله (وزعموا ان حديث ابي هريرة معلول) اي و
زعموا ايضا ان رواية شبيب المذكورة والا اختصار من الحديث الذي ذكره • ثانيا ويضم من كلام اليهقي انهم انما ذهبوا
الى الطريقة الثانية لكونهم زعموا ان رواية شبيب اختصار من الحديث الذي ذكره ودعوي الاختصار في
غاية البعد وذكر في كتاب المرفوعة فقال (رواه الشافعي في سنن حرمة وقال لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث
من جابر انما سمعه من جده حديث محمد بن حنبل عن جابر) • ثم قال اليهقي في الكتاب المذكور اولاً (انه قد روى
عن حجاج بن محمد وعبد الرزاق ومحمد بن بكر عن ابن جريج عن ابن المنكدر قال سمعت جابراً بن عبد الله الحديث
فان لم يكن ذكر السماع فيه وم من ابن جريج ما لحديث صحيح على شرط صاحبه الصحيح) • ثم قال اليهقي (وقد روي
في حديث آخر ما يروى ان يكون الناحي مجاب الوضوء منه ثم ذكر الحديث) • قلت • في سنده زيد بن جبير عن
ايه وزيد هذا قال ابن معين لا شيء وقال ابن ابى حاتم والبزارى منكر الحديث •

• قال • باب وجوب النسل بالنقاء الحائنين

ذكر فيه حديثاً (عن ابي بردة عن ابي موسى) ثم قال (ورواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي
موسى الا انه لم يرفعه) • قلت • رواه كذلك مرفوعاً ليوقرة موسى بن طارق الزيدى بنح الزاى وكسر
الباء وهو ثقة مقرر عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ابي موسى عن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا جاؤا الختان الختان وجب النسل • قال الدارقطني في الترائب لم يروه عن مالك غير ابي قرة •
ثم ذكر اليهقي (ان زيد بن خالد الجهني سأل عثمان عن الرجل يجامع فلا يزل فقال ليس عليه غسل ستمن
النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم) • قلت • عليا والزبير وطه • واي بن كعب فقالوا مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم

رواه البخاري في الصحيح) • قلت • الذي في صحيحه فأمروه بذلك فهذا يقتضي أنهم افتروه بذلك
فهو مخالف للرواية التي عزاهما الى البخاري لانها تقتضي أنهم دفعوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم •
• قال •

باب وجوب النسل بخروج النسل

ذكر فيه حديث الحذري (قال عليه السلام الماء من الماء) • ثم قال (رواه مسلم في الصحيح) • قلت • فقط مسلم
انما الماء من الماء • ثم ان البيهقي ادعى فيما تقدم ان هذا الحديث منسوخ فكيف يستدل به معنا ويمكن ان يقال اناد
الحديث حكيم • احدهما وجوب النسل بخروج النسل • والثاني • انحصار وجوب النسل في خروجه • ثبت لا يجب
بدون الخروج • وقد نسخ هذا الحكم وهو انحصار الوجوب في خروجه كما مر بيانه في الحكم الاول وهو
الوجوب من خروجه على سحاله • ثم اخذت ان الذان ذكرهما البيهقي بعد هذا اولها يقتضي اشتراط النفع
والثاني يقتضي انه لا يجب النسل الا من الدفق لان اتفاقيد الحصر على ما عرف فوجب ان يذم من شاء • ثم
حديث الماء من الماء او يتدبها ان لم يقد العموم فيلزم على الشافعي ان لا وجوب النسل الا بقيد الدفق وتيوب
البيهقي بفانلهذا افانه يقتضي وجوب النسل بخروجه كيف ما كان •

• قال • باب الحائض تتسل اذا طهرت

ذكر فيه حديثين اولهما فيه امر المستحاضة بالنسل والصلوة • قلت • لا ذكر فيه لاغسال الحائض وهو غير
مناسب للباب •

• قال • باب الكافر يسلم فيقتل

اسند فيه (عن وكيع عن سفيان عن الاخر عن خليفة بن الحصين ان جده قيس بن عاصم انى النبي صلى الله عليه
وسلم يريد ان يسلم الحديث) • قلت • ذكر ابو عيسى السكوني وكماروا • مجردا عن سفيان عن خليفة بن
الحصين عن ابيه عن جده قيس • قال ابن القطان فصادت هذه الزيادة بالقص فان ابا بصير يقول الحال • ثم ذكر
البيهقي في آخر الباب (عن ابن جريج اخبرت عن عثم بن كليب عن ابيه عن جده انه جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال قد اسلمت فقال النبي صلى الله عليه وسلم انى عنك شر الكفر • يقول اخلق • قال واخبرني
آخرا انه عليه السلام قال لاخرمه انى عنك شر الكفر واختنى • قلت • هذا الحديث غير مناسب للباب
وفيه ايضا مجهول وهو انى اخبر ابن جريج فقال ابن عدي في الكامل هذا الذي قاله ابن جريج في
الاستناد اخبرت عن عثم انما حذته ابراهيم بن يحيى وكفى عن اسمه وقد ذكر البيهقي ذلك فيما بعد في الحدود

في باب السلطان يكره على الاختتان *

* قال *

باب الوضوء قبل الفصل *

ذكر فيه من عائشة حديثا في صفة غسله عليه السلام وفيه (ثم جرحاً وضوءه للصلاة) الى ان قال * ثم اغاض على ساكر جسده ثم غسل رجله ثم حوله ثم غسل رجله * غريب صحيح حفظه ابو معاوية دون غيره من اصحاب هشام من الثقات وذلك لتنظيفه ان شاء الله * قلت * اختلف العلماء في تأخير غسل الرجلين في وضوء الفصل فابو حنيفة اختار ذلك والشافعي اختار اكمال الوضوء عملاً بظاهر حديث عائشة المتقدم وترد عليه رواية ابي معاوية المذكورة فكل البقية اجاب عن ذلك بان غسلها اولاً ثم كر غسلها للغضب فيقال له حديث سمينة الصحيح الذي ذكرته في الباب بهذا صرح فيه بانه عليه السلام توضأ وضوءه للصلاة غير قدميه ثم اغاض عليه الماء ثم غي قدميه فغسلها وهذا نص في التأخير وحديث عائشة يحتل احلاف الاسم الاكثر على الكل فكان الاخذ بحديث سمينة اولى او تقول حديث عائشة مطلق أطلقه فيه * انه توضأ * ولم يقيد بتأخير القدمين او بتدبيرهما وحديث سمينة مقيد بتأخيرهما ومذهب الشافعي حل المطلق على التقيد في حادثين فكيف في حادث واحد والبيهقي خالف هذا القاعدة وهو اعلم بما في باب مسح الراس حيث ذكر حديث (توضأ عثمان رضي الله عنه ثلاثاً ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جرحاً) * قال البيهقي (على هذا اعتمد الشافعي في تكرار المسح وهذه رواية مطلقة والروايات الناجية المنسوبة عن حمران تدل على ان التكرار وقع فيما عدا الراس من الاعضاء) *

* ثم قال البيهقي * باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء *

* قلت * لا ادري ما الذي دل على ان كذا يباح ضرورة حتى يجعل البيهقي تأخيرهما رخصة غاية ما عنده حديث عائشة وهو محتمل وحديث سمينة نص في التأخير فالعمل به اولى بآمر *

* قال * باب فرض الفصل *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (نحت كل شعر جنازة) ثم قال (فرد به الحارث بن وحيه) ثم ضمنه ثم قال (واتما يروى من الحسن من النبي صلى الله عليه وسلم مسلاً او عن الحسن عن ابي هريرة موقوفاً) * قلت * رواية الحسن ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن يونس بن عيينة عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحت كل شعر جنازة فلبوا الشعر واتقوا البشر وقد ذكر جماعة منهم البيهقي في كتاب المرقاة وغيره من

كتبه ان الشافعي يقول مراسيل كبار الثا بين اذا اعتضد بسند آخر او ارجل من وجه آخر او عضده قول صحابي
او فتوى عظيم من اهل العلم وقد ذكر البيهقي (ان هذا الحديث اوسل من جهة الحسن) وقد عضده قول
ابي هريرة وعضده ايضا حديث علي سميت النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة من جسده من
جناية لم يصيبها الماء فعل به كذا وكذا من النار * قال علي فمن لم عاديت رأسي * اخرجه البيهقي فيماضي في باب
تخليل اصول الشرع ولم يكلم عليه بشي واخرجه ابوداود ايضا كيرجال مسلم وسكت عنه فهو حسن عنده على ما عرف
فوجب ان يقول الشافعي بذلك ويدل عليه ايضا حديث ابي ذر فاذا وجدت الماء فاسه جلدك وسياقي
ان شاء الله تعالى وفي تهذيب الاكابر الطبري روى قتادة عن يونس بن جبير عن ابي لهي رده قال تحت
كل شعرة جنازة *

باب غسل المرأة من الجناية والحض * قال *

ذكر فيه عن عائشة (ان اسماء بنت شكل المأخوذة) ثم قال (رواه مسلم عن عبيد الله بن معاذ) * قلت عاتق في صحيحه
حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار ثم ساق الحديث بسند الخ ثم قال واحد ثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا ابي حد ثنا
شعبة بهذا الاسناد نحوه وقال قال سيمان انه طهرى بها واستترى * قال البيهقي (في كتابنا شؤرون واهل الفقه
يقولون سور وشوي وقالوا سوروه اعلاه وشواه جلدته) * قلت * هذا الكلام يوم ان اهل الفقه لم يذكروا الشؤرون
وليس كذلك وقال الجوهرى الشأن واحد الشؤرون وهي مواضع قبائل الراس وملقهاها ومنها تحبى الله موضع وفي
كتاب خلق الانسان ثابت وفي الراس القبائل وهي اربع قطع متقابلات متشعب بعضها في بعض وقال الاصمعي
والثعلبي الذي يجمع بين كل قبيلتين يقال له شأن فهو ذو الجمع شؤرون وذكر ابن الجوزي بنفسه ما قال ثابت *
ثم قال و مراد الحديث ان يبلغ الماء الى اصول التمرة ثم ذكر البيهقي حديث عائشة (كان عليه السلام يتوضأ
وضوءه للصلاة) * قلت * في سنده رجلان احدهما صدقة بن سعيد الحنفي * قال البخاري عنده عجائب
وقال الساجي ليس بشي والثاني جميع بن عميرة في كتاب ابن الجوزي قال ابن خزيمة من اكدب الناس
وقال ابن حبان كان يضع الحديث *

باب ترك المرأة قنص فروعها * قال *

ذكر فيه حديث ايوب بن موسى (عن سعيد بن ابي سعيد عن عبيدة بن رافع عن ام سلة الي امرأة
اشد عقرا من الحديث) ثم قال (رواه مسلم عن عبيدة بن حميد عن عبد الرزاق) * قلت * اسنده مسلم عن

جماعة من ابن عينة بمعنى رواية اليه ثم قال وحدثننا عمروناثد حدثننا يزيد بن هارون وحدثننا عبد بن سعيد
 ان عبد الرزاق (١) قال اخبرنا الثوري عن ايوب بن موسى في هذا الاسناد في حديث عبد الرزاق فانقصه لبيعة و
 الجنابة فقال لائم ذكر معنى حديث ابن عينة * هذا التقط سلم ثم اخرجه اليه حتى من طريق اسامة بن زيد (ان سعيدا حدثه
 انه سمع ام سلمة تقول جاءت امرأة فقالت يا رسول الله اني امرأة اشدد ظفري راسي الحديث) * ثم قال (رواية
 ايوب اصح وقد حفظ في اسناده ما لم يحفظ اسامة) * قلت * الروايتان مختلفتان فلا ينبغي ان تمل احدهما بالآخرى
 بل هما حديثان وذلك ان ام سلمة هي سائلة في رواية ايوب وفي رواية اسامة السائلة امرأة غيره وفي بعض
 الروايات في هذا الباب عن ام سلمة قالت جاءت امرأة من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمعهده فقالت الحديث ولو كان الحديث واحدا لخل على ان سعيد اسمه من ام سلمة فرواه لاسامة كذلك
 وسمعه ايضا من ابن رافع عنهما فرواه ايوب كذلك *

باب التسع بالتدليل

* قال *

ذكر فيه حديثا (عن ابي معاذ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة) * ثم قال (ايوما هذا سليمان بن ارقم) * قلت *
 روى الحديث عن شيخه الحاكم ثم خافه فان الحاكم قال في مستدركه عقب هذا الحديث ابوما هذا
 هو الفضل بن ميسرة بصري وروى عنه يحيى بن سعيد واثنى عليه كذا رأيت في الاستدرك الفضل مكبرا وكذا
 رأيت ايضا في كتاب الصريفي في ابواب الكني وعزاء الى الحاكم وذكر البخاري في التاريخ الكبير في باب فضيل
 مصنفه فضيل بن ميسرة ابوماذا الازدي ويقال القليل ختن يدل بن ميسرة القليل سمع البخاري وروى عنه
 حقه وذكروه ابن حبان ايضا في كتاب الثقات في باب فضيل يعني ما ذكر البخاري وزاد في آخره مستقيم
 الحديث والترمذي ذكر هذا الحديث في كتابه موافقا لليحيى فقال حديث عائشة ليس بالقائم ولا يصح في
 هذا الباب شي * وابوداؤد يقولون هو سليمان بن ارقم * ثم ذكر اليه (عن معاذ رآه عليه السلام ادتوضا
 مسح وجهه بطرف ثوبه) * قال وقد ذكرناه في باب طهارة الماء المستعمل * قلت * الصواب ان يقول وسند ذكره
 انشا الله تعالى * ثم ذكر حديثا من طريق محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن قيس بن سعد ثم قال (ورواه ابن
 ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن شرحبيل عن قيس) * قلت * اخرجه النسائي في عمل اليوم
 والليلة من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن عمرو بن شرحبيل عن قيس واخرجه ابن حبان
 في الطهارة في لباس من طريق ابن ابي ليلى عن محمد بن عبد الرحمن بن اسعد عن محمد بن شرحبيل من

فيس في الكتب المشهورة فيما علنا محمد بن عمرو بن شرحبيل كاذب البيهقي *

* قال * **باب الدليل على طهارة عرق الحائض والمجنب**

ذكر فيه حديث عائشة (كنت أفضل أنا والتي صلى الله عليه وسلم من أتاه واحد تختلف أيد يتافيه) * ثم قال (وعندي أن معنى تختلف أيد يتافيه ادخالها أيد يتافيه لاخذ الماء) * قلت * ادخا لها أيد يتافيه يكون مشرو ومما عاود ليس هذا معنى الاختلاف بل معناه التماثل وان كلامهما يختلف الأخرى كقوله تعالى جل القبل والنهار خلقه * أي يعني هذا الرهد أوفي الحكم لا بين سيدة خلقه بملقه صار خلقه ويؤخذ من الحديث جواز الاختصال بغاضل المرأة ولا يؤخذ ذلك من مجرد الادخال *

* قال * **باب النهي عن ذلك أي فضل الحديث**

استدفيه (عن داود بن عبد الله الأودي عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلاً صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صبه أبو هريرة أربع سنين قال نهى عليه السلام) ثم قال (رواه ثقات إلا أن حميداً لم يسم العاصي الذي لقيه فهو يعني المرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته أحاديث الثابتة الموصولة فله ودأود بن عبد الله الأودي لم يمتنع به الشيخان البخاري ومسلم) * قلت * قد قدسنا في باب تفریق الرضوء أن مثل هذا ليس يرسل بل هو متصل لأن الصابة كلهم عدول فلا نضمن الجلالة * فان قلت لم نجمله مرسل بل يعني المرسل في كون التابعي لم يسم الصابة لا غيره فلا * فحينئذ لا مانع من الاحتجاج به على أن قول البيهقي بعد ذلك إلا أنه مرسل جيد تصريح بأنه مرسل عنده وكذا قوله لولا مخالفته الأحاديث الثابتة الموصولة يظهر منه أن هذا منقطع عنده بل قد صرح بذلك في كتاب المرة فقال (وأما حديث داود الأودي عن حميد عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاه منقطع) وأيضاً فقد حكم في باب تفریق الرضوء من هذا الباب على مثل هذا الحديث بأنه مرسل ولم يقل بمعنى المرسل وهذا كله مغالط لا صلاح أهل الحديث كما تقدم تقريره وقد أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فتق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكيناً ترك الصوم الحديث وأخرج أيضاً حديث صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع وأخرج مسلم في صحيحه حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاتصال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ثم أخرج من حديثه أيضاً عن ناس من الأنصار عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ولو كان هذا أو شبهه مرسل لم يمتنع به الشيخان في صحيحهما

وقد اخرج البيهقي في ابواب الهدى حديث ابي عمير بن انس بن مالك **•** قال حدثني عمومة لي من الانصار
من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الحديث **•** ثم قال استاذ صحيح وعمومته من الانصار من اصحاب النبي
عليه السلام ولا يكونون الاثقات واخرج البيهقي ايضا في كتاب المرفوعة من حديث محمد بن
ابي عائشة (عن رجل من اصحاب النبي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب
والامام يقر الحديث) ثم قال (استاذ صحيح واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلفتم فتركوا ذكر اسمائهم
في الاسناد لا يضرا في المبادضة ما هو اصح منه) فكلما البيهقي في هذين الموضوعين يؤيد ما قلناه ويخالف كلامه
هنا ثم داود بن عبد الله الاودي وثقه ابن معين وابن حنبل والنسائي (١) كذا ذكره القنطاري وثقه ابن عسكنا البيهقي
بقوله وهذا الحديث رواه قتلت فلا يضره كون التبيين لم يحتاجه لانها لم يترجم الاخراج عن كل ثقة على
ما عرف فلا يترجم من كونها لم يحتاجه ان يكون ضعيفا وقد قال البيهقي في كتاب الدخول وقد بقيت احاديث صحاح
لم يضرجها وليس في تركها ايجاد ليل على ضعفها فان كان قصد البيهقي بقوله (لم يحتاجه) تضعيفه ككثير المفهوم من
ظاهر كلامه فعليه ثلاثة امور احدها انه ناقض نفسه كما تقدم **•** ثانيا انه قصد شريح من وثقه الناس **•** والثالث
تبريحه باليس بمرحمة وذكر الحافظ ابو بكر الاثرم صاحب ابن خنبل الاحاديث من الطرفين ثم قال
ما ملخصه الذي يمل به انه لا بأس ان يتوضا او يتصلا جينا من اقام واحد يتنازعه على حديث عائشة وميمونة
وغيرهما ولا يتوضا الرجل بفضل ظهور المرأة على حديث الحكم بن عمرو فنقول البيهقي لولا مخالفته الاحاديث
لجسسه ان يمنع الحاقه ويأول تلك الاحاديث بما روي يقول متى امكن الجمع لا يرد احد الحديثين بالآخر **•** ثم
ذكر البيهقي حديث الحكم بن عمرو انه عليه السلام انه يتوضا الرجل بفضل المرأة **•** وذكر (انه مضطرب وان
الدارقطني قال روي موقوفا من قول الحكم **•** قلت **•** والحكم للرائع لانه زاد الراوي قد يفتي بالشئ ثم
يرويه غيره مرة اخرى ولهذا اخرج ابو حاتم بن حبان هذا الحديث في صحيحه مرفوعا ثم ذكر البيهقي حديث
عبد الله بن سرجس انه عليه السلام عن فضل وضوء المرأة **•** ثم حكى عن البخاري انه قال (الصحيح انه موقوف
ومن رفعه فهو خطأ) **•** قلت **•** هذا نظير ما تقدم ومن يقدم المرفوع على الموقوف ويصل الموقوف فتوى
لا يارض المرفوع وعبد العزيز بن المختار اخرج له الشيمان وغيرهما وثقه ابن معين وابو حاتم وابو زرعة
فلا يضره موقف من وثقه وقد فعل البيهقي مثل هذا في باب الجمع بين الحج والعمرة في الاستسقاء فذكر
عن قتادة عن معاذة عن عائشة حديثا مرفوعا ثم قال (ورواه ابو قلابة وغيره عن معاذة عن عائشة فلم يسند الى

فصل النبي عليه السلام ثم قال وتنادى حافظه *

* قال * ﴿باب لا وقت فيما يطهره﴾

ذكر فيه (ان ابن حنبل سئل عن قال الصاع ثمانية ارطال فقال ليس ذلك بمجنون) قلت * غيره منته * قال
النسائي حدثنا محمد بن عبيد حدثنا يحيى بن زكريا عن موسى الجني قال اتي مجاهد بقدر حرزته ثمانية ارطال
فقال حدثني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقتل بئيل هذا وهذا اسند جيد مجاهد ويحيى بن
زكريا هوان بن ابي زائدة امامان اخرج لهما الجاهل وموسى بن عبيد الله الجني اخرج له مسلم وثقه ابن معين
وغیره ومحمد بن عبيد الله الحاربي الكوفي قال النسائي لا بأس به وعن ابيه بن خالد قال لما ولي خالد القسري
اضط الصاع فصار الصاع ستة عشر رطلا اخرجه ابو داود وسكت عنه *

* قال * ﴿باب النبي من الاسراف في الوضوء﴾

ذكر فيه حديث الحسن (من ابن ١) للوضوء شيطان يقال له الوملان) ثم قال (ملول يروا القثوري بعضهم
بيان من الحسن ولياقبه من يونس بن عبيد من قولها) ثم ذكر ذلك باسناد في سفیان بن محمد * قلت * سفیان بن
محمد هذا لا ادرى من هو فان كان التزاري المصممي فقد قال ابن عدي يسرق الحديث وفيه ايضا ابن الوليد
المدني يتكلم فيه واذا كان كذلك لا يمل ذلك الحديث بهذه الرواية *

* قال * ﴿باب الجنب يريد النوم فيسل فرجه ويوضأ﴾

ذكر فيه (عن عائشة انه عليه السلام رجا او ثور رجا اخره ورجا اسرور رجا جهور رجا اغسل فنام ورجا قوضاً
فنام الحديث مطولاً ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن اليبث الا انه ذكر قصة النسل دون ما قبله) ثم اسند
اليه بقية قصة النسل من حديث عائشة * ثم قال (رواه مسلم عن قتيبة عن اليبث) قلت * هذا تكرار لا فائدة فيه *

* قال * ﴿باب كراهية نوم الجنب من غير وضوء﴾

ذكر فيه حديث (لا تدخل الملائكة فينا في صورة ولا جنب) * قلت * الحديث غير مطابق للباب ذاليس فيه ذكر
وضوء الجنب ووضوء * لا يخرج من كونه جنباً فانتاع دخول الملائكة لبيت الذي هو فيه باق ولو توضأ *

* قال * ﴿باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء﴾

ذكر فيه هذا الخبر والخبر الذي فيه كان يتوضأ ثم ينام * ثم قال (وجه الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما
ابو العباس بن شريح) ثم اسندته (انه قال ما لم يصمد من حديث عائشة كان لا يمس ماء في غسل وحديث غيره فسر

ذكر فيه الوضوء وبه تأخذ * قلت * هذا الكلام ظاهره يعطي وجوب الوضوء للجنب اذا اراد ان ينام لانه اخذ بحديث عمر وفيه الامر بالوضوء وهو للوجوب ظاهره وهو خلاف مذهب الشافعي وقول البيهقي (وجه الجمع بين الروايين وقد جمع بينهما في شرح) يقتضي انه رضي بهذا الجمع مع مخالفته لمذهب الشافعي فان الوضوء عنده مستحب وكان يمكنه الجمع على وجه لا يخالف مذهب امامه وهو ان يجعل الامر بالوضوء على الاستقباب وفعله عليه السلام على الجواز فلا تعارض ويؤيد ذلك ما في صحيح ابن حبان عن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم اينام احدنا وهو جنب فقال نعم ويتوضأ ان شاء *

* قال * **باب الجنب يريد الاكل**

ذكر فيه (مر شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان عليه السلام اذا كان جنباً غارداً ان يأكل او ينام توضأ) * ثم ذكر الاكل وحده مرفوعاً وموقوفاً عليه * ثم قال (حدث الاسود عن عائشة اسح) * قلت * في كتاب الحلال عن احمد قال يبيح من سجد رجوع شعبة عن هذا الحديث عن قوله يأكل *

* قال * **باب كيف التيمم**

ذكر فيه (عن محمد بن ثابت البدي حدثنا نافع انطلقت مع ابن عمر في حاجة فكلنا من حديثه قال يينا النبي صلى الله عليه وسلم في سكة الى ان قال ثم غيب بكفه الثانية فمسح ذراعيه الى المرفقين) * ثم قال البيهقي (وقد انكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت فقد رواه جماعة عن نافع من فضل ابن عمر والدي رواه غيره عن نافع من فضل ابن عمر انما هو التيمم فقط فاما هذه القصة فهي عن النبي صلى الله عليه وسلم مشهورة برواية ابي الجهم وغيره) * قلت * المكر على محمد بن ثابت هو البخاري وقال ابو حاتم الرازي روى حديثاً منكراً وانما انكر عليه رفع المسح الى المرفقين لاصل القصة وقد صرح بذلك البيهقي في كتاب المعرفة (فقال وانما يفرده محمد بن ثابت من هذا الحديث بذكراته راجع فيه دون غيره) * واذا كان المنكر عليه هو هذا لا ينضمه كون اصل القصة مشهورة بل قد عده خصومه سبباً للضعيف فان الله في الصحيح في قصاتي جهم * ويديه * وليس فيه * وذراعيه * ثم قال (البيهقي وثابت عن النخاس بن عثمان عن نافع عن ابرهمن رجلاً مرّ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يول فسلم فلم يرد عليه الا انه قصر في روايته) * قلت * النخاس لم يذكر القصة بتامها وانما يقوى بهار رواية محمد بن ثابت اذا انكر اصل القصة فيقال رواجه وان قصرت تدل على صحة القصة في الجملة فاما اذا انكر على محمد بن ثابت رفع المسح الى المرفقين لم يقوه رواية النخاس * ثم قال البيهقي (ورواية يزيد

ابن الحارث عن طه من ذلك) ثم اخرج تلك الرواية * ثم قال (فهذه شاهدة لرواية محمد بن ثابت الانه حفظ فيها الدراعين) قلت * فيقال له كاتقدم انما تشهد روايته لرواية محمد بن ثابت اذا انكروا اصل الرواية عن ابن عمرو اما اذا انكروا رفع الدراعين فلا شهادة لرواية ابن الحارث ولا لرواية النخاسك وقوله (والا انه حفظ فيها الدراعين) المنكر يرى انهم يحفظ ذلك بمخالفة غيره له في ذلك ولو قال الانه ذكر فيها الدراعين لكان اسلم واصوب لان لفظة حفظ ونحوها يذكر كثيرا عند تصحيح ما خولف فيه الراوى * ثم قال البيهقي او قل ابن عمر التميمي على الوجه والدراعين والرفيقين شاهد لرواية محمد بن ثابت غير مناف لما به قلت * يقال له اما انه غير مناف لتصحح واما انه شاهد فيه نظر لانهم لم يوافقوا رواية ابن ثابت في رفع الدراعين بل هذا هو علة من علل الرفع فكيف يكون المتعاضد للتعليل وهو الوقف مقتضيا للتصحح * ثم اسند البيهقي عن الدارمي عن ابن معين قال محمد بن ثابت البدي ليس به باس * قلنا * هو ما روى رواية عباس عن ابن معين انه قال ليس بشئ وقال ابو حاتم ليس بالثيب وقال السأى ليس بالقوي وكذا قال ابن المديني وغيره ذكره صاحب الميزان اى الذهبي وقال ابن عدى عامة احاديثه مما لا يتابع عليه * ثم قال البيهقي (وهو في هذا الحديث غير مستحق للتكرير بالدليل التي ذكرتها) انتهى كلامه وقد تقدم ما عليه * تلك الدلائل * ثم قال (وانى عليه سلم بن ابراهيم ورواهه) و اشار البيهقي بذلك الى ان مسلما لا يرواه عنه قال حدثنا محمد بن ثابت البدي وكان صدوقا وصدقه لا يمنع ان ينكر عليه رفته على وجه الطلط لمخالفة غيره له على عادة كثير من اهل الحديث او اكثر ثم ذكر حديث (الربع بن بدر عن ابيه عن جده عن الاسلم) ثم قال (الربع ضعيف الا انه غير منفرد به) انتهى كلامه ولم يذكر من واقفه على ذلك ولا يكتفى في الاحتجاج انه غير منفرد حتى ينظر مرتبه ومرتبة مشاركته فليس كل من واقفه غيره يعوى ويهيج * *

• قال • ✽ باب رواية عمار في التيم ✽

ذكر فيه حديثا عن سلمة بن كهيل عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن عمار ثم رواه سلمة بن كهيل عن ابي مالك حبيب بن صبيان الكاهلي عن عبد الرحمن) قلت هاضرب اسناد هذا الحديث فاخرجه ابو داود من حديث سلمة كذلك واخرجه ايضا عنه ابن ابري ولم يذكر ابا مالك روى عنه سلمة بن كهيل وكذا في الكمال لبدا التيم والكاشف لذمبي *

* قال *

باب الدليل على ان الصيد هو التراب

استدل على ذلك بحديث (وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا) زاد بعض الرواة وجعلت تربتها طهورا
 * قلت * وجهه بضمهم بان هذا خاص فينبغي ان يجعل عليه العام وتخص الطهوية بالتراب واجب
 من ذلك بمنع كون التربة سداقة للتراب وادعي ان كل تربة مكان ما فيه من تراب لغيره مما يقاربه ثم
 لو سلم انها مرادفة للتراب فردا فردا ذلك العام موافق له فلا يخص به العام كما قررنا في باب البدانة باليمين
 ثم هو مفهوم لقب وهو ضعيف عند ارباب الاصول ولو سلم ان المفهوم معمول به فنطوق حديث * وجعلت
 لي الارض مسجدا وطهورا * يدل على طهوية بقية اجزاء الارض واذا تناقض في غير التراب دلالة المفهوم
 الذي يقتضي عدم طهوريته دلالة المنطوق التي تقتضي طهوريته فالتناقض يؤولي * فاقبل * قبل اذا سلم
 ان له مفهوما فيخص العموم بمفهومه * قلنا * مذهب النزالي وغيره انه لا يخص العموم بالمفهوم فلنا
 ان نمنع ذلك * ثم اسند عن علي حدين اوقيه (وجعل لي التراب طهورا) * قلت * فيه مع ما تقدم من
 الباحث ان في سنده عباد بن محمد بن عتيق وقد تقدم في باب لا يطهر بالماستعمل قول البيهقي (اهل العلم
 يحتلون بالاستحجاج برواياته) * ثم اسند (عن ابن عباس) انه قال اطيب الصيد ارض الحرث * قلت * هذا
 يدل على جواز التيمم بغير الحرث لانه اذا كان اطيب الصيد دل على ان غيره طيب وهو الامور به نصا * ثم
 استدلال البيهقي بهذا الاثر يقتضي انه لا تيمم بالسبعة وذكر الثوري ان السبعة هي التراب الذي فيه ملحوة
 ولا يثبت واليم به جائز *

* قال *

باب من لم يجد ماء ولا ترابا

ذكر فيه حديث او ما امرتكم به فاتوا به ما استطعتم * قلت * هذا يقتضي فعل بعض الامور به وما وقع بغير
 طهارة فليس بعض الصلوة عملا بقوله عليه السلام لا يقبل الله صلوة بغير طهور *

* قال *

باب الرجل يرب عن الماء

ذكر فيه حديثا عن معاوية بن حكيم عن عمه * ثم قال (يقال عنه حكيم بن معاوية) * قلت * يريد ان يكون
 ابوه وعنه كلاهما اسم حكيم وفي اطراف المروي اي هذا الحديث عن معاوية عن ابيه وهذا اقرب *

* قال *

باب روية الماء خلال صلوة اقتضاها بالتيمم

ذكر فيه حديث الحذري (لا يقطع الصلوة شيئا) وحديث ابي هريرة (لا وضوء الا من صوت اورج) * ثم ذكر

(ان الاستدلال فيما في هذه المسئلة لا يصح) ثم ذكر حديث (على لا يقطع الصلوة الا بالحدث والحدث ان
 يسوا وضوءا) ثم قال (فقد ربه حبان بن علي النخعي) قلت الاستدلال بهذا الحديث ايضا في هذه المسئلة
 لا يصح اذ يقطع الصلوة غير الحدث كالنكاح والاكل وغيره من الاعمال النافية للصلوة مع ان حبان هذا
 ضعفه ابن المديني والنسائي والدارقطني وقال مرة متروك وقال ابن معين ليس حديثه بشئ وقال ابن نمير
 في حديثه وحديث اخيه متدل به في الخطوط واهرقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا به حتى وجدوا ثم استمروا له سواء
 كان في الصلوة او خارجا ولا ان وجود الماء مانع من التيمم اجماعا فكذا انما اجماعا وبقاء كالحدث وكعدة
 بالاشهر اذ ارات الحيف في اثنا المدة بمشده كما لو رآه اهداء وكما سمع اقتضت مدة صحه في الصلوة
 يلزمه السبل وكريان وجيد ثوبان في الصلوة يلزمه السبل واليتم بدل الماء وليس في الاصول بقاء
 حكم البدل مع وجود المبدل وفي قواعد ابن رشد مذهب ابي حنيفة واحد وغيرهما انتقاض التيمم وهو
 احفظ للاصل لان تغير مناسب للشرع ان يوجد شئ لا يفيض الطهارة في الماء لوقوعه بنقصه ما في غير ما في الاستدكار
 هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن صالح وجماعة اهل الرافق من اهل الرأي والحديث منهم
 ابن حنبل واليه ذهب الزبي وابن علية

باب التيمم لكل فرصة

قال

ذكر فيه الرازي (عن ابن عمر وصححه سند) قلت فيه دأمر الاحول عن نافع واهل رصفه ابن عينة وابن
 حنبل وفي سماعه من نافع بن عمرو وقال ابن حزم والرواية فيه عن عمر لا تصح ثم ذكر البيهقي الرازي عن علي وفي
 سند رجلا نكت عنها هينا واحدا الحجاج بن ارطاة قال البيهقي في باب المنع من التطهير اليد
 لا يمتنع به وضعه في باب الوضوء من لحوم الابل وقال في باب الذبابة ارباع (متهور بالتدليس) وانه يحدث عن
 لم يلقه ولم يسمع منه قاله الدارقطني والثاني الحارث وهو الاحود ضعفه في باب منع التطهير بالنيذ وقال في
 باب اصل القسامة قال الشعبي كان كذا ثم ذكر الرازي عن ابن عباس وضعه قلت قد روي عن ابن عباس
 بخلاف ذلك وانه يصلي بيمين واحد ماشاء ذكره ابن حزم ثم هذه الآثار كلها على تقدير صحتها تشمل النافلة
 ايضا فهي غير مطابقة للتبويب واي فرق بين الفريضة والنافلة وقد جعل الله تعالى التيمم طهارة بقوله تعالى
 ولكن يريد ليطهركم وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قوله بيمين طهارة المحدث فيصلي ما شاء المحدث
 او يجد الماء وفي الاستدكار هو مذهب ابي حنيفة واصحابه والثوري والليث والحسن بن صالح ودأود

* قال *

* باب التيم بعد دخول الوقت *

* قلت * مذهب الشافعي اشتراط الوقت لجواز التيم ودلالة الحديثين المذكورين في هذا الباب على ذلك ليست بواضحة ومصوم قوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله تعالى فلم تجدوا ماء يدل على جوازه قبل الوقت وكما جاز الوضوء قبله فكذلك التيم لانه بدله * ثم ان البيهقي قال عقيب الحديث الاول (لفظ حديث ابي الاشعث وليس معه في الاسناد غيره) فلا ادري ما معنى جعل اللفظ لحديثه الا ان يكون الكاتب اسقط شيئا من الاسناد *

* قال *

* باب امواز الماء بعد طلبة *

ذكر فيه حديث حذيفة (وجعل ترابها لنا طهورا اذا لم يجد الماء) * قلت * ليس في هذا الحديث طلب الماء *

* قال *

* باب الجريح والتمتع والحذور يقيم اذا اخاف التلف او شدة الظما *

* قلت * اطلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى هو ما رواه البيهقي في آخر هذا الباب من قول ابن عباس (رخص للمريض التيم) يدل على جوازه لمن خاف زيادة المرض وان لم يخف التلف وشدة الظما فلا معنى لاشتراطهما ولا لاشتراط خوف الموت والعلة في الباب الذي ياتي ان شاء الله تعالى وما ذكره البيهقي في ذلك الباب من تيم عمرو ابن العاص حين اشفق ان يقتل ان علك واقعة من لا يدل على اشتراط الملاك للتيم * ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس رفته في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر) * قلت * في سنده جريح عن عطاء بن السائب وقد ذكر ابو احدين عدي عن ابن معين ان ماروي جريح عن عطاء بعد الاختلاط *

* قال *

* باب التيم في السفر اذا اخاف الموت او العلة من شدة البرد *

* قلت * هو في الحضر ايضا اذا خاف ذلك جازله التيم وصار كالمرض وقد ذكر البيهقي في الخلاف ان عبد الرحمن بن جريح لم يسمع الحديث من عمرو بن العاص *

* قال *

* باب الجرح اذا كان في بعض جسده *

ذكر فيه (عن ابن عباس ان رجلا اجنب في شتاء اغم اثم قال (حديث موصول) ثم اخبره ثانيا من رواية الاوزاعي (قال بطني عن عطاء عن ابن عباس الحديث) * قلت * في سند الاول الوليد بن عبيد الله بن رباح سكت عنه هنا وضعفه في باب النهي عن ثمن الكلب وجعل الله ارقطني الرواية الثانية وهي المرسلة هي الصواب * ثم ذكر البيهقي (عن عطاء عن جابر خرجنا في سفر فاصاب رجلا منا جرح الحديث) ثم قال (هذه رواية

موصولة الالهة فتختلف الراويين الاولين في الاسناد * قلت * وتعاقبها في الثنا ايضا لان عبد الحق ذكر
 انه لم يرو هذا الحديث من عطاء غير الزبير بن خريف وليس بقوي وكذا قال عنه الدارقطني وقال البيهقي
 في الباب الذي بعده هذا (ليس هذا الحديث بالقوي وقال الدارقطني الصواب انه من عطاء عن ابن عباس)
 * قلت * رواه عن ابن عباس تخرج على رواه عن جابر من وجهين * احدهما * يجهل من طرق ذكرها
 الدارقطني والرواية من جابر ثانيا لا من وجه واحد كما تقدم * الثاني * ضعف سند هذه الرواية من جهة الزبير
 والرواية عن ابن عباس رجال سندها ثقات * ثم قال البيهقي (ظاهر الكتاب يدل على استعمال ما يبعد من
 الماء ثم الرجوع الى التيمم اذا لم يبعده) * قلت * ذكره في الاربعين في حالتين مختلفتين وامر بالصلوة باحدهما
 فمن جمع بينهما فقد خالف ظاهر القرآن *

* قال * **باب الصبح المقيم بوضاً للكتوبة واليد والجنازة ولا يتيمم**

ذكر فيه حديث (لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يوضأ وحديث لا يقبل الله صلوة غير طهور) * قلت * من
 يجوز التيمم لليد والجنازة يقول التيمم طهور بنص الشارع فلم يصل غير طهارة والا تبيد الوضوء وهو
 التيمم للضرورة كانه وضوءاً كما قلتم في تيمم المريض والمسافر * ثم ذكر ان اباسلة وعبد الرحمن بن ابي بكر خرجا
 الى جنازة سعد بن ابي وقاص فدعا عبد الرحمن بوضوء الحديث * قلت * في سنده عكرمة بن حمار تقدم
 ان البيهقي قال في باب مس القرع يظهر الكف غمره يجهل القطن وابن حنبل وضعفه البخاري جدا وقال في باب
 الكسرا ماء اختلط في آخر عمره وساء حفظه فروى ما لم يباح عليه ثم في القضية اشكال وهو ان عبد الرحمن توفي
 سنة ثلاث وخمسين كذا ذكر اكثر العلماء ولم يذكروا اخلاقا في الاستحباب هذا الاكثر ولم يشترطوا ان سعد بن
 ابي وقاص توفي بعدهما التاريخ فلم يدرك عبد الرحمن وفاته * ثم ذكر حديث حذيفة (وجعلت لي رجليهما طهورا واذا لم يبعده
 الماء) * قلت * المراد بالوجود القدرة الاترى ان المريض يتيمم لانه غير قادر على استعمال الماء وان كان واجدا له
 واذا يمشي فوات صلوة الجنازة لو اشتغل بالوضوء ينزل بمنزلة غير القادر على استعمال الماء * ثم
 اسند (عن ابن عمر انه قال لا يصلي على الجنازة الا وهو طاهر) * قلت * الذي يصلي عليها بالتيمم طاهر
 فلم يخالف قوله ولم يرد ابن عمر انه لا يصلي عليها بالتيمم وانما اراد انه لا يصلي عليها بلا طهارة ردا على من
 يزعم انه لا ركوع لما لا يسجد فلا يشترط لها الطهارة والى هذا ذهب الشعبي ذكره عبد الرزاق وابن ابي شيبة
 في معنيهما * ثم قال البيهقي (والذي روي عنه يعني ابن عمر في التيمم لصلوة الجنازة بمثل ان يكون في

[illegible]

• قال • **باب تعجيل الصلوة بالحجم إذا لم يكن معه ماء** وفيه وجوب الماء في الوقت

ذكره أبو عبد الله بن عمر بن القاسم بن غنام عن بعض أسباطه عن أم فروة المحدث . قلت . بعض
 أسباطه مجمره . وهو علي بن الحسين . وكاتبه . وكان ابن أبي عمير . وكان ابن أبي عمير . وكان ابن أبي عمير .
 ابن جندب . كان يزيد في الأسانيد . وكان ابن جندب . كان يزيد في الأسانيد . وكان ابن جندب . كان يزيد في الأسانيد .
 في روايته . فلما شئ غنام . استحق الترك والقاسم بن غنام . قال البجلي في حديثه اضطراب . وذكر الترمذي
 هذا الحديث . ثم قال . اضطرابه . وقد ذكره البيهقي . هذا الحديث . فإما في باب التزويق . في التعليل بالصلوات
 من حديث القاسم عن جدته الدنيا عن جدته أم فروة . وهذا يدل على أن أم فروة أصابة . لأن القاسم من
 الأنصار . وكذا صرح بعضهم أنها أصابة . وقوله في ذلك الباب . وكان من المهاجرين الأول . يخالف ذلك
 ولهذا صرح ابن عبد البر وغيره . أنهم من المهاجرين . وإنما في ثقة . أنت ابن بكر البجلي . رضي الله عنه .

وقد ذكر أبو حاتم الرازي حديث ابن عباس كان عليه السلام يخرج فيتمسح بالتراب فيقال يا رسول الله الماء منك قريب فقال ما أدري لي لا يبلغ ثم قال أبو حاتم لا يصح هذا الحديث ولا يصح في هذا الباب حديث *

قال * باب من ثوم يته وبين آخر الوقت *

ذكر فيه أن ثلث لم يضمنه بالحارث * قلت * ترك في هذا الباب أن من صرروا عبد الرزاق في مصنفه من عمرو ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أباه أخبره أنه استمر مع عمرو بن عمار في بعض الطريق فرياً من بعض المياه فاحطم فاستيقظ فقال ما زونا ندرك الماء قبل طلوع الشمس قالوا نعم فاسرع السير حتى أدرك الماء فاحتل وحمل وعبد الرحمن بن حاطب ذكره ابن حبان في ثقات الصابغين وبافي السند على شرط الصحيح *

قال * باب ما روي في طلب الماء وحده الطلب *

ذكر فيه حديث عائشة (حضرت الصلوة فاتمس الماء فلم يجد فزلت آية التيمم) * قلت * في الاستدلال به نظر لانه لم يكن التيمم متروكاً في ذلك الوقت فاتمسوا الماء اذ لم يكن له بدل فلم يلزم من التماسه حيث التماسه وقد صار له بدل *

قال * باب طهارة الماء المستعمل *

ذكر فيه حديث أبي حنيفة (فجعل الناس يحمون بوضوء) وحديث جابر (انه عليه السلام توضأ وصب عليه من وضوءه) * قلت * لا دلالة في الحديثين على طهارة الماء المستعمل فان الوضوء يحتل ان يراد به مطلق الماء او الماء المدلول بوضوءه الذي توضأ به وضوءه او الماء المستعمل في اغساله فلا يمين هذا الاخير الا بدليل *

قال * باب الدليل على انه يأخذ لكل وضوء ماء جديد ولا يطرأ بالمستعمل *

ذكر فيه حديث ابن عباس (ثم غفر غرفة اخرى) * قلت * وليس فيه بيان ان تلك الغرفة كانت من غير الماء المستعمل او لا ثم ذكر (من عبد الله بن محمد بن عتيل عن الربيع الخ) * ثم قال (ابن عتيل لم يكن بالحافظ) واهل العلم يختلفون في جواز الاحتجاج برواياته * قلت * ذكر الترمذي في ابواب القرائن حد يثاني سنده ابن عتيل ثم حكم على الحديث بالحسن والصحة وذكر الترمذي فيما جدي باب المبتدئة للائيم بين اليمين حديث حمزة في الاحتفاضة وفي سنده ايضاً ابن عتيل فلم يتعرض له بشيء بل حكى عن البخاري انه حسن الحديث وعن ابن حنبل انه صحيح *

باب الله ليل على ان سور الكلب نجس

قال •

ذكر فيه حديث (اذ اولع الكلب في انا • احدكم فليبره وليسله سبع مرار) • قلت • قد قدمنا ان مالكاً جعل الامر بالنسل على التبذ وبارجسه اصحابه بذكر المذ والمخصوص كالتقدم يانه والا اعتد اعته • ثم ذكر حديث ابي هريرة في (الكلب يلغ في الاناء • يسله ثلاثاً وخمساً او سباً) في سنده اسمعيل بن عياش فقال (لا يمتنع به خاصة اذا روى عن اهل الحجاز) • قلت • ظاهر هذا الكلام اطلاق القول بانه لا يمتنع به واذا روى عن اهل الحجاز كان اشد في عدم الاحتجاج به وعلى هذا قد خالف البيهقي ما ذكره في باب ترك الوضوء من الدم فيما مضى فقال (ماروى عن الشاميين صحيح) •

باب ادخال التراب في احدى غسلاته

قال •

ذكر عن معاذ بن هشام عن ابيه عن ابي قتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة حديث راد اولع الكلب في الاناء • فاغسلوه سبع مرار اولاهن بالتراب • ثم قال (غريب ان كان حفظه معاذ فهو حسن لان التراب في هذا الحديث لم يروه ثقة غير ابن سيرين عن ابي هريرة وانما رواه غير هشام عن قتادة عن ابن سيرين كاسبق ذكره) • قلت • لقائل ان يقول كان ينبغي له ان يقول ان كان هشام حفظه لانه هو الذي اقرده به عن قتادة كايه البيهقي ولله اتعاذل الى ان يته ما ذل جلاله هشام وهو اله ستواني واجته ما ذوان روى له الجماعة لكنه ليس بحجة كذا قال ابن معين وقال ابو احمد بن عدي ربما يغلط في الشيء وارجوا انه صدوق • ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن مغفل (وحفروه الثامنة بالتراب) • ثم قال رابو هريرة احفظ من روى في دهره • وروايتناولى • قلت • بل رواية ابن مغفل اولى لانه زاد التسعة الثامنة والزيادة مقبولة خصوصاً من مثله قال الحسن البصري كان ابن مغفل احد عشرة الذين يسمون الناهري يفتنون الناس فكان الاخذير واما ته احوط واليه ذهب الحسن وحديثه هذا اخرجه ابن مندة عن طريق شعبة وقال اساد جميع على صحته قال البيهقي وقد روى حماد بن زيد عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة فتواه بالسبع كإرواء وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات • قلت • رواه الهادقني بسند صحيح من رواية عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا اولع الكلب في الاناء فامزقه ثم اغسله ثلاث مرات وروى ايضاً من حديث عطاء عن ابي هريرة انه كان اذا اولع الكلب في الاناء امزقه ووضعه ثلاث مرات وقال ابن عدي حدثنا احمد بن الحسن الكرخي من كتابه حديثنا الحسين الكرايسي حدثنا

اسما في الازوق حد ثامع الملك عن مطاوع عن الزهرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ
الكلب في اناء احدكم فليمرقه وليسله ثلاث مرات * قال ابن عدي قال احمد بن الحسن كان الكرايسى يسأل
عنه وهذا لا يرويه غير الكرايسى مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والكرايسى له كتب مصنفة ذكر فيها
اختلاف الناس من المسائل وذكر فيها اخبار كثيرة وكان حافظا لما لم يجد له منكرا غير ما ذكرت من الحديث
والذي حمل احمد بن حنبل عليه فانما هو من اجل اللفظ بالقرآن فاما في الحديث فلم اراه باسا انتهى كلامه
وعبد الملك هذا اخرج له مسلم في صحيحه وقال ابن حنبل والثوري هومن الحفاظ وعن سفيان الثوري
مروثة متين فقيه وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ويقال كان سفيان الثوري يسميه الميزان *
قال * باب نجاسة مامسه الكلب باكر بدنه اذا كان احد هارطا

اراد بذلك اثبات نجاسة الكلب بجميع اجزائه وعلته في هذا التوبى امران * احد هارطانه اطلق لفظ سائر على
الجميع * قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح وهو مردود عند اهل الفقه مدود من غلط العامة واشباههم من الخاصة
ولا يلتفت الى قول الجوهري انه بمعنى الجميع وقال الزهرى في التهذيب اتفق اهل الفقه على ان معنى
سائر الباقي * ثانيهما * انه اثبت نجاسة مامسه جميع بدنه فيخرج من ذلك ما ماسه يميز من بدنه
والظواهر انه لم يقصد ذلك * ثم انه استدلى على ذلك (بانه عليه السلام اخرج من تحت فسطاطه جرو كلب
ونضح مكانه) * ثم قال (وفي هذا والذي قبله من اخبار الولوخ دلالة على نسخها انبا ابو عبد الله الحافظ
* فذكر حديث * كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد الحديث * قلت * دعوى النسخ محتاج الى تاريخ
ولا تاريخ منه ولهذا لم يجزم البيهقي بالنسخ في آخر كلامه بل ذكره على وجه الاحتمال فقال (فكان ذاك
كان قل امره بقتل الكلاب وغسل الاء من ولوغها) * ثم ذكر عن البخارى (انه لم يذكر قوله تبول) * قلت * ذلك
مذكور في بعض نسخ البخارى فان اعذر عن البيهقي معتذر بانه لم يقف على تلك النسخ * قلنا بل وقف عليها
حيث ذكر هذا الحديث فيما بعد في باب من قال بطهور الارض اذا يست ثم قال (وليس في بعض النسخ
عن ابي عبد الله البخارى ذكر البول) فاختلف كلام البيهقي في البابين وغفل عما ذكره أولا * ثم قال البيهقي
(وقد اجمع المسلمون على نجاسة بولها) * قلت * مذهب مالك انه طاهر ذكره ابن رشد في القواعد وغيره
قال البيهقي (او كان علم مكان بولها حتى عليهم فز وجب عليه (١) غسله) * قلت * بابي هذا التا وبلى او يعمده
تحفظ النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه واحترازهم من النجاسات بل اظهر من هذين التاويلين الذين ذكرهما

اليهتي ان الشمس كانت تجفف تلك الابوال تطهر الارض وقد ترجم اليه يتي على ذلك فيا به فقال (باب من قال بطهور الارض اذ ايسيت) وهذا الحديث وكذا فعل ابوداود في السنن وغيره *

قال * (باب الدليل على ان التحذير اسوأ حالاً من الكلب)

ثم استدل على ذلك بحديث نزول ابن مريم وكسر الصليب وقوله التحذير * قلت * لم يذكر في هذا الباب شيئاً غير هذا الحديث ودلالته على نجاسة التحذير ليست بظاهرة فكيف على انه اسوأ حالاً من الكلب *

قال * (باب سور العرة)

ذكر فيه حدث (اسحاق بن ابي طحمة) حميدة بنت حديد بن رفاعه عن كشة بنت كعب بن مالك ان اباتادة الحديث (ثم قال هكذا رواه مالك في الموطأ) * قلت * الذي في الموطأ رواية يحيى بن يحيى عن حميدة بنت ابي عبيد بن فروة وقال ابن مندة ام يحيى حميدة وخالتها كشة لا يعرف لهما رواية الا في هذا الحديث ومحلها صل الجلالة ولا يثبت هذا الخبر بوجه من الوجوه * ثم استدل اليه يتي من طريق ابي قتادة عن ابيه * ثم استدل به عن عكرمة قال لقد رايت اباتادة يقرب بطهوره الى المرفيشرب منه ثم يتوضأ بسورها قال * وكل ذلك شاهد لصحة رواية مالك * قلت * كيف تكون رواية عكرمة الموقوفة على ابي قتادة شاهداً لرواية مالك المرفوعة ثم استدل من طريق المعتمر وحاد بن زيد عن ايوب (عن محمد بن ابي هريرة قال اذا ولغ المرغل مرة) * قلت * روى الترمذي من طريق المعتمر بسنده هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات اولاه قال اولم (١) بالتراب واذا ولغ فيه المرة مرة ثم * قال حسن صحيح فاحمد على عدالة الرجال عنده ولعله لم يلتفت لوقوف مع رواية الرغ وهو مخالف لما رواه اليه يتي من طريق المعتمر * ثم قال اليه يتي بعد ان روى ذلك من جماعة موقوفاً (رواية الجماعة اولى) * قلت * قد تقدم رواية الترمذي للرغ من طريق المعتمر عن ايوب وانه صحهما ورواه اليه يتي فيما مضى من طريق عبد الوارث عن ايوب ومن طريق ابي حاتم عن قرعة من طريق ابن عون كلف عن ابن سيرين وهو لا يثق به ايضاً جماعة وقد زادوا الرغ وزيادة الثقة مقبولة على ما عرف ولا نسلم ان ذلك مدرج فان الراوى تارة ينشط فيرفع الحديث وتارة يفتي به فيثقه وهذا اولى من تخطئة الراغبين وقد مر هذا انظاراً وقد استدل الطحاوي عن ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقبل له عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل حديث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم استدل اليه يتي (عن محمد بن اسحاق الصنعاني اخبرني سعيد بن خفي

حدثنا يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن ابن ديار عن ابي صالح عن ابي هريرة قال يسئل الاناء من المر
 كائيسل من الكلب) ثم قال (وروي عن روح بن القرج عن ابن مغير مرفوعا وليس بشيء) * قلت * روح هذا
 روى عنه جماعة من الائمة كالحاكم والطبراني والاصم وغيرهم وثقه ابو بكر الخطيب فوجب
 قبول زيادته كيف وقد تأمته على ذلك غيره فاخرج الطحاوي هذا الحديث عن ربيع الجيزي عن سعيد بن
 كثير بن مغير بسنده والجيزي وثقه ايضا الخطيب وروى له ابوداود والنسائي كذا ذكر صاحب الامام
 عن الطحاوي والذي رأيت في كتابه شرح الآقا ومثكل الحديث انه اخرجه بالسند المذكور موقفا على
 ابي هريرة ثم قال البيهقي (وقد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو حجة عليه في قيامه المرأة مع ذلك فهو صحيح
 بما تقدم من حديث ابي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * كانه اراد بقوله وقد يروى عن
 ابي هريرة عنه عليه السلام ما ذكره منه في آخر الباب وستكمل عليه ان شاء الله تعالى وقوله (هو حجة عليه فيناه
 * قلت * لم يكن ذلك فتيا بل هو مرفوع من جهات قد صحح الترمذي بعضها كما تقدم وحديث ابي قتادة استاده
 مضطرب اضطرابا كثيرا قد بين البيهقي بضعه وفيه امرأتان مجهولتان وقد تقدم ان ابن مندة قال لا يثبت بوجه
 من الوجوه وحديث عائشة فيه جهالة عند أهل العلم وهي ام داود بن صالح ولهذا قال البزار لا يثبت
 من جهة النقل والبيهقي اورد شاهد الحديث ابي قتادة لا محتجابه فكيف يكون ابو هريرة صحيحا بمنزل
 هذين الحديثين * ثم اسند البيهقي حديث ابي هريرة (السور سمع) * قلت * عزاه صاحب الامام الى
 الدارقطني وقال استاده الى عيسى بن المسيب صحيح وحكى عن الدارقطني انه قال في عيسى هذا صالح الحديث
 وكذا حكي عنه البيهقي فيما جدي في باب سور الحيوانات سوى الكلب والخنزير وقال الحاكم صدوق واخرج له
 في المستدرک واخرج له ابن حبان في صحيحه وقال ابن عدي صالح فيما يرويه ذكر ذلك البيهقي في الباب
 المذكور فاذا كان السور سجا فقد ثبت نفيه عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع فيكون لم السور
 ممنوعا فكذا سور الكلب والخنزير فالحديث حجة على البيهقي فذكره هنا ظروفا وحديث ابي هريرة هذا
 مؤيد للحديث في غسل الاناء من ولوغ المرأة في الحلة لاني حزم ومن امر يسئل الاناء من ولوغ المرأة
 ابو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن وملاؤس ومطاء جلاء بنزة مالو لوغ فيه الكلب - ثم اسند البيهقي عن
 حنص بن عمرو الدلي حدثنا الحكم يعني ابن ابان عن عكرمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المرمن متاع اليت) * قلت * الحكم هذا وثقه جماعة وقال ابن المبارك * هو حصص المدني

قال ابو حاتم بن الحديث وقال السأى ليس بثقة وقال ابن عدى عامة حديثه غير محفوظ واخاف ان يكون ضعيفا كما ذكره السأى

* قال * باب سور سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير

ذكر فيه حديث جابر (اتوضأ بماء افضل الحمر قال نعم وبماء افضل السباع وفي سنده ابراهيم الاسلمى فقال البيهقى (ضعفه اكثر اهل العلم) ثم اسند (عن الشافعى انه كان يقول لان يتر ابراهيم من بعده احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث) قلت * بل كذب مالك وابن معين والقطن وقال ابن حنبل والبخاري والسأى والدارقطنى والازدى وغيرهم متروك وقال القطن سألت مالكاً اكان ثقة فقال لا ولا في دينه ورواه الاسلمى عن داود بن الحصين وهو ايضا متكلم فيه قال ابو زرعة لين وقال ابو حاتم ليس بالقوي ولولا ان مالكاً روى حديثه وقال سفيان بن عيينة كنا نتقى حديثه وقال ابن حبان حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات تجب ممانته رواه وقال ابن عدى اذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية الا ان يروى عنه ضعيف فيكون البلاء منه مثل ابن ابي حنيفة وابراهيم بن يحيى * قلت * صرح ابن عدى هنا ان البلاء من ابن ابي يحيى وذكر في ترجمة ابن ابي يحيى خلاف هذا فقال نظرت في احاديثه ينى ابن ابي يحيى فليس فيها منكر وانما يروى المنكر اذا كانت المدة من قبل الراوى عنه فكانه اتى من قبل شيخه لا من قبله قال البيهقى (وتابعه عن داود بن الحصين ابراهيم بن اسمعيل بن ابي حنيفة) ثم اسنده من حديث سعيد بن سالم (عن ابن ابي حنيفة عن داود بسنده) * قلت * سعيد هو القداح تكلم فيه قال البخارى عن ابن جريج كان يرى الارجاء وقال عثمان بن سعيد يقال القداح ليس بذلك في الحديث وفي انساب السمعاني التى اختصرها ابن الاثير كان مرجعهم في الحديث وابن ابي حنيفة تقدم تضعيف ابن عدى له وضعفه السأى وقال البخارى منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشئ وقال الدارقطنى متروك وروينا هذا الحديث في مسند الشافعى من رواية الاصم عن الربيع عن الشافعى حدثنا سعيد عن ابن ابي حنيفة وابن ابي حنيفة عن داود عن جابر ولا ذكر لايه فقد اضطرب سنده مع ضعف رواه وقد ذكر البيهقى فيما بعد (انه عليه السلام سئل من الماء وما ينوبه فقال اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) وظهر هذا يدل على نجاسة سور السباع اذ لو لا ذلك لم يكن لهذا الشرط فائدة ولكن التقييد به ضار

• قال •

باب ما لا نفس له سائلة اذ امات في الماء القليل

استدفيه (عن بشر بن المنفل عن محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة حديث اذا وقع الدباب) * ثم قال (ورواه عمرو بن علي عن ابن مجلان عن القنقاع عن ابي صالح عن ابي هريرة) * قلت * ذكر صاحب الامام ان عمرو بن علي رواه عن يحيى بن محمد بن قيس عن ابن مجلان عن القنقاع * قال البزار هذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن مجلان عن القنقاع الا يحيى بن محمد بن قيس وقد خولف فيه عن ابن مجلان * ثم اسد اليهقي (عن بقة عن سعيد بن ابي سعيد الزيدى عن بشر بن منصور قد كرسندو حديث سلمان (كل طعام وشراب وقمت فيه دابة (١) ثم حكى عن ابن عدي (انه قال الاحاديث التي يرويها سعيد الزيدى عامتها ليست بمغفولة) وقال اليهقي في باب الصائم يكمل (سعيد الزيدى من مجاهيل شيوخ بقة يفرد بها لا يتابع عليه) * ثم استد في هذا الباب اعني باب ما لا نفس له عن الله ارقطني (انه قال لم يروه يعني حديث سلمان غير بقة عن سعيد الزيدى وهو ضعيف) * قلت * الطاهر ان اليهقي فهم من قول الله ارقطني وهو ضعيف انه اراد الزيدى لانه ذكر عقيب كلام ابن عدي فيه وذكر في الخلافات كلام الله ارقطني ثم قال (وقد ذكرنا ان ما يرويه بقة من المنسفا والمجهولين فليس بقبول منه) وقال صاحب الامام ذكر الحافظ ابو بكر الخطيب سعيد بن ابي سعيد هنا فقال واسم ابيه سعيد الجبار وكان ثقة * قال صاحب الامام وقول الله ارقطني وهو ضعيف لا يريد بقة وذكر ابن حبان في كتاب الثقات سعيد اهذا فقال سعيد بن عبد الجبار الزيدى من اهل الشام يروي عن عمرو بن روبة الثعلبي عن ابي امامة روى عنه اهل بلخ وهذا ينفى عنه الجاهالة وذكر صاحب الميزان سعيد ابن ابي سعيد الزيدى وسعيد بن عبد الجبار الزيدى في ترجمتين والله اعلم *

• قال •

باب الحوت يموت في الماء والجراد

ذكر فيه (عن اسحاق بن حازم عن عبيد الله بن مقسم عن جابر سئل عليه السلام عن ماء البحر الحديث) * قلت * ذكر ابن مندة ان هذا الحديث لا ثبت ويمكن ان يكون عليه بالاختلاف في استاده فان عبد العزيز بن عمران وهو ابن ابي ثابت رواه عن اسحاق بن حازم الزيات مولى آل نوفل عن وهب بن كيسان عن جابر عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه اخرجه الله ارقطني وقال عبد العزيز ليس بالقوى وقال عبد الحق في احكامه اسحاق ابن حازم شيخ مدني ليس بالقوى * ثم ذكر اليهقي (عن ابن وهب حدثنا سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم عن ابن عمر قال احلت لتاميتان ودمان الخ) ثم قال اليهقي (هو في معنى السند) * قلت * رواه يحيى بن حسان عن

سليمان بن بلال مرفوعاً كذا قال ابن عدي في الكامل ثم ان البيهقي جعل قول ابن عمر احلت في معنى المسند ثم خلف ذلك في كتابه الجبضي في باب غسل المسحاة فذكر ما يدل على ان قول الراوي (قامرت ان تومئرت الطهر الخ) موقوف * ثم اسند البيهقي الحديث (من عبد الرحمن واسلمة وعبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيهم عن ابن عمر قال عليه السلام احلت لاميتان الحديث) ثم قال (اولا وديكلمهم صفاء جرحهم ابن ميين وكان ابن حنبل وابن المديني يوثقان عبد الله الا ان الصحيح من هذا الحديث هو الاول) * قلت * اذا كان عبد الله ثقة على قولنا دخل حديثه فيلغزه الثقة ووقعه غيره على ما عرف لاسيما وقد تابعه على ذلك اخواه فلي هذا لاسم ان الصحيح هو الاول *

* قال * **باب الماء القليل يغسل به نجاسة تحدث فيه**

ذكر في آخره (حديث جابر غطوا الاناء واوكروا السقاء وحديث ابي هريرة في الامريضة الوضوء) * قلت * الاظهر انه عليه السلام اما امرىضة الاناء ليكون ذلك حرزا من الشيطان كما ينه في حديث جابر بقوله فان للشيطان لايمل سقاء ولا يكتشف اناه وايضا في ذلك املن من الضرور يدل عليه ما جاء في رواية اسلم في حديث جابر فان في السنة ليلة ينزل فيه وباء لا يمر بالماء ليس عليه غطاء اوسقاء ليس عليه وكاء الا نزل فيه من ذلك الوباء * فثبت بذلك ان الامر بالانضطة لهذا المعنى لا لتجسس الماء فالخديتان ليسا بباطنتين للباب *

* قال * **باب الماء الكثير لا يغسل به نجاسة تحدث فيه ما لم يتغير**

* قلت * الاحاديث التي ذكرها في هذا الباب فيها ان الماء لا ينجسه شيء من غير تنقيده بكثرة ولا عدم تغير وذكر في الباب حديثا فيه طريف فقال (هو ابو سفيان وليس هو بالقوي الا اني اخرجه شاهدا لما تقدم) * قلت * الان القول فيه وقد صفاه ابن ميين وابو حاتم وقال ابن حنبل ليس بشيء ولا يكتب حد به وقال النسائي متروك وفي الكاشف لذهبي متروك عندهم وقال عمرو بن علي مامنت يحيى بن سعيد ولا عبد الرحمن بن مهدي يحدان عنه بشيء قط فلي هذا لا يصح ان يستشهد به * ثم اسند البيهقي (عن محمد بن ابي يحيى عن امه قالت دخلت على سهل بن سعد الخ) * ثم قال (استاد حسن موصول) * قلت * هكذا ذكره ايضا عن محمد بن ابي الحسن الله ارضي الله عنهما ولم تعرف حال امه ولا اسمها بل للكشف التام ولا ذكر لما في شيء من الكتب الستة وقد ذكر الطبراني في معجمه الكبير هذا الحديث في ترجمة ابي يحيى عن سهل فذكر بسنده عن محمد بن ابي يحيى عن امه عن سهل الحديث فظهر ان في سنده اضطرابا ايضا ومع هذا كيف يكون اسناده حسنا *

• قال •

• باب الماء الكثير اذا غيروه النجاسة •

ذكر في آخره عن الشافعي (انه قال وما قلت من انه اذا تغير طعم الماء وريحه ولونه كانت نجسا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجبه لا يثبت اهل الحديث مثله وهو قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافا) • قلت • اطلق الشافعي ذلك وينبغي ان يقيد بما اذا كان الواقع نجسا والا فلو تغيرت الاوصاف الثلاثة بشئ طاهر فالشهور من مذهب الحنفية انه لا ينجس •

• قال •

• باب قدر القلتين •

استدفيه (عن الشافعي) اناسلم بن خالد عن ابن جريج باسناد لا يضر في ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا وقال في الحديث بقلال حجر • قال ابن جريج وقد رأيت قلالا حجر فالتفت تسع قربتين او قربتين وشيئا • قال الشافعي كان مسلم يذهب الى ان ذلك اقل من نصف القربة او نصف القربة فيقول خمس قرب او اكثرهما تسع قلتين وقد تكون القلتان اقل من خمس قرب فالاحتياط ان تكون القلة قربتين ونصفا فاذا كان الماء خمس قرب لم يحمل نجسا في جركاؤه او غيره الا ان يظهر في الماء منه ربح او طعم او لون وقرب العجاز كبار فلا يكون الماء الذي لا يصل النجاسة الا بقرب كبار) • قلت • في هذا الحديث اشياء واحدة • ان مسلم بن خالد ضمنه جماعة واليهي ايضا في باب من زم ان التراب ينج بالجماعة افضل • الثاني • ان الاستاد الذي لم يضره ذكره مجهول الرجال فهو كالمقطع ولا يمتنع به جمعة • الثالث • قوله وقال في الحديث بقلال حجر يوم انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم والذي وجد في رواية ابن جريج انه قول يحيى بن عقيل كما بينه اليه في ما بعد ويحيى هذا ليس بصحابي فلا تقبل بقوله حجة • ثم استدل اليه (عن محمد بن يحيى بن عمر) انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل نجسا ولا باساءة قال فقلت يحيى بن عقيل قلال حجر • قال قلال حجر • قال فقلت ان كل قلة تأخذ فرقين • هذا احمد بن علي في روايته والقرق ستة عشر رطلا • قلت • في هذا ايضا اشياء • احادها • انه مرسلة • الثاني • ان محمد المذكور فيه وهو ابن ابي يحيى على ما قاله ابو احمد الحافظ يحتاج الى الكشف من حاله • الثالث • انه من غير جزم • الرابع • انه اذا كان الفرق ستة عشر رطلا يكون مجموع القلتين اربعة وستين رطلا وهذا لا يقول به اليهي وامامه وقد جاء ذكر الفرق من طريق آخر اخرجه ابن عدي من جهة الثوري بن سقلاب عن محمد بن اسحاق من نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الماء قلتين من قلال حجر لم ينجسه شيء

وذكر انها فرقان وهذا يقتضي ان يكون القلتان اثنتين وثلاثين وطلوا المنيرة هذا منصفه ابن عدي وذكر ابن ابي حاتم عن ابيه انه صالح وعن ابي زرة جزري لا بأس به ثم ذكر البيهقي عن محمد بن يحيى المذكور (قال) قرب قلل هجر فاطن ان كل قلة تأخذ قرتين قال البيهقي (كذا في كتاب ثنيي قرتين وهذا اقرب مما قال مسلم بن خالد) قلت فلي هذا يكون القلتان اربع قرب ثم اسند البيهقي (من مجاهد قال القلتان الجرطان وعن وكيع ويحيى بن آدم مثله وعن هشيم قال الجرطان الكبار وعن محمد بن اسحاق الجرطان التي يستنى فيها والده واربى وعن عاصم بن المنذر قال القلتان الحواشي الطام) قلت قد اختلف في تفسير القلتين اختلافا شديدا كما ترى فسرنا بمضرب قرب واربى واربى وستين وطلوا باثنتين وثلاثين وبالجرتين مطلقا وبالجرتين بقيد الكبير وبالخاتيتين والخاتية الجب فظهر بهذا جهالة مقدار القلتين فتعذر العمل بها وقال ابو عمر في التمهيد وما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة الظرف غير ثابت في الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغها في اثر ثابت ولا اجماع وذكر ابن جرير الطبري في التهذيب معنى هذا الكلام

قال * باب صفة يربضاعة *

قلت * الاولى ان يذكر هذا الباب تلويحاً بالماء الكثير لا يتيسر بتجاسة تحدث فيه مالم يغيره ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب (من الشافعي انه قال يربضاعة كثير الماء واسعة كان يلرح فيها من الانجاس ما لا يغيرها لو ناولها ولا يظهر له فيها ربح فقول ثنيي حلى الله عليه وسلم يربضاعة وهي تلرح فيها كذا وكذا فقال عليه السلام معجبا بالماء لا يتيسر شي ويمن انه في الماء متلها اذا كان صيحاً عليها (()) قلت وقد قد منافي اوائل هذا الكتاب ان الماء الرأكد اذا وقفت فيه تلك الاشياء اغمى التلح والحيض والكلاب فالظاهر ان الاوصاف الثلاثة تشير ويؤيد هذا ما اسنده البيهقي فيما بعد (عن ابي داود السجستاني من قوله ورأيت فيها ماء متغير اللون)

قال * باب ما جاء في زبح زمزم *

اسنده في (عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم فأتى قاربه ابن عباس فخرج وامرهما ان تنزع الى آخره) ثم قال (ورواه ابن ابي عروبة عن قتادة ان زنجيا وقع في زمزم فامرهم ابن عباس بنزحه وهذا بلاغ بلها فاتها لم يلتقا ابن عباس ولم يسمها منه) قلت ذكر البيهقي في الخلافيات عن شعبة (انه قال احاديث ابن سيرين عن ابن عباس انما سمها من عكرمة ولم يسمع من ابن عباس) وفي الكمال لبيد الفنى وروى ابن

سيرين عن ابن عباس والصحيح ان بينهما معركة انتهى كلامه فاذا ارسل ابن سيرين عن ابن عباس وكان
الواسطة بينهما ثقة وهو معركة كانت الحديث محتاجا وفي التمهيد لابن عبد البر مراسيل ابن سيرين صاحب
كرو اسبل سعيد بن المسيب * ثم ان اليه في كتاب المعرفة من طريق (ابن لهيعة عن عمرو بن دينار
من ابن عباس) وعمر وسهم من ابن عباس وذكر في كتابيه السنن والمعرفة (ان جابر الجعفي رواه مرة عن
ابي الطفيل عن ابن عباس ومرة عن ابي الطفيل قصة ان غلاما وقع في زمزم) وابن لهيعة والجعفي متكلم فيها
لكن ذكرتهما استشهادا لرواية ابن سيرين وقادة قال جابر بن عبد الله بن لهيعة حسن الحديث يكتب حديثه وقد
حدث عنه الثقات * الثوري وشعبة وعمرو بن الحارث واليث بن سعد والجعفي حديث صالح وقد روى عنه
الثوري الكثير مقدار خمسين حديثا وشعبة اقل رواية عنه من الثوري وقد اشتهر الناس ورووا عنه
ولم يختلف احد في الرواية عنه * هو عن الثوري قال مارأيت اورع في الحديث من الجعفي وشعبة قال وهو
صدوق في الحديث وعن الثوري انه قال لشعبة لان تكلمت في جابر لا تكلم فيك وقد روي تزح زمزم
من طريق آخر صحيح فروى ابن ابي ثيبة في مصنفه عن هشام عن منصور عن عطاء ان حبشا وقع في زمزم
فأتى قاهر ابن الزبير ان يذف ماء زمزم فجعل الماء لا ينقطع فنظروا فاذا عين تبع من قبل الحجر الاسود فقال
ابن الزبير حسبكم * وعطاء سمع من ابن الزبير بلا خلاف * ثم حكى البيهقي عن الشافعي (انه قال لاسرفه عن ابن
عباس وزمزم عندنا ما سمعنا بهذ اوعن ابن عينة قال اتا بمكة منذ سبعين سنة لم ار صبيرا ولا كبيرا يعرف
حديث الزنبي وعن ابي حنيفة قال وكذا لا ينبغي لان الآثار جاءت في فتحها لا لتزح ولا تدم * قلت *
قد عرف هذا الامر وابنته ابو الطفيل وابن سيرين وقادة ولوا رسلا وعمرو بن دينار وعطاء والمثبت مقدم
على باقي خصوص ما تمل هؤلاء الاعلام ولا يلزم من عدم جامع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من يعرفه عدم
هذا الامر في نفسه وليس فيه ان ابن عباس وابن الزبير قد را على استيصال الماء بالزح حتى يكون مخالفا
للاكار التي ذكرها ابو حنيفة صرح في رواية ابن ابي ثيبة بان الماء لم ينقطع وفي رواية البيهقي بان الدين
ظلمتهم حتى دست بالقباطي والمطارف وقد قال السبيل في روض الانف نحو هذا وجعل حديث الحبشي مؤيدا
لما روي في صفتها انها لا تنزف لانها قال وقيل لمبد المطلب في صفة زمزم لا تنزف ابدا ولا تدم وهذا برهان
عظيم لانها لم تنزف من ذلك الحين الى اليوم فقط وقد وقع فيها حبشي فنزحت من اجله فوجد واما هاشور
من ثلاث اعين افواهاوا اكثرها عين من ناحية الكعبة * ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انه قال لحافيه وقد رويتم

عن سالك من عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال للماء لا يتجسه شيء اقترى ان ابن عباس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثم يتركه * قلنا لم يتركه بل خصه كاختصاصه انت ايا الشافعي فقلت بجاسة مادون القلتين بالنجس ولولم يتغيرون نجاسة ما لم ينجسوا بالثبوت ثم حكى اليعقوبي (عن الشافعي انه اول نزع زمزم مع بانه كان للتنظيف لا للنجاسة) * قلت * يتبع ذلك ان ابن عباس وابن الزبير امران بالزح ومطلق الامر للوجوب وليس ذلك الا بالنجس وبعد هذا التاويل ايضاً انهم بالغوا في الزح وسدالعين كالمرو ولو كان للتنظيف لم ياتوا هذه المبالغة العظيمة * ثم حكى اليعقوبي عن الشافعي (انه قال وقد يكون الدم طهر على وجه الماء حتى روي) * قلت * الطالب ان يقطع في الماء يموت خنقاً ولا يخرج منه دم ولو خرج كان قليلاً لا يصل الى ان يظهر على وجه الماء الكثير ويروي فيه الماء ان زمزم لا تدم * قال المروى وابن الاثير وغيرهما قيل معناه لا يوجد ماؤها قليلاً من قولهم يردمة اذا كانت قليلة الماء وقال السهيلي هو من اذيمت اليراء اوجدتها ذمة كما تقول اجبت الرجل اذا وجدته جباناً وكذباً اذا وجدته كاذباً وفي التنزيل مغانم لا يكذبونك * انتهى كلامه وايضاً فان الراوي جعل علة نزعها موته دون غلبة دمه لقوله مات فامر ان ننزع كقوله زلى ما عزيم ثم حكى اليعقوبي (عن الشافعي انه قال يني مخالفيه زعمت ان ابن عباس نزع زمزم من نجس وقطع فيها وانت تقول يكفي من ذلك ارسون اوستون دلوا) * قلت * الاظهر ان الشافعي يريد بذلك محمد بن الحسن وليس هذا الذي الزمه به مذهب بل مذهب ابي حنيفة وسائر اصحابه محمد وابي يوسف وغيرهما انه يجب نزع جميعها الا ان يمتدركاورد عن ابن عباس في زمزم *

* قال * **باب الرخصة في المسح على الخفين**

ذكر فيه احاديث ثمر قال (واتقانا كراهة ذلك عن علي وعائشة وابن عباس اما الرواية فيه من علي انه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فلم يرو باسناد موصل ثبت مثله) * قلت * علي تقد يرويه بحمل ان يريد ان الكتاب سابق والمسح مسوق متأخر فيكون ناسخاً للكتاب ويكون في معنى حديث جبرئيل بلزم من ذلك كراهة المسح على الخفين * قال (واما ابن عباس فانما ذكره حين لم يثبت له مسح النبي عليه السلام بعد نزول المائدة فلما ثبتوا له رجع اما بصحة ذلك) فذكر بسنده ما يدل على كراهته له وهو (ان ابن عباس قال اتعذر عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين فقضى لسعد فقلت لسعد فلما اتاه عليه السلام مسح على خفيه ولكن اقبل المائدة ام بعد ما لا يجزئك احداً رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بعد المائدة فسكت عمر) * قلت * قوله اما بصحة ذلك يقتضي

ان يكون بسند صحيح وفيه خفيف وقد قال البيهقي في باب كفارة من اتى الحائض (غير متنجس به) وقال في باب
من كبر بالطائفتين (ليس بالقوى) * ثم ذكر ما يدل على تميزه له فاستدرك (عن ابن عباس قال انا عند عمر حين
سأله سعد وابن عمر عن المسح قضى لسد فقلت لسعد لو قلتم بهذا في السفر البعيد والبرد الشديد قال فهذا
تميز منه للمسح في السفر البعيد والبرد الشديد بعد ان كان يتكره على الاطلاق) * قلت * من ابن له ان
الا كركن ما يتاحى يعلم بذلك وكان الحواريون يذكرونه على وجه الاحتمال كما فعل فيا بعد ذكر (عن عطاء
الله روى عن ابن عباس المسح وكذب عكرمة في روايته عنه انفصال سبق الكتاب المسح) ثم قال (ويحتمل ان يكون
ابن عباس قال ما روى عنه عكرمة ثم لما جاءه الشيب عن النبي عليه السلام انه مسح بمد نزول المائدة قال
ما قال عطاء *

• قال • **باب مسحه عليه السلام في السفر والحضر**

ذكر فيه حديث دخوله عليه السلام الامواف (ا) ومسحه على الخفين ثم قال (قال الشافعي فيه دليل على انه
عليه السلام مسح في المظفران بلا حمل في المظفر) * قلت * وكذا حكى البيهقي عن الشافعي هذا القنط
يعينه في كتاب المعرفة ولا اعرف ما مناه ولعله تصحيف من انكتب وذكر ابو عمر في التهذيب عن اسامة انه
عليه السلام دخل دار جمل فتوضأ ومسح على خفيه * ثم ذكر عن ابي المصعب قال دار جمل بالمدينة *

• قال • **باب ما ورد في ترك التوقيت**

ذكر فيه (عن ابراهيم التيمي شاعرو بن سميون بن ابي عبد الله الجدي عن خزينة بن ثابت الحديث) * ثم قال
(ورواه سلمة بن كهيل عن التيمي فادخل بين عمرو بن سميون وبين التيمي الحارث بن سويد) * ثم استند ذلك
من جهة (شعبة عن سلمة) * قلت * قد تقدم ان التيمي صرح بالتحديث عن عمرو بن سميون فيعمل انه سمعه منه
ومن الحارث عنه * ثم قال البيهقي ورواه الثوري عن سلمة يخالف شعبة في اساده * ثم استند (عن الثوري
عن سلمة عن التيمي عن الحارث عن عبد الله قال يمسح المسافر ثلاثا) قال ورواه يزيد بن ابي زياد عن التيمي
فقالهم جميعا) * ثم استند (عن يزيد عن التيمي عن الحارث عن عمر قال يمسح المسافر على الخفين)
• قلت * انما نزل رواية برواية اذا ظهر اتحاد الحديث والذي ذكره عن الثوري فتوى لابن مسعود في
توقيت المسح للمسافر والذي ذكره عن يزيد فتوى لعمروهما وقولان فكيف يصل بهما حديث خزينة المرفوع
الله الذي ترك التوقيت كما زعم * ثم قال البيهقي قال الثوري سألنا محمد بن ابي الجارري عن هذا الحديث

نقال لا يصح عدى حديث خزيمية في المسح لانه لا يعرف لابي عبد الله الجدل سماع من خزيمية * قلت * هذا ايضا بناء على ما حكى عن البخاري انه يشترط ثبوت سماع الراوى عن روى عنه ولا يكتفى بامكان اللقاء وحكى مسلم عن الجمهور خلاف هذا وانه يكتفى بالامكان وقد خالف الترمذي في ما به ما حكاه البيهقي ههنا عنه عن البخاري حكى هناك على هذا الحديث بانه حسن صحيح وقال فيه وذكر من ابن معين انه ثبته وعلمه ابن حزم بالجلد نفسه وانه لا يعتمد على روايته واجاب عنه صاحب الامام بانه ما قدح فيه احد من المتقدمين ولا قال فيه ما قاله ابن حزم فيما علمه ووثقه ابن حنبل وابن معين وصح الترمذي حديثه * قال (ورواه ذواد بن علبه الحارثي وهو ضعيف عن مطرف عن الشعبي عن ابي عبد الله الجدل من خزيمية عن النبي عليه السلام قال يصح المسافر ثلاثة ايام ولو استردناه لادناه * قلت * ذواد قال البخاري يخالف في بعض حديثه وذكر ابن ابي حاتم عن محمد بن عبد الله بن عيسى كان شيخا صالحا محدثا وكوفيما قال موسى بن داود الضبي ثا ذواد واثى عليه خيرا وقال ابن عدى وهو في جملة الضعفاء ممن يكتب حديثه فهو على هذا الصالح للاستشهاد قال فروايتهم مقوية للرواية التي صحها الترمذي *

* قال * باب الخف الذي صح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذكر فيه حديث بريدة (اهدى النجاشي الى النبي عليه السلام خفين ساذجين اسودين) * قلت * في سنده دلم بن صالح عن حبيب بن عبد الله ودهم قال فيه البيهقي في باب من ترك القصر (ضعيف) وفي الضعفاء للذهبي مجير مجهول * ثم استدل البيهقي (عن الشعبي عن المغيرة) انه عليه السلام مسح وان النجاشي اهدى له خفين * ثم قال والشعبي (انما روى حديث المسح عن عروة بن المغيرة عن ابيه) * قلت * هذا الكلام يوم ان حديث الشعبي هذا اعنى هذا المصر من المغيرة مرسل وقد اخرج مسلم في صحيحه حديث الشعبي عن المغيرة واخرج الترمذي حديثه هذا وحسنه فدل على ان روايته عنه متصلة فلا يلزم من روايته من ابنه عنه حديث المسح ان تكون روايته عن المغيرة نفسه مرسل بل يحمل على انه سمع منها ثم ذكر (قول مصر والثوري في الحرق) وفي مناسبة ذلك لهذا الباب تصف * ثم ذكر حديث ابن حمرق (المرمم يقطع الخفين اسفل من الكمين) ثم قال (قال ابو الوليد الثقفي فيه دلالة على ان الخف اذا لم ينط جميع القدم فليس بخف يجوز المسح عليه) * قلت * فيه دلالة على انه اذا قطع اسفل من الكمين فلم ينط ذلك القدر فليس بخف بل يبقى حكمه حكم الثعل ولا يلزم من ذلك انه اذا لم ينط ما هو اقل من ذلك فليس بخف *

* قال *

باب ماورد في الجورين والتطين

ذكر فيه عن ابي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن الثيرة انه عليه السلام مسح على جوريه وتليه * ثم ذكر عن مسلم انه ضعيف الخبر وقال ابو قيس الاودي وهزيل لا يمتثلان مع مخالفتها للاجلة الذين روى هذا الخبر عن الثيرة فقالوا مسح على الخطين) وذكر ايضا (تضعيف الخبر عن جماعة وان الاعتماد في ذلك على مخالفة الناس) * قلت * هذا الخبر اخرجه ابو داود وسكت عنه وصححه ابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح وابو قيس عبد الرحمن بن ثروان وثقه ابن معين وقال العملي ثقة ثبت وهزيل وثقه العملي واخرج لماسا البخاري في صحيحه ثم انها لم يخالفوا الناس مخالفة مارة بل روى امرأتان على ملووه بطريق مستقل غير مطرأ فيعمل على انها حديثان ولهذا اصح الحديث كما مر * ثم اسند البيهقي (عن عيسى بن سنان عن النضائك بن عبد الرحمن عن ابي موسى رآته عليه السلام مسح على الجورين والتطين) * ثم قال (النضائك لم يثبت سماعه من ابي موسى وعيسى بن سنان ضعيف لا يفتح به) * قلت * هذا ايضا كاتقدم انه على مذهب من يشترط للاتصال بثبوت السماع ثم هو معارض بما ذكره عبد الله بن فانه قال في الكمال سمع النضائك من ابي موسى هو ابن سنان وثقه ابن معين ورفعه غيره وقد اخرج الترمذي في الجائز حديثا في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه * ثم ذكر البيهقي عن الاستاذ ابي الوليد انه كان يأول حديث المسح على الجورين والتطين على انه مسح على جورين متطين الا انه جورى على افراد وقيل على افراد * قال البيهقي (وقد وجدت لانس اثر ايدل على ذلك) * فاستنده عنه انه (مسح على جورين اسفلهما جلود واعلاهما خبز) * قلت * الحديث ورد بعطف التطين على الجورين وهو يقتضي الماترة فلفظه مخالف لهذا التأويل وكونه مسح على جورين متطين لا يلزم منه ان يكون النبي عليه السلام فعل كذلك فلا يدل فعل انس على تأويل الحديث بما لا يمتثل لفظه *

* قال *

باب ماورد في المسح على التطين

ذكر فيه حديثا (عن رواد بن الجراح عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ثم قال رواد بن جندب عن الثوري بن جابر هذا احدها والتقات روى عن الثوري دون هذه النقطة) * يعني مسح على تليه * قال (وروي عن زيد بن الجباب عن الثوري هكذا وليس بمفطور) * ثم اسنده من طريق زيد بن الجباب عن الثوري بسنده المذكور (انه عليه السلام مسح على التطين) * قلت * في الكامل لابن عدى رواد يكتب حديثه وقال ابن ابي حاتم ادخله البخاري

في كتاب النخفاء سمعت ابي يقول تحول من هناك وقال ابن حنبل لا بأس به صاحب سنة الا انه
 يحدث عن سفيان احاديث متاكير وقال ابن معين ثقة مأمون ثم انه لم ينفرد بهذا الحديث بل رواه كرواحه
 ابن الجبابر كاذب البيهقي فعلى هذا لا ينبغي ان يمدح هذا الحديث من متاكير ورواه له العجب من البيهقي كيف
 يحمله بما اتهم به عن الثوري * ثم يذكر هو ان ابن الجبابر رواه عن الثوري كرواحه وزيد بن الجبابر ثقة
 مشهور وثقه ابن الدني و ابن معين والخرج له مسلم وقال ابن حنبل كان صاحب حديث كسار حل الى
 خراسان ومصر والاندلس كتبت عنه بالكوكة وبعثنا وقال ابن عدي هو من اثبات مشايخ الكوفة من لا يشك
 في صدقه * قلت * فاذا كان كذلك فهذا الحديث لو اتهم به قبلي فكيف وقد ثابته عليه غيره كما روي عنه
 له متابعة اخري وهي ان عبد الرزاق قال في مصنفه اناسم عن يزيد بن ابي زياد عن ابي ظبيان قال
 رأيت عليا بال قائلاً * ثم ذكر بمعنى ما رواه البيهقي عنه في اخر هذا الباب وفيه انه مسح على ثيابه
 ثم قال قال معمر واخبرني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يبل صنيع على هذا * ثم قال البيهقي (ورواه عبد العزيز الدارودي وهشام بن سعد عن زيد بن اسلم
 حكاي في الحديث رشاً على الرجل وفيها التل وذلك يحتل ان يكون غيبها في التل الماخز) * قلت * قد
 خالف البيهقي كلامه هناك مخالفة لغيره في باب قرامته وارجحكم فصار قد تكلمنا عنه هناك ثم اسند (عن يلى
 من عطاء عن أبيه اخبرني اوس بن ابي اوس رايته عليه السلام توضأ ومسح على ثيابه وقد فيه) ثم قال (ورواه
 حماد بن سلمة عن يلى عن اوس وهو منقطع) ثم ذكر هذا الوجه بسنده * ثم قال (وهذا الاستاد غير قوي)
 * قلت * الوجه الاول اخرجه للحازمي في النسخ والنسوخ وقال لا يعرف بمجود امتصلا الا ابن حديث يلى
 ابن عطاء واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه فالاحتمال به كاف * ثم قال البيهقي (وهو يميل لما احتل الحديث
 الاول) * ثم اسند لى ان المراد به غسل الرجلين في التلين بما اسنده من حديث ابن عمر (انه رأى النبي صلى الله
 عليه وسلم يلبس الثمال التي ليس فيها شعر وثوضاً فيها) * قلت * ذكر صاحب الامان في الاستدلال به على ما اراد
 نظر لا يحتاج الى ان يكون لتلجوزاً لا يطلق الاعلى التل * ثم قال البيهقي (والاصل وجوب غسل الرجلين
 الا ما خصت منه ثابوا واجماع لا يختلف فيه وليس على المسح على التلين ولا على الجورين واحدهما) * قلت * هذا
 ممنوع فقد تقدم ان الترمذي صحح المسح على الجورين والتلين وحسنه من حديث هزيل من الثمرة وحسنه
 ايضاً من حديث النخاء عن ابي موسى وصحح ابن حبان المسح على التلين من حديث اوس وصحح ابن

خزيمة حديث ابن عمر في المسح على الثمال السبية وما ذكره البيهقي من حديث زيد بن الحباب عن الثوري في المسح على الثمالين حديث جيد وقال أبو بكر التزاري ثنا إبراهيم بن سعد ثاروخ بن عباد عن ابن أبي ذئب عن نافع بن ابن عمر كان جوعاً وفلاً في رجله ويمسح عليها ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وصحبه ابن القطان وحكي ابن حزم عن الشافعي قال لا يمسح على الجورين إلا أن يكونا سجدة ثم قال ابن حزم اشتراط التجليد لا معنى له لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب المنع والمنع من المسح على الجورين خطأ لأنه خلاف السنة الشافعية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلاف الآثار

* قال * **باب المسح على الموقين**

(الموق هو الخف إلا أن من أجاز المسح على الجرموقين استحب به) * قلت * الظاهر يريد أن الموق هو الخف المتداد لا الجرموق ودأب من يقول الموق هو الجرموق وهذا يرد قول الجوهرى الموق حفر قصير ليس فوق الخف وكذا قال الطرزي وقال الجوهرى أيضاً الجرموق حفر قصير ليس فوق الخف فدل ذلك على اتساعه ومن قال الموق هو الخف فافهم ذلك لأنه نوع من الخفاف ولم يرد أنه غير الجرموق كما هو المقوم من ظاهر كلام البيهقي وذكر في هذا الباب حديثاً (عن أبي عبد الله مولى بني تميم) مرة يحدث عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً الحديث * قلت * ذكر صاحب الامام أنه لم يسم بوجد الله ولا بوجد الرحمن قال ولا رأيت في الرواة عن كل واحد منها الا واحداً وهو ما ذكر في الاستاد وفي الاطراف للمزي ذكرهما الحاكم ابواحد ولم يسمها ورواه عبد الرزاق وابو عاصم النبيل عن ابن جريج عن أبي بكر بن حفص عن أبي عبد الرحمن عن أبي عبد الله من بلال وقلبه *

* قال * **باب خلع الخفين**

ذكر في حديثنا عن المنيرة * ثم قال (نرد به عمر بن ربيع وليس بالقوي) * قلت * عمر هذا ذكره ابن عدى في الكامل وقال يخاله الثقات في بعض ما يرويه وفي الضعفاء لذهبي قال ابن معين صالح الحديث وفي كلا الكتاتين وقع ربيع بتقديم الراء كما في سنن البيهقي وقال صاحب الامام ربيع يرفع الذال المجمة وكسر الراء المهملة وآخره حاء مهملة *

* قال * **باب كيف المسح على الخفين**

ذكر في (من الوليد بن مسلم عن ثوبان بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب البصرة عن المنيرة أنه عليه السلام

كان يسمح لعل الخلف واسطه) ثم اسنده (عن داود بن رشيد ثنا الوليد عن ثورثارجاء عن كاتب المنيعة عن المنيعة) ثم اسنده عن الدار قطني (انه قال رواه ابن المبارك عن ثور قال حدثت عن رجاء عن كاتب المنيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ليس فيه المنيعة) قلت * حاصله انه ذكر في الحديث عطين * احداهما * ان ثورالم يسمعه من رجاء * الثانية * ان كاتب المنيعة ارسله ويمكن ان يجاب عن الاولى بالتقدم من رواية داود بن رشيد فانه صرح فيها بان ثور اقال ثارجاء وان كان داود فقد روى عنه انه قال من رجاء ويجاب عن الثانية بان الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المنيعة وزيادة الثقة مقبولة وتابعه على ذلك ابن ابي يعين كذا اخرجه عنه البيهقي في كتاب المرفوعة وبقي في الحديث عطين اخرى ان لم يتبعه عليهما البيهقي * احداهما * ان كاتب المنيعة مجهول * الثانية * ان الوليد مدلس وقد رواه عن ثور بالسنن ويجاب عن الاولى بان المعروف بكتابة المنيعة هو مولاه وراود وهو مخرج له في الصحيحين فالظاهر انه هو المراد وقد ادرج بعض الحفاظ هذا الحديث في ترجمة رجاء عن وراود وذكره المزي في اطرافه في ترجمة وراود عن المنيعة واصرح من هذا ان ابن ماجة اخرجه في سننه فقال عن رجاء عن وراود كاتب المنيعة فنصرح باسمه وقال المزي في اطرافه رواه اسمعيل بن ابراهيم بن ماجر عن عبد الملك بن صبر عن وراود عن المنيعة ويجاب عن الثانية بان ابا داود خرج هذا الحديث في سننه فقال عن الوليد اخبرني ثور فامن بذلك ثم ليسه *

باب المسح على ظاهر الخفين

* قال *

ذكر فيه حديث علي (لو كان الله ين الراي وفي سنده عبد خير (فقال لم يحج به صاحبا الصحيح) قلت * ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكانه يريد بذلك تضمينهم وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونهم لم يحجوا شخص ان يكون ضمينا وعبد خير ثقة وقد تقدم ذكره *

باب الدلالة على ان الفسل خمسة سنة

* قال *

ذكر فيه حديث الحسن عن سمرة * ثم قال (وروي من وجه آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسنده نظير ثم ساقه من حديث انس * قلت * ذكرها ان في اسنده نظير ووردي كتاب المعرفة ما يقتضي صحته فساق حديث انس هذا ثم قال وفيه اسناد آخر صحيح من ذلك فساق حديث سمرة فان لم يرد الاشتراك في النسخة ففيه ما فيه ثم ذكره من حديث الحذري وفي سنده اسيد الجمال ثاشريك * قلت * شريك متكم فيه واسيد كذب ابن معين وقال النسائي متروك وقد ذكره ابو عمر في التمهيد بسند اجود من هذا فقال ثاشريك الوارث

ابن سفيان ثنا قاسم بن اصبح ثنا ابراهيم بن عبد الرحيم ثنا صالح بن مالك ثنا الربيع بن بدر عن الجريري عن ابي نضرة عن الحدرى فذكره *

قال * **باب النسل على من اراد الجمعة دون من لم يرد ها**

ذكر فيه حديث ابن عمر (اذا اراد احدكم ان ياتي الجمعة فليقتل) ثم قال (رواه مسلم عن يحيى بن يحيى ولم يذكر عن ابن عمر انه قال بئنا النسل على من يجب عليه الجمعة) * قلت * لم يذكر هذا الكلام في الرواية التي ساقها البيهقي او لا فكيف ينفيه عن رواية مسلم ثم ذكر (عن ابن عمر انه كان لا يقتل في السفر يوم الجمعة) قال (وقد استحب غيره ان يقتل في كل اسبوع مرة تنظافا) وذكر انه اخضع بحديث ابي هريرة قال عليه السلام على كل مسلم حق ان يقتل في كل سبعة ايام يوما) * وقالت هاستدل به على الاستحباب وظاهره لقول حبيب بن ابي هريرة قال (يشبه ان يكون اراد به ايضا غسل يوم الجمعة) ثم استدل على ذلك بحديث ابي هريرة (عن النبي عليه السلام قال نحن الآخرون السابقون) الى ان قال (فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فهدانا الله فقد اليهود ويدغدغ للنصارى فسكت وقال حق على كل مسلم في كل سبعة ايام يوما يجلس راسه وجسده) * قلت * المستدل به والمستدل عليه كلاهما حديث واحد وليس فيها الاقوله في كل سبعة ايام يوما مطلقا من غير قيد بانه يوم الجمعة الا ان يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام ذكره عقيب قوله فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فبقريته السياق يقيد يوم الجمعة وربما ينازع في ذلك فكان الاولى ان يستدل عليه بما أخرجه البزار من طريق طاووس عن ابي هريرة رفعه فقال على كل مسلم في كل سبعة ايام غسل وهو يوم الجمعة وما أخرجه الطحاوي والنسائي واللفظ له من حديث ابن ابي هند عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل رجل مسلم في كل سبعة ايام غسل وهو يوم الجمعة *

قال * **باب الاغتسال للجمعة والجمعة جيبا**

استدفيه (عن جرير عن ليث عن قانع عن ابن عمر كان يقتل الجنابة والجمعة غسلا واحدا) * قلت * جرير هو ابن عبد الحميد قال البيهقي في باب اقرار الوارث لو ارث (نسب في آخر عمره الى سوء الحفظ) وليث هو ابن سليم ضمنه البيهقي فيما مضى في باب الاستحباب بما يقوم مقام المجازة *

قال * **باب هل يكتفي بغسل الجنابة عن غسل الجمعة**

قلت * لم يذكر الحكم فيه وما ذكره من اني فتادة يقتضي عدم المجاوز ومذهب الشافعي انه يجزيه عنها جميعا وبه قال ابو حنيفة واصحابه والقرطبي والليث بن سعد والطبري فان اغتسل الجمعة دون الجنابة لم يجزه

عند الشافعي كذا في الاستذكار *

• قال •

باب غسل الميت •

ذكر فيه حديث (مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الحديث) • ثم قال (أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي عليه السلام عشر من القطرة) وترك هذا الحديث فلم يخرجوه وما أراه تركه إلا لعين بعض الحفاظ فيه ثم ذكر الحديث طرقاته حتى عن الترمذي (سألت البخاري عنه فقال إنا ابن حنبل وعلي بن عبد الله قال لا يصح في هذا الباب شيء ليس بذلك) وحكي البيهقي في كتاب المرقاة عن أحمد أنه ضعف حديث عائشة وعن الترمذي أنه قال قال البخاري حديث عائشة في هذا الباب ليس بذلك وقال البيهقي في الخلافيات رجال استندوا لهذا الحديث كلهم ثقات فان تلقا ومصعبا أخرجهما مسلم وسائر رواه متفق عليهم • قلت • كلامه هذا يخالف ما تقدم منه في الكتابين السابقين وقال الإزم سجدت أبا عبد الله يعني ابن حنبل يتكلم في مصعب ويقول أحاديثه متأكدة وسمعت يتكلم في هذا الحديث بينه وقد صرح من عائشة أنكار غسل من غسل الميت فكيف ترويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكرهه وأيضا كانت ترخص في غسل الجبهة وفي هذا ما يقتضي الإيماء وأيضا اجتمعت الأمة على أن الحجامة لا يجب فيها غسل ولا يجب صاحب الإمام من هذا باب إجماعهم لا يقتضي تضعيف الخبر لجواز أن يحمل على الاستحباب • وذكر البيهقي الاختلاف فيه من طريق أبي هريرة ثم قال (قال الشافعي وأتباعه من إيجاب الغسل من غسل الميت إن في استاده رجلا لم أقم من مرقم ثبت حديثه إلى يومى على ما يقتضي فإن وجدت من يقتضي أو جنته) • قلت • وكذا حكي البيهقي في المرقاة عن الشافعي • ثم قال (وقال في غيره هذه الرواية وإنما لم يقرعني أن يبيض الحفاظ يدخل بين أبي صالح وأبي هريرة إسحاق مولى زائدة فيدل على أن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة وليست مرقته بإسحاق مثل مرقتي أبي صالح ولله أن يكون ثمة) • قلت • ظهر لي أن إسحاق هو المراد بقوله في أساده رجلا لم أقم من معرفة من ثبت حديثه على ما يقتضي وإسحاق وثقباين معين وأخرج له مسلم والحاكم في المستدرک • ثم ذكر البيهقي حديث أبي هريرة من وجه آخر وفي سنده زهير بن محمد حكى عن البخاري (أنه قال روى عنه أهل الشام أحاديث متأكدة وقال النسائي ليس بالقوي) • قلت • أخرج له الشيخان في صحيحهما ورواه ابن معين وغيره ثم ذكره أيضا في سنده صالح مولى التؤمة فقال (ليس بالقوي) • قلت • رواه عن صالح بن أبي ذئب وقد قال

ابن معين صالح ثقة حجة ومالك والثوري ادركاه بعد ما تغيروا بن ابي ذئب سمع منه قبل ذلك وقال السدي
 حديث ابن ابي ذئب عنه مقبول لشبهه وسامعه القدم من وقال ابن عدي لا اعرف لصالح حديثا منكرا قبل
 الاختلاط ثم اسند البيهقي (عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال من غسل الميت فليقتل الى آخره) * ثم قال
 (وقد قبل عن ابن المسيب قوله) * ثم ساق بسنده (عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب قال ان من السنة ان يغتسل
 من غسل ميتا الى آخره) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد الله بن علي عن مسعر عن الزهري عن سعيد
 ابن المسيب قال من السنة من غسل ميتا اغتسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج
 اخبرني ابن شهاب قال السنة ان يغتسل الذي يغسل الميت واكثر علمه الحديث على ان الصحابي اذا قال
 امر فابكذا او نهى عن كذا او من السنة كذا فهو من قبل المرفوع وهو الصحيح عدم وقال ابو بكر الخطيب
 في الكفاية ما ملخصه واداء قال من بعد الصلاة امر فاجتمع ان يغتسل امره * قلت * فعل
 عليه السلام وايضا فقد ثبت امره عليه السلام بما اجتمعت الامة عليه فامرهم قسمن امره * قلت * فعل
 هذا قول ابن المسيب من السنة يغتسل ان يريد سنة الامة اوسنة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني يكون
 من قبيل المرفوع المرسل وعلى التقديرين ليس هذا في المعنى قول ابن المسيب مقصورا عليه * ثم ان البيهقي
 رد كلام ابن المسيب هذا فقال (وقد مضى عن ابن المسيب انه قال لو علمت انه نجس لم اسمه) * قلت * هذا
 في سنده ابو واقد صالح بن محمد ضعفه ابن معين والدارقطني وقال البخاري منكرو الحديث وقال ابن حبان
 كان يقبل الاسانيد ويستد المراسيل ولا يعلم فكثير ذلك منه فاستحق الترك * ثم ذكر حديث ناجية بن
 كعب الاسدي عن علي في وفاة ابي طالب * ثم قال (ناجية لم يثبت عدالة عند صاحب الصحيح) * قلت *
 قد تقدم غير مرة ان هذا ايس يجرى وقد قال ابن معين فيه صالح وقال ابو حاتم شيخ وقرأت في كتاب
 الصريفي بنقطه انه اخرج له الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه * وفي الميزان قد هي توقف ابن حبان
 في توثيقه وقواء غيره انتهى كلامه ولم يذكره ابن عدي في كامله فهو عده امثله او صدوق على مقتضى
 شرطه ثم حكى البيهقي عن ابن المديني (انه قال في اسناده بعض الشيء ولا علم احدا روى عن ناجية غير ابي
 اسحق) * قلت * ذكر صاحب الكمال عنه راويين اخرين وهما ابو حسان الاعرج ويونس بن ابي اسحاق قال
 البيهقي (وقد روى من وجه آخر ضعيف عن علي) * ثم اسنده وفيه الحسن بن زيد الامم عن السدي
 ثم ذكر عن ابن عدي (انه قال الحسن بن زيد الكوفي ليس بالقوي وحديثه عن السدي ليس بالمفطو) * قلت *

الحسن هذا قال عبدالله بن احمد بن حنبل سألت ابي عنه فقال ثقة ليس به بأس الا انه حدث من السدي
من اوس بن ضمع وقال ابو زرعة سألت ابراهيم بن معين عنه فقال لا بأس به كان يزل الرصافة وقال ابو حاتم
لا بأس به يستل ابن معين عنه فاقى عليه خيرا ذكر ذلك كله المزي في كتابه وفي الميزان وثقه ابن معين والدارقطني
ثم ذكره البيهقي من وجه آخر وفي مسنده صالح بن مقاتل فقال (يروي التاكمير) قلت * اخرج له الحاكم
في مستدركه *

كتاب الحبيض

قال *
استدفيه (عن يزيد بن يادوس قلت لما تشعنا تقولين في الرأك قالت الحبيض فتقولن قلنا نعم قالت سموه كما سمى الله
عز وجل) قلت * يزيد هذا قال الذهبي في كتابه في الضعفاء بصور وقال في الكاشف قال الدارقطني لا بأس
به وقد جاء عن عائشة ما يخالف هذا فروى الباس بن محمد الدوري وهو امام ثقة بطريق صحيح على شرط مسلم من
عائشة سئلت اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشارك وانت حائض قالت وانا عارك الحديث * استدفيه البيهقي
هكذا في باب مباشرة الحائض فيما فوق الا زاور واستد النساى عن عائشة كانت عليه السلام يدعي فآكل
معه وانا عارك *

باب الحائض لا تمس المصحف

قال *
ذكر فيه حديث عمرو بن حزم (انه عليه السلام كتب الى اهل اليمن) قلت * تقدم الكلام عليه في باب نهى
المحدث من مس المصحف *

باب الحائض لا توطأ حتى تطهر وتغتسل

قال *
استدفيه (عن عبدالله بن صالح بن مسوية بن صالح حدثه عن علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى
فاغتسلوا النساء في الحبيض) قلت * عبدالله بن صالح قال عبدالله بن احمد سألت ابي عنه فقال كان اول امره
متاسكا ثم فسد بآخره وليس هو بشي * وسمعت ابي ذكره فذمه وكرهه وقال ابن معين لا تكتبوا عنه فانه
لم يسمع كتاب هشام وقال ابن المديني ضربت على حد يثملوا روي عنه شيئا وقال النساى ليس بثقة ومساوية
ابن صالح وان خرج له مسلم فقد قال ابن معين ليس برضا وقال ابو حاتم لا ينجس به وابن ابي طلحة وان روى له
الشيخان فقد قال مسوية بن صالح هو ضعيف منكرو ليس بمحمود المذهب وقال ابو حاتم سمعت دحيا يقول لم يسمع
ابن ابي طلحة من ابن عباس التصير وسئل صالح بن محمد عن سمع التصير فقال من لا احد * ثم استدفيه البيهقي

(عن مجاهد في قوله تعالى حتى يطهرن حتى ينقطع الدم فإذا تطهرن قال إذا اغتسلن) قلت * على هذا التفسير صدق الآية يقتضي جواز التراب بعد الانقطاع قبل الانفصال من باب مفهوم الغاية لانه جعل الانقطاع غاية للنجس من التراب و ما بعد الغاية مخالف لما قبلها و غير الآية يقتضي حرمة قبل الانفصال من باب مفهوم الشرط فتأخرت دلالة المفهومين وقد قال بمفهوم الغاية جماعة لم يقولوا بمفهوم صفة ولا شرط فلي هذا ينبغي ان تقدم دلالة مفهوم الغاية وبهذا يظهر انه لا دليل لليبقي في تفسير مجاهد هذا ثم ذكر حديث ابي هريرة (جاء اعرابي فقال انا نكحت بالمرء الحديث) * قلت * دلالة على مدعاه ليست بظاهرة *

قال * باب ما روي في كفارة من اتى امرأه حائضاً

ذكر فيه (حديث شعبة عن الحكم بن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يصدق بدنياً او نصف دينار) * قلت * أخرجه ابو داود و السأى وابن ماجه و مقسم أخرجه له البخاري و عبد الحميد أخرجه له الشيخان و كل من في الاستاذ قبله من رجال الصحيحين فلهمنا أخرجه الحاكم في مستدركه و صححه و صحه أيضاً ابن القطان و ذكر الحلال في ابن داود و ان احمد قال ما الحسن حديث عبد الحميد يعني هذا الحديث قيل له تذهب اليه قال نعم انها كفارة و اعلمه الليبقي باشياء * منها (ان جماعة روه عن شعبة موقوف على ابن عباس و ان شعبة رجع عن رفعه) واجب عن هذا على تقدير تسليم رجوعه عن رفعه بان غيره رواه عن الحكم مرفوعاً و هو عمرو بن قيس الملائي الا انه اسقط عبد الحميد كما أخرجه من طريق النسائي و عمرو هذا ثم ذكر روه قتادة عن الحكم مرفوعاً كما ذكره الليبقي فيما بعد و مما اعلمه به الليبقي (ان ابا عبد الله الشافعي أيضاً رواه عن الحكم موقوفاً الا انه أيضاً اسقط عبد الحميد) * ثم ذكر البيهقي عن ابي داود السبتي (انه قال و روى الاوزاعي عن زيد بن ابي مالك عن عبد الحميد بن عبد الرحمن اخيه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امره ان يصدق بخمسة دنانير قال البيهقي (وهذا اختلاف ثالث في استاده و متنه) و اعترض عليه من وجهين احدهما ان ابن القطان صحح حديث مقسم المذكور و لا كما قد مناه * ثم قال (وان تقدم منه فيه و تقاوارسالا و الفاظاً اخيراً لا يصح منها شيء) عا ذكرناه (واما ما روى فيه من خمس دنانير و حق نسمة فاما هنا) يقول عليه فلا يظن به على حديث مقسم هو الثاني فان هذه الرواية عن عمرو بن قيس و اتانها من الكلام لم يجزم بها الراوي بل قال اخيه عن عمرو فلا يعترض بها على المتيقن * ثم استند الليبقي من وجه شريك (عن خنيس عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا وقع الرجل باهله الحديث) * ثم رواه من

وجه الثوري (حدثني علي بن يونس بذيعة وخميس عن مقم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل) * قلت *
 اسنده صاحب الامام من طريق الطبراني بسنده عن الثوري عن عبد الكريم وعلى بن بذيعة وخميس عن
 مقم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة له الحديث * ثم اسند البيهقي (عن)
 ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم البصري عن مقم عن ابن عباس انه عليه السلام قال اذا اتى احدكم امرأة
 في الدم فليصدق بدينار واذا وطئها وقد رأت الطهر ولم تقتل فليصدق بنصف دينار * ثم رواه (عن)
 سعيد بن ابي عروة عن عبد الكريم عن مقم عن ابن عباس انه عليه السلام امره ان يصدق بدينار
 او نصف دينار وفرد ذلك مقم فقال ان غشيا في الدم قد ياروان غشيا بعد اقطاع الدم قبل ان تقتل
 فصف دينار * قلت * هذا شاهد لرواية الحكم عن عبد الحميد المذكورة اول الباب * ثم اسنده البيهقي
 من طريق ابي جعفر الرازي (عن عبد الكريم عن مقم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث)
 * قلت * في هذا بعض تقوية لرواية ابن جريج عن عبد الكريم * ثم ذكره من طريق (هشام الله ستوالي
 ثاب عبد الكريم عن مقم عن ابن عباس موقوفا) * ثم قال (هذا اثبه بالصواب) * قلت * مقتضى قواعد الفقه
 واصوله ان رواية الرفع اثبه بالصواب لانهما زيادة ثقة وكذا مقتضى صناعة الحديث لانه لا يروى اكثر
 وفيهم ابن جريج وثاميك * ثم قال البيهقي (وعبد الكريم بن ابي عمار في ابوابه غير محتج به) * قلت * ذكر
 صاحب الامام عن الوقيشي انه قال عبد الكريم هذا هو ابن مالك ابو سعيد الجزري وكذا ذكر الذي هذا
 الحديث في ترجمة عبد الكريم الجزري عن مقم وبشكل على هذا ان في رواية ابن جريج عن ابي امية عبد الكريم
 البصري وكذا في رواية روح بن مسكين عن ابي عروة عن عبد الكريم ابي امية وقد ذكرهما البيهقي
 فيما تقدم ثم لو سلم انه ابن ابي الحارث فقد روى عنه مالك وابن جريج والفيثان وغيرهم
 واخرج له الحاكم في المستدرک واحتج به مسلم فيما ذكره صاحب الكمال واشتد به البخاري في الصحيح
 في باب استشهد فقال قال سفيان وزاد عبد الكريم ابوابه ولا حول ولا قوة الا بالله ورواه
 هذه تأييد برواية عبد الحميد التي صحها الحاكم وابن القطان كاتقدم * ثم اسند البيهقي من حديث عكرمة
 (عن ابن عباس قال قال عليه السلام في الذي يقع على امرأة له وفي حائض يصدق بدينار او نصف دينار) *
 سند يعقوب بن عطاء فقال البيهقي (لا يمتنع به) * قلت * اخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
 وذكر ابن عدي انه من يكتب حديثه فاقول احواله ان يتابع بروايته ما تقدم * ثم اسند البيهقي (عن ابي بكر

احمد بن اسحاق الثقفي انه قال هذه الاخبار مرفوعة او مرفوعة ترجع الى عطاء الطار وعبد الحميد وعبد الكريم
 ابى امية وفيهم نظر) * قلت في هذا الكلام اشياء * احدها انها ترجع الى ثلاثة آخرين غير من ذكرهم
 احمد بن اسحاق وقد ذكر البيهقي اسانيد رواياتهم وهم خفيف ويغوث بن عطاء وروايتهما عن مقم عن ابن
 عباس مرفوعة والثالث ابو الحسن الجزري وروايته عن مقم عن ابن عباس مرفوعة * الثاني منع كون
 عبد الكريم هو ابو امية وادعا انه الجزري كما هو وثقة بلا شك * الثالث ان عبد الحميد ليس فيه نظر بل وثقة
 ما من اخرج له الثيقان في صحيحه ولو وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين فذكره
 مع عطاء وعبد الكريم ليس بعيد واني دليل على المدالة اعظم من تولية عمر بن عبد العزيز له وتقديمه
 على الحكم في امور المسلمين فقال صاحب الامام ولم يأتنا فيه شيء يكدر الاقوال الخلال وقال غير الميموني
 عنه يعني احمد لوصح الحديث كالكافي عليه الكفارة قيل له في نفسه منه شيء قال نعم لانه من حديث فلان اخذ قال
 عبد الحميد وهذا لا يترجم الى الرجوع اليه لو بيننا واحد هاهنا ذلك الغير مجهول وقد تقدم عن ابى داود ان احدا قال
 ما احسن حديث عبد الحميد فيه قيل له انذهب اليه قال نعم * الثاني هان ذلك الغير لم يعزم بان فلا ناهو عبد الحميد
 بل قال الله والظن لا يقدح فمين يقنعه الله * ثم قال البيهقي (وقد قيل عن ابن جريج عن عطاء عن ابن
 عباس مرفوعا فان كان محفوظا فهو من قول ابن عباس صحيح) * ثم ذكر ذلك باسناد رجاله ثقات فلو وجه تسميته
 بقوله فان كان محفوظا * ثم قال (وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال ليس عليه الا ان يستفراغه)
 وكان البيهقي يشير بذلك الى استضافته ووجه عن ابن عباس بثاقفته له وذلك منتقيا الى صحة الرواية عن
 عبد الرزاق وبعد الصحة فقد مر في مخالفة الراوي لروايته * ثم قال (والمشهور عن ابن جريج عن عبد الكريم
 ابى امية عن مقم عن ابن عباس) كما تقدم وكانه يقصد بذلك ايضا الاستضاف لرواية ابن جريج عن عطاء
 وبست تلك الرواية ممارسة لهذه فيصل على ان ابن جريج روى عنها اعني عبد الكريم وعطاء وقد فعل
 مثل ذلك البيهقي في باب فضل السواك وغيره من الابواب * ثم حكى عن الشافعي (انه قال في كتاب احكام
 القرآن فيمن اتى امرأته حائضا او بعد تولية الدم ولم تقتل يستفراغه تعالى ولا يود حتى تطهر وتقبل لما
 الصلوة وقدر وعي شيء لو كان تابا اخذناه ولكنه لا يثبت) * قلناه قد ثبت من حديث عبد الحميد وغيره وقد تقدم
 ان الحاكم وابن القطان صحاه *

* قال * **باب السن التي وجدت المرأة حائضت فيها**

استدقته (عن الشافعي قال رأيت بضاعة بنت إحدى وعشرين سنة) قلت في سنة أحد بن طاهر بن حرملة قال الدارقطني كذاب وقال ابن عدي حدث من جده عن الشافعي بمكاتبات يواطيل يطول ذكرها كذا في الميزان *

* قال * **باب أقل الحيض**

ذكر فيه (عن عطاء قال أدنى وقت الحيض يوم وعن محمد بن مصعب سمعت الأوزاعي يقول عند امرأة تحيض قدوة وتطهر عشية) قلت قولها ليس بمجمل ولو كان حجة فالصحيح من مذهب الشافعي أن أقل الحيض يوم وليلة وابن مصعب هو الثوري في نفسه أبو حاتم وقال يحيى ليس حديثه بشيء وقال ابن حبان سأه حفظه فكانت يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به ثم ذكر (عن علي وشريح أنها جاوزت ثلاث حيض في شهر وخمس ليل) ثم قال (قال الشافعي ونحن نقول بما روي من علي لأنه موافق لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يسل الحيض وقتا) قلت هذا يقتضي أنه لا حد لأقل الحيض وقد تقدم أن الصحيح من مذهبه أن أقله يوم وليلة ولم يرد بهذا نص وأصابع والعادة مختلفة كما تقدم من عطاء وغيره *

* قال * **باب أكثر الحيض**

ذكر فيه (عن عطاء قال أكثر الحيض خمس عشرة) ثم ذكر (عن ابن حنبل وأبي مهيدي أنها ذهبا إليه) قلت في المثل لابن حزم روي من طريقين مهيدي أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوما وروينا عن ابن حنبل قال أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوما ثم استدل البيهقي قول أنس (قوله الحائض خمس) يستسبح ثمان مشر ثم تقتل وتصوم وتصل يوفي سنة الجلب بن أيوب فذكر (عن جماعة تضعيفه وعن ابن علية قال الجلب أمراني لا يعرف الحديث وقال قد استحيضت امرأة من آل أنس فقتل عن ابن عباس منها فأتاني فيها وأنس حي فكيف يكون عند أنس ما قلت من علم الحيض ويحجبون إلى مسئلة غيره فيأخذونه فيعلم وقال الشافعي ونحن واثبة لا تثبت حديث مثل الجلب ويستدل على غلط من هو أحفظ منه بأقل من هذا) قلت روي هذا الحديث عن الجلب جماعة من الأئمة منهم سفيان الثوري وعمل به وأصحيل بن عتبة وحامد بن زيد وهشام بن حسان وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم وقال ابن عدي لم أجده حديثا منكرا جدا وقد جاء لروايته هذه متابعات وشواهد منها ما أخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح عن سمع أنسا يقول لا يكون

الحديث أكثر من عشرة والربيع هذا عن ابن معين أنه ثقة وقال ابن حنبل لا بأس به رجل صالح وقال
 شعبة هو من سادات المسلمين وقال ابن عدي له أحاديث صالحة مستقيمة ولم أر له حديثاً منكراً أو أجواءه لا بأس به
 ولا يرواياته وقوله سمع عن سمع أنسا وإن كان مجهولاً لا يظهر أنه معاوية بن مرة لأنه هو الذي روى ذلك عن
 ابنس وما عرض به بعضهم من أن الربيع أخذه من الجلد ثم يبيد لأن الجلد لم يسمع من أنس بل رواه عن معاوية عنه
 ولحديث وجود ذكر البيهقي بعضها في الخلافيات وذكر الخلال في طه أن ابن حنبل ضعف حديث الجلد قبل
 له فان محمد بن إسحاق رواه عن أيوب بن قزاة قال له دلس هذا حديث الجلد ما أراه سمعه إلا من الحسن
 ابن ديار وأخرج البارقي عن عثمان بن أبي العاص أنه قال الخائف إذا تجاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة
 المستحاضة تشل وتصلي قال البيهقي (هذا لا بأس باستاده) ثم في الاستدلال على ضعف رواية
 الجلد بأن ابن عباس سئل عنها فظفر لأنه انما تقوى بعض القوة لورواه الجلد عن أنس مرمو عايقال حينئذ قد علم
 الحكمم النبي عليه السلام فكيف يسئل غيره وأما الذي رواه فوقوف على أنس وفترى منه ثم انما يتوجه
 هذا السؤال إلى ابن عباس بعدما اتفق فقال كيف سأل عنه العلم وإن لم يكن هذا بالشديد القوة وينذر
 اثبات هذا التاريخ ويمكن أن يكون السؤال قبل التتبع وهذا كله لو كان السائل أنسا وليس في الآية ما يفتضيه
 بل في لغة المترشح أي فيه ويقضي ظاهره أن السائل غيره وهو قوله ويعتبر أن مسألة غيره بل قد صرح
 أبو داود أن السائل أنس بن سيرين ذكره البيهقي فيما بعد في باب المرأة تحبض يرمو وتظهر رواه

قال * باب المستحاضة إذا كانت بميزة

ذكر فيه حديث (هشام) عن عروة عن عائشة عن فاطمة بنت أبي حيش * قالت * ليس هذا الحديث بماسب
 لباب إذ ليس فيه أنها كانت بميزة بل قد يستدل بما في بعض رواياته في الجمع من قوله دعي الطهارة قدر
 الأيام التي كنت تحيضين فيها * من يروي الرذالي أيام العادة سواء كانت بميزة أو غير بميزة وهو اختيار أبي حنيفة
 وأحد قول الشافعي والمسك به ينبغي على قاعدة أصولية وهي ما يقال أن ترك الاستفعال في فضاء الأحوال
 يتنزل بميزة عموم المآل فلما لم يستفصلها النبي عليه السلام من كونها بميزة أو لا كان ذلك دليلاً على أن هذا
 الحكم عام فيها وعلى هذا يحصل إقبال الحيضة على وجودها في أول أيام العادة وأدبارها على انقضاء أيام
 العادة وفي قوله فإذا ذهب قدرها إشارة إلى ذلك إذ لا شبهة أنه يريد قدر أيامها وقد اتفق الجميع على أن من لها
 أيام معروفة اعتباراً بما لا لون الدم وأن الغاس لا يتبر فيه اللون مع أنه كالحيض في الأحكام

كأنفصل وسقط الصلوة وحرمه الرطى ثبت ان هذا الحديث لا يدل على التيميم * ثم قال البيهقي (وابن
 عينة زاد فيه الاغتسال بالنكاح) قلت * قد رواه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن محمد المسندي عن
 ابن عينة وقال فيه اغتسل وصلى من غير شك وكذا رواه محمد بن يحيى بن ابي عمر القتيبي في
 مسنده * وقد ذكر ذلك البيهقي في الباب الذي بعد هذا الباب وكذا رواه محمد بن الصباح عن ابن
 عينة ونقله فاذا ادبرت فلتغسل وتصل اخرجه الاسمعيلى في صحيحه وابوالعباس السراج في مسنده
 فهو لا يجاوزوه عن ابن عينة وفيه الامر بالاغتسال من غير شك * ثم ان البيهقي بين التمسك في الباب الذي بعد
 هذا فاخرجه من طريق المجدي عن ابن عينة وفيه (فاغتسل وصلى او قال اغسل عنك الدم) قلت * اوردا
 مسند رواية المجدي عن ابن عينة وفيها غسل الدم والصلوة من غير شك فتكرر البيهقي رواية الجماعة
 الذين رووا الاغتسال من غير شك ونسب الى ابن عينة انه زاد الاغتسال بالنكاح حسدا على رواية
 المجدي وحده مع ان ابن عينة ذكره عنه بخلاف ذلك * قال البيهقي (ورواه مالك عن هشام وقال
 في الحديث فاذا ذهب قدرها اغسل عنك الدم وصلى) قلت * رواه الحافظ ابو عروة يعقوب بن اسحاق
 في مسنده من حديث ابن وهب حدثني سعيد بن جابر عن الجهمي ومالك بن نسر وعمر بن الحارث
 واليث بن سعدان هشام بن عروة اخبرهم عن ابيه عن عائشة الحديث * به فاذا ذهب قدرها اغسل عنك الدم
 وصلى وظاهر هذا موافقة من ذكر مع ذلك في قوله فاذا ذهب قدرها الى آخره ويمثل ان يكون ابن وهب
 جعل الاغتسال مالك واتبه بالباقيين ولم يترك القف ولكن في هذا الاحتمال بعد * قال البيهقي (ورواه البخاري عن
 احمد بن ابي رجا عن ابن اسامة عن هشام غالتهم في منه فقال ولكن دعى الصلوة قدر الايام التي كنت
 تحميمين فيها ثم اغتسل وصلى) * قلت * ليس هذا اللفظ مخالفا من حيث المعنى لقوله فاذا اقبلت الحيفة فدهى الصلوة
 الى آخره كما ذكرناه قال البيهقي (وقد روي عن ابن اسامة ما دل على انه شك فيه فاسند من عبد الله بن عمرو الى اسامة
 ومحمد بن كنانة) (ابو جعفر بن عون عن هشام الحديث) وفيه ولكن دعى الصلوة الايام التي كنت تحميمين فيها ثم اغتسل
 وصلى او كما قال * قلت * قد قرع مع ابن اسامة في هذا الاسناد جماعة وفيها مضام فلا ادري من ابن
 البيهقي ان ابن اسامة هو الحسين لكونه شك فيه ثم الاظهر ان التمسك ليس براسخ الى قوله دعى الصلوة الايام
 التي كنت تحميمين فيها بل هو راجع الى قوله ثم اغتسل لتقربه وظاهر كلام البيهقي في الباب الذي يلي هذا
 الباب يدل على هذا وايضا قد تبين ذلك في رواية المجدي عن ابن عينة فان فيها فاضل وصلى او قال

(١) محمد بن عبد الله بن عبد الاعلى الاسدي او يحمي بن كنانة بسم الكاف وتختلف القرون وبهجة وهو لقب

ابيه ابو جند * تحريمه

الحسنى منك الدم كاسيد كره البيهقي في الباب الذي بعد هذا قال (وانا اظن ان الحديث على لفظ ابي اسامة على اللفظ الذي يرواه الجماعة في اقبال الحيز وادباره) ثم اسند (عن ابي كرامة عن ابي اسامة) فذكره بسنده وفيه (فاذا اقبلت الحيزة فقدمي الصلوة واذا ادبرت فافضلي وصلي) ثم قال (هذا الاولى ان يكون محفوظا لموافقة رواية الجماعة الا انه قال فافضلي وقد قاله ايضا ابن عينة بالنك) قلت * بل الحديث على اللفظ الاول لانه رواه مع ابي اسامة جماعة ورواه عنهما اثنان فرواه ابن كرامة عن بعضهم ورواه هارون بن عباد عن بعضهم فكان ما رواه ابن كرامة عن ابي اسامة وغيره مع متابعة هارون لابن كرامة اولي مما رواه ابن كرامة وحده عن ابي اسامة وحده وليست هذه الرواية مخالفة لرواية الجماعة كما قرأناه وقد قدمنا ما صلى قوله وقد قاله ايضا ابن عينة بالنك * ثم ذكر حديث * دم الحيز اسود * وذكر الاضطراب في اسناده * قلت * في اللال لاين ابي حاتم سألت ابي عنه فقال هو منسكرو وقال ابن القطان هو لي رأي منقطع * ثم ذكر حديثا من عبد الملك بن الولاء عن كحول عن ابي امامة ثم اسند (عن الدارقطني قال الصلاء هو ابن كثير ضعيف الحديث) * قلت * لم ينسب الصلاء في هذه الرواية وقول الدارقطني هو ابن كثير يمارسه ان الطبراني روى هذا الحديث وفيه الصلاء بن الحارث وقال ابن ابي حاتم سألت ابي عن الصلاء بن الحارث فقال ثقة لا علم احدنا من اصحاب مكحول او ثقي منه قال وحديثي ابي سميت دحيوا وذكر الصلاء بن الحارث فقدّمه وعظم شأنه وقال روى الاوزاعي عنه ثلاثة احاديث وروى له مسلم في صحيحه *

* قال البيهقي * في باب غسل المستحاضة المبيزة عند ادبار حيضها

* قلت * لا فائدة لقوله المبيزة لان المستحاضة تغسل عند ادبار حيضها سواء كانت متادة او مبررة غير ان ادبار حيض المبيز بتغير اللون وادبار حيض المتادة باقتضاء ايامها والصواب ان يقال باب غسل المستحاضة كما فصل في كتاب المرفوعة وكما يروى في آخر كتاب الحيز من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وان كان اساء في ذلك من حيث انه اخر ذلك الباب من موضعه الا ليق به ومن حيث انه كرر ذكر غسل المستحاضة في ثلاثة ابواب كما ينبغي هناك ان شاء الله تعالى ثم انه ذكر في هذا الباب حديث فاطمة بنت ابي حيش وقد تقدم انه ليس فيه نص صحيح بانها كانت مبيزة وذكر فيه ابضا حديث ام حبيبة وقد قال (هو الصحيح) اما كانت متادة فلا ذكر فتميز في هذا الباب وذكر في هذا الباب روايا بن مينا عن ابي اسامة عن هشام وشكها وقد

تقدم البحث منه في ذلك في الباب الذي قبل هذا ثم ذكر حديث عائشة (استحيقت أم حبيبة بنت
جهم وهي تحت عبد الرحمن بن عوف الحديث) ثم قال (قوله إذا قبلت الحيفة وإذا أدبرت فمردبه
الاوزاعي من بين ثقات اصحاب الزهري والصحاح ان أم حبيبة كانت متادة وان هذه القنطة إنما ذكرها
هشام من أبيه في قصة قاتمة وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي كما رواه غيره من الثقات) ثم استنده
ونقله (ان هذه ليست بالحيفة ولكن هذا عرق فاختلى وصلى) قلت * ذكر أبو عرواة في صحيحه حديث
بشر هذا على موافقة ما رواه الاوزاعي أولاً بخلاف ما ذكره البيهقي فأخرج اعني أباه عرواة من جهة عمرو
ابن أبي سلمة وبشر بن بكر عن الاوزاعي عن ابن شهاب عن مروة وعمرة عن عائشة وفيه ان هذه ليست
بالحيفة ولكن هذا عرق فإذا قبلت الحيفة فدعى الصلوة وإذا أدبرت فاختلى ثم صلى الحديث ثم قال
عليه ثلثا اصحاب الطائفة ان عبد الله بن يوسف نا الميثم بن حيد ثلثا الثمان بن المنذر والاوزاعي وابو عبد
عن الزهري بنحوه فظهر من هذا ان الثمان وابو عبد وافقا الاوزاعي على روايته في الاقبال والادبار وقعودي
ابوزرعة الثمان واما ابو عبد حص بن غيلان فقد وثقه ابن معين ودحيم وقال ابو حاتم السري (١) ثقات
اهل الشام وقتها بهم وهذا ما ألف لقول البيهقي (قوله إذا قبلت الحيفة واما إذا أدبرت فمردبه الاوزاعي من
بين ثقات اصحاب الزهري) فان قلت جابو عرواة لم يسق القنط بینه بل قال يصحوه فيحصل ان تقع الموافقة في
غير لفظ الاقبال والادبار * قلت * الظاهر بخلاف هذا على ان الرواية وقت ثامة للقنط بما يقتضيه موافقتها
للاوزاعي في لفظ الاقبال والادبار فروى الطحاوي والنسائي واللفظ له من جهة الميثم اخبرني الثمان
والاوزاعي وابو عبد عن الزهري اخبرني مروة وعمرة عن عائشة استحيقت أم حبيبة الحديث وفيه فإذا أدبرت
الحيفة فاغتسل وصلى وإذا قبلت فأتركيها للصلوة *

* قال البيهقي * **باب صلوة السفانة واحتكها وأباحه انبائها**

ذكر فيه (عن الشعبي عن قبيصة عن عائشة قالت السفانة لا يشاها زوجها) ثم ذكر (عن الشعبي انه قال ذلك) ثم ذكر
ثم ذكر (عن الشعبي عن قبيصة عن عائشة قالت السفانة تدع الصلوة ايام حبسها ثم تقتل وتوضأ لكل صلوة وقال
الشعبي لا تصوم ولا يشاها زوجها) قال البيهقي (فنادي الكلام في غشيانا الى قول الشعبي) قلت يمتثل ان الشعبي
سمع ذلك من قبيصة عن عائشة فرواه مرة كذلك ومرة اخرى اخبرني به وقد مر لذلك نظائر وهذا اول من
تقطعة من ذكره عن عائشة *

باب المتادة لا يميز بين الدين

قال

ذكر فيمن طرق حديث عائشة (ان ام حبيبة الى آخره) * ثم قال (ورواه سبيل بن ابي صالح عن الزهري عن عروة غفلتهم في الاسناد والمثلث) * ثم اسند (عن عروة حدثني فاطمة بنت ابي حبيش انها امرت اسما لمواساة حدثتني انها امرتها فاطمة الى آخره) * ثم قال (ورواه خالد بن عبد الله عن سبيل عن الزهري عن عروة عن اسما) * قلت * حديث سبيل حديث آخر مخالف لذلك الحديث فكيف يجعل من جملة طرقه قال (ورواه محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة عن فاطمة فذكر استنساخها وامر النبي عليه السلام اياها بالاسكاف عن الصلوة اذ رأت الدم الاسود) * ثم قال * (وفيه وفي رواية هشام عن ابيه عن عائشة دلالة على ان فاطمة كانت تميز بين الدين) * قلت * رواية هشام ليست بظاهرة الدلالة على ذلك بل حوالها في الصحيح على الايام التي كانت تعيش فيها تدل على خلاف ذلك وكذا ما اخرجه ابو داود من حديث سليمان بن يسار عن ام سلمة ان فاطمة بنت ابي حبيش كانت تستعاض وفيه فقال عليه السلام لتطرحه الامام واليالي التي كانت تعيشن وقد رهن من الشعر فلتترك الصلوة الحديث وقد ذكره البيهقي في ابعاد فوجب ان يرد الاقبال والادبار في رواية هشام الى ذلك بالتاويل الذي ذكرناه في اول باب المتخاضة اذا كانت بميزة * ثم قال البيهقي (وقد بين هشام ان اباه انما سمع قصة فاطمة بنت ابي حبيش من عائشة) * قلت * رواه هشام عن ابيه عنها وليس في روايته هذا الحصر الذي ذكره البيهقي وهو انه بين ان اباه انما سمع القصة منها وقد رزم ابن حزم ان عروة ادرك فاطمة ولم يستعد ان يسمع من فاطمة ومن عائشة قال البيهقي (واما رواية حبيب ابن ابي ثابت عن عروة عن عائشة في شأن فاطمة فانها ضيقة وسيرديان ضفها ان شاء الله تعالى وكذلك حديث عثمان بن سعد الكاتب عن ابن ابي مليكة عن فاطمة ضعيف) * قلت * سياتي ذلك والكلام عليه في باب غسل المتخاضة ان شاء الله تعالى * ثم اسند (البيهقي عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان امرأة كانت تراق الدم الحديث) * ثم قال (الا ان سليمان لم يسمعه من ام سلمة) * قلت * اخرجه ابو داود في سننه من حديث ايوب السخياقي عن سليمان بن يسار عن ام سلمة كرواية مالك عن نافع وقد ذكره البيهقي في ابعاده قال صاحب الامام وكذلك رواه اسيد عن الليث ورواه اسيد ايضا عن ابي خالد الاحمر سليمان بن حبان عن الحجاج بن ارطاة كلاهما عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة وذكر صاحب الكمال ان سليمان سمع من ام سلمة فيفضل انه سمع هذا الحديث منها ومن وجلى عنها * ثم اسند البيهقي عن يحيى

ابن بكير ثنا الوثب عن قانع عن سليمان بن يسار ان رجلا اخبره عن ام سلمة * ثم قال (بابه عيداثة بن عمر)
 * ثم ذكر جماعة آخرين * ثم ذكره (من طريق انس بن عياض عن عيداثة عن قانع عن سليمان بن يسار عن
 رجل من الانصار) * قلت * اختلف على عيداثة بن عمر فيه فرواه عنه انس بن عياض كذلك ورواه
 ابن غير وابواسامة عنه كرواية مالك اخرجه ابويكرين ابى شيبة عنها في المصنف وكذا اخرجه النسائي
 وابن ماجه والدارقطني من حديث ابى اسامة وحده عنه وابواسامة اجل من انس بن عياض وقد تابعه عبد الله
 ابن غير فرواهما مرجحة بالحفظ والكثرة * ثم قال البيهقي (وروى عن موسى بن عقبة عن قانع عن سليمان
 ابن يسار عن مرجانة عن ام سلمة) * قلت * ذكر صاحب الامام ان السراج رواه في مسنده عن اصحاب بن
 ابراهيم عن ابى قرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن قانع عن سليمان عن ام سلمة وليس بينهما احد *
 قال البيهقي (وحدث هشام عن ابيه عن عائشة فيه دلالة على ان التي استفتت لها ام سلمة غير فاطمة بنت
 ابى حيش ومحمد ان كانت تسميتها صحيحة انها كان لها حائضان جملة يميز بينهما الدين فاتها بترك الصلوة
 عند اقبال الحيض وبالصلوة عند ادبارها وحالة لا يميز بينهما الدين فامرها بالرجوع الى العادة) * قلت * بالاصل
 ان لا يبعد الدجال ولا تنافي بين الراويين حتى يصل على ذلك بل رواية الاقبال والادبار ايضا تحمل على الرجوع
 الى العادة فالاقبال وجود الدم في اجدها والادبار ان انتهت كما مر *

قال * باب الصغرة والكثرة في ايام الحيض *

ذكر فيه عن الحسن قال اذا رأت المرأة التربة فانها تسلك عن الصلوة فانها حيض) وذكر ايضا (عن ابى سلمة بمناه)
 ثم قال (الصواب الترية وهو الشئ الخفي) * قلت * ليس ذلك على احلاقه وقد استدل الدارقطني عن ام عطية
 قالت كنا لا نرى التربة بعد الطهر شيئا وهي الصغرة والكثرة وقد جمع الجمهور بين التوليف فقال الترية
 الشئ الخفي اليسر من الصغرة والكثرة تراها المرأة بعد الاغسال من الحيض فاما ما كان في ايام الحيض فهو
 حيض وليس بترية ذكره في باب (راى) فهو دليل على ان التاء زائدة وان اصل الكلمة ترية (١) وقال القارسي
 في مجمله التاء بدل من الراو واصلا اما من لفظ ورا لانها تروى ورا من الحيض او من وراأت الزيد لانها تستقط
 سقوط النار من الزند وفي شرح مسلم للنووي قال البيهقي وابن الصباغ وغيرهما من اصحابنا الترية وطوبه
 خفية لا مخرجة فيها ولا كدرة تكون على القطعة الزلا لون قالوا وهذا يكون قبل انقطاع الحيض وذكر القزاز
 في لفظها خمسة اوجه فلتكشف من اجامه *

قال * باب ما روى في الصفرة لدا روي في غير ايامها المتادة *

استدفيه (عن ام سلمة قالت ان كانت احدانا لتي صفرتها حين تقتل * قلت * في صحيح مسلم وغيره عن ام سلمة قالت يا رسول الله اني امرأة اشده غفر راسي اغافضه للجنابة والحبضة الحديث وهو دليل على ان الذي وقع في الكتاب تصحيح وان العوالم لتي صفرتها بالصاد الحجة اي بقيها فلا تقضها وان ادخل هذا الحديث في هذا الباب وم وقد ذكره الاسمي في الصحة النقية من جملة الحديث مسر وكتب الكتاب في الحاشية بالصاد يعني غير محجمة في قوله صفرتها وبعد سباقه الحديث قال وابتاهو صفرتها بالصاد وله اسم وكلهم يعني الرواة الذين ذكره عنهم قال بالصاد يعني غير محجمة * ثم رواه ايضا (عن ام سلمة قالت ان كانت احدانا لتقتل فتبني الصفرة) *

قال البيهقي * باب المبتدئة لاعمير بن الدمين *

ذكر فيه حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن صه عمران بن طلحة عن امه حنة بنت جحش الى آخره * ثم قال (قال ابو داود ورواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل) * ثم قال البيهقي (عمرو بن ثابت جبري صحيح به) * قلت * الان الكلام فيه جدا وقد قال فيه ابن معين ليس بشئ وعليس بثقة ولا مامون وقال النسائي متروك وقال ابن حبان يروي الموضوعات وقال ابن المبارك لا يحدثنه فانه كان يسب السلف وسأل الأجرى ابا داود عنه فقال رافض خيب * ثم قال البيهقي (يلتقي عن الترمذي انه سمع البخاري يقول حديث حنة حسن الا ان ابراهيم قديم لا ادرى سمع ابن عقيل ام لا وكان ابن حنبل يقول هو حديث صحيح) * قلت * واخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وسكت البيهقي عقب كلام البخاري وابن حنبل ففهم منه ان هذا الحديث حسن عده او صحيح وفي ذلك طرغان في هذا الحديث امرين * احدهما ان ابن عقيل تردده وهو مختلف في الاحتجاج به كذا ذكر البيهقي في كتاب المعركة وقال يماضي من هذا الكتاب في باب لا يظهر بالما المستعمل راحل العلم مختلفون في جواز الاحتجاج برواياته وفي الضعفاء لابن الجوزي قال يمي ضعيف وقال ابن حبان كان روى الحفظ يحدث على التوهم فيمن بالخبر على غيرة فوجب بحجابه اخباره بالامر الثاني ان البخاري شك في سماع ابن عقيل من ابراهيم ويمكن ان يحجب من هذا بان ابن عقيل سمع من ابن عمرو وجابر وانس وغيرهم وهم نظراء شيوخ ابراهيم فكيف ينكر سماعه منه فالمتد اذ في تضعيف هذا الحديث الاختلاف في امر ابن عقيل ولهذا حكى ابو داود عن احمد قال في هذا الباب

حديثان وثالث في النفس منه شيء ونسرا يرد داود الثالث بانه حديث حنة هذا قال ابن مندة
 حديث حنة لا يصح عدم من وجه من الوجوه لانه من روايات ابن عقيل وقد اجمعوا على ترك
 حديثه واعلم ان هذا من ابن مندة عجيب فان احمد واسحاق والحميد كانوا ينجحون بحديثه وحسن
 البخاري حديثه وصححه ابن حنبل والترمذي كما تقدم وقد ذكرنا فيما مر ان الترمذي صحح في
 ابواب الفرائض حديثا آخر وحسنه في سنده ابن عقيل قال البيهقي (وحدث ابن عقيل يدل على
 انها يعني حنة غير ام حية) قلت ليس في حديثه شيء مما يدل على ذلك بل في حديثه ان حنة وجدت البي
 عليه السلام في بيت اختها زينب وزينب اغتنام حية وقديين ذلك ما رواه البيهقي فيما مر في آخريات غسل
 المستحاضة المبرئة ان ام حية كانت تقعد في مكرن لا يختار زينب الحديث فلذلك ليل في حديث ابن عقيل على ان حنة
 غير ام حية بل قد صرح جماعة من الحفاظ وعلماء النسب انها ام حية قال ابن الكلبي في جبرته حنة ولكن
 ام حية وكذلك جمرة ابن حزم وكذا عند ابن عساکر وقد حكى البيهقي ذلك عن ابن المديني فيما تقدم وقال
 الهري في الكشي ام حية هي حنة بنت جهم اخب زينب وكذا ذكر في اطرافه لم ذكر هذا الحديث وذكر في اطرافه
 ايضا ان ابا داود اخرجه من وجوه ولفظه في احدهما عن ام حية وهي حنة وان ابن ماجة اخرجه من وجوه
 احدهما عن حنيفة الاخر عن ام حية قال البيهقي (وكان ابن عينة ربا قال في حديث عائشة حية بنت جهم وهو
 خطأ انما هي ام حية كذلك قاله اصحاب الزهري سواء) قلت قد ذهب جماعة الى ان اسمها حية وكان شيئا
 الحافظ ابو محمد عبد المؤمن بن خلف المياطي يقول زينب حنة وام حبيب حية وعبد الله وعبد الله ابو احمد
 الاعشى بنو جهم وكان ينكر على من يقول ام حية بالماء وكذا هو عند ابن سعد عن الواقدي بنبره في اطراف المزي
 قال الواقدي بعضهم يغلط فيروى ان المستحاضة حنة بنت جهم ويظن ان كنيته ام حية وهي يعني المستحاضة
 ام حبيب حية وقال الحري الصولب ام حبيب بنبره واسمها حية حكمة ما لا ارقطن ثم قال وقوله صحيح
 وكان من اعلم الناس بهذا الباب قال البيهقي (وحدث ابن عقيل يحتل ان يكون في المتادة انما كانت فارها
 ان كان ستا ان تركها ستا وان كان سجا ان تركها سجا والمتادة ترجع الى اقل الحيض ويحتل ان يكون في
 المتادة ترجع الى الاغلب من حيض النساء) قلت ذكر الاحتالين على سواء ورجع في كتاب المرأة احتال
 كونها متادة فقال المتادة او المتادة الشاك في قد رعاها على اختلاف التاويل في حديث حنة وهي
 في المتادة اظهر وجها اشبه وقال في الخلافات (الظاهر ان هذا الحديث ورد في المتادة) وظهر من هذا ان

الحديث غير مناسب لما يرويه هنا حتى في كتاب السنن وإن تبويه في كتاب المعرفة أصوب * ثم إن كان الحديث في المبتدئة فهو حجة على إمامه الشافعي على الأصح من مذهبه وهو ردها إلى أقل الجبض عنده وهو يوم وليلة *
 * قال *
 ﴿باب المرأة تحيض يوما وتطهر يوما﴾

ذكر فيه (عن ابن عباس قال إذا رأت الدم البهرا في فلا تصل واذارأت الطهر ولو ساعة من النهار فلتنسل وتصل) قلت * الأصح من مذهب الشافعي في مثل هذا أن الدم إذا انقطع على خمسة عشر أو ما دونها فالكل حيض *

﴿باب النفاس﴾

* قال *

استد فيها حديث أم سلمة كانت النساء تجلس أربعين يوما وفي سده أبو بكر كثير من زياد وذكروا عن البخاري أنه ثقة * قلت * وذكر في الخلافات أنه لا ذكر له في الصحيح وهذا لا يعارض توحي الجباري .. ثم ذكر ابن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال ينتظر النساء أربعين يوما ثم تنسل * ثم استدل (عن الحسن قال إذا رأت النساء أقامت خمسين ليلة) * ثم قال (وفي ذلك دليل على أنه تأول ما رواه عن ابن أبي العاص في الأربعين على أن ابن أبي العاص كان يذهب ليقادون الأربعين إلى أنها لو طهرت لم يشها زوجها حتى يبلغ أربعين) * قلت * هذه البرالة غير ظاهرة وقد كرجاعة العلماء أن مذهب الحسن أكثر مدة النفاس خمسون * حكى ابن المذرح أنها إذا جاوزت الأربعين نعى مستحاضة وقال الترمذي أكثر أهل العلم على أنها إذا رأت الدم سد الأربعين لا تدع الصلوة ويروى عن الحسن البصري أنه قال تدع الصلوة خمسين يوما إلا أن ترى الطهر وظاهر كلام البيهقي يخالف ما ذكرناه * ثم استدل حديث معاذ (إذا مضى فتنفصا سبع) إلى آخره * ثم قال (استداه ليس بالقوى) * قلت * إن كان ذلك لاجل بقية فهو مدلس وقد صرح بالتحديث والمدلس إذا صرح بذلك فهو مقبول *

﴿باب المستحاضة تنسل عنها أثر الدم إلى آخره﴾

* قال *

استد فيه (حديث خلف بن هشام ثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة) الحديث * ثم قال (رواه مسلم في الصحيح عن خلف بن هشام دون قوله توضأى وكأنه ضعه لمحافظة (١) سائر الرواة عن هشام) * قلت * ذكر هذا الباب ههنا من سوء الترتيب * ثم المفهوم من كلامه أن مسلما ساق حديث حماد يلتزمه دون قوله وتوضأى وسلم لم يفعل ذلك ولما ساق الحديث من رواية وكيع عن هشام ثم ذكر جماعة ثم قال (وثنأخلف بن هشام ثنا حماد بن زيد كلهم عن هشام بمثل حديث وكيع وفي حديث حماد زيادة حرف تركنا ذكره) (وحدث حماد

أخرجه عنه حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 في كتاب الزهد على الكرايسي من طريقه بسند جيد ورواه عنه أيضاً حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 عنه أيضاً أبو حنيفة كما ذكر البيهقي وأخرجه الطحاوي من طريق أبي نعيم وعبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة
 عن هشام وأخرجه الترمذي وصححه من طريق وكيع وعبد الوافي مساوية عن هشام وقال في آخره وقال أبو مساوية
 في حديثه وقال ترمذي لكل صلاة وقد جاء الأمر بالوضوء أيضاً فيها أخرجه البيهقي في باب الاستحاضة إذا كانت
 بمنزلة حدث محمد بن عمرو عن أبي شهاب عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش إلى آخره على أن حماد بن زيد
 لو انفرد بذلك لكان كافياً لثبته وحفظه لاسيما في هشام ولا تسلم أن هذه مخالفة بل زيادة ثقة وهي مقبولة لاسيما
 في مثله ثم أخرج البيهقي الحديث من طريق أبي مساوية (من هشام قال أبي لم تؤصّل لكل صلاة حتى يمسّ
 ذلك الوقت) مستند لا بد لك على أن الصحيح أن هذه الكلمة من قول عروة هطلت قد وصلها الحمادان وغيرهما
 بكلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكرنا فالحاج هذا السند الذي جعلت فيه من كلام عروة يحمل على أنه سفلها رواها
 مرة كذلك مرة أخرى انتهى بها وهذا أولى من تحطته من وصلها بكلامه عليه السلام كيف وقد جاء ذلك مرفوعاً
 من رواية غير هشام عن عروة كما مر ثم أسند البيهقي من طريق وكيع (أه) الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة
 عن عائشة جاءت فاطمة بالمحدث وفي آخره (أه) عليه السلام قال لما تم افتضلي وتوضأي لكل صلاة
 وإن قطرت مني المصير) ثم قال (وهكذا) رواه على بن حاتم وقره بن عيسى ومحمد بن ربيعة وجماعة عن
 الأعمش ثم طبعه بآتياء منها (إن حفص بن غياث وأبا أسامة وأساطين بن محمد ورواه عن الأعمش فوقوه
 على عائشة) قلت • رواه أيضاً كرواي وكيع مرفوعاً عن الأعمش الجري وسعيد بن محمد والوراق وعبد الله
 ابن غنيم ذكر ذلك الله أرطقي وأشار إليه البيهقي بقوله (وجامعة) فهو لا سبعة أكثرهم الله كبار زادوا عن
 الأعمش الرفع فوجب على مذاهب الفقهاء وأهل الأصول ترجيح روايتهم لأنها زيادة ثقة وكذا على مذاهب
 أهل الحديث لأنهم أكثر عدداً وتحمل رواية من وقفه على عائشة أنها سمته من النبي صلى الله عليه وسلم
 فرواه مرة واقتضت به مرة أخرى كما مر فظاهره • ثم طبعه أيضاً بقول الثوري وغيره (لم يسمع حبيب من عروة
 شيئاً) • قلت • قد ذكرنا في باب الوضوء من اللباس من كلام أبي داود ما يدل ظاهره على صحة سماعه من
 عروة • ثم قد روي هذا الحديث غير حبيب عن عروة ورواه غير عروة عن عائشة ذكره الطحاوي وأخرجه
 هو وغيره من المستفيين وقد ذكرنا لك فيما تقدم • قال البيهقي (ودل على ضعف حديث حبيب هذا أن

رواية الزهري عن عروة عن عائشة فكانت تقتل لكل صلوة * قلت * في معالم السنن الخطابي رواية الزهري
لا تكدل على ضعف حديث حبيب لان الافتصال لكل صلوة في حديث الزهري مضاف الى فعلها ويحتدل
ان يكون اختيار انما بالوضوء لكل صلوة في حديث حبيب مروي عنه عليه السلام ومضاف
اليه والى امره * ثم ذكر اليه عن الشافعي (انه قيل له روينا انه عليه السلام امر المستحاضة تنوضاً لكل صلوة
قال نعم قد رويتم ذلك وبه تقول قياساً على من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من
دمه او ذكر او فرج ولو كان هذا مصحوحاً عندنا كانت لمحب اليانم القياس) * قلت * يظهر من مجموع
ما تقدم من الاحاديث صحة امر المستحاضة بالوضوء لكل صلوة وسياق تصحيح الحكم لمحدث عثمان
الكتاب ان شاء الله تعالى وقته وتقتل لكل يوم فضلاً واحداً ثم الطهري عند كل صلوة وذكر ابي رشيد
في قواعد حديث عائشة جاءت فاطمة الى آخره * ثم قال وفي بعض رواياته وتوضأ لكل صلوة وصح
قوم من اجل الحديث هذه الزيادة وقال في موضع آخر صحها ابو عشرين عبد البر * ثم انه يلزم على قياس
الشافعي ان لا تقتصر المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مما يخرج من احد السيلين فان قال الفرق ان حديث
المستحاضة بعد القرض موجود قائم * قلنا فوجب ان لا تصل بعد ذلك ثالثة وبلي كون الشافعي لم يجوز لما ان
تصل غير يفتين بطهارة واحدة دليل على انه عمل بحديث المستحاضة تنوضاً لكل صلوة لا بالقياس على ما ذكره *
ثم انه خصص الصوم وجوز من التوافل ما شاءت وجعل التقدير لكل صلوة فرض فكما اضمر ذلك فنقصه
ان ينضم الوقت ويقول التقدير لو قت كل صلوة لقوله عليه السلام ان للصلوة اولاً وآخر او ايها ادركتي
الصلوة قيمت وذلك لان ذهاب الوقت جهد مبطل للطهارة كذهاب مدة المسح والخروج من الصلوة جهد
مبطل للطهارة وكذا الحديث يم التريضة والثالثة وكذا القياس الذي ذكره الشافعي فلم انه لم يطر بالقياس * ثم ذكر
البيهقي قوله عليه السلام (انما لموت بالوضوء اذا نمت الى الصلوة) * ثم حكى عن ابي بكر التقي انه قال اخبرني عليه السلام ان الله
امر بالوضوء اذا قام الى الصلوة لادخول وقت الصلوة او خروجه * قلت * ظاهره منقوك بالايجاع بين
التقاء وانما يوتر بالوضوء من قام الى الصلوة وهو محدث ومن يقول بانتقاض طهارته عند خروج الوقت
او دخوله لا يامر بالوضوء عند ذلك وانما يقول طهارته مديدة بالوقت على مقتضى ما مر فاذا خرج الوقت
لو دخل على حسب اختلافهم على حكم الحديث السابق فاذا ارادت الصلوة بعد ذلك فقد اذا دلتها وهي
معدثة فتوتر بالوضوء صلاب ذلك الحديث وتظير هذا الماسح على الحنف اذا انقضت مدته فانه يقتض طهارته

بلا خلاف وان كان لم يتم الى الصلوة وكابقي الشافعي طهارتها في حق التوافل وان كان في ذلك مخالفة لطرد
هذا الحديث اعني قوله عليه السلام انما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة فكذلك خصه يعني
طهارتها في حق الصلوة كلها مادام الوقت باقيا عملا بمحدث المتحاضة نترضا لكل صلوة • بانها الوقت
كما مر بيانه •

باب غسل المتحاضة

• قال •

• قلت • قد تقدم هذا الباب في قوله (باب غسل المتحاضة المبيزة) اذ لا فائدة لقوله المبيزة كما مر وتقدم
ايضا في قوله (باب المتحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغتسل) وذكر البيهقي في هذا الباب من حديث (ابن ابي
حازم عن يزيد بن عبد الله بن الحارث عن ابي بكر بن محمد بن حمزة عن عائشة ان ام حبيبة الحديث) • ثم اسند
عن الشافعي انه قال روى فيه يعني ابن الحارث شيئا يدل على ان الحديث غلط قال تدع الصلوة قدر اقرائها
وعائشة تقول الاقراء الاطهار • قلت • قد مر فانه لا يعمل روايتها برأيا وقد جاء لهذه الرواية شاهد
من حديث مروية عن فاطمة بنت ابي حيش انه عليه السلام قال لما اذا اناك قراءك فلا تغسل وقد مر تفريح
البيهقي له في (باب المتحاضة لا تميز بين المني) واسند ايضا في ذلك الباب من حديث جابر تغتسل المتحاضة ايام
اقرائها ثم تغتسل وقول الشافعي وعائشة تقول الاقراء الاطهار لم يذكر سنده وقد خرج البيهقي عن عائشة
في الاقراء ما يخالف ذلك فذكر في باب المتحاضة تغسل عنها اثر الدم (من حديث ابي يوسف عن اسمعيل
ابن ابي خالد عن الثمالي عن قمبر (١) عن عائشة انه عليه السلام قال لفاطمة فانظري ايام اقرائك فاذا تجاوزت
فاغتسل) ثم قال (قال الدارقطني الذي عند الناس من اسمعيل بهذا الاستناد موقوف على المتحاضة تدع الصلوة ايام
اقرائها الى اخره) فقد صرحت عائشة ان الاقراء هي الحيض واخرج البيهقي في ذلك الباب ايضا (من
حديث ام كلثوم من عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المتحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها الحديث)
وجاء ايضا في حديث عثمان الكاتب عن ابن ابي مليكة تدع الصلوة في كل شهر ايام قرنها وسياتي تصحيح الحاكم
له واخرج البيهقي في ابوابه في باب من قال الاقراء الحيض (من حديث اسمعيل بن علية عن سليمان بن يسار ان
فاطمة بنت ابي حيش سألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تدع الصلوة ايام اقرائها) • ثم قال (وكذلك
رواه عبد الوارث ومحمد بن زيد عن ايوب) • ثم قال (وزعم ابن علية ان سفيان بن عيينة رواه عن
ايوب هكذا يسمى في ذلك الباب ان شأله تعالى زيادة بيان في ان الاقراء هي الحيض) • ثم قال البيهقي قال

أبو بكر بن أبي القعب قال بعض مشائخنا خبر ابن الهادي غير محفوظ) * قلت * ان اراد غير محفوظ عنه فليس كذلك
 فان البيهقي اخرجه قياساً من طريق ابن أبي حازم عنه واخرجه النسائي من طريق بكر بن مضر عنه واخرجه
 ابو مروان في صحيحه من طريق عبد العزيز الدارودي عنه فهو لاه ثلاثة روء عنه وان اراد انه غير محفوظ
 منه فليس كذلك ايضا لان ابن الهادي من الثقات المتصحهم في الصحيح وقد ورد اطلاق لفظ القراء على الحيف
 في حديث رواه عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش ذكره البيهقي فيما مضى في باب المعتادة لا يميز بين الدمين
 واخرجه ابو داود والنسائي وقطعه اذا انكروا كقولك فلا تقل فاذا امر القراء فطهر ي ثم صلى ما بين القراء
 الى القراء * ثم اسند البيهقي من طريق أبي داود بسنده عن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة استحيضت
 ام حبيبة فارها النبي صلى الله عليه وسلم بالنسل لكل صلوة * ثم قال البيهقي (رواية ابن اسحاق عن
 الزهري غلط لخالفها سائر الرواة عن الزهري) * قلت * مخالفة على وجهين مخالفة ترك ومخالفة تضارب
 وتناقض فان اراد مخالفة الترك فلا تناقض في ذلك وان اراد مخالفة التضارب فليس كذلك اذا لاكثر
 فيه السكوت عن امر النبي صلى الله عليه وسلم لما بالنسل عند كل صلوة وفي بعضها انها فعلته هي وقد تابع
 ابن اسحاق سليمان بن كثير كما ذكره البيهقي قريبا وخبر ابن الهادي المتقدم شاهد لذلك * ثم قال البيهقي
 (وكيف يكون الامر بالنسل عند كل صلوة تابعا من حديث عروة وقد انا ابو احمد) فذكره بسنده (عن عروة
 قال ليس علي استنساخ الا ان تقتل غلوا واحدا ثم توشأ بعد ذلك للصلوة) واسند عن عائشة نحوه
 * قلت * كانه ضعف الامر بالنسل لكل صلوة بخالفة فتوى عروة وعائشة له وقد عرف من مذهب المحدثين
 ان العبرة لما روى الراوي لا لرايه * ثم ذكر من طريق الحسين المعلم (عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة الخبزي رتب
 بن أبي سلمة ان امرأة كانت تهراق الدم وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف فارها النبي عليه السلام ان تقتل عند
 كل صلوة) * ثم قال (خالفة هشام الدستوائي فارسله) * ثم ذكره من جهة هشام عن يحيى (عن أبي سلمة ان ام حبيبة
 سألت الى آخره) * قلت * في تسمية هذا رسلا نظروا على تقدير تسليمه قد عرف ما في الارسال مع زيادة الثقة
 للاسناد * ثم ذكر من طريق مكرمة (ان ام حبيبة استحيضت فارها النبي عليه السلام) الى آخره * ثم قال
 (وهذا ايضا منقطع اقرب من حديث عائشة في باب النسل) * قلت * وفي تسمية هذا ايضا منقطعا نظروا وكيف يكون
 المنقطع الذي لا تقوم به الحجة اقرب من المسند برواية الثقة * ثم قال (ورويانا عن أبي سلمة انها تقتل غلوا
 واحدا وهو لا يخالف النبي عليه السلام فيما يرويه عنه) * قلت * قد تقدم مرارا ان العبرة لما روى الراوي

لا لأبيه) ثم استند من طريق الحسن بن سهل (ثامعاً شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة
 أن امرأة استحيضت) الحديث • ثم قال (وهكذا رواه جماعة عن شعبة وذكر جماعة امتناع عبد الرحمن من رفع
 الحديث) • ثم استند من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بسنده المذكور ولفظه (فأمرت قلت من
 أمرها النبي صلى الله عليه وسلم قال لست أحدلك من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ورواه معاذ بن معاذ عن
 شعبة وفيه قلت لعبد الرحمن من النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أحدلك من النبي صلى الله عليه وسلم بشي
 • وقاله ورواه محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن لمخالف شعبة في رفعه موسى السخاينة • ثم أخرجه من هذا الطريق
 عن عائشة أن سلة بنت سهيل استحيضت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تتسلط عند كل صلوة الحديث (ثم قال
 ثم قال قال أبو بكر بن إسحاق فإن بعض مشائخنا لم يند هذا الخبر غير ابن إسحاق وشعبة لم يذكر النبي عليه
 السلام وأنكر أن يكون الخبر مرفوعاً) • قلت • امتنع عبد الرحمن من استناد الأمر إلى النبي عليه السلام
 صريحاً ولا شك أنه إذ سمع فأمرت ليس له أن يقول فأمرها النبي عليه السلام لأن اللفظ الأول مسند إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم بطريق اجتهدى لا بالصريح فليس له أن ينقله إلى ما هو صريح ولا يؤزم من امتناعه من صريح النسبة
 إلى النبي عليه السلام أن لا يكون مرفوعاً بلقط أمرت على ما عرف من ترجيح أهل الحديث والاصول في
 هذه الصيغة انها مرفوعة فتأمل فقد يتوهم من لا خبرة له من كلام البيهقي وغيره أنه من الموقوف الذي
 لا تقوم به الحجة وبهذا يعلم أن ابن إسحاق لم يخالف شعبة في رفعه بل رفعه ابن إسحاق صريحاً ورفعه شعبة
 دلالة ورفعه هو أيضاً صريحاً في رواية الحسن بن سهل من عامه عنه وقد تقدم أن البيهقي قال بعد ذكر رواية
 عامه (وهكذا رواه جماعة عن شعبة) • ثم ذكر حديث عثمان بن سعد الكاتب • ثم قال (ليس بالقوي كان يحيى
 ابن سعيد وابن ميم يضعان أمره) وقال في باب المتأدة لا يغيزين الدين (حديث عثمان الكاتب ضعيف)
 • قلت • خالف في ذلك شيخه الحاكم فإنه أخرج حديث عثمان هذا في المستدرک وقال صحيح ولم يجزجه
 بهذا اللفظ وعثمان الكاتب بصري ثقة عز الحديث يجمع حديثه • ثم ذكر حديثاً في سنده جعفر بن سليمان
 فقال (قال أبو بكر بن إسحاق فيه نظر) • قلت • أخرجه له مسلم في صحيحه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما
 والحاكم في مستدرکه وثقه ابن ميم وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة سألت علي بن المديني عن جعفر بن
 سليمان الضبي فقال ثقة عندنا •

باب فرائض الخمس

قال

قلت • هذا من باب إضافة الموصوف الى الصفة وهو غير جائز واصله الفرائض الخمس ذكر البيهقي فيه حديث الاسراء من طريق ابن وهب (ناسليان بن بلال شريك بن ابي نمر عن انس) الى اخره ثم قال (اخرجه البخاري من حديث ساجان بن بلال واخرجه مسلم عن هارون الاليل عن ابن وهب) • قلت • يفهم من هذا ان مسلما اخرجه بالقول الذي ساقه البيهقي وليس كذلك وانما ذكر مسلم حديث ثابت عن انس ثم ادرج عليه حديث شريك فقال شاهرود بن سعيد الاليلي ثنا ابن وهب اخبرني سليمان وهو ابن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن ابي نمر قال سمعت انس بن مالك يحدثنا عن ليلة اسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة انه جاء • ثلاثة فترقب ان يوحى اليه وهو نائم في المسجد الحرام وفاق الحديث فقصته فوجدت ثابت الباني وقد قدم فيه شيئا واخر وزاد وقص هذا القبط مسلم •

باب اخروقت الظهر

قال

قال (فيه كان الشافعي يذهب الى ان اول وقت العصر يفصل من آخر وقت الظهر) • قلت • كان على هذا الكتاب حاشية نصها قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح ومن خطه قلت • معنى بقوله يفصل انه ليس بين الوقتين وقت مشترك كما قاله مالك لا ان بينهما فاصلا ليس من واحد منهما ثم ان البيهقي ذكر في هذا الباب حديثين ثانيهما عزاه الى مسلم وفيد (وقت الظهر مالم يحضر العصر) ثم قال البيهقي (وفيه البيان) انه اذا جاء وقت العصر ذهب وقت الظهر (وقال ابو عمر في التهيد وهو شئ يتقضى ما بين عليه الشافعي مذهبه في الحائض تطهر والمفنى عليه يتيق والكافر يسلم والصبي يحتمل لانه يوجب على كل منهم اذا ادرك ركعة قبل الترويض الظهر والعصر وفي بعض اقواله اذا ادرك مقدار تكبيرة وقول التاني لا يدخل وقت العصر حتى يزيد الظل على القامة زيادة تظهره) مخالف لحديث امامة جبريل عليه السلام لانه يقتضي ان يكون آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر بلا فصل •

باب آخر وقت الاختيار للعصر

قال

ذكر فيه حديث امامة جبريل (وفيه انه صلى العصر في المرة الثانية حين صار ظل كل شئ مثله) • قلت • في التهيد وهذا ايضا فيه شئ لان الشافعي وغيره من العلماء يقولون من صلى العصر والشمس يضاء نقية فقد صلاها في وقتها المختار لاعلمهم يختلفون في ذلك •

باب آخر وقت الجواز للصوم

قال

ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وفيه (وقت الصرم ما لم يصف الشمس) قلت ليس ذلك وقت الجواز هو غير مطابق لباب وذلك ان الصرم من الاصفرار الى التروب تجوز وان كانت مكروهة ذكره الثوري وغيره عملا بما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث من ادرك ركعة من الصرم قبل ان تقرب الشمس فقد ادرك الصرم

باب السنة في الاذان لصلوة الصبح قبل الفجر

قال

ذكر فيه حديث (ان بلالا يؤذن بيل) قلت هذا مطلق وما في الصحيح انه لم يكن بينهما الا ان يصعد هذا وينزل هذا مفيد فوجب حمل ذلك المطلق على هذا التقيد وان يمنع التقديم الا بهذا القدر فن يجوز الاذات من نصف الليل او من الثلث الاخير فقد خالف هذه القاعدة ولادليل معه وثبت حمل ذلك على اطلاقه فليجوز الاذان من اول الليل لانه ليل وفي قول البيهقي باب السنة نظرو كان الاول ان يقول باب جواز الاذات لصلوة الصبح قبل الفجر ثم ذكر حديث زياد بن الحارث الصدائي قلت في سنده عبد الرحمن الافريقي سكت عنه هنا وقال على باب فرض الشهد ضعه التتظان وابن مهدي وابن ميمون وابن حنبل وغيرهم وقال في باب حتى امهات الاولاد ضعيف واخرج الترمذي الحديث وقال لقائمه من حديث عبد الرحمن بن زياد الافريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعه التتظان وغيره وقال احمد لا كتب حديثه

باب القدر الذي كان بين اذان بلال وابن ام مكتوم

قال

ذكر في آخر من حبان (اتيت عليا وهو مسكر يدري اي موسى) الى آخره قلت فيه دليل على الاذان قبل الفجر لكنه غير مناسب لهذا الباب

باب من روى التمس عن الاذان قبل الوقت

قال

ذكر فيه حديث ابراهيم بن عبد العزيز بن ابي محذورة (عن عبد العزيز بن ابي وواد عن نافع عن ابن عمر) موصولا وحكم عليه (بانه ضعيف لا يصح) قلت ابراهيم روى له الترمذي وصح حديثه وذكره البيهقي فيما بعد في باب الترغيب في التحميل بالصلوات وقال هو مشهور وذكره ابن حبان في الثقات وباقي السند صحيح ايضا ثم قال (ورواه عامر بن مدرك عن عبد العزيز موصولا وهو) قلت عامر اخرج

له الحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه * قال (وقد روي من أوجه أخر كلها ضعيفة قدينا ضعفا في كتاب الخلاف) * قلت * من جهة وجوهه ما رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن بلالاً ذن قبل الفجر قامه النبي صلى الله عليه وسلم أن يصعد فينادي أن البعث تام الحديث رواه الأرقطبي وقال تفرّد به أبو يوسف عن سعيد وغيره يرسله * ثم أخرج من طريق عبد الوهاب بن الحنف عن سعيد عن قتادة أن بلالاً ذن ولم يذكر أنساه ثم قال الأرقطبي والمرسل أصح * قلت * أبو يوسف قد وثقه البيهقي في باب الاستخاضة فقلل عنها أبو الدائم وثقه أيضاً ابن حبان وقد زاد الرفع فوجب قبول زيادته * ثم حديث حماد بن سلمة الذي ذكره البيهقي أضافي هذا الباب شاعده لحدّيته وشهد له أيضاً حديث عبد الكريم الجوزي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أدان المؤذن بالفتح قام فغلى ركبتي الفجر ثم خرج إلى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن حتى يصبح أخرجه البيهقي وقال هو معمول أن صح على الأذان الثاني) وقال الأثرم رواه الناس عن نافع لم يذكر واني ما ذكره عبد الكريم * قلت * وثلاثة بنت كذا قال أحمد بن حنبل وأبو سعيد وغيرهما وأخرج له الشيخان وغيرهما من كان بهذه المتابعة لا يكره عليه إذا ذكر ما لم يذكره غيره واشتغال البيهقي بتأويله دل ظاهره على جودة سنده وروى الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالآذان من صلاة الفجر قام ورفع ركبتي خفيفتين * قال الأثرم ورواه الناس عن الزهري فلم يذكر فيه ما ذكره الأوزاعي واجيب عن ذلك بأن الأوزاعي من أئمة المسلمين فلا يمل ما ذكره بعدم ذكر غيره وقال ابن أبي شيبة في المصنف ثنا جري من مصور عن أبي إسحاق عن الأمود عن عائشة قالت ما كانوا يؤذنون حتى ينجر الفجر وهذا سند صحيح وفي الترمذي وروى زيد الأمامي عن إبراهيم قال كانوا إذا أدان المؤذن بليل أتوه فقالوا له اني الله واحد إذا نك * ثم لا ثاني بين هذه الأحاديث وبين ما روي أن بلالاً كان يؤذن بليل قال ابن القطان لأن ذلك كان في رمضان وقال الطحاوي ويحتمل أن يكون بلالاً كان يؤذن في وقت يرى أن الفجر قد طلع فيه ولا يمتنع ذلك لتضع بصره ثم ذكر أعني الطحاوي بسند جيد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتردكم إذا ن بلال فأن في بصره شيئاً *

• قال • باب الصبي يابغ والكفر يسلم والحائض تطهر فتدرك من وقت الصلوة شيئاً
 ذكر فيه حديث (من أدرك ركعة من الصبح والصبر) * قلته قوله في الترجمة فتدرك من الوقت شيئاً يقتضى

انه لو ادرك تكبيرة يكون مدركا قال الشافعي في الكتاب المصري لو افان المني عليه وقتي من النهار قدر تكبيرة
اماد الظهر والمصر وكذا الحائض والكافر والمحدث قد بادراك الركعة وغير مطابق للباب * قال صاحب
التبويب حديث * من ادرك ركعته يقتضى بفساد قول من قال من ادرك تكبيرة لان دليل الخطاب انه من
لم يدرك ركعة فقد فاته الوقت وسقط عنه الصلوة وزعم بعض اصحاب الشافعي انه اراد بالركعة البعض من
الصلوة وهذا يقتضى عليه بالجملة فانه لم يختلف قول الشافعي فيها انه من لم يدرك منها ركعة قامة لم يدركها *
قال * باب قضاء الظهر والمصر بادراك وقت المص *

ذكر فيه حديثين لا دليل له فيها * ثم ذكر اثنان مولى لعبد الرحمن بن عوف من عبد الرحمن بن عوف
* قلت * هذا المولى مجهول * ثم ذكر عن طاووس (انه قال نحو ذلك) * قلت * في سنده يزيد بن ابي زياد
وليث بن ابي مسلم فسكت عنها وضف يزيد في غير موضع من كتابه هذا ونقدم في باب الاستبراء بما يقوم مقام
الجماعة قضيه لثبوت وقوله عليه السلام وقت الظهر ما لم يحضر المصنص على بطلان الاشتراك وكذا قوله
عليه السلام لا يس في التوم فربطها بالتضييق في البقطة ان تؤخر صلوة حتى يدخل وقت الاخرى *

قال * باب المني عليه ينبغي بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤها *
ذكر فيه من عار (انه غنى عليه اربع صلوات فقضاها) * قلت * سكت عنه وسنده ضعيف وهو مخالف للباب *
قال * باب المرأة تدرك من اول الوقت مقدار الصلوة ثم حاضت *

اسد فيه (عن ابي الجوزاء ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يبتعن النساء خلفا ان يحضن يريد صلوة النساء)
* قالت * لا دلالة في هذا الكلام على القضاء بل دلالة على عدمه اظهر ثم في اتصال الاساد بين ابي الجوزاء
وعمر نظروا ذكر ابو بكر الرازي عن الشافعي انها لو طهرت آخر الوقت لزمها الصلوة ولو قدم مسافرا آخر الوقت
يتم قال فيلزمه انها لو حاضت آخر الوقت سقط عنها الصلوة ولو سافر مقبلا آخر الوقت جاز له القصر *

قال * باب التدرج *

ذكر فيه حديث عثمان بن السائب عن ابيه وام عبد الملك بن ابي محذورة * قلت * عثمان وابوه
وام عبد الملك مجهول عالم * ثم ذكر حديث الحارث بن عبيد عن محمد بن عبد الملك بن ابي محذورة من ابيه عن
جده * قلت * الحارث هذا هو ابو قدامة صفه ابن معين وقال ايضا هو ابن حنبل مضطرب الحديث وقال
البيهقي في باب سمعوا القرآن احدى عشرة ضعفا بن معين ومحمد بن عبد الملك هذا مجهول المال ذكره ابن القطان

ثم قال حسن صحيح وقال الحاكم في المستدرک صحيح على شرطها وهذا حكاية فعل حكاة ابو جعفر
عن بلال فلا ادري ما معنى قول البيهقي مدرجا في الحديث وقد وقت لهذه الرواية متابعة فاخرجه
ابو مائة الاسرائي في صحيحه من حديث مؤمل عن سفيان عن عون عن ايمن وروى ابو نعيم
الحافظ في مستخرجه على كتاب البخاري من حديث عبد الرزاق عن سفيان عن عون عن ابيه
قال رأيت بلالا يؤذن ثم قال وثنا ابو احداثا الطرثا جدا روي عن ابي عبد الرحمن بن مهدي
ثاسفيا ن عن عون عن اسامة رأى بلالا يؤذن ويديره الي آخره . قال البيهقي (وسفيان انما روى
هذه القصة في الجامع راوية البدي عنه عن رجل لم يسمه عن عون) . قلت . البدي هذا هو عبد الله بن
الوليد قال عبد الله بن علي بن المدي سمعت ابي يقول لا يكتب حديثه وضعفه جدا . قال البيهقي (وروى
عن حماد بن سلمة عن عون مرسل لم يقل عن ابيه) . قلت . قد تقدم ان ابا الثلج اخرجه من جهة حماد بن
سلمة عن عون عن ابيه .

• قال • **باب الرجل يؤذن ويقيم غيره**

ذكر فيه حديث زياد بن الحارث ثم قال (وله شاهد من حديث ابن عمرو في اسناده ضعف) . قلت . في
اسناد الاول ايضا ضعف عديناه في باب الاذان الصحيح قبل الخبر .

• قال • **باب الاذان والاقامة للبع بين الصلوتين**

ذكر في آخره حديث ابي ايوب . قلت . قد روي من وجه آخر . قال ابو حنيفة في مسنده ثنا ابو اسحاق
السيدي عن عبد الله بن يزيد عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب
والمشاء جميعا باذان واقامة وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه عليه السلام صلاهما باقامة واحدة من حديث
ابن مسعود وابن عمرو بن كعب وخزيمة بن ثابت واسامة بن زيد رضي الله عنهم .

• قال • **باب الاذان والاقامة لقائمة**

ذكر فيه حديث ابي هريرة وقال (لم يذكر فيه الاذان احد مع الرسل غير ابا ن الطاهر من عمر) . قلت . ذكر
ابوداؤد في سننه عن جماعة انهم روه عن عمر لم يذكر احد منهم الا ذات ولم يسنده الا الاوزاعي
وابان الطاهر عن عمر .

• قاله • **باب من قال يا فرد قوله قد قامت الصلوة** •

ذكر فيه من ابن المسيب عن عبد الله بن زيد الحديث • قلت • هو مرسل نص عليه البيهقي في ما يمد • ثم ذكر
عن الشافعي والمجدي ما خصه (انهم صاروا الى كنية قوله قد قامت الصلوة لان الرواية الواردة فيها زيادة
على رواية من افردهما) • قلت • فيزعم على هذا ان يقولوا بنية كلمات الاقامة لانها زيادة صحيحة على ما
سياق في الباب الذي يبد هذا ان شاء الله تعالى •

• قال • **باب من قال بنية الاقامة عند ترجيع الاذان** •

ذكر فيه حديث هام (عن عامر الاحول عن مكحول عن ابن عمر بن ابي محذورة حدثه الله عليه السلام عليه
الاذن تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة) • ثم قال (ورواه عثمان عن عامر وفسر الاقامة مثني مثني)
• قلت • هذا الحديث رجاله على شرط الصحيح اخرجه الترمذي باللفظ الذي ذكره البيهقي اولا وقال
حسن صحيح واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه واخرجه ابن خزيمة في صحيحه ونقله وعلمه الاقامة مثني مثني •
ثم ذكره البيهقي من طريق آخر عن عامر بن سند المذکور ونقله (قال قل الله اكبر) الحديث وفي آخره 'والاقامة
مثل ذلك' • ثم قال (واما ما على ان الاقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات اذا كانت بالترجيع فدل
على ان المراد به جنس الكلمات وان تسميها وقع عن بعض الرواة) • قلت • في هذا نسبة الوهم
الى الرواة من غير دليل وفي عدد كلمات الاقامة سبع عشرة كما تقدم دليل على ان المراد انها مثل الاذان في الجنس
مع تنبيه الكلمات وهذا القرب الى الحقيقة وهي كونها مثل الاذان وفي جعل كلماتها سبع عشرة ما ينفي التلطف ونصف
تأويل البيهقي • ثم قال (ورواه هشام الدستوائي عن عامر دون ذكر الاقامة وذلك القدر اخرجه مسلم
وله ترك رواية هام لشك في سند الاقامة المذكورة فيه) • قلت • ذكر من ذكر مقدم على ترك من
ترك بل لوفاته لكنت قول النبي مقدما على قول الثاني على ما عرف ولا ادري ما لشك الذي في سند
الاقامة التي في حديث هام وهو وان لم يخرج مسلم فقد خرج عن رجاله وقد ترك مسلم رواية حماد بن
زيد في امر المستخانة بالوضوء لكل صلوة مع انه من ائمة الحفاظ لانه اري ذلك غير محفوظ وان كان
غيره يصححه وكذا هنا يجوز ان يكون مسلم ترك حديث هام لاحقاده انه غير محفوظ لغلقته عمل اهل
الحجاز ولان هشاما اتقن منه وقد وجد لهم فيه نتائج فاخرجه للطبراني من رواية سيد بن ابي عروة
عن عامر بسنده ونقله علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة ثم

[illegible]

هو يلب ماروي فو كية الاذان والاقامة

ذكر في حديث ابن أبي ليلى (رحمه الله) عن محمد بن علي أنه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من أحب الله وأحب إلى الله، لم يزل الله يزيده من فضله حتى يشاء. ثم روي عن
حديث ابن أبي ليلى عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن زيد عن حماد بن عمار عن مالك (والجديد مع

الاختلاف في استاده سرسل لان ابن ابي ليلى لم يدرك معاده ولا عباده بن زيد فغير جائز ان يحتج بخبر
غير ثابت على اخبار ثابتة قلت * الطريق الاول الذي ذكره البيهقي رجاله على شرط الصحيح وقد صرح
فيه ابن ابي ليلى بان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديثه فهو متصل لماعرف من مذاهب اهل السنة في
مدالة الصحابة رضي الله عنهم وان جهالة الاسم غير ضارة وقال ابن حزم هذا اسناد في غاية الصحة واذا
صح هذا الطريق فيمد ذلك انما يسل بالاختلاف اذا كان من هو غير مستضعف والا فرواية الضعيف لا تكون
سببا لضعف رواية الجاهل والطريقان اللذان ذكرهما البيهقي بعد ذلك لبيان الاختلاف الواقع في السند
لا يغفلان عن متكلم فيه ثم الاسناد مقدم على الارسال لان فيه زيادة وابن ابي ليلى سماع الحديث من
الصحابة فرواه عنهم مرة وارسله مرة اخرى كما مر نظائره على انه يمكن سماع ابن ابي ليلى من عباده بن
زيد لان عباده توفي سنة ثنتين وثلاثين على ما سذكره ان شاء الله تعالى وابن ابي ليلى ولد سنة سبع
عشرة فظهر بذلك ضعف قول البيهقي (فغير جائز ان يحتج بخبر غير ثابت) الى آخره * ثم قال (وقد روى في هذا
الباب اخبار من اوجه اخر كلها ضعيفة قد بينت ضعفها في الخلافات) قلت * من جملة ما روي في هذا الباب
حديث ابي محذورة من طريق همام الذي صحح الترمذي وابن خزيمة وغيرهما وحديثه ايضا من طريق
ابن جريج الذي حسنه الحازمي كما مر وروى الطحاوي عن محمد بن خزيمة عن يزيد بن سنان ثنائريك
عن عبد العزيز بن رفيع سمعت ابا محذورة يؤذن مثنى مثنى ويقم مثنى مثنى * وعبد العزيز بن رفيع ابو العوام
الباهلي ثقة قاله ابن معين وقد صرح بساغه من ابي محذورة واصله الحاكم بان عبد العزيز لم يدرك اذ ان
ابي محذورة فاته وله بعد ذلك بستين * قلت * يحمل على انه اذن بعد النبي عليه السلام فسمعه عبد العزيز
وابو محذورة توفي سنة تسع وخمسين وقبل سنة تسع وسبعين * وعبد العزيز توفي سنة ثلاثين ومائة قال
ابن منجيوه اني عليه ينف وتسعون سنة فهو قد ادركت زمان ابي محذورة بلا شك وروى ابو عروانة يعقوب
ابن اسحاق الحافظ في صحيحه عن عمر بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث * شبة عن المنيرة عن النبي
عن عبد الله بن زيد الانصاري سمعت اذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذاه واقامته مثنى مثنى
واخرج ابو الشيخ الاصبهاني وابو خص بن شاهين في السامع والنسوخ ورجاله عندهم ثقات وانما الضعيف
اتصاله بين النبي وعبد الله بن زيد واصله الحاكم بان عباده بن عمر قال دخلت ابة عبد الله بن زيد بن
عبد ربه على عمر بن عبد العزيز فقالت اتاغبة عباده بن زيد اني شهد بدرا وتل يوم احد فقال عمر *

تلك المكارم لاقبانه من لبن * شياباه فضاء بعد ايرالا

شعر

قال الحاكم هذه الرواية الصحيحة تصرح بان احدا من هؤلاء لم يلق عبادة بن زيد واعترض عليه صاحب الامام بالخصة ان الحاكم نظر الى عدالة الرواة والشأن في الاتصال بين عبادة وعمران عبادة ليس من طبقة من يروى عن عمر مشافهة ولقاء وقد روى ابن اسحاق عن محمد بن عبادة بن زيد حدثني ابي فصرح بسامع محمد بن ابيه وقد ذكر البیهقي فيما مضى (ع) محمد بن يحيى الذهلي انه ليس في اخبار عبادة بن زيد في قصة الاذان اسم من هذا الان محمد اسمع من ابيه فمع التصريح بالسامع كف يحكم عليه بتلك الرواية المقتضية وقد ذكر البیهقي ان الواقدی ذكر بـده عن محمد بن عبادة بن زيد قال توفي ابي بالدينة سنة اثنين وثلاثين وصلى عليه عثمان بن عفان واستند ابن ابي الدنیا في كتابه لاشراف عن الشعبي قال ولدت عام جلولة واستند ايضا عن قتادة قال كان يوم جلولة في سبع عشرة فصل هذا يمكن سماع الشعبي من عبادة بن زيد وروى الطبري والدارقطني وابن عدي من عدة اسانيد عن زياد بن عبادة البکالي عن ادريس الاودی عن عون ابن ابي حنيفة عن ابيه ان بلالا كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يثنى وثني ويقم حتى يثنى وفي رواية اذن صوتين صوتين واقام مثل ذلك واعلت هذه الرواية يزاد فان ابن سبین قال لا بأس به في الغازی وامافي غير هاتين ارجاب عن ذلك بان مسلما اخرج عنه وروى له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه وصل عنه وكيع فقال هو اشرف من ان يكذب وقال ابن عدي قد روى عنه الثقات من الناس وما روى بروايته باساوروى الحاكم ثم البیهقي في الخلافات من حديث شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وعنه الحاكم بانه مرسل وان سويدا لم يدركه اذ ان بلال وانامته في عهد النبي عليه السلام وان شريك وصران غير متفق جمافي الصحيح واجيب عن ذلك بان سويدا ادركه الجاهلية ولم ير النبي عليه السلام وادى الركوة لمصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ان لم يدركه ان بلال واقامته في مهده عليه السلام فلا مانع من ادراكه لما في عهداني بكر فقد ذكر ابن ابي شيبة وغيره ان بلالا اذن حياة النبي عليه السلام ثم اذن لابي بكر حياته ولم يؤذن في زمن عمر فقال له عمر ما يمنعك ان تؤذن فقال اني اذنت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قبض واذنت لابي بكر حتى قبض لانه كان ولي نعمتي وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بلال ليس عمل افضل من الجهادي سبيل الله فخرج فجاهد في الخلافات البیهقي ايضا انه اذن لابي بكر وروى الطحاوي حديث سويد هذا

من طريقين عن شريك ونقطة عن سويد سمعت بلالاً يقول: كنت مع مني وقيم معي وهذا الصريح
 بالصحح وشريك صحح الحاكم في المستدرک رواجه واخرج له مسلم متابعه وعمران بن مسلم الجعفي وثقه
 يحيى وابو حاتم وغيرهما قلنا يارض ذلك بدم الاحتجاج بهما في الصحيح وروى عبد الرزاق في مصنفه
 ان الثوري عن ابي مشر هزاد عن ابراهيم عن الاسود عن بلال قال كان اذ انه واقامته مرتين مرتين وهذا
 سند جيد وهو متابع لرواية سويد وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن فطر عن مجاهد ذكره الاقامة مرة
 فقال حدثني اسحق بن سعيد القطن ثقات من خليفه عن مجاهد ذكر مجاهد وروى اليه في الخلافيات من جهة
 ابن اسحاق المظلي السمرقندي فاعمد بن ابان ثاحاد عن ابراهيم قال اول من تقص الاقامة معاوية بن ابي سفيان
 ثم حكى عن الحاكم انه قال ما ملخصه تقص الاقامة ثنتين او من ذكره بالصناديق فقد وهم واجيب عن
 ذلك بان ما تقدم عن مجاهد يقتضي ان الخبر بالنقص بالمهمة وروى ابو حنيفة في مسنده عن عقبة بن مرشد
 عن ابن بريدة عن ابيه ان رجلا من الانصار راى في منامه ان قال قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يامر بلال بالاذاه اذ اكبر مرتين اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمداً رسول الله مرتين
 حي الى الابد مرتين حي على الفلاح مرتين الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم عليه الاقامة كذلك ثم قال
 قد قامت الصلوة مرتين كان الناس واقامتهم فاشهر النبي عليه السلام فامر بلال بالاذاه وقال الا ارم
 سمعت احمد يقول من اقام معي معي لم اعنه وايس به ياس قبل له فحدثني ابي عذرة صحيح فقال ١١٠
 اقلاداه وقال ابو حمزة ذهب ابن حنبل وابن راهويه وداود ومحمد بن جرير الى اجازة القول بكل ما
 روي عن النبي عليه السلام في ذلك وحملوه على الاباحة والتخييل لانه ثبت عن النبي عليه السلام جميع ذلك
 وعمل به اصحابه فمن شاء ثنى الاقامة ومن شاء اقردها الا قوله قد قامت الصلوة فان ذلك مرتان قال اليه
 لو اسئل استاد روي في ثنية الاقامة حديث ابن ابي ليلى وهو ان صح فكل اثنان روي ثانيه فهو
 بعد روي عبد الله بن زيد فيكون اول عاروي في روايه مع الاختلاف في كيفية روايه في الاقامة المذكورة
 يروونها مفردة والكوفيون يروونها معي واسناد المدنيين موصول واسناد الكوفيين موصول ومع موصول
 المدنيين موصول وهو اصح الثابطين ارسالاً ثم ما روي ثامن الامر بالانفراد بعده قلت يظهر من مجموع
 ما تقدم ان في ثنية الاقامة احاديث جيدة ومنها ما هو بسند روي عنه ابن زيد وهو حديث ابي عذرة في

ان شاعته قال فقال البيهقي (وكذلك رواه علي بن حفص المدايني من شعبة عن الوليد بن العيزار قلت المدايني هذا قال ابو حاتم لا ينجح به والمشهور عن شعبة الصلوة على وقتها وكذلك اخرجه الشيخان من رواية جماعة عنه قال (وروى خنذر عن شعبة عن عبد المكثب عن ابي عمرو عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثله) قلت * قد تقدم ان المشهور عن شعبة على وقتها وقد ذكر مسلم حديث شعبة كذلك ثم قال لنا محمد بن يشارقة محمد بن جعفر قاشبة بهذا الاسناد مثله فهذه الرواية الصحيحة من خنذر خلاف ما ذكره البيهقي عنه وقال ابن حبان في صحيحه الصلوة في اول وقتها تقردها عثمان بن عمر * ثم ذكر البيهقي (حديث ابي مسعود ثم صلى بنس) * قلت * حديثه الطويل في الاوقات يخرج في الصحيحين بدون هذه الزيادة وفي اسناد هذا الحديث الذي ذكره البيهقي اسامة بن زيد الذي خرج له مسلم ومع ذلك تكلم فيه قال احمد ليس بشيء وعنه تركه يحيى بن سعيد باخره وعنه قال روى عن نافع احاديث منكرو فقال له ابيه عبد الله اراه حسن الحديث فقال ان تدرت حديثه فستعرف فيه الكثرة وعن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا ينجح به وقال النسائي ليس بالقوي * ثم ذكر البيهقي حديثا (من هاشم بن القاسم ثمالا) عن ابي الثضر عن عمرة عن عائشة ماضى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة لوقتها الاخر حتى قبضه الله * ثم قال وكذلك رواه علي بن عبد الرحمن عن الميث * قلت * لا يلزم من كونه صلى الله عليه وسلم لم يصل في آخر الوقت ان يكون اوله افضل اذ ينهوا واسطة وعلى بن عبد الرحمن الواسطي كذاب حكاه الذهبي عن الدارقطني * ثم استدل البيهقي (من اسحاق بن عمر عن عائشة قالت ماضى النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة لوقتها الاخر مرتين حتى قبضه الله) * ثم قال (وهذا من سبل اصحاب لم يدرك عائشة) * قلت * في الميزان اسماي هذا انه الدارقطني وذكر ابو حاتم وجماعته انه مجهول فكيف عرف البيهقي انه لم يدرك عائشة *

باب تعجيل الطهري غير شدة الحر

* قال *

ذكر في آخره حديث عائشة * قلت * فيه شيان * احدهما * ان في سنده حكيم بن جبير * قال احمد ضيف منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وقال الجوزجا في كذاب وزك شعبة ذكر ذلك صاحب الميزان وذكر هذا الحديث من منكراته والثاني * ان في سنده اختلافا ايضا ذكره البيهقي بعد * ثم ذكر سندا في اثائه (انا محمد بن الفضل بن جابر ابو عبد الرحمن الا ذري) * قلت * كذبا رآته في نصتين جيدتين وابو عبد الرحمن

هذا اسمه هداية محمد بن اسحاق والصواب اناس محمد بن الفضل بن جابر اخبرنا ابو عبد الرحمن *

* قال *

باب تأخير الظهر في شدة الحر

* قلت * اطلاق هذا الباب والاحاديث التي فيه دل على التأخير في شدة الحر مطلقا والثاني قيده قال الترمذي في جاسه قال الثاني انما الايراد بصلوة الظهر اذا كان مجبدا يتأبأه من البعد فاما للمصل وحده والقد يصلي في مسجد قومه فاذا يحب له ان لا يؤخر الصلوة في شدة الحر * قال ابو عيسى ومعنى من ذهب الى تأخير الظهر في شدة الحر الاولى واشبه بالاتباع واما ما ذهب اليه الثاني ان الرخصة لمن يتأبأه من البعد والمشفقة على الناس فان في حديث ابي ذر ما يدل على خلاف ما قال الثاني * قال ابو ذر كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاذا نزل لصلوة الظهر فقال عليه السلام يا بلال ابرد فلو كان الامر لي ما ذهب اليه الثاني لم يكن للايراد في ذلك الوقت معنى لا اجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون يتأبأون من البعد *

* قال *

باب تعجيل العصر

ذكر في حديث مالك (عن ابن شهاب عن انس قال كنا على العصر ثم يذهب القاهب الى قيام الحديث * قلت * في علل الصحيحين لا ادركني هذا ما يقتضيه على مالك لانه وقته وقال فيه الى قيام وخالفه عدد كثير منهم صالح ابن كيسان وشبيب وعمر بن الحارث ويونس والبيهقي ومروان بن ابي ذيب وابراهيم بن حنبل وابن اخ الزهري والتميم وابو الويس وعبد الرحمن بن اسحاق وقد اخرجوا قول من خالف مالكا ايضا وقال ابو عمر في التمهيد قال فيه جماعة اصحاب ابن شهاب يذهب القاهب الى العوالي وهو الصواب عند اهل الحديث وقول مسالك حنبل الى قيام وهم لاشك فيه ولم يتابع احد عليه في حديث ابن شهاب هذا وذكر البيهقي في هذا الباب والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم لان اقرب العوالي الى المدينة ميلان او ثلاثة فيمكن ان يصلي في وسط الوقت ثم توقي العوالي ثم ذكر حديث عبد الواحد بن قافع (عن عبد الله بن رافع عن ابيه انه عليه السلام كان يامرهم بتأخير هذه الصلوة) ثم حكى عن الدرر قطنى (انه قال الصحيح عن رافع وغيره ضد هذا) * قلت * ذكر ابن حبان في ثقات التابعين عبد الله بن رافع وذكر في ثقات التابعين عبد الواحد بن رافع وعن علي بن شيبان قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء فبقية اخرجه ابو داود وسكت عنه واخرج الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن العباس بن ذريح عن زياد بن عبد الله بن عيسى قال كما جلوسا مع علي في المسجد الاعظم والكوفة يومئذ اخصاص فجا

المؤذن فقال الصلوة يا لميل المؤمنين الصبر فقال اجلس فجلس ثم عاد فقال ذلك لمقتال على هذا الكلب يملأنا
بالسنة فقام فصلى بنا الصبر ثم انصرفنا الى المكان الذي كنا فيه فنجونا بالركب لتزول الشمس فالتفت لراهما
والعباس لثة وزباد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين واخرج الترمذي انا على بن جبرافا اسمعيل بن حلية
عن ايوب عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد تحيلا للظفر منكم وانتم اشد
تحيلا للصبر منه قال الترمذي وقد روي هذا الحديث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة بنحو ما وسكت
الترمذي عن الحديث ووجهه على شرط الصحيح وفي مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن ابراهيم
قال كان من كان قبلكم اشد تحيلا للظفر واشد اخيرا للصبر منكم وعن الثوري عن الاعمش كانت اهلطاب
ابن مسعود يسجلون للظفر ويؤخرون الصبر عن الثوري عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود
كان يؤخر الصبر عن غيره من خلافه لهذا ان الحسن وابن سيرين وابا قلاب كانوا يسبون بالصبر

باب كراهية تأخير الصبر

قال *

ذكر فيه حديث انس (سقطه صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلوة المائتين يجلس يقرب الشمس حتى اذا كانت
بين قرني الشيطان قام فقرأها رايا) قلت بهذا الحديث يدل على كراهية تأخيرها الى هذا الوقت لا كراهية تأخيرها
الى ما قبل اصرار الشمس ثم ذكر حديث بريرة (كان عليه السلام في بعض غزواته فقال بكونوا بالصلوة
في يوم القيم فانه من ترك صلوة الصبر حبط عمله) قلت مفهوم هذا الحديث تأخير الصبر في غير يوم
القيم ومثل هذا المفهوم حجة عند الشافعي ثم ذكر حديث (من فاتته صلوة الصبر فكأنما وتراها له وماله) من
طريق ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكره من حديث نوفل بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال وهو مخرج في الصحيحين فالخدين محفوظ عنها قلت طاهر كلامه انه في الصحيحين من حديث نوفل
ايضا ليس حديثه فيها ولا في واحد منها بل هو في السنن الحديث غير متنا سب قباب ثم ذكر (عن عروة
عن مكراب الى ابي موسى بن مصل الصبر والشمس يضاء فية قدر ما يبر الراكب ثلاث فرائض) قلت
من صلى قبل الاضطرار يصدق عليه انه صلى كذلك فهو ان دل على كراهية التأخير فانا يدل على كراهته
الى آخر الوقت لا على كراهية كل تأخير على ان رواية عروة عن عمر بن الخطاب لم يدره *

باب تحييل المغرب

قال *

ذكر فيه حديث يحيى بن معين عن بشر بن البرقي بسند عن ابي طريف انه كان شاهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم

بما هو لأهل الطائف فكان يصلي بصلوة البصر حتى لو ان انسانا رمي ببله ابصر مؤلفه فيه ان قال (اراد صلوة المغرب وانما سميت صلوة البصر لانها تؤدى قبل غلظة الليل) قلت جانا لظهور ان صلوة البصر صلوة القبر وكذا جاء مفسراني رواية الطحاوي عن ابن ابي داود عن ابن ميمون بسند المذكور ولقطة فكان يصلي بصلوة القبر الحديث ذكره الطحاوي في باب الوقت الذي يصلي فيه القبر واسند المروزي في القبرين من احمد بن سفيان الدارمي قال صلوة البصر صلوة القبر وقال القارسي في جميع الفرائض اراد به صلوة القبر لانها المفضل عند استيفار السلام واثبات البصر الا شفا من وقيل انها صلوة المغرب لانها تؤدى قبل غلظة الليل الحائلة بين الاجساد والمزيمات والاول اظهر انتهى كلامه وعلى هذا ففي الحديث دليل على ان الاسفار يا قبريا فضل وذكر الطبراني هذا الحديث في جملة الكثير من طريقين ولقطة فكان يصلي بصلوة القبر كذا راجع في اصل جيد من اصول هذا الكتاب وعلى هذا ففيه دليل على الفضيلة تأخير البصر *

باب تعجيل الشاء

قاله

ذكر فيه حديث ابى هريرة عن ابى بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كان عليه السلام صلى عليه الشاء لسقوط القمر لثلاثة * قلت * في هذا الحديث ثلاثة امور واحد ما انه مضطرب الاستناد والثاني رواه هشيم عن ابى بشر عن حبيب عن النعمان وليس فيه بشير بن ثابت كذا اخرجه الحاكم وثالث رقة شيئا غرواه كذلك عن ابى بشر هكذا اخرجه النسائي من طريق رقة ورواه الحلال من مهنأ عن احمد ثنا يزيد بن هارون عن توبة عن ابى بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة رابعة * قال يزيد بن هارون قلت لشمس هشيم عن ابى بشر عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير كانت عليه السلام يصلي الشاء الآخرة لسقوط القمر ليلة ثالثة فقال حيث اول ليلة ثالثة * والامر الثاني ان حبيباه نظر كذا قال البخاري وقال ابن عدي قد اضطرب في اسانيد ما يروى عنه * والثالث ان القمر في الليلة الثالثة يسقط به رمضى سائتين ونصف ساعة ونصف سب ساعة من ساعات تلك الليلة للقبضة على ثنتي عشرة ساعة والشمس الامر يريب قبل ذلك بزم من كثير فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشاءية ومن يقول بقولهم * ثم ذكر البيهقي حديث سعد بن سلمة ثنا بن زيد عن الحسن عن ابى بكره اخر النبي صلى الله عليه وسلم الشاء مع المال ان ذلك الخليل فقال ابو بكر يا رسول الله لو انك عجلت هذه الصلوة لادن امكن لنا ثانيا اولنا من الابل قبل

ذلك) ثم قال (خرد به علي بن زيد وليس بالقوي) * قلت * كذا قال هنا وحكي في باب منع التطبير بالنبيذ (من الله ارفعني انه قال ضعيف) وقال البيهقي في باب من ادى ذكره فليس عليه اكثر (حماد بن سلمة ما حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يمتصون بل يخالف فيه) وقال في باب من صلى وفي ثوبه او ثوبه اذى (حماد بن سلمة عن ابي نعام السدي عن ابي نضرة كل منهم مختلف في عدالة) ثم الحديث انما يدل على التعميل قبل التاكيد لا على كل تعميل بل استدله جماعة على التاخير منهم صاحب الامام *

قال * باب كراهية النوم قبل الشاء *

ذكر فيه حديث خيشة عن رجل من جنس عن عبد الله بن مسعود (قال عليه السلام لا سر بعد الشاء الا لصل او مسافر) ثم قال (وقيل من علقته من عبد الله وهو خطأ) ثم اسند عن علقته عن عمر بن الخطاب ولا يوفيه (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسرى الامر من امر المسلمين) ثم قال (وفي ذلك دليل على ان رواية السمر عن عمر لا من عبد الله في رواية علقته) * قلت * ما حديثان مختلفان فلا يلزم من رواية علقته هذا الحديث من عمران لا يكون روى عن ابن مسعود حديث لا سر بعد الشاء ثم قال البيهقي (وهذا الحديث لم يسمه علقته من عمر انما رواه عن القرمح عن قيس عن عمر) * قلت * علقته سمع من عمر حديث الاعمال بالنيات خروجه الجماعة من روايته عنه فيصل على انه سمع منه حديث السر بلا واسطة مرة وبواسطة مرة أخرى ويدل على ذلك ان القرمذي خرج الحديث من طريق علقته عن عمر وحسنه فدل على انه متصل عنه ثم ذكر البيهقي حديث الحسن (عن عمران بن حصين عن ابن مسعود كذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى اكرت) الحديث الى آخره * قلت * فيه امران * احدهما انه منقطع قال البيهقي في باب من جعل في النذر كفارة بين (قال ابن للذي لم يصح السن سماع من عمران بن حصين من وجه ثبت * الثاني انه ليس في الحديث ان ذلك كان بعد الصلوة *

قال * باب تعميل الصبح *

ذكر فيه حديث ابي مسعود والكلام عليه تقدم في باب الترتيب في التعميل بالصلوات ثم ذكر حديث انس (انه عليه السلام وزيد بن ثابت نصرته لقرضا من سمورهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلوة فصلى قلت لانس كم كان بين فراغهما من سمورهما ودخولهما في الصلوة قال قدر ما يقره الرجل خمسين وفي رواية خمسين وستين) * قلت * ليس في ذلك دليل على انه كان يدخل في اول الوقت لانه مكث قدر قراءة خمسين

او ستين آية سرية * ثم ذكر عن حبان بن الحارث اتيته مليا وهو مسكر يدبر مكرم فوجدته يعلم فقال
 ادن فكل قلت اني اريد الصوم قال انا اريد فدنوت فاكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح اقم الصلوة * قلت *
 ابن الحارث هذا لا ادري ما حله وقد جاءه من علي بسند جيد خلافا لهذا قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا
 شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي عن علي بن ربيعة ان عليا قال يا ابن التياح اسرفا في التجرور رجال هذا
 السند على شرط سلم الاثرين كما انه اخرج له في التاجات وصح الحاكم روايته كما مر وقد تابع شريك على هذا
 الاثر الثوري * قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت
 عليا يقول لمؤذنه اسرفا يعني بصلوة الصبح ثم ذكر البيهقي عن ابي عبيدة عن ابن مسعود كان يصلي بنا
 الصبح حين يطلع القمر الى آخره * قلت وفيه شيطان واحد مما اختلف لان ابا عبيدة لم يدرك اياه كذا ذكره
 البيهقي في ابدي باب من تروا الطائفتين * والثاني * ان الحديث الصحيح عن ابن مسعود يدل على ان الاسفار
 افضل وهو ما ترجمه من حديث عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال مارأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى صلوة لتبريقاته الا صلوة جمع بين المغرب والشاء يجمع وعلى الخبر يومئذ قبل ميقاتها ولمسلم قبل
 وقتها بئس ومناه قبل وقتها المتأداة قبل طلوع القمر فبرجائز قد دل على ان تأخيرها كان متعادا لشي
 صلى الله عليه وسلم وانه يحمل ما يومئذ قبل وقتها المتأداة وابن مسعود ايضا كذلك كانت عادته * قال ابن
 ابي شيبة في مصنفه ثنا وكيع عن سفيان عن ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان ابن مسعود يئود
 بالتمر وهذا سند صحيح ورواه ايضا عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري بسنده ولفظه كان عبد الله
 يسفر بصلوة النداء وقال صاحب التمهيد على مذهب علي وعبد الله جماعة اصحاب ابن مسعود وهو قول الثوري
 وطائفة وسعيد بن جبيرة واليه ذهب فقهاء الكوفيين * قال البيهقي (ورويان الترافضة بن عبيد قال
 ما اخذت سورة يوسف الا من قراءة ثمان اياما في الصبح من كثرة ما كان يرددها) قال (وذلك يدل على انه كان
 يدخلها من ليل) * قلت * يمثل انه كان يقرأها في الركعتين ويمثل انه كان يقرأ فيها بعضها ولكنه كان
 يردد ما يقرأ في صبح يوم بعضها وفي صبح يوم آخر بعضها فيتكرر على الراوي سماعه على انه قد اختلف في هذا
 الاثر فقال ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة ثنا عبيدة هو العمري اخبرني ابن الترافضة عن ابيه قال قلعت
 سورة يوسف خلف عمري في الصبح *

باب خير اعمالكم الصلوة

• قال •

ذكر فيه حديث ثوبان (استمعوا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة) قلت • في دلالة على التحجيل
نظروا لدول طبعه ينبي ان يذكر في باب الترغيب في التحجيل بالصلوات فذكره بين التنبؤ بالصبح وباب
الاستغفار بها من سوء الترتيب •

باب الاستغفار بالتبخر حتى يجين طالع التبخر

• قال •

قلت • مقصوده بذلك تاويل حديث استغفروا بالتبخر وقد بين هذا التاويل ما حكاه البيهقي في كتاب
المرقة عن الشافعي انه عليه السلام لاحض على تقديم الصلوة واخير بالفضل فيها احمل ان يكون من الراغبين
من يقدموا قبل التبخر الآخر فقتل استغفروا بالتبخر حتى يجين التبخر الآخر متغرضا فاذا اراد عليه السلام الخروج من
الشك حتى يصلي المصل بعد اليقين بالتبخر فارم بالاستغفار اي بالتبيين) قلت • في بعض الفاظ هذا الحديث
ما بعد هذا التاويل او يثنيه كما سنذكره ان شاء الله تعالى ولان الصلوة قبل التبيين والتيقن لا تجوز والصلوة
القاسدة لا يجوز عليها وليقتضي القرض في ذمته وقوله اعظم للاجر اصل التفضيل فيقتضي اجرين احدهما اكل من
الآخر فان صيغة افضل تقتضي المشاركة في الاصل مع رجحان احد الطرفين ثم ذكر البيهقي الحديث وهو حديث
ابن اعين عن عاصم بن عمر بن حمود بن زيد عن رافة بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول استغفروا
بالاجرة اعظم للاجرة قلت • اخرجه الترمذي من هذا الوجه وقال حسن صحيح كذا ذكر ابن عساكر
والمذري والمزي ورواه ايضا عن عاصم بن محمد بن حبلان اخرجه من طريقه ابن حبان في صحيحه ولفظه
استغفروا بالصبح فانكم كلما اجتمعتم بالصبح كان اعظم الاجوركم واخرجه ايضا ابو داود وابن ماجه ولفظ الطحاوي
استغفروا بالتبخر فكما استغفرتم فهو اعظم الاجرا وقال لا جوركم وله طريق اخر اخرجه النسائي عن ابراهيم بن علقمة
ثابن ابي مريم البرغسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر بن حمود بن زيد عن رجال من قوم من الانصار
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما استغفرتم بالصبح فهو اعظم الاجور ورجال هذا السند ثقات وفي الخلافات
لبيهقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء عن التميمي عليه السلام قال استغفروا بالتبخر وهو مرسل وروي من وجه
آخر ان سائر سلاسل صحيح فروي عبد الرزاق في مصنفه عن حماد بن زيد بن اسلم انه عليه السلام قال استغفروا
بصلو الصبح فهو اعظم للاجرة •

قال •

باب من قال في الصلوة الواسطة

ذكر فيه حديث البراء (نزل حافظوا على الصلوات وعلوة الصلوة فقرأنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله ثم إن الله استأنزل حافظوا على الصلوات والصلوة الواسطة فقال رجل أي صلوة الصلوة فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف تستألف) ثم أخرجه من طريق آخر وقطعه (قرأنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زماناً طويلاً حافظوا على الصلوات وعلوة الصلوة ثم قرأنا بعد حافظوا على الصلوات والصلوة الواسطة فلا تدري أي الصلوات لا به قلت • في هذا الباب أحاديث ظاهرة بالدلالة على أنها الصلوة فأخرجها البيهقي وقدم هذا الحديث وهو يحتل أن يراد بالواسطة فيه الصلوة وإن يراد غيرها ولهذا شك الراوي بهذا بناء على أنه اشبح هنا حل هو متوجه إلى القنطرة والغنى واليهاميا وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرايس نا إبراهيم بن أبي داود نا أبو مسهر نا صدقة بن خالد حدثني خالد بن • هذان الخبر في خالد سبلان عن كليل بن حرملة التميمي عن أبي هريرة أنه أقبل حتى قول دمشق على ابن كلفم الله وسي فاني المسجـ جلس في غريبه فتذاكروا الصلوة الواسطة فاختصوا فيها فقال اختصنا فيها كما اختلتم ونعم طاء بث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيا الرجل الصالح أبو هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس فقال إذا علمتكم ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان جريئاً عليه فدخل ثم خرج فأخبرنا أنها صلوة الصلوة ورواين حبان كيو لا هذا في التفات من التاجين ثم قال نا محمد بن المديني نا ابن زنجويه نا أبو مسهر فذكره سندوه وقال الطحاوي في الكتاب المذكور نا إبراهيم بن أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عيسى ابن يونس عن محمد بن أبي حمزة عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • صلوة الواسطة الصلوة ثم قال البيهقي (وهذا قول علي في صحيح الروايتين • قلت هذا الكلام يدل على أن الرواية الأخرى من جعل صحيحة وليس كذلك بل ما ذكره في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى وقال أبو عمرو لا خلاف عن علي من وجه صحيح أنها الصلوة في الاستدراك المحفوظ المعروف على أنها الصلوة •

قال •

باب من قال في الصبح

ذكر فيه (من مالك) بلعمان عليا وابن جابر نا يقولان في الصبح • قلت علي التميمي قد روى من حديث حسين بن عبد الله بن خزيمة نا أبيه عن جده عن علي قال هي صلوة الصبح وحسين هذا متروك الحديث ولا يصح حديثه هذا

وقال قومها رسله مالك في موطنه عن علي أنها الصبح اخذه من حديث ابن خزيمة هذا لأنه لا يوجد عن علي
الامن حديثه واخرج الطحاوي وابو العباس السراج في مسنده من حديث جماعة من هلال بن خباب من
عكرمة عن ابن عباس قال قاتل النبي صلى الله عليه وسلم عدو له فلم يفرح حتى تأ الصبر من وقتها فلما نظر فرأى
ذلك قال اللهم من جستان صلوة الوسطى فاملاً يؤتمم وقبورهم ناراً وهذا وثقنا بن معين وابن حنبل
وروي له اصحاب السنن الاربع فابن عباس قد روي مرفوعاً أنها الصبر والمبرة عند الحديث لرواية الراوي
لأبيه وقد ذكر البيهقي في آخر الباب السابق (ان احد قولنا ابن عباس أنها الصبر) وقال ابن ابي شيبة في المصنف
ثانوكم ثاشبة عن ابي اسحق عن عمير بن سعد سمعت ابن عباس يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
صلوة الصبر وهذا السند على شرط الشيخين ثم ذكر البيهقي (عن ابن عباس) انكفت في الصبح ثم قال هذه الصلوة التي
ذكرها الله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين * قلت * في الصبح عن زيد بن ارقم
كنا نكلم في الصلوة حتى نزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا قانتين فامرنا بالسكوت
ونحن من الكلام فدل على ان القنوت هو السكوت لا القنوت في الصبح كما جاء في هذا الامر عن ابن عباس
وقال ابن ابي شيبة ثاشسين بن علي هو الجعفي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبران
ابن عباس كان لا يثبت في صلوة القنوت وهذا سند صحيح على شرط الشيخين فلو كان القنوت في الآية هو
القنوت في الصبح كافي هذا الاثر لما ذكره ابن عباس لان الله تعالى امر به وقال الطبري في التفسير لا دليل
في قوله تعالى وقوموا قانتين أنها الصبح اذا القنوت الطاعة فكل مصلته تعالى قانت سواء كانت في الصبح
او بقية الصلوات قال تعالى مسلمات مؤمنات قانتات والصواب قول من قال انها الصلوة لصحة الخبر بذلك
ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر أنها الصبح) * قلت * قد ذكره في الباب السابق عنه ان احد قولنا انها الصبر وهذا
القول اخرجه الطحاوي عن عبد الله بن صالح وعبد الله بن يوسف عن الليث عن ابن الماد عن ابن شهاب
عن سالم عن ابيه قال الصلوة الوسطى صلوة الصبر وهذا سند صحيح وفي التمهيد روي عن ابن عمر ايضاً أنها
الصبر رواه ثشة عن ابي حبان سمعت ابن عمر يسل عن الصلوة الوسطى فقال الصبر ثم قال البيهقي (ومن
قال به يعني أنها الصبح) حتى بما اتاه ابو عبد الله (فما في مسنده) عن ابي يونس مولى عائشة قال امرني عائشة ان
اكتب لها مصحفاً فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات * فلما بلغت اذنتها فاملت علي حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة الصبر قالت عائشة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

البيهقي (وفيه دلالة على أن الوسطى غير المصر) قلت * هذه قراءة شاذة والثاني ومالك لا يصلحان للقراءة
 الشاذة قرأوا لا خبرا ويستطاع الاحتجاج بما أولسنا أنه يمتنع بها لا نسلم أن المطف هنا يقتضي المغايرة بل
 يحصل أن يكون المصر إسمان أحدهما الوسطى والآخر المصر ويؤيد هذا ما ذكره الطحاوي قال ثابراهم
 ابن مرزوق ثنا عبيد الله بن عبد البرد الحنفي عن محمد بن أبي حميد حدثني حميدة بنت أبي يونس مولاة عائشة
 وكانت عائشة أوصت لما اجتباها قالت فوجدت في مصحفها حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي المصر
 وذكر البيهقي في الباب السابق (عن جماعة منهم عن عائشة أنه دعاوا الوسطى في مصر) ورواه ابن أبي شيبة
 في المصنف عن عائشة من طريقين وقال ابن حزم صححت الرواية عنها أنها المصر * وذكر البيهقي بعد من حديث
 ابن اسحاق (عن محمد بن علي ونافع عن عمرو بن رافع عن حفصة) الحديث وفي آخره (أكتب حاشوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى هي صلوة المصر) وله شاهد سنذكره إن شاء الله تعالى ثم لو علمنا الثبوت وإن الوسطى
 غير المصر لا يلزم من ذلك أن تكونت الصبح مبتدأ المحب من البيهقي كيف يقول (من قال أنها الصبح يمتنع
 بهذا الحديث) ثم يقول (وفيه دلالة على أن الوسطى غير المصر) ثم ذكر (عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع
 قال كنت أكتب مع الحنفية فقلت إذا كانت هذه الآية فادني فأباليها أنها قالت علي حاشوا على
 الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة المصر) قلت * المباحث الثلاثة التي ذكرناها في حديث عائشة فذكرها
 هاهنا ثم ذكر البيهقي من جهة نافع (قال امرت حفصة بمصحف يكتب لها) فذكره بثله إلا أنه رفعه ثم قال البيهقي
 (فيه إرسال من جهة نافع) ثم ذكره من طريق ابن اسحاق (عن أبي جعفر محمد بن علي ونافع مولى ابن عمر
 كلاهما عن عمر بن رافع مولى عمر قال كنت أكتب المصاحف فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره (فقلت أكتب
 حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى هي صلوة المصر) ثم ذكر (أنه خالف ما تقدم في قوله عمر بن رافع
 وأما عمر مروي في قوله في صلوة مصر وأما هو وصلوة مصر) قلت * قد جاء لهذا الحديث شاهد فروى
 الطحاوي عن علي بن شيبه نا زيد بن هارون ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال
 مكتوب في مصحف حفصة بنت عمر حاشوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة مصر * قال
 صاحب الإمام وهذا شاهد قوي وزيد بن هارون ومحمد بن عمرو وابو سلمة من رجال الصحيح * قال
 البيهقي (وقد جاء الكتاب ثم السنة تخصيص الصحيح بزيادة القضية) * قلت * خصوص القضية لا يدل على
 خصوص هذا الحكم وهو كونها تروى وتقرأ في جميع الوجوه لانتسابه في القوة إلى التصريح بأنها المصر

ثم ما ذكره من فضيلة الصبح سارخى بالفضيلة المختصة بالصر وهو ما ذكره البيهقي فيما مضى في باب كراهية تأخير الصر وعزاه الى البخارى من حديث بريدة (أنه عليه السلام قال من ترك صلاة الصبر فقد حبط عمله) بل هذه الفضيلة ابلغ في التاكيد فان فضيلة الصبح من باب الترغيب وهذه الفضيلة من باب الوعيد باحباط العمل ولم يرد مثله في الصبح فان كان ولا بد من الترجيح بامر عام فهذا اقوى * ثم ذكر البيهقي من جملة فضائل الصبح حديث ابي هريرة (يتجمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة التجر الحديث) وقلت هذه الفضيلة غير مستتمة بالصبح بل هي مشتركة بينا وبين الصبر وذلك لما اخرجه البيهقي بعد ومزاه الى الشنئين من حديث ابي هريرة (يأتون فيكم ملائكة الليل وملائكة النهار ويمتنعون في صلاة التجر وصلاة الصبر الحديث) قال (وقد جاء الكتاب ثم السنة بزيادة فضيلة الصبح والصر جميعا) قلت قد تقدم ان زيادة فضيلة الصبح لا تدل على انها الوسطى وعلى تقدير ثبوت هذه الدلالة فذكر فضيلة الصلوة لا تدل على انها الصبح بينها فهذا من البيهقي اشتغال بالاعتناء في مدعاه *

• قال • ﴿باب من طلب باجتهاده اصابة عين الكعبة﴾

ذكر فيه (عن ابن جريج قلت لعطاء سمعت ابن عباس يقول اتينا امرئ بالمواف ولم يؤمر وابدخله قال لم يكن ينهى عن دخوله ولكن سمعته يقول اخبرني اسامة انه عليه السلام لما دخل البيت الحديث * قال البيهقي (رواه البخارى ودون فضيلة الدخول ودون ذكر اسامة والصحيح ما روياه) قلت يختم من هذا ان الذي رواه البخارى ليس بصحيح وليس كذلك *

• قال • ﴿باب من طلب باجتهاده جهة الكعبة﴾

ذكر فيه (عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة) ثم قال (المراد به واته اهل المدينة ومن كانت قبلته على سمتهم فيما بين المشرق والمغرب تطلب قبلتهم ثم يطلب حينئذ اخبرنا) فساقى بسنده (عن نافع بن ابي نعيم عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا توجهت قبل البيت) قلت فيه ثلاثة امور * احدها ان نافع بن ابي نعيم قال فيه احمد ليس بشئ في الحديث معناه ان عدى في الكلال وحكي عنه الساجي انه قال هو منكر الحديث * والثاني ان هذا الاثر اختلف فيه على نافع فرواه عنه ابن ابي نعيم بكار ورواه مالك في الموطأ عنه ان عمر قال والثالث قوله اذا توجهت قبل البيت يحتل ان يراد به طلب الجهة فيعمل على ذلك حتى لا يتخالف اول الكلام وهو قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة *

باب استيان الخطأ بعد الاجتهاد

قال

قلت كذا في عدة نسخ وموابه استبانة الخطأ

باب الصبي يبلغ في صلوة فيتبها

قال

ذكر فيه حديث عبد الملك بن الريح بن سبرة (عن ابيه عن جده مروا الصبي بالصلاة ابن عشرين سنة)

قلت ذكر ابن ابي خيثمة ان ابن معين سئل عن احاديث عبد الملك هذا عن ابيه من جده فقال ضاف وفي

الضعفاء لابن الجوزي ان ابن معين ضعف عبد الملك

باب وجوب العلم ما يميز به الصلوة

قال

ذكر فيه حديث ايوب بن موسى عن ابيه عن جده ثم قال (هو ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص)

قلت اخرج الترمذي هذا الحديث ثم قال هو عندى مرسل

باب جهر الامام بالتكبير

قال

ذكر (فيه) ان ابا سعيد الخدري جهر بالتكبير حين افتتح وحسين ركب وسدان قال سمعته من جده ثم قال (رواه

البخاري عن يحيى بن صالح) قلت مراده جهر الامام بكبيرة الاحرام لانه ذكر هذا الباب في اثناء امور

تكبيرة الاحرام والحديث الذي اوردته فيه الجهر بكبيرة وليس ذلك في صحيح البخاري فانه رواه عن يحيى

ابن صالح بسنده ولعله صلى لنا ابو سعيد فبهركبير حين رفع راسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين

قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البيهقي اراد ان البخاري اخرج

الحديث في الجملة والحقبة الذي بقصد استنباط الاحكام لا يمدح في مثل هذا

باب الامام يخرج فان رأى جماعة اقام

قال

ذكر فيه حديثان سالم ابي الضره قلت هو مرسل ثم ذكر (عن مسعود بن الحكم عن علي رضي الله عنه مثله)

قلت رواه ابو داود في سننه من حديث ابي مسعود الزرقي عن علي وهو مسعود هذا ذكره عبد النبي والمزي

وغيد هام لم يذكره واسما وجعلوه غير مسعود بن الحكم الزرقي وذكره همامي زججيني

باب من زعم انه يكبر قبل فراغ المؤذن

قال

ذكر فيه (عن حاتم الاحول عن ابي عثمان النهدي عن بلال انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تبغني بآمين)

ثم اسند (عن عبد الواحد بن زياد) قاسم عن ابي عثمان قال قال بلال الحديث ثم قال (كذا رواه عبد الواحد عن ماسم

مرسلاً قلت: أبو عثمان سلم على عهد النبي عليه السلام وسمع جمعا كثيرا من اصحابه عليه السلام كصبر بن الخطاب وغيره فاذا روى من بلال يلقظن او قال فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم.

* قال: باب من قال يرفع يديه حذو منكبيه *

ذكر فيه حديث ابي حميد وحلى روى انه عنها والكلام عليها ساق ان شاء الله تعالى في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ثم استند (عن الشافعي عن ابن عينة عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل رايته عليه السلام اذا اتخ الصلوة رفع يديه حذو منكبيه) ثم قال (وكذا رواه الحميدي وغيره عن ابن عينة) قلت: * رواه التبراني من حديث الحميدي وايراهم بن بشار الرماذي عن سفيان عن عاصم بسنده ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتخ الصلوة رفع يديه بما ذى اذنيه وروياه في مستند الحميدي بسنده المذكور ولفظه اذا اتخ الصلوة رفع يديه وادرك بعد ما يرفع الحديث ولم يقل حذو منكبيه ولا اذنيه وهذا كما يتألف ما عناه البيهقي الى الحميدي ثم ذكر حديث عبد الجبار بن وائل (عن ابيه انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلوة رفع يديه حتى كانا بجبال منكبيه وحاذى اجهاميه اذنيه وكبر) قلت: * هو منقطع عبد الجبار لم يسمع من ابيه ذكره النسائي وفي كلام البيهقي في باب وضع الركبتين قبل الالدين ما يدل عليه ويؤيد هذا ما اخرجه ابو داود من حديث عبد الجبار بن وائل قال كنت حذو الا اسفل صاوة ابي فحدثني وائل بن علقمة عن ابي وائل يعني هو وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث واخرج مسلم من حديث عبد الجبار عن حلقمة بن وائل ومولى لهم عن وائل انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبره وصف هام احد الرواة حيا لاذنيه وذكره البيهقي فيما يفتي باب وضع اليدين على اليسرى * ثم ذكر البيهقي حديث مالك بن الحويرث (اه عليه السلام رفع يديه حين حاذى جهار فروع اذنيه) ثم قال (ورواه شعبة عن قتادة فقال حتى يماذي جهار فروع اذنيه وفي رواية حذو منكبيه) قلت: * حديث شعبة اخرجه ابو داود والنسائي ولم يذكر الرواية التي فيها حذو منكبيه ولم اجدها حديث مالك بن الحويرث فيما يدين من الكتب ولم يذكر البيهقي سندها لينظر فيه * ثم حكى (عن الشافعي) انه اخذ باحد ايت الرفع الى المسكين قال لانه اثبت اسنادا وانها حديث مدد والعدد اولى بالمقظ من الواحد) قلت: * وكذا رواة الرفع الى الازنين ايضا عدوهم وائل ومالك بن الحويرث والبراهم على ما ذكره البيهقي في كتابه هذا *

باب وضع اليدين على اليسرى

قال *

ذكر فيه حديثان عن هلب ثم قال (اسمه يزيد بن قنافة) * قلت * اسمه يزيد بن عدي بن قنافة كذا في الاستيعاب واطراف المزي وغيرهما ثم ذكر حديث ابن عمر (انا مشران انبياء امرنا بثلاث) ثم قال (قرد به عبد الحميد واما يعرف بطلمة بن عمرو وليس بالقوي عن عطاء عن ابن عباس) * قلت * اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن وهب انا عمرو بن الحارث سمع عطاء يحدث عن ابن عباس فذكره ثم قال البيهقي (ولكن صحيح عن محمد بن ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاث من البوة) ثم ذكره بسند * قلت * ذكر صاحب الميزان محمدا هذا وذكره هذا في روحه عن البخاري قال لا يعرف له سماع من عائشة * ثم ذكر البيهقي الرا عن غزوان بن جريح عن ابيه عن علي ثم قال (اسناد حسن) * قلت * جريح ابو غزوان لا يعرف كذا ذكر صاحب الميزان *

باب وضع اليدين على الصدر في الصلوة

قال *

ذكر فيه حديث محمد بن جبر المحض عن حدثي سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن ابيه عن امه عن وائل * قلت * محمد بن جبر بن عبد الجبار بن وائل عن عمه سعيد بن مالك قاله الله في وائل عبد الجبار في ام يحيى لم اعرف حاملوا اسمها * قال البيهقي (ورواه مؤمل بن اسمعيل عن الثوري عن حاتم بن كليب) * قلت * مؤمل هذا قيل انه دفن كنه فكان يحدث من حفظه فكثير خطاه كذا ذكر صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث وقال ابو حاتم كثير الخطاء * وقال ابو زرعة في حديثه خطاه كثير ثم ذكر البيهقي عن علي (انه قال في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعها على صدره) * قلت * تقدم هذا الاثر في باب الذي قيل هذا الباب وفي سنده ومتنه اضطراب ثم ذكر من رواية روح بن المسيب (حدثني عمرو بن مالك التكري عن ابي الجوزاء عن ابن عباس فصل لربك وانحر قال وضع اليدين على الشمال في الصلوة عند النحر) * قلت * روح هذا قال ابن عدي يروي عن ثابت بن زيد الرقائي احاديث غير مصفوحات وقال ابن حبان يروي الموضوعات لا تحسن الرواية عنه وقال ابن عدي هو التكري منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث فنهى ابو يعلى الموصلي ذكره ابن الجوزي * ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزبير امرني حطان ان اسأل سعيدا ابن توكون البدان في الصلوة فوق السرة او اسفل من السرة فساأله فقال فوق السرة يعني به سعيد بن جبير وكذا قاله ابو مجاز لاحق بن حديد

واسم الثروي في هذا الباب الراين جبري واي مجز) قلت في هذا اربعة اشياء احدها ان قوله وكذلك
 قاله ابو مجز الظاهر انه كلام اليه في ولم يذكر سنده لينظر فيه ومذهب ابي مجز الوضع اسفل السرة حكاه عنه
 ابو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد قال ابن ابي شيبة في مصنفه ثابت بن دينار هارون انا المجاج
 ابن حسان سمعت ابا مجز اوسا له قلت كيف اضح قال يضح باطن كف يمه على ظاهر كف شاله ويضهلها
 اسفل من السرة * والمجاج هذا هو الذي قال احمد ليس به باس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح ومع
 هذا كيف يصل البيت ما نسب الى ابي مجز يخبر سنده من الوضع فوق السرة اسمع الثروي في هذا الباب
 * والثاني ان قوله اسمع الذين هم منه حجة ا ترى على واين عباس المتقدمين وقد قدنا مناهيها والثالث كيف
 يكون اثر ابن جبري اسمع ما في هذا الباب وفي سنده يحيى بن ابي طالب تكلموا فيه وفي تاريخ بغداد فطبيب عن موسى
 ابن هارون قال اشهد على يحيى بن ابي طالب انه يكذب وفيه ايضا عن ابي احمد محمد بن اسحاق الحافظ انه
 قال ليس بالثين وفيه ايضا عن ابي عبيد الآجرى انه قال خط ابو داود سليمان بن الاشعث على حديث يحيى
 ابن ابي طالب والرابع انه سمى كلام ابن جبري واي مجز اثره المعروف عند الفقهاء ان الاثر ما وقف على الصلاة
 والاثر في هذا القرب وقال ابن حزم دونا عن ابي هريرة قال وضع الكف صلى الكف في الدوة تمت
 السرة وعن انس قال ثلاث من اخلاق النبوة قبيل الافطار وتاخير الصوم ووضع اليد اليمنى على
 اليسرى في الصلاة تمت السرة *

باب الاستفتاح بسم الله

قال *

ذكر فيه حديث طلق بن خناب (ثابت بن عبد السلام بن حرب الملايحي عن يديل بن مسرة عن ابي الجوزاء
 عن عائشة) لم قال قال ابو داود وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام لم يروه الاطلاق وقد روى
 قصة الصلاة جماعة عن يديل لم يذكروا فيه شيئا من هذا ثم اسند البيهقي (عن حارثة بن محمد عن عمرة
 عن عائشة) الحديث ثم قال (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) * قلت * حكم صاحب المستدرک بحجة الحديث
 الاول على شرطها وقال له شاع من حديث حارثة بن محمد صحيح الاسناد وكان مالك لا يرضى حارثة
 ورضيه اقرانه من الزهري * وقال صاحب الامام ما لم يصبه طلق اخرج له البخاري في صحيحه ومبد السلام
 وثقة ابو حاتم واخر الشيطان في صحيحهما وكذا من فرقوا الى عائشة وكونه ليس بشهور عن عبد السلام
 لاية فيه اذا كان راويه عنه ثقة وكذا * لم يذكروا عن * ا هذا قد عرف ما يقوله ابن

الحق والاصول فيه ويحتمل ان يقال ما حد يثان لباعد القاطع

قال

باب التوضيح بعد الافتتاح

ذكر فيه حديث عمرو بن مرة سمع عاصم النخعي عن ابن جبير بن مطعم عن ابيه ثم ذكره من طريق آخر
فيه ابن جبير بنافع قلت اختلف في اسم النخعي فقل عام كما تقدم وقال ابن فضال عن حسين بن
عمرو بن مرة عن عباد بن عامر وقال زائدة عن عمرو بن مرة عن عمار بن عامر ذكر ذلك ابو بكر
اليزار وقال ابن ابي شيبة في مصنفه لما ابن ادریس عن حسين بن عمرو بن مرة عن عباد بن عامر عن
نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه ذكره الحافظ ابن عساكر في الاشراف في ترجمة محمد بن جبير بن مطعم والصواب
انه نافع كما ذكره البيهقي كذا جاء مسمى في سنن ابي داود وغيره

قال

باب الجهر بالتوضيح او الاسرار

ذكر فيه عن صالح بن ابي صالح انه سمع اباه ربيعة الى آخره قلت صالح هذا هو ابن مهران ضعفه
ابن معين والراوي عنه ربيعة بن عثمان قال ابو زرعة ليس بذلك القوي وقال ابو حاتم منكر الحديث
والراوي عنه ابراهيم هو الاسلي قال البيهقي في باب نزول الرخصة في التيمم اختلف في عدالة وقد
ذكرناها باكثر من هذا

قال

باب فرض القراءة بعد التوضيح

ذكر فيه حديث جعفر ابي علي يابح الانباط عن ابي عثمان التهدي عن ابي هريرة امرئ رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان امانى لاصلاة الا بقرآن بقائمة الكتاب فزاد قلت فيه امران احدهما ان جعفر هذا هو
ابن ميمون بن ابي وقال ابن معين وابن عدي كنيته ابو الومام وقال ابن حنبل ليس بقوي في الحديث
وقال ابن معين ليس بذلك وقال النسائي ليس بقوة والثاني انه يقتضي فرضية ما زاد على القائمة وليس
ذلك مذهب الشافعي واخرج ابو داود هذا الحديث ونظفه لاصلاة الا بقرآن ولو بقائمة الكتاب فزاد
ثم ذكر البيهقي ان خبابا سئل اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر قال نعم قلت لا يدل
ذلك على فرضية القراءة لانه فعل

قال

باب تعيين القراءة بقائمة الكتاب

ذكر فيه الحديث ثانيا قال الرازي سمعت محمود بن الربيع يحدث عن عبادة الحديث ثم قال

(وكذلك رواه الشافعي والحيمدي عن سفيان) * قلت * كذا رآه في عدة نسخ وذكر الحيمدي مرة ثانية سهو
ثم اخرج عن ابن عباس انه قرأ في اول ركعة بالحمد لله واول آية من البقرة ثم ركب ثم قام في
الثانية فقرأ الحمد لله والآية الثانية من البقرة ثم ركب فلما انصرف قال ان الله تعالى يقول فاقروا ما تيسر منه
ثم قال (قال علي بن عمر الحافظ هذا اسناد حسن وفيه حجة لمن يقول ان معنى قوله فاقروا ما تيسر منه ان
ذلك انما هو بعد قراءة فاتحة الكتاب) * قلت * كيف يكون اسناد احسن واقوى سهل بن عامر الجعفي * قال
ابو حاتم الرازي كان يقتل الحديث وقال البخاري منكر الحديث ثم ان الحجة فيه على ان ذلك بعد الفاتحة
ليست بظاهرة لانه تنديرو وهو خلاف الاصل ولان قوله فاقروا امر وهو الوجوب وما بعد الفاتحة لم يقل
الشافعي والاكترون بوجوبه فزعم من ذلك ترك الامر * قال *

باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كله قرآن وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى براءة من جملته *
* قلت * في احكام القرآن لا يكره الرازي زعم الشافعي انها آية من كل سورة وما سبقه الى هذا القول احد
لان الخلاف يثبت السلف هل هي آية من الفاتحة ام لا ولم يدها احد آية من سائر السور وما حكاه البيهقي
في هذا الباب (من ثبوت انه لم يكتب بين الاقوال وبراءة سطر بسم الله الرحمن الرحيم) يدل على انها
لفصل بين السور *

* قال * باب الدليل على ان بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة *

ذكر قبسه حديث ابن جريج (عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة ذكرت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين) * قلت * ذكر الترمذي هذا الحديث في جامع معي اول ابواب
القرآآت وليس فيه ذكر لبسلة ثم قال ليس اسناد متصل لان البتة رواه عن ابن ابي مليكة عن يلى عن ام سلمة
وقال الطحاوي في كتاب الرد على الكرايسي لم يسمع ابن ابي مليكة هذا الحديث من ام سلمة واستدل عليه
بما استنده من حديث البتة عن ابن ابي مليكة عن يلى بن مملك انه سأل ام سلمة عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنتت له قراءة مفسرة حرفا حرفا وقد اشار الترمذي الى ذلك فاستند من جهة يلى انه سأل ام سلمة
عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث بجملة ثم قال غرب حسن صحيح لانرفه الا من حديث
البتة عن ابن ابي مليكة عن يلى عن ام سلمة وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة
انه عليه السلام كان يقطع قراءة وحديث البتة اصح واليهي ذكر حديث يلى فيا جدي في باب ترتيب القراءة

وتركه في هذا الباب لكونه لا يوافق مقصوده . ولان فيه ياء على حديثه هذا ثم انه ليس في هذا الحديث
 هذا آية الامن وجه ضعف كما سياتى ان شاء الله تعالى وليس فيه انما آية من القاطعة كما ادعى البيهقي . قال
 (ورواه عمر بن هارون وليس بالقوي من ابن جريج فزاد فيه) . قلت * قال فيه ابن معين ليس بشئ وقال
 صالح بن محمد كان كذابا وضعفه ابن المديني جدا وقال النسائي مروي عن البيهقي الا انه في القول هنا وقال
 في باب لا شفعة فيما يقتل (ضعيف لا يمتنع به) ثم ذكر من حديث اسباط بن نصر (عن السدي عن عبد خير سئل
 على من السبع الثاني) الى آخره . قلت * اسباط وان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه . قال النسائي ليس بالقوي
 وقال ابو نعيم ضعف احاديثه عامتها سقط مقلوب الاسانيد واسمعيلى بن عبد الرحمن السدي اخرج له مسلم
 ايضا وتكلموا فيه . ضعفه ابن مهدي وابن معين وقال السدي كذاب واساء الشيعي القول فيه وعبد خير
 تقدم في باب الملح على ظاهر الحقيق قول البيهقي فيه والكلام معه .

• قال • **باب اختراع القراءة في الصلوة بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها**

ذكر فيه من طريق ابي ارقطى بسنده (عن منصور بن ابي مزاحم قال ابو اوس عن الهلاء عن آية من ابي هريرة
 الحديث) * قلت * ذكره ابي ارقطى في سننه بسنده وقلظه قاتنصور بن ابي مزاحم من كتابه ثم جاء بسند
 وابو اوس ضعفه ابن حنبل وابن المديني وابن معين وعن ابن معين ليس بشيء كان يروي الحديث * ثم ذكر
 سندانيه (يونس بن بكير عن مصر) ثم ذكر (ان الصواب يونس عن ابي حنيفة) * قلت * ابو مسهر هو نجيع
 السدي ضعيف قال البيهقي في باب كراهة قولهم جاء رمضان (ضعفه ابن معين) وكان القطان لا يحدث عنه وليس
 في هذا الحديث ذكر لجهر بها الا من هذا الوجه الضعيف ولا في حديث انس المتقدم وعلم الراوي بقراءتها
 وان لم يجهر بالاخبار او سمعها القربة وان لم يجهر كما كان عليه السلام يسميهم الآيات احيانا في الظهور والصبر ثم
 ذكر البيهقي من حديث حمزة (عن اسمعيل بن حماد بن ابي سليمان عن ابي خالد عن ابن عباس افعله السلام كان
 يستفتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم يعني كان يجهر بها) * قلت * اسمعيل متكلم فيه قال الازدي يتكلمون
 فيه وذكره ابن هادي هذا الحديث ثم قال غير محفوظ ذكره ابن الجوزي وابو خالد مجهول واخرج
 الترمذي الحديث ثم قال ليس اساده بذلك وقوله يعني كان يجهر بها ليس من كلام ابن عباس وقد روى الثوري
 عن عبد الملك بن ابي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قراءة الاعراب ذكره
 صاحب الاستذكار ثم اخرج البيهقي (عن عمر بن ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه صليت

خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه (الرحمن الرحيم) قلت: اختلف في هذا الاثر على عمرين ذر. قال البيهقي في كتاب المعرفة (رواه الطحاوي عن يكر بن قتيبة عن ابي احمد عن عمر بن ذر عن ابيه عن سيد وكذا لثرواه خالد بن مخلد عن عمر بن ذر عن ابيه وكان ذكر ابيه سقط من كتابي) ثم ذكر البيهقي بسنده (من) على انه جبر بالبسة. قلت: قد ورد عن عمرو على الاختفاء بالبسة وآمين. قال الطبري في تهذيب الآثار: ابو كريب نا ابو بكر بن عياش عن ابي سعيد عن ابي وائل قال لم يكن عمرو على يجراف يسلم الله الرحمن الرحيم ولا بآمين وذكر صاحب الاستدراك عدم الجهر بالبسة عن علي بن طريقين ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج (اخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم ان ابا بكر بن خنيس اخبره ان انس بن مالك قال صلى معاوية الى آخره) وقات: ذكر صاحب الاستدراك ان عبد الرزاق ذكره عن ابن جريج ثم يذكر انس وعبد الله بن عثمان بن خيثم قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى احاديثه يست بشئ ثم ان ابن خيثم اضطربت روايته لهذا الحديث فاخرجه البيهقي من حديث ابن جريج عن ابن خيثم عن ابي بكر بن خنيس عن انس ثم اخرجه من حديث الثاقبي عن ابراهيم الاحلي وبجى بن سليم عن ابن خيثم عن اسمعيل عبيد عن ابيه عن مساوية ثم قال البيهقي (قال الثاقبي احسب هذا الاسناد احفظ من الاول) وقال ابن الاثير في شرح مسند الشافعي لان الثخين روي عن ابن خيثم. قلت: الاثنان متكلم فيهما اما الاسلي فكشوف الحال وامامي بن سليم الطائفي فقد قال البيهقي في باب من كره اكل الطائي كثير الوم سبي الحنفية) فظهر بهذا ان حديث ابن جريج استاده احفظ لانه اجل منها واحفظ بلائكه. ثم اخرج البيهقي قول ابن عباس (ان الشيطان استقر من اهل القرآن اعظم آتقى القرآن سم الله الرحمن الرحيم) قلت: هذا الاثر موضع قوله فيامضي (باب الدليل على ان ما جمع مصاحف الصحابة كثره وان بسم الله الرحمن الرحيم في واقع السور سوت راءه من جملة) وفي الاستدراك في قول ابن عباس دليل على ان العمل كان عندم ترك البسة ثم ان احاديث هذا الباب وغالب ما فيه من الآثار انما لا تدل على وجوب البسة وان الصلة لا تجزى بدونها كما يقوله الثاقبي.

قال البيهقي: (باب من قال لا يجرها)

استند فيه (عن قتادة عن انس انه عليه السلام وايا بكر وعمر كانوا يقتنون القراءة بالندبة رب العالمين) ثم ذكر (عن جماعة منهم روهه عن قتادة كذاك منهم سعيد بن ابي عروبة) قلت: رواه الثاقبي عن طريقين ابن ابي عروبة جبر هذا اللفظ فقال فاعيد الله بن سعيد حدثني عتبة هو ابن خالد ناسبة

وابن ابي حروبة عن قتادة عن انس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعنه
 ثم اسمع احدا منهم يهرس اسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر ان ثابتا رواه عن انس كذلك قلت له ذكر صاحب
 الاستاذك عن ثابت عن انس قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر فلم اسمع احدا
 منهم يهرس اسم الله الرحمن الرحيم ثم ذكر البيهقي عن الشافعي (انه قال في قوله ينتفون القراءة بالحمد لله
 رب العالمين يعني يبدون قراءة ام القرآن قبل ما يقرأ بعده او الله اعلم ولا يعني انهم يتركون بسم الله الرحمن
 الرحيم) قلت في شرح المدة هذا ليس بقوي لانه ان اجري مجرى الحكاية فهذا يقتضي البداءة بهذا اللفظ
 بعده فلا يكون قبله فبره لان ذلك التبر هو المفتوح وان جعل اسم سورة الفاتحة لا تسمى بهذا الجوع اعني
 الحمد لله رب العالمين بل تسمى بالحمد فلو كان لفظ الرواية كان يفتح بالحمد لقوي هذا فانه يدل حينئذ على
 الانتاح بالسورة التي بالسمعة بضماء عند هذا المثل لهذا الحديث ثم ذكر البيهقي حديث ثمان بن عياض
 عن ابي نامة الحنفى عن ابن عبد الله بن مغفل عن ابيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر
 فاسمعت احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قال (وكذلك رواه الجريزي عن ابي نامة وزاد في
 منه ثمان الا ان قال لم اسمع احدا منهم يهرس اسم الله قلت * اخرج الترمذي هذا الحديث وحسنه من طريق
 الجريزي موافقا لابن عياض ولفظه لم اسمع احدا منهم يقولها فلا قلها اذا انت صليت فقل الحمد لله
 رب العالمين واخرجه ابن ماجة ايضا عن الجريزي كذلك ولفظه لم اسمع رجلا منهم يقول وهذا يختلف لما رواه
 الهيثم بن الجريزي وقد اختلف البيهقي في كتاب المرقاة ما ذكره في هذا الكتاب فقال وروى الشافعي
 في سنن حرمله عن عبد الوهاب بن عبد لييد عن الجريزي فذكره بسند ولفظه فكانوا ينتفون بالحمد لله
 رب العالمين ثم قال البيهقي وابو نامة لم يفتح به الشبان قلت * ذكر صاحب الميزان انه صدوق تكلم فيه
 بلا حجة ووثقه ابن معين وحمدا الترمذي الحديث كما تقدم دليل على ذلك فلا يضره كون الشبان لم يعتبها كما
 تقدم غير مرة ولان كان هذا عن ابن عبد الله بن مغفل لم يعتبها ابن كثيره ان يذكر الاخر كما فعل في كتاب
 المرقاة فقال وابن عبد الله بن مغفل وابو نامة لم يفتح بها صاحبها الصحيح *

* قال * في باب لا يجزى به قراءة في نفسه ادا لم ينطق به لسانه

ذكر فيه حديث خباب انه سئل اكان عليه السلام يقرأ في الظهر والعصر فقال نعم قيل بأي شيء كنتم تعرفون
 ذلك قال باضطراب لحيته ثم قال (وفيه دليل على انه لا بد من ان يحرك لسانه بالقراءة قلت * لا يدل

على ذلك لانه مجرد فعل وهو لا يدل على الوجوب *

قال * باب جهر الامام بالتأمين *

ذكر فيه حديث ابي هريرة (اذا امن الامام فاسنوا) * قلت * ذكر ذلك شارح العدة انه يدل على ان الامام يؤمن ثم قال دلالة على الجهر انصف من دلالة على نفس التأمين قليلا لانه قد يدل على تأمين الامام من غير جهر * ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (كان عليه السلام اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته فقال آمين ثم ذكر من المداقطين انه حسن استاده) * قلت * فيه يمين عثمان * قال ابن ابي حاتم تكلموا فيه وفي الكاشف للذهبي له ما ينكر فيه وشيخه اسحاق الزبيدي قال ابو داود ليس بشئ وقال النسائي ليس بشئ وكذا به محمد بن عوف الطائي محدث حمص وقد قد سناني باب الجهر بالسمعة هرو عليا لم يكونا يجهران بتأمين قال الطبري وروي ذلك عن ابن مسعود وروي عن النضر والشعبي وابراهيم التيمي كانوا ينفثون بتأمين والصواب ان الخبرين بالجهرا والخاتمة صحيحان وعمل بكل من فعله جماعة من العلماء وان كنت محتارا خفض الصوت بها اذ كان اكثر الصحابة والتابعين على ذلك *

قال * باب الاختصار على بعض السورة *

ذكر فيه حديث ابن جريج (سمعت محمد بن عباد اخبرني ابو سلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن المسيب) الى آخره * قلت * في شرح مسلم لتتوى قال الحفاظ قوله ابن العاص خلط والصواب حذفه وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصامي بل هو عبد الله بن عمرو الجعافي كذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وخلائق من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين *

قال * باب الاختصار على الناحية *

ذكر فيه حديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بام القرآن) * قلت * فيمدلالة على تبيينها على الاختصار عليها * ثم ذكر حديثا من جهة عبد الوارث وعبد الملك بن الخطاب عن حنظلة السدوسي عن مكرمة عن ابن عباس * ثم قال (ورواه غيره من حنظلة عن شهر بن حوشب) * قلت * حنظلة هذا هو ابن عبد الله قال البيهقي في (باب معانقة الرجل الرجل كان قد اختلط تركه يميني القطن لا اختلاطه وضعفه احمد وقال منكر الحديث يمدح باعجاب وقال ابن معين ليس بشئ * تغير في آخره) * واما شهر فقد اساء البيهقي القول فيه في (باب مسح الاذنين بام جديد) *

* قال *

باب وجوب القراءة في الآخرين

ذكر فيه حديث احمد بن حنبل عن اسحاق الحنظلي عن ابي اسامة عن عبيدة عن سيّد القبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث الاعرابي وفي آخره (ثم كذلك في كل ركعة وسجدة) قلت * وقع هذا الحديث في الصحيح من طريق ابي اسامة ثم اقبل ذلك في صلواتك كلها فقد اضطرب تقطعا واضطرب ايضا سند افروي في الصحيح من طريق يحيى بن سعيد عن عبيدة عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة وذكر الترمذي ان هذا صحيح واحمد بن حنبل كوفي كان يبرحان يروي عن ابي معاوية حدث عن الثقات بابوا مليل ويسرق الحديث ذكره ابن عدي في الكامل واصله المذكور في هذا السند وقد ذكر البيهقي الحديث في ابدا في باب ما يفتل في كل ركعة وسجدة من طريق احمد هذا ثم قال (والصحيح رواية عبيدة بن سعيد عن يوسف بن موسى عن ابي اسامة ثم احمد حتى نطمئن مساجدا) الى ان قال (ثم اقبل ذلك في صلواتك كلها) *

* قال *

باب من قال يقتصر في الآخرين على القنعة

ذكر في آخره (من جابر قال يقرؤ في الاولين بالقنعة وسورة وفي الآخرين بالقنعة) ثم قال (ورويتا ما دل على هذا من على) قلت * لم يذكر سند وعده جاء عنه بسند صحيح خلاف هذا فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهري عن عبيدة بن ابي رافع قال كان يبنى عليا يقرؤ في الاولين من الظهر والعصر يوم القرآن وسورة ولا يقرؤ في الآخرين وفي التهذيب لا ين جري الطبري وقال حماد عن ابراهيم بن ابن سمعود انه كان لا يقرؤ في الركعتين الآخرين من الظهر والعصر شيئا وقال حلال بن يساف صليت الى جنب عبيدة ابن قريظ فسمعت يسبح ويروي منصور عن جرير عن ابراهيم قال ليس في الركعتين الآخرين من المكتوبة قراءة سبغة واذا ركع وكبر وقال سفيان الثوري اقرأ في الركعتين الاولين بقنعة الكتاب وسورة وسورة وفي الآخرين بقنعة الكتاب اوسع فيها بقدر القنعة أي ذلك قلت اجزالت وان تسبح في الآخرين حسب المي وقال ابن جرير ان سبغ في الآخرين لم يقرءه الاعادة وضمت صلوة لينقل الحجة ذلك وراثة (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم *

* قال *

باب من استحب قراءة السورة بعد القنعة في الآخرين

خرج فيه (عن عباد بن نسي انه سمع قيس بن الحارث اخبرني ابو عبد الله الصائغي) الى اخره قلت * سند هذا الاثر مضطرب ما خرج الطحاوي من جهة عباد عن ابي عبد الرحمن الصائغي فلم يذكر فيها احدا وجها عبد الرحمن *

* قال *

باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه

ذكر فيه حديث ابن عمر (كان اذا دخل في الصلوة رفع يديه واذا ركع وبعد ما يرفع راسه من الركوع واذا قام من الركعتين) الحديث قلت * عقد البيهقي هذا الباب على الرفع عند الركوع والرفع منه وفي هذا الحديث زيادة على ذلك وهي الرفع عند القيام من الركعتين وهي زيادة مقبولة ولم يقل بها امامه الشافعي فان لم خصمه من القول بزيادة الرفع عند الركوع والرفع منه لزمه مثله من القول بزيادة الرفع عند القيام من الركعتين واول راض سيرة ممن يسيرها هم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن عمرو بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فهم ابو قتادة) الحديث * قلت * عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو امام الناس في هذا الباب وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمرو من ابي حميد ولا من ابي قتادة لان سنة لا يحتمل هذا لان ابا قتادة قتل مع علي وصل عليه علي وكذا قال الميثم ابن عدي وقال ابن عبد البر هو الصحيح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم والله وم فيه يعني عبد الحميد وايضا قد اضطرب سند هذا الحديث ومته فرواه الطائف بن خلف فادخل بين محمد بن عمرو وبين الثفر من الصحابة رجلا مجهولا والطائف وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال احمد من اهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على ان بينهما واسطة ان ابا حاتم بن حبان اخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد ابن عمرو عن عيسى بن سول الساعدي انه كان في مجلس فيه ابو هويرة وابو اسيد وابو حميد الساعدي الحديث وذكر المزني ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما ان ابا داود اخرجه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك من محمد بن عمرو بن عطاء احد بني مالك عن عياش او عباس بن سهل) الحديث * ثم قال (وروى حجة بن ابي حكيم عن عيسى بن عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمد في اسناده وقال البيهقي في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدتين (وقد قيل في اسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عياش بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يزم الشافعي وفيها ايضا التورث في الجلسة الثانية في رواية عياش بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية بخلاف هذه ولغفلها حتى قرع ثم جلس فاقترب رجله اليسرى واقبل بصدره اليمنى على قبلته فظهر بهذا ان الحديث مضطرب

الاسناد والمتمم ثم قال البيهقي (انا ابو عبد الله الصغار قال قال محمد بن اسمعيل السلي صليت خلف محمد بن
الفضل) الى آخره ثم قال (رواه ثقات) قلت قلت في ابوحاتم قال انه ارسلني وقال ابن ابي حاتم
تكموا فيه ومحمد بن الفضل حارم يتبرواختلط بآخره وقال ابن حبان تحير حتى كان لا يدري ما يحدث
به فوقع في حديثه لنا كبر الكثرة فيجب التكيب من حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يلم هذا
من هذا ترك الكل ولا يمنع بشئ منها انتهى كلامه ثم لوسلنا ان رواه ثقات فلا بد من الاتصال
والصغار لم يصرح بالتحدث عن السلي ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الحكم رأيت طاووساً يكبر فرمعه يديه
حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وحذو رقبته راس من الركوع فسألت رجلاً من اصحابه فقال انه يحدث
به عن ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام) ثم قال (قال ابو عبد الله الحافظ والحدادان كلاهما معنوغان ابن
عمر عن عمر عن النبي عليه السلام وابن عمر عن النبي عليه السلام فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فله
ورأى اياه فله ورواه) قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ووهامه والمفوظ
عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الزجل الذي من اصحاب طاووس
حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمرو الا فليقول لا تقوم به حجة وفي
علل الخلال من حديث اصم سألت ابا عبد الله بنى عن هذا الحديث فقال من يقول هذا من شعبة قلت
ارم السقلائي قال ليس هذا بشئ اتقاه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافيات البيهقي
ورواه محمد بن جعفر عن شعبة ولم يذكر في اسناده غيره ثم اخرج البيهقي من حديث ابن ابي الزناد
(عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الاحرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي) الحديث
قلت في ابن ابي الزناد هو عبد الرحمن قال ابن حنبل مضطرب الحديث وقال هو ابو حاتم لا يمنع به
وقال عمرو بن علي تركه ابن مهدي ثم في هذا الحديث ايضا زيادة وهي الرفع عند القيام من المسجد
فيلزم ايضا النافعي ان يقول به على قد رخصة الحديث وهو لا يرى ذلك وقد روى البيهقي هذا الحديث
فيما مضى في باب اختطاط الصلوة بعد التكبير وذكره رواية ابن جرير عن ابن عقبة بسنده وليس فيه الرفع
بعد الركوع والرفع منه ولا نسبة بين ابن جرير وابن ابي الزناد وعزى البيهقي في ذلك الى سلم الاخرج
حديث الماجشون عن الاحرج بسنده هذا وليس فيه ايضا الرفع عند الركوع والرفع منه قال الطحاوي ومع
عن علي رضي الله عنه ترك الرفع في غير التكبيرة الاولى فاستحال ان يقلدك بسند اليه عليه السلام الا بسند

يُؤْتِ بَعْضُ الْحَدِيثِ عِدَّةً وَالْبَيْهَقِيُّ قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْبَابِ الَّذِي يَسُدُّ هَذَا الْبَابَ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ الْبُخَارِيِّ
 قَالُوا دُرَيْعًا عَنْ سَبْعَةِ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرْفَعُونَ لِيَدِيهِمْ يَسُدُّ الرُّكُوعَ وَذَكَرَ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ * قُلْتُ *
 قَدْ رَوَى عَنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ * قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَنْصَفِ ثَمًّا ابُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ مِنْ حَصِينٍ عَنْ بَعْضِهِ قَالَ مَرَّ أَيْتُ
 ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ الْإِثْنِ الْوَاحِدِ مَا يَفْتَحُ وَهَذَا سَدُّ صَحِيحٌ * قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (وَقَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ) * قُلْتُ *
 قَدْ تَقَدَّمَ لَصَحِيحِ الطَّبْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ خِلَافَ ذَلِكَ وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَنْصَفِ ثَمًّا يَمِينُ بْنُ آدَمَ عَنْ حَسَنِ
 ابْنِ عِيَّاشٍ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسَدِ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ
 فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَوَتِهِ الْآخِنِ انْفَتَحَ الصَّلَاةُ وَرَأَيْتُ النَّسَبِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَبَا اسْحَقَ لَا يُرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ الْآخِنِ
 يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ وَهَذَا السَّنَدُ أَيْضًا صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَثَانَ بْنِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ
 الطَّبْرِيُّ ثَبُتَ ذَلِكَ مِنْ عُمَرَ * قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (وَقَدْ رَوَيْنَاهُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) * قُلْتُ * الْعَادَةُ أَنَّهُ
 إِذَا أَطْلَقَ ابْنُ الزُّبَيْرِ فَلَمَّا رَدَّ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فَيُتِمُّ قَدَّمَ هَذَا تَكَرُّرًا بِإِلَافَةٍ وَرَوَاةُ ابْنِ الْقَاسِمِ
 مِنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْإِثْنِ الْوَاحِدَ الْكَبِيرَ الْأَوَّلَ وَقَالَ ابُو عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْأَعْدَى الْاِخْتِصَافُ عَلَى
 رَوَاةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلْقُرْطُبِيِّ هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَفِي قَوَاعِدِ ابْنِ رَشْدٍ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ
 لِمَوَاقِفِ الْعَمَلِ لَهُ *

* قَالَ * باب من لم يذكر الرُّفْعَ الْاِخْتِصَافَ

ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ حَبِيبَةَ (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْبَرَاءِ) رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْفَتَحَتِ الصَّلَاةُ رَفَعَ يَدَيْهِ قَالَ سَفْيَانُ ثُمَّ قَدِمَتِ الْكُوفَةُ فَسَمِعْتُهُ يَحْدُثُ بِهَذَا رِزَادِيهِ
 ثُمَّ لَا يَبُودُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَقَنُوهُ * ثُمَّ سَكَتَ الْبَيْهَقِيُّ (عَنْ الدَّارِمِيِّ أَنَّهُ قَالَ وَيَحْقِقُ قَوْلَ ابْنِ حَبِيبَةَ أَنَّ الْفُورِيَّ وَزُهَيْرًا
 وَمُثَنِيًّا وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَجْزِأْ بِهَا اتِّجَاهُ بَيَانٍ مِنْهُ بَأَخْرَاجِهِ * قُلْتُ * يَارِضُ هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ
 فِي الْكَلَامِ رَوَاهُ هُشَيْمٌ وَشَرِيكٌ وَجَاعَةُ سَمْعًا مِنْ قَزْدٍ بَسْتَادَهُ وَقَالُوا فِيهِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا آخِرَ جِهَةِ الدَّارِ قَطْنِي
 كَذَلِكَ مِنْ رَوَاةِ اسْمِ ابْنِ زَيْدٍ وَخَرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَخْلَافَاتِ مِنْ طَرِيقِ الضَّرِيرِ شَيْبَلٍ
 مِنْ إِسْرَائِيلَ هُوَ ابْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي اسْمَاقٍ مِنْ قَزْدٍ ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخِرُوفِيهِ (رَأَيْتُ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْفَتَحَتِ الصَّلَاةُ رَفَعَ يَدَيْهِ وَلَئِنْ ارْتَدَّ أَنْ يَرْكَعَ مَا زَالَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) قَالَ سَفْيَانُ
 فَلَمَّا دِمَتِ الْكُوفَةُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ يَرْفَعُ بِهِ إِذَا انْفَتَحَ ثُمَّ لَا يَبُودُ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَقَنُوهُ * قُلْتُ * لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الثَّنِ

بهذه الزيادة غير ابراهيم بن يشار كذا حكاها صاحب الامام عن الحاكم وابن يشار قال فيه التمسأى ليس بالقوى
 وذمه احمد ما شد يدًا وقال ابن معين ليس بشئ لم يكن يكتب حد سفیان وما رأيت في يده قاطع وكان
 يملى على الناس علمه سفیان ثم حكي البيهقي (عن ابيه) انه قال لم يرو هذا الحديث من عبد الرحمن بن
 ابي ليلى احد اقربى من يزيد) هفت ذكر البيهقي فيما تقدم (انه روي ايضا من جهة عيسى بن ابي ليلى وقيل من
 الحكم هو ابن عينة كلاهما من عبد الرحمن بن ابي ليلى) واخرجه ابو داود من جهة عيسى والحكم وعيسى
 اقربى من يزيد بلا شك ثم ذكر البيهقي من طريق الثوري (عن حاتم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود
 عن علقمة عن ابن مسعود حديث لم يرفع يده الا مرة واحدة) قلت اعترضوا عليهم ثلاثة اوجه
 احدها ان ابن المبارك قال لم ثبت عندي ما قلناه ان النذري ذكر قول ابن المبارك ثم قال وقال
 غيره لم يسمع عبد الرحمن من علقمة ما قلنا قال الحاكم حاتم لم يخرج حديثه في الصحيحين والجواب عن الثلاثة ان
 عدم ثبوته عند ابن المبارك ما روى ثبوته عند غيره فان ابن حزم صححه في الملل وحسنه الترمذي وقال
 به يقول غيره واحد من اهل العلم من الصحابة والتابعين وهو قول سفیان واهل الكوفة وقال الطحاوي وهذا
 مما لا خلاف عن ابن مسعود فيه وقال صاحب الامام ما ملخصه عدم ثبوته عند ابن المبارك لا يمنع من
 اعتبار حال رجاله ومداره على حاتم وسياق ابره وعبد الرحمن بن الاسود تابعي اخرج له مسلم في مواضع
 من كتابه وثقه ابن معين وعلقمة لا يسأل عنه لشهرته والاتفاق على الاحتجاج به وقول النذري وقال غيره
 لم يسمع عبد الرحمن من علقمة عيب فانه قليل يقول رجل مجهول شهد على النفي مع ابن ابي حاتم لم يذكر في
 كتابه في المراسيل ان رواية علقمة سرقة ولو كانت كذلك لكان من شرطه ذكرها وقال في كتاب الجرح
 والتعديل روي عن علقمة ولم يذكره مرسل وقال ابن حبان في كتاب الثقات كان منه من ابراهيم
 النخعي فما المانع من سماعه من علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه وبهذا فقد صرح ابو بكر الخطيب في كتاب
 المتفق والمتفق انه سمع من علقمة وقول الحاكم حاتم لم يخرج حديثه في الصحيحين ان اراد هذا الحديث
 فليس ذلك بعتة لان لو كان علقمة قد سمع عليه كتابه المستدرك ولو ان اراد لم يخرج له حديث في الصحيح فذاك
 او لاليس بعتة اذ ليس شرط الصحيحين التخرج عن كل عدل وقد اخرج هو في المستدرك عن جماعة لم يعرج
 لهم في الصحيح وثانيا ليس الامر كذلك فقد خرج له مسلم في غير موضع والحاصل ان رجال هذا الحديث على
 شرط مسلم ثم ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التطبيق وكلم جده بكلام فيه تسف كثير ورد لحديث

ابن مسعود في الاقتصاد على الرخ مرة بمرد احتمال ببذول يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصاد على الرخ
في التكيره الاولى وقد جاءه حديثه هذا شاهد جيد وهو ما أخرجه البيهقي من حديث محمد بن جابر من حماد
ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر فلم يرفصوا
ايديهم الا عند افتتاح الصلوة ثم حكى (من الدارقطني انه قال تردد به محمد بن جابر وكان ضعيفا وغير حماد روى عنه
ابراهيم مرسلان عن مبداء من فعله غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب) قلت * ذكر ابن عدي ان
اصحابي يثنون ابي اسرائيل كان يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخه افضل منه واثق وقد روى عنه من
الكبار مثل ايوب وابن عون وهشام بن حسان والشافعيين وشعبة وغيرهم ولولا انه في ذلك المثل لم يرو عنه
مثل هؤلاء الذين هودونهم وقد خالف في احاديث ومع ماتكم فيه من تكلم يكتب حديثه وقال الفلاس
صدوق وادخله ابن حبان في الثقات وحماد بن ابي سليمان روى له الجماعة الا البخاري ووثقه يحيى القطان
واحمد بن عبيد الله العجلي وقال شعبة كان صدوق اللسان واذا تعارض الوصل مع الارسال والرفع مع
الوقف فالحكم عند اكثرهم للواصل والرائع لا نهزاد او زيادة التعمق بقله * ثم خرج (البيهقي من ابي بكر
النهشلي عن عاصم بن كليب عن ابيه عن علي انه كان يرفع يديه في التكيره الاولى من الصلوة ثم لا يرفع في
شيء منها) ثم قال قال الدارمي فهذا روى من هذا الطريق الواقي وقد روى الاعمش عن عبيد الله بن
ابي رافع عن علي انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فليس
الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولكن ليس ابو بكر النهشلي عن يمينه واثبت
به ستة لم يأت بها غيره) قلت * كيف يكون هذا الطريق واحبا ورجاله ثقات فقد رواه عن النهشلي جماعة
من الثقات ابراهيم بن هدي واحمد بن يونس وغيرهما واخرجه ابن ابي شيبة في المصنف عن وكيع عن النهشلي
والنهشلي اخرجه له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم ووثقه ابن حنبل وابن معين وقال ابو حاتم شجاع صالح
يكتب حديثه ذكره ابن ابي حاتم وقال الذهبي في كتابه رجل صالح تكلم فيه ابن حبان بلا وجه وعاصم
لقدم ذكره وابوه كليب بن شهاب اخرجه له ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال محمد بن
سعد كان ثقة في بني قنانه ورأيتهم يستحسنون حديثه ويعتقون به وقال الطحاوي في كتابه المسمى بالرد
على الكرايسي الصحيح ما كان عليه على بدائي صلى الله عليه وسلم ترك الرخ في شيء من الصلوة غير التكيره
الاولى فكيف يكون هذا الطريق واحبا للذي روى من الطريق الواقي هو مرواه ابن ابي رافع عن علي

لان في سنده عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد تقدم ذكره في الباب السابق وقوله فليس الظا بعلى الى آخره لخصه
 ان يكسه ويصل فله بعد النبي عليه السلام دليل على نسخ ما تقدم اذ لا يظن به انه يخالف فله عليه السلام
 الا بعد ثبوت نسخه عنده وبالجمله ليس هذا نظر المحدث * ثم حكى البيهقي (عن الثاغي انه قال ولا يثبت
 عن علي وابن مسعود بنى انهما كانا لا يرفعان ايديهما الا في تكبيرة الافتتاح) * قلت * قد تقدم صحيح الطحاوي
 ذلك عن علي والسند بذلك صحيح كما مر والمثبت مقدم على النافي وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثا وكيع
 عن مسمر عن ابي مشرظ بن زياد بن كليب التميمي عن ابراهيم بن عبد الله انه كان يرفع يديه في اول ما يفتح ثم
 لا يرفعهما وهذا سند صحيح وقال ايضا ثاو كيع وابو اسامة عن شعبة عن ابي اسحاق قال كان اصحاب عبد الله
 واصحاب علي لا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلوة قال وكيع ثم لا يبدون وهذا ايضا سند صحيح جليل
 ففي اتفاق اصحابها على ذلك ما يدل على ان مذهبها كان كذلك وقول الثاغي بعد ذلك وانما رواه
 حاتم بن كليب عن ابيه عن علي دليل على ثبوت ذلك عن علي لان صاحبها واباه ثقتان كما تقدم
 ثم ذكر البيهقي (ان عمرو بن مرة حدث ابراهيم بن حنيفة بن وائل عن ابيه الثمالي الذي صلى الله عليه وسلم
 يرفع يده حين يفتح الصلوة واذا ركع فقال ابراهيم ما راي اياه راى رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ذلك
 اليوم الواحد فحفظ ذلك وعبد الله لم يحفظ ذلك منه فانما رفع اليدين عند افتتاح الصلوة) ثم قال وقال
 ابو بكر بن اسحاق الفقيه هذه علة لا تسوى سماعها لان رفع اليدين قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن
 الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان
 هؤلاء الصحابة لم يروا النبي عليه السلام رفع يديه فدنسى ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون
 بعد النبي المودعان ونسي ما اتفق العلماء كلمه على نسخه وتركه من التطبيق ونسي كيفية قيام اثنين خلف
 الامام وذي ما لم يختلف العلماء فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في يوم الحرف وفتاواني كيفية جمع
 النبي صلى الله عليه وسلم برفة ونسي ما لم يختلف فيه من وضع المرقى والساعد على الارض في السجود
 ونسي كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وسلم وما خلق الذكر والانثى واذا اجاز على ابن مسعود ان ينسى مثل
 هذا في الصلوة كيف لا يميز مثله في رفع اليدين) * قلت * قوله لا تسوى لفتة عاية والصواب ان
 يقال لا تسوى وفي الصحاح الغراء هذا الشيء لا يساوى كذا ولم تعرف لا يسوى كذا وهذا لا يساويه اي
 لا يبادله وقوله ثم عن الخلفاء الراشدين ممنوع اذ قد صح عن عمرو بن عثمان رضي الله عنه خلاف ذلك كما تقدم

والله روي من عمر في الرفع في الركوع والرفع منه ذكر البيهقي سنده وقبه من هو مستضعف ولهذا
قال البيهقي في الباب السابق (ورويانه عن ابي بكر وعمر) وذكر جماعة ولم يذكره بلقط الحصة كما نزل ابن اسحاق
ولم اجد احد اذكره ثانياً رضي الله عنه في جملة من كان يرفع يده في الركوع والرفع منه وقوله ثم من الصحابة
والتابعين تساهل فان في الصحابة من خسر الرفع على قصيرة الاقتتاح كما تقدم وكذا جماعة من
التابعين منهم الاسود وعقصة وابراهيم وخيشة وقيس بن ابي حازم والشعبي وابو اسحاق وغيرهم
روي ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيدة وروي ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحاب علي
وعبد الله ونا هك جهه وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم وقوله وليس في نسيان عبادة الى آخره
دعوى لادليل عليها ولا طريق الى معرفة ان ابن مسعود علم ذلك ثم نسيه والادب في هذه الصورة التي
نسيه فيها الى التنبيل ان يقال لم يلقه كما فعل غيره من العلماء وقوله ونسي كيفية قيام اثنين خلف الامام
اراد به ماروي انه على بالاسود وعقصة فحطها عن يمينه ويساره وقد احتذر ابن سيرين عن ذلك بان
المجد كان يضيق ذكره البيهقي فيما بعد في باب المأموم يخالف السنة في الموقف وقوله ونسي انه عليه السلام
صلى الصبح في يوم القرمي وقتها ليس بيده اذ في صحيح البخاري وغيره عن ابن مسعود انه عليه السلام صلى
الصبح يومئذ بلس قانسي انه صلاها في وقتها بل اراد انه صلاها في غير وقتها المناد وهو الاسفار وقد تبين
ذلك بما في صحيح البخاري من حديثه فلما كان حين يطلع القمري قال ان النبي عليه السلام كان لا يصلي هذه
الساعة الا هذه الصلوة في هذا المكان في هذا اليوم قال عبد الله ما صلاتان تحولا من وقتها صلوة المغرب
بعدها باقي الناس والقمري حين يتبرخ القمري وقوله نسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد الى آخره
اراد بذلك ماروي عن ابن مسعود انه قال حيث عظام ابن آدم للعبود فاسجدوا حتى بالمرافق الا ان
عبادة ابن اسحاق ركبة والصواب ان يقال من كراهية وضع المرفق والساعد وفي الحسب لابن جني
قوله والذكر والاثنى عشر ما نسي صلى الله عليه وسلم وعلى وابن مسعود وابن عباس وفي الصحيحين ان
ابا الدرداء قال والله لقد اقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت انه ابن مسعود لم ينفرد بذلك ولا سلم
انه نسي كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرئها وانما سمعها طوبى آخر فادى كما سمع ثم ذكر البيهقي عن
وكيع انه رأى ابا حنيفة يصلي والى جنبه ابن المبارك الى آخره وقلت في سند هذه الحكاية جماعة تحتاج
الى النظر في امره ثم ذكرنا عن محمد بن سعيد الطبري ثاسليمان بن داود الشاذكوني سمعت صفيان بن عيينة يقول

اجتمع الاوزاعي والثوري بنى الى آخره * قلت * محمد بن سعيد هذا لم ادر من هو والشاذكوني قال الرازي ليس بشي متروك الحديث وقال البخاري هو حدي اضعف من كل ضعيف وقال ابن معين ليس بشي وقال مرة كان يكدب ويضع الحديث *

* قال * **باب صفة الركوع**

ذكر فيه حديثا من الحذري * قلت * في سنده ابرسفيان طريف السدي * قال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينس مالم يتغير (ليس بالتوى) وقد ذكرنا هناك من اقوال علماء هذا الشأن فيه ما هو أغش من هذا وفي متن الحديث وفي كل ركعتين تسليمة وهو متروك وفيه ايضا ولا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبغيرها فريضة او غيرها وهو متروك ايضا * قال ابو بكر الرازي لا خلاف بين العلماء في جواز الصلوة مع الفاتحة وحدها *

* قال * **باب القول في الركوع**

ذكر فيه حديث جعفر بن محمد (عن ابيه قال جاءت الخطاية فتالت يا رسول الله ثم قال) وهذا ايضا (سئل) * قلت * محمد بن علي الباقري * وقد تقدم في مرة ان من ادرك شخصا فروى عنه كان متصلا عند الجمهور باجماع لفظ كانت الرواية وقد تقدم ايضا ان جملة الصحابة لا تقصر *

* قال * **باب الطائفة في الركوع**

ذكر فيه حديثا من طريق الوليد بن مسلم (شاشية بن الاحنف) الى آخره * قلت * ذكر صاحب الكمال ان دحيا قال لم يسمع الوليد بن مسلم من حديث شبة بن الاحنف شيئا ثم ان هذا الحديث غير مطابق لكتاب اذ قوله عليه السلام صلى ولا يركع مصرح بترك الركوع وليس ذلك من باب ترك الطائفة *

* قال * **باب يركع يركع الامام ويرفع يرفعه**

ذكر في آخره حديث (اني قد بدت ولاستبقوني بالركوع والسجود) ثم قال (اختار ابو عبيد بدت بالتشديد ونصب الدال يعني كبرت ومن قال يرفع الدال فاته اراد كثرة الحمد) قلت * في جميع التراتب لفارسي وروى هشيم وكان فيها قال الحان بدت * قال ابو عبيد ليس له معنى ههنا لانه ليس كثرة الحمد من صفته عليه السلام لان من فاته انه كان رجلا بين الرجلين في جسمه ولحمه وكذا في التريين الهروي بمناه *

• قال •

• باب وضع الركبتين قبل الدين •

ذكر فيه حديث شريك (عن عامر بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر) ثم ذكره من طريق هام (عن محمد بن حمادة عن عبد الجبار عن ابيه وائل) ومن طريقه (عن شقيق ثا عامر عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال) (هذا حديث يمدى افراد شريك القاضي والنا تابه هام من هذا الوجه مراسلا) قلت • ذكر الدارقطني حديث شريك ثم قال ولم يحدث به عن عامر غير شريك وهذه البارة في الصيغة •

• قال •

• باب من قال يضع يديه قبل ركبته •

ذكر فيه حديث (محمد بن عبدالله بن الحسن عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة) ويضع يديه لم ركبته) ثم ذكر حديث (عبد الله بن سديد عن جده عن ابي هريرة فليبدأ بركبته قبل يديه) ثم ضعف عبدالله بن سديد ثم قال (والذي يمارضه يفترده محمد بن عبدالله) • قلت • وثقه النسائي وقول البخاري لا يتابع على حديثه ليس بصريح في الجرح فلا يمارض توثيق النسائي • ثم قال البيهقي (والدارقطني فيه استناد آخر ولا ارامالا وما) ثم اخرجه من حديثه (عن عبدالله بن عمر بن نافع عن ابن عمر كان يضع يديه قبل ركبته وقال كان عليه السلام يفضله) ثم علقه (بان المشهور من ابن عمر انه قال اذا سجد احدكم فليضع يديه فادفع فليضعهما) الى آخره • قلت • حديث ابن عمر المذكور ولا اخرجه ابن خزيمة في صحيحه وما علقه به البيهقي من حديثه المذكور فاني اياه نظرا لان كلاهما مناه متفصل عن الآخر وحديث ابي هريرة المذكور اولاد لا لتعقوبة وقد فهد بحديث ابن عمر فيمكن ترجيحه على حديث وائل لان دلالة فطية على ما هو الارجح عند اصوليين ولذا قال النووي في شرح المذهب لا يظهر لي الآن ترجيح احد المذاهبين من حيث السنة •

• قال •

• باب الكشف عن الجبهة في السجود •

(قدمي حديث ابن عباس ورفاعة في السجود على الجبهة) • قلت • الامر بالسجود حاصل وان حال بين الجبهة وبين الارض حائل متصل كما لو كان متصلا وتكون الجبهة في حديث رفاعة مقروك بالاخاف بالخالف المنفصل • ثم ذكر البيهقي حديث خباب (شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكتفاهم يشكتنا) • قلت • كرهه في باب السجود على الكتفين ومن كشف عنها في السجود • قلت • والشكوى انما كانت من التحميل لا من مباشرة الارض بالجبهة والاكتف وربما استدل على ذلك بان الحديث مخرج في صحيح مسلم والنسائي من غير ذكر للجبهة والاكتف وذكر مسلم في آخره قال زهير قلت لابي اسحاق

إني الظفر قال نعم قلت اني تحيلها قال نعم وقد ذكر البيهقي ذلك فياسر في باب ما روي في التحيل بياض الظفر
 * قال * **باب من بسط ثوبا يسجد عليه**

ذكر فيه حديث انس (كنا اذا صلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستطع احدا ان يركب جبهته من الارض
 من عدة المرحط ثوبه ثم يسجد عليه) ثم قال (يحتمل ان يكون المراد به ثوبا منقعا لونه) * قلت * هذا
 احتمال ضعيف اذا كان الغالب من حالمة قلة الثياب وانه ليس لاحد من الاثوبه المتصل به ولهذا قال صلى الله
 عليه وسلم اولئككم ثوبان وذكر ابو داود حديث انس في سننه وقطعه بسط ثوبه يسجد عليه وقال الخطابي
 اختلف الناس في هذا فذهب عامة الفقهاء الى جوازه ماله والا وراعي واصحاب الرأي واحد واسحق
 وقال الشافعي لا يجره * ثم ذكر البيهقي قول الحسن (كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون
 وابدعهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته) * ثم قال (يحتمل ان يكون اراد يسجد على عمامته وجبهته
 * قلت * هذه زيادة من غير دليل اذا ذكر الجبهة

* قال * **باب السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود**

(قدم في السجود على الكفين حديث ابن عباس والباس) * قلت * من سجد ويداه في كفيه يصدق عليه
 انه يسجد على يديه * ثم ذكر البيهقي حديث وهيب عن ابن جملان عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن
 ابيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين) * قلت * روى يحيى بن سعيد القطان
 وغير واحد عن ابن جملان عن محمد بن ابراهيم عن عامرته عليه السلام امر بوضع الكفين ونصب القدمين
 مرسل وهذا صحيح من حديث وهيب ذكره الترمذي *

* قال * **باب من سجد على ما في ثوبه**

(قدم في قول الحسن كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ثم ذكر انرا) * قلت * ذكر ابن ابي
 شيبة عن مجاهد والاسود والحسن وسعيد بن جبير وعلقمة وسروى وابراهيم انهم كانوا يسجدون ووايدهم
 في ثيابهم ورايتهم ثم قال (وقد روي فيما يشاهد من مستدلي اسناده بضع الفضع) ثم ذكره من حديث
 (ابراهيم بن اسمعيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت عن ابيه) * قلت * ابراهيم هو ابن ابي حنيفة قال البخاري
 منكر الحديث وقال الدارقطني متروك وعبد الله مجهول الحال كذا قال ابن القطان وابوه عبد الرحمن
 ادخله البخاري في كتاب النجاة وقال البيهقي في باب التكبير في البيدين اربعا (ضعفه

ابن ميمون، فكيف يقول البيهقي في استاده بعض النصف بل هو استاذ ضعيف وذكره عبد الحق في احكامه
ثم قال ولا يصح قتاله البخاري •

• قال • **باب ابن يضع يديه في السجود**

ذكر فيه حديث الثوري (عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سجد تكون يدها جذاء اذ يديه كذا رواه جماعة من الثوري) ثم استضمن حديث وكيع من الثوري بسنده
ولفظه (رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سجد ويديه قريبتين من اذنيه) ثم قال (وهذا
اولى لموافقة رواية ابي حنيفة واصحابه) ثم قال (انا ابو صلي الروذ باري فذكره بسنده من تلخ حديثي
عاصم بن سهل قال اجتمع ابو حنيفة والحديث وفيه (ثم سجد فامكن انفه وجهته ونحى يديه عن جنبه
ووضع كفيه حذو منكبيه) • قلت • بل الرواية الاولى من رواية وكيع لان تلك رواية جماعة
ولان في سند رواية وكيع حاجب بن احمد الطوسي قال اذ هي ضعه الحاكم وغيره وفي سند رواية ابي حنيفة
فليح بن سليمان وهو وان اخبرناه فقد ضعه ابن ميمون وفي رواية قال ليس بالقوي ولا يمتنع بحديثه وقال
ابو حاتم والنسائي ليس بالقوي ولان الرواية الاولى رواها جماعة من الرواة عن عاصم على موافقة رواية
الجماعة من الثوري فاخرجه ابوداود والنسائي واللفظ الاول من حديث بشر بن الفضل عن عاصم ولفظه
فاستقبل القبلة فكبر ورفع يديه حتى اذا ناله الى ان قال فلما سجد وضع راسه بذلك المنزل من يديه وقد ذكر
ذلك البيهقي فيما مضى من هذا الباب واخرجه النسائي من حديث زائدة عن عاصم ولفظه ثم سجد فجعل
كفيه حذاء اذنيه واخرجه ابوداود ايضا من هذا الطريق الا انه لم يذكر لفظه بل احاله على رواية بشر واخرجه
النسائي ايضا من حديث ابن ادريس عن عاصم ولفظه فكبر ورفع يديه حتى رايت ابهاميه قريبا من اذنيه
الى ان قال ثم كبر وسجد فكانت يده من اذنيه على الموضع الذي استقبل بها الصلوة واخرجه البيهقي فيما بعد
في باب ما روي في تحريك الوصل بالايام من حديث خالد بن عبد الله عن عاصم ولفظه (فلما سجد وضع
يديه فسجد بينهما) واخرجه الطبراني من حديث زهير عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع يديه حذاء اذنيه
واخرجه ايضا من طريق بشر بن الفضل عن عاصم بمعنى ما تقدم ثم اخرجه من طريق عتبة بن سعيد الاسدي
من عاصم وقال فذكر نحو حديث بشر بن الفضل واخرجه ايضا من طريق غيلان بن جامع عن عاصم وقال فلما
اشتمع كبر ثم ذكر نحوه واخرجه ايضا من طريق ابي حنيفة عن عاصم ولفظه ثم سجد فوضع راسه بين كفيه واخرجه

ايضا من طريق قيس بن الربيع عن عاصم وقتشه فلما سجد وضع جبهته بين كفيه ولان في الرواية الاولى موافقة لما أخرجه مسلم من حديث علقمة بن وائل ومولى لهم من وائل الحديث وفيه فلما سجد سجد بين كفيه وذكره البيهقي في تقدم من باب رفع اليدين في الركوع والرفع منه وفيها ايضا موافقة لرواية ابي اسحاق قال قلت للبراء بن عازب اين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه اذا سجد فقال بين كفيه اخرجه الترمذي عن قال حسن فريب وقال ابن ابي شيبة في المصنف ثنا ابو الاحوص عن سفيان بن عاصم عن سفيان بن عاصم عن البراء قال اننا اباسم سعد الأنصاري في بيته فقلنا علنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فلما سجد وضع كفيه فرياً من رأسه ثم ان رواية وكيع ويده فريتين من اذنيه ليست بصريحة في وضع اليدين عند السجود بمحذاه المتكئين فتروا الى الوضع بمحذاه الا قد بين لكثرة الرواية بذلك والجمع من الشيء كيف ترك ما هو نص في هذا الباب وهو ما ذكره في باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه من حديث عبد الواحد بن زياد ثنا عاصم عن ابيه عن وائل الحديث وفيه فلما اراد ان يركع رفع يده حتى كاتحذو منكبيه ثم قال فلما اراد ان يرفع رفع يده حتى كاتحذو منكبيه فلما سجد وضع يده من وجهه ذلك الموضع

قال • ﴿باب بيا في رفقته عن جنيه﴾

ذكر فيه حديث "ابن ارقم (انه كان مع ابيه بالاناع من غمرة) الحديث • ثم قال قال يعني ابن سفيان هكذا قال يعني عبد الله بن مسلمة والصحيح غمرة الا انه اخطأ فيه كما اخطأ فيه ابن المبارك ايضا • قلت • رأيت في حاشية هذا الكتاب قال ابن الصلاح القاع الارض المستوية وغمرة يفتح النون وكسر الميم موضع عند معرفة وموضع آخر يقيد وكان الذي اخطأ فيه قاله بالهاء الثالثة الا ان البيهقي قال في كتاب معرفة السنن كان يعقوب بن سفيان يذهب الى ان الصحيح غمرة الباء وقال ابن الصلاح ينبغي ان يكون على هذا بكسر الميم ايضا وكانها الثمرة التي هي مباررة من هضبة لشق الطائفة على السراة والله اعلم اكان يعقوب يكره الميم او يتخلفها

قال • ﴿باب التعود بين السجدين على المتين﴾

قال في آخره (فهذا الاقواء المرخص فيه او المستون على ما رواه عن ابن عباس وابن عمر) • قلت • سباني ان شاء الله تعالى في باب كيف القيام من الجلوس . ايدل على ان ابن عمر كان يكره ذلك وانه تناقض له لعدر وقال انها ليست بسنة الصلوة وان التقواء الاربعة كرهه • ثم ذكر البيهقي حديث النهي عن عقب الشيطان ثم قال (يحمل ان يكون واردا في الجلوس فتشهد الاخير) • قلت • لاحاجة الى تنقيده . بالاخير •

• قال •

﴿ باب ما يقول بين السجدين ﴾

ذكر فيه (عن ابن عباس) كان عليه السلام إذا رفع رأسه من السجدة قال رب اغفر لي الحديث • قلت •
في سنده كامل أبو العلاء جرحه ابن حبان ذكره الذهبي وقد اختلف عليه فروي عنه كذلك وذكر الترمذي
ان بعضهم رواه عنه مراسلا •

• قال •

﴿ باب كيف القيام من الجلوس ﴾

ذكر فيه (عن المنيرة بن حكيم) أنه رأى ابن عمر يرجع من السجدين من الصلوة على صدور رقبته فلما انصرف
ذكرت ذلك له فقال إنها ليست بسنة الصلوة وإنما ائتملت ذلك من أجل أني اشتكى • قلت • ذكره مالك
في موطأ يحمي بن يحيى ولتقله يرجع في سجدين وذكره أبو عمر في التمهيد ولتقله يرجع في السجدين وحكى عن
أبي عبيد أن أصحاب الحديث يقولون الإقماء أن يجعل اليه على عقيه بين السجدين وقال أيضاً ما ملخصه
اختلف العلماء في الانصراف على صدور القدمين بين السجدين فذكره مالك وأبو حنيفة والثاني
وأصحابهم واحد وإسحاق وأبو عبيد ورأوه من الإقماء المنهي عنه وقال آخرون لا بأس به في الصلوة
وصح عن ابن عمر أنه لم يكن يبقى إلا من أجل أنه يشتكى وقال إنها ليست بسنة الصلوة فدل على أنه محدود
من كرمه انتهى كلامه وظاهر قوله يرجع في السجدين يدل على الإقماء بينهما وأنه كان لذرور ما يرجع هذا
بان الجلوس عند القيام أقرب إلى حال المذور من القيام على صدور القدمين فلو كان المراد الانصراف بعد
السجدين لكان جلوس ابن عمر لذروره أولى من نصب القدمين وهو قد فعل بسكن هذا فدل على أنه ليس
المراد الانصراف من السجدين بل بينهما كما دل عليه لفظ الموطأ إذا المذور ينتار الأيسر كما أخرجه البخاري
وصاحب الموطأ عن عبيد الله بن عباد بن عمرو كان يرى ابن عمر يرفع في الصلوة إذا جلس فقلته وأما
يومئذ حديث السن فنهاني ابن عمر وقال أقام سنة الصلوة أن تصب رجلك اليمنى وتنتي اليسرى فقلت أنك
فعل ذلك فقال إن رجلي لا تحملاني •

• قال •

﴿ باب من قال يرجع على صدور رقبته ﴾

(روى خالد بن إلياس وهو ضعيف عن صالح مولى التومة عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينفض في الصلوة على صدور رقبته) ثم قال (وحدث مالك بن الحويرث (صح) ثم روى (عن
عبد الرحمن بن يزيد قال سمعت ابن مسعود قرأته ينفض على صدور رقبته ولا يجلس إذا صلى في أول ركعة

حين يقضى السجود ثم قال (وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة الاولى) * قلت * ظاهر قوله (وحديث
ابن الحويرث اصح) يقضى صحة حديث ابي هريرة ايضا وتضعفه رواة يابى ذلك واراد بالسنة الجلوس بعد
السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لانسلم ان ما نقله ابن مسعود يخالف السنة بل هو موافق لما تقدم روى
ابوداود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش بن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث
وفيه ثم ذكر فسيده ثم ذكر فقام ولم يتورك فحصل حديث ابن الحويرث على انه جلس لمذكران به كما روي انه
عليه السلام قال لا تبادروني الي بدنت وكما تزعج ابن عمر لكون رجليه لا تعملانه حتى لا يضادا لحد يمان
وقد اخرج البخاري حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابه ان ابن الحويرث قال لا صحابي
الا بئسكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وصلى صلاة عمرو بن سلمة شيئا مما قال ايوب وكان
يفعل شيئا لم اركم تملونه كان يتقدم في الثالثة او الرابعة والطاوي قال فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اراكم
تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة اتى لا يتقدم فيها استوى قاعدا ثم قام قال الطاوي
وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة
وفي التمهيد اخطف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام فقال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة
واصحابه ينهض على صدورهم ولا يجلس وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وقال النعمان
ابن ابي عياش ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقال ابو الزناد ذلك السنة
وبه قال ابن جنبل وابن رابعه وبه قال احمد واكثر الاحاديث على هذا قال الاثرم ورأيت احمد ينهض
بعد السجود على صدورهم ولا يجلس قبل ان ينهض وذكر عن ابن مسعود وابن عمرو وابن سعيد وابن عباس
وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدورهم واقدمهم ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حنيفة قال فيه
انه عليه السلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قدودا وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
في تعليم الاعرابي ثم احمد حتى تستدل ساجدا ثم قول بامر بالقدمة وفي نوادر الفقهاء لا يثبت نيم
اجمعا ما ارفع رأسه من اخر سجدة من الركعة الاولى والثالثة فنهض ولم يجلس الا الثاني فانه استحب ان
يجلس بكبسه للشهد ثم ينهض قائما قال البيهقي وابن عمر قديين في رواية المنيرة انه ليس من سنة الصلاة
انما فعل ذلك من اجل انه يشتكى * قلت * قد قررنا في الباب السابق ان الذي فعله ابن عمر لاجل شكواه
وهو الاتقاء بين السجدين وهو الذي يثبت انه ليس من سنة الصلاة لا النهوض من السجدة الثانية على

صدور التذمين *

* قال *

باب كيفية المجلس في الشهادتين في الشهادتين

ذكر فيه حديثان طريق أبي داود (عن قليح اشبرني مجلس في سهل قال اجتمع ابو حنيفة والحديث وفيه ثم جلس فاقترش رجله اليسرى واقبل بصدره اليمنى على قبضته) الى آخره ثم قال وهذا في الشهادتين الاولى وليس في حديثه ذكر الشهادتين الاخره) قلت * لفظ أبي داود في حديثه اجتمع ابو حنيفة وابو اسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكر هذا الحديث لم يذكر الزرع اذا قام من اثنين ولا المجلس قال حتى فرغ ثم جلس فاقترش رجله اليسرى واقبل بصدره اليمنى على قبضته فظاهر قوله حتى فرغ ان ذلك كان في الشهادتين الاخره ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن عمرو (سمعت ابا حنيفة في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) قلت * رواه عن محمد بن عبد الحميد بن جعفر وهو ان خرج له في الصحيح فقد تكلم فيه * ضعفه القطان وكان الثوري يعمل عليه من اجل التذمة وعملوا به خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن وقال القطان ما لم ينصه فيجب الثبوت في قوله فيهم ابو قتادة فان ابتداءه قتل مع علي وهو صلى الله عليه هذا هو الصحيح وقيل على ستة اربعين ومحمد بن عمرو لم يذكر ذلك وقيل توفي ابو قتادة سنة اربع وخمسين وليس بصحيح ويؤيد ذلك تأكيد عطاء ابن خالد روى الحديث فقال حدثني محمد بن عمرو قال حدثني رجل انه وجد عشرة الحديث فيمن ان يبين محمد بن عمرو وبين اولئك العصابة رجلا وعطاف لاه احسن حالا من عبد الحميد قال ابن حنبل عطاف من اهل المدينة ثقة صحيح الحديث وقال ابن معين ليس به بأس وهو وثيق منه على ما عرف ولا يضره ما جرحه به بعضهم لانه جرح مبهم غير مفسر ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال عن عياض او عباس بن سهل الساعدي الحديث ولم يذكر فيه الترتيب بين الجلوسين وقد تقدم في باب رفع اليدين عند الركوع والزمع منه كلام كثير على هذا الحديث ثم ذكر البيهقي حديث عائشة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وكان يقول في كل ركعتين التسمية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى) وحديث وانزلني صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (ثم جلس فاقترش رجله اليسرى ثم قال احمد ما واردي في الشهادتين الاخره والثاني واردي في الشهادتين الاولى) قلت * حديث عائشة اقرب بمسلم عن البخاري ولفظه كان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وهو مخالف لما قبله البيهقي والملاح يدلي على ان ذلك كان في الشهادتين بل هو في قوة قولنا كان يفرش ذلك في الشهادتين اذ قولنا اولاد كان يقول في كل ركعتين التسمية يدل

على هذا التقدير وحديث وائل أخرجه النسائي ولفظه ثم قد وافقني رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على غنذه اليسرى وجعل مرفقه اليمين على غنذه اليمين ثم قبض اثنين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصمعه فرائجه يحر كهايدعوما وفي رواية له وأشار بالسبابة يدعو فذكر الله ما دليل على أن ذلك كان في آخر الصلاة فرد تأويل البيهقي بأنه وارد في الشهد الأول والبيهقي أيضا ذكر الله ما بها في حديث وائل مما يدل في باب كيفية الإشارة بالمسبحة وفي الباب الذي بعده فكان في روايته ما يرد تأويله هذا وذكر الله ما بها في حديث وائل في كتاب المعرفة وأوله بالاتاراة بها عند الشهادة وهذا تأويل بعيد مخالف للبيعة من غير ضرورة ثم خرج قول ابن عمر (المساة الصلاة أن تصبده جلك النبي وتثني اليسرى) قلت • إطلاقه يدل على أن السنة • لك في الشهادتين وهو خلاف مذهب البيهقي •

• قال • باب ما روي أنه أشار بها يعني بالسبابة •

كر فيه (عن ابن عمر تحريك الأصبع مدعرة للشيطان) ثم قال (تقر به محمد بن عمر الواقدي وليس بالقوي) قلت • اغلظ الناس القول فيه والبيهقي الآن القول فيه ما وصفه في باب قتل التوبة وغيره •

• قال • باب الاعتماد يديه على الأرض •

ذكر فيه حديث النهي عنه من طريق أبي داود (ثنا أحمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك الترمذي ثنا أحمد بن الرزاق) ثم قال من طريق أبي داود (ثنا أحمد بن حنبل ثنا أحمد بن الرزاق) ثم قال (ورواية ابن عبد الملك وم) • قلت • انرد البيهقي ابن حنبل عن التلافة والذي في سنن أبي داود أنه جمع الأربعة مرواه عنهم وابن عبد الملك الترمذي ما فظوه النسائي وما استدلل به البيهقي في ما يدل على صحة رواة الصحيح رواية ابن حنبل • معنى آخر منفصل من معنى رواية الترمذي لطلال رواه به بل يعمل بها ينهي عن الجميع والله أعلم •

• قال • باب رفع اليدين عند القيام من الركعتين •

• قلت • ذكر في هذا الباب أحاديث لا يقول بها إمامه الشافعي ولا يرى الرفع عند القيام من الركعتين وكان البيهقي حين رأى هذه الأحاديث انصف فاتبعها وخالف إمامه فلان كان كذلك وجب عليه أن يضيف إلى ذلك رفع اليدين عند رفع الرأس من السجود فقد قال أبو داود في سننه ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشعي ثنا عبد الوارث بن محمد بن حمادة ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت عالما لا أعقل صلاة أبي خديش وائل بن علقمة عن أبي وائل بن حجر الحديث وفيه وأدغم راسه من السجود أيضا رفع

يد به وهذا سند صحيح والصواب في وائل بن علقمة بن وائل كذا في اطراف المزي والكشاف لذهبي
 وذكر ابن طاهر المقدسي في اطرافه في ترجمة علقمة بن وائل من ابيه الى ابي داود وخرجه الطبراني في من
 طريق عبد الوارث بسنده ولفظه حدثني علقمة بن وائل وعلقمة اخبرني له مسلم في صحيحه ووجب
 ايضا ان يضيف اليه في ذلك الرفع عند السجود ايضا فقد قال السائي في سننه انا محمد بن المثنى
 ثنا ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث انه رأى نبي الله صلى الله
 عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع واذا رفع راسه من ركوعه واذا سجد واذا رفع راسه من سجوده
 حتى يمازى بهما فروع اذنيه وهذا ايضا سند صحيح ووجب ايضا ان يضيف الى ذلك الرفع عند القيام
 من سجدين لمالي حديث على الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب ولفظه واذا قام من سجدين كبر ورفع يديه
 كذلك ثم انه ليس في حديث على هذا ذكر الرفع عند القيام من الركعتين فليس يتناسب لباب اللهم الا ان
 يكون فهم من ذكر السجدين ان المراد بهما الركعتان وهو خلاف الظاهر *

قال * باب ابتدأ فرض التشهد

ذكر فيه قوله عليه السلام (قولوا التحيات لله) الى آخره * قلت * مذهب الشافعي ان يصوم ما توجه اليه هذا
 الامر ليس بواجب بل الواجب بضمه وهو التحيات لله سلام عليك ايما النبي وروح الله تعالى وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والزيادة على هذا زيادة
 عدل وقد توجه اليها الامري لم يزل الشافعي القول بها واجما بها وفي الاستذكار لم يقل احد في حديث ابن مسعود
 بهذا الا سناد ولا يثيره قبل ان يفرض التشهد الا ان عينه اتى ما فيه ثم ان ابن عينة مدلس وقد عمن
 في السند والاعمش ايضا وان عمن لكن منه منصور ثم ان الحديث لم يقدح في التشهد بالاخير والشافعي
 فرض الاخير وجعل الاول سنة *

قال * باب التشهد الذي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس واقرانه

(ولاشك في كونه ابتدأ التشهد الذي عليه ابن مسعود واضرا به) * قلت * لا ادري من اين له ان تشهد ابن عباس
 واقرانه متأخر عن تشهد ابن مسعود واضرا به حتى قطع بذلك ولا يلزم من صفة متأخر تعليمه وسامعه
 عن غيره ولا علم احدا من الفقهاء واهل الاثر دمج رواية معار الصحابة رضي الله عنهم على رواية كبارهم
 عند التعارض وابن عباس كان كبير اما سمع الحديث من غيره من الصحابة فيرويه وابن مسعود وان تقدم

اسلامه فقد دامت صحبته الى ان قبض النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الدارقطني وحسن سنده عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب اخذ يده فسلمه وزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ يده فسلمه التثنية فدل هذا على ان ابن عباس اخذ التثنية من عمرو وعمر قد تم العتبة ثم ذكر البيهقي حديث ابي الزبير (عن سعيد بن جبير وطائوس عن ابن عباس كان عليه السلام يلعن التثنية كما يلعن القرآن وفيه سلام عليك ايها النبي ورحمة الله تعالى وبركاته سلام علينا) * قلت * اختلف فيه فرواه الطحاوي عن ابي بكره عن ابي ناصم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا عليه ثم قال البيهقي (رواه مسلم عن قتيبة وغيره وفي لفظ قتيبة كما يلعن السورة من القرآن) * قلت * رواية البيهقي موافقة لمذهب الشافعي في تكثير السلام في الموضعين ونسبته الى مسلم يقتضي انه في صحيحه كذلك وليس الامر كذلك بل لفظ مسلم السلام عليك ايها النبي السلام علينا بالتمريف فيها فوجب على البيهقي ان يبين ذلك لانه موضع المقصود كما بين مخالفة لفظ قتيبة في مسلم لروايته هو وان لم يكن في ذلك كثير فائدة *

* ثم قال * **باب التوسع في الاخذ بجميع ما روينا في التثنية واختيار المسند الزائد**
ذكر فيه من التثنية (انه اختار تشهد ابن عباس لانه اجمع واكثر لفظا من غيره) * قلت * اخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل تشهد ابن مسعود وزاد في اوله وآخره على تشهد ابن مسعود وابن عباس زيادات وكان الواجب ان يختار التثنية لانه اجمع واكثر من الجميع والبيهقي ذكر حديث جابر فبما مضى في باب من استحب التسمية وذكر فيه ايضا حديث تشهد عمرو بنه وفيها ايضا زيادة *

* قال * **باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التثنية**
ذكر فيه حديث (فكيف صلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلواتك) ثم حكى من الحاكم (انه صححه) لم عن الله ارقطني (انه حسنه) * قلت * في سنده ابن اسحاق وقد ذكر البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (ان الحفاظ يتوقون ما يتفرد به) ثم ذكر حديث مجمل هنا * قلت * الامر بالصلاة هنا للاستيقاب كبقية الاوامر المذكورة منه ولهذا تركه عليه السلام حتى فرغ من الصلاة ولم يامر به بالاعادة وحديث فضالة هذا صححه الترمذي وقال صاحب الاستذكار حجة اصحاب الشافعي فيها ضعيفة حتى في فرضية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقال الخطابي والطحاوي لا اعلم لثنا في هذا قدوة وقال

ابن المنذر لا يجد الدلالة على ذلك •

• قال • **باب الدليل على ان بنى المطلب من جهة آله عليه السلام في حرمان الصدقة** •

• قلت • في نوادر الفقهاء لابن بنت نعم اجمعوا ان اخذ الزكاة سلال بنى المطلب الا لثما في وهو منهم فانه منع من ذلك •

• قال • **باب من زعم ان مواله عليه السلام يدخلون** •

ذكر فيه حديث (مولى القوم منهم) • ثم قال (اخوجه البخاري في بعض النسخ) • قلت • اخبرني البخاري في كتاب الترائض من صحيحه فلا حاجة الى قوله في بعض النسخ •

• قال • **باب من قال يترك المأموم القراءة فيلجأ فيه الامام** •

• قلت • ذكر هذه الابواب بين ابواب الدعا في الشهد والسلام من الصلوة ليس بمناسبة وذكر البيهقي

في هذا الباب حديث جرير عن سليمان التيمي عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان عن ابي موسى الحديث

وفيه (فاذا اكبر الامام فكبروا واذا قرأ فاعتصموا) ثم خرج عن ابي داود المصنعي (انه قال قوله فاعتصموا

ليس بمحفوظ اوليس بشئ) ثم خرج عن ابي علي الحافظ (انه قال خالف جرير عن التيمي اصحاب قتادة كاهم)

• قال • الذي رأته في غير نسخة من سنن ابي داود • فاعتصموا ليس بمحفوظ • لم يزد على ذلك والتيمي

جليل القدر قال شعبة ما رأيت احدا اصدق منه وفي مثل الحلال قلت يعني لابن حنبل يقولون

اخطأ التيمي قال من قال اخطأ التيمي فقد هبت التيمي ولا تسلم اليه خالفهم بل زاد عليهم وزيادة

الثقة مقبولة ويؤكد هذا ما يوجد في بعض نسخ مسلم عقيب هذا الحديث قال ابو اسحق قال ابو بكر ابن اخ

ابي النضر في هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابو بكر لحديث ابي هريرة تقول هو

صحيح يعني واذا قرأ فاعتصموا فقال هو عدى صحيح فقال لم تضعه هناك قال ليس كل شئ عدي صحيح وضعه

فهما اتاوضعت هما اجمعوا عليه انتهى كلامه وهذا شاهد جيد لرواية سليمان التيمي وقد تابعه علي رواه سعيد

ابن ابي حنبل وعمر بن حارم فروياه عن قتادة • وكذلك اخبرني البيهقي من حديث سالم بن نوح عنها بطل

قول ابي علي خالف اصحاب قتادة كلهم وسلم هذا وان قال الدارقطني ليس بانثوى فقد اخرج له مسلم

وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما واو داود والترمذي والنسائي وقال ابن حنبل ما يمد به بأس وقال

ابو زرعة صدوق ثقة فهذا كما تقدم زيادة ثقة وترك من ترك لا يكون معه في زيادة من حفظ فلا ادري

ماوجه تضليل البيهقي لسالم في ذلك مع تأييده برواية غيره وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه قال
لا يكر الاثر الحديث الذي رواه جرير عن النبي قد زعموا ان الشمر رواه قلت من كلام الاثر نعم قال
فابي شي نريد قال البيهقي (ورواه محمد بن مجلان من وجه آخر) ثم اسنده من حديث اسمعيل بن ابان (من ابن مجلان)
ثم قال (وكذلك رواه ابو خالدة الاحمر عن ابن مجلان وعروم من ابن مجلان) ثم اسند من ابن سين (قال في
حديث ابن مجلان واذا قرأ فاعتصموا قال ليس بشي وعن ابي حاتم ليست هذه الكلمة منصوغة هي من تغليب
ابن مجلان) ثم قلته ابن مجلان ونفعنا لعل وفي الكمال لعبد النبي ثقة كثير الحديث وذكر الدارقطني ان مسلما خرج
له في صحيحه بهذا كما مر زيادة ثقة وقد تابعه عليا خارجة بن مصعب وبمجي بن العلاء كاذره البيهقي فيما بعد
واخرج ابوداود هذا الحديث في مسنده من طريق ابي خالدة عن ابن مجلان ثم قال هذه الزيادة اذا قرأ فاعتصموا
ليست بمنصوغة الروم من ابي خالدة عندنا انتهى كلامه وابو خالدة ثقة اخرج له الجماعة وقال احمد بن ابراهيم
سألت وكيعا عنه فقال وابو خالدة من يسأل عنه وقال ابو هشام الرضا ثنا ابو خالدة الاحمر الثقة الامين ونسبة
ابي داود الروم اليه دون ابن مجلان تدل على ان ابن مجلان احسن حالا عنده من ابي خالدة وهذا اعجب
فان ابن مجلان فيه كلام وابو خالدة ثقة بلا شك واخرج النسائي هذا الحديث في سننه بهذه الزيادة من طريق
محمد بن سعد الانصاري عن ابن مجلان ثم قال النسائي كاتب الحرزم يقول محمد بن سعد الانصاري ثقة
فقد تابع ابن سعد هذا البخاري وتابعه ايضا اسمعيل بن ابان كما اخرج البيهقي فيما تقدم وبهذا يظهر ان الروم
ليس من ابي خالدة كما زعم ابوداود وقد ذكر المنذري في مختصره كلام ابي داود ورد عليه نعموا قلنا وابن
حزم صح حديث ابن مجلان وقد سران مسلما ايضا صحه وذكر ابو عمر في التمهيد بسنده عن ابن حنبل انه
صح الحديث بنى حديث ابي موسى وحديث ابي هريرة هذا ثم ذكر البيهقي حديث الزهري (سمعت
ابن اكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب قال سمعت ابا هريرة يقول صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (في
حصة هذا الحديث نظران رواه ابن اكيمة القتيبي رجل مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث
عنه غير الزهري ولم يكن هذا الزهري من سرفته اكثر من ان يروي عن ابن المسيب) ثم اسند عن الحميدي (انه قال
في ابن اكيمة معنى ذلك) وقلته اخرج حديثه ابن حبان في صحيحه حصة القرطبي وقال اسمه عارة ويقال
عمرو واخرجه ايضا ابوداود ولم يعرض له بشي وذلك دليل على حسنه عنده كما عرف وفي الكمال لعبد النبي
روى عن ابن اكيمة مالك ومحمد بن عمرو وقال ابن سعد توفي سنة احدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين وقال

ابن ابي حاتم سألت ابي عنه فقال صحح الحديث حديثه مقبول وقال ابن حبان في صحيحه اسمه مرو هو و
 اخوه عمر ثقتان وقال ابن معين روى عنه محمد بن عمرو وغيره وحسبك برواية ابن شهاب عن يوفي التمهيد
 كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو يرضى الى حديثه وتحدثه قال هو ابن شهاب وذلك دليل على
 جلالة عندهم وثقتهم انتهى كلامه وهذا كله ينفي عنه الجاهلية ثم قال البيهقي (وفي الحديث الثابت عن العلامة عبد الرحمن
 عن ابي السائب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج
 فقلت يا ابا هريرة اني اكون احياها وراء الامام قال غضب ذراعي وقال يا فارسي اقرأ ياقي نفسك
 وابو هريرة راوى الحديثين دليل على ضعف رواية ابن اكيمة) قلت هذا مذهب الشافعي والمحدثين ان الراوى اذا
 روى حديثا ثم خالف كان العبارة لا روى لا لما رأى ولا يكون رأيه جرحا في الحديث فكيف تكون فتوى
 ابي هريرة دليل على ضعف حديثه للرغوع *

قال * باب من قال لا يقرأ خلف الامام على الاطلاق

ذكر فيه حديث الحسن بن صالح (من جابر وليث بن ابي سليم عن ابي الزبير عن جابر قال صلى الله
 عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) ثم قال (جابر الجعفي وليث لا يمتنع بهما) قلت في
 مصنف ابن ابي شيبة ثمامة بن اسمعيل عن حسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال كل من كان له امام فقرأه له قراءة وهذا سند صحيح وكذا رواه ابو نعيم عن
 الحسن بن صالح عن ابي الزبير ولم يذكر الجعفي كذا في اطراف المزني وتوفي ابو الزبير سنة ثمان وعشرين
 ومائة ذكره الترمذي وعمر بن علي والحسن صالح وله ستة مائة وتوفي سنة سبع وستين ومائة وصاحبه من
 ابي الزبير يمكن ومذهب الجمهور ان امكن لقائه لشخص وروى عنه فرواجه محمولة على الاتعمال فحمل على
 ان الحسن سمعه من ابي الزبير مرة بلا واسطة ومرة اخرى بواسطة الجعفي وليث ثم اسند البيهقي (من جابر
 قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا واء الامام) ثم قال هذا هو الصحيح عن جابر من
 قوله وقد رقه يحيى بن سلام وغيره عن مالك) قلت * ذكر البيهقي في الخلافيات انه روى عن اسمعيل
 ابن موسى السدي ايضا عن مالك مرفوعا واسمعيل صدوق وقال النسائي ليس به بأس وقال ابن عدي
 احتله الناس ورووا عنه وانما انكروا عليه بالتوفي التشيع ثم قال البيهقي (وقد يشبهه ان يكون مذهبه يعني
 جابرا ترك القراءة خلف الامام فيما يجهل فيه بالقراءة دون ما لا يجهل فقد روى يزيد القتيبي عن جابر قال

كانت قرأ في الظهر والصبر خلف الامام في الركعتين الاولين بقائمة الكتاب وسورة وفي الاخرين بقائمة الكتاب) قلت • الصريح عن جابر ان المؤمن لا يقرأ مطلقا كما صرح به البيهقي والاول قال ابن ابي شيبة في المصنف ثاو كيع عن الضحاك بن عثمان عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال لا يقرأ خلف الامام وهذا ايضا سند صحيح متصل على شرط مسلم ومارواه يزيد مضطرب المتن اخرجه البيهقي فيما مضى في باب من قال تقصر في الاخرين على القائمة من حديث مسمر حدثني يزيد الثقفي سمعت جابرا يقول يقرأ في الركعتين بينى اولين بقائمة الكتاب وسورة وفي الاخرين بقائمة الكتاب الى آخره • قال البيهقي (وكذلك يشبه ان يكون مذهب ابن مسعود ثم ذكر بسنده (ان رجلا سأله عن القراءة خلف الامام فقال انصت للقرآن) الى آخره ثم قال البيهقي (واقبال انصت للصحيح) • قلت • قد ذكرنا في الباب الذي يليه عن ابن مسعود بسند صحيح انه لا قراءة خلف الامام مطلقا ورواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار ثنا محمد بن بشار وعمر بن علي قالنا ابو احمد اننا يونس ابن ابي اسحق عن ابيه عن ابي الاحوص عن عبد الله قال كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم علي القرآن وهذا اسند جيد ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال من صلى وراء الامام كفاء قراءة الامام) ثم قال (هذا هو الصريح من قوله وقدر روي عنه بخلافه) ثم ذكر بسنده (انه سئل عن القراءة خلف الامام فقال اني لا استحي من رب هذه البنية ان اصل صلاة لا اقرأ فيها بالقرآن) • قلت • المشهور عنه عدم وجوب القراءة خلف الامام وقد ذكر البيهقي بهذا من طريقين عنه ما يدل على ذلك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرأون خلف الامام وروى ايضا عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين سألت ابن عمر اقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكثيك قراءة الامام وروى ايضا انادود بن قيس عن زيد بن قيس عن زيد بن اسلم ان ابن عمر كان ينهى عن القراءة خلف الامام •

• قال • باب من قال قرأ خلف الامام في ما يجهل وفيما يسر

ذكر في عهد يشاهد بن خالد (عن ابن اسحاق عن مكحول عن محمد بن الربيع عن عباد بن الحديث ثم ساقه من طريق عبيد الله بن سعد (قال حدثني عمي ثابي عن ابن اسحاق حدثني مكحول بهذا) ثم قال (قال علي بن عمر هذا اسناد حسن) قلت • لم يقل الله ارقطني هذا الكلام في سنته عقيب هذا السند وإنما ذكره عقيب روايا بن علي عن ابن اسحاق عن مكحول والكلام في ابن اسحاق معروف والحديث مع ذلك مضطرب الاسناد والبيهقي ينقضه وقال عبد الحق رواه الاوزاعي عن مكحول عن عبيد الله بن عمرو قال صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف قال هل تقرأون

إذا كنتم معي في الصلاة فلتأتم قال فلا تملأوا الأيام القرآن وفي التمسيد خولف فيه ابن اسحاق غرواه
 الا وامي من مكحول من رجاء بن حيوة عن عبد الله بن عمرو فذكره ورواه الطحاوي في احكام القرآن
 من حديث رجاء عن محمود فوافقه على عبادة ثم ساقه البيهقي من طريق (زيد بن واقد عن حرام بن حكيم
 ومكحول من نافع بن بصود بن ربيعة كذا قال انه سمع عبادة الحديث ثم قال قال الله ار فلقني اسناد حسن ورجاله
 ثقات) ثم ساقه البيهقي من طريق اخر (عن زيد بن واقد) ثم قال (الحديث صحيح من عبادة) قلت
 نافع بن محمود لم يذكره الجاردي في تاريخه ولا ابن ابي حاتم ولا اخرج له الشيخان وقال
 ابو صير مجهول وقال الطحاوي لا يعرف فكيف يصح او يكون سنده حسنا ورجاله ثقات ثم ذكر البيهقي من
 براهم بن ابي البت ثنا الاشجسي فذكر سنده (عن ابي فلا يقص ابن ابي عائشة من رجل من الصعابة)
 الحديث ثم قال (اسناد جيد) قلت ابن ابي البت متروك وقال صالح جزرة كان يكذب عشرين سنة واشكل امره
 على احمد وعلى حقه ظهر بعد وقال ابو حاتم كان ابن سمين يحمل عليه وقال الساجي متروك ذكره صاحب الميزان ثم ان
 البيهقي جعل هذا اسنادا جيد او فيه رجل من الصعابة وعاد له ان يصح ذلك منقطع او قد بسطنا الكلام معه
 على ذلك في باب انتهى عن فضل الحديث ثم قال (وقد قيل عن ابي قلابة عن انس وليس بمحفوظ) قلت
 اخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي قلابة عن انس ثم قال سمعه من انس وسمعه من ابن ابي عائشة
 فالطريقان محفوظان وفي احكام القرآن طحاوي حدثنا احمد بن داود ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد الله بن عمرو عن
 ايوب عن ابي قلابة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا اتقرأون والامام يقرأ فقالوا اننا نفضل فقال
 لا تملأوا ثم ذكر البيهقي من علي ما يدل على القراءة خلف الامام ثم قال (وفي كل ذلك دلالة على ضعف ما روي من
 علي بطلانه باسناد لا تسوي ذكرها لضعفها) قلت قد تقدم ان الصواب ان يقال لا تساوي ثم المروي عن
 علي منع القراءة خلف الامام ذكره ابن ابي شيبة في مصنفه فقال ثنا محمد بن سليمان الاصمعي عن عبد الرحمن
 ابن الاصمعي عن ابي حاتم عن عبد الله بن ابي ليلى عن علي قال من قرأ خلف الامام فخطأ القطرة ومعدلا صباهي قال
 الذهبي صدوق وقال ابو حاتم لا يمتنع به وقال في الكشاف اخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه وقواه ابن
 حبان واثبت السند على شرط الصحيح وقد جاء ل محمد بن الاصمعي في ذلك كتابه فروى الدارقطني في سننه من
 طريق عبد العزيز بن محمد ثنا قيس عن عبد الرحمن بن الاصمعي فذكره بسنده وهذا الاثر وان اضطرب سنده
 لكنه من هذا الوجه لا بأس به وروى عبد الرزاق في مصنفه عن داود بن قيس عن محمد بن عجلان قال

قال علي من قرأ مع الامام فليس على القطرة قال وقال ابن مسعود على فوهه قرأ بالقال وقال صرين الخطاب
وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه حبر وقال صاحب التمهيد ثبت عن علي وسدوزيد بن ثابت انه
لاقرء مع الامام لانها اسرو ولا تبا جبر وروى عبد الرزاق عن الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود
قال وددت ان الذي يقرأ خلف الامام على فوهه قرأ به عن مسر عن ابي اسحاق ان حقه قال وددت ان الذي يقرأ
خلف الامام على فوهه احسبه قال قرأ به او رخصا وقال ابن ابي شيبة ثنا الاحمر عن الاعمش عن ابراهيم قال اول
ما حدثوا القراءه خلف الامام وكانوا لا يقرأون ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قرأ خلف الامام في الظهر
والصدر) قلت في سند شريك هو القاضي قال البيهقي في باب الرجل يأخذ حقه من يمينه (لم ينج به
اكثر اهل العلم بالحدث) وقال في باب من زرع في ارض غيره يبيها ذنه (كلف يميني القطان لا يروى عنه
وضعت حديثه جدا) وقد مر عن ابن مسعود خلاف هذا وجاء ايضا عنه بسند صحيح انه لاقرأه خلف
الامام وقال ابن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن منصور عن ابي وائل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اقرأ
خلف الامام فقال ان في الصلوة شيئا وسيحكبك قراءة الامام ثم ذكر البيهقي (ان ابن عباس عن روى عنه
القراءة خلف الامام) قلت وروى عنه خلاف هذا قال الطحاوي في احكام القرآن ثنا ابراهيم بن ابي داود
ثنا ابو صالح عبد الصارمين داود الحارثي ثنا حماد بن سلمة عن ابي حمزة قلت لابن عباس اقرأ والامام بين
يدي قال لا ثم ذكر البيهقي (ان ابا الدرداء اوجابهم) قلت قد جاء عنهما خلاف هذا ذكر البيهقي
في باب من قال لا يقرأ حديث جابر من كان له امام فقرأه الامام له قراءة لم قال (الصحيح انه من قول
جابر) ثم ذكر حديث ابي الدرداء (ما روى الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم) ثم حكى (عن الدارقطني انه
قال الصواب انه من قول ابي الدرداء) ثم ذكر البيهقي (ان ابن عمر عن روى عنه القراءة خلف الامام)
قلت قد مرنا في الباب السابق ان المشهور خلاف هذا ثم ذكر ذلك من الخدري ثم من انس قلت
في سنديهما الروام بن حمزة هو المسازي قال ابن الجوزي في كتاب الضعفاء قال يمين ليس حديثه بشئ
وقال احمد له احاديث منكورة

* قال * باب تحليل الصلاة بالتسليم

ذكر فيه (قوله عليه السلام انما يكفي احدكم ان يقول هكذا واثار باصبعه ويسلم على اخيه) قلت قرن السلام
بالاشارة بالاصبع واخلاف ان الاشارة بالاستجابة ثم ذكر حديث علي (واحللنا التسليم) ثم قال روي

ذلك في حديث الحذري وغيره وفي ذلك دلالة على ضعف ما نأخذ كرسده (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال
 أنا جالس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته ثم قال (عاصم بن ضمرة ليس بالقوي وعلى لا يخالف ما رواه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت حديث علي في مسنده ابن عقيل متكلم فيه وقال البيهقي في باب لا يتطهر بالمستعمل
 (أهل العلم يشتقون في الاحتجاج بروايته) حديث الحذري في مسنده يوسف بن طريف السعدي قال أبو حمزة أجمعوا
 على أنه خفيف الحديث كذا في الإمام وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينحس ما لم يتغير (ليس بالقوي) ثم على تقدير
 صح الحديث قال أبو حمزة لا يدل على أن الخروج من الصلاة لا يكون إلا بالتسليم إلا يضرب من دليل الخطأ
 وهو مفهوم ضعيف عند الأكثر انتهى كلامه وعاصم وثقه ابن المديني وأحمد بن حنبل وروى عنه أصحاب السنن
 الأربعة وقوله على لا يخالف ما رواه لخصه أن يعكس الأمر ويحيل قوله دليل على نفع ما رواه لا يظن به
 أنه يخالف النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد ثبت عنه نفع ما رواه وهذا على تقدير تسليم صح الحديث وثبوت دلالة
 على المدعى وروى عن جماعة من السلف كقول علي فروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء
 في من أحدث في صلاته قبل أن يشهد قال حسبه فلا يبدؤ من ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء إذا رفع
 الإمام يدايه من السجود في آخر صلاته فقد تمت صلاته وإن أحدث ومن ثبوتة عن ابن المسيب في حديث بين
 ظهرا في صلاته قال إذا قضى الركوع والسجود فقد تمت صلاته وعن الثوري عن منصور قلت لأبراهيم
 الرجل يحدث حين يفرغ من السجود في الركعة وقبل التشهد قال تمت صلاته وقد روى أبو داود من حديث
 أبي سعيد قال صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته فليطأ الشك وليبن على اليقين فإذا استيقن التمام سجد
 سجدتين فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافذة والسجدة ثلثان مرغمتي الشيطان الحديث فلو كان السلام ركعا
 واجبا لم يصح الغل مع بقائه وروى الجماعة من حديث عبد الله بن بجنة أنه صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين و
 لم يجلس فلم يقض صلاته ونظرا تسليما سجدتين ثم سلم فدل على أن الصلاة تقضى قبل التسليم وبدونه ثم
 ذكر البيهقي حديث ابن مسعود في التشهد وفي آخره (إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك)
 إلى آخره ثم أخرج (عن أبي علي الحسين بن علي الحافظ قال وم زهير في روايته عن الحسن بن الحر
 وأدرج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه وهو قوله إذا قلت هذا فقد قضيت
 صلاتك وهذا مما هو عن ابن مسعود كذلك رواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن
 الحر ثم أخرجه البيهقي من طريق فسان بن الربيع (ثابت بن عبد الرحمن بن ثابت) نذكره وفي آخره

(قال ابن مسعود إذا قرئت من هذا فقد قضيت صلاتك) * قلت * في هذا السند نظر غسان هذا ضعفه
 الدارقطني وغيره ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت ذكر البيهقي في باب التكرار ما في البيهقي (ان ابن
 معين نسخه) وبمثل هذا التمثل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام مصلا بالحديث وعلى نقد بر صحة السند
 الذي روي فيه موقوفنا فرواية من وقف لا عمل بها رواية من رفع لان الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من
 مذاهب اهل الفقه والاصول فيحصل على ان ابن مسعود سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فرواه كذلك مرة
 واقى به مرة أخرى وهذا اولى من جعل من كلامه اذ فيه تخطيعة الجماعة الذين وصلوه ثم لولسنا حصول
 الوهم في رواية من ادرجه لا يتبين ان يكون الوهم من زهير بن روه عنه لان شبابة رواه عنه موقوفاً كما ذكر
 البيهقي هنا ثم قال (وان كانت النظرة الاولى قائمة من النبي صلى الله عليه وسلم فليعلم ان تعليم النبي صلى الله عليه
 وسلم ابن مسعود تشهد الصلوة كان في اجده ما شرع التشهد ثم كان بعده شرع الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم بدليل قولهم قد عرفنا السلام عليك فكيف الصلوة عليك ثم شرع التسليم من الصلوة معه اوسعده
 فصار الامر اليه) * قلت * السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في تشهد عمرو وغيره فيحصل ان يكون
 عرفوا السلام وذلك لان تشهد ابن مسعود فلا يثم تقدمه ثم لولسنا ان التسليم من الصلوة متأخر
 عن تشهد ابن مسعود فليس في حديث التسليم ما يقتضي تيمنه وانه لا يجوز الخروج بغيره كما مر فليس بمقابل
 لحديث اذا قلت هذا حتى يكون ناسخاً له ثم قال البيهقي (والذي يؤكد هذا معنى تأخر التسليم ما لنا) فذكر بسنده
 (عن عطاء بن ابي رباح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى التشهد في الصلوة اقبل على الناس بوجهه قبل ان
 يزل التسليم) ثم قال (وهذا وان كان مرسل فهو موافق للاحاديث الموصولة المستندة في التسليم) * قلت *
 مقصوده اثبات التسليم وانه متأخر وذلك لا يثبت بهذا الحديث عنه لارساله ولا يوجد ذلك في احاديث
 التسليم فوافقة هذا الحديث لما في غير الموضع المقصود لاتفق *

باب الاختيار ان يسلم تسليماً

* قال *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن جعفر (عن اسمعيل بن محمد عن عمار بن سعد عن ابيه انه عليه السلام سلم
 تسليماً) * قلت * في الاسناد كاري روى عبد العزيز بن محمد الدارودي عن مصعب بن ثابت عن
 اسمعيل بسنده انه عليه السلام كان يسلم تسليماً واحدة قال ابو عمر هذا وهم واما الحديث كما رواه ابن المبارك
 وغيره من مصعب بسنده انه عليه السلام كان يسلم من بينه وبينه وسار * *

باب جواز الاختصار على تسليمة واحدة

قال *

ذكر فيه حديث عائشة (كان عليه السلام يعلم تسليمة واحدة) ثم قال (فرويه زهير بن محمد) * قلت * سكت منه وعن الراوى عنه وهو عمرو بن ابي سلمة وقال صاحب الاستدكار ذكر واحد الحديث لا ينسب فقال عمرو بن ابي سلمة وزهير ضعيفان لاجبة فيهما وذكر الترمذى الحديث ثم قال قال محمد بن اسمعيل زهير بن محمد اهل الشام يروون عنه مناكير ورواية اهل العراق عنه اشبه وقال البيهقي في باب الفصل من غسل الميت (قال البخارى روى عن اهل الشام احاديث مناكير وقال النسائى ليس بالقوى وصرو بن ابي سلمة ذكر صاحب الكمال انه دمشقى) ثم قال البيهقي (وروى عن انس وسمرة وسلمة بن الاكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم) ثم ذكر حديث سمرة وقطعة (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم في الصلوة تسليمة قبالة وجهه فاداسم عن يمينه سلم عن يساره) * قلت * هذا الحديث غير مطابق لدعاه وتبويه اذ فيها اكثر من تسليمة واحدة وعده صاحب التمهيد من الاحاديث التى ذكر فيها تسليمتان وفيه نظر *

باب حذف التسليم

قال *

ذكر فيه حديثان ابن المبارك عن الاوزاعي عن قرة عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا ثم قال (رواه عبدان عن ابن المبارك عن الاوزاعي فوقفه وكان قصيرا من بعض الرواة) * قلت * اخرجه ابوداود مرفوعا من حديث الثريائي عن الاوزاعي وذكر ابن القطان ان ابداود قال بانه ان الثريائي لما رجع من مكة ترك رصه وقال نهائي احمد بن حنبل من رصه فقال عيسى بن يونس الرملى نهائي ابن المبارك عن رصه فهذا يقتضى ترك جميع الوقوف وانه ليس بتصحيح من بعض الرواة كما زعم البيهقي على ان مدار الحديث موقوف ومرفوعا على قرة هو ابن عبد الرحمن بن حيولى وقد ضعفه ابن معين وقال احمد منكر الحديث جدا ولهذا قال ابن القطان لا يصح موقوف ولا مرفوعا *

باب لا يسلم للمأموم حتى يسلم الامام

قال *

ذكر فيه حديث ثوبان في صلاته صلى الله عليه وسلم بهم (قال ثم سلم وسلمنا حين سلم) ثم قال (رواه البخارى في الصحيح من حبان واخرجه مسلم من وجه آخر عن سمرة) * قلت * هذه حكاية فصل وهو لا يدل على الوجوب ثم كلامه يوم ان الشيخين اخرجا بهذا القطع وليس في الصحيحين فيما عتقت قوله ثم سلم وسلمنا حين سلم ولكن اصل الحديث في الكتابين وذلك لا يتفق عليه الذي يقصد استباط الاحكام اذ لم يكن موضع

الاستباط المذكور ليعلموا ان هذا القطع المستشهد به في كتاب النساى .

• قال • ﴿ باب الاسرار بالقراءة في الظهور والعصرو وجوب القراءة فيما ﴾

• قلت • كان الانسب ان يذكر هذا الباب وما معه من الابواب المتعلقة بالقراءة فيها تقدم ثم ان خبايا و
اباقتاد حكيما الله عليه السلام قرأ وذلك فعل وهو مجرود لا يدل على الوجوب وكذلك حديث زيد بن ثابت
مع انه لم يقطع بانه قرأ .

• قال • ﴿ باب القنوت في الصلوات ﴾

• قلت • مذهب الشافعي القنوت في جميع الصلوات لحادثة والسلف منهم من نى القنوت ومنهم من اليته
في البعض ولم يقل احد منهم بالقنوت في الجميع الا الشافعي كذا ذكر الطحاوي قال ولم يزل النبي صلى الله عليه وسلم
صار بالمشركون الى ان توفاه الله ولم يقتل في الصلوات .

• قال • ﴿ باب القنوت في سائر الصلوات غير الصبح ﴾

• قلت • ما ذكره البيهقي في هذا الباب من حديث انس ثم تركه وهواه الى مسلم يمس سائر الصلوات وفي
مصنف عبد الرزاق عن معمر بن الزهري كذا يقول من اين اخذ الناس القنوت ويحجب ويقول انما
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا ثم ترك ذلك وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد بن ابراهيم عن
عائشة عن عبد الله قال لم يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهرا احارب حيا من المشركين فقتل يدعو
عليهم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر كان لا يقتل في شئ من الصلوات .

• قال • ﴿ باب الدليل على انه لم يترك اصل القنوت في صلاة الصبح ﴾

ذكر فيه حديث انس (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل في صلاة الفداة حتى فارق الدنيا) ثم قال
(قال ابو عبد الله يعني الحاكم صحيح سنده ثقة رواه) • قلت • كيف يكون سنده صحيحا ورواه من
الريج ابو جعفر عيسى بن مهان الرازي متكلم فيه قال ابن حنبل والنساى ليس بالقوي وقال ابو زرعة يمس
كثيرا وقال الفلاس سي الخطف وقال ابن حبان يحدث بالناكير عن المشاهير قال البيهقي (وقد رواه اسمعيل
ابن مسلم وعمرون عبيد عن الحسن بن انس الا اننا لا نفتح باسمعيل ولا يمسرو) ثم قال (ولحد ينها هذا احد
من النبي صلى الله عليه وسلم ثم من خلفائه ثم ذكر منها حديث خبايا بن دعلج (عن قتادة عن انس قال صلى
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل وخلف عمر فقتل وخلف عثمان فقتل) • قلت • يحتاج ان ينظر في امر

خلد هل يجمع ان يشهد به ام لا فان ابن حنبل وابن معين والدارقطني ضعفوه وقال ابن معين مرة ليس
 بشئ وقال النسائي ليس بثقة ولم يخرج له احد من السنن وفي الميزان حده الدارقطني من المتروكين ثم ان المستغرب
 من حديث انس المتقدم قوله مازال يقت في صلاة القداء حتى فارق الله نيا وليس ذلك في حديث خلد
 واتفاقه انه عليه السلام قنت وذلك معروف وانما المستغرب دوامه حتى فارق الله نيا فلي تقدير صلاحية
 خلد للاستشهاد به كيف يشهد حد يه لحد يث انس ثم ذكر من الشواهد حديث يحيى بن سعيد ثنا العوام بن
 حمزة سألت ابا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت فمن قال عن ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله
 عنهم ثم قال (استاحسن ويحيى بن سعيد لا يحدث الا عن الثقات عنده) • قلت • كيف يكون استادا
 حسنا والعوام تقدم قريبا ان يحيى قال ليس بشئ وقال احمد له احاديث مناكير ورواية يحيى بن سعيد عنه ان
 دلت على ثقتة عنده كما مر فاذا كرهناه يدل على ضعفه والجرح مقدم على التمدح وقد اخرج ابن ابي شيبة عن
 حفص بن غياث عن ابي مالك الاشجعي قال قلت لابي ابا ثاب صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلف
 ابي بكر وعمر وعثمان فارأيت احدا منهم يقت فقال يا بني هي محدثة ورواه ابن ابي عمير عن ابي
 مالك بن عطاءة والسند ان صحابان قالواخذ بذلك اولي مداراه العوام وحديث ابي مالك ذكره البيهقي فبا
 بعد في باب من لم ير القنوت في الصبح واخرجه ابن حبان في صحيحه ونقله صليت خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم فلم يقت وصليت خلف ابي بكر فلم يقت وصليت خلف عمر فلم يقت وصليت خلف عثمان فلم يقت
 وصليت خلف علي فلم يقت ثم قال يا بني انها بدعة ثم اخرج البيهقي (عن طارق قال صليت خلف عمر الصبح
 قننت وعن عبيد بن حمير قال سمعت عمر يقت ههنا في الخبر بمكة عن عبيد بن عمير عن عمر مثله) ثم قال وهذه
 روايات صحيحة موصولة • قلت • كيف تكون صحيحة وفي الاسانيد الضعيفة الحسن البرهاري • قال ابن
 الجوزي في كتابه قال البرهاني كان كذا باوقال الدارقطني خلط الجيد بالردى فافسده وفي السند الثاني مع
 البرهاري يحيى بن سليم هو الطائفي قال الكبير في باب من كره اكل الطائي كثير الوهمي الحفظ وقال النسائي
 ليس بالقوي وقال الرازي لا يستحبه وفي الميزان قال احمد رآه يخلط في احاديث تركته فظهر بهذا انها ليست
 بروايات صحيحة بل المروي عن عمر بالاسانيد الصحيحة انه لم يقت في حار راية ابي مالك الاشجعي وقد تقدمت
 عن قريب ومنهما ما اخرجه ابن ابي شيبة فقال ثاو كج عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد
 وعمر بن ميمون انها صلياً خلف عمر التبر فلم يقت وهذا الاثر اخرجه البيهقي في باب من

لم يراهم في ترك القنوت من حديث سفيان بسنده المذكور وقال ابن أبي شيبة أيضاً ثنا ابن
ادريس عن الحسن بن عبيدة عن ابراهيم بن الاسود وعمر بن ميمون مليا خلف عمر الفير لم يثبت وقال
ايضاً ثنا وكيع ثنا ابن أبي خالد عن أبي الضمى عن سديد بن جبر ان عمر كان لا يثبت في الفير ورواه عبد الرزاق
عن ابن عينة عن ابن أبي خازم وهذه اسانيد صحيحة وفي التهذيب لا ين جبر الطبري روى شعبة عن
قتادة عن أبي مجلز أن ابن عمر من قنوت عمر قال ماراً به ولا شدة وعن قتادة عن أبي الشفاء عن ابن
عمر مثله وقال الشعبي كان عبداً لا يثبت ولو قننت عمر لقننت عبداً وعبد الله يقول لو سلك الناس وادي شعبة
وسلك عمرو وادي شعبة لسلكوا وادي عمرو وشعبة وقال ابراهيم وقاتلة لم يثبت ابو بكر وعمر حتى مضيا
وروى شعبة عن قتادة عن أبي مجلز أن ابن عمر الكبريتمك من القنوت قال لا مضطه عن احد وقال قتادة عن
علقمة عن أبي الدرداء قال لا قنوت في الفير ثم اخرج البيهقي (عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت خلف
عمر بن الخطاب في السفر والمخبر فكان يثبت الا في صلاة الفير) ثم قال وفي هذا دليل على اختصاص روق في الحديث
الذي انا فساق بسنده (عن منصور عن ابراهيم بن الاسود وعمر بن ميمون قال لا صلينا خلف عمر الفير لم يثبت)
ثم قال (منصور وان كان احفظ واوثق من حماد بن ابي سليمان فرواية حماد في هذا توافق المذهب المشهور
عن عمر في مذهب القنوت) قلت لما انتفع البيهقي برواية حماد هنا ذكر ما يدل على حفظه وثقة لانه
اذا كانت منصور احفظ واوثق منه كان هو في نفسه حافظاً ثقة وخالف ذلك في باب الزنا
لا يحرم الحلال فضفه وليست رواية منصور مختصة من رواية حماد بل ما روضة لما ومع
جلالة منصور تابه على رواجه الاعمش فرواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن منصور والاعمش
عن ابراهيم فذكره كذلك وقابه ايضاً الحسن بن عبيدة كما تقدم وقد روي عن حماد ما هو موافق لرواية
منصور فذكر عبد الرزاق عن ممر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود قال صلى بنا عمر زمان لم يثبت وفي
التهذيب لا ين جبر الطبري روى شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود قال صليت مع عمر في السفر والمخبر ولا
احصى فكان لا يثبت في الصبح وروى ابو حنيفة في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال ما قننت
ابو بكر ولا عمرو ولا عثمان ولا قننت على حتى حارب اهل الشام فكان يثبت وفي مسنده ايضاً عن حماد عن
ابراهيم عن الاسود قال سمعت عمر بن الخطاب سبني فلم اره قاتني صلاة الفير والطريق التي اورد ها البيهقي
عن عمر في القنوت لا يخلو من نظر كافر يانه فلا ادري من اين اشتهر ذلك عنه بل المشهور عنه عدمه على

ما يقضيها لاساندا الصميمة التي ذكرناها ثم اخرج البيهقي من طريق اسيد بن عامر (عن سيد بن عامر ثا
 موف عن ابي عثمان النهدي صليت خلف عرس ستين فكان يقنت) * قلت * ليس فيه ان قنوته كان في القبر ثم
 قال البيهقي (ورواه سليمان التيمي عن ابي عثمان ان عرسك في صلاة الصبح) * قلت * ذكر البيهقي هذه
 الرواية في الباب بزيادة هذا وليس فيها ذكر لصلاة الصبح ثم خرج بعد من حديث ابي حمزة
 (عن عبد الله بن مغفل قال قنت على في القبر) ثم قال (وهذا من علي صحيح مشهور) * قلت * قد اضطرب
 سند هذا الاثر فرواه ابن ابي شيبة من طريق ابي حمزة عن عبد الرحمن بن سفل قال قنت في القبر
 رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على وابو موسى وقد تقدم ان ابن حبان اخرج في صحيحه عن
 ابي مالك انه صلى خلف على فلم يقنت ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن سويد الكاهل قال كالي اسمع طبا
 في القبر حين يقنت) الى آخره * قلت * يحتاج الى النظر في امر الكاهل هذا وكذلك عبد الله بن غنام المذكور
 في السند وفي مصنف ابن ابي شيبة من هشام ان عروة المديني هو ابو فروة بن الحارث قال حدثني الشعبي
 قال لما قنت على في صلاة الصبح انكر الناس ذلك فقال علي انما استصرنا على عدونا وهذا سند صحيح وقال ايضا
 ثا وكيع ثا اسرائيل عن ابي اسحق قال ذاكرت ابا جعفر القنوت فقال خرج على من عندنا وما يقنت
 واقامت بعد ما اتاكم وهذا ايضا سند صحيح وابو جعفر اظهروا به واجه من على رسالة فدل هذا ان الاثران
 على ان القنوت في القبر ما كان معروفا ولم يخلط على قديما وانما يخلط به لضرورة الاستمرار على البدو وقد
 تقدم ان ابا حنيفة اخرج في مسنده عن علي نحو هذا ثم ذكر البيهقي من طريق شريك هو النضي (عن عثمان
 ابن ابي زرعة عن عرفة صليت مع ابن مسعود صلاة القبر فلم يقنت وصليت مع علي فقنت) * قلت *
 شريك النضي القاضي قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (يختلف فيه كان يبي القطن لا يروى
 عنه ويضع حديثه جدا) واخرج ابن ابي شيبة هذا الاثر فقال ثا وكيع ثا سمر من عثمان الثقفي هو
 ابن ابي زرعة عن عرفة ان ابن مسعود كان لا يقنت في القبر ولا ذكر لعل في هذه الرواية وسعرت
 حجة لانه ينفه وين شريك قال شعبة كان يسمى سمر المحصف ثم خرج البيهقي (عن ابي رجا عن ابن
 عباس انه قنت في صلاة الصبح) * قلت * في مصنف ابن ابي شيبة ثا حسين بن علي من زائدة عن
 منصور حديثي مجاهد وسيد بن جبير ان ابن عباس كان لا يقنت في صلاة القبر وهذا سند صحيح واخرج من
 طريق آخر عن سيد بن جبير ان ابن عباس وابن عمر كانا لا يقنتان في القبر واخرج من طريق آخر عن عمر

ان ابن الحارث قال صليت مع ابن عباس في داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده وفي تهذيب
الطبري قال سعيد بن جبير لم يكن عمر يقنت وصليت مع ابن عمرو وابن عباس الصبح فكانا لا يقنتان وقال
سعيد بن جبير هو بدعة روت ابن عمر يقول ذلك فهذه رواية جماعة عن ابن عباس فهي اولى من
رواية واحد *

١ ، الدليل على انه يقنت بعد الركوع

* قال *

ذكره حديث سفيان (عن حاتم عن انس قال لقائت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا فقلت كيف القنوت
قال بعد الركوع) ثم قال البيهقي (فهوذا اقتدا خبرنا القنوت المطلق المتباد بعد الركوع) * قلت *
لم يخرج هذه الرواية صاحب الصريح بل الذي خرجها ما ذكره البيهقي فها تقدم من رواية عبد الواحد
ابن زباد (ثنا حاتم الاحول سألت انس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع
او بعده قال قبله قلت ان فلانا اخبرني عنك انك قلت بعد الركوع قال كذب انما كنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد الركوع شهرا انه كان يث قومنا الى آخر الحديث فاخبرني هذه الرواية الصحيحة ان القنوت
المطلق المتباد هو قبل الركوع وان الذي بعده انما كان شهرا وخرج البيهقي في هذا الباب وعزا الى الصحيحين
(عن انس انه عليه السلام قنت بعد الركوع يسيرا) ثم على تقدير صحة رواية سفيان عن حاتم لم يضر فيها بان
القنوت المطلق المتباد بعد الركوع كما زعم البيهقي وانما اخبر عن القنوت المتقدم الذي كانت مدته شهرا
واحدا انه بعد الركوع فالالف واللام في القنوت لامهد ويضمن هذا الحمل حتى لا يتضاد الروايتان ويدل
على هذا ما ذكره عبد الرزاق في كتابه وصححه ابن القطان عن ابي جعفر عن حاتم عن انس قال قنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من احياء العرب وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل
الركوع ثم ذكر البيهقي رواية العوام (عن ابي عثمان ان ابا بكر وصرفنا في الصبح بعد الركوع وفي رواية بزيادة
عثمان) * قلت * قد تقدم ما يارض هذا وان العوام متكلم فيه ثم ذكر (عن يزيد بن ابي زياد سمعت اشياخنا
يحدثون ان عليا كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع) * قلت * يزيد مضعف حكى البيهقي تضعيفه عن
ابن معين فيما مر في باب رفع اليدين عند الافتتاح خاصة ثم انه روى عن الاشياخ وهم مجهولون واولى من
ذلك ما رواه ابن ابي شيبة فقال ثنا هشيم ثنا عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع *

باب دعاء القنوت

قال *

ذكر فيه (عن عبد الرحمن بن ابيز عن ابيه قال سئلت خلف عمر صلاة الصبح فسمته يقول بعد القراءة قبل الركوع اللهم اياك نريد) الى آخره ثم قال (كذا قال قبل الركوع وان كان اسنادا صحيحا فنروي عن عمر قوله بعد الركوع اكثر فقد رواه ابو رافع وعبد بن عمير وابو عثمان النهدي وزيد بن وهب والعدد اولى بالمحفظ من الواحد) * قلت * لم يذكر لرواية هؤلاء سند الا لرواية عبيد بن عمير خاصة وقد روي عنه وعن زيد بن وهب خلاف ذلك * قال ابن ابي شيبة ثابته بن ابي زيد ثنا زيد بن وهب ان عمر قنت في الصبح قبل الركوع واخره انما عن ابي عثمان انه قنت قبل الركوع واخرجه ايضا من طريقين من عبيد بن عمير عنهما واخرج ايضا عن ابن مغل ان عمرو عطا وابو موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع فليس الراوي عن عمر انه قنت قبل الركوع واحدا كما زعم بل م خمسة الواحد ذكره البيهقي والاربعة ذكرهم ابن ابي شيبة وهو لا اكثر مما ذكرهم البيهقي فهم اولى بالمحفظ *

باب * لم ير القنوت في الصبح

قال *

ذكر فيه (عن ابي مجاز سئلت مع ابن عمر الصبح فلم يفت فقلت لا اراك قننت فقال ما احفظه عن احد من اصحابنا) ثم قال البيهقي (نسيان بعض الصحابة او غفلة عن بعض السنن لا يدرى في رواية من حفظه) ثم ذكر (عن بشر بن حرب سمعت ابن عمر يقول اراءيت قيامهم عند رابع التاروة السوداء ما القنوت انها لبدعة ما خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا شهر اثم تركه) ثم قال (يسرى حرب الديلمي) ان سمعت روايته عن ابن عمر ففقيه لا لعله انه انما انكر القنوت قبل الركوع * قال * ذكر البيهقي في الخلاصة ١١١ انه قال الصبح عن ابن عمر ما رواه ابو التمثاء وابو الاسود وغيرهم انه كان لا يرى القنوت وقال * قال * عن احد من اصحابنا قال وهذه سنة خفيت على ابن عمر اتبعي كلامه ونسيانهم او غفلتهم في غاية البديل لم يفضل ابن عمر عن ذلك فقد روي عن النبي عليه السلام انه قنت فادكره البيهقي في تقدمه في باب القنوت بعد الركوع فترك ابن عمر وغيره ذلك دليل على انه عليه السلام ما دام عليه وانه كان ثم نفع والذي رآه ابن عمر ورواه من القنوت انما كان بعد الركوع كما تقدم وبشر الديلمي قال فيه ابن عمر عدي لا اعرف في رواياته حديثا منكروا هو عدي لا بأس به وفي سؤالات ابي جعفر محمد بن عثمان بن ابي شيبة لعل بن المديني سألت طيا عن بشر بن حرب فقال كان ثقة عندنا فان سمعت روايته عن ابن عمر فقله ما فعله الاشهر

ثم تركه منه ترك الثنوت بعد الركوع لانه هو الذي رآه ابن عمر يخطو وكذا صرح انس فيما تقدم ان
 ثنوت النبي عليه السلام شعرا لما كان بعد الركوع اخرجه التبخان قال البيهقي (وقد روينا عن ابن عباس
 انه قنت في صلاة الصبح ثم قلت * قد تقدم ان ذلك رواية واحد وان الذين رووا عنه انه لم يقنت
 في الصبح جماعة *

* قال * ﴿باب لا فريط على من نام عن صلاة او نسيها﴾

ذكر فيه حديث زائدة بن ندامة عن هشام عن الحسن عن عمران بن حصين عنه * قلت * ذكر البيهقي
 في باب من جعل في الدر كرامة بين حديثا من رواية الحسن عن عمران ثم قال منقطع ولا يصح من الحسن
 عن عمران سماع من وجه صحيح يجب مثله وخالفه ابن خزيمة فاخرج في صحيحه حديث هذا الباب من
 رواية هشام عن الحسن عن عمران فدل ذلك على صحة سماعه من عمران وقال صاحب الامام رواه
 الطبراني عن زائدة عن هشام ورجال اسناده ثقات *

* قال * ﴿باب من قال يترك الترتيب في قضائهن وهنرا ولا ر. والحسن﴾

* قلت * في مختلف ابن ابي شيبة ثامن حصص هو ابن غياث عن ابي - وابن عبد الله المحمدي
 عن الحسن قال اذا نسي الصلوة قليلا بالاولى فالاولى فان خاف الثنوت يدي بالتي يخاف فوتها وهنا
 سند جيد. اننا نسأله يعني الى الحسن وذكر في هذا الباب حديثه ان قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم الاحزاب نزلوا عن الصلوة الوسطى صلوة النصر لانا. وتم وذروا. اذ انهم صلوا. ١١
 بين المغرب والعشاء ثم قال (وروي في الحديث الثالث من جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى
 ثم صلى المغرب بعد ما فيحصل ان يكون فعل ذلك في يوم ومارويان عن علي عنه صلى الله عليه وسلم في يوم
 ومارويان في حديث ابن مسعود وابي سعيد في يوم آخر ويحصل ان يكون المراد بقول علي يوم
 المغرب والعشاء بين غروب الشمس ووقت العشاء فيكون موافقا لرواية جابر والله اعلم * قلت * حديث
 جابر المذكور في الباب السابق صرح فيه ان ذلك كان يوم الحندق وصرح على فيه حديثه انه كان يوم الاحزاب
 وهو يوم الحندق والقضية واحدة فتعين انها كانت في يوم واحد لا يومين وتبين التاويل الذي ذكره البيهقي
 اخر والله اعلم *

• قال •

• باب من ذكر صلاة وهو في أخرى •

ذكر فيه حديث اسمعيل بن بسام أبي ابراهيم الترجباني (ثنا سيد بن عبد الرحمن عن عبيد الله عن نافع عن ابن هيران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من الصلاة فليد الصلوة ان نسي ثم بعد الصلوة التي صلى مع الامام) ثم قال البيهقي (نقود الترجباني برواية هذا الحديث مرتين والصحيح انه من قول ابن عمر موقوفا كذا رواه غير أبي ابراهيم بنى الترجباني عن سيد) قلت: الترجباني اخرج له الحاكم في المستدرک وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه وعن يحيى بن معين ليس به باس وكذا قال ابو داود والنسائي ذكر ذلك المزي في كتابه ومشهور عن ابن معين انه اذا قال من شخص ليس به باس كان توثيقا منه له ففي رواية الترجباني زيادة الرفع وهي زيادة ثقة فوجب قبولها على مذاهب اهل الثقة والاصول ثم على تقدير تسليم انه قول ابن عمر نقد قال الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء لا يلم عن احد من الصحابة خلافه وكذا ذكر صاحب التهيد وذكرني الاستاذ كاز قول ابن عمر ثم قال اوجب الترتيب ابو حنيفة واصحابه والثوري ومالك واليثة واوجه ابن حنبل في ثلاث سنين وقال اخذ بقول ابن المسيب في من ذكر صلاة في وقت صلاة كن ذكر الشاء آخر وقت صلاة الفجر قال صلى الفجر ولا يضيغ صلاتين قال الاثرم قبل لاحد بعض الناس يقول اذا ذكرت صلاة وانبت في اخرى لا تقطعها واذا فرغت قضيت تلك ولا اعادة عليك فانكروه وقال ما اعلم احدا قاله واعرف من قال اقطع وانا خلف الامام واصل التي ذكرت لقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها قال هذا شنيع ان يقطع وهو وراء الامام ولكنه يتأدى منه ثم يصلي التي ذكر ولا يبعد هذه وذكر ابو عمر انه تقضى اصله المذكور اولاً ثم ذكر ان الزهري يعني بقول ابن عمر وهو الذي يروي قوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول اتم الصلوة لذكرى وبهذا الحديث يخرج من قدم القائمة على الوقتية وان خرج الوقت قالوا جعل ذكرها وقاطعا فكلها صلاتان اجتماعي وقت فليدأ بالاولى •

• قال •

• باب ما يستحب للمرأة من ترك التجاني في الركوع •

ذكر فيه حديثين ثم قال (وروي فيه حديث منقطع هو احسن من الموصولين قبله) ثم اخرجه من طريق سالم بن خيلان (عن يزيد بن ابي حبيب انه عليه السلام مر على امرأتين فصلبان) الحديث • قلت • ظاهر كلامه انه ليس في هذا الحديث الا الاقطاع وسالم متروك حكاه صاحب الميزان عن الدارقطني •

• قال • **باب عودة المرأة الحرة قال الله تعالى ولا يدين زينب الا ما ظهر منها** ذكر في هذا الباب من طريق عقب الامم (عن عطاء بن ابي رباح عن عائشة قالت ما ظهر منها الوجه والكفان) • قلت • سكت عن حقة وهو متكلم فيه قال ابن معين ليس بثقة وعنه قال ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه القلاس وغيره • فان قلت • ذكرنا لبيق هذا الاثرا ولا من جهة ابن عباس ثم استشهد على تلك الرواية برواية عطاء من حادثة غباءت رواية حقة استشهدا فخذ لك سكت عنه لبيق اعتماد اهل الرواية الاولى • قلت • قد ذكرنا لبيق حقة هذا في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه فلم يسكت عنه بل قال (ضعيف لا يحتج به) مع ان روايته هالك وقت متابة لرواية غيره •

• قال • **باب عودة الرجل** ذكر في حديث جرهد ومحمد بن جهم وابن عباس في القنذ ثم قال (وهذه اسانيد صحيحة يمتنع بها) • قلت • في حديث جرهد ثلاث على واحد اما جهم بن سنده اضطر ابايته ابن القطن وغيره • والثانية جهم بن عبد الرحمن ابازعة مجهول الحال • والثالثة جهم بن الترمذي اخرجه ثم قال (ما راي استاذ بصصل) وفي حديث ابن جهم ايضا علقان واحد اما جهم بن سنده استاذ حاكم صاحب الامام من الدارقطني • والثانية جهم بن ابا كثير الراوي عنه لم يعرف اسمه ولا حاله وخطا ابن مندة من جهم بن الصحابة وحديث ابن عباس في سنده ابو جهم القنات متكلم فيه قال ابن معين في حديثه ضعف وقال ابن حنبل ضعيف روى عنه اسرائيل احاديث ما كبر وقال النسائي ليس بالقوي وذكر ابن الصلاح ان الثلاثة متقاعدة عن الصحة •

• قال • **باب من زعم ان القنذ ليس بمودة** ذكر فيه دخول عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم والاختلاف في لفظه ثم قال (انما يدل على ان الركبتين ليستا بمودة وعلى ذلك دل حديث عمرو بن شعيب) • قلت • حديث عمرو مذكور في الباب الذي قبل هذا الباب وقوله ما تمت السرة وفي رواية كل شئ اسفل من سر محمد على ان الركبة مودة لانه لو اتصرت على ذلك شمل سائر البدن فلما قال الى ركبتيه اسقط ما عداها كقوله تعالى وابدكم الى المرافق وايضا لما احتمل الدخول وعدمه كان اعتبار الخطر واجاب السراويل ثم ذكر (عن حماد بن سلمة انا ابن عون عن محمد بن سيرين ان ابا هريرة قبل سره الحسن) • قلت • رواه من هو اقرب من حماد فخالقه في لفظه فاخرجه لما كرم وقال صحيح على شرط التبيين من حديث اذهر بن سعد الهان ثا ابن عون عن محمد بن

ابي هريرة رضي الله عنه قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بطنك فأكشف الموضع الذي قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتته فكشف له الحسن فقبله •

• قال • ﴿ باب من تيسر في صلاته أن يوضئ ففعل •

ذكر فيها (عن جابر قال التيسر لا يقطع الصلاة ولكن التفرقة (١) ثم قال هذا هو المحفوظ موقوف وقد رفته ثابت ابن محمد الزاهد وهو ممنه • قلت • في هذا نظر فإن ثابراً هذا روى عنه البخاري ووثقه مطين وقال أبو حاتم صدوق وإذا كان كذلك فهو ثقة وقد زاد الرفع فوجب أن تقبل على ما عرف •

• قال • ﴿ باب من أحدث في صلاته قبل التسليم •

ذكر فيه حديث لا يصرف حتى يسمع صوتاً • قلت • مقتضاه أنه ينصرف عند سماع صوت أو وجود ريح وخشم البيهقي يقول بذلك ولكنه يزعم على ذلك أنه بعد الانصراف يتوضأ ويبنى على صلاته بدليل آخر سيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ثم ذكر في آخره حديث علي بن طلحة • قلت • ذكر ابن حبان في صحيحه هذا الحديث ثم قال لم يقل وليد صلاته لا يجري وقال البيهقي في باب إقرار الوارث بإثبات نسب جبرين عبد الحميد إلى سوء الحفظ في آخر عمره وفي الميزان لأذهبي ذكر البيهقي ذلك في سنته في ثلاثين حديثاً لجبرير وقال ابن حنبل لم يكن بالذي في الحديث اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهزفه •

• قال • ﴿ باب من قال يني من سبقه الحديث •

ذكر فيه حديث عائشة (إذا قام أحدكم في صلاته) • قلت • الكلام منه على هذا الحديث تقدم في باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير منخرج الحديث ثم ذكر (عن عاصم بن ضمرة عن علي قال من وجد في بطنه رزاً أو قيئاً لم ينصرف غليظاً ثم أخرجه (عن الحارث عن علي قال إيا رجل دخل في الصلاة فاصابه رزاً في بطنه أو قيئاً أو رطاف) إلى آخره ثم أخرجه من حديث (ثويرين سعيد عن علي قال من وجد في بطنه رزاً أو كان به بول) إلى آخره • ثم قال (وفي كل هذا أن صح دلالة على جواز الانصراف بالرز أو قبل خروج الحديث ثم البناء على ما مضى من الصلوات روي مثل ذلك عن سلمان) • قلت • تميز الانصراف عن الصلاة قبل خروج الحديث بخالف للاجماع فباعتدلت ومخالف لقوله عليه السلام فلا يصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ومخالف أيضاً لقول علي في هذا الأمر من الطرق كلها فليتوضأ إذا لا وضوء قبل خروج الحديث وقال ابن أبي شيبة ثمال بن مسهر

عن سعيد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص عن علي قال اذا رعد الرجل في صلاته اوقاه فليتنوضا
ولا يتكلم ولين على صلواته ورجال هذا السند على شرط الصحيح وخلاص اخبره الشيطان ونلفظ هذا الاثر
لا يحتمل التأويل الا في ذكره البقي وظاهر قوله (وروي مثل ذلك عن سلمان) انه اشارة الى جواز الانصراف
قبل خروج الحديث وليس كذلك بل مراده انه روي عن سلمان مثل ما روي عن ابن عمر على صرح بذلك
في كتاب المعرفة ثم قال (كان الشافعي في التقديم يقول يعني وقال في الاملاء لولا مذهب الفقهاء لرايت ان من
انحرف عن القبله لراف انعمه عليه الاستئناف ولكن ليس في الآثار الا التسليم وقد رجع في الجديد
الى قول السور) قلت ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء البناء عن علي وابن عمر عظمه ثم قال ولانهم
لمؤلاء مخالفا من العصابة الاشيتا يروى عن السورين حرمة فانه قال يتدعى صلواته وفي الاستذكار
لابن عبد البر بناء الزائف على ما صلح لم يتكلم ثبت عن عمرو على وابن عمرو روي عن ابي بكر ولا يخالف
لمن من العصابة الا السور وحده وروي البناء ايضا عن جماعة الناس بالعجاز والعراق والشام ولا اعلم في ذلك
ليتهم اخلافا الا الحسن فانه ذهب مذهب السورائه لا يهي من استدل بالقبلة في الراف.

قال * باب الاشارة برد السلام *

ذكر فيه (عن صيب انه سلم على النبي عليه السلام فرد اشارة) ثم قال (وروي في هذه القصة باسناد فيه ارسال
انه اشار يده) ثم خرج ذلك من حديث ابن حبان (عن زيد بن اسلم قال سجداه بن عمرو ذهب رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى مسجد بني عمرو بن عوف الحديث وفي آخره) (انه قيل لزيد اسمه من ابن عمر فقال اما انا
فقد كلني وكلته ولم يقل زيد سمته) قلت يحتمل ان يريد كلني بهذا الحديث ولا ينافي ذلك قول الراوي عنه
ولم يقل سمته اذ لا يلزم من عدم قوله سمته ان لا يكون سمته بل قام قوله كلني مقام قوله سمته فاستغنى
عنه وما نقله البقي عن الترمذي انه صحح هذا الحديث يدل على ذلك اعني انه سمه منه وروي ابن ماجة
هذا الحديث ونلفظه عن زيد بن اسلم عن ابن عمر وقد ذكر ابن معين ان زيدا سمع من ابن عمرو روايته عنه
مخرجة في الكتب الستة وجمهور اهل الحديث على ان من ادرك شخصاً فروى عنه كانت روايته محمولة
على الاتصال سواء كانت بلفظ قال او عن اغيرهما

قال * باب من لم ير التسليم على المصل *

ذكر فيه حديث (لا غرادي في صلوة ولا تسليم) ثم خرج من طريق آخر ونلفظه (لا غرادي في الصلاة ولا تسليم) ثم

قال (قال احمد بن حنبل فيما اراد ان لا تسلم ولا يسلم عليك وتقرير الرجل بصلاته ان يسلم وهو فيها شاك) ثم خرج (عن معاوية بن هشام عن سفيان) باسناده اراه وصفه (قال لا غرار في تسليم ولا صلاة) ثم قال هذا اللفظ يقتضي نفي التواضع عن الصلوة والتسليم جميعا والاخبار التي مضت تبع التسليم على المصلي والرد بالاشارة وهي اولى بالاتباع) قلت * لا يلزم من نفي التواضع عن الصلوة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للاخبار المبيحة للتسليم والرد بالاشارة وحتى يحتاج الى الترجيح بل التواضع والنقصان والتواضع في الصلوة نقصان سبورها وركوعها وجميع ادائها والتواضع في التسليم ان يقول الحبيب وعليك ولا يقول وعليكم السلام ومنه الحديث الآخر لاصار الحبة ذكر ذلك الهروي وغيره نعم الرواية الثانية التي لفظها لا غرار في الصلوة ولا تسليم يقتضي التسليم وكذا الرواية الاولى على تقدير ان يكون قوله ولا تسليم مفتوحة الميم فكان يتعين على البيهقي ان يذكر في هذا الموطن هاتين الروايتين اذ هما المارستان للاخبار المبيحة *

باب الاشارة فيما يرويه

قال *

ذكر في آخره حديثا عن ابي خلفان ثم حكى عن ابن ابي داود (ان ابا خلفان مجهول) قلت ابن ابي داود متكلم فيه واما ابو خلفان فعرف اخرج له مسلم في صحيحه وروى عنه جماعة ووثقه ابن معين وغيره *

باب الخط اذا لم يبعد عسا

قال *

ذكر فيه حديث حريث عن ابي هريرة ثم ذكر الاختلاف ثم ذكر (عن الشافعي قال في كتاب البويطي ولا يخط بين يديه الا ان يكون فيه حديث ثابت) قال البيهقي (كانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده) قلت * ذكر صاحب الاستذكار ان ابن حنبل وابن المديني كانا يصحان هذا الحديث *

باب الصلوة الى غير سترة

قال *

ذكر فيه حديث ابن عباس (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمناجى الى غير جدار ثم قال قال (الشافعي يعني الى غير سترة ثم اعاد البيهقي هذا الكلام عن الشافعي في باب الدليل على ان مرور الحمار لا يفسد وزاد هناك عنه) انه قال وذلك يدل على خطأ من زعم انه صلى الى سترة وان سترة الامام سترة للمؤمنين وقد لك لم يقطع مرور الحمار صلاتهم ففي رواية مالك دليل على انه صلى الى غير سترة) قلت * لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة ولا ادري ما وجه الدليل في رواية مالك على انه صلى الى غير سترة *

باب من كره الصلوة الى قائم او قعدت

قال *

خرج فيه (عن عبد الله بن يعقوب بن اسحق عن حذيفة عن محمد بن كعب القرظي قال قلت لعمر بن عبد العزيز حدثني عبد الله بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا خلف النائم ولا القعدت) ثم قال البيهقي (وهذا احسن ما روي في هذا الباب وهو مرسل) قلت: صرح في كتاب المروعة بان ارساله من قبل محمد ابن كعب وفيه نظر فان محمد اصرح بان ابن عباس حدثني وصرح صاحب الكمال بانه سيع منه فكيف يكون حديثه عنه مرسلا *

باب لا يباوز بصره موضع سجوده

قال *

ذكر فيه (عن محمد كان عليه السلام اذا صلى) الحديث ثم اخرجني عن طريق مسجدين اوس عن ابن حون عن ابن سيرين عن ابي هريرة (موصولا وقال (الصحيح هو المرسل) قلت: ابن اوس ثقة وقد زاد الرفع كيف وقد شهد له رواة ابن ابي عتبة لهذا الحديث موصولا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة كما ذكره البيهقي في هذا الباب *

باب كراهة فتح الحصى

قال *

ذكر فيه من حديث الحميدي (ثنا سفيان ثنا الزهري سمعت ابا الاحوص عن ابي ذر) الحديث * قال سفيان فقال سعد بن ابراهيم الزهري من ابا الاحوص فقال الزهري امارأت الشيخ الذي يصلي في الروضة) الى آخره * قلت: كذا وقع في نصين جديدين من هذا الكتاب الزهري صفة لسعد وهو اكنان زهري الا ان الاظهر انه باللام فقال سعد بن ابراهيم الزهري وقد روي هذا الحديث في مسند الحميدي بسند المذكور ونقله فقال له سعد بن ابراهيم من ابا الاحوص كالتنضب عليه حين حدث من رجل مجهول لا يعرفه فقال له الزهري الى آخره وهذا يدل على انه باللام كما قلنا *

باب سبام في وجوههم من الراس سجود

قال *

ذكر فيه حديث ابراهيم بن ابي الليث الاشجعي عن سفيان عن ثور بن يزيد * قلت: كذا وقع الاشجعي صفة لابراهيم في نصين جديدين وذكر عن ابن الصلاح انه قال اراه غلطاً وانما هو عن الاشجعي او انا الاشجعي وهو حيداه الاشجعي صاحب الثوري وابراهيم بن ابي الليث يروي عن الاشجعي وهو معروف عند اهل الحديث انتهى كلامه وذكر ابن عدي في الكامل ابراهيم هذا فقال اكثر عن الاشجعي عن الثوري *

• قال • **باب ما أدرك من صلاة الإمام فهو أول صلاته**

ذكر فيه حديث (وما فاتكم فاتوا) ثم ذكره من طريق ابن عينة بلفظ (وما فاتكم فاتوا) ثم حكى (عن مسلم أنه قال لا أعلم هذه القطة رواها عن الزهري غير ابن عينة وأخطأ) قلت • تأبه ابن أبي ذيب فرواه عن الزهري كذلك كذا أخرج هذا الحديث أبو نعيم في المستخرج على الصحيحين ثم ذكر البيهقي (عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك) ثم ذكر (عن قانع عن ابن عمر مثله) • قلت • في السند الأول الحارث الأعور وفي السندين صحيحين بن أبي طالب عن عبد الوهاب بن عطاء وقد تقدم أن ابن أبي طالب متكلم فيه • اسند الخطيب في تاريخه عن موسى بن هارون قال أشهد عليه أنه يكذب واستد أيضاً عن ابن أبي داود سليمان بن الأشعث أنه خط على حد وجه عبد الوهاب وإن أخرج له مسلم فقد قال النسائي والساجي ليس بالقوي وقال أحمد ضعيف الحديث مضطرب ذكره ابن الجوزي وقال البيهقي في كتاب المروءة وروى عن الحارث عن علي قال ما أدركت فهو أول صلاتك وبأسناد صحيح عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ولا يظهر أنه را د بالأسناد الصحيح هذا لأسناد الذي ذكره في السنن فأنكان كذلك فقد تساهل في الحكم عليه بالصحة وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر خلاف ما ذكره البيهقي فقال ثنا ابن عليه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل ما أدرك مع الإمام آخر صلاته ولا ريب في صحة هذا الأسناد

• قال • **باب الرجل يصلي وحده ثم يدركها مع الإمام**

• قلت • الأحاديث المذكورة في هذا الباب لم يقيد فيها بصلاة وحده فهي غير مطابقة لمذاهبهم ولذا أجوز أحمد وإسحق وأبو داود بن علي في جملة ما لم يثبت الصلاة أن يصليها معهم ثانية وهذا أكافهم الشافعي من هذه الأحاديث الصوم فقال يبد مع الجماعة كل صلاة المغرب وغيرها في ذلك سواء وقال مالك يبعد أكل المرب وقال ابن عمر والأوزاعي والمغرب والقيرواني أبو حنيفة وأصحابه إلا المغرب والقيرواني والمغرب

• قال • **باب ما يكون منها نافلة**

ذكر فيه حديث يلى بن عطاء (عن جابر بن يزيد عن أبيه صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم حكى (عن الثاني أنه قال اسناد مجهول) قال البيهقي (وأما قال ذلك لابن يزيد بن الأسود ليس له وأخباره جابر ولا جابر وأبو غير يلى بن عطاء) • قلت • لا وجه لذكر يزيد هنا لأنه مصابي فلابضه كونه ليس له وأبو غير أنه مويد لعل ذلك أن البخاري خرج في صحيحه حديث مرادس الأسلمي ولم يروعه غير قيس بن أبي حازم وأخرج مسلم حديث

ريعة بن كعب الاسدي ولم يرو عنه غير ابي سلمة بن عبد الرحمن وهذا الحديث صحيح الترمذي وذكر ابن
 مندة في معرفة الصحابة ثم قال ورواه بقية عن ابراهيم بن يزيد بن ذي حمية عن عبد الملك بن عبيد عن
 جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه فهذا راو آخر لجامع غير يعل ورواه غيره

• قال • ﴿باب ما روي في كيفية هذا القنود يعني حالة المرض﴾

ذكر فيه عن ابن مسعود انه قال لان القنود على جرة او جمرتين احب الى ان اقعد متربعا في الصلوة ثم حكى
 (عن الشافعي انه قال وم بين الراقيين يخالفون ابن مسعود ويقولون قيام صلاة الجالس التبرع) قلت والخيار
 عند الحنفية انه يجلس كما يجلس للتشهد ويكره التبرع الا من عذر وحكى صاحب التمهيد كراهية التبرع عن ابن
 مسعود ثم قال قال عبد الرزاق يقول اذا صلى قائما فلا يجلس للتشهد متربعا فاما اذا صلى قاعدا فليتبرع على
 هذا التاويل لو كانت الحنفية قائلين بالتبرع لم يكونوا عاقلين لا ابن مسعود ولعلم انما خالفوه لحدث عائشة
 الذي ذكره البيهقي في اول هذا الباب وذكره الطحاوي في احكام القرآن وقال حسن متصل الاسناد

• قال • ﴿باب الاءاء بالركوع والعبود﴾

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر الحنفي عن النجدي عن ابي الزبير عن جابر) ثم قال (يعني في افراد ابي بكر الحنفي عن
 النجدي) قلت قد ذكر البيهقي بعد ذلك (ان عبد الوهاب بن عطاء تابعه فرواه كذلك عن النجدي) وفي ملل
 ابن ابي حاتم ان ابا اسامة رواه عن النجدي كذلك فهو لاه ثلاثة فئات ورواه غيره ما حكى عن بعض
 الشافعية انه قال لعل الشافعي لم يطلع على هذا الحديث

• قال • ﴿باب من اطاق ان يصلي منفردا قائما ولم يطقه مع الامام صلى قائما﴾

ذكر فيه حديث (من صلى قاعدا فله نصف اجر قائما) ثم قلت وهذا الحديث وارد في المتفرد اذا اطاق القيام فاختر
 القنود واما المريض العاجز فان اجره تام ولو قعد فالحديث ليس بمناسبة للباب ولا وارديه

• قال • ﴿باب من وقع في ميه الماء﴾

ذكر فيه حديث عبد الله بن الوليد هو السدي (ثاسفان من جابر عن ابي النعمان ان عبد الملك او غيره من الى
 ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في ميه فقاتوا اتصل سبعة ايام مستلقيا على قفاك فسأل ام سلمة وعائشة
 من ذلك فنهتهن الى آخره قلت في ذكر عبد الملك ههنا نظر لانه ولي الخلافة ستخمس وستين وكانت وفاة
 عائشة وام سلمة قبل ذلك بستين اللهم الا ان يحمل على ان عبد الملك ارسلهم اليه قبل خلافته وفيه بعد

اذ لا يلزم لعبد الملك في زمن عائشة وام سلمة ولاية تقتضي ارسال الابطاء على البرد والذي متكلم فيه قال احمد لم يكن صاحب حديث وكان ربما اخطأ في الاسماء ولا يصحح به وقال ابن معين لا اعرفه لم اكتب منه شيئاً وجابر المذكور في السند اعطاه الجعفي قال البيهقي في باب تزج زمزم (لا يصحح به) وحكى في باب الهوى عن الامامة جالساً من الدار قطنى انه متروك وقد روى هذه القصة عن سفيان الثوري من لائسبة يه وبين العدي حفظاً وجملاً وهو الامام عبدالرحمن بن مهدي فلم يذكر فيه عبد الملك قال ابن ابي شيبة ثنا ابن مهدي عن سفيان عن جابر عن ابي الضمى ان ابن عباس وقع في حينه الماء فقيل له تسلقى سباً ولا صلى الاستلقاء فبعت الى عائشة وام سلمة فساء لها فتهناه وذكر القندوري في القبر يد من الحنفية انه يجوز له الاستلقاء وابن عباس وغيره لما كرموا المعالجة ولا كلام فيه وانما الخلاف انه اذا نال حل يجوز له الاستلقاء ام لا ولم ينقل عنهم كراهية ذلك *

* قال * ﴿باب الدليل على ان وقوف المرأة بجنب الرجل لا يفسد صلواته﴾

ذكر فيه اعتراض عائشة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القبلة * قلت * من يقول بالتصاد يشترط محاذاتها في صلوة مشتركة بينها في شروط آخر ليست موجودة هنا فالحديث اغير مطابق لكتاب ثم ذكر ائرا عن عمر في سنده ضعف وليس فيه انه امرها بالاشتراك في الصلوة وقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شيء ليس على عمومها وقد ورد على سبب خاص فالتفقد يرا لا يقطع الصلوة مرور شيء *

* قال * ﴿باب من قال في القرآن احدى عشر سجدة ليس في الفصل منها شيء﴾

(رواه الشافعي عن ابي وزيد وابن عباس) * قلت * هؤلاء تفاوتوا في الصحيح من جماعتهم اثبتوا السجود في الفصل والكتب مقدم على الثاني ويحتل انه عليه السلام اخر السجود ولم يذكره كما ساق يانه ان شاء الله تعالى *

* قال * ﴿باب سجدة في الحج﴾

ذكر فيه حديثا (عن الحارث بن سعيد عن عبد الله بن منين) * قلت * عبد الله مجهول وفي احكام عبد الحق لا يحتج به والحارث هو الصفي قال صاحب الميزان مصري لا يعرف وليس له الا هذا الحديث ثم ذكر حديثا (عن ابن لبيعة عن شرح) * قلت * تكلم البيهقي في ابن لبيعة في مواضع وفي الضعفاء لا ابن الجوزي قال ابن حسين شرح اقبلت صحابته فكان يحدث باسم من هذا من ذلك وهو لا يعلم وفي الضعفاء لكلام في ابن حبان ثم لوح هذا الحديث فظاهره يقتضي وجوب سجدة التلاوة واليهي لا يقول بذلك وينالف

بين الامرين المذكورين في قوله تعالى اركعوا واسجدوا لمجل احدهما للوجوب والاخر للاستحباب وخصمه
بجعلهما للوجوب فهو اقرب الى العمل بظاهر النص *

قال *

خرج فيه بسنده (عن سعيد بن ابي هلال عن حياض بن عبد الله عن الحديري قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ص) وهو على المنبر) الحديث ثم قال (حسن الاستناد صحيح) قلت ذكره ابن خزيمة عنه فانه ترجم عليه في صحيحه
باب النزول من المبر للعبود اذا قرأ الخاطب السجدة على المبر ان مع الخبر فان في القلب من هذا الاستناد لان
بعض اصحاب ابن وهب ادخل بين ابن ابي هلال وبين حياض في هذا الخبر اسحق بن عبد الله بن ابي فروة
ولست ارى الرواية عن ابن ابي فروة هذا *

قال *

ذكر فيه (انه عليه السلام لم يسجد في التيمم) قلت يحتمل انه عليه السلام لم يكن على طهارة او كان في وقت مكروه
او آخر ليين انها لا تجب على الفور وقوله في الحديث هل علي غيرهن فقال لا استأه هل علي صلوة غيرهن اذا
المراد الصلوة ولم يفهم من الحديث سقوط بقية الواجبات والسجدة ليست بصلوة او يقال المراد هل علي فرض
مكتوبة ولهذا قال في رواية كتهن الله والسجدة عند الخضم ليست مكتوبة ثم ذكر حديث خاله بن الحارث
عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة انه عليه السلام
سجد في التيمم وسجد الناس معه الارجلين اراد ان يشهر اثم قال (قال الشافعي والرجلان لا بد من ان شاء الله
القرض ولو تركاه امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعادته) قلت اضطرب اسناد هذا الحديث قال ابن ابي
شبة ثنا وكيع عن ابن ابي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم الارجلين من قريش ارا داب ذلك الشهرة وقال ابو احمد الحاكم يقال لانتم للحارث بن عبد الرحمن
راو غير محمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث فالأزهران هذين الرجلين كانا
كافرين فقد ذكر البيهقي فيما تقدم في باب سجدة التيمم من حديث ابن مسعود (انه عليه السلام قرأ التيمم فسجد
وما بقي احد من القوم الا سجد الارجلين الحديث وفي آخره قال (عبد الله لقد رايته بعد ذلك قتل قاترا وفي رواية
البحاري انه امية بن خلف وتقدم ايضا في الباب المذكور من حديث المطلب (قرأ عليه السلام بمكة سورة
التيمم فسجد وسجد من عنده فرقت راسي وايت ان اسجد) ولم يكن اسلم يومئذ ذكر عليه هذا الشأن انه اسلم يوم

الفتح ثبت بذلك ان تركها السجود كان لكفرهما *

* قال * باب استغفار السجود في الصلاة *

ذكر فيه حديثان مئة او مائة من ابن عمر سجد عليه السلام في صلاة الظهر ثم قام فيرون انه قرأ سورة فيها سجدة * قلت * الراوى عن ابن عمر لم يقرأ اسمه ولا عرف حاله وتلى تقدير ثبوت الحديث هو ظن منهم ويحتمل انه ترك سجدة من ركعة قبلها فسجد لما لا تتلاوة وحكى القدوري في التجريد انه يكره للامام اذا كان يغنى القراءة ان يقرأ آية سجدة لانه ان لم يسجد لما يكون تاركاً للسجدة بعد تحقق سببها وان سجد تشبه السجدة على القوم ويظنون انه نسي الركوع وسجد فاذ لك يكره ان يقرأها *

* قال * باب من قال يكبر اذ اسجد *

ذكر فيه حديثان من ابن عمر * قلت * في سنده عبيدة بن عمير اخبرني انه متكلم فيه ضعفه ابن المديني وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال ابن حنبل كان يزيد في الاسانيد وقال صالح بن محمد بن عطاء الخديجي *

* قال * باب من قال لا يسجد بعد الصبح حتى تطلع الشمس *

ذكر فيه حديثان من ابن عمر * قال (ان ثبت مرفوعاً) الى آخره * قلت * ابن عمر اخبر عن هؤلاء انهم لم يسجدوا وكان شديداً لا يتابع فأتقدي بهم ولم يقس على شيء وظاهر كلام البيهقي انه ليس في الحديث سوى التردد في رفعه ووقفه وليس الامر كذلك بل في سنده ابو بكر الراوى وهو ضعيف عديم وشيخه ثابت بن عماره قال ابو حاتم ليس هو عندى بالمثمين ذكره صاحب الميزان فاذا لا حاجة الى هذا التردد *

* قال * باب الصلاة في الكعبة *

ذكر فيه حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عثمان بن طلحة ثم قال (وفيه ارسال بين عروة وعثمان) * قلت * عروة سمع اياه الزبير وحديثه عنه يخرج في صحيح البخارى في مواضع والزبير اقدم موتاً من عثمان بن طلحة فلا مانع من سماع عروة من عثمان على ان صاحب الكمال صرح بسامعه منه *

* قال * باب التهي عن الصلاة على ظهر الكعبة *

ذكر فيه حديث ابن عمر (نهي عليه السلام عن الصلاة في سبعة مواطن) فذكر منها ظهر بيت الله تعالى ثم ضعف سنده * قلت * على تقدير ثبوته هو متروك الظاهر قبل الوجهين يديه بناءً او نحوه فيصل الحديث على الكراهة لما فيه من الاستلاء على البيت وفي هذا التأويل عمل بمجموع الحديث او يعمل التهي على ما اذا صلى

على طرفها بحيث لا يبقى بين يديه منبأش والدليل على جواز الصلاة على ظهر الكعبة العمومات لقوله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام فان اريد بالشطر الجملة فهو ظاهر وان اريد البعض فقد توجه الى ما بين يديه
 * قال * **باب المرتد يقضى ما ترك من الصلوات**

ذكر فيه حديث (من نام عن صلاة او نسيها) قلت * هذا الحديث لا يشمل الكافر حتى لا يقضى ما ترك من
 الصلوات فكذا المرتد اذا الاسلام فيهما عدم ما قبله وقال الله تعالى قل لئن كنتم احبا الي من كنتم
 ما قد سلف واسم انكر يشلها وقال البيهقي في الخلافيات المراد من النسيان الترك كقوله تعالى نسوا الله
 الآية * قلنا * حقيقة النسيان غير الترك ولهذا يقال ترك حامدا ولا يقال نسي حامدا وحقيقة النسيان
 فقد الذكر ولهذا قال فليصلها اذا ذكرها *

* قال * **باب من شك في صلاته فلم يدرك ثلثا صلى ام ادبأ**

ذكر فيه حديثا عن ابن عمر وفي سنده اسمعيل بن ابي اويس واخوه ابو بكر (فقال رواه ثقات) قلت *
 ذكره صاحب التمهيد ثم قال لا يصح رفعه لم يرفعه الامن لا يوثق به واسمعليل واخوه وابوه ضعاف لا يصح بهم
 * قال * **باب سجود السهو في النقص قبل السلام**

ذكر فيه حديث يحيى بن عثمان بن صالح (ثنا ابو صالح الجهني ثنا بكير بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن
 الجبلان مولى فاطمة حدثه ان محمدا بن يوسف مولى عثمان حدثه عن ابيه ان معاوية بن ابي سفيان صلى بهم
 فحسب وقام وعليه جلوس فلما كان في آخر صلاته سجد سجدتين قبل السلام) الحديث ثم قال (وكذلك فعله
 عقبه بن ماسر) قلت * فيه اشياء * احدها * ان ابا صالح هو جده بن صالح كاتب الليث متكلم فيه * والثاني
 انه مع ذلك قد اختلف عليه في السند فروي عنه كما تقدم وقال البيهقي في كتاب المعرفة (ورواه عبد الله بن
 صالح عن بكر بن عمرو بن محمد بن عثمان بن يحيى بن عثمان ايضا متكلم فيه * قال عبد الرحمن كسبت
 عنه وكذب عنه ابي وتكلموا فيه * والرابع * ان بكيرا هو ابن الاشعث اختلف عليه ايضا في سنده هذا الحديث ومثله
 فرواه عنه عمرو بن الحارث كما تقدم ورواه ابنه عفرة عن ابيه بكير عن محمد بن يوسف سمعت ابي يحدث
 ان معاوية صلى بهم فقام في الركعتين وعليه الجلوس فسمع الناس به فاني ان مجلس حتى اذا جلس لتسليم سجد
 سجدتين وهو جالس ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي * هكذا اخرجته الدارقطني في
 سننه فلم يذكرين بكير ومحمد بن يوسف احدا ولم يذكر في مثله ان السجود كان قبل السلام * والخامس *

ان محمد بن عجلان رواه عن محمد بن يوسف فصرح فيه بان السجود كان بعد السلام * قال النساى في سننه
 ان الربيع بن سليمان هو المرادى ثنا شعيب بن اليث ثنا اليث عن ابن عجلان عن محمد بن يوسف مولى عثمان عن
 ابيه يوسف ان معاوية صلى امامهم فقام في الصلوة وعليه جلوس فسمع الناس قتم على قيامه ومحمد بن محمد بن وهو
 جالس بعد ان اتم الصلوة ثم قعد على المنبر فقال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نسي شيئا
 في صلاته فليسجد مثل هاتين السجدة * وهذا سند جيد * المرادى وثقه الخطيب وقال النساى لا بأس به واليث
 ثقة جليل المقدار وابن شعيب وابن عجلان مخرج عنها في صحيح مسلم وفي الكشف لذهبي محمد بن يوسف ثقة
 وابوه وثقوا وذكر ابن حبان اياه يوسف في الثقات من التابعين فظهر بهذا ان هذا الطريق اقوى من طريق
 العجلان ويدل على ذلك ايضا ان ابا داود اخرجني سننه من حديث المنيرة بن شعبة انه نهض في الركعتين فلما اتم
 صلاته وسلم سجد سجدة في السهو وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت * ثم قال ابو داود وفضل
 مثل ما فعل المنيرة تسعد بن ابي وقاص وذكر جماعة منهم معاوية ويدل عليه ايضا ان الترمذى اخرج في جامعه
 في باب ما جاء في سجدة السهو بعد الكلام والسلام حديث ابن مسعود انه طه السلام سجد سجدة في السهو
 بعد الكلام * ثم قال حسن صحيح وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن جعفر وابي هريرة وقول البيهقي (وكذلك
 فعله عقبه بن عامر) لم يذكر سنده لينظر فيه وقد قال ابن ابي شيبة ثنا شعبة ثنا ليث بن سعد عن يزيد هو ابن
 ابي حبيب ان عبد الرحمن بن شعبة حدثه ان عقبه بن عامر قام في صلاة وعليه جلوس فقال الناس سبحان الله
 فرفق الذي يريدون فلما ان صلى سجد سجدة في السهو وهو جالس فقال اني قد سمعت قولكم هذه سنة * وهذا
 سند صحيح على شرط الشيخين خلا ابن شعبة فان مسلما اقرده من البخارى وظاهر هذا ان عقبه سجد
 بعد السلام بخلاف ما ذكره البيهقي * * *

• قال • **باب من قال يسجد سجدتين بعد التسليم** * *

• قلت • في هذا الباب الحديث الذي اخرجه النساى عن معاوية والحديث الذي صححه الترمذى عن
 ابن مسعود وقد كررناهما والحديث الذي اخرجه النسخان عن ابن مسعود قال صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة فزاد فيها اوتقص فلما سلم قلنا يا نبي الله هل حدث في الصلوة شيء فقال وماذا لك فذكرنا له الذي
 فعل فتبى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدة في السهو ثم اقل علينا بوجه فقال لو حدث في الصلوة شيء لاتبناكم
 به ثم قال فلما انا بتراسى كاتسون فايكم شك في صلوة فليشعر الذي يرى انه صواب ثم ليسلم ويسجد سجدة في

السهو وفي رواية لما فليختر الصواب قلين عليه ثم بسجد سجدتين فترك البيهقي هذه الاحاديث وذكر في هذا
 الباب حديث عبد الله بن مسافع عن مصعب بن شيبة عن عتبة بن محمد عن عبد الله بن جعفر قال (استناد
 لا بأس به) الا ان حديث ابن سبيد الحدرى صحيح استنادا منه ومنه حديث عبد الرحمن بن عوف وابي هريرة على
 ما ذكره **عقلم** حديث ابن جعفر اضطرب سنده فرواه النسائي من طريقين عن ابن مسافع عن حبة وليس فيها
 مصعب وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال قال النسائي مصعب منكر الحديث وحبة ليس بمعروف
 ويقال حبة وفي الضعفاء لا **ابن** الجوزي قال احمد مصعب بن تيبة روى احاديث ما كبر فكيف يقول
 البيهقي اسنادا لا بأس به وحديث الحدرى ايضا اضطرب سندا ومتا اخرجه البيهقي في الباب الذي على هذا
 الباب من حديث مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء مرسله واخرجه النسائي عن عمران بن يزيد عن
 الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه
 البيهقي فيما تقدم في باب من شك في صلاحه من حديث عبد العزيز بن ابي سلمة (حدثنا زيد بن اسلم عن عطاء
 بن يسار عن الحدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يد راحدكم صلى للثلاث اربعا فليتم وليصل
 ركعة ثم يسجد بعد ذلك سجدتي السهو وهو جالس) الحديث ثم قال (ومعناه رواه محمد بن عجلان وفليح ومحمد
 ابن مطرف عن زيد بن اسلم) ولقظ حديث ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن الحدرى قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا شك احدكم في صلاته فليطغ الشك ولين على اليقين فاذا استيقن التمام سجد سجدتين
 الحديث اخرجه ابو داود ولم يذكر عبد العزيز بن ابي سلمة ولا ابن عجلان في حديثهما ان السجود قبل السلام
 بل ظاهر حديثهما انه بعد السلام وحديث عبد الرحمن بن عوف قد تقدم من كلام البيهقي في باب من شك في
 صلاحه ان استاده مضطرب وان الذي وصله حسين بن عبد الله وهو ضعيف حتى احتاج البيهقي الى تقويته
 بالشاهد الذي ذكره وحديث ابي هريرة من رواية الاثبات ليس فيه ان السجود قبل السلام على ماسيا في
 الباب الثاني لهذا الباب ان شاء الله تعالى ثبت ان حديث ابن مسعود صحيح استنادا من حديث الحدرى وابن
 عوف وقد صرح فيه ان السجود بعد السلام يرواه الاثبات ومنه حديثنا معاوية وعبد الله بن جعفر المتقدمان
 وحديثنا ثوبان والمغيرة الآتي ذكرهما ان شاء الله تعالى فكانت الاخذ بهذه الاحاديث اولي ثم ذكر البيهقي
 حديث ثوبان (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان بعد ما يسلم) ثم قال (استاذ فيه ضعف وحديث
 ابي هريرة وعمران وغيرهما في اجتماع عدد من السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اقتصره على سجدتين

يعتلف هذا) * قلت * حديث ثوبان أخرجه أبو داود وسكت عنه فاقبل أحواله ان يكون حسناً عنده على ما عرف وليس في أسناده من تكلم فيه فيما علمت سوى ابن عياش وبه علل البيهقي الحديث في كتاب المعرفة فقال يتفرده اسمعيل بن عياش وليس بالقوي انتهى كلامه وهذه العلة ضعيفة فان ابن عياش روى هذا الحديث عن شامي وهو عبيد الله الكلابي وقد قال البيهقي في باب ترك الوضوء من الدم (ماروى ابن عياش من الشاميين صحيح) فلا ادري من اين حصل الضعف لهذا الاسناد ثم معنى قوله لكل سهو سجدتان اى سواء كان من زيادة أو نقصان كقولهم لكل ذنب ثوبة وحله على هذا اولى من حله على انه كلما تكرر السهو ولو في صلاة واحدة فلكل سهو سجدتان كما فهمه البيهقي حتى لا يتضاد الاحاديث وانما تفقد جاء هذا التاويل مصرحاً به في حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتان السهو تجزيان من كل زيادة ونقصان ذكره البيهقي فيما بدني باب من كثرة طيه السهو على ان البيهقي فهم من هذا اللفظ ايضاً كما فهمه في هذا الباب على ما سيأتي ان شاء الله تعالى وهذا يظهر لك انه لا اختلاف بين حديث ثوبان وبين حديث ابي هريرة وعمران وغيرهما ثم ذكر البيهقي من حديث الخيرة (انه عليه السلام سجد بدم ماسلم) ثم قال (حدث ابن بريدة اصح من هذا ومنه حديث معاوية وفي حديثها انه عليه السلام سجد ما قبل السلام) * قلت * قد قدنا في باب السجود في النقص قبل السلام ما يدل على ان رواية معاوية ان السجود بعد السلام *

* قال * في باب من قال سجد ما قبل السلام في الزيادة والنقصان ومن زعم ان السجود بعده صار منسوخاً ذكر فيه حديث مالك (عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته) الحديث ثم قال (وقد روي من حديث مالك ايضاً موصولاً) ثم أخرجه من حديث الوليد بن مسلم عن مالك عن زيد بن عطاء عن (الحديث) * قلت * الصحيح فيه عن مالك الارسل كما قال ابن عبد البر في التمهيد وقال فيه ايضاً اعلى احد (١) أسنده عن مالك الا الوليد بن مسلم ويحيى بن راشد انتهى كلامه والوليد مدلس لا سيما في شيوخ الاوزاعي كذا قال الذهبي وفي سند حديث الوليد احمد بن حنبل بن جوصا قال اهدار قلني ليس بالقوي ذكره الذهبي في الضعفاء وقال ابن مندة ترك حزمة الكنا في الرواية عنه اصلاً ويحيى بن راشد قال ابن معين ليس بشي وقال ابو حاتم ضعيف الحديث في حديثه انكره وقد قدنا في باب من قال سجد ما بعد التسليم ان هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن عوف وقد بين هوا اضطراب سنده في باب من شك في صلاته (قال وروى الشافعي في القديم من مطرف

ابن مازن من الزمري قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبدءه وآخر الامر من قبل السلام ثم قال (الا ان قول الزمري منقطع لم يستد الى احد من الصحابة ومطرف بن مازن غير قوي) قلت ذكر هذا الحديث في كتاب للمرة ثم قال الان بعض اصحابنا من ان قول الزمري منقطع واقطاعه ظاهر فلا حاجة الى نسبة البيهقي ذلك الى بعض اصحابه انتهى كلامه بلفظ الزم وقطعه في هذا الكتاب جيد الا انه الان القول في مطرف وضعه في باب سم ذوى القربى وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى كذاب وقال السدي والنسائي ليس بشقة وقال ابن حبان كان يحدث بما لم يسمع لا يجوز الرواية عنه الا للاعتبار

• قال •

• باب من سعا فصل خسا •

ذكر فيه من ابن مسعود (انه عليه السلام سجد في السهو بعد السلام والكلام) ثم قال (قال الشافعي وذلك انه انما ذكر السهو بعد الكلام فسل فلما احتيقن انه قد سجد سجد في السهو) قلت وقد روى البيهقي فيما تقدم في باب سجود السهو لزيادة بعد السلام من حديث ابن مسعود قال عليه السلام فاذا شك احدكم فليفر الصواب فليتم عليه ثم ليس ثم يسجد سجدةين) وعزاء الى البخاري وهذا اللفظ منه عليه السلام عام يشمل الزيادة والنقص والجرة لمهم القفل لا لخصوص السبب على ما هو المشهور عند اهل الاصول وان كان الشافعي خالف في ذلك هو خلاف ضعيف قال البيهقي (وفي رواية منصور عن ابراهيم ما دل على انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم ثم اقبل على القوم وقال ما قال ونفى في هذا الباب من ابراهيم بن سويد عن طلحة مثل ذلك وهو اولي ان يكون صحيحاً من رواية من ترك الترتيب في حكايته) قلت ما في رواية منصور من انه عليه السلام سجد اولاً ثم سلم مضاهاته سجد ثم سلم من سجود السهو لانه سجد قبل التسليم من الصلوة وانما قلنا ذلك لتضيق الروايات ولا تضاد وفي ذلك ايضا توفيق بين فعله صلى الله عليه وسلم وقوله فان في آخره وانه منصور انه عليه السلام لما اقتتل قال انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني فاذا شك احدكم في صلاته فليفر الصواب فليتم عليه ثم ليس ثم يسجد سجدةين وقد ذكر البيهقي ذلك في باب السجود في الزيادة بعد التسليم وعزاء الى البخاري كما تقدم وعلى هذا ايضا تحمل رواية ابراهيم بن سويد وان اراد البيهقي من ترك الترتيب في حكاية من روى السجود بعد السلام من الصلوة فلا تسلم انه ترك الترتيب بل الترتيب هذا على ما دل عليه حديث ابن مسعود وغيره •

• قال •

• باب من سجد في الأولى •

ذكر فيه حديثاً في سنده أبو بكر النخعي فقال مجهول • قلت • ليس بمجهول لأن ابن ماجة أخرجه وروى عنه الوحاظي وبقية ولكنه تنكح فيه ولعله اشتبه على البيهقي بآخر يقال له أبو بكر البسي مجهول يروى عن عمر ذكره صاحب البزان •

• قال •

• باب من كرر عليه السهو •

ذكر فيه حديث حكيم بن قانع الرقي (ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال عليه السلام سعدنا السهو تجزيان) الحديث ثم قال (يعني أفراد حكيم وكان يبيح من معين يوثقه) • قلت • ليس هو من أفراد حكيم بل اسند ابن عدي في الكامل من حديث أبي جعفر الرازي عن هشام بذلك ثم أن البيهقي اقتصر على توثيق ابن معين له وهو متكلم فيه قال الساجي منكر الحديث وقال الذهبي في كتاب الضعفاء ضعفه وفي البزان قال أبو زرعة ليس بشيئ ثم أن البيهقي فهم من قوله من كل زيادة ونقصان تكرار السهو في صلاة واحدة وقد تقدم ما على هذا في باب من قال بسجدة بعد التسليم •

• قال •

• باب من ترك شيئاً من تكبيرات الاعتقال لم يسجد سجدة في السهو •

ذكر فيه حديث الحسن بن عمران (عن ابن عبد الرحمن بن أيزى عن أبيه كان عليه السلام لا يتم التكبير) ثم قال (هذا عندنا معمول على أنه عليه السلام سها عنه فلم يسجد له) • قلت • في هذا الحديث عتان • أحدهما • أن عبد الرحمن بن أيزى مختلف في صحته والثانية • أن عبد الحق ذكر هذا الحديث في أحكامه ثم قال الحسن بن عمران شيخ ليس بالقوي وقد صح أنه عليه السلام كان يكبر في كل خفض ورفع ذكره مسلم وغيره انتهى كلامه ثم لولنا ثبت الحديث فقد ذكر البيهقي فيما مضى أن كان يقتضي الدوام وحمله على هذا الحديث على أنه عليه السلام سها عنه يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وهو في غاية البعد ثم لولنا أنه ترك ذلك سهاها ليس في الحديث أنه لم يسجد لك سجود السهو •

• قال •

• باب من سها عن القراءة •

ذكر فيه (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر لم يقرأ في المغرب) ثم قال (وقد روي عن عمر أنه أعادها وذلك يرد في باب اقل ما يجزى أن شاء الله تعالى) • قلت • لم يذكر البيهقي هذا الباب وإنما قال جماع أبواب اقل ما يجزى من عمل الصلاة وفي أثناء تلك الأبواب ذكر ذلك عن عمر فالصواب أن يقال وذلك يرد في أبواب اقل ما يجزى

ثم انه سكت عن تليل رواية ابي سلمة هذه عن عمرو ذكر في تلك الايواب من كتاب المعرفة انها من سلوة حتى
ذلك من التافى في تلك الايواب من هذا الكتاب اعني كتاب السنن وقد بسط الكلام هناك على هذا الاثر

• قال • **باب من جهر بالقراءة في حقه الاسرار لم يسجد**

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يسمع الآية احيانا في الظهر وان الصائبي سمع قراءة ابي بكر في ثالثة المغرب) قلت •
لم يذكر ان ذلك كان سهوا فليسمع البيهقي ان يحمل ذلك على انه كان عمدا ولا يسجد فيه وقد تقدم ان كان
تقتضي الدوام فعمل ذلك على السهو يقتضي دوامه عليه السلام على ذلك وقد قدما ان ذلك في غاية البداهة

• قال • **باب من لم يرا السجود في ترك التوت**

خرج فيه (عن ابي مالك الاشجعي سألت ابي عن التوت فقال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر
وعمر وعثمان فلم ارا احدا منهم فعله قط) ثم خرج (عن عمر انه لم يقتل في القبر) ثم قال (قد روي نافي باب التوت عن
النبي عليه السلام ثم عن الخلفاء بعده انهم توتوا في الصبح ومشهور عن عمر من اوجه صحيحة انه كان يقتل فيه فكن
تركوه في بعض الاحايين سهوا او عمدا دل ذلك على كونه غير واجب) قلت • قد تقدم الكلام معه في ذلك
الباب وتقدم ايضا هناك بسند صحيح ان عمر كان لا يقتل في الصبح فكان يقتضي الدوام والاكثرية وذلك نافي
قوله في بعض الاحايين واخرج الترمذي وابن ماجة حدث ابي مالك المذكور ولقطعا قلت لابي يا ابت
صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب بها بالكوفة نحو من خمس
سنين اكانوا يقتلون فقال اي بني حدثت • وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم منسوبا الى ابن ابي شيبة بسندين صحيحين
فقوله يحدث يدل على انهم تركوه في كل الاحايين وكذا قوله في الطريق الذي خرج به البيهقي في هذا الباب
(فلم ارا احدا منهم فعله قط يدل على ذلك •)

• قال • **باب الدليل على ان سجد في السهو نافلة**

ذكر فيه حديث ابي سعيد (كانت الركعة نافلة والسجدتان) وفي آخره (وكانت السجدة رخصة للشيطان) قلت •
امره عليه السلام بسجود السهو في الاحاديث يدل على وجوبها فحمل لفظ النافلة في الحديث على الزيادة لتقوى الدليل
انه عليه السلام سوى بين الركعة والسجدتين في كونها نافلة مع ان الركعة تراجعه عليه عند الشك فكذلك السجدة

• قال • **باب من قال يشهد بعد سجد في السهو**

ذكر فيه حديث اشعث بن عبد الملك الحمراني (عن ابن سيرين عن خاله الحذاء عن ابي قلابة عن ابي المطلب

عمران بن حصين انه عليه السلام تشهد في سجدة السهو ثم سلم ثم قال (تقر به اشعث) * ثم قال (وفي رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدةتين وذلك يدل على خطأ اشعث في رواه) * ثم اسند ذلك من حديث هشيم من خاله بسنده المذكور الى عمران انه عليه السلام صلى الظهر والعصر الى ان قال (فصلي ثم سجد ثم تشهد وسلم وسجد سجدتي السهو ثم سلم) قلت * اشعث الحراني ثقة اخبرني في المتابعات في باب ينوف الله عباده بالكسوف وثقة ابن معين وغيره وقال يحيى بن سعيد ثقة مأمون وعنه ايضا قال لم ادرك احدا من اصحابنا هارث بن عتيدي منه ولا دركت من اصحاب ابن سيرين بساير عيون الثبت منه واذا كان كذلك فلا يضره قرده بذلك ولا يصير سكوت من سكت عن ذكره حجة على من ذكره وحفظه لانه زيادة ثقة كيف وقد جاء له الشاهد ان الذات ذكرها البيهقي وكذلك هشيم في رواية ذكر التشهد في الصلوة وسكت عن التشهد في سجود السهو كما سكت اولئك فكيف يدل سكوه على خطأ اشعث فيما حفظه وزاده على غيره *

* قال * **باب الكلام في الصلوة على وجه السهو**

ذكر فيه حديث ذي اليمين * قلت * لم يكن الكلام الذي صدر من ذي اليمين سهوا وكذا من النبي عليه السلام واصحابه لان ذا اليمين لما قال في قد كان بعض ذلك علم عليه السلام ان النسيان قد وقع فاجداً حامداً فاسأل الناس فاجابوه ايضا حامدين لانهم علموا انهم لم تقصر وان النسيان قد وقع ثم نسخ ذلك بحديث ابن مسعود وزيد ابن ارقم على ما سئنه ان شاء الله تعالى * ثم ذكر حديث معاوية بن الحكم * قلت * لم يكن كلامه على وجه السهو والنسيان بل كان جاهلا بقرم الكلام قال النووي في شرح مسلم كلامه الجاهل اذ كان قريب العهد بالاسلام ككلام الناس لا يطل الصلوة بقلبه لحديث معاوية بن الحكم وقال البغوي في التهذيب ان تكلم جاهلا بان الكلام يطل الصلاة نظر ان كان قريب العهد بالاسلام لا يطل صلواته كالناس وان كان بعيدا بطلت صلواته لانه عليه ان يعلم اتى كلامه فقد لك لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة ويحتمل ان يكون امره بما ينقل (١) ليتاذا احتمل عدم امره بالاعادة مذكورة (٢) كان الرجوع الى عموم قوله عليه السلام في حديث معاوية هذا ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس في دلالة على بطلان الصلوة بكلام الناس اولى فالحديث

باب
ل على ان كلام الناس لا يطل الصلوة ورماد ل على عكسه *

صل الله

قال * (باب ما يستدل به على انه لا يجوز ان يكون حديث ابن مسعود في تحريم الكلام ناسخا
 لحديث ابي هريرة وغيره في كلام الناسي وذلك لتقدم حديث جدها وتأخر حديث ابي هريرة وغيره *
) قال ابن مسعود فيارونا عنه في تحريم الكلام فلما رجنا من ارض الحبشة ورجوعه من ارض الحبشة كان
 قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم هاجر الى المدينة وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بدرافقة التسليم
 كانت قبل الهجرة هقلت ماخرج الشيطان وغيرهما من حديث زيد بن ارقم قال كانتكم في الصلوة يكلم الرجل صاحبه
 وهو الى جنبه في الصلوة حتى نزلت وقوموا هقانتين فامرنا بالكسوت ونهينا عن الكلام وهو حديث صحيح صريح
 في ان تحريم الكلام كان بالمدينة لان صحبة زيد بن ارقم صلى الله عليه وسلم انما كانت بالمدينة وسورة البقرة مدنية وقوله
 في حديث ابن مسعود ان ماحدث الله الاتكلم في الصلوة وان كان فيه التصريح بحريم الكلام الا ان في سنده حاصم
 بن ابي النجود قال البيهقي في كتاب المرفوعة صاحبها الصحيح توقيفا وابنه لم يخطه وجه الحديث من طريق آخر
 على شرطها بعض معناه فاخرجاه دون حديث حاصم ثم ذكر الحديث الذي اخرجاه ولفظه فلما رجنا من
 عند النجاشي سلطاناه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلوة فتد علينا قال ان في الصلوة
 شغلا وهذا الحديث ليس فيه تحريم الكلام وفي التهديد لا يحرمن ذكر في حديث ابن مسعود ان الله احدث ان
 لا تكلموا في الصلاة فقد روى ولم يقل ذلك غير حاصم وهو عند سبي الحفظ كثير الخطأ والصحيح في حديث ابن
 مسعود انه لم يكن الا بالمدينة ويهني عن الكلام في الصلوة وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق حديث
 زيد بن ارقم وهو في الصحيح لان سورة البقرة مدنية وتحريم الكلام كان بالمدينة * ثم ذكر حديث ابن مسعود
 من جهة شعبة ولم يقل انه كان حين انصرافه من الحبشة * ثم ذكره من وجه آخر يعني حديث زيد بن مسعود
 ان الله احدث ان لا تكلموا الا بذكر الله وان تقوموا لله قانتين * ثم ذكر حديث زيد بن مسعود قال فيه وفي حديث
 ابن مسعود دليل على ان النسخ من الكلام كان بعد ابا حنيفة انتهى ما في التهديد ثم على تقدير صحة حديث حاصم
 ليس فيه فلما رجنا من ارض الحبشة الى مكة بل يحتمل ان يريد فلما رجنا من ارض الحبشة الى المدينة لينسخ
 حديث ابن مسعود وحديث ابن ارقم وقد ذكرنا برأيه التراجيح الجوزي ان ابن مسعود لما عاد من الحبشة الى مكة
 رجع في الهجرة الثانية الى النجاشي ثم قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو مجهول بذكره وذكر البيهقي
 في ما يند في هذا الباب من كلام الحيدى ان اتيان ابن مسعود من الحبشة كان قبل بدو ظاهر هذا اريد ما قلناه
 وكذا قول صاحب الكمال وغيره هاجر ابن مسعود الى الحبشة ثم هاجر الى المدينة ولهذا قال الخطابي انما نسخ الكلام

بعد الهجرة بمدة يسيرة وهذا يدل على اتفاق حديث ابن مسعود وزيد بن ارقم على ان التحريم كان بالمدينة كما تقدم
من كلام صاحب التمهيد وقد اخرج النسائي في مسنده من حديث ابن مسعود قال كنت اتي النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يصلي فاسلم عليه فبرد على قائتيه فسلط عليه فلم يرد على فلما سلم اشار الى القوم فقال اياه مزوج ل بني احدث في
الصلاة ان لا تتكلموا الا بذكر الله ما ينبغي لكم وان تقوموا فائقين وظاهر قوله وان تقوموا فائقين يدل على ان
ذلك كان بالمدينة بعد نزول قوله تعالى وان تقوموا فائقين موافقا لحديث ابن ارقم فظهر بهذا انه ان قصة التسليم كانت
بعد الهجرة بخلاف ما ذكره البيهقي * ثم ان البيهقي استدلى على ما ذكره بمحدث اخرجه عن ابن مسعود قال مشنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحبشة في ثمانين رجلا وفي آخره (قال جاء ابن مسعود فبادر فشهد
بدرائه) قلت * ليس فيه انه جاء الى مكة كما زعم البيهقي بل ظاهره انه جاء من الحبشة الى المدينة لانه حمل
معيته وشهوده بدر اعقب هجرته الى الحبشة بلا تراخ ثم خرج البيهقي (عن موسى بن عقبة انه قال وعن
يذكر انه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة ارض الحبشة الاولى ثم هاجر الى المدينة) فذكر
وذكر فيهم ابن مسعود قال (وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ذكره سائر اهل
المنزلة بلا اختلاف بينهم فيه) * قلت * ذكر جماعة من اهل السير والمنزلة ان مهاجرة الحبشة بينهم ان
اهل مكة اسلموا فخرجوا الى مكة حتى اذا كانوا دونا بساعة لقوا ركبنا لؤم عن قریش فقتلوا ذكر محمد
آلهم بغير قسمة مما هم ثم عاد لثمتها فسادوا له بالشرفاء والرجوع الى الحبشة ثم قالوا فحدث هذا
بأهانتهم فخرجوا فدخلوا بالجوار الى ابن مسعود فانه مكن يسيرا ثم رجع الى الحبشة وقد تقدم ان منها هاجر الى
لمدينة فنقول ابن عقبة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من مهاجرة الحبشة اراد به الهجرة الاولى فانه
عليه السلام كان بمكة حينئذ ولم يرد هجرة ابن مسعود الثانية فانه عليه السلام لم يكن بمكة حينئذ بل بالمدينة
فلم يرد ابن عقبة بقوله ثم هاجر الى المدينة انه هاجر اليها من مكة بل من الحبشة في المرة الثانية وقول البيهقي
وهكذا ذكره سائر اهل المنزلة ان اراد به شهود ابن مسعود بدرا فهو مسلم ولكن لا يثبت به ما ادعاه او لا
وان اراد به ما فيه من كلام ابن عقبة ان رجوعه في المرة الثانية كان الى مكة وان منها هاجر الى المدينة
ليستدل بذلك على ان تحريم الكلام كان بمكة يقال له كلام ابن عقبة يدل على خلاف ذلك كما قررناه ولئن
اراد ابن عقبة بذلك فليس هو بما اتفق عليه اهل المنزلة كما تقدم عن ابن الجوزي وغيره فان قيل فقد ذكر
البيهقي في كتاب المرفوعين الثاني ان في حديث ابن مسعود انه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بمكة قال فوجدته

يصل في فناء الكعبة الحديث فقلت لم يذكر ذلك أحد من أهل الحديث فيما علنا غير الشافعي ولم يذكر سنده لينظر فيه
ولم يجد البيهقي له سنداً مع كثرة تبعه واتصافه لمذهب الشافعي وذكر الطحاوي في أحكام القرآن أن مهاجرة
الحبشة لم ير جوامعها إلا إلى المدينة وانكروا رجوعهم إلى دار قدها جروا منها لهم متعوان ذلك واستدل على ذلك
بقوله عليه السلام في حديث سعد ولا تردم على أعقابهم ثم ذكر البيهقي (عن الحميدي) أنه حمل حديث ابن
مسعود على العمدة وإن كان ظاهره الصمد والنسيان واستدل على ذلك فقال (كان أتيان ابن مسعود من أرض
الحبشة قبل بدر ثم شهد بدر أبداً هذا القول فلا وجدنا لاسلام أبي هريرة رضي الله عنه وسلم بخير قبل وفاته
عليه السلام ثلاث سنين وقد حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول ذي اليمينين ووجدنا نعيم
ابن حصين شهد صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرى وقول الخربابي وكان اسلام عمران بعد بدر ووجدنا
معاوية بن خديج حضر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول طلحة بن عبيد الله وكان اسلام معاوية قبل وفاة
النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين ووجدنا ابن عباس يصوب إلى الزبير في ذلك ويذكر أنها سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكان ابن عباس ابن خمس سنين حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم ووجدنا ابن عمر روى ذلك وكان اجازه
النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر يوم الحندق بعد بدر علنا ان حديث ابن مسعود خص به العمدة والنسيان
ولو كان ذلك الحديث في النسيان والعمدة يستدلان بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه تابعة له لا بعده
* قلت * ليس الحميدي دليل على ان ابن مسعود شهد بدر أبداً هذا القول وعلى تقدير صحة ذلك نقول هذا
القول كان بالمدينة قبل بدر وقضية ذي اليمينين أيضاً كانت قبل بدر لما سذكره ان شاء الله تعالى لكن قضية
ذي اليمينين كانت متقدمة على حديث ابن مسعود وابن ارقم فنسخت بما يدل على ذلك ما رواه البيهقي فيما
تقدم في آخر باب من قال يسجد لها قبل السلام في الزيادة والتقصان يستدجد من حديث معمر عن
الزهرى عن أبي سلمة وأبي بكر بن سليمان عن أبي هريرة فذكر صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وسهوه ثم قال
الزهرى وكان ذلك قبل بدر ثم استحكمت الأمور بعد ذلك فهذا يدل على ان أبي هريرة لم يحضر تلك الصلوة لتأخر
اسلامه عن هذا الوقت وإيضاحاً ان ذا اليمينين قتل يدور على ما سطره ان شاء الله تعالى وروى الطحاوي عن ابن
عمر كان اسلام أبي هريرة بعد ما قتل والدين * وذكر ذلك ابن عبد البر وابن بطال وذكر عن ابن وهب
انه قال انما كان حديث ذي اليمينين في بدء الاسلام ولا يرى لاحد ان يفضله اليوم وقول أبي هريرة صلى الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بالمسلمين وهذا جائز في القصة * روى عن الترمذي بن سبرة قال قال لارسول الله

على الله عليه وسلم انا اباكم كنانة عني بنو عبد مناف الحديث والتزال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اراد
 بذلك قال لقومنا وروى عن طاووس قال قدم علينا ماذن جليل فم اخذ من الخضر واثباتنا اراد قدم
 بلد فالان ماذننا قدم اليمن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يولد طاووس ذكر ذلك الطحاوي ومثل
 هذا ما ذكره البيهقي فيما بعد في باب البيان ان انتهى مخصوص ببعض الامكنة من مجاهد قال جاءنا ابو ذر
 الى آخره ثم قال البيهقي (مجاهد لا يثبت له سماع من ابي ذر) وقوله جاءنا يعني جاء بلدنا وقال الطحاوي وما
 يدل على ان نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة ان ابا سعيد الخدري روي عنه انه قال كنا نرد السلام
 في الصلاة حتى نبتاعن ذلك فاخبرناه ادرك اباحة الكلام في الصلاة وهو في السن دون ابن ارقم بدهر طويل
 وقد ورد في بعض روايات مسلم في قضية ذي الدين ان ابا هريرة قال بينا انا صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم و
 هذا تصريح منه انه حضر تلك الصلاة فأتى بذلك تاويل الطحاوي اللهم الا ان يقال يحتل ان بعض رواة هذا
 الحديث فهم من قول ابي هريرة صلى الله عليه وسلم ان كان حاضر افروى الحديث بالمعنى على زعمه فقال بينا انا صلي وهذا
 وان كان فيه بعد الا انه يقرب ما ذكرنا من الدليل على ان ذلك كان قبل بدو يدل عليه ايضا ان في حديث ابي
 هريرة ثم قام الى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي حديث عمران بن حصين ثم دخل منزله ولا يجوز
 لاحد البرم ان ينصرف عن القبلة ويصلي وقد بقي عليه شيء من صلواته فلا يصرفه ذلك عن ان ذلك فعل ذلك وهو لا يرى
 انه في الصلاة قلنا هانذا على هذا انه لو اكل وشرب او باع واشترى وهو لا يرى انه في الصلاة انه لا يفرجه
 ذلك منها وفي شرح مسلم لقنوى المشهور من ان هيبان الصلاة تبطل بالعمل الكثير قال وهذا مشكل وتاويل
 الحديث صعب على من اجلها يعني حديث ذي الدين انتهى كلامه وايضا فقد اخبر النبي عليه السلام وذو الدين
 وخبر الواحد يجب العمل به يوم ذلك تكلم عليه السلام وتكلم الناس معه مع امكان الايام فدل على ان ذلك كان والكلام
 في الصلاة مباح ثم نسخ كما تقدم فان قيل فقد تقدم في الباب السابق من رواية حماد بن زيد انهم اومشوا
 قلنا قد اختلف على حماد في هذه القطة قال البيهقي في كتاب المرفة هذه القطة ليست في رواية مسلم
 يعني ابن الجراح عن ابي الربيع من حماد وانما في رواية ابي داود عن محمد بن عبيد وروى الطحاوي ان
 عمر رضي الله عنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذي الدين ثم حدثت به تلك الحادثة بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم فعمل فيها بخلاف ما عمل عليه السلام يومئذ ولم ينكر ذلك عليه احد ممن حضر فعمل من الصحابة
 وذلك لا يصح ان يكون منه ومنهم الابد وقوفهم على نسخ ما كان منه عليه السلام يوم ذي الدين ويدل

على ذلك أيضاً أن الامة اجتمعت على أن السنة في الامام اذا قابه شيء في صلوته ان يسبح به ولم يسبح ذوالدين
 برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انكره عليه السلام فدل على ان ما امر به عليه السلام من التسبيح الثانية
 في الصلوة متأخرها كان في حديث ذى الدين فان قيل قد سجد النبي صلى الله عليه وسلم سجدة في السجود في
 حديث ذى الدين ولو كان الكلام حينئذ مباحاً كما قلتم لما سجدوا ما قلنا علم تصح الرواية على انه عليه السلام
 سجدهما بل اختلفوا في ذلك * قال البيهقي في الباب السابق (لم يحفظها الزهري لانه ابي سلمة ولا من جماعة
 حديثه بهذه القصة عن ابي هريرة) وخرج الطحاوي عن الزهري قال سألت اهل العلم بالدين فما اخبرني
 احد منهم انه صلاها يعني سجدة السجود ذى الدين فان ثبت انه لم يسجد بها فلا اشكال وان ثبت انه
 سجدهما نقول الكلام في الصلوة وان كان مباحاً حينئذ لكن الخروج منها بالتسليم قبل تمامها لم يكن مباحاً فافضل
 عليه السلام ذلك ماها كان عليه السجود لذلك ثم اني نظرت فيما بايدى ما كتب الحديث فلم اجدي شيئاً
 منها ان عمران بن حصيف حضر تلك الصلوة ولم يذكر البيهقي في ذلك مع كثرة سقوه لطرق بل في كتاب
 النساء عن عمران انه عليه السلام صلى بهم وسعاً فسجد ثم سلم وكذا في صحيح مسلم وغيره بمناه والظاهر
 ان ذلك مختصر من حديث ذى الدين وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انه لم يحضر تلك الصلوة واذا حمل حديث ابي
 هريرة على الاسال بما ذكرنا من الادلة فحمل حديث عمران على ذلك اولى وحديث معاوية بن خديج رواه
 عنه سويد بن قيس هو المصري التميمي قال انه هب في كتابه الميزان والضماء بمجمل قد رده عنه يزيد بن ابي حبيب
 وفي حديث معاوية هذا مخالف لحديث ذى الدين من وجوه تظهر لمن ينظر فيه ونبه انه عليه السلام امر
 بل لا فاقام الصلوة ثم اتم تلك الركعة واجمعا على العمل بخلاف ذلك وقالوا ان فعل الامة ونحوها ينقطع
 الصلوة وقصوب ابن عباس لابن الزبير في ذلك ذكره البيهقي في اواخر الباب السابق من طريقتين في احدهما
 حماد بن سلمة عن حنبل بن سفيان * قال البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه او نعله اذى (حماد بن سلمة مختلف
 في مد الله) وقال في باب من مر بمناط انسان ليس بالقوى وصل فضة ابن معين وابو حاتم والبخاري
 وغيرهم وفي الطريق الثاني للحارث بن عبيد ابقه ام قال النساء ليس بالقوى وقال: حنبل مضطرب الحديث
 وعنه قال لا يعرفه وقال البيهقي في باب سجود القرآن احدى عشرة رخصة ابن معين وحدث عنه ابن
 مهدي وقال ما رأيت الاخيراً وقول الحميدي وكان ابن عباس ابن عشرين حين قبض النبي عليه السلام
 كانه اراد بذلك استبعاد قوله يقول ان فضبة ذى الدين كانت قبل بدولان ظاهر قول ابن عباس ما اطاعه سنة

يُصَحِّحُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ شَهِدَ تِلْكَ الْقَضِيَّةَ وَقِيلَ بِدَرْلَمْ يَكُنْ ابْنُ حِبَّاسٍ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَتَمَّصِلُ الرِّوَايَةَ لَصَفَرِهِ
جَدَاوَعْنِ بَعْدَ تَسْلِيمِ دَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ شَهِدَ الْقَضِيَّةَ بِجَمْعِ كَوْنِ سِتَّةٍ لَدَيْكَ بَلْ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ تَوَلَّى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَا
ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَصَوَّبَ ابْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْقَوْلَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي حَبَّةِ الْوُدَّاعِ
وَكُنْتُ يَوْمَئِذٍ قَدْ تَأَهَّزْتُ الْحِلْمَ وَلَا يَزُومُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍو لَكَ وَاجَازَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ يَدُلُّ بِدَرْلَمْ أَنَّ لَا تَكُونُ
الْقَضِيَّةُ قَبْلَ بَدْءِ لَوْلَاهُ كَانَ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْقَصَلِ وَقَوْلُ الْحَيْدِيِّ عَلَانًا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ خَصَمَ بِهِ السُّدُودُ وَنَ
النَّبِيَّانَ * قُلْنَا * قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ النِّسْيَانِ ثُمَّ
خَرَجَ الْيَهُودِيُّ (عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سَلَمٍ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ كَانَ إِسْلَامَ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ) ثُمَّ قَالَ الْيَهُودِيُّ
(فَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي صَلَوَتِهِ سَاهَا أَوْ جَاهَلَامُضَتْ صَلَاتُهُ) * قُلْتُ * الْوَلِيدُ
ابْنُ سَلَمٍ مَدْلَسٌ وَلَمْ يَصِرْ هُنَا بِالسَّاحِ مِنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَكَانَ مَعَاوِيَةُ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ * ثُمَّ
قَالَ الْيَهُودِيُّ (الَّذِي قَتَلَ يَدْرَهُو ذَوَالثَّالِثِينَ ابْنَ عَبْدِ عَمْرٍو بْنِ قُضَّةٍ حَلِيفَ ابْنِي زُهْرَةَ مِنْ خِزَاعَةٍ وَأَمَّا
ذَوَالْيَدَيْنِ الَّذِي أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَمْعِهِ أَنَّهُ بَقِيَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ) * ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ بِسَنَدِهِ إِلَى مَعْدِي بْنِ سُلَيْمَانَ * قَالَ حَدَّثَنِي شَيْبَةُ بْنُ مَطْبُورٍ عَنْ أَبِيهِ وَمَطْبُورٌ
حَاضِرُ فَصْدَقَهُ قَالَ شَيْبَةُ يَا أَبَا جَاهِلٍ أَخْبِرْنِي أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ لَقِيَكَ بِذِي خَشْبٍ فَأَخْبَرَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَحْدَيْتَ * ثُمَّ قَالَ الْيَهُودِيُّ (وَقَالَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ ذَوَالثَّالِثِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَمَسَّرَتِ الصَّلَاةُ
وَشَيْخَانَا الصَّحَابِيُّينَ) لَمْ يَخْرُجَا شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ لَمَّا فُتِيَ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ الظَّاهِرُ وَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ كُلُّ
مَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ فَإِنَّ ذَوَالثَّالِثِينَ قَدْ مَوْتُهُ وَلَمْ يُقْبَلْ لَيْسَ لَهُ رَأْيٌ قُلْتُ * فِي الْمَوْطَأِ مَا لَكَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ بَلَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكِعَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ أَحَدِي صَلَوَاتِي النَّهَارِ
الظَّاهِرِ أَوِ الصُّبْرِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَقَالَ ذَوَالثَّالِثِينَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ بْنِ كَلَّابٍ أَتَمَسَّرَتِ الصَّلَاةُ الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ
مَا لَكَ مِنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَدْ صَرَّحَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ
ذَوَالثَّالِثِينَ وَأَنَّهُ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ * فَإِنْ قِيلَ هُوَ مُرْسَلٌ * قُلْنَا * ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو تَنْهِيَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ مِنْ وَجْهِ صَاحِبِ
وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي سَنَةِ أَقَامَعْدِينَ رَافِعُ ثَعَالِي الرِّزَاقِ أَقَامَعْمَرُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظَّاهِرَ أَوِ الصُّبْرَ
فِي رَكْعَتَيْنِ فَانْصَرَفَ فَقَالَ لَهُ ذَوَالثَّالِثِينَ ابْنُ عَمْرٍو أَتَمَسَّرَتِ الصَّلَاةُ * نَسَبْتُ الْحَدِيثَ * وَهَذَا اسْتَدَّ صَحِيحُ مُتَّصِلُ

صرح فيه بأنه ذو الشالين وقال النسائي أيضا أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو حمزة عن يونس
 عن ابن شهاب أخبرني أبي سفيان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في مسجد بن فقال له
 ذو الشالين انصرت الصلوة الحديث وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشالين * فان قيل فقد ذكر
 أبو بصير في التمهيد والاحتياط ان هذا * وعمر بن الزهري عند أكثر العلماء * قلنا * قد تابع الزهري على ذلك
 عمران بن أبي أنس قال السائب بن عيسى بن حماد أنا الليث بن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن
 أبي سفيان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركنين ثم انصرف فادركه
 ذو الشالين فقال يا رسول الله انصرت الصلوة أم نسيت الحديث وهذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت ان
 الزهري لم ينفرد بذلك وانما الحاطب لابي سفيان عليه وسلم ذو الشالين وان من قال ذلك لم يعم
 ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشالين ابن عمرو وكان ابن عبد عمرو فاقطع الكتاب لفظة عبد
 ولا يلزم من عدم تخرج ذلك في الصحيحين عدم صحته على ما عرف وثبت أيضا ان ذا البدن وذو الشالين واحد
 وقد ورد اللقبان جميعا في كتاب النسائي من الوجوه المتقدمين وقال السمعاني في الاساب ذوالبدن وبما
 له ذو الشالين لانه كان يحمل يديه بوجهه وفي القاصد للرام هرمزي ذوالبدن وذو الشالين
 قد قيل انهما واحد وقال ابن حبان في الثقات ذوالبدن ويقال له أيضا ذو الشالين ابن عبد عمرو بن فضالة
 الخزاعي وقال أيضا والشالين عمرو بن عبد عمرو بن فضالة بن عمار بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بن
 زهرة وهذا اول من جعله رجلين لانه خلاف الاصل والحديث الذي استدله البيهقي وغيره على بقاء ذي البدن
 بدائي عليه السلام منه ضعف لان معدي بن سليمان متكلم فيه قال أبو زرعة واهي الحديث وقال النسائي
 ضعيف الحديث وقال أبو حاتم يحدث عن ابن عجلان بننا كبر وقال ابن حبان يروي المقلوبات عن الثقات
 والمزقات عن الاثبات لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد وشعب لم يقف على حاله والله مطبق قال فيه ابن الجارود
 سمع ذا البدن روى عنه ابنه شعيب لم يكتب حديثه وفي الضعفاء انه لم يسمع حديثه وفي الكاشف مطبق بن
 سليم عن ذي الزوائد عنه ابن شعيب وسليم لم يسمع حديثه وضعف هذا السند قال البيهقي في كتاب المبررة
 (ذوالبدن بقي بعد النبي عليه السلام) فيما يقال ولقد احسن وانصف في هذه العبارة وقول الحاكم عن ذي
 الشالين لم يسبق بهم من ظاهره ان ذا البدن اعقب ولا اصل له انما علمه * ثم ذكر البيهقي حديث أبي سعيد
 ابن الخليل وقوله عليه السلام ما نملك ان نجيبني حين دعوتك ما سمعت الله تعالى يقول استجبوا لله وللرسول الحديث

ثم قال البيهقي (وفي هذا لا تعلق ان جواب اصحاب النبي عليه السلام حين سألهم عما يقول ذو اليمين لم يطل صلواتهم مع ما روي عن حماد بن زيد في تلك القصة انهم اوشوا) قلت قوله مع ما روي عن حماد بن زيد يدل آخره لا بلانهم كلامه المتقدم لا نهاسند لا ولا على ان كلامهم لم يطل الصلوة وفي رواية حماد بن زيد انهم لم يتكلموا بل اوشوا على ان حمادا اختلف عليه في هذه القصة كما مر *

* قال * ﴿باب سجود الشكر﴾

* قلت * الانسب ذكر هذا الباب مع ابواب سجود التلاوة كما فعله غيره وذكر في هذا الباب حديث بكر بن عبد العزيز بن ابي بكرة عن ابيه عن ابي بكرة * قلت * سكت عن بكار وهو ضعيف ذكره الذهبي وقال ابن الجارود ليس حديثه بشيء وروي مثل ذلك عن ابن ميين *

* قال * ﴿جامع ابواب اقل ما يميز من عمل الصلوة﴾

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق رفاعه بن رافع ولفظه (اذا قمت تريد الصلوة فتوضأ واحسن وضوءك واستقبل القبلة فكبّر ثم ذكره من طريق آخر) ثم قال وفيه من الزيادة قم فاستقبل القبلة * قلت * الاستقبال المذكور في الاول ايضا *

* قال * ﴿باب تبين القراءة المطلقة فيما رويها بالناقحة﴾

ذكر فيه حديث الاعرابي من طريق عبد الله بن عمر عن المقبري عن ابي هريرة وفيه (فاذا استويت قائما قرأت بأم القرآن ثم قرأت ما سك من القرآن) * قلت * عبد الله هو المصري ضعيف تقدم ذكره في ابواب سجود التلاوة في باب من قال يكبر اذا سجد ثم على تقدير صحة الحديث ودلالته على تبين الناقحة يدل على تبين شيء زائد عليها ايضا والبيهقي لا يقول بذلك ثم ذكر حديث رفاعه بن رافع (انه كان مع النبي عليه السلام في المسجد) قال (ثم ذكره او قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انتمت صلوتك على نحو هذا فقد تمت صلوتك وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوتك) ثم قال البيهقي (احال ابن وهب هذه الرواية على ما مضى) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند او متنا كآبائه البيهقي في هذا الباب وفيما قبله وبين ابوداؤد في سنده اضطراب سنده وفي السند الذي ذكره البيهقي جماعة فلا دري من اين له ان الحبل هو ابن وهب ثم قوله وما نقصت من هذا فانما تنقصه من صلوتك صريح بان جميع ما ذكر ليس بمتعين بحيث لا تجزى الصلوة بدونه وكذا الناقحة على تقدير ان يكون مذكورة في الحديث اذا الوصف بالتقصان يقتضي وجود اصل التل ويدل

على ذلك ما رواه الترمذي وحسنه من حديث رفاعه هذا وفيه فاش التماس (١) وكبران يكون من اخف
صلوته لم يصل فقال الرجل فارني وعلي فقال عليه السلام اذا قميت الى الصلوة فتوضأ كما امرك الله ثم تشهد
وقم فان كان حرك قرآن فاقرا والا فاحداه وكبره وهله وفي آخره وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك
قال وكان هذا امون عليهم من الاولى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلوته ولم تذهب كلها وهذا
صرح في صحة الصلوة مع التقص وكذا فهمت الصحابة ويدل على ذلك ايضا ان فيه الامر بالشهد والاقامة
والتهليل ونحوها مما هو ليس بفرض بالاجماع وقد اخرج ابو داود والنسائي هذا الحديث وفيه ايضا امر بانتهاء
ليست بفرض بالاجماع يظهر ذلك لمن نظر في روايتهما ثم اعاد البيهقي حديث رفاعه وفيه ثم (اقرأ بأم القرآن وبما
شاء الله ان تقرأ) وذكر ايضا حديث عبادة لاصلوة لمن لم يقرأ بأم القرآن فصاعدا لو كلاما يدا لان ايضا على تعيين
شيء زائد على الفاتحة ثم ذكر حديث ابي هريرة (من صلى صلوة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تام)
• قلت • ذكر الجوهري الحديث ثم فسر الخداج بانه نقصان قال واخذت الناقه اذا جاءت بولدها
فانقص الخلق وان كانت ايامه تامة والمروى ايضا فسر الخداج بالنقصان قال ومعنى الحديث فهي ذات خداج
واذا تبينت الفاتحة كازم البيهقي فالصلوة تقوت بغيرها فلا توصف حينئذ بالنقص فالحديث عليه لانه ثم
ذكر حديث وهيب (عن جعفر بن ميمون عن ابي عثمان عن ابي هريرة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان انادي في المدينة ان لا صلوة الا بفاتحة الكتاب) • قلت • جعفر بن ميمون قال ابن معين ليس بذلك وقال
ابن حنبل ليس بقوى في الحديث وقال النسائي ليس بثقة كذا حكى صاحب الكمال عنه والذي في الضعفاء
لنسائي انه ليس بالقوى ومع ضعف جعفر هذا قد اختلف عليه في هذا الحديث اختلافا كثيرا يتغير به المعنى
اخرجه ابو داود من حديث عيسى هو ابن يونس من جعفر بن سنده ونقطه قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم اخرج فتاد في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو فاتحة الكتاب فازاد وعده الرواية تقتضي فرضية
مطلق القراءة ولهذا قال صاحب الامام فصل فبين لم يبين الفاتحة للفرضية وذكر هذا الحديث من هذا
الطريق واخرجه البيهقي في الخلافيات من رواية وهيب بهذا اللفظ ولا يداوذا ايضا من حديث يحيى
وهو القطان قال انا جعفر بن سنده ونقطه لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فازاد وذكر صاحب الامام هذا الحديث
بهذا اللفظ من حديث عفيان عن جعفر بن سنده ثم قال اخرجه البيهقي وهذه الرواية تقتضي فرضية شيء زائد على
الفاتحة كما سر ثم ذكر حديث ابي هريرة (مر عليه السلام على ابن كعب الى آخره) • قلت • هذا الحديث

مع الاختلاف في سنده فيه فضيلة القاتعة وان اياها كان يقرأها في صلوة وفي الاستدلال به على ما دعاه البيهقي من تعيينها نظر *

* قال * **باب الدليل على انها سبع آيات بسم الله الرحمن الرحيم**

ذكر فيه حديث عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن ابي بلال عن المقبري عن ابي هريرة * قالت * عبد الحميد ضعفه القطان والثوري كان قدّم ورواه ابو بكر الحنفي وهو عبد الكبير بن عبد الحميد عن نوح عن المقبري عن ابي هريرة موقوفا كما ذكره اليحفي فيا بعد والحنفي هذا اجل من عبد الحميد لئلا نكسر *

* قال * **باب وجوب الشهد الاخير**

ذكر فيه حديث ابن عباس كان عليه السلام يثبنا الشهد كما يحلما القرآن وحديث ابي موسى فاذا كان صد القعود فليقل اول ما ينكلم به الثقات وحديث ابن مسعود فاذا لم يمتفقوا الثقات الى آخره * قالت * دلالة الحديث الاول على وجوب الشهد غير ظاهرة * والثاني والثالث وان دل على وجوبه باعتبار صفة الامر لكن لا دليل على اختصاصه بالشهد الاخر ثم ان الثاني لا يوجب مجموع ما توجه اليه الامر بل بعضه وهما الثقات سلام عليك ايما النبي ولا يوجب ما بين ذلك من المباركات والصلوات والطيبات وكذلك لا يوجب ايضا كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على القفط الذي توجه اليه الامر *

* قال * **باب وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم**

ذكر فيه حديث ابي مسعود انه رجلا قال يا رسول الله اما السلام عليك فقد عرفناه فكيف نصلي عليك اذا نحن صلينا في صلواتنا الحديث وقال في آخره (قال الهارقي اسناد حسن متصل) * قلت * لا اعلم احدا روى هذا الحديث بهذا اللفظ الا محمد بن اسحق وقد قال البيهقي في باب تحريم قل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما ينقذ به)

* قال * **باب وجوب التصل من الصلوة بالنسليم**

ذكر فيه حديث علي (مفتاح الصلوة الطهور) * قلت * في سنده ابن عقيل وقد تقدم ان البيهقي قال في باب لا يتطهر بالمستعمل (لم يكن بالحافظ وا هل العلم مختلفون في الاحتجاج بروايته) ثم ذكر حديث ابي سعيد (مفتاح الصلوة الوضوء) الى آخره ثم قال يدور على ابي سفيان طريق السعدي * سكت عنه وقال احمد ويحيى فيه ليس بشي وقال ابن حبان كان مفضلا لهم في الاخبار حتى يقلبها ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات وقال البيهقي في باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يغيره (ليس بالقوى) وقد

ذكرنا هناك تصنيفه من جماعة آخرين *

* قال *

باب الذكر يقوم مقام القراءة *

ذكر فيه حديث رفاعه بن رافع * قلت * الحديث يقتضي تبين هذا الذكر للوجوب ولا خلاف انه لا يمين لذلك فيحصل على الاستيجاب وايضا فقد تقدم ان في الحديث اشياء ليست بواجبة * ثم ذكر حديث (فعلني شيئا يجزي من القرآن) * قلت * وهذه الالفاظ ايضا لا يمين للوجوب بلا خلاف ثم انه لا ذكر للصلاة في هذا الحديث فيموزان يكون عليه ذكرنا يقوم مقام التران في حصول الاجر والثواب ولهذا قال عليه السلام قد ملأ هذا عدي من الخير *

* قال *

باب من قال تسقط القراءة عن نسيه *

ذكر فيه ارا من ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عمر ثم قال (والله كان يذهب الشافعي في التقديم ويضعف ما روي عن الشعبي والنخعي ان عمر اعاد الصلوة) ثم قال يحيى (الرواية عنهما مرسله ورواية ابي سلمة وان كانت مرسله فهو صحيح مراسيل وحديثه بالمدنية في موضع الواقعة كما قال الشافعي لا يكره احد) * قلت * ذكر صاحب الاستذكار حديث ابي سلمة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لا يرواه مالك من كتابه بأخرة وقال ليس عليه العمل لان النبي عليه السلام قال كل صلوة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والصحيح عن عمر انه اعاد الصلوة وروى يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا ابو معاوية عن الاعشى عن ابراهيم النخعي عن هام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فاعاد الصلوة * فهذا متصل شهده هام عن عمرو حديث مالك عن عمر مراسل لا يصح يعني رواية ابي سلمة والاعادة منه صحيحة رواها عنه جماعة منهم هام وعبد الله بن حنظلة وزيايد بن عياض وكلهم لقى عمرو سمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم ايضا * قال وذكر عبد الرزاق عن معمر بن عتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلوة بأقامة * وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فاقام واعاد تلك الصلوة وروى اشهب مثل مالك ابجهك ما قال عمر فقال انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسمعون به ولا يخبرون من فعل هذا اري ان يبد هو من خلقه *

* قال *

باب القراءة في الصبح *

ذكر فيه عن مالك عن هشام عن ابيه انه سمع عبد الله بن عامر الى آخره * قلت * في الاستذكار زعم مسلم بن

الجماع ان مالكا وم فيه وان اصحاب هشام لم يقولوا فيه عن ابيه وانما قالوا عن هشام اخبرني عبدالله بن عامر
وذكر البيهقي في كتاب المروعة ان اباسامة ووكيما وحاتم بن اسمعيل روه عن هشام عن ابن عامر دون
ذكر ابيه ثم قال البيهقي وهو الصواب •

• قال • **باب امامة الجنب** •

ذكر فيه حديث ابي بكرة دخل عليه السلام في صلاة الصبح فاعاد ما يده) الحديث • قلت • مداره على حماد بن
سلمة قال البيهقي في باب من ادى الزكاة فليس عليه اكثر (ما حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يجتجون بما يخالف
فيه) وقال في باب من مضى على انسان (ليس بالقوي) وقال في باب من صلى وفي ثوبه اذى (مخلف في عداله)
والعجب من البيهقي كيف اطلق هذا القول في حماد بن سلمة مع جلالة ثم ناقض نفسه فحكم على هذا الحديث بالصحة
في كتاب المعرفة مع ان في سنده حماد اذ اوفى كتاب المتصل والمرسل والمقطوع للبردي الذي سمع الحسن
ساعا من الصحابة انس وعبد الله بن مغفل وعبد الرحمن بن سمرة واحمر بن جزء فدل هذا على ان حديث
الحسن عن ابي بكرة مرسل • ثم ذكر البيهقي (عن عبد الرحمن بن مهدي قال هذا المجمع عليه الجنب يبد
ولا يبدون ما اطم فينا خلافا) قلت • هو حكي في آخر هذا الباب عن ابن مهدي قال قلت لسفيان تلم ان احد
قال يبدو ويبدون غير حماد فقال لا فذكر حماد ههنا يخالف ما ادعاه ابن مهدي اولا ثم كيف يقول هو
وسفيان هذا القول ومذهب ابي حنيفة واصحابه انهم يبدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام
عالما بجهنمه وكذا مذهب الشعي ذكره ابو صر في الاستذكار وروى عبد الرزاق في مصنفه عن
ابن جريج عن عطاء قال ان صلى امام غير متوض فذكر حين فرغ يبدو ويبدون فان لم يذكر حتى
فانت الصلوة يبد ولا يبدون • ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لسطاء فقل يهم جنبا فلم يسلموا و
لم يسلم حتى فانت الصلوة قال فليبدوا فليست الجباة كالوضوء وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن
صاعد عن الشعبي قال يبدو ويبدون وصاعد هو ابن مسلم اليتكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من
اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابي شيبة شاشيم عن يونس عن ابن سيرين قال اعد الصلوة واخبر
اصحابك انك صليت بهم وانت غير طاهر • ثم ذكر البيهقي اثرا عن عمرو بن خالد عن ابن ابي ثابت عن عامر
عن علي بن فضال عن حمرو • قلت • ذكر عبد الرزاق في مصنفه هذا الاثر ثم قال وذكره غالب بن عبيد الله
عن حبيب بن ابي ثابت عن عامر عن علي بن مثله ثم خرج البيهقي (عن سفيان انه قال لم يرو حبيب بن ابي ثابت

عن عاصم بن ضمرة شيئا قط * قلت * اخرج يوداؤد في مسنده حديثا من رواه عنه واخرج ابن ماجة في مسنده في موضعين رواه عنه وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابي جعفر ان عليا صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فاعاد وارم ان يبدوا هو في مصنف ابن ابي شيبة ثاو كعب عن ابراهيم ابن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال يبدو ويبدون وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطروح عن ابي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن ابي امامة ملى عمر بالناس وهو جنب فاعاد ولم يبدوا فقال له علي كان ينبغي ان صلى مطك ان يبدوا فنزلوا الى قول علي * قلت * من كلام القاسم ما نزلوا قال رجوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي * ثم ذكر البيهقي (عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول اذا صلى الامام بشير وضوء ان اصحابه يبدون والحديث الآخر ثبت ان لا يبد القوم) * قلت * مراد ابن المبارك بالحديث الآخر الآت الذي تقدم ذكرها كذا في المعرفة للبيهقي والاظهر فيها انه عليه السلام ما كان كبيرا ولا كما صرح به في رواية ابن وهب عن يونس بن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة وهو الطاهر من رواية عثمان بن عمر عن يونس في قوله فلما قام في مصلاه ذكر انه جب ولهذا توب السأى على هذا الحديث باب الامام يذكر مديقه في مصلاه انه على غير طهارة ورواية توبان عن ابي هريرة وان صرح فيها انه عليه السلام كبيرا ولا الان رواية ابي سلمة اصح منها كاد ذكر البيهقي وصرح بذلك في روايتين سيرين ايضا الان المصنوع انها مرسل كاد ذكر البيهقي وحديث ابي بكرة تقدم ما فيه وحديث عطاء مرسل وحديث انس مختلف في استاده كانه البيهقي وقوله في رواية ابن وهب فخرح اليه او قد اغتسل فكبر فظاهر في ما كان كبيرا ولا ثم لو سلم انه كبر فلا دليل على ان القوم لا يبدون اذ ليس في الطرق الصحيحة ان القوم يكبروا وليس في قوله عليه السلام مكانكم دليل على اهم كانوا في الصلوة بل معناه لا تنصرفوا حتى ارجع اليكم وقيامهم لا يتطاره لا يدل على انهم في الصلوة ويدل على ذلك قول ابي داؤد في مسنده ورواه ابوب وهشام وابن عون عن ابي علي عليه السلام مرسل قال فكبر ثم اومأ الى القوم ان اجلسوا فارم بالجلوس دليل على انهم لم يكونوا في الصلوة فان قيل ففي سنن ابي داؤد انهم لم يزلوا قياما ينتظرونه * قلناه فدل القوم لا يمارض قوله عليه السلام ويمثل ان الذين سمعوا قوله اجلسوا اجلسوا ومن لم يسمع بقي قائما ثم لو ثبت انهم كبروا او لا ليس في الحديث انهم لم يستأقوا التكبير عند محيته بل الظاهر انهم استأقوه اذ لو لا ذلك لوقع تكبيره بعد تكبيرهم اذ لو صح انه عليه السلام كبر او لا لم يكن ذلك التكبير معتبرا لعدم الطهارة وفي تجويزه وقوع تكبيره بعد تكبيرهم مخالفة لقوله عليه السلام في الحديث الصحيح انما جعل الامام

ليوم به اذ لا يستحق الامام اسم الامامة الا اذا تقدم فصله على فعل القوم وفيه ايضا مخالفة لقوله عليه السلام
 فاذا اكبر فكبروا هـ وقال ابن حبان في صحيحه قول ابى بكرة فصلى بهم اراد بدأ بتكبير محدث الا انه رجع
 فبقى على صلواته اذ يحال ان يذهب صلى الله عليه وسلم ليقتل ويقتل الناس كلهم قيا ما على حالتهم من غير امام
 الى ان يرجع صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه ثم ان بدأ هو واصحابه بتكبير محدث بطل الاستدلال بالحديث
 اذ لم يصلوا وراءه جنب وان استأنف هو التكبير وجزم على ماضى من احرامهم يكون احرامهم قبل احرام
 امامهم وفيه ما تقدم وان كانوا كلهم بنوا على تكبيرة الاولى فهو منسوخ لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 صلوة بغير طهر ولا جامع المسلمين على انه لا يجوز البناء على صلوة صليت بلا طهارة وانما الخلاف في بناء من
 صلى طاهرا ثم احدث فطهر ان الاستدلال بهذا الحديث مشكل وفي شرح مسلم للنووي قوله في صحيح مسلم
 حتى اذا قام في صلاؤه قبل ان يكبر ذكر فأنصرف صريح في انه لم يكن كبره دخل في الصلوة ومثله في رواية
 البخاري وانظر تكبيره وفي رواية ابى داود انه كانت دخل في الصلوة فصل على انه قام للصلوة وتبأ
 للاحرام بها انتهى كلامه وفي الام للشافعي قال البويطي من احرم جنبا يقوم ثم ذكر تخرج فوضأ درجع
 لم يجز له ان يؤمهم لان الامام حينئذ انما يكبر للاستباح وقد تقدم ذلك احرام القوم وكل ما موم قبل امامه
 فصلوته باطلة لقوله عليه السلام فاذا اكبر فكبروا هـ قال الشافعي من احرم قبل امامه فصلوته باطلة وقال
 الرافعي في شرح مسند الشافعي ليس المقصود به بنى على الصلوة فان الناس للحدث والجباة اذا ظهر يستأنف
 انتهى كلامه ولا نسلم انه ليس في الحديث قوة لمن قال ان اصحابه يهدون الى قوله عليه السلام انما جعل الامام
 ليوم به يدل على ذلك اذا جنب ليس بمصل فلا يصح الاتمام به كالوكان الامام كافرا او امرأة او اميانا قيل
 التكفر والمرأة لما اماره يستدل بانفراط في اتمامه بها ولا اماره على العبادة فلا تضييق قلنا لو صلى في
 ظلة خلف امرأة او ذمي او غلام فلا تضييق ولان الصلوة خلف من ظاهره الاسلام مباحة شرعا فلا معنى
 لاعتبار الامارة وقد تلم العبادة بسو الله او بان يشاهده جوضاً هـ

قال هـ كتاب من صلى وفي ثوبه اذى لم يسل به ثم علم هـ

ذكر فيه حديث حماد بن سلمة عن ابى نامة عن ابى نضرة ثم قال لكل واحد منهم مختلف في عدالته وقد لك
 لم يصح البخاري في الصحيح بواحد منهم هـ قلت هـ اساء القول فيهم اما احاد بن سلمة فاما جليل ثقة ثبت وهذا
 اشهر من ان يحتاج الى الاستشهاد عليه ومن نظر في كتب اهل هذا الشأن عرف ذلك قال ابن المديني من تكلم

في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين وقال ابن عدي وهكذا قول ابن حنبل فيه وفي الكلال قال ابن حنبل
اذا رأيت الرجل يمزج حماد بن سلمة فاتهمه فانه كان شديدا على اهل البدع وقال ابن معين انما رأيت الرجل
يقع في عكرمة وحماد بن سلمة فاتهمه في الاسلام وقال ابن عدي حماد بن سلمة صحيح السماع حسن القاء ادرك
الاسلم يتهم بلون من الالوان ولم يلبس بشئ احسن ملكة نفسه ولسانه ولم يطلقه على احد ولا ذكر خلقا بسوءه
فسلم حتى مات واما ابو نامة فوثقه ابن معين واما ابو نضرة فوثقه ابن معين وابوزرعة واخرح مسلم ثلاثة
ولا يلزم من ترك الناصري لا حجاج شخص ان يكون للاختلاف في عداله لانه لم يلزم هو ولا مسلم التخرج
عن كل عدل على ما عرف *

* قال * **باب ما يجب غسله من اللحم** *

ذكر فيه حديث ياتي سنده روح بن غطيف فذكر (عن ابي حنبل) انه يقول قلت * روى عنه القاسم بن مالك
وصبر بن حماد واغلظوا فيه ولكن لم يقتل احدا فباعت انه مجهول *

* قال * **باب ما يستحب من استعمال ما يزيل الاثر مع الماء** *

ذكر فيه حديث ابن اسحق عن سليمان بن صميم عن امية بن ابى الصلت ثم قال (كذاني كتابي وقال غيره آمنة بنت
ابى الصلت وهو الصواب عن امرأة من بني فزار قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم) الحديث * قلت *
كذا في نسختين مضبوطتين من السنن آمنة بالسد والتون وقال الخطيب في كتابه التلخيص امية بضم الهزة
وبالياء وذكر ان الواقدي روى حديثا هذا عن ابن ابي سبرة عن سليمان عن ام علي بنت ابي الحكم عنها عن
النبي عليه السلام يخالف ابن اسحق في موضعين ادخال ام علي بينها وبين سليمان وجعلها صبية وفي اطراف
المزى ورواه الواقدي عن ابن ابي سبرة فذكره كاذبا كذا الخطيب *

* قال * **باب البيان ان لحم اديتي اثره بعد الفسل لم يضره** *

ذكر فيه انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم باسنادين ضعيفين * ثم ذكرهما وفي سند الثاني الزايع بن قانع
فذكر ان ابراهيم الحري انه قال غيره او ثقي * قلت * الزايع قال فيه النسائي متروك وقال الذهبي قال
احد وعيسى ليس بشقة فترك البيهقي مثل هذا التبرج واتصر على كلام الحري وظاهره يدل على توثيقه كما مر غير
مرة لانه شارك الثوري في الثقة وان كان ذلك الثوري او ثقي منه فان كان البيهقي قصد بذلك هذا الكلام ثوليقه كما هو
المعهوم من ظاهره فهو مناقض لقوله او لا باسنادين ضعيفين وان قصد بذلك تجريمه فقد ترك ما ذكرنا من

التجريح الواضح وذكر ما المفهوم من ظاهره خلافة •

• قال • **باب ما روي في الترقين يول الصبي والصبية**

ذكر فيه حديثا من أبي الاحوص عن مالك عن قابوس عن ليابة وعي أم الفضل • ثم قال (وروي عن علي بن صالح عن مالك عن قابوس عن أبيه جاء أم الفضل) • قلت جرواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن معاوية ابن هشام عن علي بن صالح عن مالك عن قابوس قالت أم الفضل ولم يذكر إياه •

• قال • **باب الذي يصيب الثوب**

ذكر فيه حديث جابر بن منصور عن القاسم عن عائشة • قلت • جاهد هذا قال الذهبي خشفوه وقال ابن الجارود ليس بشئ وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة سألته يعني علي بن المديني عن جابر بن منصور فقال ضيف عندنا ثم مع ذلك قد اختلف عليه في سنده فأخبره ابن عدي في الكمال من طريق أحمد بن أوفى عن جابر بن منصور عن معاذ عن عائشة الحديث بمناه وقال ابن عدي في ترجمة أحمد بن أوفى يخالف الثقات فيها يرويه عن شعبة وقد حدث عن غير شعبة بأحاديث مستقيمة وهذا الحديث مستقيم ثم ذكر البيهقي حديث حكرمة بن عمار (ثابت بن عبيد الله بن عبيد الله) قال قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل المني (١) من ثوبه برق الأذخر لم يصل فيه) • قلت • فيهما • أحدهما • أن ابن عمار فزعه القطن وابن حنبل ونسفه البخاري جذاذ كره البيهقي فيما مضى في باب من الترج يظهر الكسوسكت منه هنا • والثانية قرأت بخط الشيخ تقي الدين التشيرقي قال القلايبي ذكرت لمجي حديثا حدثناه معاذ بن معاذ عن حكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة أنها كانت تترك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر يحيى أن يكون سمع من عائشة عبد الله بن عبيد قال القلايبي ثنا أبو داود ثنا هشام بن أبي عبد الله عن بديل العقيلي عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن امرأة منهم يقال لها أم كلثوم عن عائشة •

• قال • **باب الاختيار في غسل المني تنظيفا**

ذكره في آخره حديث عمرو بن ميمون (سألت سليمان بن يسار عن لقي تصيب الثوب بمسح المني غسل الثوب فقال أخبرني عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة) ثم قال البيهقي (يدل على أن سياق الحديث لأجل طهارة مرقئ الجنب وأنه ليس عليه غسل الثوب الذي اجنب فيه فقد يغسل المني تنظيفا كما يغسل الخاط وغيره) • قلت • هذا الباويل في غاية البد والفاقة لظاهر النقط لأن السؤال إنما وقع عن المني

يعيب الثوب لا عن عرق الجنب *

* قال * **باب طهارة الارض من البول**

ذكر فيه بول الامري في المسجد واسره عليه السلام صب الماء عليه * قلت * وجه الدليل ان الارض لو طهرت باليس لم يكنهم صب الماء ونقص ان يقول اراد عليه السلام تعميل تطهير المسجد اذا ابتلعوا باليس يحتاج الى زمان *

* قال * **باب من قال بطهور الارض اذا يست**

ذكر فيه حديث ابن عمر (كانت الكلاب بول تقبل وتدير في المسجد) ثم ذكر عن الاسمعي (انه قال المسجد لم يكن يثقل عليه وكانت ترد فيه فساها كانت بول فيه) * قلت * قطع ابن عمر بانها كانت بول كماخرجه البيهقي اولاً وكذا أخرجه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم وأخرجه ابوداؤد أيضاً فأتى بذلك تردد الاسمعي فيه بقوله وصاها كانت بول وبقي كلامه تقدم ما عليه فيما مضى في باب نجاسة مامسة الكلب وقول البيهقي آخر (انه منسوخ) تقدم هناك أيضاً انه دعوى الاظهر ان الشمس كانت تحفف تلك النجاسة فتطهر الارض كما ترجم البيهقي وكذا ترجم ابوداؤد فقال باب في طهور الارض اذا يست وذكر الحديث وكذا فصل غيرهما *

* قال * **باب طهارة الحف والعل**

ذكر فيه حديث ابراهيم بن الحليم (ثما محمد بن كثير ثنا الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ احدكم بطنه الحديث * قلت * في سنده امران احدهما ان البيهقي أخرجه في كتاب المعرفة من حديث ابي الاحوص محمد بن الحليم القاضي ثما محمد بن كثير عن الاوزاعي من ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة ولم يذكر اياه * والثاني * ان ابن كثير هو المصبي كذا نسب في كتاب المعرفة وسكت عنه هاك وهنا وهو متكلم فيه قال صاحب الكمال قال البخاري فضنه احمد وقال يث الى النبي فائق بكتاب فرواه وقال عبد الله بن احمد ذكره ابي فضنه جد ابقال هو متكرر الحديث او قال روى اشياء منكورة وقال محمد بن سعد يذكره انه اختلط في آخر عمره وقال صالح بن محمد كثير الملقب وقال صالح بن احمد بن حبل قال ابي لم يكن ابن كثير عندي ثقة وضمه ابن القطن وقال اصعب ما هو عن الاوزاعي ثم قال البيهقي رواه ابوداؤد عن محمد بن ابراهيم عن ابن كثير * قلت * كذا وقع في هذا الكتاب ولله غلط من الكتاب فان داؤد رواه عن احمد بن ابراهيم الدورقي عن ابن كثير وكذا ذكر المزني

في امرائه وكذلك رواه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي داود ثنا احمد بن ابراهيم ثم اخرج البيهقي عن
حديث القنقاع بن حكيم عن عائشة عنه عليه السلام بمناه • قلت • سكت عن هذا الحديث وقال في الخلافيات
القنقاع لم يسمع عن عائشة •

• قال • **باب المصل اذا دخل عليه ابن يرضعها** •

ذكر فيه حديث بشر بن بكر ثنا الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فخلع عليه فلا يؤذيها احدا الحديث • قلت • ذكره ابو داود
من حديث بقة وتعب بن اسحاق عن الاوزاعي حدثني محمد بن الوليد عن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره فزاد ذكر ابي هريرة •

• قال • **باب النهي عن الصلاة في المقبرة والحمام** •

ذكر فيه حديثا مرسلين طريق الثوري • قال (وقد روي موصولا وليس بشئ) وحديث حاديني ابن سلمة
موصول وقد تابعه علي وصلة عبد الواحد بن زياد والله راودى • ثم ذكر سند هاشم اسنده موصولان وجه
آخر • قلت • اذا وصله ابن سلمة وتوجع علي وصله من هذه الاوجه فهو زيادة لثمة فلا ادري ما وجه قول
البيهقي وليس بشئ •

• قال • **باب اينما ادركتك الصلاة فصل** •

ذكر فيه حديث ابي ذر وجابر وابي هريرة وابن عباس وابي امامة • ثم قال في آخر الباب (وروياني حديث
جابر وابي هريرة عنه عليه السلام) • قلت • لا فائدة لهذا الكلام لانه ذكر حديثها فيما تقدم من هذا
الباب بسنده •

• قال • **باب في حصى المسجد** •

ذكر فيه حديثا (عن عمر بن سليم قال قال ابو الوليد سألت ابن عمر عما كان بدأ هذه الحصى) ثم قال (حديث
مصل واستاده لا بأس به) • قلت • كيف يكون كذلك وابو الوليد هذا مجهول كذا قال ابن القطان والذهبي
وفي احكام عبد الحق لا اصل روى عنه الا عمر بن سليم ويقال عمرو ثم ان عمر هذا لم يصرح بالسبح من ابي
الوليد وقد حكى ابن القطان عن ابن الجارود انه لم يسمه •

باب في سراج المسجد

• قال •

ذكر فيه حديث (سعيد بن عبد العزيز عن ابن أبي سودة عن ميمونة قاتلوا بريت يسرج في قناديله) • قلت • الحديث ليس بقوي كذا قال عبد الحق في أحكامه وكان الحامل له على ذلك الاختلاف في إسناده فإن أبا داود أخرجه كما ذكره البيهقي وأخرجه ابن ماجه من حديث ثور بن يزيد عن زياد بن أبي سودة عن أخيه عثمان بن أبي سودة عن ميمونة ولهذا قال صاحب الكمال روى زياد عن ميمونة وعن أخيه عنها وهو الصحيح •

باب ما يقول إذا دخل المسجد

• قال •

ذكر فيه (عن أنس أنه كان يقول السنة إذا دخل المسجد) إلى آخره • قلت • هذا لا أثر له بما سبب لهذا الباب •

باب الجنب يمر في المسجد

• قال •

ذكر فيه (عن ابن عباس في قوله تعالى ولا جنبا الا عارى سبيل حتى يتسلوا) قال لا تدخل المسجد وانت جنب الا ان تكون مارا • قلت • في سننه ابو جعفر عيسى بن ماهان الرازي قال ابو زرعة هم كثير او قال الفلاس شي الحفظ وقال احمد والنسائي ليس بالقوي وقد جاء عن ابن عباس بسند صحيح خلاف هذا قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثابك عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز عن ابن عباس ولا جنبا الا عارى سبيل هو المألف في المسجد المألف فيتميم وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال يمر الجنب في المسجد قال ابن جريج واقول ان قال ابن عباس ولا جنبا الا عارى سبيل مسافرين لا يجدون ماء وقد أخرج البيهقي مثل هذا عن علي بن عيسى في باب الجنب يكفيه التيمم اذا لم يجد الماء ثم ذكر البيهقي (عن أبي عبيدة بن • داود عن ابن مسعود أنه كان يرخس للجنب ان يمر في المسجد) • قلت • ابو عبيدة لم يذكره اباء ذكره البيهقي في باب من كبر بالاعتقين • ثم ذكر (عن الحسن بن أبي جعفر الأزدي عن سلمة التقي عن أنس في قوله ولا جنبا الا عارى سبيل قال يمتاز) • قلت • الحسن بن أبي جعفر جليلان وقيل عمر الجفري الأزدي قال عمرو بن • على صدوق منكرا الحديث كان يمي بن سعيد لا يحدث عنه وقال اسحاق بن منصور ضعفه احمد وقال البخاري منكرا الحديث وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر متروك الحديث وقال الترمذي ضعفه يمي بن سعيد وغيره • ذكر ذلك كله الزبي في التهذيب وقال الذهبي ضعفه جماعة وقال ابن حبان لا يعتمده وقال شعبة كان يرى الملأل قبل الناس للبتين وقال النسائي تكلم فيه شعبة ثم ذكر (عن عطاء لا تمر الحائض في الصلاة المضطرة) • قلت • هذا الكلام عليه لان عطاء منعها الا للاضطراب والناس في رخص لها في المرور من

فهراسطرا ووقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قلت لسطاء الخاضع قرفى المسجد قال لا *
 قال * باب المشرك يدخل المسجد غير المسجد الحرام لقوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا *
 قال * المراد التقرب للحج أو عمرة ويدل على ذلك ما في كتب الحديث ان ابا بكر بن ابي هريرة في ربهط
 يؤذنون في الناس يوم النحر الأيمن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وانزل الله في العام الذي نبذ فيه
 ابوبكر الى المشركين * بالياء الذين آمنوا المشركون نفس فلا يقربوا المسجد الحرام الا بغيره ويدل عليه ايضا قوله تعالى
 صديق ذلك * وان خفتم حيلة فذلك ان الرب لما منعت من الحج والعمرة خافوا من انقطاع قيارهم التي كان
 الماسون ينتفعون بها فاحل الله لهم الجزية ولم تؤخذ قبل ذلك فجعلها عوضا عنهم من تجارات المشركين وانما
 ذكر في الحج قربان المسجد الحرام لان الحاج والمضرم لابد لهما من دخوله فالتعميم يشمل الحج والعمرة ولو قال فلا تقربوا
 مرفات لحسن بالنسج دون العمرة او تحمل الآية على عبدة الاوثان من الرب اذ يجب قتلهم ولا يقبل منهم الا
 الاسلام او السيف فنعوا من دخوله لان من دخله حرم قتله *

قال * باب بيان ان الله مخصوص ببعض الصلوات *

ذكر فيه حديث سعد بن سعيد الانصاري عن محمد بن ابراهيم عن قيس جد سعد * قلت * سعد هذا ضعفه
 ابن حنبل وابن معين وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يميل الاحتجاج به وقال الترمذي
 تكلموا فيه من قبل حفظه وقال ايضا هذا الحديث استاده ليس بمصنف محمد التميمي لم يسمع من قيس ورواه
 بعضهم عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم انه عليه السلام خرج فرأى قيسا ثم ذكر البيهقي حديثا
 (عن ذكران عن عائشة انه عليه السلام كان يصلي بعد الصلوة وينهى عنها) ثم قال (في هذا وفي بعض ما مضى
 اشارة الى اختصاصه عليه السلام باستدانة هاتين الركعتين) * قلت * قولنا ونهى عنها صريح بان حكم غير النبي
 عليه السلام في هذا يخالف حكمه وانه عليه السلام مخصوص باصل هذه الصلوة لا باستدانتها وكذا ما ذكر
 في اوائل هذه الابواب من النهي عن الصلوة بعد الصلوة وحديث معاوية وابن عباس وفيل عمر يدل على ذلك
 والى هذا ذهب اكثر العلماء وكروها هاتين الركعتين ذكره الطحاوي * ثم ذكر البيهقي الزمان حديث مخرمة
 عن ابيه * قلت * مخرمة بن بكير ضعفه يحيى وقال مرة ليس بشي * وقال احمد ثقة لم يسمع من ابيه شيئا وقال
 ابو داود لم يسمع من ابيه الا حديث الوتر *

• قال • ﴿باب بيان ان النبي مخصوص ببعض الامكنة﴾

ذكر فيه حديثا في سنده حيدراصرح فقال فيه (ليس بالقوى) • قلت • تساهل في امره والقي في الكتاباته واهي الحديث وقيل ضعيف وقيل منكر الحديث وقيل ليس بشئ • وقال ابن حبان يروى عن عبادة بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كانها موضوعة •

• قال • ﴿باب تأكيد الوتر﴾

ذكر فيه حديث عبيدة التيمي (عن ابن يريدة عن ابيه قال سأل عليه السلام الوتر حق) الحديث • ثم خرج عن البخاري (قال التيمي عنده مناكير) • قلت • قال ابو حاتم هو صالح وانكر على البخاري ادخاله في كتاب الضعفاء وقال يحول •

• قال • ﴿باب من جعل المصرا ربا﴾

ذكر فيه حديثا عن ابي ابراهيم محمد بن المثنى عن ابيه عن جده • ثم ذكره من وجه آخر عن محمد بن مهران ثاجدي ابو المثنى ثم قال هو الصحيح وهو ابو ابراهيم محمد بن ابراهيم بن مسلم بن مهران القرشي سمع جده مسلم بن مهران ويقال محمد بن المثنى وهو ابن المثنى لان كنية مسلم ابو المثنى • قلت • المذكور في الكتب المتداولة ان كنية محمد ابو جعفر لا ابو ابراهيم واسم جده ابي المثنى مسلم بن المثنى وقيل مهران وقيل مسلم بن مهران كما ذكر البيهقي •

• قال • ﴿باب من جعل قبل المغرب ركعتين﴾

ذكر فيه حديثان رواه ابن يريدة عن ابن منفل ثم قال (ورواه حبان بن عبيدة واخطأ في سنده واثق بزيادة لم يتابع عليها) ثم ذكر (عنه عن ابن يريدة قال عليه السلام ان عند كل اذان ركعتين ما خلا المغرب) • قلت • اخرج البزار هذا الحديث ثم قال حبان رجل من اهل البصرة مشهور ليس به باس وقال فيه ابو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين واخرج له الحاكم في ابواب الزايدات وصح استاده فذه زيادة من ثقة فحصل على ان لابن يريدة فيه سندان سمعه من ابن منفل بنير ذلك الزيادة وسمعه من ابيه بالزيادة

• قال • ﴿باب صلاة الليل والنهار مثنى مثنى﴾

ذكر فيه حديث ابن عمر ثم حكى عن البخاري انه صحيح • قلت • رواه عن ابن عمر على الازدي وقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يصف حديث الازدي ولا يصح به ويقول ان فاضلا وعبادة بن دينار وجامعته ووه عن ابن عمر ولم يذكر وافيته النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الازدي ثم قال فزاد ذكر النهار

ولم يقله احد عن ابن عمر غيره وانكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال ان حلي التائفة اربما فلا بأس فقد روي
عن ابن عمر انه كان يصلي اربما بالنهار وقال ابن عون قال لي قانع امانحن فضلي اربما بالنهار ثم ذكر ابو عمر
بسند عن ابن معين انه قال صلوة النهار اربع لا تقصّل بينهن قليل له ان ابن حنبل يقول صلوة الليل والنهار
مثنى فقال ياي حديث قليل له بحدّث الازدي عن ابن عمر فقال ومن على الازدي حتى اقبل هذا منه
وادع يحيى بن سعيد الانصاري عن قانع عن ابن صر انه كان يطوع بالنهار اربما لا يفصل بينهن لو كان حديث
الازدي صحيحا لم يخالفه ابن عمرو قال النسائي هذا الحديث عندي خطأ يعني حديث الازدي ثم ذكر البيهقي
حديث الفضل بن عباس * قلت * ذكر صاحب التمهيد انه اسناد مضطرب ضعيف لا ينجح مثله *

قال * باب ما روي في عدد ركعات قيام شهر رمضان *

ذكر فيه حديثا عن الحسن بن صالح عن ابي سعد البقال عن ابي الحسن ان علي بن ابي طالب امر رجلا ان
يصلي بالناس خمس ترويعات عشرين ركعة ثم قال وفي هذا الاسناد ضعف * قلت * الاظهر ان ضعفه من
جهة ابي سعد سعيد بن الرزيان البقال فانه متكلم فيه فان كان كذلك فقد تأمّره عليه غيره قال ابن شيبة
في المصنف ثاو كيع عن الحسن بن صالح عن عمرو بن قيس عن ابي الحسن ان عليا امر رجلا يصلي بهم في رمضان
عشرين ركعة وعمرو بن قيس اظنه الملاي وثقه احمد ويحيى وابو حاتم وابو زرعة وغيرهم واخرج له مسلم
ثم ذكر حديثا في سنده المنيرة بن زياد فقال (ليس بالقوي) * قلت * ضعفه في باب ترك القصر وقال في باب خل
الحجر (صاحب مناقب) وقد وثقه ابن معين وجماعة فلم يذكر البيهقي شيئا من ذلك *

قال * باب القنوت في الوتر *

ذكر فيه حديث الحسن * قلت * ذكره ابن جرير الطبري في التهذيب ثم قال فيه الا بانه من صحة قول القائلين
في الوتر قنوت وروي لبث عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله انه كان يقتل في الوتر وروي
ابراهيم بن حنيفة عن ابن مسعود واصحاب محمد عليه السلام كانوا يقتنون في الوتر وروي الاسود ان عرفت
في الوتر وكان على يقتل في رمضان كله وفي غير رمضان في الوتر وقوله الاسود *

قال * باب من لا يقتل في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان *

ذكر فيه اثر عن ابي ثم ذكر اثر عن الحسن بن عمر ثم ذكر اثر عن الحارث عن علي * قلت * اثر ابي في سنده
مجهول والحسن لم يدرك عمر لانه ولد لستين بيتا من خلفته والحارث مكشوف الحال ثم ذكر عن الحكم

ابن عبد الملك عن قتادة عن الحسن قال أنا عليّ إلى آخره قلت * الحكم هذا قال يحيى ليس بشقوليّ شيء
وقال ابو حاتم مضطرب وقال ابو داود منكر الحديث وقتادة مدلس وقد ضمن والحسن لم يسمع لقاءه لعل
* ثم ذكر البيهقي (عن الازدعي انه قال مساجد الجماعة يقتون في جميع الشعر واهل المدينة يقتون في النصف
الثاني) * قلت * اتباع الجماعة اولى وتصلبه عليه السلام الحسين كلمات يقولون في الوتر يشمل وتر جميع السنة
ثم ذكر حديث غسان بن عبيد (ثنا ابو عاتكة عن انس كان عليه السلام يقتن في النصف من رمضان) إلى آخره
* ثم قال (قال ابو احمد هو ابن عدي ابو عاتكة طريف منكر الحديث) * قلت * اقتصر عليه وغسان الراوي عنه
مذكور ايضا في الفضاء خرق احد حديثه وقال ابن عدي الضعف على احاديثه بين *

* قال * باب المريض يترك القيام بالليل *

ذكر فيه حديثا (من شعبة عن يزيد بن خير عن عبد الله بن ابي موسى عن عائشة) ثم قال (كذا قال شعبة وقال
معاوية بن صالح عبد الله بن ابي قيس وهو اصح) * قلت * أخرجه ابو داود في سننه من حديث شعبة عن يزيد
عن عبد الله بن ابي قيس *

* قال * باب الوتر بركة *

ذكر فيه حديث عامر الاحول (عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر جاء رجل إلى النبي طبع السلام فسأله عن الوتر
وانا فيها فقال صلوة الليل مثنى مثنى فاذا كان من آخر الليل فاوتر ركعة ثم صل ركعتين قبل الفجر يريد في صلواته الفجر)
* قلت * هذا تاويل ردي يرويه القنط والحديث صريح في جواز ركعتين بعد الوتر وقد روي ذلك من
عدة طرق والبيهقي يوجب عليه فيما بعد ولم ياول تلك الاحاديث بهذا التاويل بل زعم (ان الركعتين تركتا
بحديث اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتر) وقد ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث فقال ثابث بن
هو الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر انه عليه السلام قال صلوة الليل مثنى مثنى والوتر واحدة ومجدتان
قبل صلوة الصبح ومناه كما قلنا ويحتمل ان يكون قوله ومجدتان مسطوفا على قوله واحدة فلي هذا فيه دليل
على ان الوتر ثلاث ركعات ثم ذكر حديث الزهري (من عطاء عن ابي ايوب) بذكر الاختلاف في رفعه
ووقفه * قلت * رواه الهارثي عن حديث محمد بن حسان الازرق عن ابن عينة عن الزهري مرفوعا
ولفظه الوتر حق واجب وابن حسان ثقة وقد زاد الرفع ولفظه واجب فيقلان * (قال البيهقي وروى ابن
جماعة من الصحابة التطوع والوتر ركعة واحدة مفصولة عما قبلها منهم عمر) ثم خرج من حديث قابوس بن

ابي طيان ان اياه حده قال مرعى الى آخره * قلت * قابوس قال النسأى ليس بالقوى وضعفه ابن سين وكان
شد يد الخلل عليه وقال ابن حبان ردى لحفظ يضرد عن ابيه بالاصل له وقد ذكر البيهقي في اواخر الباب الذي
يلي هذا الباب ان الحسن قيل له كان ابن عمر يسل في الركعتين من الوتر فقال كان عمر اقله منه كان ينهض في
الثالثة بالتكبير * وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسل الا في اخرهن منهم
عمرو بن واثق بن مسعود وزيد واثق بن واثق ثم خرج البيهقي (عن عيم الدار) انه قرأ القرآن في ركعة * قلت *
ليس في هذا انه اقتصر على ركعة * ثم ذكر (ان) ابن منصور قال لا ين عمر الناس يقولون عن الوتر بواحدة تلك
البيرة الى آخره * قلت * في سنده ابن اسحاق وسليمة بن الفضل متكلم فيها ابو منصور لم اعرف حاله ولا اسمه
وقد جاء ان الوتر بواحدة هي البيرة فذكر صاحب التمهيد عن ابي سعيد الخدري انه عليه السلام نهى عن
البيرة ان يصلي الرجل ركعة واحدة يوتر بها وفي سنده عثمان بن محمد بن ربيعة قال القليل الغالب على حد يملوم
ذكره صاحب التمهيد ولم يحكم عليه احد بشي فها غير القليل وكلامه خفيف وقد اخرج له الحاكم في المستدرک *

* قال * باب من اوتر بثلاث موصولات *

ذكر فيه (عن ابن مسعود قال الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب) * ثم قال (رقم يحيى بن زكريا عن الاعمش وهو
ضعيف) * قلت * اخبره النسأى من حديث ابن عمر فقال حدثنا ثنية عن الفضل بن عياض عن هشام بن
حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة النهار
فاوتر واصلا والليل وهذا السند على شرط الشيخين * ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن
ابي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان ما يمل السلام لا يسل في ركعتي الوتر ثم قال
(كذا رواه عبد الوهاب عن ابن ابي عروبة) * قلت * تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وشريف
الفضل وعبد الوهاب بن ابي عروبة وشجاع بن الوليد فرووه عن ابن ابي عروبة كذلك اما رواية عيسى فقال البيهقي في
المعركة كذا رواه عبد الوهاب بن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة واما رواية بشر فاخرجهما النسأى
واما رواية عبد فاخرجهما ابن ابي شيبة فقال ثابدة عن سعيد عن قتادة فذكر بسنده مثل ذلك واما رواية
ابي بدر فاخرجهما الدارقطني في سنده *

* قال * باب في الركعتين بعد الوتر *

ذكر فيه حديثا عن عائشة ثم قال (وقد رويها عن الركعتين في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم وفي رواية الحسن من سجد يقرأ فيها قل يا ايها الكافرون واذا نزلت • قلت • رواية الحسن عن
سعد ذكرها ابو داود ولا ذكر القراءة فيها واخرجها ايضا النسائي ولم يذكر الركعتين بعد الوتر بالجملة وقال
البيهقي في كتاب المرفوعة قدر ويناها في حديث سعد بن هشام عن عائشة عن النبي عليه السلام وهما في رواية
ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وفي حديث ام سلمة وابي امامة وانس وثوبان في حديث انس وابي امامة
من الزيادة قراءته فيها بعد ام القرآن اذ نزلت وقل يا ايها الكافرون واستاد حديثها ليس بالقوي فعمل
البيهقي في المرفوعة القراءة فيها في حديث انس وابي امامة لا في حديث الحسن عن سعد كما ذكره في كتاب
السنن ثم ذكر حديثا في سنده ابو غالب عن ابي امامة فقال (ابو غالب غير قوي) • قلت • ذكر المزني في كتابه انه
صالح الحديث وان الترمذي صحيح له •

• قال • **باب من قال لا ينقض القائم وتره** •

ذكر فيه حديثا في سنده ملازم وفيه بن طلق فسكت عنهما وتكلم فيما فيها مضى في باب من الترج لم ذكر
من على ما يقتضي نقض الوتر فهو مخالف لتبويه •

• قال • **باب من قال يثبت في الوتر بعد الركوع** •

ذكر فيه (انه روي في قنوت الصبح بعد الركوع ما يوجب الاعتماد عليه وقنوت الوتر قياس عليه) • قلت •
الذي في الصحيح انه عليه السلام ترك القنوت في الصبح وعلى تقدير ثبوته وانه بعد الركوع كيف يقاس الوتر
عليه مع وجود حديث جيد في الوتر مروي من وجوه وان القنوت فيه قبل الركوع على ما سنذكره في الباب
الذي بعده هذا الباب ان شاء الله تعالى وعلى تقدير انه ليس في الوتر حديث كيف يقاس على الصبح وليس
ينها معنى مؤثر يجمع به بينهما وقد كنا ذكرنا في ابواب القنوت في الصبح ان الذي في الصحيحين من حديث
انس ان القنوت فيه قبل الركوع فان كان ولا بد من القياس على القنوت في الصبح كان القياس على ما في الصحيحين
من ان القنوت قبل الركوع اولى من القياس على ما ليس فيما خرج البيهقي (عن الربيع قال قال الشافعي
حكاية من هشيم من عطاء بن السائب عن ابي عبد الرحمن السلمي ان عليا كان يثبت في الوتر بعد الركوع)
• قلت • فيه اشياء • احدها • ان الشافعي لم يذكر سنده الى هشيم • والثاني • ان هشيم ادلس ولم يصرح بالسماع
• والثالث • ان عطاء اخطط في آخر عمره وضعفه ابن معين وقال جميع من روى عنه في الاختلاط الاشعبة
وسفيان • وقال احمد بن عبد الله من سمع منه بآخره فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وقد روي من على

وغيره انهم وأوا القنوت قبل الركوع على ما سبق في الباب الذي بعده هذا الباب ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب من قال يمت في الوتر قبل الركوع

ذكر فيه حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه عن ابي بن كعب ثم ذكر (عن ابي داود ان جماعة روه عن ابن ابي عروبة وان الله استوائي وشعة رويه عن قتادة ولم يذكروا القنوت) * قلت عيسى بن يونس قال فيما بوزعة ثقة حافظ وقال ابن المديني معجبة مأمون واذا كان كذلك فهو زيادة ثقة وقد جاء له شاهد على ما سنده ان شاء الله تعالى ثم اخرجه البيهقي من حديث عيسى بن يونس عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن بسنده لم يذكر (عن ابن داود ان جماعة روه عن زيد لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص بن غياث عن مسعر عن زيد فاته قال في حديثه وانه قنت قبل الركوع وليس هو بالمشهور من حديث حفص يخاف ان يكون عن حفص عن غير مسعر) قلت * العجب من ابي داود كيف يقول لم يذكر احد منهم القنوت الاماروي عن حفص عن مسعر عن زيد وقد روى هو ذكر القنوت قبل الركوع من حديث عيسى بن يونس عن ابن ابي عروبة ثم قال وروى عيسى بن يونس هذا الحديث ايضا عن فطر عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي من النبي عليه السلام مثله واليهي خرج رواية فطر عن زيد مصرحة بذكر القنوت قبل الركوع ثم نقل كلام ابي داود ولم يصب عليه على ان ذلك روى من زيد من وجه ثالث قال السأى في سننه انما بن ميمون ثلثه عن يزيد عن سفيان هو القوي عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي بن كعب انه عليه السلام كان يوتر ثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويستقبل الركوع هوا ميمون وثقه ابو حاتم وقال الشيخ أي لأجل أن يوتر وثقه ابن ميمون ويقوب بن سفيان واخرج له الشيخان واخرج ابن ماجة ايضا هذا الحديث بسند السأى فظهر بهذا ان ذكر القنوت من زيد زيادة ثقة من وجوه فلا يصير سكوت من سكت عنه حجة على من ذكره وقد روى القنوت في الوتر قبل الركوع من الاسود وسعيد بن جبير والنسائي وغيرهم رواه عنهم ابن ابي شيبة في مصنفه باسائده وقال ايضا ثنا ابو خالد الاحمر عن اشعث عن الحكم عن ابراهيم قال كان عبد الله لا يمت في السنة كلها في التبر ويمت في الوتر كناية قبل الركوع قال ابو بكر هو ابن ابي شيبة هذا القول عندنا وقال ايضا ثنا يزيد بن هارون ثنا هشام الله استوائي عن حماد هو ابن ابي سليمان عن ابراهيم عن علقمة ابن ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يمتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم

وفي الاثر ارفاين منذرونا عن عمرو على وابن مسعود وابي موسى الاشعري والنس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وصيدة وحيد الطويل وابي ايلى لهم رأوا الثوب قبل الركوع وبه قال اسحاق ثم كوال البيهقي حديثا عن يزيد بن حارون انا ابا بن ابي عياش عن ابراهيم فذكره ثم قال (ورواه الثوري عن ابا بن ممدار الحديث على ابا بن وهو موقوف) قلت قد تابعه على ذلك الاصح قال البيهقي في الخلافيات (انا ابو عبد الله الحافظ انا ابو الفضل الحسن بن يعقوب بن يوسف العدل من اصل كتابه انا احمد بن الحليل البغدادي انا ابو النصر ثناء بن عفيان الثوري عن الاصح عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن ابي امة عليه وسلم قلت في الورق الركة ثم قال (هذا غلط والمشهور رواية الجماعة عن الثوري عن ابا بن) قلت الحسن بن يعقوب عدل في نفس الاستاد وبقية رجاله ثقات فيحصل على ان الثوري يرواه عن الاصح و ابا بن كلاهما عن ابراهيم وهذا اولى بما فعله البيهقي من التخليط ثم ذكر حديثا في سنده عطاء بن مسلم الخفاف فضمنه قلت حكى صاحب الكمال عن ابن سينا انه ثقة وفي الكامل لابن عدي ثناء محمد بن يوسف القريري ثناء على ابن حزم سمعت الفضل بن موسى ووكيعا يقولان عطاء بن مسلم ثقة والقريري راوي صحيح البخاري مشهور وابن حزم ثقة روى عنه مسلم وغيره فهو لا ثلاثة اكابر وثقوه فاقبل احواله ان تكون روايته شاهدة لما تقدم من حديث ابي وابن مسعود

• قال • باب الاضطجاع بعد ركعتي القبر

ذكر فيه حديث ابي النصر عن ابي سلمة عن عائشة كانت عليه السلام اذا قضى صلاته من آخر الليل نظر فان كنت مستيقظة حدثني وان كنت نائمة ايقظني وصلى الركعتين ثم اضطجع حتى ياتي المأذن فيبذنه بصلوة الصبح فيصلي ركعتين خفيفتين ثم يخرج الى الصلوة ثم قال (وهذا بخلاف رواية الجماعة عن ابي سلمة فقد انا ابو عبد الله) فذكر بسنده (عن ابن ابي عتاب عن ابي سلمة عن عائشة كان عليه السلام اذا صلى من الليل لم اوثر ثم صلى الركعتين فان كنت مستيقظة حدثني والا اضطجع حتى ياتي المأذى) قلت الظاهر ان البيهقي ساقى رواية ابن ابي عتاب على انها عاتقة لرواية ابي النصر والظاهر انها موافقة لما في الاضطجاع بعد الركعتين قبل ركعتي القبر ويحتمل انها عاتقة لما بان يعمل قوله في رواية ابن ابي عتاب ثم صلى الركعتين على انهما ركعتا القبر ولكن صرفهما الى الركعتين قبل ركعتي القبر كما ذكرناه اولي لتفق الروايتان ثم ذكر (عن ابن عمر انه رأى قوما قد اضطجعوا) الى آخره قلت في سنده زيد الحمي فضحه البيهقي في باب القاس

باب الخبر الذي جاء في صلاة الزوال

قال •

ذكر فيه حديث سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفيه فإذا زالت الشمس قام فصل أربعاً
يفصل فيهن بالتسليم على الملائكة المقربين ثم قال (وكذلك رواه حصين بن عبد الرحمن وشعبة
واسرائيل وابو موانقة وابو الاحوص وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق وزاد اسراييل في روايته وقل من يداوم
عليها) قلت ذكر عبد الحق هذا الحديث ورواه الى السأى وقال في آخره ورواه حصين بن عبد الرحمن
عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي وقال يجعل التسليم في آخر ركعة يعني من أربع ركعات وهذا مخالف لقول
البيهقي وكذلك رواه حصين واخرج ابن أبي شيبة في مصنفه رواية أبي الاحوص عن أبي إسحاق ونقله
هو وصلى قبل الظهر أربع ركعاته ولم يقل يفصل فيهن بالتسليم وهنا أيضاً فيه مخالفة لقول البيهقي وقال احمد
في مسنده ثاو كيع ثاسفيان واسرائيل عن أبي إسحاق عن عاصم فذكره وفيه اربعاً قبل الظهر اذا زالت الشمس
وركتين بعدها واربعاً قبل العصر يفصل بين كل ركتين بالتسليم وفي آخره وقل من يداوم عليها وكذلك اخرج
ابن حبان في مسنده فقال ثا علي بن محمد ثا وكيع ثا سفيان واسرائيل الى آخره وهذه الرواية مخالفة لما ذكره
البيهقي من وجهين احدهما ان قوله وقل من يداوم عليها جاءت من روايات اسرائيل وسفيان والبيهقي نسبها الى
اسرائيل وحده والثاني ان البيهقي ذكر في روايته عن سفيان انه عليه السلام فصل في الاربع قبل الظهر بالتسليم
وفي رواية احمد وابن ماجة اطلق ذكر الاربع قبل الظهر ولم يذكر الفصل بالتسليم اللهم الا ان يعود قوله
يفصل بين كل ركتين بالتسليم الى جميع ما تقدم لا الى الاربع قبل العصر بخصوصها وذلك محتمل •

باب فرض الجماعة في غير الجمعة على الكفاية

قال •

ذكر فيه حديث ابن الحواري وحديث أبي الدرداء (ما من ثلاثة الى آخره) قلت لا دلالة فيها على ان الجماعة
فرض على الكفاية بل يمكن الاستدلال بها على انها فرض عين لانه عليه السلام خاطبهم بأمرهم بقوله وليزكم
أكبركم وما في آخر الحديث الثاني من قوله فليكن بالجماعة بين ذلك •

باب التشديد في ترك الجماعة من غير عذر

قال •

ذكر فيه حديث يزيد بن الاسم عن أبي هريرة فاحرق عليهم يوتهم لا يشهدون الجمعة ثم قال وكذا روي
عن أبي الاحوص عن ابن مسعود والحد يديل عليه سائر الروايات انه عبر بالجمعة عن الجماعة ثم استدل على
ذلك بان يزيد قيل له الجمعة عنى او غيرها فاجاب بانه ما ذكر جمعة ولا غيرها • قلت التصير بالجمعة واردة

الجماعة بيدوقية تليس على الخططين والوجهان يقال لانتقالة بين رواية لا يشهدون الجمعة ورواية لا يشهدون الصلوة فيعمل بالروايتين وجرجه الدم الى من ترك الجمعة الى من ترك البيعة ثم ذكر البيعة من حديث قراد بن نوح (من شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له الا من عذر) ثم قال (وكذلك رواه هشيم عن شعبة ورواه الجماعة موقوفاً على ابن عباس) بقلت. قد روي عن شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير مرفوعاً اخرجه كذلك قاسم بن ابيح في كتابه فقال ثنا اسمعيل بن ابي اسحق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال عليه السلام من سمع النداء فلم يجب فلا صلوة له ذكره عبد الحق في احكامه وقال حسبك بهذا الاسناد صحة وقد استنده البيهقي في باب وجوب الجمعة على من كان خارجاً من مصر من طريق اسمعيل القاضي عن سليمان بن حرب وآخر عن شعبة بسنده موقوفاً على ابن عباس واخرجه في الباب المذكور من وجين عن اسمعيل بسنده المذكور عن ابن عباس مرفوعاً ثم قال البيهقي (ورواه مفراً العبدى عن عدي بن ثابت موقوفاً) بقلت ورواه ابو داود في كتابه من رواية مفراً عن عدي عن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بمناه مطولاً واخرجه البيهقي من طريقه في باب يدي باب ترك الجماعة بذر المرض وقال في باب وجوب الجمعة على من كان خارجاً من مصر ورواه مفراً العبدى عن عدي بن ثابت مرفوعاً ثم ذكر حد يافع عمرو بن ابي مكتوم ثم قال (ورواه ابو سنان عن عمرو بن مرة عن سليمان بن ابي سنان عن عمرو بن مرة قال حدثني ابو زرعة عن ابي هريرة الحديث ثم خرج البيهقي من حديث الريم (ثنا الشافعي ثنا مالك بن عبد الرحمن عن حملة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتناوبون المناقبين شهود الشامو الصبح قلت وكذا ذكر في كتاب المروقة والذي في الموطأ مالك عن عبد الرحمن بن حملة الا على عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الى آخره *

باب فضل بد الشئ الى المسجد

* قال *

ذكر فيه حديث ابي بن كعب كان رجل ما علم احداً ابداً متزلاً من المسجد منه الحديث. ثم قال (في الصحيحين من اوجه عن سليمان التيمي) قلت. هذا ليس في صحيح البخاري وانما هو عند مسلم بمعنى ما ذكره البيهقي وليس فيه انطاك الله *

• قال • ﴿باب من قام الى المسجد وقد اخذ حاجته من الطعام﴾

ذكر فيه حديث جابر كان عليه السلام لا يمّ خر الصلاة لطعام ولا ثيبره وفي سنده علي بن منصور عن محمد ابن ميمون فسكت عنها امامي فوثقه بعضهم واخرجه له مسلم الا ان ابن حنبل قال عنه كان يحدث باوافق الرأي وكان كل يوم ينقل في حديثين وثلاثة فكنت اجوزء الى عبيد بن ابي قرة وفي لفظه كان يكتب الشروط ومن كتبها لم يخل ان يكذب • واما ابن ميمون هو الزهراني لينة يوزرعة وقال البخاري منكر الحديث وقال الذهبي وهاجين حبان •

• قال • ﴿باب صلاة المأموم قائما وان صلى الامام جالسا﴾

ذكر فيه حديث زائدة (ثاموسي بن ابي عاتقة عن عبيد الله عن عائشة) الحديث وفيه (لجل ابو بكر صلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال (وقد روي عن شعبة عن ابن ابي عاتقة في هذا الحديث ان ابا بكر صلى بالناس ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف خلفه) • قلت • اخرجه الترمذي من طريق شعبة بخلاف هذا فقال انما قصده ان يخلان حديثي ابو داود وثاموسي عن موسى بن ابي عاتقة فذكره • وكاه النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي ابي بكر صلى قاعدا و ابو بكر صلى بالناس والناس خلف ابي بكر •

• قال • ﴿باب الفريضة خلف من صلى النافلة﴾

ذكر فيه حديث صلوة عليه السلام الخوف بكل جماعة ركعتين وانه سلم فيها مرتين من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن جابر ثم قال (وكذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن وثبت منه من حديث ابي سلمة عن جابر) • قلت • رواية يونس لم يذكر متنها وسندها لينظر فيها وذكرها فيما بدني باب صلوة الخوف وذكر فيه حديث ابي سلمة ايضا وعزاء الى سلم وليس فيما انه عليه السلام سلم بعد الركعتين الاولين وحماد بن سلمة اساء البيهقي القول فيه وقال في ابواب زكاة الابل ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا ينجون بما يخالف فيه وهذا الحديث اضطرب فيه الحسن فرواه مرة عن جابر ومرة عن ابي بكرة ثم اخرجه البيهقي من حديث ابي بكرة وليس فيه انه سلم بعد الركعتين الاولين ثم قال قال الشافعي والاشعري من هاتين لتني صلى الله عليه وسلم نافلة وللآخرين فريضة • قلت • هذا كان في صلوة الخوف والتي صلى الله عليه وسلم كان في مسافة لا تقصر في مثلها الصلوة كذا تأوله بعض العلماء وعلى تقدير انه عليه السلام كان مسافرا فقد اتم الصلوة والمسافر عند الشافعي مخير بين الاعتمام والتقصير واذا اتم كانت الاربع كلها غافلي

كلا التقديرين ليست الاخيرتان قافلة كما ذكر الشافعي وعدم تسليمه عليه السلام في الركعتين الاولىين في الصحيح يدل على ذلك والحدِيث الذي فيه التسليم تقدم جوابه •

• قال • **باب الظهر خلف من صلى الصلوة**

ذكر فيه (ان ثلاثة من الصحابة دخلوا المسجد) الى آخره • قلت • في سنده الوضين ذكر ابن الجوزي من السعدي انه واهي الحديث وقال ابو حاتم ترف وتكر وضفه ابن سعد ذكره صاحب الميزان •

• قال • • **باب امامة الصبي**

ذكر فيه حديث عمرو بن سلمة • قلت • ذكر صاحب الكمال انه لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له سماع والظاهر ان امامته لقومه لم تبلغ النبي صلى الله عليه وسلم والله ليل عليه انه كان اذا سجد خرجت استه وهذا غير جائز ولهذا قال الخطابي كان احمد يصف امر عمرو بن سلمة وقال مرة دعه وليس بشيء •

• قال • **باب لا ياتهم مسلم بكافر**

(لقوله عليه السلام يؤم القوم اقرهم لكاتب الله تعالى ولا تكون صلوة الكافر اسلاما اذا لم يتكلم باسلام قبل الصلوة) ثم استدل على ذلك بقوله عليه السلام (امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) • قلت وجه الدليل ان قتالهم مأمور به وان صلواتهم لم يقولوها لكن لخصه ان يقول ظاهري الخبر مترك لانه يقتضي وجوب قتالهم اذا لم يقولوها ولو صلوا وقتالهم لا يكتل اذا صلوا لقوله عليه السلام نيت من قتل المصلين ولان التلظظ بالشهادتين كابدل على الاسلام فكذلك الصلوة في الجماعة •

• قال • **باب من اباح الله دخول في صلوة الامام بعدما اختتمها**

ذكر فيه صلوة ابي بكر في مرضه عليه السلام • قلت • ذكر البيهقي في الخلافات (انه اذا ابتدأ صلواته منفردا ثم دخل في جماعة صحته صلواته في احد القولين ثم استدل على ذلك بما ذكر في هذا الباب ومذهب ابي حنيفة واصحابه انه لا يجوز الا ان يستأنف التكبير وقد استدل لم البيهقي في الباب السابق وذلك انه عليه السلام امر المؤمنين ان يكبروا بعد تكبيره الا اماما وهنا على العكس فهو مخالف لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وقال عليه السلام فلا تختلفوا على اتهم وصلوة المنفرد وصلوة الجماعة مختلفتان والصلواتان المطلقان لا يخرج من احدهما الى الاخرى بمجردية كالظهر مع الصلوة وايضا يكره ان يقتل من الامامة الى الانتماء بذروحه امتناعه من التقدم على النبي عليه السلام فصار كالامام اذا سبقه الحدث جوازا ويصير مأموما والخلاف

في الخروج بخير مخرج ذكر البيهقي حديث أبي بكرة (أنه عليه السلام قال مكانكم ثم خرج وراسه يقطر
فصل بهم) الحديث وقال في الخلافيات (أنه خرج هو لطلب عارة بقوام في الصلاة منفردين إلى أن رجع وحلقوا
صلواتهم على صلواته) قلت * تقدم الكلام معه على هذا الحديث في باب إمامة الجنب *

قال * ﴿باب الرجل يقف في آخر الصفوف لينظر إلى النساء﴾

ذكر فيه حديث في سننه مروين مالك الكري * قلت * مكنت عنه وقال ابن عدي منكر الحديث عن الثقات
ويسرق الحديث سمعت أبا بلي يقول كان ضيقا *

قال * ﴿باب ما يستدل به على منع المأموم من الوقوف بين يدي إمامه﴾

* قلت * ليس في الحديث الذي ذكره دليل على منع التقدم إذا يدل فيه عليه السلام على الوجوب إلا ترى أنه
لو وقف على يسار الإمام جاز عند الشافعي وكره فكما أثر عليه السلام الأفضل في جملته على يمينه كذلك أثر الأفضل
في إدارته من خلفه لا من بين يديه كيلا يرين يدي إمامه *

قال * ﴿باب فضل الصف الأول﴾

ذكر فيه (عن جبير عن خالد بن معدان عن جبير بن قيس عن الرباض ثم قال (ورواه محمد بن إبراهيم التيمي
عن خالد عن الرباض دون ذكر جبير) قلت * أخرجه ابن أبي شيبة من حديث التيمي وفيه ذكر جبير فقال
ثاميد الله يعني ابن موسى أناسن هو الثعوي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم (١) خالد بن معدان عن جبير بن قيس
حدثه أن الرباض حدثه فذكر الحديث وأخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن أبي شيبة كذلك *

قال * ﴿باب من جوز الصلاة دون الصف﴾

ذكر في آخره حديث انس (أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرأة فلبس من يمينه والمرأة خلفنا)
ثم ذكر حديث ثابت عباس (صليت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا) الحديث * قلت * وذكر ابن
رشد حديثا وبإسناد ثقال كان الشافعي يرى أن هذا يمارضه قيام العيوز وحده خلف الصف في حديث
انس وكان أحمد يقول ليس في ذلك حجة لأن سنة النساء هي القيام خلف الرجال * وذكر شارح العمدة
حديث انس ثم قال ولم يحسن من استدله على أن صلاة المنفرد خلف الصف صحيحة بأن هذه الصورة ليست
من صور الخلاف وهذا ذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء أن الشافعي احتج بحديث انس ثم قال هذا لا حجة
فيه لا تفاق الجميع على أن الإمام إذا لم يكن معه إلا رجل واحد قام من يمينه ولو كان بدله امرأة قامت خلفه

ولهذا فرق ابن حنبل وابو ثور والحديث بين الرجل والمرأة فأولوا إعادة على الرجل اذا أصلى خلف الصف وحده لحديث وابصة لا على المرأة لحديث انس وقالوا استنها القيام خلف الرجال فلا حجة في حديث انس في الجواز للرجل *

* قال * ﴿باب المرأة تخالف السنة في موقتها﴾

ذكر فيه صلواته عليه السلام واعتراض عائشة ينهون القبلة قلت ورأيت على هذا الباب من هذا الكتاب حاتية قال ابن الصلاح ومن خطه نقلت بنى في موقفها مع الرجل المصلى فلا تقصد صلواته وقال البيهقي فيما تقدم (باب الدليل على ان وقوف المرأة يمتنع للرجل لا تقصد صلواته) وذكر اعتراض عائشة فعذا الباب مكرر *

* قال * ﴿باب خروج الرجل من صلوة الامام﴾

* قلت * منه ابو حنيفة وجاعة لحديث المختار بن قنن عن انس انه عليه السلام خضهم على الصلوة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرف من الصلوة ورواه ابو داود بسند جيد

* قال * ﴿باب الصلوة بامامين﴾

ذكر فيه حديثان قال (والاحاديث في تكبيره ثم خروجه للقتل ورجوعه واقام من كبر قبل رجوعه قد مضت في مسألة الجنب) * قلت * الاظهر ان مراد البيهقي بهذا الكلام الاستدلال على عدم جواز الاستغفار لرجاز لا يختلف عليه السلام وقد تقدم ان غالب تلك الاحاديث فيه نظر وليس فيها انهم كبروا او لا وعلى تقدير انهم كبروا ليس في الحديث انهم اتوا واستأضوا التكبير وان بقاءهم على التكبير الاول مشكل والنتي عليه السلام لم يسمح دخوله لاجل الجنابة فذلك لم يختلف والخلاف فيمن صح دخوله ثم احدث *

* قال * ﴿باب الصلوة خلف من لا يحمد فعله﴾

ذكر فيه حديث (سكول من ابي هريرة الجهاد واجب عليكم) الى آخره * قلت * سكنت عنه وقال في كتاب المعرفة استاذ صحيح الا ان فيه ارسالاً بين سكول وابي هريرة *

* قال * - ﴿باب رخصة التصبر في كل سفر لا يكون مصيبة﴾

* قلت * لم يذكر دليلاً على تقييد السفر بكونه لا يكون مصيبة بل الكتاب والسنة ينصلا بين سفر الطاعة والمصيبة فمن لم يجز التصبر في سفر المصيبة فقد رد صدقة الله التي امر عليه السلام بقبولها فيكون عاصياً ولما اخف البيهقي في هذا الباب ذكر الدليل على اشتراط الطاعة عقد ذلك باباً في ابداء الكلام معه باقها ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب السفر الذي تقصر في مثله الصلوة

قلت * مذهب الشافعي قصر الصلوة في مسافر حطين واليهي ذكر في هذا الباب آثارا بعضها له وبعضها عليه

* قال *

باب حجة من قال لا تقصر الصلوة في اقل من ثلاثة ايام

استدل على ذلك (فتح) المرأة من السفر مسيرة ثلاثة ايام الا يحرم * قلت * المقصد من هذا الحديث الاحتياط على المرأة دون تحديد مدة السفر في الاستدلال بهذا الحديث نظر والذي استدل به اهل المذهب هو قوله عليه السلام يحس المسافر ثلاثة ايام سيق * لبيان الرخصة للمسافر فجميع المسافرين فلو ثبت حكم السفر في اقل من ثلاثة ايام لم يعم الرخصة للجميع *

* قال *

باب كراهية ترك التقصير والسجدة وما يكون رخصة رغبة عن السنة

خرج فيه (عن صفوان بن محرز) سألت ابن عمر عن صلوة السفر فقال ركعتان من خالف السنة كره * قلت * مثل هذه العبارة لا يطلق على ترك السنة فظاهر هذا الاثر يدل على ان التقصير ممتنع وتركه ممتنع لا مكروه فهو اذاً غير مناسب لهذا الباب

* قال *

باب من ترك التقصير في السفر غير رغبة عن السنة

ذكر فيه حديث (صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته) ثم ذكر عن الشافعي (انه قال الصدقة رخصة من الله لاحتج) * قلت * لكن هذه الصدقة امر التارخ بقبولها فصارت تقصروا جبا ولا تمام منوصا ثم ذكر حديث عائشة (كان عليه السلام يقصر في الصلوة ويتم) ثم ذكر عنها الراوية عمر بن ذر المرهبي فقال (كوفي ثقة) * قلت * ذكره ابن الجوزي في كتابه وقال قال علي بن الجنيدي كانت مرجيا ضيفا ثم ذكر البيهقي (ان الحديث عائشة شاهدة قويا بسند صحيح) فلما خرج من حديث الملا بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود من ابيه عن عائشة ثم ذكره (عن عبد الرحمن قالت عائشة) ثم قال (قال الله ارقطني الاول منصل وهو اسناد حسن وعبد الرحمن ادرك عائشة فدخل عليها وهو راق) * قلت * هو ذكر في كتاب المعركة ان الثاني صحيح موصول وفي الحديث امران * احدهما * ان الملا قال فيه ابن حبان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج به * والثاني * ان اسناده مضطرب وسياق عن قريب في هذا الباب من كتاب السنن من كلام ابي بكر النيسابوري ان من قال عن ابيه فقد اخطأ وذكر الطحاوي عن عبد الرحمن انه دخل على عائشة بالاستيذان بعد احتلامه فلما اطلق الله ارقطني دخوله عليها ولم يقده بانه كان وهو راق لكن اولي وذكر صاحب الكمال

انه سمع منها ثم ذكر البيهقي (ان عثمان اتم الصلوة لكثرة الارباب يعلم ان الصلوة اربع) ثم قال (وقيل عن هذا
والاشبه انه رآه رخصة ورأى الاتمام جائزا) قلت * قد انكر عليه ابن مسعود الاتمام وفي بعض الروايات
انكر الناس عليه ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما انكروه وما احتذر عثمان ولقال اخترت الاتمام ولم يمتنع الى تأويل
وقال ابن حزم روينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري يفتي ان عثمان اتما صلاها يعني بئى لانه اذم ان يقيم بعد
الصبح فيلحق هذا انها ممن كان يتم معمن العصابة لانهم اقاموا باقامتهم ومن طريق سفیان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن ابيه
قال احدث عثمان وهو بني قاضي على فقيل له صل بالناس فقال ان شئت صليت بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالوا الا صلوة امير المؤمنين بنون عثمان اربعا فابى ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب حديث عمران بن زيد
التطلي عن زيد النسي عن انس * قلت * النسي ضعيف كذا قال البيهقي في باب النفاس وفي كتاب ابن الجوزي
قال يحيى ليس بشي وقال ابو زرعة واهي الحديث ضعيف وقال ابن حبان يروي عن انس اشياء موضوعة
لا يميل الاحتجاج بخبره وفي كتاب ابن الجوزي ايضا عمران التخلي قال يحيى لا يمتنع به وقال المزني في كتابه مختلف فيه *
* قال *

باب من اجمع القامة اربع اتم *

استدل على ذلك بحديث العلاء بن الحضرمي (يمكك المسافر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا) ثم ذكر (عن الشافعي انه
قال رأينا اربعا كانوا بالمقيم اشبه لانه لو كان للمسافر ان يقيم اكثر من ثلاث كان شيئا ان يامر النبي عليه
السلام به للمهاجر) * قلت * ذكر ابن حزم انه ليس في هذا الخبر نص ولا اشارة الى المدة التي اذا اقام مسافر
يتم صلواته واتما هو في حكم المهاجر لا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ليما زشفه وقضى حاجته في الثلاث ولا حاجة
الى اكثر منها ولا يدل على انه يصير مقيما في الاربعه ولو احتمل لا يثبت حكم شرعي بالاحتمال وما زاد على ثلاثة
ايام للمهاجر اخل عندهم في حكم ان يكون مسافرا امقيا وما زاد على الثلاثة للمسافر اقامة صحيحة
فلا يتقاسان وايضا فان اقامة قدر صلوة واحدة زيادة على الثلاث مكروهة للمهاجر فيبقى عندهم اذا قاسوا
عليه المسافر ان يتم وهو خلاف مذهبه والاربعه لا دليل عليها * ثم ذكر (ان عمر ضرب لليهود
والنصارى والجوس بالمدة ثلاثة ايام يتسوقون فيها) * قلت * لان هذه المدة ادنى المدة التي يتسوقون فيها
من التصرف فقد رينا نصيحا عليهم وحكى ابن رشد الاختلاف في مدة الإقامة ثم قال وسبب الخلاف انه امر
مسكوت عنه في التبرع والقياس على التحديد ضعيف عند الجميع وكذلك رام هؤلاء كلهم ان يستدلوا لمذهبهم
من الاحوال التي قلت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانه جعل لمحاكم المسافر * ثم قال البيهقي (الاخبار

الثالثة تدل على انه عليه السلام قدم مكة في حجة الوداع لاربع خلون من ذي الحجة فاقام بها ثلاثا بقصر
 ولم يحسب اليوم الذي قدم فيه مكة لانه كان فيه ساكرا ولا يوم التروية لانه خارج فيه الى منى فصلى بها الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء والصبح ثم قلت : اقام بمكة اربعة ايام بقصر فانه عليه السلام قدم صبح رابعة من ذي الحجة
 كذا في الصحيحين من حديث جابر وكذا ذكره البيهقي فيما تقدم فاقام الرابع والخامس والسادس والسابع
 وبعض الثامن ثانيا للاقامة بها بلا شك ثم خرج الى منى يوم التروية وهو الثامن قبل الزوال وهذا يطل قد يرم
 باربعة ايام ولهذا حكى ابن رشد من احمد وداود انه اذا ازمع على اكثر من اربعة ايام اتم قال وانحجبوا بمقامه
 عليه السلام في حجة بمكة منصرفا اربعة ايام وذكر صاحب التمهيد عن الاثر ثم قال احمد اقام عليه السلام اليوم الرابع
 والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح بالاطمح في الثامن فهذه احدى وعشرون صلوة قصر فيها وقد اجمع على
 اقامتها وظهر بهذا اعلان قول البيهقي في آخر هذا الباب (فلم يتم عليه السلام في موضع واحد اربعا بقصر) وكيف
 يقول كان ساكرا في اليوم الرابع مع انه قدم في صبيحته فاقام بمكة كما تقدم وكيف لا يحسب يوم المدخول مع ان
 الاحكام المتصلة بالسفر ليقطع حكما يوم المدخول اذا نوى الإقامة ويحق بما به . اصله رخصة المسح والافطار
 فلما عني لا خراجا بعد نية الإقامة بغير دليل شرعي وكذا يوم الخروج قبل خروجه وفي اختلاف العلماء للطحاوي
 روى ابن عباس وجاراه عليه السلام قدم مكة صبيحة اربعة (١) من ذي الحجة فكان مقامه الى وقت خروجه اكثر من
 اربع وقد كان يقصر الصلوة قد دل على سقوط الاحتبار بالاربع ثم ذكر الطحاوي عن ابن عمر ان من نوى الإقامة
 خمسة عشر يوما اتم الصلوة قال ولم يرو عن احده من السلف خلافه وقال ابن حزم رويته من سعيد بن المسيب .
 قال : وباب المسافر يقصر ما لم يخرج مسكنا ما لم يبلغ مقامه اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح .
 قلت : وذكر في الخلافات ان الشافعي نص على هذا في الالاء واقامته عليه السلام تلك المدة لا تدل على
 ان الرجل يتم اذا اقامها اذا كانت اقامته على شيء يرى انه ينبغي في اليوم واليومين فتاخر عن ذلك بل العوالب
 انه يقصر ايدا كما سيأتي في الباب الذي بعد هذا الباب ان شاء الله تعالى وهذا لانه لم ينو الإقامة والاصل بقاء السفر
 ولهذا قال الترمذي اجمع اهل العلم على ان للمسافر يقصر ما لم يجمع إقامة وان اتى عليه سنون وكذا قال ابن المنذر
 وقد ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب حديث جابر قال اقام عليه السلام ثبوك عشرين يوما يقصر الصلوة .
 واخرجهما بوداود بسند على شرط الصحيح فان كان اقامته عليه السلام دليلا في هذه المسئلة كان الواجب ان يتبر الشافعي
 اقامته بثبوك لان مدتها تزيد من مدة اقامته بمكة عام الفتح . ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الزهري (عن

عبد الله من ابن عباس اقام عليه السلام عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلوة ثم قال (ورواه عراك بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل) * قلت ماخرجه النسائي عن عراك مسند ائقال انا عبد الرحمن بن الاسود البصري ثابته بن ربيعة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس اقام عليه السلام بمكة خمس عشرة بعل ركنين وركنين *

* قال * **باب السفر في البحر كالسفر في البر في جواز القصر**

استدل عليه بحد يث عبد الله بن سودة (عن ابيه عن انس بن مالك رجل منهم اتي النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث وفي آخره (ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة وعن الحلي والمرضع) * قلت * هذا الحديث اضطرب سند اوامته اخرجه الترمذي وحسنه من حديث ابن سودة عن انس ونقله انا الله وضع عن المسافر شرط الصلوة وعن الحامل والمرضع الصوم ثم ان قضا الحديث كما اورد به البيهقي يقتضي ظاهره وضع شرط الصلوة عن الحامل والمرضع وليس الامر كذلك بخلاف القضا الذي اورد به الترمذي واخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث قبيصة ثابته بن ابي ايوب عن ابي قلابه عن انس بن مالك وفي آخره ان الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم وشرط الصلوة ثم قال البيهقي (قوله قبيصة واخره الساس عن الثوري عن ايوب عن ابي قلابه عن رجل من بني عقيل عن رجل يقال له انس بن مالك) انتهى كلامه وهذا المتن اشد اشكالا من المتن الذي ذكره في هذا الكتاب اصفى السنن ثم ان قبيصة لم ينفرد به عن ثابته بل تابعه عليه غيره * قال النسائي في سننه اما عمر بن محمد بن الحسن لنا ابي ثابته عن الثوري عن ايوب عن ابي قلابه عن انس عن النبي عليه السلام قال ان الله وضع عن المسافر الصلوة يعني نصفها والصوم وعن الحلي والمرضع هو محمد بن الحسن هذا روى الساس عن ابيه عمر عنه ثم لو سلم الحديث من الاضطراب لا يدل على مقصود البيهقي الا من حيث الصوم واذا كان كذلك فهو في ندوحة عن هذا الحديث كثره ما يدل على هذا الامر عمومات الكتاب والسنة الصحيحة ثم ظاهر هذا الحديث يدل على وجوب القصر للمسافر وهو خلاف مذهبه ومذهبه اما ما ذكره البيهقي اثنان عمر * قلت * في سننه يحيى بن نصر ابن حاجب سكنت عنه وقال ابو زرعة ليس بشي ذكره الذهبي *

* قال * **باب القيام في القرية وان كان في السفينة**

ذكر فيه (ان جعفر واصحابه حين خرجوا الى الحبشة كانوا يصلون في السفينة قياما) * قلت * مذهب خصمه انه غير بين القيام والقعود فقطوا احد الجائزين *

• قال •

• باب لا تخفيف عن كان سفره في معصية الله •

ذكر فيه من يجاهد في قوله تعالى فيرياح ولا عاد (يقول غير قاطع السبيل ولا ضارقات الاثمة ولا خارج في معصية الله تعالى) • قلت • هذا التفسير على تقدير صحة الاستدلال به من باب المقنوم وهو مختلف فيه ثم هو يقتضي ان العاصي بسفره لا يأكل الميتة وليس كذلك بل يجب عليه ولو تركه حتى مات كان عاصيا بالاجماع لان قتل النفس حرام وان لم يجب اذ ترك التوبة لا يبيع قتل نفسه لان فيه جسيماين معصيتين ولعله يجب في باقي الحال فتصحو التوبة عنه ما سلف منه وقال امام الحرمين للعاصي بسفره ان يأكل الا لحمية الباحة ويتقوى بها على فرضه الحرم انتهى كلامه وقد رخصوا للعاصي ان يضطر بالمرض ويقيم في سفره ويمسح على الخنثين ولو تذر قيامه بمسح جالسا ثم تضرع بجاهد ممرض لتضيقه قال ابن عباس ومسروق والحسن فيرياح في الميتة ولا عادي الاكل ومناه لا يجاوز حد سد الرمن ولا يرفها لجمعة اخرى وقيل فيرياح لا يطلب الميتة قصد الهياو لا ياكلها مع ذهابها بل يدفع ضرورهه واذا قارضت التفسير في هذه لقين الرجوع الى عمومات الكتاب والسنة فانها لم تفصل بين سفر الطاعة والمعصية •

• قال •

• باب الجمع بين الصلوة وبين السفر •

خرج فيه (عن حماد بن زيد عن ايوب عن قانع عن ابن عمر انصار حتى غاب الشفق) الى آخره ثم قال (ورواه عمر بن ايوب وموسى بن عقبة عن نافع) وقال في الحديث (آخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ثم نزل فصلي المغرب والشاء) الحديث • قلت • لم يذكر سنده لينظر فيه وقد اخرجه الناس في خلاف هذا فقال انا اسحاق بن ابراهيم انا عبد الرزاق ثامنهم عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا حزبه امر او جده السير جمع بين المغرب والشاء واخرج الله او قلني في سنتهم حديث الثوري عن عبيد الله بن عمرو بن موسى بن عقبة ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر كان عليه السلام اذا جده السير جمع بين المغرب والشاء ثم قال البيهقي (ورواه يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الاتصاري عن نافع) فذكر (انه سار قريما من ربيع الليل ثم نزل فصلي) • قلت • اسنده في الخلافيات من حديث يزيد بن هارون بسنده المذكور ولفظه فسرنا ما لا ثم نزل فصلي فقال يحيى نخعي نافع هذا الحديث مرة اخرى فقال سرائق اذا كان قريما من ربيع الليل فصلي فلفظه مضطرب كما ترى قد روي على وجهين فالتصريح البيهقي في الحسن على ما يوافق مقصوده ثم اخرج من حديث ابن جابر (عن قانع عن ابن عمر انه مضى حتى اذا كان من آخر الشفق نزل فصلي المغرب ثم اقام الصلوة

وقد تورى الشفق) ثم قال (وبعنه رواه فضيل بن غزوان وصطاف بن خالد من نافع) قلت هو رواه عن ابن عمر
 كذلك عبد الله بن واقد ايضا أخرجه من جهة ابو داود في سننه من حديث محمد بن فضيل عن ابيه من نافع
 وعبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انظر حتى غاب الشفق فصلى المشاء قال ابو داود
 ثابته ثنا عبد الله بن نافع عن ابي مود وعن سليمان بن ابي يحيى عن ابن عمر قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بين المغرب والمشاء قط في سفر الا مرة قال ابو داود وهذا يروى عن ايوب عن نافع موقوف على ابن عمر انه
 لم ير ابن عمر جمع بينهما قط الا تلك الليلة يعني ليلة استصرخ على صنية وروى من حديث مكحول عن نافع انه
 رأى ابن عمر فعل ذلك مرة او مرتين ثم ذكر البيهقي (ان حاسم بن محمد رواه عن اخيه عمر بن محمد بن سالم
 عن ابن عمر كروا بقالة بن رومان نافع عن ابن عمر ان الجمع بينهما كان بعد الشفق) قلت وكذا ذكر في الخلافيات
 واستاده في سنن الدارقطني بخلاف هذا فانه أخرجه من جهة عاصم بن محمد عن اخيه عمر عن نافع عن سالم عن
 ابن عمر وجاء هذا الحديث عن سالم عن ابن عمر من وجه آخر بخلاف هذا قال السأى القابعة بن عبد الرحيم اثابني
 شميل ثنا كثير بن فاو ند قال سألتنا سالم بن عبد الله من الصلوة في السفر فقلنا كان عبد الله يجمع بين شي من الصلوات
 في السفر فقال لا لا يجمع ثم اتبعه فقال كانت تحتة صنية فارسلت اليه اى في آخر يوم من الدنيا واول يوم من
 الآخرة فركب وانامه فاسرع السير حتى حانت الظهر فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن فاسرع حتى اذا
 كان بين الصلوتين نزل فقال للمؤذن اقم فاذا اسلمت من الظهر اقم مكانك فاقام فصل الظهر ركعتين ثم سلم ثم اقام
 مكانه فصل العصر ركعتين ثم ركب فاسرع السير حتى غابت الشمس فقال له المؤذن الصلوة يا ابا عبد الرحمن قال
 كفصلتك الاولى فاسرع حتى اذا اشتبكت النجوم نزل فقال اقم فاذا اسلمت فاقم فاقام فصل المغرب ثلاثا ثم اقام
 مكانه فصل المشاء الآخرة وهذا سند جيد رجاله ثقات ورواه السأى ايضا عن محمد بن عبد الله بن بزيع ثنا يزيد
 ابن زريع ثنا كثير فذكره ثم ذكر البيهقي حديثا عن ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والمشاء وذكر
 في سننه اضطرابا في موضعين قلت ومع الاضطراب حسين المذكور فيه ضمنه ابن معين وابو حاتم وقال
 ابن المدبني والسأى يتروك الحديث وقال السدي والجوزجاني لا يشتغل بمحدثه

• قال •

باب الجمع في المطر

ذكر فيه (عن ابن عباس جمعه عليه السلام بالمدينة في غير خوف ولا سفر) ثم قال (قال مالك ارى ذلك كان
 في مطر) قلت يعني هذا ما ذكره بعد في هذا الباب وعنه ما لمسلم (عن ابن عباس انه عليه السلام جمع بالمدينة من

غير خوف ولا مطر وقال ابن المنذر لاسي لمحل الاثر على حذر من الاعذار لان ابن عباس اخبر بالحق فيه وهو قوله أراد ان لا يخرج امته انتهى كلامه ثم ان ما تكلم به من الجمع بين الظهور والعسر يذرا المطر ترك ما تأول هو حديث ابن عباس عليه *

* قال * **باب الاثر الذي روي ان الجمع من غير عذر من الكبار**

ذكر فيه الاثر من ابي السائب عن عمر بن الخطاب قال (مرسل ابو العالى لم يسمع من عمر) قلت * ابو العالى اسلم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بستين ودخل على ابي بكر وعلى خلف عمر وقد منا غير مرة ان مسلما حكى الاجماع على انه يكفي لاتصال الاسناد المصنف ثبوت كون الشخص في عصر واحد وكذا الكلام في رواية ابي قتادة الدوسي عن عمر فانه ادركه كما ذكره البيهقي بعد فلا يحتاج في اتصاله الى ان يشهد به *

* قال * **باب من يجب عليه الجمعة**

ذكر فيه (من طارق بن شهاب عنه عليه السلام الجمعة حق واجب) الحديث ثم قال (قال ابو داود وطارق رأى النبي عليه السلام ولم يسمع منه شيئا) ثم اعاد البيهقي هذا الحديث فيما يند في باب من لا تؤمهم الجمعة ثم قال (وان كان فيه ارسال فهو مرسل جيد وطارق من كبار التابعين ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه) قلت * هذا مخالف لراي المحدثين فان ضد من رأى النبي عليه السلام فهو صحابي وقد ذكره صاحب الكمال في الصحابة وذكره ايضا صاحب الاستيعاب فيهم وكذا فعل ابن مسعدة واخرج له هذا الحديث وما نقله البيهقي عن ابي داود لا ينفى عنه الصحة على انه لم ينقل كلام ابي داود على ما حو عليه بل اخفله منه شيئا فان ابا داود قال طارق قد رأى النبي عليه السلام وهو يهدي في الصحابة ولم يسمع منه فقد صرح بانه من الصحابة كما ترى والبيهقي ترك قوله وهو يهدي في الصحابة وقد صرح ابن الاثير في جامع الاصول بسماعه من النبي عليه السلام حيث قال رأى النبي عليه السلام وليس له سماع منه الا شاذا ويؤيد هذا قول النووي في التهذيب صحابي ادرك الجماعة وصحب النبي عليه السلام وعقد له المزي في اطرافه مستد او ذكر له عدة احاديث *

* قال * **باب وجوب الجمعة على من كان خارجا عن المصطفى**

ذكر فيه قول عائشة (كان الناس يتبايعونهم منازلتهم ومن العوالي) قلت * كانوا يحضرونها اختيارا فلا يدل ذلك على الوجوب كما ذكر البيهقي في الباب الذي يلي هذا الباب ثم ذكر البيهقي في هذا الباب حديث عمرو بن العاص (الجمعة على من سمع النداء) وفي سند قبيصة فوثقه وفيه ايضا محمد بن سعيد فقال هو الطائي فثقه قلت * رواه

فيمتحن الثوري وقد قال ابن سبن وخبره فيصة ثقة للافي الثوري والطاقي مجهول كذا في الميزان وقال ابن حبان يروي عن الثقات ما ليس من احادهم لا يعل الاحتجاج به وسكت البيهقي عن بقية السند وفيه ابوسلمة بن نبيه عن عبد الله بن هارون ولا يعرف حالهما * ثم ان البيهقي واسما به تركوا الصل بظاهر هذه الاجاد يث قلم يعتبروا السماع وانما اعتبروا كونه في موضع يلحقه النداء *

* قال * **باب من اتى الجمعة من ابد من ذلك**

ذكر في آخره حديثاني سنده مبارك بن عباد فقال (قال ابن حنبل لا اعرفه) قلت * هو وان كان ضعيفا الا انه روى عنه جماعة قال الذهبي في الكاشف روى عنه مسلم بن ابراهيم وحجاج بن نصير وقال في الميزان روى عنه قرعة بن حبيب * ثم ذكر حديثان رواية داود بن المغيرة *
.

* قال * **باب العدد الذين اذا كانوا في قرية وجبت عليهم**

ذكر فيه اقامة الجمعة بمروا * قلت * في معجم البكري جواز المدينة بالبحرين لبعد القيس قال امرؤ القيس * شعرة *
هو حنا كان من جوارق اشعية * يريد لكثرة ما معهم من الصيد كانوا من يحار جوارق لكثرة امتعتهم ولوسلنا انها قرية فليس في الحديث انه عليه السلام اطلع على ذلك واقدم عليه ثم ذكر حديث استغار كعب بن مالك لاسعد بن زرارة فحسن اسناده وصححه وفيه ابن اسحاق فقال (اذا ذكر ماله وكان الراوي ثقفا استقام الاسناد)
* قلت * قد تفرد به وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح (الحفاظ يتوقون ما يتفرد به ابن اسحاق) فكيف يكون هذا الاسناد صحيحا وذكر فيه (انه كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة) * قلت * فلم يارحم عليه السلام بذلك ولا اقدم عليه كما قد منا وقد كان في زمة عليه السلام من كان من المدينة ابد من ذلك وهو يتابها الجمعة في الصحيحين عن عائشة كان الناس يتأبون الجمعة من الموالى واقرب الموالى ثلاثة اميال * ثم انه ليس في حديث اسد اشترط الا ربين وان الجمعة لا تجوز باقل منهم وانما وقع الاربعون اتفاقا وفي المالم للضايف حرة بنى بياضة يقال على ميل من المدينة فهي من توابعها وعند الحنفية تجوز الجمعة فيها قال القدوري في التبريد عندنا يجوز ان تقام في مصلى المدينة وان كان بينهما اكثر من ميل ثم ذكر قول جابر (مضت السنة) الى آخره وضعفه ثم قال (الا اعتاد على ما مضى وعلى ما يرد) * قلت * قد بينا انه لا اعتاد على ما مضى وكذا ما يرد فقول عمر ابن عبد العزيز لا يلقى الاقل من الاربعين ورواه من طرق في الاول ابراهيم الاسلمي معروف الحال وفي الثاني اخبرني الثقة وهوليس بحجة عن سليمان بن موسى هو الاشدق متكلم فيه وفي التالك انا كتاب عمرو فيه

خلاف وفي سنده ايونيم الحلبي قال النسائي ليس بالقوي وقال الحاكم ابو احمد حدث باحد ث لا يتابع طيبا ورواه عنه سعيد الحلبي لم اعرف حاله والطريق الرابع كتاب ايضا وفي سنده معاوية بن صالح كان يحيى بن سبيل لا يرضاه وقال الرازي لا ينجح به وقال الازدي ضعيف ثم فيه ذكر الحسين وهو غير مناسب للباب وفيه دليل على اضطراب رأي عمر بن عبد العزيز في ذلك ثم لرحم ذلك وسلم من الاضطراب ف رأي عمر ليس بحجة ثم ذكر كلاما عن الليث بن سعد لوصح فهو ليس بمن ينجح بقوله وليس في كلامه ذكر عدد ثم ذكر اثر اخر ابن عمر في سنده مجهول وليس فيه ايضا ذكر عدد ثم ذكر (من عمر بن عبد العزيز انه كتب الى عدى الى آخره وليس فيه ايضا ذكر عدد وفي سنده عبدالله بن الوليد هو العدني ضعفه الساجي وفيه كما تقدم انه كتاب وان رأ به ليس بحجة ثم خرج البيهقي (عن بقية ثامعاوية بن يحيى ثامعاوية بن سعيد التميمي نا الزهري عن ام عبدالله الهوسية) الحديث وفي آخره (يعني بالقري الملائكة) قلت * كما اولت القرية ههنا بالمدنية فكذلك الحصر البيهقي نا اول اقامة الجسمة بجواثا ونحوها من القرى على انها مدنية لان القرية تطلق على المدينة ومنه قوله تعالى على رجل من القرينين * وهما مكة والطائف ثم قال او كذلك روي عن الموقري والحكم الايلي عن الزهري قال الله ارقطني لا يصح هذا عن الزهري كل من رواه عنه متروك * قلت * معاوية بن سعيد لم يذكره النسائي في كتابه في الضعفاء ولا صاحب الكل مع شدة استقصائه والتزامه ان يذكر فيه كل من ضعف او اختلف فيه ولا ذكره الذهبي المتأخر في كتابه كتاب الميزان وكتاب الضعفاء بل قد ادخله ابن حبان في الثقات ذكره الله في مختصره المسمى بالكشف ثم قال البيهقي (ومعاوية بن يحيى ضعيف) قلت * معاوية هذا الذي يروي عنه بقية ليس هو الصدفي بل هو ابو مطيع الاطرابلسي وثقه ابو زرعة وقال ايضا هو ابو حاتم صدوق مستقيم الحديث وقال ابو علي الحافظ شامي انه وقال ابن معين ليس به بأس وقال ابو سعيد بن يونس قدم مصر وكتب عنه وهو غير الصدفي وذكر صاحب الكل الصدفي ثم عقبه بذكر ابي مطيع هذا وذكره عدة احاديث ثم قال في بعض رواياته ما لا يتابع عليه لم يزد صاحب الكامل على هذا * فان قيل لعل البيهقي اقتدى بالله ارقطني فانه قال فيه هو اكثرنا كير من الصدفي في ذلك منه الله في * قلت * قد خالفه الله ارقطني فذكره لك من هواقدم منه واقدم بهذا الثاني * قال ابن معين هواقفي من الصدفي وقال ابو حاتم هو احب اليّ منه *

بقال البيهقي * باب ما يستدل به على ان عدد الاربعين له تأثير فيما قصد منه الجماعة

ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (عن عبد الله قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن

ومن ابن سبويه بشي ولا يكتب حديثه وقال ايضا اعني الذهبي ابو عبد الله الشامي ضعفه الازدي فكيف يصلح مثل هذا الاستاذان يستشهد به ومنها ما اخرجه بسنده (عن ابن لمية عن معاذ بن محمد الانصاري عن ابي الزبير ومعاذ هذا شيخ لابن لمية لا يعرف كذا ذكر الذهبي ومنها ما اخرجه بسنده فيه مولى لابن الزبير وفيه *
 * قال البيهقي * **باب من لاجمة عليه اذا شهد هاتلي ركعتين** *

ذكر فيه قول ابن مسعود للنساء (اخرجن فان هذا ليس لكن) * قلبت * هذا ليس بتناسب لهذا الباب بل موضعه باب من لا تؤمه الجمعة *

* قال * **باب من قال لا تحبس الجمعة من سفر** *

ذكر فيه الراوي خبر ابن عمر * ثم قال (وروي فيه حديث مسند باسناد ضعيف) ثم اخرجه من حديث الحجاج ابن ارطاة (عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس بث عليه السلام يزيد اوجعفر وابن رواحة) وقال في آخره (الحجاج ينفرد به) * قلت * وفيه علة اخرى غير اقتراح الحجاج وهي ان الترمذي ذكر الحديث ثم حكى من شعبة انه قال الحكم لم يسمع من مقسم الا خمسة احاديث قال وعد هاشبة وليس هذا الحديث في قاعدة شعبة وكان هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم وفي الخلافات البيهقي لم يسمع الحكم من مقسم الا اربعة احاديث *

* قال * **باب السنة لمن اراد الجمعة ان يتسل لها** *

ذكر فيه حديث ابن عمر (من جاءكم الجمعة فليقبل) * قلت * ظاهر الامر الوجوب وكذا الحديث الذي بعده ورد بلفظ الامر وحد الحديث الذي صرح فيه بلفظ الوجوب فهذه الاحاديث غير مناسبة لهذا الباب وقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة حق على كل مسلم ان يتسل * الاظهر في استعمال حق انها بمعنى الواجب * قال المفسرون من قرأ حقيق على مناء واجب على وقوله تعالى حق عليها القول اي وجب عليها الخلود وقوله تعالى حق على الحسين اي ايجابا وقوله تعالى استحقا انما اي استوجبوا ويقال حققت عليه القضاء حقا واحققت وحققته اذا اوجبه *

* قال * **باب الصلوة يوم الجمعة نصف النهار وقبله وبعده حتى يخرج الامام** *

قلت * ظاهر هذا التوبيخ يدل على امتناع الصلوة عند خروج الامام وظاهر حديث ابي قتادة الذي ذكره البيهقي في آخر هذا الباب هو نهيه عليه السلام من الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة يدل على الجواز فهو غير مطابق للباب *

* مقلد * **باب من دخل المسجد يوم الجمعة والامام على المنبر ولم يركع ركعتين** *

ذكر فيه حديث جابر (جاء سليلك ~~في يوم الجمعة~~ لانه صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقد سلك)

الحديث * قلت * خالف البيهقي واصحابه هذا الحديث فان مذهبه ان ركعتي التوبة تقوت بالجلوس وايضا فاذا يمتنع الصلوة اقامتها لاجل الخطبة والتي عليه السلام في تلك الساعة لم يكن ينخطب لانه كان قاعدا والجمعة لا ينخطب لما قاعدا ولا ي داود عن عباد بن مسعود قال جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والتي صلى الله عليه وسلم ينخطب فقال له اجلس فقد اذيت فامره عليه السلام ان يجلس دون ان يركع وفي الموطأ قال ابن شهاب خروج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقد ذكره البيهقي فيامضي في باب الصلوة يوم الجمعة حين يخرج الامام *

* قال * باب وجوب الخطبة وانه اذا لم ينخطب على ظهر الاربعاء

استدل على ذلك بحديث ابن عمر (كان عليه السلام ينخطب يوم الجمعة خطبتين بينهما جلسة) يقول هذا استدلال على الوجوب بمجرد الفعل فان ضم الى ذلك قوله عليه السلام صلوا كما رايتوني صلى ففيه نظر يتوقف على ان تكون اقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلوة وما ذكره البيهقي فيما بعد (عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بالخطبة) لا جمعة فيه *

* قال * باب ينخطب الامام خطبتين وهو قائم ويجلس بينهما جلسة خفيفة

* قلت * لم يذكر انه يقوم فيها ويجلس بينهما على اي وجه وذكر في الخلافات ان القيام والجلسة كلاهما فرض وذكر ايضا (عن الشافعي ان اقل ما يعلق عليه اسم خطبة من الخطبتين ان يمددته تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بقوى الله تعالى ويقرأ شيئا من القرآن في الاولى ويذكر في الاخيرة) ثم استدل على ذلك كله (بانه عليه السلام فعل كذلك) وقد تقدم ان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب وقوله تعالى وذكرك فاما خبرهما كان عليه السلام عليه في تلك الخطبة فلا يدل على الوجوب وفي شرح البخاري لا ين بطلان روي عن المغيرة ابن شعبة انه كان لا يجلس في خطبة ولو كانت فرضا لما جعلها ولو جعلها ما تركه من بحضرته من الصحابة والتابعين ومن قال انها فرض لا جمعة لان القعدة استراحة للخطيب وليست من الخطبة والفهم في كلام العرب ان الخطبة اسم للكلام الذي ينخطب لا للجلوس ولم يقل بقول الشافعي غيره ذكره الطحاوي وهو خلاف الاجماع ولو قصدت خطبته جازت الجمعة ولافضل فكذلك اذا قام موضع القعود وفي نوادر الفقهاء لا ينبت نيم اجمعوا ان الامام اذا خطب لجمعة خطبة لا يجلس فيها اجزأته صلوة الجمعة الا الشافعي فانه قال لا يجزيه الا ان ينخطب قبلها خطبتين بينهما جلسة وان قلت ويؤيد قول الجماعة ما أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه قال ثنا حميد بن عبد الرحمن هو الراسي

عن الحسن يعني ابن صالح عن ابي اسحق هو السبيعي قال رأيت عليا يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ من خطبته وهذا سند صحيح على شرط الجماعة ورواه عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس اخبرني ابو اسحق فذكر بمناء والجب من الشافعي كيف جبل الخطبين والجلبة ينهافرها غير دفعه عليه السلام ولم يجعل الجلوس قبل الجلبة فروا وقد صح انه عليه السلام فعله وقد عقد له البيهقي بهذا بابا وقال الشافعي ايضا الراشد بر القوم في خطبته صحت مع مخالفته فعله عليه السلام •

• قال • . باب يقول الناس وجوههم الى الامام ويستمعون الذكر

ذكر فيه ان عدي بن ثابت استقبل الامام بوجهه وقال هكذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يضلون برسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال (ذكره ابو داود في المراسيل) قلت هذا سند وليس يرسل لان الصحابة كلهم عدول فلا تقصرهم الجمالة وقد بسطنا الكلام في هذا فيما تقدم في باب النبي عن فضل الحديث ثم ذكر البيهقي (عن ثلبة القرظي انه قال فاذا تكلم صرا اقطع حديثنا فاستأظم يكلم احدا حتى يقضى الامام خطبته) قلت ليس فيه تمويل الناس وجوههم الى الامام فليس يناسب لآب

• قال • . باب صلوة الجمعة وكتان

ذكر فيه حديث محمد بن رافع (ثامد بن بشر ثنا يزيد بن زياد بن ابي الجعد عن زيد الايامي عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن جعرة قال قال عمر صلوة الاضحية المآخرة ثم قال (وروى الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن جعرة الا انه دفعه بآخره) قلت جاء رفع آخره من حديث يزيد بن زياد بن ابي الجعد ايضا كذا اخرجه ابن ماجه في سننه عن محمد بن عبد الله بن نمير وكذلك اخرجه النسائي ايضا عن محمد بن رافع كلاهما عن محمد بن بشر ثنا يزيد بن زيد عن ابن ابي ليلى عن كعب بن جعرة •

• قال • . باب من ادرك ركعة من الجمعة

ذكر فيه حديث يحيى بن ايوب (عن اسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن ادرك من الجمعة ركعة) الحديث • قلت • يحيى هو العائقي قال ابو حاتم لا يمتنع به وقال النسائي ليس بالقوي وقال المزي قال ابو طالب من احمد بن حنبل ترك يحيى بن سعيد اسامة الليثي بآخره وقال ابو بكر بن ابي خزيمة عن ابن معين كان يحيى بن سعيد يضعفه وقال ابو بكر الاثرم عن احمد بن حنبل قال يحيى بن احمد عن ابي هريرة عن نافع احاديث منكروها قلت له اراه حسن الحديث قال ان حديثه حديثه فستعرف فيه النكرة ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث

فالاستدلال به بإشاعته من باب الفهوم وهو ليس بحجة عند الأكثرين وعلى تقدير تسليم أنه حجة فالاستدلال بما في
 الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم فادركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم فاقضوا أو فاتوا هـ الأولى منه ومن أدرك الإمام ساجدا
 أو جالسا يسمى مدركا فبقي ما فاتته وهو ركنان فكيف يومر بإربع وقال أبو بكر الرازي لو أدرك المسافر
 المقيم في الشهد تزيمه لا تمام فكذلك في الجمعة إذا دخل في كل من الصلوتين بغير القرض وفي الاستدراك قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركنين وروي ذلك عن الثوري وقاله الحكم وحامد
 وداود ثم قال البيهقي (وكذلك روي عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري) ثم أخرجه من جهة يحيى بن التوكل
 عن صالح **قلت** يحيى بن التوكل متكلم فيه قال النسائي ضعفه وقال ابن معين ليس بشئ وقال الذهبي ضعفه غير واحد
 وصالح أيضا متكلم فيه قال ابن معين بصري ضعيف وقال أيضا ليس حديثه عن الزهري بشئ وقال الترمذي ضعفه
 في الحديث وقال الذهبي ضعفه أحمد وغيره وإن كان كذلك فلا يقل مازيد في هذه الرواية من قوله فان أدرككم
 جلوسا على أرباب **قلت** يحيى بن التوكل روي ذلك من أوجه أخر عن الزهري قد ذكرناها في الخلاف **قلت** من تلك
 الأوجه ما أخرجه عن الفضل بن محمد الانطاكي فاعتمد بين ميمون الاسكندراني والوليد بن مسلم عن الأوزاعي
 عن الزهري فذكره بسنده ثم قال البيهقي ورواه عنه غيره على اللفظ الذي رواه مالك **قلت** الفضل هذا
 قال ابن عدي يسرق الحديث وأيضا فقد اختلف على ابن ميمون فيه كما ذكره البيهقي واللفظ الذي رواه مالك من
 أدرك ركنين الصلوة فقد أدرك الصلوة ومن تلك الأوجه ما أخرجه من حديث مالك وصالح بن أبي الأخضر
 عن الزهري على اللفظ الذي رواه ابن ميمون **قلت** ليس في روايتهما قوله وإن أدرككم جلوسا على أرباب ومنها
 ما أخرجه من حديث سليمان بن أبي داود الحراني عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال حدثت وفيه من أدرككم
 جلوسا على أرباب **قلت** وقد قيل فيه عن الزهري عن سعيد عن أبي سلمة **قلت** سليمان الحراني هذا مع اضطراب
 روايته متكلم فيه قال البيهقي في باب الحلف بنيرانه من كتاب السنن (ضعفه الأئمة وتركوه) ومنها ما ذكره
 بنير اسناد فقال وروي عن الحجاج بن أرطاة وعبد الرزاق بن عمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة
قلت الحجاج وعبد الرزاق هذا متكلم فيما قال البيهقي في باب الوضوء من لحوم الأبل (الحجاج بن أرطاة
 ضعيف) وقال النسائي عبد الرزاق بن عمر متروك الحديث وقال الساجي مضطرب الحديث فلفت كتبه فكان
 لا يدري بما يحدث ثم أنه ليس في حديثها وإن أدرككم جلوسا ثم ذكر البيهقي من حديث الأشعث بن قافع إلى
 آخره **قلت** الأشعث هو ابن سوار قال الذهبي ضعفه جماعة وقال عمرو بن علي كان يمي وعبد الرحمن

لا يحد ثلث منه ورايت عبد الرحمن يخط على حديثه وعن ابن معين ضعف وفي اخرى لاشي وقال يحيى بن سعيد هودون الحجاج بن ارطاة ثم ذكر البيهقي قول ابن مسعود (واذا ادركت ركعتين الجمعة فاضف اليها اخرى واذا افلكت الزكركم فصل اربا يويديا واخرى) (ومن ادرك القوم جلوسا صلى اربا يويديا واخرى (من ادرك من الجمعة ركعة على اليها اخرى ومن فاتته الركعتان صلى اربا) قلت * مفهوم هذه الروايات انه اذا ادركهم جلوسا صلى ثنتين وقد جاء ذلك عن ابن مسعود منطوقا * قال ابن ابي شيبة ثنا شريك عن ماسر بن شقيق عن ابي واثل قال قال جنادة من ادرك الشهد فقد ادرك الصلوة واخرج البيهقي في الخلائق ذلك مصرحاً به انه في الجمعة من حديث ابن مسعود وابي هريرة مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم واسنادهما وان كان ضعيفا لانه يتأيد بحديث ومائاتكم ناقضوا او فاقوا هو الا تمام انما يكون لما تقدم وما تقدم جمعة والقضاء فعل مثل الثالث والثالث جمعة فوجب اتمامها وقضاءها والاستدلال به اول من الاستدلال بحديث من ادرك من الجمعة ركعة كما تقدم وحديث وان ادركهم جلوسا فقد متبأ اسانيد * وكلام ابن مسعود فيه مختلف *

قال * باب ما يستدل به على وجوب التصيد في خطبة الجمعة *

ذكر فيه حديث جابر (كان خطبته عليه السلام يوم الجمعة يصيد الله تعالى ويختل عليه) * قلت * هو كما تقدم استدلال صلى الوحوب بمجرد الفعل ثم ذكر حديث (كل امرئ يبال لا يدأ فيه بالجمعة فهو اقطع) * قلت * على تقدير ثبوته لورد على وجوب التصيد لعل على وجوبه في كل امرئ يبال ولا نعلم احدا يقول بذلك ثم ذكر حديث عبد الواحد بن زياد (عن عاصم بن كليب عن ابي هريرة كل خطبة ليس فيها شهادة كاليوم الجماء) ثم قال (عبد الواحد من الثقات الذين يقبل منهم ما ترددوا به) * قلت * هو موثق مخرج له في الصحيح ومع ذلك تكلم فيه جماعة قال ابن معين ليس بشي وقال ابوداؤد الطيالسي عند الاحاديث كان يوسلها لامش فوصلها كلها وقال يحيى القطان ما رآه يطلب حديثا قط لا بالبرة ولا بالكوفة وكنا نجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلوة فتذكره احاديث الامش لا يعرف منها حرفا ذكره الذهبي وقد عرف ان الجرح مقدم على التعديل ثم على تقدير قبول هذا الحديث ليس هو بمناسب لبيان ان لا ذكر فيه لتصيد بل ذكر فيه الشهادة والثاني لا يقول بفرعيته في الخطبة *

قال * باب ما يستدل به على وجوب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة *

ذكر فيه عن مجاهد في قوله تعالى وفضلناك ذكرناك قال (لا ذكر الا ذكرت اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا

رسول الله ﷺ قلت ﷺ قوله ﷺ ورضا خبر لا موم فيه وقد اريد به كلمة الشهادة ونحوها فلا يلزم ارادة غير ذلك
وتفسير مجاهد ايضا منسوخ بكلمة الشهادة اذ يلزم من تعينه الخلف في الخبر فان قلبه ليعجل خبرا يعني الامر ﷺ قلت ﷺ
ان جعل الامر فيه للوجوب ثم منه مخالفة الاجماع اذ لا يلزم احد يقول بوجوب ذكره عليه السلام كما ذكر الله
تعالى وان جعل الاستصحاب بطل الاستدلال ثم ذكر حديث ابي هريرة (ما جلس قوم لمسلم يذكر فيه ربه
ولم يصلوا على نبيه الا كانت قرة عليهم) ﷺ قلت ﷺ في سنده صالح مول التوبة ما خط في آخر عمره وتكليفه وقال البيهقي
في باب الفسل من فسل الميت (ليس بالقوي) ثم على تقدير ثبوت حديثه في دلالة على وجوب الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم نظروا على تقدير صحة دلالة على ذلك لا ينقض الجملة ﷺ

• قال • **باب فضل التكبير الى الجسمة** ﷺ

ذكر فيه حديث ابن جابر (عن ابي الاشعث عن اوس بن اوس من غسل وانتسل الحديث ثم قال (وكذلك رواه
يحيى بن الحارث وحسان بن عطية عن ابي الاشعث وذكر حسان سماع اوس من النبي صلى الله عليه وسلم) ﷺ قلت ﷺ
اخرجه البيهقي في كتاب المعرفة من طريق ابي بكر بن ابي شيبة ثابن المبارك عن الاوزاعي حد ثا حسان بن
عطية حدثني ابو الاشعث الصنعاني عن اوس بن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ثم قال
اخرجه ابو داود في كتاب السنن ﷺ قلت ﷺ ماخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بسند المذكور وصرح فيه بسماع اوس
من النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ابو داود في سننه بخلاف ما نسب البيهقي اليها في كتاب المعرفة ثم قال البيهقي
(انما يوصف بذكر بسنده عن عثمان الشامي سمع ابا الاشعث عن اوس عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم)
الحديث ثم قال (الرم في استاده ومته من عثمان الشامي) ﷺ قلت ﷺ لا وهم في متنه فانه يعني المتن الذي ذكر ما يروى
وابن ابي شيبة وذكره البيهقي بسدابين وذكره ايضا في كتاب المعرفة وذكره الشامي ايضا من طريق يحيى
ابن الحارث عن ابي الاشعث ﷺ

• قال • **باب فضل النبي الى الصلوة** ﷺ

استند في آخره حديث اوس المذكور ثم استند من حديث ابي بكر بن ابي شيبة ثابن المبارك ثم قال (فذكره بهو
الا انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) ﷺ قلت ﷺ قد تقدم ان ابن ابي شيبة في مصنفه صرح بسماع اوس من النبي
عليه السلام ولم يقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﷺ

• قال • ﴿باب لا يشك بين اصاحه اذا خرج الى الصلوة﴾

ذكرني آخر محمد بن طريق الحسن بن علي (ثامر بن قبيط ثايبه بن عمرو بن زيد بن ابي انيسة عن الحكم بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن جبرة الحديث ثم قال (استاد صحيح ان كان الحسن بن علي حفظه فلم اجده فيما رواه من ذلك بعد متابعا) قلت • اخرجه ابن حبان في صحيحه فقال ثنا ابو عروبة ثايبه بن محمد بن الحراني ثاسيل بن عبيدة عن عبيدة بن عمرو فذكره • يستد •

﴿باب التماس في المسجد يوم الجمعة﴾

ذكر فيه حديثا (عن ابن ابي عمير عن نافع عن ابن عمر لم قال لا يجتدعه والمشهد عن ابن عمر من قوله) • قلت • الرفع زيادة ثقة وقد رويت من وجهين فوجب الحكم لما وقد اخرجه الترمذي من جهة ابن اسحق وقال حسن صحيح واخرجه ابو داود ايضا من جهة وسكت عنه وقد جاء له شاهد كما ذكره البيهقي •

• قال • ﴿باب الرجل يوطن مكانا في المسجد﴾

ذكر فيه حديثا (عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن عثمان بن محمود) • قلت • اخرجه ابن ماجه من حديث عبد الحميد من ابيه عن نعيم بن محمود واخرجه ابو داود والنسائي من وجه آخر وقطعا في بن محمود ولا اعلم في الكتب الستة احدا يقال له عثمان بن محمود •

• قال • ﴿باب الساعة التي في يوم الجمعة﴾

ذكر فيه حديثا ثم قال (اخبرنا ابو عبد الله الحافظ القاسم بن محمد بن نصير ابو القاسم) • قلت • قرأت على حاشية هذا الكتاب مزموا الى الشيخ تقي الدين بن الصلاح ماصوره كذا وقع في نسخ ابو القاسم وهو خطأ وصوابه ابن القاسم وانما كتبه ابو محمد وهو الحدرى صاحب الجيد رحمه الله •

• قال • ﴿باب صلوة الخوف اذا كان السدوفي خيرة التلبية اوجبتها غير مأمورين﴾

ذكر فيه حديث سهل • قلت • اخذ الناس بهذا الحديث وقال شارح الصلوة فيه قضاء الطائفتين قبل سلام الامام وقال الطحاوي فيه ان الطائفة الاولى اتوا قبل خروجه عليه السلام من الصلوة وفيه مناقلة لقوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به وقوله عليه السلام لا يبادرني بالركوع • فان قيل • كما جاز انصرافهم عن الامام جاز انما هم قبله • قلنا • التزم يصل سائرا بالاتفاق فكان لا ذكره اصل متفق عليه وليس لقرع قبل الامام اصل ولا نظيره •

* قال *

* باب ما لا يحمل من السلاح *

ذكر فيه حديث موسى بن محمد بن ابراهيم عن ابيه عن سلة بن الاكوع ثم قال (موسى غير قوي) قلت * الان القول فيه واهل هذا الشأن اغلطوا فيه قال ابن معين ضعيف وقال ابو حاتم ضعيف الحديث منكر الحديث وقال ابو زرعة والنسائي منكر الحديث وقال البخاري احاد به ما كبروا قال الذهبي قال الدارقطني وغيره متروك *

* قال *

* باب المد ويكونون وجاء القبة *

ذكر فيه حديث ابن عباس وجابر عقلت * حديثها يدل على ان الصف الذي على الامام يستعمل في الركعة الاولى ويمرر الصف الثاني فيما ونص الشافعي على خلافه وهو ان الصف الاول يمرر فيما افتل بعض اصحابه لعله سهوا ولم يلفه الحديث * جماعة من الرازيين واقفوا الصحيح وبناء بعضهم على ان الشافعي اذا صح الحديث يذهب اليه ويترك قوله *

* قال *

* باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ولم يقموا *

ذكر فيه حديثا (عن ابي بكر بن ابي جهم عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس) ثم ذكر (عن الشافعي) قال لا يثبت عندنا مثله لثني في بعض اسناده * ثم قال البيهقي (لم يفرجه الشيخان وابن ابي الجهم ينفرد بذلك) قلت * اخرجه النسائي ولم يطله بشئ وعدم تفريعها له ليس بلة كما ذكرناه مرارا وابن ابي الجهم ثلثة اخرج له مسلم فلا يضره فرد * كيف وقد جاء له شواهد ذكرها البيهقي *

* قال *

* باب الرخصة فيما يكون جيته من ذلك في الحرب *

ذكر فيه حديث انس (ان الزبير وعبد الرحمن بن عوف شكيا الى النبي صلى الله عليه وسلم القمل في غزاة لهما فاذن لهما في قص الحرير) قلت * لم يرخص لهما فيه لاجل الحرب كما زعم البيهقي بل لاجل القمل كما صرح به في روايته وفي رواية الشيباني انه عليه السلام رخص لهما في قص الحرير في السفر من حكمة كانت بهما اولوج * فظهر ان الرخصة كانت اما القمل او للحكمة او لوجع الحرب وليس المراد من قوله في رواية البيهقي في غزاة لهما الحرب بل المراد الفزاة السفر والقصد كما جاء في رواية التي ذكرناها عن الشيباني وقال ابن المطرقة في الافعال غزا فاقصد العدو وفي دارهم وكيف يفهم البيهقي ان الرخصة كانت لغرب وقد صرح في روايته بانها شكوا القمل اللهم الا ان يقيس حالة الحرب على حالة اذى القمل او الحكمة بجامع الضرورة فيكون ذلك ما خوذنا من القياس لا من الحديث نفسه وقد ذكر البيهقي بهذا الباب رخصة لبس الحرير للحكمة وذكر هذا الحديث ثم ذكر الرواية التي فيها قوله في غزاة لهما ثم قال في شبه ان تكون الرخصة في لبسه لغرب وان كان ظاهره انها للحكمة

أخى كلامه وإذا كان ظاهره أنها للحكمة فلا ادري من أين له أنه يشبه أن يكون للحرب والاظهر من تصرفه في
 هذا الباب أن أخذ من لفظة النزاة وقد تقدم أن معنى ذلك التصد وفيه التوفيق بين الروايتين وبين ذلك
 أيضاً قوله في الصحيحين في السفر ثم ذكر حديث ابن عمر (رأيت عند أسامة بنت أبي بكرجة مزرعة بالدياج) إلى
 آخره * قلت * في سنده الحجاج هو ابن أرملة أخرجه البيهقي في كتاب المعرفة ونسبه كذلك ولقد روي عنه
 فيه جبة طيالة مكشوفة بالدياج وابن أرملة أضافه البيهقي في باب الوضوء من لحوم الإبل وقال في
 باب الدية أرباع (مشهور بالتدليس وأنه يحدث عن لم يلقه لم يسمع منه) ثم على تقدير ثبوت هذا الحديث لا يلزم
 من إباحة ما كان مزرراً بالدياج أو مكشوفاً به إباحة ما كان كله حريراً فهذا الحديث أيضاً غير مناسب لهذا الباب *
 * قال * باب ما ورد في الإقية المزررة بالذهب

ذكر في حديث قتادة (من أنس أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم جبة قال سيد أحسبه قال
 سندس قال وذلك قبل أن ينهى عن الحرير فلبسها) الحديث ثم قال (أخرجاه عن قتادة من وجه آخر دون
 اللفظة التي أتى بها سيد بن أبي عروبة وذلك * قل * أن ينهى عن الحرير * وفيه شبهة بالصحة من رواية من روى
 وكان ينهى عن الحرير * قلت * الرواية التي فيها وكان ينهى عن الحرير أخرجه البخاري عن عبد الله بن محمد
 وأخرجها مسلم عن زهير بن حرب قال أنس بن محمد ثنا شيان عن قتادة ثنا أنس فذكره وحديث ابن أبي
 عروبة رواه يحيى بن أبي طالب جنسين الزبير قال قال ثعبد الوهاب بن عطاء أنا سيد بن أبي عروبة عن
 قتادة وقد تقدم قريبا ذكر يحيى بن أبي طالب هذا وأن موسى بن هادون قال عنه أشهد أنه يكذب وعبد الوهاب
 الخفاف وإن وثق وخرج له مسلم فقد قال فيه البخاري والنسائي والساجي ليس بالقوي وقال الله هي ضفة
 أحمد فكيف يكون ما ورد بهذا الطريق أشبه بالصحة ما ورد بطريق الشيباني مع جلالة وسلامة رجاله عن المخرج
 * قال * باب الرخصة للنساء في لبس الحرير والله يباح والقول بالذهب

ذكر فيه حديث سيد بن أبي هند (من أبي موسى قال عليه السلام أحل الحرير والذهب لائحاتي) * قلت * هذا ذكر
 عبد الحق في أحكامه عن الله أرطقي أن سيداً لم يسمع من أبي موسى *
 * قال * باب غسل الميدين

ذكر فيه حديث جبارة ثاجاج بن تمم حدثني يمون بن مهران عن ابن عباس (الحديث ثم قال (حجاج ليس بالقوي)
 وحكي عن ابن عدي (أنه قال روايته ليست بمستقيمة) * قلت * تكلم في حجاج هذا وسكت عن جبارة وهو ابن

الجلس وحاله اشد من حال الحجاج قال البخاري جارة مضطرب الحديث وقال النسائي وغيره ضعيف وقال
ابن معين كذاب وكان يوزرعة حدث عنه في اول امره ثم ترك حديثه بذلك *

باب التكير ليلة القدر ويوم القدر

* قال *

(قال الله تعالى في رمضان وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم) قلت الاستدلال بهائتي على ان الواو
يقضي الترتيب وهو موع ثم ذكر البيهقي حديث ابن معني (حدثني يحيى بن سعيد الطارقي عن ابن شهاب
الى آخره * قلت * الذي رواه في كتب الحديث يخرج الطارقي هذا الاثر عنه قال ابن عدي هو من الضعف
وذكر هو من السعدى انه قال منكر الحديث وذكر ايضا عن ابن معين انه قال ليس بشيء وكذا قال الساجي وقال
ابن حبان يروي الموضوعات عن الاثبات وذكر ابن ابي حاتم ان ابن معين ضعه وانه قال احترق كتبه وانه
روي احاديث منكورة وفي الميزان قال ابن خزيمة لا يصح به ثم خرج البيهقي بسنده (عن الطارقي عن ابن عجلان حدثني
نافع ان ابن عمر كان يند والى العيد من المسجد وكان يرفع صوته بالتكير ثم قال ورواه ابن ادريس عن ابن عجلان
وقال يوم القدر والاضحى) * قلت * اخرجه ابن ابي شيبة عن ابن ادريس بخلاف هذا مال تاه داهن ادريس
عن محمد بن عجلان بسنده ولفظه انه كان يند ويوم العيد ويكبر *

باب التكير في العيد

* قال *

ذكر فيه حديث (عبد الله بن عبد الرحمن الطائي عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده وفي رواية عن ابيه عن عبد الله
ابن عمرو) ثم ذكر حديث (كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده انه عليه السلام كان يكبر) الحديث ثم قال
(قال ابو عيسى الترمذي سالت محمد بن البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء اصح من
هذا واه اقول قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده في هذا الباب صحيح
ايضا) * قلت * في حديث عمرو بن شبيب هذا بعد اضطراب متنه كما بينه البيهقي ان عبد الله الطائي متكلم فيه
قال ابو حاتم والنسائي ليس بالقوي وفي كتاب ابن الجوزي ضعه يحيى وهو ان خرج له مسلم في التامات
على ما قاله صاحب الكمال فاليه في تكلم فيمن هو اجل منه عن احتجاجهم في الصحيح كما بين سلة وامثاله لكونهم
تكلم فيهم وان كان الكلام فيهم دون الكلام الذي في الطائفي هذا وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال
فيه التامني ركن من اركان الكذب وقال ابو داود وكذاب وقال ابن حبان يروي عن ابيه عن جده نسخة
موضوعة لا يجل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه الا على جهة التعجب وقال النسائي والله ارفقني متروك

الحديث وقال ابن معين ليس بشئ وقال ابن حنبل منكر الحديث ليس بشئ وقال عبد الله بن أحمد ضرب
 أبي علي حديثه في المسند ولم يحدث عنه وقال أبو زرعة وأبو الحديث فكيف يقال في حديث هذا في مسنده
 ليس في هذا الباب بشئ أصح من هذا فإن قيل لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد أنه أصح شئ
 في هذا الباب وكثيراً ما يريدون بهذا الكلام هذا المعنى * قلت * قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن
 الطائي صحيح يدل على أنه أراد الصحة وكذا فهم عبد الحق فقال في أحكامه مقبيل حديث كثير صحيح البخاري
 هذا الحديث وهذا إن كان قوله وحديث عبد الله بن عبد الرحمن من ثقة كلام البخاري فإن كان من كلام
 الترمذي فلا دلالة فيه على أن البخاري أراد به الصحة ثم على تقدير إرادته أنه أصح شئ في هذا الباب ليس
 إلا مرك ذلك بل حديث مروين شعيب أصح منه ثم ذكر البيهقي حديث ابن لمية (عن عقيل عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة) * قلت * مدار هذا الحديث على ابن لمية وقد ضعفه جماعة وقال البيهقي في باب منع التطوير
 بالنيذ (ضعيف الحديث لا يصح به) وخرج ابن عدي عن ابن معين قال أنكر أهل مصر احتراق كتبه والسباع منه
 واحد القديم والحديث وذكر عند يحيى احتراق كتبه فقال هو ضعيف قبل أن تحترق وبهذا ما احترق ثم ذكر
 البيهقي حديث بقية (عن الزبيدي عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد بن قوط أن أباه وعموته أخبروه عن أبيهم
 سعد بن قوط أن السرة في صلواتنا وهي والقطر) إلى آخره * قلت * فيه شيان أحدهما أن بقية تكلم فيه والثاني *
 أنه وقع في هذا الكتاب في الموضوعين سعد بن قوط وكذا إráته في نسخة أخرى مسبوقة وقال في كتاب المعرفة
 وروناه من حديث أولاد سعد القرظ عن آبائهم من سعد وهو الصواب إذ لا يعلم أحد يقال له سعد بن قوط
 وخرج ابن مندة هذا الحديث بهذا السند في ترجمة سعد القرظ في كتاب معرفة الصحابة له ثم ذكر البيهقي
 حديث عبد الرحمن بن سعد (حدثني عبد الله بن محمد بن حماد بن سعد وعمر بن حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم عن
 أحمد أدم أنه طيه السلام) إلى آخره * قلت * فيه أشياء * أحدها * أن عبد الرحمن بن سعد بن حماد منكر الحديث
 وفي الكمال سئل عنه ابن معين فقال ضعيف ثالثاً فإنه مع ضعفه اضطربت روايته لهذا الحديث ثرواً البيهقي عنه
 كما تقدم وأخرجه ابن ماجه في سننه فقال ثناء هشام بن عمار ثاب عبد الرحمن بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في البدين في الأولى سباً قبل
 القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة * الثالث * أن عبد الله بن محمد بن عمار ضعفه ابن معين ذكره الله هي وقال
 أيضاً عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن محمد بن عمار قال ابن معين ليس بشئ وذكر صاحب الميزان أن عثمان بن سعيد ذكر يحيى

هذا الحديث ثم قال كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشئ وقد ذكرنا ذلك في باب الاذان فالراجح ان قوله عن
آبائهم ليس بمناسبة اذ المتقدم ثان وكذا قوله عن اجدادهم الخامس فان حفصا والدمعرا لمذكور في هذا السند
ان كان حفص بن عمر المذكور في السند الاول فقد اضطرت روايته لهذا الحديث رواه حفص عن سعد القرظ
وفي ذلك السند رواه عن ابيه وعمومه عن سعد القرظ فظهر من هذا ان الاحاديث التي ذكرها البيهقي في هذا
الباب لا تسلم من الضعف وكذا سائر الاحاديث الواردة في هذا الباب ولهذا قال ابن رشد وانما صار الجميع الى
الاخذ باقوال الصابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة لانه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ونقل
ذلك عن احمد بن حنبل وفي التحقيق لان الجوزي قال ابن حنبل ليس يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التكرير
في البعد بن حديث صحيح ثم خرج البيهقي (عن عبد الملك هو ابن ابي سليمان عن عطاء كان ابن عباس يكبر
في البعد بن ثمان عشرة سبع في الاولى وخمس في الآخرة ثم قال (هذا اسناد صحيح وقد قيل فيه عن عبد الملك
ابن ابي سليمان ثلاث عشرة تسمية سبع في الاولى وست في الآخرة وكاه بعد تسمية القيام فقد انا ابو عبد الله
فذكر بسنده (ان ابن عباس كبرني البعد في الاولى سبعاً ثم قرأ في الثانية خمساً) وقلت قد اختلف في تكبير ابن
عباس فذكر البيهقي وجين من رواية عبد الملك وناول الثاني وذكر ابن ابي شيبة وجها ثالثا فقال ثمان مائة
خاله هو الخذا من عبد الله بن الحارث هو ابو الوليد نسب ابن سيرين قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبّر تسع
تكريات خمساً في الاولى واربعاً في الآخرة والى بين القراءة بين وهذا اسناد صحيح وقال ابن حزم وروى ابن
طريق شعبة عن خاله الخذا وقادة كلاما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل قال كبر ابن عباس يوم العيد
في الركعة الاولى اربع تكبيرات ثم قرأ ثم ركع ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تسمية الركوع وقال وروى
من طريق يحيى القطان عن سعد بن ابي مروة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكرير في البعد بن قال يكبر
تسعا واحدا عشرة وثلاث عشرة وقال وهذا سندان في غاية الصحة وقال ابن ابي شيبة ثمان ادريس عن ابن جريج
عن عطاء عن ابن عباس انه كان يكبر في البعد في الاولى سبع تكبيرات بكبيرة الافتتاح وفي الآخرة ست بكبيرة
الركعة كلهن قبل القراءة وهذا ايضا اسناد صحيح صرح فيه بان السبع في الاولى بكبيرة الافتتاح فان كانت رواية
عبد الملك عن عطاء كذلك والمراد بها ان السبع بكبيرة الافتتاح فذهب الشافعي مخالف للروايتين فانه ذكر ان
السبع في الاولى ليس فيها تسمية الافتتاح ثم قال وكذا ذكرت روي عن ابن عباس وان كان المراد برواية عبد الملك
ذلك وان السبع ليس فيها تسمية الافتتاح كما ذهب اليه الشافعي فروايتان جري عن عطاء مخالفة لما كان الاول

بالتأني اتباع رواية ابن جريج لاندرواية عبد الملك معتمدة ورواية ابن جريج مصرحة بان السبع بكيرة الانتاح
ولجلاء ابن جريج وثقه خصوصاً في عطاء فانما ثبت الناس فيه قاله ابن حنبل وقال ابن المديني ما كان في الارض
اعلم بسطاء من ابن جريج وامام عبد الملك فهو ان اخرج له مسلم فقد تكلموا فيه ضعفه ابن معين وتكلم فيه شعبة لضعفه
بديث الثمرة وقيل للثمة تحدث من محمد بن عبيد الله الرزمي وتدع حديث عبد الملك بن ابي سليمان الرزمي
وهو حسن الحديث قال من حسنهم فرث ذكره البيهقي في باب شعبة الجوار على ان ظاهر رواية عبد الملك انها
موافقة لرواية ابن جريج وان السبع بكيرة الانتاح اذ لو لم تكن منها القيل كبر ثانياً وعلى تقدير مخالفة رواية ابن جريج
لرواية عبد الملك يؤم اليه في بطراح رواية عبد الملك لخالفته رواية ابن جريج لانه قال في ما مضى في باب التراب
في ولوغ الكلب عبد الملك بن ابي سليمان لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات والى الصل يقتضي رواية ابن جريج ذهب مالك
وابن حنبل فانها جلاء السبع بكيرة لا انتاح ثم ان ابن جريج صرح في روايته عن عطاء بان الست في الاخرة بكيرة
الركعة فتوكل البيهقي هذا التصريح تأول في الست المذكورة في الاخرة في رواية عبد الملك بانه عد تكيرة القيام
ولو قال عد تكيرة الركعة لكان هو الوجه ثم ان البيهقي اخرج رواية عماره وولي بن هاشم من طريق يحيى بن ابي طالب جعفر بن
عبد الله بن الزبير عن عبد الوهاب بن عطاء من حميد بن عمار الى آخره وعبد الوهاب تقدم كلام احمد وغيره فيه وتقدم
ايضاً ان يحيى كذبه موسى بن هارون وخط ابو داود السجستاني على حديثه وقال فيه ابو احمد الحافظ ليس بالمتين
وقد اخرج ابن ابي شيبة رواية عمار هذا فقال ثابري بن هارون انا حميد بن عمار فذكره عند البيهقي عن رواية
يزيد بن هارون مع جلاء لعل ذلك الطريق الضعيف واظن رواية يزيد لم تقبله ثم اخرج من رواية ابن ابي اويس
(ثاني) ثابري بن قيس شهدت عمر بن عبد العزيز يكبرني الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خساً قبل
القراءة قلت سمعت ابن ابي اويس عبد الله الاسمعي ابن اخ مالك الثقفي وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا
فيه قال ابن الجوزي في كتابه قال يحيى هو ابو يسرقان الحديث وقال النضر بن سلة المروزي هو كذاب
وقال النسائي ضعيف وقال ابن الجبدي قال ابن معين ابن ابي اويس مخطئ يكذب ليس بشيء وفي الكمال قال
ابو القاسم الطبري بالغ النسائي في الكلام عليه الى ان يؤدي الى تركه وثابت بن قيس هو ابو النضر الضفاري
عن ابن معين ليس حديثه بذلك وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ضعيف وقال ابن حبان لا يسمع منه
اذ لم يثابه غيره

باب الخبر الذي فيه التكبير اربعاً

قال *

ذكر فيه حديث (عبد الرحمن بن ثوبان) من ابيه عن مكحول اخبرني ابو عائشة جالس لابي هريرة ان سعيد بن العاص
سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان عليه السلام يكبر في الاضحية والتطرفة قال ابو موسى كان يكبر اربعاً بتكبيره على
الجنائز فقال حذيفة صدق الحديث ثم قال (خولف رايه في موضعين في رفعه وفي جواب ابي موسى والمشهور
انهم استندوه الى ابن مسعود فاخام بذلك ولم يستندوا اليه صلى الله عليه وسلم كذا رواه السيعي عن عبد الله
ابن موسى واين ابي موسى ان سعيد بن العاص ارسل الى آخره وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فسخطه ابن معين)
قلت اخرجهم ابوداؤد كما اخرجه البيهقي اولاً وسكت عنه ومذهب المحققين ان الحكم للرافع لانه زادوا ما جواب
ابي موسى فيحتمل انه نادى مع ابن مسعود فاستندوا لمرأته مرفوعة عند فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره
مرة اخرى وعبد الرحمن بن ثابت اختلف على ابن معين فيه قال صاحب الكمال قال عباس ما ذكر ابن معين الا بخبر وفي
رواية ليس به بأس وقال ابن المدني وابوزرعة واحمد بن عبد الله ليس به بأس وقال ابو حاتم مستقيم الحديث وقال
الزري وثقه دحيم وغيره وفي المصنف لابن ابي شيبة ثابتهم عن ابن عون عن مكحول اخبرني من شهد سعيد بن العاص
ارسل الى اربعة نفر من اصحاب الشجرة فسألهم عن التكبير في البيعة قالوا قاتي تكبيرات فذكرت ذلك لابن
سيرين فقال صدق ولكن اخف تكبيرة فاتحة الصلوة وهذا الجعول الذي في هذا السندين انه ابو عائشة
وباقى السند صحيح وهو يؤيد رواية ابن ثوبان المرفوعة ويؤيد ما وجوه اخر ذكرها ابن ابي شيبة فقال ثنا
يزيد بن هارن عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال قدم سعيد بن العاص في ذي الحجة فارسل
الى عبد الله وحذيفة وابي مسعود الانصاري وابي موسى الاشعري يسألهم عن التكبير في البيعة فاستندوا امرم
الى ابن مسعود فذكر بعني رواية السيعي عن ابي موسى المتقدمة وقد ذكر البيهقي فيها بعد من حديث مسر
عن معبد بن خالد نحو هذا ولم يذكر فيه الاشعري وقال ابن ابي شيبة ثنا هشيم عن اشعث عن كردوس عن ابن
عباس قال لما كانت ليلة العيد ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود وابي مسعود وحذيفة والاشعري فذكر نحوه
وقال ايضا تاهي بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في البيعة تسعة فذكر مثل حديث
عبد الله وقال ايضا تاهي بن سعيد عن ابواسمعة عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن جابر بن عبد الله وابر المسيب قال تسع تكبيرات
ويؤالي يمين الترائين وقد قدمنا من روايات ابن ابي شيبة عن ابن عباس بسند صحيح مثل قول عبد الله وروى
عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن ابي اسحاق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر في البيعة

تسمّا تسمارياً قبل القراءة ثم كبر فركم وفي الثانية قرأ غداً ففرغ كبراً ثم ركم وعن معمر بن أبي اسحاق عن
 علقمة والاسود سألت سعيد بن العاص حذيفة واباموس عن تكبير العيد فقال حذيفة سل ابن مسعود فسأله
 فقال يكبراً رباً ثم يقرأ ثم يكبر فركم ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبراً رباً هو قال عبد الرزاق أنا اسمعيل بن أبي
 الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة نزع تكبيرات ووالى
 بين القرائتين وشهدت المنبرة بين شعبة فعل ذلك أيضاً فسألت خالد كيف فعل ابن عباس ففسر لنا كما صنع
 ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن أبي اسحاق سواء وهذه شواهد لرواية ابن ثوبان المتقدمة ثم ذكر
 البيهقي (ص) ابن مسعود أنه قال التكبير في العيد خمس في الأولى وأربع في الثانية ثم قال (هذا رأي من جهة عبادة
 والحدوث المسند مع ما عليه من حمل المسلمين أولى أن يبيع) قلت وهذا لا يثبت بالأدلة قال أبو عمر في التمهيد مثل هذا
 لا يكون رأياً ولا يكون الاثبات لانه لا فرق بين سبع وأقل وأكثر من جهة الرأى والقياس وقال ابن رشد في
 القواعد ملوم ان فعل الصلابة في ذلك توقيف اذ لا يدخل القياس في ذلك وقد وافق ابن مسعود على ذلك جماعة
 من الصحابة والتابعين اما الصحابة فقد قد متاذكرهم واما التابعون فقد ذكرهم ابن أبي شيبة في مصنفه وقد ينالنا في
 احاديثه المسندة من الضعف وذكرنا قول ابن حنبل ليس يروى في التكبير في العيد في حديث صحيح ورأى ابن
 مسعود ومن معه قد فعله أيضاً حديث مسند وان كان في الآخر أيضاً ضعف وانما كان عمل الملوم بقول ابن عباس
 لان اولاده الخلفاء امرهم بذلك فتابعهم خشية الفتنة لارجوعا عن مذهبيهم واحتفاء الصلة رأى ابن عباس
 في ذلك والله اعلم *

قال * في باب يأتي بعداء الانتاح عقيب كثيرة الانتاح ثم يقف بين كل تكبيرتين على الله تعالى ويكبر على آخره *
 ذكر فيه امر ابن مسعود وفيه شيان أحدهما جاته ليس فيه ذكر بعداء الانتاح * والثاني جاته في سند من يحتاج الى
 كشف حاله وفيه أيضاً حماد بن أبي سليمان ضعفه البيهقي في باب الزنا لا يجرم الحلال وفي كتاب ابن الجوزي ان المنبرة
 كذا هو قال محمد بن سعد كان ضعيفاً في الحديث واختلط في آخر عمره وكان مرجعاً لم قال البيهقي (وهذا من قول
 ابن مسعود فتابعه في الوقوف بين كل تكبيرتين للذكر اذ لم يروى خلافاً من غيره ونفاً لفته عند التكبيرات وقد يمين
 على القراءة في الركعتين حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل أهل الحرمين وعمل المسلمين الى يومنا هذا) قلت *
 قد ذكر البيهقي قول ابن مسعود في الباب الذي قبل هذا من عدة طرق وذكره ابن أبي شيبة من طرق أكثر من ذلك
 وكذا ذكره غيرهما ولا ذكر في شيء منها لذكرين التكبيرات ولم يرو ذلك في حديث مسند ولا عن أحد من السلف

فيا علمنا الا في هذه الطريق الضيقة وفي حديث جابر المذکور بعد هذا وسببكم عليه ان شاء الله تعالى ولو كان ذلك مشروعا لنقل النوازل اخذت السلف وعسى الله منهم وقوله ونحاشه بالحدث قد قد منايان ضعف ذلك الحديث وليس فعل اهل حرمة عليه السلام كذلك لان ما لا يري ان السبع في الاولى بكبيرة الافتتاح كما تقدم قال ابن رشد في القواعد لان العمل عنده بالبدنة كان على هذا وفي الموطأ قال مالك وهو الامر عند ثامذ كرايهي قول جابر (مضت السنة) الى آخره قلت ليس فيه ايضا ذكر له عام الافتتاح وفي سنده من يحتاج الى كشف حاله وفيه ايضا على بن عاصم قال جريد بن هارون ما زالنا نعرفه بالكذب وقتل يحيى ليس بشي وكان احمد سي الراي فيه وقال النسائي متروك

قال باب رفع اليد بن في تكبير اليد

ذكر فيه حديث ابن عمر في الرفع عند القيام والركوع والرفع منه ولفظه (ويرفع يميني كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع) قلت في سنده بغيره وكان مدلسا وقال ابن حبان لا يسمع يقول ابو مسهر احاد بغيره غير تقية فكن منها على تقية وقال ابن عينة لا تسمو من بغيره ما كان في سنة واسموا منه ما كان في ثواب وغيره وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الشافعي قال رفع اليد بن في تكبير اليد بن على رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح وحين اراد ان يركع وحين رفع راسه قال يعني الشافعي فلما رفع في كل ذكر الله تعالى قائما اورثا الى قيام من غير مجبوم لم يجز الا ان يقال يرفع المكبر في اليد بن عند كل تكبيرة كان قائما فيها قلت في هذه المواضع الثلاثة مشهور مذکور في الصحيحين وغيرهما من عدة طرق من حديث ابن عمر وغيره فاذا قال الشافعي الرفع في تكبيرة اليد بن على الرفع في هذه المواضع كان اللابن باليهي ان يذكر الرفع في هذه المواضع من طريق جيدة ولا يقتصر في هذا الباب على هذا الطريق التي فيها بنية واظنه انما عدل اليها لما فيها من قوله ويرفع يميني كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع لدخول تكبيرات اليد بن في هذا المصوم وهذا المصوم لم يمتحى فيا علمنا الا في هذه الطريق وجميع من روى هذا الحديث من غير هذه الطريق لم يذكرها هذه البارة انما اعظم واذا اراد ان يركع رفع يمينه وهذا من البارة وهذا القنط الذي وقع في هذا الباب من طريق بنية يمتثل وجهين احدهما اجازة المصوم في كل تكبيرة تقع قبل الركوع ويندرج في ذلك تكبيرات اليد بن والظاهر ان البيهقي فهم هذا في هذا الباب والثاني اجازة المصوم في تكبيرات الركوع لا غير وانه كان يرفع في جميع تكبيرات الركوع كما هو المفهوم من الفاظ بقية الرواة والظاهر ان هذا هو الذي فهمه البيهقي فيامضي فقال باب السنة في رفع

اليدين كما كبر للركوع وذكر حديث بقية هذا فلي هذا لا يدرج فيه تكبيرات اليدين فان اريد الوجه الاول وهو العموم الذي يدرج فيه تكبيرات اليدين فلي البيهقي فيه امران واحدهما الاحتجاج بن هو غير مجمل وانفرد ولم يخالف الناس فكيف اذ اخالفهم والثاني انه اذا اجمع بعد دخلت تكبيرات اليدين في عمومه لاحاجة الى هذا القياس الذي حكاه من الشافعي وان اريد الوجه الثاني وهو العموم في تكبيرات الركوع لا غير لم يدرج فيه تكبيرات اليدين فسقط الاستدلال به ووقع الخطأ من الراوي حيث اراد تكبيرات الركوع لا غير فاقى بعبارة قم تكبيرات الركوع وغيرها والظاهر ان الروم في ذلك من بقية *

باب القراءة في اليدين

قال *

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عبيد الله (ان عمر سال ابواقد) الحديث ثم قال (قال الشافعي هذا ثابت ان كان عبيد الله لقي ابواقد) قال البيهقي (وهذا الان عبيد الله لم يدرك ايام عمر ومسلته اياه وبهذه الدلة ترك البخاري اخراج هذا الحديث واخرجه مسلم لان فليما رواه عن حمزة عن عبيد الله عن ابي واقد قال سألني عمر فصار الحديث بذلك موصولا) قلت * عبيد الله سمع ابواقد بلا خلاف فالحديث ثابت وقد حسنته مذي وصححه وذكره المزني في اطرافه في مسند ابي واقد والبيهقي بقوله لان عبيد الله لم يدرك ايام عمر اراد ان بين كلام الشافعي قلم بينه بل ابدى في الحديث حلة اخرى وهي كونه لم يدرك ايام عمر فيقال له ساعه من ابي واقد كاف في اتصال الحديث ودع لم يدرك ايام عمر لان الجمهور على ان الشخص اذا لم يكن مدلسا وروى عن شخص لقيه او امكن لقائه له على الخلاف المعروف فحديثه متصل كيف ما كان القبط ولا نسلم ان البخاري تركه لهذا الملة كازم البيهقي لان هذه الملة مفقودة في رواية فلي فزعم البخاري اخراجها كما اخرجها مسلم وانما ترك البخاري لان مداره على حمزة بن سعيد والبخاري لم يخرج له شيئا *

باب الجهر بالقراءة في اليدين

قال *

(وذلك بين في حكاية من حكى عنه قراءة السورتين) قلت * ليس ذلك يتناقلان الصعاب حتى انه منهم حكاية قراءة سورة في الصلاة السرية وفي الصحيحين من ابي قتادة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الاولىين من صلوة الظهر بفتح الكتات وسورتين يطول في الاولى ويقتصر في الثانية يسمع الآية احيانا وكان يقرأ في الصبر بفتح الكتات وسورتين الحديث وهذا لانه قد يجهل الشيء اليسير في السرية فيسمع الصعاب في بعض القراءة وتقوم القرينة على قراءة الباقي فيكتفي بظواهر الحال وقد يخبرهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد القراءة بما قرأ ومن حيث الجملة فقول

الصحابي كان يقرأ بكذا أو كذا لا يدل على الجهر بذلك دلالة بيته كما دأب عليه البيهقي ثم ذكر عن علي (أنه قال الجهر في العيدين) إلى آخره. قلت في سند ما لحارث الاوروسكت عنه ما قال في التسمية (عن الشعبي كان كذا) .

باب التكبير في خطبة العيد

قال .

ذكر فيه حديثان في سند عبد الرحمن بن سعد بن عمار أخبرني عبد الله بن محمد وعمار بن حفص وعمر بن حفص . قلت عبد الرحمن هذا ومثاله الثلاثة ضعفهم ابن معين ثم ذكر (عن ابن مسعود أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا) بالتكبير ويستم به . قلت ليس فيه التكبير في الخطبة فهو نيزه اسباب الباب .

باب الاستماع للخطبة

قال .

ذكر فيه عن ابن عباس (قال نكرو الكلام في العيدين والاستماع ويوم الجمعة) . قلت في سند يحيى الحماني عن قيس ويحيى بن سلمة ما يحيى بن عبد الحميد الحماني فقال ابن غيرك اب وقال احمد كان يكتب جهارا ما نزلنا منه يسرى الاحاديث وقال السدي ساقط واما قيس فهو ابن الريم قال البيهقي في باب من زرع ارض غيره بغير اذنه (ضعف عند اهل العلم بالحدوث) وقال احمد ليس بشي وقال النسائي متروك وقال السدي ساقط ويحيى بن سلمة بن كهيل قال البيهقي في باب ذبحة الجوس (ضعف) وفي كتاب ابن الجوزي قال يحيى ليس بشي وقال الا - أي متروك وقال ابن حبان منكر الحديث جدا لا يخرج به ثم ذكر البيهقي (حدثنا عن الفضل بن موسى عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم ذكر عن ابن معين أنه قال هذا خطأ إنما هو عطاء فقط وإنما قيل فيه الفضل ابن موسى يقول من عبد الله بن السائب ثم قال البيهقي (انا بصحة ما قال يحيى ابوالثام) فذكر سندوا في آخره (عن عطاء قال صلى الله عليه وسلم الحديث) . قلت الفضل بن موسى ثقة جليل روى له الجماعة وقال ابو نعيم والبيهقي ابن المبارك وقد زاد ذكر ابن السائب فوجبان قبل زيادته ولهذا أخرجه هكذا مستدالا في كتبهم ابو داود والسنائي وابن ماجه والرواية المرسلة التي ذكرها البيهقي في سندها قيصة عن سفيان وقيصة وان كان ثقة الا ان ابن معين وابن حنبل وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان وعلى نقد يروى هذه الرواية لا تدل على اريضة الفضل لانه سد الاسناد وهو ثقة .

باب الامام لا يصلي قبل العيد ويعد في المصلي

قال .

ذكر فيه حديث ابن عباس (أنه عليه السلام لم يصل قبلها ولا بعدها) . قلت ليس بهان الامام يحسن بذلك بل فيه ما يدل على خلاف ذلك لان ما ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت لامة الا ما خص به بدليل ثم ذكر البيهقي

عن ابن عمر انه قد حثي الى الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها الحديث . قلت فيه دليل على ان
المأموم ايضا لا يصل قبلها ولا بعدها لان ابن عمر كان مأموما فهو دليل على البيهقي وفي سند هذا الحديث ابان البيهقي
قال ابن حبان كان من غش خطاؤه وانفرد بالتاكير ثم ذكر حديث الخدي كان عليه السلام اذا رجع صلى
ركعتين . قلت وفي سند ابن عتيق قال البيهقي في باب لا يطهر بالمستعمل (اهل العلم مختلفون في الاحتجاج برواياته)
ثم على تقدير صحة ليس فيه ايضا دليل على خصوصية الامام بذلك لما رواه

باب المأموم يتصل

قال *

ذكر فيه حديث (اذا صليت الصبح فاقصر عن الصلوة حتى ترفع الشمس ثم الصلوة محصورة متقبلة) . قلت هذا
المأموم مخصوص بصلاته العيلا تقدم من الدليل ثم ذكر البيهقي (عن عباس بن سهل كان يرى الصحابة يصلون في المسجد
ركعتين في الطلوع والاضحى وعن رافع وبينه ان عيسى بن سهل كان يراهم يصلون ركعتين ثم يدعون الى المصل
وعن شعبة كنت اقرأ ابن عباس الى المصل يسبح في المسجد ولا يرجع اليه . قلت في الصلوة في المسجد قبل النداء الى المصل
لا تعلق لما بصلوة العيد وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق سئل هل تعلق عن الصلوة قبل خروج الامام
يوم العيد فقال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلون قبلها وعن ابن جريح اخبرني عبد الكريم بن
ابي الخطاب ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر
عن الزهري ما علمنا ابدا كان يصل قبل خروج الامام يوم العيد ولا بعده . وقال البيهقي (وروي عن الازرق
عن سمعان بن عمري رجل يصل يوم العيد قبل خروج الامام قال ان الله لا يرد على عبده حسنة يصلها . قلت فيه
هذا المجهول ولم يذكر باقي سنده . لينظر فيه وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا ان ابن عمر لم يصل قبلها ولا بعدها
وروى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم وفي الموطأ مالك عن نافع ان ابن عمر لم يكن يصل يوم القطار قبل الصلوة ولا بعدها في
مصنف ابن ابي شيبة ثابطين طية عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يصل قبل العيد ولا بعده موافقا لقل الله الحسنة
اذالم يخالف صاحبا انتهى كالصلوة في الاوقات المكروهة فانها وان كانت صلوة لا يقبلها الله تعالى لثبوتها
ورواية الازرق ذكرها عبد الرزاق في مصنفه عن ابن ابي عمير عن الازرق بن قيس عن رجل قال جاء
ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم العيد قبل خروج الامام وجاء ابن عمر فلم يصل فقال الرجل لابن
عمر جاء ناس من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فصلوا وجئت لم تصل فقال ابن عمر والله براد على عبد
احسانا احسنه قال البيهقي (وعن ابن سيرين انه كان يصل بعد العيد ثمان ركعات . قلت فيه لم يذكر سنده . لينظر فيه

وقد صح من ابن سيرين خلاف هذا قال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال كان لا يصلي قبل العبد ولا بعده • قال البيهقي (ويوم البعد كائر الايام والصلاة بما اذا ارتفعت الشمس حيث كان للصلي) • قلت • هذا الكلام ليس بحديث فانه يدخل فيه الامام ومذهبه انه لا يتنفل كما مر وقد صحته عليه السلام لم يتنفل قبلها ولا بعدها والناس به اسوة فبهذا ينقص عموم اباحة الصلاة اذا ارتفعت الشمس •

• قال • ﴿باب صلوة العبد من سنة اهل الاسلام حيث كانوا﴾

استدفيه (عن سفيان حدثني زيد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الثقف عن مرقا قال صلاة الاضي ركتان) وفي آخره (قام غير قصر على لسان النبي صلى الله عليه وسلم) ثم قال (ورواه يزيد بن زياد عن زيد بن عبد الرحمن عن كعب بن عجرة عن عمر) • قلت • ظاهر هذا الكلام ان رواية يزيد ايضا كسر فوعة وقد خالف ذلك في ابواب الجمعة فذكر حامو فوعة الى قوله غير قصر وليس فيها قوله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال (ورواه الثوري عن زيد فلم يذكر في اسناده كعب بن عجرة الا انه رفعه بآخره على ان النسائي وابن ماجة اخرجا في سننها رواية يزيد مرفوعة ايضا) واخرجه البيهقي في الجمعة من وجه آخر من حديث ابي نعيم عن سفيان عن زيد بن ابي ليلى عن عمرو واخرجه النسائي من طريق الثوري كذلك وقال لم يسمه ابن ابي ليلى من عمر فظهر بهذا ان الحديث مضطرب وعلى تقدير صحته ليس فيه الا ان صلوة العبد ركتان وكذا بوب عليه البيهقي في الجمعة فقال باب صلوة الجمعة ركتان ثم ذكره وذكره النسائي في باب عدد صلوة العبد وليس في الحديث انها سنة اهل الاسلام حيث كانوا كما بوب البيهقي ثم ذكر (عن عبد الله بن ابي بكر بن انس كان انس اذا فاتته صلوة العبد جمع اهله) الى آخره • قلت • في مسنده نعيم بن حماد قال النسائي ليس بثقة وقال الدارقطني كثير الوهم وقال ابو الفتح الازدي وابن عدي قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في لب ابي حنيفة كلها كذب قال البيهقي (ومن الحسن في المسافر يدرك الاضي قال يكف فاذا طلعت الشمس صلى ركتين وضى ان شاء) • قلت • في المصنف لابن ابي شيبة حدثنا سهل بن يوسف عن عمرو بن الحسن في اهل القرى والسواد يحضرم العبد قال كان لا يرى ان يخرجوا فيصل لهم رجل •

• قال • ﴿باب خروج الصبيان الى العبد﴾

ذكر فيه (انه عليه السلام كان يخرج نساءه وبناته في العبد بن) • قلت • ليس فيه خروج الصبيان ثم ذكر (عن عائشة انها كانت تعلى بنى اخيها الذهب) ثم قال (ان كان حفظه الراوي في البين فدل على جواز ذلك ما لم يلغوا وكان

الشافي يقول وليس الصبيان احسن ما يقدر عليه ذكرنا كانوا اوانا ثاو ليسون الحلي والصبح يعني يوم العيد قال البيهقي (وكان مالك يكرمه) قلت ما الرعايش في ستماء ابراهيم الصائغ قال ابو حاتم لا يمتنع به ورواه عن الصائغ اؤد بن ابي الفرات قال ابو حاتم ليس بالمتين وتعليق البين مشكل لانهم يورون بالطامات وينهون عن الحرمان تخلقا قال عليه السلام مروم بالصلوة لسبح واضرب يوم عليها الشره والصبي وان لم يكن مختا طبا فليحمله بمطرب فيمنع من الباسه ولهذا لما اخذ الحسين حمزة من الصدقة فجعلها في فيه قال عليه السلام كف فخر ادم جاءه قال الثوري في هذا الحديث ان الصبيان يورون ما توفاه الكبار ويتنمون من قاطبه وهذا واجب على الولي ثم خالف الثوري هذا الكلام في الروضة فقال الامام جواز لباس الولي للصبي الحرير مطلقا ونص الشافي على تزيين الصبيان يوم العيد بجلى الذهب ويلحق به الحرير انتهى كلامه ويظهر بما قد متنا ضعف هذا المذهب والاظهر تحريمه مطلقا وهو وجه للشافعية في غير البدا وجواز له قبل السبع لا بعده واهو قطع العراقيون منهم وقال البغوي في التهذيب يجوز للصبيان لبس الدياج لانه لا خطاب عليهم غيراته اذا بلغ الصبي ستا يومه فيه بالصلوة وينهى عن لبس الدياج حتى لا يعتاد ثم ذكر اثر عائشة ليس بتناسب للباب اذ لبس فيه خروجهم العيد ثم ذكر (من سجد بن عبد الرحمن رآني ابن عمر على اوضح فضة) الى آخره قلت ليس بتناسب ايضا للباب وفي سنده ايضا من يحتاج الى كشف حاله وفيه شرك النفاض قال البيهقي في باب اخذ الرجل حقه ممن يمتعه (لم يمتنع به اكثر اهل العلم)

قال باب الايتان من طريق غير الذي قد انما

ذكر فيه حديث يونس بن محمد (عن فلج بن سعيد بن الحارث عن جابر ثم قال (ودوي عن يونس عن فلج بن سعيد عن ابي هريرة ورواه البخاري من حديث ابي ثبالة عن فلج بن سعيد عن جابر وروى عن ابي ثبالة عن ابي هريرة عن سفيان بن عيينة عن ابي هريرة (ثم اخرجه البيهقي من حديث محمد بن الصلت (عن فلج بن سعيد عن ابي هريرة) ثم قال (قال البخاري حديث جابر اصح) قلت فيه نظير حديث ابي هريرة اصح لان حديث جابر ورواه من فلج يونس وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة وروى حديث جابر عن فلج ابو ثبالة ايضا وقد روي عنه ايضا حديث ابي هريرة فسقطت رواية يونس وابي ثبالة لان كلاهما قد رواه بالطريقين كما بين ذلك البيهقي وقيت رواية محمد بن الصلت عن فلج حديث ابي هريرة سالمة بلا تاوض كيف وقد وجدناه متابعا لروايته فان ابوسعود الدمشقي ذكر ان الهيثم بن جميل رواه عن فلج بن سعيد عن ابي هريرة كاره واه محمد بن الصلت قال ابوسعود فصار مرجع الحديث الى ابي هريرة ثم ذكر البيهقي حديث بكر بن بشر (كنت افرد مع اصحابه عليه

السلام يوم النظر فنسلك بطن بطمان حتى فاقى المصلى فتملى معه عليه السلام ثم رجع الى بيوتنا ثم ذكر رواية اخرى (ثم رجع من بطن بطمان الى بيوتنا) قلت هذا الحديث مخالف لمقصود البيهقي لانهم اتوا من الطريق الذي غدوا منهوا في بطن بطمان وقد ذكر هذا الحديث بهذا اللفظ ابن مندة في معرفة الصحابة والبكري في محبه ولقظايني داود فنسلك طريق البطمان ثم رجع من بطن بطمان فان كان طر يقها من غير بطنها فهو مناسب لمقصود البيهقي ثم ذكر حديث معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده وفيه رجوعه عليه السلام ولم يذكر غدوه الى المصلى من اين كان فليس يناسب ايضا وفي سند ما يراه في الاسلي حاله مكشوف وقد تقدم ذكره.

قال * باب الامام يامر من يعلى بالضعفة في المسجد

ذكر فيه (عن علي عليه السلام) انما امر رجلا يعلى بضعفه الناس في المسجد اربعا) قلت في سند ابو نقيس هو الاودي قال البيهقي في باب لا تكاح الابوي (عختلف في عدالته) وقال في باب من الترج بظهر الكف (لا يمتنع بمحديه) قاله ابن حنبل) وفي سند ما يضاعف من علي خرج له في الصحيح ولكن ابن معين قال عنه لا شيء وفي رواية كذا ابن كذاب ثم قال البيهقي (ويستدل ان يكون اراد ركعتين تحية المسجد ثم ركعتي اليد مقصودتين منهما) واستدل على هذا التاويل بما جاء في رواية اخرى (ان عليا قال صلوا يوم العيد في المسجد اربع ركعات ركعتان للسنة وركعتان للفروج) قلت الظاهر ان البيهقي فهم من قوله ركعتان للسنة انه اراد تحية المسجد من قوله ركعتان للفروج انه اراد ركعتي اليد والظاهر ان الامر ليس كذلك وانما اراد بقوله ركعتان للسنة ركعتي اليد و اراد بقوله وركعتان للفروج اي ترك الفروج الى المصلى ويدل على ذلك ان ابن ابي شيبة اخراج في مصنفه هذا الحديث ولقظه قيل لمي ان ضمة من الناس لا يستطيعون الخروج الى الجبابة فامر رجلا يعلى بالناس اربع ركعات ركعتين للعيد وركعتين لكان خروجهم الى الجبابة فظهر هذا ضعف ما تناوله البيهقي.

قال * باب الامام يعلم في خطبة عيد الاضحى كيف يحرون وان علي من نحرم قبل ان يجب وقت نحر الامام ان يبد

ذكر فيه حديث (من نسك قبل الصلوة فتلك شاة لحم) قلت مقتضى الحديث جواز النحر بعد الصلوة وليس فيه تعرض للنحر الامام ولا كنيته النحر فهو غير مناسب لآب

قال * باب من قال بكبر في الاضحى خلف الظهر من يوم النحر الى ان يكبر خلف الصبح من آخر ايام التشريق استدلالا بان (الا مصاربع لاهل منى والحاج ذكره التلبية حتى يرمى جرة العقبة يوم النحر لم يكون ذكره التكبير)

قلت هذا مجرد دعوى لا يعضده دليل وبسبب التسليم مقتضاه ان يكون التكبير من وقت رمي الجمرة وهو غداة يوم النحر بل يجوز عند الشافعية تقديم الرمي من نصف ليلة النحر وكلام البيهقي هنا ناقص وقد ذكره مقامه في كتاب المعرفة حكاية عن الشافعي وهو ان التكبير انما يكون خلف الصلوة واول صلوة تكون بسبب اقتضاء التلبية يوم النحر صلوة الظهر لكن يقال له التلبية تنحصر على مذهبك نصف ليلة النحر واول صلوة تكون بسبب ذلك فجر يوم النحر فوجب ان يكون اجزاء التكبير خلف فجر يوم النحر ووجب ان يكون انتهاء عقيب الصبر من آخر ايام التشريق لان وقت الرمي بعد الزوال الى الترويب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابن عمر انه كان يكبر من الظهر يوم النحر الى صلوة العجور من آخر ايام التشريق) وكذا ذكر (عن زيد بن ثابت) قلت الرواية عنهما متطابقة ذكر ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة الصبر من الفريسي الاول وذكر ابن ابي شيبة ايضا عن زيد بن ثابت كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة الصبر من آخر ايام التشريق وذكر البيهقي (عن ابن عباس كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلوة الصبر من آخر ايام التشريق) قلت وذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الرواية عنه متطابقة وذكر في الباب الذي بعد هذا عنه انه كان يكبر من غداة يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وذكر في باب كيف التكبير ونظيره (الى آخر ايام التشريق)

قال • في باب كيف التكبير •

ذكر فيه (عن حكيمه عن ابن عباس كبر من غداة عرفة الى آخر ايام النحر) ثم قال (ورواه الواقدي عن جابر بن عبد الله) قلت لا ادري على من يعود هذا الضمير وقال في كتاب المعرفة وفيما روى الواقدي عن ابن دية بن عثمان عن سعيد بن ابي هند عن جابر بن عبد الله فذكر •

قال • في باب الشهود يشهدون على ربيعة والملال آخر النهار فطروا ثم خرجوا الى عيدين من الفد •

قلت • هذا كلام ناقص ومراعاة انهم يشهدون آخر نهار الثلاثين انهم رأوا الملال البارحة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث ابن عمير (حدثني عمرة بن من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (هذا اسناد صحيح وصومته من اصحابه طه السلام لا يكونون الا ثقات) قلت • احاد البيهقي هذا الحديث في كتاب الصيام وقال (اسناد حسن) وقد خالف قوله هذا في ما مر في باب انتهى من فضل الحديث فبطل مثل هذا الحديث منقطعا وقد اطلنا الكلام معه هناك وابو عمير مجهول لا يمتنع به كما قال ابن عبد البر وفي معالم السنن القسطلاني قال الشافعي ان علوا بذلك قبل الزوال خرجوا وصلى الامام

بهم صلوة البديوان لم يطلوا الا بعد الزوال لم يصلوا يومهم ولا من الند قال الخطابي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي وحد يث ابي عمير صحيح فالصير اليه واجب وصح ابن حزم ايضا نده .

• قال • ﴿باب التورم يضطون الحلال﴾

ذكر فيه حديث فطركم يوم تطفرون • قلت • فيه علقان واحد اياه ان ابن النكدر لم يسمع من ابي هريرة كذا ذكر ابن معين والزارع والثانية ما جماعه منهم عبد الوهاب الثقفي وابن علقرويه عن ايوب فوقوه على ابي هريرة وقد ينه الله ارقطني في علله واخرج الترمذي عن المتبري عن ابي هريرة قال عليه السلام الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والاضحى يوم تفصون وقال حسن غريب واخرجه الشافعي في مسنده من حديث عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المزي في اطرافه يروى من حديث عمرة عن عائشة واخرجه الترمذي من حديث ابن المكدر عن عائشة •

• قال • ﴿باب اجتماع اليمين﴾

ذكر فيه حديث زيد بن ارقم (انه عليه السلام صلى اليمين ثم رخص في الجملة فقال من شاء ان يصلي فليصل • قلت • لم يذكر البيهقي لهذا الحديث علة ومقتضاه الاكتفاء باليد في هذا اليوم وسقوط فريضة الجملة وهو مروي عن عطاء ولم يقل بالشافعي ولا الجمهور وما روي ان الرخصة مقيدة باهل العوالي فقد ذكر البيهقي في ابوابه ان اسناده ضعيف او منقطع او موقوف فظهر انه لم يذكر حديث ابن ارقم علة ولا ماضا •

• قال • ﴿باب قول الناس في اليد تقبل الله منا ونسلك﴾

ذكره من طريق محمد بن ابراهيم الشامي عن بقة ثم قال (قال ابو احمد بن عدى هذا منكر لا اعلم يرويه عن بقة غير محمد بن ابراهيم هنا) ثم قال البيهقي (رأيت باسناد آخر عن يقيموقنوا لاراد محفوظا) • قلت • في هذا الباب حديث جيد اخذه البيهقي وهو حديث محمد بن زياذ قال كنت مع ابي امامة الباهلي وغيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذ اذ رجوا يقول بعضهم لبعض قبل الله منا ونسلك • قال احمد بن حنبل اسنادا جيد •

• قال • ﴿باب كيف يصلي في الخسوف﴾

ذكر في آخره (عن الحسن العربي ان حذيفة صلى بالمدائن مثل صلاة ابن عباس في الكسوف) • قلت • في سماع العربي من حذيفة نظروا وكان ينبغي للبيهقي ان يذكر او لا صلاة ابن عباس فاذا عرفت احوال صلاة حذيفة عليها وقد ذكرها في ابوابه ومتكلم على ذلك ان شاء الله تعالى وقد ذكر البيهقي في ابوابه عنه بسند صحيح انه صلى ست ركعات

في اربع سجديات فظهر بهذا ان الرواية عنه في صلوة الكسوف مختلفة *

* قال * باب من اجاز في كل ركعة ثلاث ركوعات *

ذكره من حديث ابن جريج وقائدة من عطاه عن عبيد بن عمير عن عائشة ثم قال (خالها عبد الملك بن ابي سليمان في اسناده فرواه عن عطاه من جابر واخبر ان ذلك كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم) قلت * هذا ان حد يثان احدهما من رواية عائشة سمعه عطاه من عبيد بن عمير عنها فرواه لابن جريج وقائدة والآخر من رواية جابر وفيه زيادة امر كان في اليوم الذي مات فيه ابراهيم * سمعه عطاه من فرواه لعبد الملك فكيف يطل احدهما بالآخر ويجعل ان عبد الملك خالهما ولهذا اخرجهما مسلم معاً في صحيحه ثم ذكر البيهقي معناه (ان هذه القصة والتي رواها ابو الزبير عنه واحدة وانه عليه السلام اتفق عليها يوم توفي ابنه ابراهيم وان في رواية هؤلاء العدد مع فضل حفظهم دليلاً على انه لم يزد في كل ركعة على ركوعين) قلت * قد جاء في الصحيح من حديث علي وعائشة وجابر وابن عباس الزيادة على ركعتين في كل ركعة كما ذكره البيهقي في هذا الباب ويذكره في الباب الذي يليه واذا كان الآتي بالزيادة عدلاً لا ثقة وقد خرجت روايته بالزيادة في الصحيح وجب قبول روايته *

* قال * باب من اجاز في كل ركعة اربع ركوعات *

ذكر فيه حديث حبيب عن طاووس عن ابن عباس الى آخره ثم قال (وحبيب بن ابي ثابت وان كان من الثقات فقد كان يدلس ولم اجد ذكرهما عن طاووس ويحتل ان يكون حمله من غير موثوق به عن طاووس) قلت * حبيب من الاثبات الاجلاء ولم ارا احداً من المدلسين ولو كان كذلك فاخرج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على انه ثبت عنده انه متصل وانه لم يدلس فيه وكذلك اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وفي الصحيحين من حديث حبيب بلفظ التبعة شيء كثير وذلك دليل على انه ليس يدلس وانه ثبت من خارج ان تلك الاحاديث متصلة * قال البيهقي (وقد روى سليمان الاحول عن طاووس عن ابن عباس من فعله انه صلاها ست ركعات في اربع سجديات فغاله في الرفع والرد جميعاً) قلت * مذهب الشافعي والمحدثين ان البرة لا يروى الراوى لا لارأى والرواية المرفوعة صحيحة فلا تمارض برأى ابن عباس ثم يقال له ان خالقت هذا الاصل واعتبرت رأيه وجب ان تترك به رواية عطاه بن يسار عن ابن عباس في صلوته عليه السلام ركعتين في كل ركعة وهي الرواية المذكورة اولاً ويجب ان تكون صلوة الكسوف عندك ست ركعات في ركعتين وان مشيت على الاصل المذكور واعتبرت روايته فلا تذكر رواية سليمان المرفوعة ولا تصل بها الرواية المرفوعة ووجب ان ترجح الرواية المرفوعة التي

فيأى كل ركعة أربع ركعات على رواية عطاء عن ابن عباس التي فيها في كل ركعة ركوعان ثلاث فيها زيادة ثم
 ذكر البيهقي (عن الشافعي) أنه سئل عن صلوته عليه السلام ثلاث ركعات في كل ركعة فقال هو من وجه منقطع ونحن
 لا نكتبه على الاقرار ومن وجه نراه والله اعلم غلطاً فقال البيهقي (فما اراد بالمنقطع حديث عبيد بن عمير حيث قاله عن
 عائشة بالثوم واراد بالقط حديث عبد الملك بن ابي سليمان فان ابن جريج خالفه فرواه عن عطاء عن عبيد بن عمير
 وقال ابن حنبل اقضى لابن جريج على عبد الملك في حديث عطاء) قلت هذان حديثان صحيحان اودعهما مسلم
 صحيحه فكيف يسيان منقطعاً وغلطاً وقطع البيهقي ههنا عن الشافعي انه اراد ما وفي كتاب المعرفة على ذلك
 بالظن والحسان فقال الله اراد بالمنقطع كذا واحسبه اراد بالناظر كذا في الحديث فيا تدهم وقطعه (حدثني من اصدق يريده
 قول البيهقي قاله عن عائشة بالثوم) عجب فان البيهقي اورد هذا الحديث فيا تدهم وقطعه (حدثني من اصدق يريده
 عائشة) ولا ترمي في هذا ولقط مسلم غلتت انه يريد عائشة وفي لفظ آخر له حسبه يريد عائشة وحسبه بمعنى غلتت
 والظن هو الطرف الرابع من طرفي الحكم اذا لم يكن جازماً ما والروم هو المرجوح منها على ما عرف في اصول الفقه
 فالظن قسم الروم فكيف يحل بمناه وعلى تقدير تسليم ذلك قد تقدم ان مسلماً اخرجه من وجه آخر عن قتادة عن عطاء
 عن عبيد بن عمير عن عائشة بلا شك ولا مرية وقال البيهقي هالك (قتادة لم شك في انه عن عائشة) فهذه رواية
 صحيحة متصلة لا شك فيها فكيف يحل الحديث منقطعاً وحديث ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير حديث آخر لا يعلل
 به حديث عبد الملك كما قد مناهم ذكر (ان الشافعي قيل له هل يروي عن ابن عباس صلوة ثلاث ركعات فقال نعماً)
 سفيان عن سليمان الاحول سمعت طائوس يقول خفت الشمس فسلمى بيا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في
 اربع سجودات فقبل له فاجل زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس اثبت من سليمان الاحول عن طائوس
 عن ابن عباس فقال الشافعي الله لا اله الا الله من ابن عباس موافقة حديث زيد بن اسلم يروي عن عبدالله بن ابي بكر
 عن صفوان بن عبيد الله رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين
 قلت سؤال السائل عجيب فان رواية الاحول موقوفة لا تساوي رواية زيد بن اسلم لانها مرفوعة فعلاً يحتاج
 الى الترجيح فكن الواجب ان يذكر الشافعي السائل ان رواية ابن اسلم مقدمة لروايتها ولا يحتاج الى ترجيح
 روايته برواية صفوان ولو احتج الى ذلك فرواية صفوان لا تصلح لذلك لان البيهقي ذكرها في كتاب المعرفة
 من حديث الشافعي عن ابراهيم الاسدي عن ابن ابي بكر عن عمرو او صفوان ولا ادري من عمرو هذا وما
 الاسدي فكشوف الحال ثم قال البيهقي (وابن عباس لا يصلي خلاف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقلت

الثاني في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صح انه صلى في كل ركعة ثلاث ركعات فرواية الاحول موافقة لذلك غير مخالفة ثم قال البيهقي (واذا كان عطاء بن يسار وصقران بن عبد الله والحسن يروون عن ابن عباس خلاف ما روى سليمان الاحول كانت رواية ثلاثة اولى ان تقبل) قلت سليمان لم يرو تلك الرواية عن ابن عباس بل عن طاووس عن ابن عباس فكانت الباردة الجيدة ان يقول يروون خلاف ما روى طاووس ثم ان البيهقي لم يذكر رواية الحسن عن ابن عباس ولم يجد ذلك في شيء من الكتب ورواية صفوان ضعيفة كما مر فلم يبق الا رواية عطاء بن يسار وطاووس اجل منه ثم ذكر (ان السائل قال لثاني فقد روي عن ابن عباس انه صلى في الزلزلة ثلاث ركعات في كل ركعة وان الثاني قال له لو ثبت عنه اشبه ان يكون فرق بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة) قلت فقد ذكر البيهقي فيما يبدان ذلك ثابت عنه ثم ذكره بسنده وفي آخره (ثم قال ابن عباس هكذا صلوة الآيات) وهذا القنط يقتضيه انه لا فرق بين صلوة الخسوف والزلزلة لان الكل آية قال البيهقي (وروي خمس ركعات في ركعة باسناد لم يخج به صاحب السمع ولكن اخرجه ابو داود والسنن انه قلت لا يلزم من عدم احتياج الثنتين باسناد ان يكون ضعيفا وقد قد منافي باب النهي عن فضل الحديث ان البيهقي قال في كتاب المدخل وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجاها وليس في تركها اياها دليل على ضعفها والحديث الذي ذكر ان ابا داود اخرجه من حديث ابي جعفر الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالية عن ابي بن كعب وقد ذكر البيهقي فيما مضى في باب الدليل على انه صلى الله عليه وسلم لم يترك اصل القنوت حديثا في سنده ابو جعفر الرازي عن الربيع بن انس ثم ذكر عن ابي عبد الله هو الحاكم (انه قال هذا اسناد صحيح) وابي العالية تابعي جليل اخرج له الجماعة فقتضى هذا ان الحديث الذي اخرجه ابو داود صحيح قال البيهقي ويزيد عن الحسن البصري ان عليا صلى في كسوف الشمس خمس ركعات واربع سمعات) قلت وذكره في كتاب العرفق قال رواية الحسن عن علي لم تثبت واهل العلم بالحديث يروونها رسالة اتفق كلامه وحديث أبي التتقدم بقوى هذا المرسى وهذا ذهب الشافعي ان المرسى اذا روي من وجه آخر مسندا كان محتيا به ثم ذكر البيهقي حديثا فيه اربع ركعات في ركعة من رواه يحش عن علي ثم قال (حش بن الحمر وقيل حش بن ربيعة قال البخاري يتكلمون في حديثه وقال النسائي ليس بالقوي) قلت هذا جرح يسير وفي التهذيب لم يرو عنه ابو داود واخرجه هو الترمذي والنسائي وقرأت بخط الصريفي قال ابن المديني حش الذي روى عن فضالة هو حش الصنعاني وليس هذا حش بن الحمر الكنانى صاحب علي ولا حش بن ربيعة الذي صلى خلف علي صلوة الكسوف انتهى كلامه وهو يدل على انه جرح

المصير الى ذلك الحديث اولي *

* قال * **باب ما يستدل به على جواز اجتماع الحسوف والبيد لجواز وقوع الحسوف في عاشر الشهر**

* قلت * لم يذكر ذلك بسند طائل *

* قال * **باب الخروج بالضعفاء يعني للاستسقاء**

ذكر فيه حديث ابي هريرة (لولا شباب خشع) الى آخره * قلت * في سنده ابراهيم بن خيثم قال البيهقي (غير قوي) واهل هذا الشأن اغفلوا فيه القول فقال النساء متروك وقال ابو الفتح الا زدي كذا ب وقال الجوزجاني اختلط بآخره ذكره صاحب الميزان وذكر له هذا الحديث والبيهقي الان القول فيه لما لم يقع ذكره في اسناده هو حجة دله فلما وقع ذكره في مثل ذلك وهو باب الكفاة بالبدن اطلق البيهقي القول فيه بانه ضعيف *

* قال * **باب الدليل على ان السنة في الاستسقاء السنة في صلاة البعد بن**

ذكر في اخره حديثا في سنده محمد بن عبد العزيز فقال (هو غير قوي) * قلت * هذا ايضا من جنس ما تقدم اغفلوا القول فيه قال البخاري هو منكر الحديث وقال النساء متروك الحديث وضعفه الدارقطني وقال ابو حاتم ضعيف الحديث ليس له حديث مستقيم *

* قال * **باب ما جاء في التيل**

ذكر فيه قول عمر رضي الله عنه (اغسلوا من الحجر) * قلت * هو غير مناسب لآب *

* قال * **باب ما كان يقول اذا رأى المطر**

ذكر فيه حديث الوليد بن مسلم (ثنا الاوزاعي حديثي نافع عن القاسم عن عائشة كانت عليه السلام اذا رأى المطر الحمد ثم قال (استشهد به البخاري وكان ابن مبيث يزعم ان الاوزاعي لم يسمع من نافع وينتد لقوله ما اما ابرع بدلة) فذكر بسنده (عن الاوزاعي حديثي رجل من نافع) فذكره * قلت * قد صرح الاوزاعي في تلك الرواية الجيدة بالسماع من نافع وكذلك اخرجه النساء في اليوم واليلة وتاج عبد الحميد بن حبيب الوليد بن مسلم فرواه كذلك عن الاوزاعي هكذا اخرجه ابن ماجة في سننه عن هشام بن عمار عن عبد الحميد فذكره بهذا يظهر ضعف كلام ابن مبيث ولو صح الطريق ادى فيه الوساطة لا يلزم من ذلك عدم سماع الاوزاعي منه بل فيحمل على انه سمعه منه ثم من رجل منه *

وان راوى هذا الاثر هو ابن ربيعة وقد تقدم ان مسلما اخرج من حديث ابن عباس اربع ركعات في ركعة ثم ذكر البيهقي من جماعة من المحققين انهم ذهبوا الى تصحيح هذه الاعداد وانه عليه السلام فعلها مرات وان الجميع جائز وكانه كان يزيد في الركوع اذا لم ير الشمس انجلت قال البيهقي والذي اشأنا اليه الثاني من الترجيح اصح * قلت * على ما قلناه هو لا الجماعة اصح لا نأخذ قد منا ان هذه الاعداد كلها صحيحة وفي ترجيح الثاني لركعتين في ركعة فخطبة بقية الرواة وفيما قاله اولئك لا وقال ابن رشد في القواعد الاولى هو التخيير فان الجمع اولى من الترجيح *

باب من صلى ركعتين

قال *

ذكر فيه حديث ابي بكرة (فصل) بتاركتين وتأوله بانه يريد ركعتين في كل ركعة ركوعين) * قلت * قوله في رواية اخرى فعلى ركعتين كما يصلون باي ذلك وكذلك اخرجنا ابن جابر عن صحيحه في لفظ آخر لم ركعتين مثل صلواتكم وتأول البيهقي قوله كما يصلون بان صلاة الكسوف كانت مشهورة فباينهم فاشار اليها وقال في آخر هذا الباب (والفاظ هذه الاحاديث تدل على انها راجعة الى الاخبار عن صلواته يوم توفي بانه عليه السلام) وقال فيما مضى في باب من صلى في كل ركعة ثلاث ركعات (ومن نظري هذه القصة وفي التي رواها ابو الزبير عن جابر علم انها واحدة والله اعلم فافعلها يوم توفي بانه) وكان مقصوده الرد على الجماعة الذين قالوا انه عليه السلام فعلها مرات فلما كانت القصة واحدة وانفصالا عليه السلام يومئذ فن ابن كانت صلاة الكسوف مشهورة حتى اشار اليها بل اشار الى الصلاة المعهودة المتعارفة بينهم وهي التي في كل ركعة منها ركوع واحد وفي قوله عليه السلام فصلوا كما حدث صلوة صليتموها من المكتوبة كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حديث الثمان وفي قصة تصریح بذلك فان صلوة الكسوف كانت ضمنى كاذر البيهقي فيما روى في باب كيف يصلى في الحسوف وعزا الى البخاري فحدث الصلوة من المكتوبة حينئذ صلوة الصبح فدل ذلك على ان الركوع في الكسوف كالركوع في صلوة الصبح وهذا قول والذي في بقية الاحاد بفعل والقول مرجح على الفعل وهذا الوجه ايضا ثبت باصول الصلوات فكان اولى ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن ممره ولفظه (فقرأ بسورتين وركع ركعتين) ثم قال (يحتل ان يكون مراده بذلك في كل ركعة فقد رويته من جماعة الثبوت والمثبت شاهد فهو اولى بالقول) * قلت * قد تقدم انهم اثبتوا اكثر من ركعتين في كل ركعة بطرق صحيحة فوجب عليهما ان يقول بذلك واول راض سيرة من يسيرها ثم ذكر حديث ابي قلابة عن الثمان بن بشير ثم قال (مرسل ابو قلابة لم يصح من الثمان انما رواه عن رجل عنه) * قلت * اخرجها ابو داود والنسائي وغيرهما عن ابي قلابة

عن النعمان وصرح صاحب الكمال بسامعه من النعمان وقول البيهقي (لم يسمعه منه) دعوى بلا دليل ولو صح الطريق
الذي ذكره البيهقي وقبضه من أبي قلابه من رجل عن النعمان لم يدل على أنتم يسمعه من النعمان بل يشهد أنه سمعه منه ثم
من رجل عنه وقال ابن حزم أبو قلابه أدرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ثم رواه عن آخره محدث بكنة
روايته وصرح ابن عبد البر في التمهيد بصحة هذا الحديث وقال من أحسن حديث ذهب إليه الكوفيون حديث أبي
قلا بة عن النعمان قال البيهقي (ورواه الحسن من النعمان خالي عن هذا لا قاطع التي نؤمن خلافا) قلت يريد قوله
فأدار أيتم ذلك فصلا كأحدث صارة صليتها من المكتوبة وهذا مبرح بالخلاف وليس يؤم كازم البيهقي
ثم رواه من قص ليست بصحة بل من زاد الذي زاد ثبت ثم ذكر رواية الحسن عن النعمان وقال في آخرها (وهذا الشبهان
يكون محفوظا) قلت هذه دعوى ولم أجدهم صرح بأن الحسن سمع من النعمان وقال البردبجي الذي صح الحسن
سما من العصاة انس وصادق بن مغفل وصادق بن حمزة واهجر بن جزء وهذا يقتضي أنهم لم يسمع من النعمان
ثم ذكر البيهقي حديث أبي قلابه من قبيصة الحلالي ثم قال وهذا أيضا لم يسمعه أبو قلابه من قبيصة فأناروا عن رجل عنه ثم
سأله من حديث أبي قلابه (عن هلال بن عامر أن قبيصة حدثته إلى آخره) قلت أخرجه أبو داود والنسائي من
حديث أبي قلابه من قبيصة وقوله (لم يسمعه أبو قلابه من قبيصة) دعوى والسند الثاني الذي استدلل به البيهقي
ضعيف فيه عباد بن منصور قال ابن الجوزي في كتابه لم يرضه يحيى بن سعيد وقال ابن معين ليس بشي وقال طي
ابن الجنيدي متروك وقال النسائي ضعيف وقد كان ثيبر ورواه عن عباد بن ريمان بن سعيد قال أبو حاتم الرازي
لا يسمعه وقال البردبجي أحاديث ريمان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابه عن انس من أكبر
ثم لو صح هذا السند الذي فيه الوسطة بين أبي قلابه وقبيصة لا يلزم من ذلك أنهم لم يسمع من قبيصة ثم قال البيهقي
(من أثبت عدد ركوته في كل ركعة أولى بالقبول ممن لم يثبت) قلت وكذا من روى في كل ركعة ثلاث
ركوعات وأكثر ثم ذكر أن الشافعي رجع أحاديثهم بأن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي
نقص) قلت فينبغي عليه أن يقول بالزيادة على ركتين في كل ركعة لأنها جازت من طرق صحيحة كما تقدم
أو بنحو المصلح كما تقدم من ابن راهبه وغيره ويجب عليه أيضا أن يقول بتطويل السجود كما قال بطول
الركوع لأنه مع حديث عائشة وورد من حديث غيرهما أيضا وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يطول السجود

باب من قال يس بالقراءة في الخسوف

قال

قلت ذكر في الباب الذي يليه حديثا صحيحا صريحا في الجهر واحاديث هذا الباب فيها دلالة على الاسرار فكل

عندهم ولم يكن ذلك خافيا عن النبي عليه السلام بل الظاهر انه كان يأمرهم كانوا ينتهون الى امره ولان
التجريد عادة الحلي وامكن للفصل وقد يتيسر الثوب بما يخرج منه وذلك مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم
لانه طاهر حيا وميتا بخلاف غيره ثم ذكر حداثتي سنده ابو بردة فقال (يعني يريد بن عبد الله بن ابي بردة
عن علقمة) قلت ذكر المزي هذا الحديث في اطرافه وعزاه الى ابن ماجة وفي آخره ابو بردة هذا اسمه
عمرو بن يزيد التميمي كوفي وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب من قال يسلم الميت حديثا بهذا السند ثم قال
(ابو بردة هذا هو عمرو بن يزيد التميمي) ثم ان البيهقي ضعه *

• قال • **باب ما يسلم به الميت**

قال فيه لو كانت اصحاب عبد الله يقولون الميت يسلم وترا الى آخره قلت يقتضي هذا اللفظ ان ذلك
ثابت منهم ثم روي ذلك بسنده حماد بن ابي سليمان وقد ضعه هو في باب الزنا لا يمر بالحلال *

• قال • **باب المريض ياخذ من اطعمته وعاقته**

ذكر في آخره قول عائشة (علام تحسون ميتكم اى تسرحون شعره) ثم قال (وكنا نكره ذلك اذا مر به بمشط خفيفة
الاسنان) قلت • اللفظ مطلق فلا درى من اين التقييد بمشط خفيفة الاسنان *

• قال • **باب الحرم يموت**

ذكر فيه حديث محمد بن كثير (عن الثوري عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الحرم الذي
وقضت راحلته وقوله عليه السلام ولا تغمر ولا راسه) ثم قال (رواه مسلم عن ابي كريب عن وكيع عن الثوري بعينه
الا انه قال ولا تغمر ووجهه ولا راسه) • قلت • وكذلك اخرجه النسائي عن جده بن عبد الله عن ابي داود الحفري
عن الثوري كرواية وكيع فتابع الحفري وكيعا ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن جعفر (ثاشبة سمعت ابا بشر عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس) الحديث وفيه (ان لا يمسه جليب خارج راسه قال شعبة ثم حدثني بعد ذلك فقال خارج
راسه ووجهه) ثم قال (رواه مسلم عن محمد بن بشار وغيره عن محمد بن جعفر) • قلت • اخرجه النسائي عن محمد
ابن بشار بسنده للذكور ولم يفرده الرازي بل قال خارج راسه ووجهه واخرجه ابن حزم في حجة الوداع من
حديث خلف بن خليفة عن ابي بشر ونقله ولا يطلي راسه ووجهه واخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي
اسامة من شعبة عن جعفر بن ياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ونقله ولا تغمر ووجهه وراسه ثم ذكر
البيهقي (ان مساراوى عن عبد بن حيد عن عبيد الله بن موسى ثاسرا نيل عن منصور عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس) الحديث وفيه ولا تخطوا وجهه ثم قال البيهقي هو م من بعض رواه في الاسناد والمتن
الصحيح منصور عن الحكم عن ابن جبير كذا أخرجه البخاري ومته لا تخطوا راسه وذكر الوجه فيه
غريب) قلت قد صحح النجاشي عن تلميذهما فجمعهما بعضهم واقرده بعضهم الراس وبعضهم الوجه والكل صحيح
ولاوم في شيء منه وهذا أولى من تلميط مسلم قال البيهقي (ورواه ابو الزبير عن سعيد بن جبير ذكر الوجه على
شك منه في مته ورواية الجماعة الذين لم يشكوا وساقوا المتن احسن سياقة اول ان تكون محنونة) قلت رواية
ابي الزبير أخرجه مسلم في صحيحه وقطعه وان تكشفوا وجهه حسبه قال ورأسه وحسبه يعني فلتته ولا شك هنا
لان المتن قسم الشك على ما قرأناه في الكسوف ولوليتنا ذلك فالوجه لاشك فيه وانما وقع الشك في الراس ولا يضر
ذلك لان الرواية بكشف الراس صحيحة كثيرة فلا تنفك الى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي
في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا ان الذين ذكروا الوجه لم يشكوا ايضا وساقوا المتن احسن سياقة فروايتهم
اولى ان تكون محنونة لانهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي في ابواب
الكسوف (ان الجاني بالزيادة اولى ان يقبل لانه اثبت ما لم يثبت الذي نقص) فتنقص هذا ان الحرم اذا مات
لا تخطي راسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه انه يخطي وجهه واما ابو حنيفة ومالك وغيرهما فلم يحرّم في حق
التكفين كثيرة لان احرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
ثلاث وقال ابن طحال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر وفي الموطأ مالك عن قانع ان ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات
بالحنيفة محرما وخر راسه ووجهه وقال لولا ان احرم لطينا) قال مالك وانما يحمل الرجل مادام حيا واذا مات فقد
انقضى العمل) وروى ابن ابي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة انها سئلت عن الحرم يموت فقالت اصنعوا به
كما تصنعون بموتاكم هو حديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة حين اطلع عليه السلام على بقاء احرام ذلك الرجل
فقتل به ولا يحدى الى غيره الا بدليل ولو بقي احرامه لطيف به وكلت مناسكه ولانه امر بفسله بماء وسدر
والحرم لا يتسل بالسدر عند الشافعي حكمه عنه ابن المنذر في الاشراف وقال ابن القصار ويدل على ان الحديث
خاص بذلك الرجل قوله عليه السلام فانه يمت مليا ولم يقل فان الحرم كما قال فان الشهيد يمت يوم القيامة اللون
لون الدم والريح ريح المسك ثم ذكر البيهقي (عن ابن عيينة انه قال وزاد ابراهيم بن ابي حرة عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس انه عليه السلام قال وغرأ وجهه) الحديث قلت وفيما مر ان احدهما ان ابن عيينة لم يذكره والثاني
ان ابن ابي حرة ضعفه الساجي ثم قال البيهقي (قال الشافعي اناسيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن شهاب ان عثمان

صنع نحو ذلك أي نحو رواية إبراهيم بن أبي حرة * قلت * فيه امران * أحدهما أن ابن شهاب لم يدرك عثمان
 * والثاني أن سعيد بن سالم متكلم فيقال الساجي اضطرب فيه ابن معين وضعفه أحمد وغيره ثم ذكر البيهقي بسنده
 (عن الزهري أن عبادة بن عبد الله بن الوليد قولي في زمن عثمان وهو محرم فلم يخبر راسه) * قلت * في سنده
 أبو الباس الثقي عن ثنية والثقي هذا لا أدري من هو وقد تقدم أن الزهري لم يدرك عثمان ثم ذكر (عن الضحاك
 عن ابن عباس قال الحرم إذا مات لم ينط راسه) * قلت * الضحاك هو ابن مزاحم لم يلق ابن عباس وفي كتاب
 ابن الجوزي كان شعبة لا يحدث عنه ويتكرن يكون في ابن عباس وقال يحيى بن سعيد هو عهد فاضيف وفي سنده
 شرك القاضي متكلم فيه قال البيهقي في باب أخذ الرجل حقه من يمه لم يمتح به أكثر أهل السلم بالحدث ثم
 ذكر البيهقي حديث (غروا وجوه موتاكم ولا تشبهوا يهود) ثم قال (وهذا انصح يشهد له وإني ابن أبي حرة في الأمر
 بغير الوجه) * قلت * هو مرسل كائنه البيهقي فيما بعد ثم هو مع إرساله منكرو لا يجوز أن يقوله عليه السلام لأنه
 لا يقول إلا الحق واليهود لا يكف وجوه موتاهم ثم على تقدير صحة لا يشهد لرواية ابن أبي حرة لأنها في
 الحرم وهذا الحديث يمت كل الموق *

* قال * **باب لا يبيع الميت بارح**

ذكر فيه حديث أبي هريرة وفي آخره (ولا يمتي بين يديها ثم قال يريد والله أعلم ولا يمتي بين يديها بنار
 كما لا يبيع بنار) * قلت * في الحديث ثلاثة جهاميل الراوي عن أبي هريرة وإيهاب بن حمير فسكت البيهقي
 عنهم وقد قوله ولا يمتي بين يديها بالله بالاروهد الفيد زيادة تقدير لا دليل عليه بل الاظهر أن المراد
 لا يمتي بين يديها بل خلفها وقد قرأت في سنن أبي مسلم الكشي باب النسي بين يدي الجنائز ثم ذكر
 حديث أبي هريرة لا يبيع الجنائز صوت ولا نار ولا يمتي بين يديها وإيد ذلك حديث المجازة متبوعة ليس
 منها من تقدمها وإن كان فيه كلام سياقي إن شاء الله تعالى وفي مصنف ابن أبي شيبة فاجر من منصرف عن
 إبراهيم قال قلت لطعمة أيكراه المشي خلف المجازة قال لا إنما يكره السير أمامها وهذا سند صحيح

* قال * **باب ما يسل الرجل امرأه**

ذكر فيه حديث عائشة وقوله صلى الله عليه وسلم لما (ما ضربك لومت قبل فصلك) إلى آخره * قلت * في سنده
 محمد بن إسحق تكلوا فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله وروح (الحفاظ جو قوت ما يتفرده) والبخاري أخرج
 هذا الحديث من جهة عائشة وليس فيه قوله فصلك وعلى تقدير ثبوت هذه الزيادة فازواجه عليه السلام

حرام على المؤمنين لا تفنن نسائه في الجنة فحكمة الزوجية باقية ثم ذكر (ان فاطمة اوصت ان يسلمها على واساء)
 قلت على سنده من يحتاج الى كشف حاله ثم الحديث ففى الصحيح ان عليا دفنها ليلا ولم يعلم ابا بكر فكيف
 يمكن ان يسلمها زوجها اساء وهو لا يعلم وورع اساء يمنعا ان لا تستاذنه ذكر ذلك البيهقي في الخلافيات واحذر
 منه بما خصه انه يحتل ان ابا بكر علم ذلك واحب ان لا يرد غرض على في كتابه منه انتهى كلامه وعلى تقدير
 ثبوت هذا الحديث فهي كانت زوجته في الله نيا والآخره لقوله عليه السلام كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة
 الاسمي ونسبي فالسبب الذي كان بينهما لم يقطع الموت ومذهبنا في حقيقوا الثوري والشعبي ان الرجل لا يسل
 امرأته ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه غسل امرأته) قال (وروي اني غسل الرجل امرأته عن علقمة وجابر بن
 زيد وابي قلابه وغيرهم من التابعين وروي عن ابن مسعود انه غسل امرأته باسناد ضعيف) قلت باطل
 الكلام وكروكان الوجهان يقول عقب ذكره غسل امرأته سنده ضعيف ثم قال (وروي
 عن الحجاج بن ارطاة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال الرجل احق بغسل امرأته) قلت
 لم يذكر سند ما لي الحجاج ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن معمر بن سليمان الرقي عن الحجاج وقال البيهقي في باب
 من قال الرهن مضمون معمر بن سليمان غير صحيح به والحجاج ايضا تكلم به وداود بن الحصين وان وثق الا ان
 ابن المديني قال ما روى عن عكرمة فتكره وقال ابن عيينة كما تاتي حديثه

قال * **باب غسل المرأة زوجها**

ذكر فيه (ان ابا بكر اوصى ان تغسله اساء بنت ميس) قلت في سنده الواقدي قال البيهقي خاليس بالقوى وضعفه
 في باب قتل الغيلة وغيره *

قال * **باب من استحب المبرق وما صبح غزله**

ذكر فيه حديث (خير الكفن الحلة) ثم قال (الحلة ثوبان احمران غالبا) قلت ما رايت احدا من اهل السنة يقدمها بالمحرة *

قال * **باب المخطوطات**

ذكر في آخره حديث (اذ اجرت الميت فلو تروا من رواية ابي سفيان عن جابر ثم حكى (من ابن معين انه قال لم ير منه
 الا يمي بن آدم ولا نظنه الا غلط) قلت كان ابن معين بناء على قاعدة اكثر الحديث انه ادروى الحديث
 مرفوعا وموقوفًا فالحكم بالوقف والصحيح الحكم بالرفع لانه زيادة ثقة ولا شك في ثوبتي يمي بن آدم كذا ذكر
 النووي والحاكم صحيح هذا الحديث *

* قال *

* باب رش الماء على القبر ووضع الحصى عليه *

خرج قهرا عن الشافعي أن إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي عليه السلام رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصى. قال الشافعي والحصى لا يكتب إلا على قبر مسطح. قلت: إبراهيم هو الأسلمي مكتوف الحال وفي سماعة من جعفر بن محمد نظروا الحد يشهد هذا أنه مرسل وقد يكون باعلى القبر تسطيج يسير يوضع فيه الحصى ولا يخرج ذلك عن كونه مستجابا بحار الغالب *

* قال *

* باب تسوية القبور وتسطيحها *

ذكر فيه أمره عليه السلام عليا (أن لا يترك قبراً مشرفاً للأسواء ولا يتألا للأسف) قلت: الظاهر أن المراد قبور المشركين بقرينة عطف النبال عليها وكانوا يحصلون عليها الانصاب والأبنية فأراد عليه السلام إزالة آثار الشرك ثم ذكر سؤال القاسم بن محمد عائشة (أن تكف له قبره على الله عليه وسلم وقبور أصحابه) قال فكشفت لي عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لأطية مطوحة يطأها العرة الجراء) إلى آخره. قلت: الكلام على هذا الحديث يأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ثم ذكر (عن الحسين بن صالح عن أبي البراء أنه رأى قبورهم مسطوية) قلت: الحسين وأبو البراء لم يعرف حالهما والمستطوية في اللغة هي المنتشرة وليس ذلك بصريح في معنى السطوة لأن المسنمة أيضاً فيها انتشار من أسفلها وليس في هذا الباب حديث صريح في التسطيط والدالة الآية الله على التسميم مصرحة بذلك فكانت أولى *

* قال *

* باب من قال بتسميم القبور *

قال (فيه متى صحت روايته القاسم قبورهم مطوحة دل ذلك على التسطيط) قلت: لم أراحد أصرح بأن المطوح هو المسطح وعن ابن الزبير أنه لما أراد بناء الكعبة كانت في المسجد جرائم فقال لها الناس ابطحوا فاطهاب الناس إلى بطحهم قال الزمخشري في الفائق البطح أن يجعل ما ارتفع منه متبطحا أي منخفضا حتى يستوي ويذهب التفاوت انتهى كلامه فلي هذا قوله مطوحة معناه ليست بمشرقة ولا لا طية يدل على ذلك وكذا حديث علي لا يترك قبراً مشرفاً للأسواء أي سويته بالقبور المضادة وقيل في قوله تعالى قادرين على أن نسوي بنانه أي نجعلها مستوية وذكر الطحاوي في كتابه الكبير في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على تريم ولا تسميم لأنه يجوز أن يكون مطوحة بالبطحاء وهي مسنمة وفي التبريد لقد وردى يحتمل أن تكون مطوحة والتسميم في وسطها فهذا الخبر يحتل وحديث الثمار صريح في التسميم وذكر البيهقي حديث الثمار ثم قال

حدث القاسم اصمح دأولى ان يكون محفوظاً. قلت. هذا خلاف اصطلاح اهل هذا الشأن بل حدث التبار اصمح لانه مخرج في صحيح البخاري وحدث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن سفيان التمار دخلت البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره وقبر ابي بكر وعمر مسفة وفيه ايضا تنابيخ بن سبيد عن سفيان عن ابي حصين عن الشعبي رأيت قبور شهداء احد جثاء مسفة وهذا ان السدان صحبان وحكي الطبري عن قوم ان السنة التسمي واستدل لهم بان هيئة القبور سنة متبعة ولم يزل المسلمون يسمون قبورهم ثم قال ثابن بشار لنا عبد الرحمن ثنا خالد بن ابي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسفا قال الطبري لاحب ان يمدى فيها احد الميتين من تسويها بالارض اورفها مسفة قدر شهر مل عليه عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بسطيح.

قال. باب غسل المرأة.

ذكر فيه حديث حفصة بنت سيرين (عن ام سليم اذا توفيت المرأة) الحديث وعزاه الى الترمذي. قلت. لم اجد في كتاب الترمذي وما رأيت احد اغير البيهقي عزاه اليه.

قال. باب السنة الناجية في تصغير شعراسا ثلاثة قرون والقائم خلفها.

ذكر فيه قول ام عطية فضرنا راسها نأسيها وقربها ثلاثة قرون. قلت. ليس في ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم سنة وانما غلط بعض النسوة والجديد من قول الشافعي ان قول الصحابة وقطعهم ليس بحجة فكيف يجعل فعل بعض النساء سنة ناجية قال القاضي باض ليس في الحديث سرقة الرسول صلى الله عليه وسلم بفعل ام عطية فيحصل سنة وحجة انتهى كلامه ولهذا انكر ابن حنبل مشطون وكراه الترمذي حكى ذلك من صاحب المنى ويؤيد هذا ما ذكره البيهقي فيما مضى ان عائشة قالت علام تصون بيتكم اي تسرحون شعره.

قال. باب ما يستدل به على ان الكفن والموتة من جميع المال.

ذكر فيه حديث ابي هريرة قال قال عليه السلام ما يسرفني ان لي مثل احد دها وفي آخره واخلف عشرة اواق الا في ثمن كفن واقضاء دين. قلت. واه عن ابي هريرة عبداً به شقيق متكلم فيه وكان البيهقي سبي الرأي فيه ورواه عنه قتادة بلفظ النعنة وهو مدلس ورواه عن قتادة الحكم بن عبد الملك وهو ضعيف قال يبي ليس بثقة وليس بشي وقال ابو حاتم مضطرب الحديث وقال ابو داود متكرر الحديث والمخوف في هذا الحديث ما يسرفني ان لي احد اذ هبائيت هندي منه ديارا لا ديارا ارحده فدين ثم ذكر (عن علي قال الكفن

من راس المال) قلت في سنده حسين بن عبد الله بن ضمرة كذبه مالك وابو حاتم الرازي وقال احمد والنسائي
والقلاسي متروك وقال يحيى ليس بثقة ولا مأمون وفي سنده ايضا جماعة لم اعرف حالهم

قال * باب السقط يصل ويكفن عليه ان استعمل او صرف له حياة *

قلت * ذكر المندري في الاشراف عن الثاقبي قال حياة الجنين اذا عرفت بضره او صياح او قس
او رضاع كانت احكامه احكام الحي ثم ذكر انه رد عليه بقوله عليه السلام ما من مولود يولد الا معه
الشیطان فيستعمل صار خالانه خبر وليس بامر فلا يجوز غيره ثم ذكر البيهقي عن يونس عن زياد
ابن جبير ابيه عن المنيرة بن شعبة قال واحسب ان اهل زياد اخبروني انه رفعه الى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر الحديث وفي آخره (والسقط يصل عليه) * قلت * فيه اسرار واحد هاهنا انه مطابق غير مقيد
بما اذا استعمل او عرفت حيا ته فهو غير مطابق لمدعي البيهقي ولهذا اورد الترمذي هذا الحديث في الصلوة
على الاطفال ثم قال والعمل عليه عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يصل على
الطفل وان لم يستعمل بعد ان علم ان خلق وهو قول احمد واسحاق والثاني انه لم يثبت رفعه الى النبي صلى الله عليه
وسلم وقد جعل البيهقي فيما مضى في غير موضع مثل هذا شكاً ثم قال البيهقي (قال ابراهيم بن ابي طالب قول يونس
ابن عبيد وحدثني بعض اهل الله انه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن
عبد الله بن جبير) قلت * كان البيهقي يريد بذلك تقوية رفع الحديث وان قول يونس فيما تقدم اهل زياد
اراد سعيد بن عبيد هذا الا ان يونس لم يقل وحدثني بعض اهل الله كما ذكر ابن ابي طالب ولكن لفظه واحسب
ان اهل زياد اخبروني كما تقدم ثم قوله رواية ليونس بن عبيد عن سعيد بن عبيد انه لم يذكر سنده الى يونس
في روايته عن سعيد بن عبيد انه ينظر فيه ولم ار احدا ذكر يونس رواه عن سعيد هذا بل ذكر ابن ابي شعبة
في مصنفه عن يونس انه قال واهل زياد يرفسونه الى النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا احفظه فظهر بهذا ان
الحديث من هذا الوجه موقوف ورفعه غير واضح وقد رفعه البيهقي فيما بعد من حديث سعيد بن عبيد الله بن
جبير عن زياد بن جبير عن ابيه عن المنيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه الترمذي من هذا الطريق
وقال حسن صحيح رواه اسراييل وغير واحد عن سعيد بن عبيد انه فذكر الوجه اقتصار البيهقي على هذا الوجه
ثم ذكر حديث اسمعيل المكي (عن ابي الزبير عن جابر قال عليه السلام اذا استعمل الصبي بالحديث ثم قال (اسمعيل بن
مسلم المكي غيره او وثق منه) قلت * هذا توثيق من البيهقي له وقد خالف ذلك في باب التماس في المسجد فقال

(كثير قوي) وقال في باب اختناث الأسقية قد ضعف وقال في باب تكثير الساحر (ضعف) وفي الضغاة لابن الجوزي قال يحيى لم ير له مغلطا وليس بشئ وقال علي اجمع اصحابنا على ترك حديثه وقال النسائي وحلى بن الجند متروك الحديث

• قال • **باب المسلمين يقتلهم المشركون في المتروك فلا تغسل القتلى** ❦

ذكر فيه حديث الثب عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن جابر حديث (ولم يصل عليهم) ثم ذكر حديث اسامة بن زيد عن الزهري عن انس حديث (ولم يصل على احد من الشهداء غيره) يعني حمزة ثم حكى عن اذرقطى قال (هذه اللفظة ليست بمحذوفة) وقال الترمذي سألت محمدا عن هذا الحديث فقال حديث عبد الرحمن بن كعب حسن وحديث اسامة بن زيد غير محفوظ غلط فيه اسامة ❦ قلت ❦ حكى ابن القطان عن الترمذي قال روى الثب عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر وروى معمر عنه عن عبد الله بن ثعلبة عن جابر ولا تصل احد اذ كره عن الزهري عن انس الا اسامة بن زيد وسألت محمدا عنه فقال حديث الثب اصح ❦ قلت ❦ وهذا يقتضي صحة حديث اسامة وان كان دون حديث الثب وقد ذكر البيهقي في باب الحرم كله من عن يعقوب بن سفيان ان اسامة بن زيد عند اهل بلد المدينة ثقة مأمون واذا كان كذلك فروا به هذه زيادة ثقة فتقبل ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة (لا يكلم احدي سبيل الله) الحديث ❦ قلت ❦ هو غير مطابق لباب الا يصف

• قال • **باب من زعم انه عليه السلام صلى على شهداء احد** ❦

ذكر فيه من حديث ابي مالك (قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتل احد عشرة عشرة في كل عشرة منهم حمزة حتى صلى عليهم صلوة) ثم قال (هذا اصح ما في هذا الباب وهو مرسل اخرجه ابو داود في المراسيل بمناه) ❦ قلت ❦ قد جاء في هذا الباب حديث صحيح فروى جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة فذكر حديثا طويلا وفيه ثم جيء بحمزة فعلى عليه ثم يجاء بالشيد فيوضع الى جانب حمزة فيصل على عليه ثم يرفع ويترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم الحديث اخرجه الحاكم بطوله في كتاب الجهاد من المستدرک وقال صحيح الاسناد وذكر البيهقي في الخلافيات ان الشافعي قال منكر لهذا الحديث شهداه احد اثنا وسبعون فاذا صلى عليهم عشرة عشرة لا تكون الصلوة اكثر من سبع او ثمان وفيصله صلى على اثنين صلوة وعلى حمزة صلوة فهي تسع صلوات فمن اين جاء تسعين انتهى كلامه والذى في مراسيل ابي داود عن ابي مالك امر عليه السلام بحمزة فوضع وجيئة تسعة فصلى عليهم فرفضوا وترك حمزة لم يجيئة تسعة فوضوا فصلى عليهم سبع صلوات حتى صلى على سبعين وفيهم

حرة في كل صلوة صلاحاً فصريح بأنه صلى سبع صلوات على سبعين جلاً فقال بذللها ما يتكره الشافعي وعليه
 ان مارواه ابوداؤد ليس بمعنى مارواه اليهقي ثم ذكر حديث محمود بن غيلان (ثأب داؤد هو الطيالسي قال لي
 شعبة ايت جرير بن حازم قتل له لا يجل لك ان زوي عن الحسن بن عارة فانه كاذب قال ابوداؤد فقلت لشعبة
 ما علامة كذبه قال روى عن الحكم اشياء فلم اجد لها اصلاً قلت للحكم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى احد
 قال لا وقال الحسن بن عارة حدثني الحكم عن مقسم عن ابن عباس انه عليه السلام صلى على قتلى احد الى آخره
 قلت ذكرا لرامهرمزي في كتابه الفاضل هذه الحكاية عن ابن المديني عن محمود عن ابي داؤد ثم ذكر من
 ابن المديني قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله المغربي ثنا ابوداؤد سمعت شعبة يقول الا نجيبون هذا
 الجنون جرير بن حازم وحماد بن زيد اتاني يستلاني ان اسكت من الحسن بن عارة ولا والله لا اسكت عنه
 ثم قال والله لا اسكت عنه فذكر وضع الزكوة في صنف ثم قال وهذا الحسن يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن
 عباس عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة
 فقال صلى عليهم ولا يسلون الى آخره ثم قال الرامهرمزي باصل هذه الحكاية عن ابي داؤد وقد خلط فيها وخلط
 طبعها والمغرم اضبط من ابن غيلان وبين الحكايتين تفاوت شديد ولا يستدل على تكذيب الحسن بالطريق
 الذي استدله به شعبة لانه استغنى الحكم في المستثنى فافاه بما عنده وهو احد فقهاء الكوفة فلما قال شعبة ممن
 قال في احداهما قول ابراهيم وفي الاخرى هو قول الحسن ولا يلزم لمقتضى ان يقتضي بداروى ولا يترك رواية
 مالا يقتضي به هذا مذهب فقهاء الامصار هذا ما لك يصل بخلاف كثير مما روى والزهرى عن سالم عن ابيه اثبت
 عند اهل الحديث من الحكم عن مقسم عن ابن عباس وقد حدث به مالك عن الزهرى ثم ترك العمل به وابو حنيفة
 روى حديث فاطمة بنت ابي حنيفة في المستحاضة ثم قال بخلافه ويمكن ان يحدث الحكم بما العمل عليه عنده
 بخلافه فيسأله شعبة فيجب بما العمل عليه عنده والانصاف اولى باهل العلم قال وكان شعبة سمي الرأي في الحسن
 وذكر بسنده ان شعبة قيل له قد عقد الحسن بن عارة مجلساً فقال اى يوم قيل يوم الجمعة قال ان كان صادقاً
 فليحدث يوم السبت هذا ما ذكره صاحب الفاضل بمناه وفي الاستدكار لابن عبد البر قال فقهاء الكوفة ابن ابي
 ليلى والثوري وابو حنيفة واصحابه والحسن بن حي وفقهاء البصرة عبيد الله بن الحسن وغيره وفقهاء الشام سليمان
 ابن موسى والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز يصل على الشهداء وقال عبد الرزاق انا ابن جريج عن عطاء قال
 مارأيتهم يسلون الشهيد ولا يمنحونه ولا يكفونه قلت كيف يصل طبعاً قال كما يصل على اللهى ليس بشعبد

قال * **باب من روى انه صلى عليهم بعد ثمان سنين يعني شهداء احد**

ذكر فيه حديث عتبة بن حارث **قلت** قوله في هذا الحديث: **فصلى على اهل احد صلواته على الميت** دليل على انه الصلوة الموعودة الشرعية لا الدعاء والاستغفار ثم يقال **لايهي** واصحابه ان كان صلى الله عليه وسلم لم يصل على قتل احد لولا فقد صلى عليهم آخرًا واستغفر الاول وان كان صلى عليهم اولا فقد بطل قولكم انه لم يصل عليهم.

قال * **باب الجنب يستشهد**

ذكر فيه حديثين ثم قال **(كلاهما رسل)** **قلت** الاول مرسل صحابي لان ابن الزبير كان له يوم احد بيتان ومرسل الصحابي عندهم كالتصل ثم ذكر (انه عليه السلام نظر الى حنظلة الراهب وحمة يصلها الملائكة وفي سنده ابرشبة فضعفه **قلت** روى محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس قال قتل حمزة بن عبد المطلب جنبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غسلك الملائكة **خرجنا لما حكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد**

قال * **باب المرت والدي يقتل ظالما في غير معركة الكفار والذي يرجع عليه سيفه**

ذكر فيه صلواته عليه السلام على الامري الذي يقتل شهيدا ثم قال **يحمل ان يكون في حياته اقتضت الحرب ثم مات فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والدين لم يصل عليهم باحد ماتوا قبل انقضاء الحرب** **قلت** التقيد بانقضاء الحرب والصلوة على من مات قبله لا بعده لادليل عليه وقد تكلم جماعة من شهداء احد وماتوا قبل انقضاء الحرب ودخلوا في صفوف قوله عليه السلام اذ قنوم بدماهم وثيابهم ولم يصلهم ولم يصل عليهم وفي موطن مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم احد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ياتيني بخبر سعد ابن الربيع الانصاري فقال رجل انا يا رسول الله فذهب يطوف بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شئت فقال الرجل يثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لآية بتبرك قال فذهب اليه فافترقه السلام مني واخبره اني قد طعنت اثني عشرة طعنة واني قد انفذت مقاتلي واخبر قولك انه لا عذر لم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد منهم **قال** ابن عبد البر هذا الحديث عند اهل السير مشهور معروف ثم ذكر البيهقي حديث محمد بن اسحق (حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي الميثم ان اياه حدثه) فذكر مقتل عامر عن سلمة بن الاكوع وابن اسحق معروف لما تقدم ذكره وابو الميثم هذا مجهول كذا ذكر المزي في التهذيب والذهبي في الضعفاء وابوه نصر ابن دهر صحابي ثم ذكر قتل عمرو في غطار الطح يسكن ذات طرفين ثم قال (وفي ذلك دلالة على انه قتل بمحدث ثم غسل وكفن وصلي عليه) **قلت** يريد بذلك الرد على ابي حنيفة فان البيهقي حكى عنه في الخلافات انه من قتل

بالمعظم بالمعبد لم يصل عنده ثم ذكر البيهقي (ان عمر ضل وكفن وصلي عليه وقد ثبت انه قتل بعد
وحكي في كتاب المرفوعة عن الشافعي انه قال عمر شهيد ولكنه صار الى الشهادة في غير حرب قلت عمر
رضي الله عنه ارث فقد لك ضل في صحيح البخاري انه عاش بعد ما طعن وتكلم كلاما كثيرا وصلي نبيذ ام سقي
ليناوقد ذكر البيهقي في ابواب القصاص (انه عاش ثلاثا بعد ما طعن) وذكر عبد الرزاق عن عمر بن ابيوب عن نافع
قال كان عمر من خير شهيد فضل وكفن وصلي عليه لانه عاش بعد طعنه قال واقام عبد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر مثله وفي الموطأ قال مالك من حمل معي وعاش ما نأه الله بعد ذلك فانه يصل ويصل عليه كاعل بسر وفي
الاستاذكار اجمع العلماء على ان الشهيد في معترك الكفار اهل حيال وميت في المعترك وعاش واكل وشرب فانه
يصل ويصل عليه كما صنع بسر وعلى رضي الله عنهما اتفق كلامه وكذا على رضي الله عنه ارث كما تقدم عن ابن
عبد البرود كوفي الاستيعاب عن جماعة انه قتل لثمان عشرة خات من رمضان سنة اربعين وقبض اول ليلة من
الشر الاخير واوصى وتكلم كثيرا وقد كان عثمان رضي الله عنه شهيدا في غير حرب ومع ذلك دفن بياضه في
دمه ولم يقبل مزاه بعض العلماء الى ابن حنبل وإلى سيف صاحب التوضيح *

• قال • باب ما ورد في المقتول بسيف اهل النبي ﷺ

ذكر فيه حديث قيس بن الربيع عن ابي اسحق عن النبي ان عليا رضي الله عنه صلى على عمار بن ياسر وهاشم بن
عتبة قلت قيس قال البيهقي في باب من زرع في غير بئر اذنه بغير اذنه (ضعيف عند اهل العلم بالحديث) واشت
هو ابن سوار ضعفه البيهقي في باب من قال للبتوة التفقه وقال الحاكم النسبي لم يسمع من علي ثم لو ثبت ان عليا صلى
عليهما فانه يهدى صلى عليه عند اهل الكوفة واهل الشام وغيرهم كما تقدم ولذا قال صاحب الاستيعاب دفن علي
عمار في ثيابه ولم ينسله ويروي اهل الكوفة انه صلى عليه وهو مذموم في ان الشهيد لا يصلون ولكنهم
يصلون عليه *

• قال • باب ما ورد في غسل بعض الاعضاء ﷺ

ذكر فيه (ان ابا عبيدة صلى على رويس) ثم ذكر ان طائر الذي يدعى بالآخره قتل في سندان اول يبول وقال
ابن النذر في الاشراف لا يصح ذلك عنه وذكر الحاكم في المستدرک بسنده عن النبي قال ميت عبد الملك بن
مروان براس عبد الله بن ابي زيد الى ابي حازم بجراسان فكفنه وصلى عليه قال النبي اخطأ لا يصل على الراس
وفي السند الثاني بلاغ *

قال: • • • باب الصلوة على من قتل نفسه غير مستحل

ذكر كبة حديث معاوية بن صالح (عن العلاء بن الحارث عن يونس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل يوم فاجر الحديث ثم قال قال الله تعالى لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات ثم قال البيهقي هو أصح ما في هذا الباب إلا أنه في إرساله قلت العلاء ومعاوية وان أخرجهما مسلم منفردا عن البخاري إلا أنهما متكلم فيهما العلاء كان يرى القدر وقال أبو داود تغير عنه ومعاوية كان يجهل بن سعيد الأنصاري لا يرأه وقال الرازي لا يجمع به وقال الأزدى ضيف

* قال *

ذكر فيه (من أبي حنيفة عن ابن مسعود قال اذا اتبع احدكم الجنائزة الى آخره • قلت • هذا الاثر منقطع ابو حنيفة لم يدرك اياه • ذكره البيهقي في باب من كبر بالطائفتين وفي هذا الباب اثر جيد تركه البيهقي وذكر هذا الاثر المنقطع قال ابن ابي شيبة في المصنف ثلثي بن سعد عن ثور عن عامر بن حشيب وغيره من اهل الشام قالوا قال ابو الدرداء من قام اجر الجنائزة ان شيعما من اهلها وان تحمل باركانها اربعة وان تحفر القبر وهذا سند صحيح •

• قال • باب من حمل الجنازة فوضع السريح على كاهله بين الصودين •

ذكر فيه (عن الشافعي) ان الله من اصحابنا عن اسحق بن عيسى بن طلحة عن عيسى بن طلحة رأيت عثمان يحمل يث
صودي سريره) وقلت في هذا السند مجهول واسحق هذا قال ابن حنبل والنسائي متروك وقال القطان شبه
لا شيء وقال ابن معين ليس بشيء لا يكتب حديثه ثم ذكر البيهقي (عن ابن ماجة انه رأى ابن صوري جنازة رافع
فأما ابن قاتمي السري) وقلت في سند مجهول وقد مر عن ابن عمر الاخذ بالجواب الاربعة قال ابن ابي شيبة في
مصنفه ما هشيم عن علي بن عطاء عن الازدي حو على بن عبد الله قال رأيت ابن صوري جنازة فحمل حيوان السري
الاربعة فبدأ باليمان ثم صلى هناك فلما منها بجزركاب وهذا سند صحيح على شرط مسلم ثم ذكر البيهقي أيضاً عنه
(انه اخذ بمقد السريين القاتمين) وقلت في سند من يحتاج الى كشف حاله

• قال • ﴿وَبَابُ حَمَلِ الْمَيْتِ عَلَى الْإِيدَى وَالرَّقَابِ أَنْ لَمْ يَوْجَدْ سِرِيرٌ﴾

ذكر فيمن مراسيل ابي داود (عن محمد بن علي بن ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم) حلت جنازته على منسج فارس) * قلت المنسج القرس الحارثي الاستيعاب ان ابراهيم توفي في بيت امه بركة امرأة البراء بن اوس في بني مازن فحمل من بيتها على سرير صغير *

• قال •

باب المشي امام الجنائز

ذكر فيه (عن علي بن المديني ثاسفان عن الزهري عن سالم عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم ذكر (عن ابن المديني انه قال لابن عيينة سمعنا و ابن جريج يخالفانك في هذا يعني انهما يرسلان الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم) • قلت • ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان ابن المديني قال له خالفك سمعنا و ابن جريج ويونس ثم ذكر البيهقي بسنده (عن سفيان بن عيينة ومنصور و بكر و زياد كلهم سمعوا الزهري ان سالما اخبره ان اباة اخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث ثم قال (واختلف على عقيل و يونس ومن وعطه واستقر على وصله ولم يختلف عليه هو ابن عيينة ووهبة ثقة) • قلت • ظاهر هذا الكلام ان ابن عيينة وحده هو الذي وصله واستقر على وصله وليس كذلك بل قد تقدم ان منصور و بكر و زياد كلهم تابعوه على وصله و ظاهر كلامه ايضا يقتضي ترجيح الوصل على الارسال وقد قال الترمذي وروى سمعنا و مالك و يونس بن يزيد و غير واحد من الحفاظ عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي امام الجنائز و اهل الحديث كانوا يرون ان الحديث المرسل في ذلك اسم سمعت يمي بن موسى يقول قال عبد الرزاق قال ابن المبارك حدثت الزهري في هذا مرسل اسم من حديث ابن عيينة قال ابن المبارك واري ابن جريج اخذه عن ابن عيينة وذكره النسائي مرفوعا ثم قال هذا خطأ و الصواب مرسل •

• قال •

باب المشي خلفها

ذكر فيه حديث (الجنائز متبوعة) الى آخره ثم ضمه • قلت • ما في الصحيح من حديث البراء انه عليه السلام امر باتباع الجنائز يفسر هذا الحديث فان المتبع هو التالي لا المتقدم قال صاحب الصحاح تمت القوم مشيت خلفهم و اتبعهم اذا سبقوك فلفظهم ثم ذكر البيهقي حديث زائدة (عن ابن عبد الرحمن بن ابي عن ابيه ان ابابكر و عمر الى آخره) • قلت • زائدة بن اوس هذا ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقد اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه هذا الحديث من وجه آخر فقال ثابته بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابي رية قال كنت في جنازة و ابوبكر و عمر امامها الى آخره و قال الطحاوي ثاربع المؤذن ثا اسد ثا حماد بن سلمة عن يلى بن عطاء عن صيدا لله بن يسار عن عمرو بن حريث قلت لسلي بن ابي طالب ما تقول في المشي امام الجنائز فقال المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع قلت فاني رايت ابابكر و عمر يشيان اماما قال انهما يكرهان ان يجرجا الناس • ثم قال البيهقي (الا ثار في المشي امامها اسم و اكثر

قلت • لم يصرح في شيء من تلك الآثار بان المشي امامها افضل فتصل على الجواز وعلي رضي الله عنه صرح بان المشي خلفها افضل فكان اولى بالاتباع وكذا نقل احوال الامريالات بالاتباع الاستيعاب وقال سويد بن غفلة الملايكة يشون خلف الجنائز وقال ابو الهيثم رداه من تمام اجر الجنائز ان تشيعها من اهلها وتشي خلفها عن ابراهيم قلت لعلنا ايكراه المشي خلف الجنائز قال لا نكراهه السيد امامها اخرج الثلاثة ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه باسانيد صحيحة وفي مصنف عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن ابن حارث عن ابيه قال ما شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وبه نأخذ وهذا سند صحيح على شرط الجماعة واخرج الطحاوي عن ابراهيم قال كانوا يكرهون السير امام الجنائز يعني اصحاب ابن مسعود ونقل احوال هذا انه يدل على افضلية المشي خلفها

• قال • **باب الصلوة على الجنائز والله في أي ساعة شاء**

قال فيه (رويت في كتاب الصلوة من ابي هريرة) الى آخره • قلت • تقدم هناك انه من رواية مخرمة عن ابيه وتقدم الكلام هناك عليه ثم ذكر البيهقي في آخر هذا الباب (عن الشافعي) ان الثالثة انه صلى على عقيل بن ابي طالب (الى آخره) • قلت • في مصنف عبد الرزاق اخبرني مبداه بن مبداه بن يسار كنت عند ابن عمر بالمدينة في القبة فجاء جاس بن سهل رجل من الانصار فقال يا ابا عبد الرحمن ان عقيل بن ابي طالب قد وضع ياب المسجد وذلك بعد العصر قال يا ابن يسار انظر اظابت الشمس قلت لا فاني ان يقوم فرجع اليه فقال انظرا غابت الشمس فقلت لا فاني ان يصلي قد هو افساوا عليه ولم يريدون ان يؤمهم ابن عمر وابن الزبير حينئذ بمكة وذكر الخطابي في المعالم حديث عقبة اللذكوري في الباب الذي يلي هذا الباب ثم قال ذهب اكثر اهل العلم الى كراهية الصلوة على الجنائز في الاوقات التي تكره فيها الصلوات وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنائز أي ساعة شاء من ليل او نهار وكذلك الله في قال الخطابي وقول الجماعة اولى لموافقة الحديث •

• قال • **باب من ذهب في زيادة التكبير على اربع الى تخصيص اهل الفضل**

ذكر فيه من حديث عبيد الله بن موسى (عن اسمعيل بن ابي خالد عن موسى بن مبداه بن يزيد ان عليا صلى على ابي قتادة فكبر عليه سبعا وكان بدرا) • ثم قال البيهقي (هكذا روي وهو غلط لان باقتادة يعني بعد على مدة طويلة) • قلت • ما ذكره البيهقي اولان عليا صلى على ابي قتادة رجلا ثقات واخرجه ايضا ابن ابي شيبة في مصنفه فرواه عن عبد الله بن غير ووكيع قالوا ثقات اسمعيل بن ابي خالد فذكره وقال ابو عمر في الاستيعاب روي من وجوه عن موسى بن مبداه بن يزيد الانصاري وعن الشعبي انها قال صلى علي على ابي قتادة فكبر عليه سبعا قال الشعبي وكان

بدريا وقال قال الحسن بن عثمان مات ابو قتادة سنة اربعين وقال الكلاباذي قال ابن سعد قال الميثم بن يحيى قال
توفي بالكوفة ومولى بها وهو مولى عليه وقد قدمنا في باب كيفية الجلوس في التشهد الاول والثاني ان هذا القول
هو الصحيح وان قال توفي سنة اربع وخسين فليس بصحيح وظهر هذا ان ما ذكره البيهقي او ليس بطلط *

قال * باب ما جاء في وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجنائز * *

ذكر فيه حديثا (عن يزيد بن سنان عن ابن ابي انيسة عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة) ثم ذكر انه تقدم به
يزيد بن سنان * قلت * ذكره الزكي في الاطراف وعزاه الى الترمذي ثم قال رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل
الوراق عن يحيى بن يعلى عن موسى بن خباب عن الزهري نحوه *

قال * باب القراءة في صلاة الجنائز * *

* قلت * لم يذكر البيهقي هنا بماذا يقرأ ولا ذكر حكم القراءة وقال في الخلافات قراءة الفاتحة فرض في صلاة
الجنائز ثم ذكر في هذا الكتاب احدى السنن (عن ابن عباس انه قرأ على جنازة فاتحة الكتاب وقال انها سنة) ثم قال
(او رواه ابراهيم بن ابي حرة عن ابراهيم بن سعد) وقال في الحديث (فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وذكرا السورة فيه
غير محفوظ) * قلت * بل هو محفوظ ورواه السأى عن الميثم بن ايوب عن ابراهيم بن سعد بسنده ثم ان الحديث
لا يدل على فرضية القراءة ولم يصرح انها سنته عليه السلام فيجوز ان ذلك رآه ابو أي غيرة من الصحابة وهم
مختلفون فمما رخصت آراؤهم وحكي ما اوردني عن بعض اصحابه ان في قول ابن عباس هذا احتيا لاهل اراد
ان يضرهم بهذا القول ان القراءة سنة او خمس الصلوة سنة ومذهب الحنفية ان القراءة في صلاة الجنائز لا يجب
ولا تتركه ذكره القدوري في التبريد ثم ذكر البيهقي من حديث جابر (انه عليه السلام قرأ فيها بالقرآن) * قلت *
لا يدل ذلك ايضا على الوجوب وفي سنده رجلان متكلم فيهما ابراهيم الاسطى وابن عقيل وبالجملة لم يذكر البيهقي
في هذا الباب شيئا يدل على وجوب القراءة وقال ابن بطال في شرح البخاري اختلف في قراءة الفاتحة على
الجنائز فقرأ بها قوم على ظاهر حديث ابن عباس وبه قال الشافعي وكان عمر وابنه وعلي وابو هريرة ينكرونه وبه
قال ابو حنيفة ومالك وقال الطحاوي من قرأها من الصحابة يحتمل ان يكون على وجه الدعاء لا التلاوة ولما
لم يقرأ بعد التكبيرة الثانية دل على انها لا تقرأ فيها لان كل تكبيرة فاتحة مقام ركعة ولما لم يشهد في آخرها دل
على انه لا قراءة فيها *

باب الدعاء في صلاة الجازة

قال

ذكر فيه حديثاً (عن عتبة بن سيار أبي الجلاس عن علي بن شياخ قال سألت مروان أبا هريرة) الحديث ثم قال (اعضله
أبو الخبيبي عن أبي سليم ثم رواه بسنده) عن يحيى هذا عن الجلاني قال سألت مروان أبا هريرة الحديث قلت
فوله اعضله خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن لأن الساقط من السند ههنا واحد وهو علي بن شياخ والمفضل عندهم
ما سقط من سنده أثنان فصاعد أفكل مفضل منقطع وليس كل منقطع مفضلاً

باب يرفع يديه في كل تكبيرة

قال

قلت استدلل في هذا الباب بفضل ابن عمر وأبي جهم من التابعين وخالف حديثين مرفوعين يدلان على
أنه لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى أحدهما ذكره ههنا تقدم في باب وضع اليمنى على اليسرى في صلاة الجازة
وهو حديث ابن المسيب عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جازة رفع يديه
في أول التكبيرة ثم وضع يده اليمنى على يده اليسرى والحديث الثاني أخرجه الدارقطني من حديث طاووس
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجازة في أول تكبيرة ثم لا يعود قال
باب السبوق لا ينتظر إلا ما من يكبر ثانية ولكن يفتتح فإذا فرغ الإمام كبره بقي طبعاً مستدلاً لا يجد يشوماً فاقم قائماً
قلت السبوق لا يشغل بشئ مما فات بل يدخل أولاً مع الإمام ثم يتم ما فات أو يقضيه عملاً بالروايتين وكل
تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤذي ركعة قبل الدخول فكذلك التكبيرة ولو فاتت تكبيرة فكبر ثم قضى ما فات
صارت تكبيراته خمساً ولهذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه ثم بعد السلام
يقضى ما فات وهو رواية ابن القاسم عن مالك

باب الصلاة على القبر

قال

ذكر فيه حديثاً (عن ثابت عن أنس) وفي آخره (هذه القبور محمولة على أهلها طمئة وإن الله عز وجل لينور لها بولاني
عليها) ثم ذكره من حديث مسدد (عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة) وفي آخره (هذه القبور محمولة
طمئة) إلى آخره ثم ذكر هذه الزيادة (عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسله ثم قال (والذي يطلب على القلب أن
تكون هذه الزيادة في غير رواية أبي رافع عن أبي هريرة فاما أن تكون عن ثابت مرسله أو عن ثابت عن أنس
وقد رواه غير حماد عن ثابت عن أبي رافع فلم يذكرها) قلت بل الذي يطلب على القلب أن تكون هذه الزيادة
من رواية أبي رافع عن أبي هريرة أيضاً لأنه رواها عن حماد مسدداً كما أخرجه البيهقي ورواها عند أيضاً أبو الربيع

الزهراني وابو كامل الجعدي كذا أخرجه مسلم في صحيحه من حديثهما ورواهما غيرهما من ثابت بن ابي
 رافع أخرجه ابو عمري التميمي بسند من حديث ابي داود الطيالسي عن ابي طاهر الخزاعي عن ثابت بن ابي رافع
 ثم ذكر البيهقي عن ابن عمارة صلى على قبر اخيه حاصم قلت قد جاء عنه خلاف هذا فذكر عبد الرزاق عن
 معمر بن ايوب عن قانع ان ابن عمر قدم بعد ما توفي حاصم اخو مغسال عنه فقال ابن قيراضي قد لوه عليه فاته فدعاه
 قال عبد الرزاق وبه ناخذ قال وانا عبد الله بن عمر عن قانع قال كان ابن عمر اذا انتهى الى جنازة قدم صلى عليه
 دعاوا وتصرف ولم يمد الصلوة قال ابو عمري التميمي هذا هو الصحيح المروى من مذهب ابن عمر من غير ماوجه عن
 نافع وقد يحتل ان يكون معنى روايته من روى انه صلى عليه لانه لا يكره الصلوة دعه فلا يكون مخالفا لرواية من
 روى انه دعا ولم يصل وكذلك يحتل ان عائشة دعت صلى قبر اخيها وقال مالك وابو حنيفة واصحابها لا تناد
 الصلوة على الجنازة ولا يصلى على القبر وهو قول الثوري والاوزاعي والحسن بن حي والبيهقي قال ابن القاسم
 قلت لالك فالحديث الذي جاء انه عليه السلام صلى على قبر قال قد جاء وليس عليه العمل وقال ابن معين قلت
 ليحيى بن سعيد ترى الصلوة على القبر قال لا ولا ارى على من صلى شيئا وليس الناس على هذا اليوم وقال
 القدوري لم يكرهوا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده وانما صلى عليه السلام صلى
 القبر لانه كان الولي *

باب الصلوة على النائب

قال *

ذكر فيه عن انس مولى معاوية بن معاوية المزي وقبض جبريل الارض التي عليه السلام حتى صلى عليه من طريقين
 في الاولى البلاء بن زيد الثقفي فذكر عن البخاري (انه منكر الحديث يروي الثانية محبوب بن هلال المزي فذكر
 عن البخاري (انه لا يتابع على هذا الحديث) قلت ذكر ابن منقذ هذا الحديث في معرفة الصحابة في ترجمة معاوية هذا
 بالاسناد الثاني ثم قال رواه ابو بصير انه لال بن يحيى بن ابي محمد عن انس ورواه نوح بن عمرو بن حوي عن يقية عن
 محمد بن زياد عن ابي امامة نحوه ثم أخرجه اعني ابن منقذ عن طريق يونس بن عيسى عن الحسن بن معاوية المذكور
 ثم قال الصواب مرسل وفي تمهيد ابن عبد البر اكثر اهل العلم يقولون هذا مخصوص بالنبي عليه السلام ودلائله
 في هذه المسئلة واضحة لا يجوز ان يشارك النبي عليه السلام فيها غيره لانه والله اعلم احضروا روح البهائم بين
 يديه حتى شاهدوا صلى عليها اورفت له جنازته كما كشف له عن بيت المقدس حين سأله قريش عن صفته
 وقد روي ان جبريل عليه السلام اتاه بروح جبرائيل جنازته وقال قم فصل عليه ومثل هذا يدل على انه مخصوص

به وكثير شاركه فيه غيره ثم استدعى ابن عبد البر من ابي المهاجر من عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احكام النجاشي قد مات فصولا عليه فقام صلى الله عليه وسلم وصفتنا خلقه فكبر عليه ارباعا ما تحسب الجنازة الا اين يديه * قلت * ولوجازت الصلاة على غائب لعلي عليه السلام على من مات من اصحابه ولصلى المسلمون شرقا وغربا على الخلفاء الاربعة وغيرهم ولم يقتل ذلك *

* قال * **باب الصلاة على الجنازة في المسجد**

ذكر فيه (ان ابا بكر صلى عليه في المسجد) قلت * رواه البيهقي من طريقين * الاولى * عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وفيه اسمعيل التميمي هذا كرا البيهقي (انه متروك) * والطريق الثانية * (عن هشام من ايمان ابا بكر صلى عليه في المسجد) وفيه عبد الله بن الوليد قال ابن معين لا يعرفه لم اكتب عنه شيئا وقال ابن حنبل لا يصح به وقال ابن عدي روى عن الثوري غرائب في غير الجامع وفيه ايضا سفيان بن محمد اظنه الفزاري الذي يروى عن ابن وهب قال فيه ابن عدي بسرق الاحاديث وفي حديثه موضوعات وقال الرازي لا احديث عنه وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقد روى الصلوة على ابي بكر في المسجد بسند آخر جاله ثقات قال ابن ابي شيبة في المصنف نأخص معنى ابن غياث عن هشام عن ابيه قال ماصلى على ابي بكر الا في المسجد ثم ذكر حديث (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له) وفي سنده صالح مولى التومة فقال (مختلف في عدائه كان مالك يجره) * قلت * ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال صالح ثقة حجة قيل ان مالك ترك السماع منه قال ادركه مالك بعد ما كبر وغرف والثوري انما ادركه بعد ما خرف فسمع منه احاديث متكررات ولكن ابن ابي ذيب سمع منه قبل ان يغرف ومن سمع منه قبل ان يتخلط فهو ثبت وقال العجلي صالح ثقة وقال ابن عدي لا بأس به اذا سمعوا منه قد يماثل ابن ابي ذيب وابن جريج وزيد بن سعد وغيره ولا عرف له قبل الاختلاط حديثا متكررا اذا روى عنه ثقة وقال ابن حنبل ما اعلم باسا من سمع منه قد يماثل بهذا انه اتما تكلم فيه لا اختلاطه وانه لا اختلاف في عدائه كما دعى البيهقي وان مالك لم يجره وانما ترك السماع منه لانه ادركه بعد ما اخطأ وان الحديث حجة لانه رواه من سمع منه قبل اختلاطه وهو ابن ابي ذيب والاخذ بهذا الحديث اولى من الاخذ بحديث عائشة لان الناس عابوا ذلك عليها وانكروه وجهه بعضهم بدعة فلولا اشتهار ذلك مندم لما نظروه ولا يكون ذلك الا لاصل عندم لانه يستعمل عليهم ان يروا رأيتهم حجة على حديث عائشة ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في المسجد على غير ابن ابي شيبة ولما نسي النجاشي الى الناس خرج بهم الى المصلى فصلى عليه ولم يصل عليه في المسجد مع غيبته فالتفت الحاضر اولى

ان لا يسل عليه في المسجد *

* قال * ﴿باب من قال يسل الميت﴾

ذكر فيه (عن عمران بن موسى انه سئل الله عليه وسلم هل من قبل راسه) * قلت * فيه امران * احدهما انه مضطرب من جهة عمران هذا والثاني بان الشافعي رواه عن مسلم الزهني وغيره ومسلم ضعه للنسائي وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن المديني ليس بشئ والغير الذي قرأه الشافعي بالزهني معمول ثم ذكر البيهقي (عن الشافعي انا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس سل عليه السلام) الحديث * قلت * مشهور عند اهل هذا الشأن ان قولهم انا الثقة ليس بتوثيق وصريح عطاء ضعه يحيى والنسائي وقال مرة ليس بشئ ثم ذكر البيهقي (عن ابي الزناد وريعة وابي النضر لا اختلاف بينهم انه عليه السلام سل) الحديث * قلت * فيه ايضا امران * احدهما انه مرسل والثاني بان في سند صحيح لا ثم ذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام دخل قبر اليلان) وفيه الاخذ من قبل القبلة ثم (قال) اسناد ضعيف * قلت * اخرجه الترمذي وقال حديث حسن وفي المثل لا ينحزم صح من علي انه دخل يزيد ابن المكلف من قبل القبلة ومن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة واخرج عبد الرزاق في مصنفه ادخل علي بن المكلف من جهة القبلة بسند صحيح ثم قال وبه فاخذ *

* قال * ﴿باب ما يقال اذا دخل قبره (١)﴾

ذكر فيه حديثا في سنده ادريس بن صحيح الاودي عن ابن المسيب ثم قال (هكذا قال) واما هو ادريس بن يزيد الاودي * قلت * انه في هذا الحديث هو ابن صحيح كما في الكتاب كذا ذكره جماعة من المصنفين وذكر ابن حبان ابن صحيح هذا وانه الراوي عن ابن المسيب وذكره ابن يزيد وذكرها ايضا انه هي المتأخر وغيرهما واصلد والماترجين *

* قال * ﴿باب ما يستحب من توبة اهل الميت﴾

ذكر فيه حديثان مسعود (من عزي مصابا) الى آخره ثم قال (فردى علي بن حاصم وهو احدهما انكر عليه وقد روي ايضا من غيره) * قلت * اخر هذا الكلام يناقض اوله اذا روي عن غيره ايضا فلم يتقدم به وفي الكمال لبس الفتى قبل لو كعب غلط علي بن حاصم في حديث ابن مسعود فقال وكعب انا اسرائيل عن محمد بن سوقة عن ابراهيم عن الاسود عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم من عزي مصابا فله مثل اجره هو ذكر المزي في اطرافه ان التوري رواه عن ابن سوقة مثله فهذا انما تابا ابن حاصم فروياه عن ابن سوقة كذلك *

• قال • **باب ما يستحب لولي الميت من الابداء بقضاء دينه**

• قلت • في كون هذا مستحباً نظر •

• قال • **باب الرخصة في البكاء بلا ندب ونيابة**

ذكر فيه من حديث أبي معاوية (عن عاصم هو الاحول عن أبي عثمان النهدي عن اسامة بن ميثم عن النبي صلى الله عليه وسلم بآية ابنته وقسمها تقسم) إلى آخره ثم قال (رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية) قلت • لم يروه مسلم عن ابن أبي شيبة بهذا اللفظ بل اخرج من حديث حماد بن زيد عن عاصم عن أبي عثمان عن اسامة كنعان عن النبي صلى الله عليه وسلم فاستألت إليه إحدى بناته تخبره ان صبيها لما اوبأها في الموت الحديث ثم قال وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن الاحول بهذا الاسناد غير ان حديث حماد اتم •

• قال • **باب الناء على الميت**

ذكر في آخره حديث أبي الاسود (عن عمر ما سلم شهد له اربعة تجبير) الحديث وقال في آخره (اخرجه البخاري في الصحيح فقال وقال صفان فذكره) قلت • وقد ذكره البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه متصلاً مستجاباً على شرطه فقال ثاموس بن اسلم ثاوداد بن أبي الفرات فذكره وحدث ثبه البيهقي إلى البخاري كان الواجب عليه ان ينسبه إلى موضع احتج به البخاري فيه وكان على شرطه ولا ينسبه إلى موضع علمه فبه فقال (وقال صفان) •

• قال • **باب تفسير الكثر**

ذكر فيه رواية عبيد الله (عن قانع عن ابن عمر قال كل مال اديت ذكرته) إلى آخره ثم قال (رواه سويد بن عبد العزيز وليس بالقوي عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً) قلت • لما جعل في هذا الموضع بالاحكام المتخلف فيها الان القول في سويد فقال (ليس بالقوي) ولم يذكر هذا اللفظ احد من ائمة الجرح والتعديل فيما علمت بل اغلظوا فيه القول وكذا فعل البيهقي حيث احاد ذكره في موضع جعل بالاحكام المتخلفة فيها فقال في باب المنكف يصوم (سويد بن عبد العزيز ضعيف برة)

• قال • **باب فرض الصدقة**

ذكر فيه كتاب أبي بكر رضي الله عنه في الصدقات من طريقين في الثاني حماد بن سلمة وذكر عن ابي ارقط عن (انه قال فيما اسناد صحيح وكلام ثقات) قلت • ذكر البيهقي في باب من صلى وفي ثوبه انه اذى ما ينافض هذا فقال (حماد ابن سلمة عن أبي تمام السعدي عن أبي نصر كل منهم مختلف في عدائه) ثم ذكر حديثاً (عن سفيان بن حسين عن

كتاب الزكاة

الزهري عن سالم عن ابيه ثم قال (قال الترمذي سألت البخاري عن هذا الحديث فقال ارجو ان يكون صحيحا وسفيان
 ابن حسين صدوق) قلت وحكي البيهقي في باب الله اية فتفتح برجلها (عن ابن معين انه قال سفيان بن حسين ضعيف
 الحديث في الزهري) وقال ابن حبان يروي عن الزهري المقلوبات وفي الميزان قال ابو يعلى قبل لان معين حديث
 سفيان بن حسين من الزهري عن سالم عن ابيه في الصدقات فقال لم يابح عليه احد ليس يصح وقال ابن عدي رواه
 جماعة عن الزهري موقوفا ثم ذكر البيهقي (ان سليمان بن كثير وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية)
 قلت وسليمان هذا ضعيف ابن معين كذا ذكر ابن الجوزي وفي الكاشف الذهبي قال النسائي ليس به باس الا في الزهري
 ثم ذكر البيهقي حديث سليمان بن داود (عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الى آخره ثم قال (انني
 على سليمان الخولاني هذا ابو زرعة وابو حاتم وعثمان الله ارحم وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث موسى
 الاسناد حسنا) قلت في الكمال للحافظ عبد النبي قال المارق لقي قد روي عنه يعني سليمان حديث عن الزهري
 عن ابي بكر بن حزم الحديث الطويل لا يثبت عنه وقال ابن المني منكر الحديث وضعفه وقال ابن خزيمة لا يمتنع
 بحد يثه اذا انفرد وروى النسائي هذا الحديث من حديث يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري ثم رواه
 من حديث يحيى عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال وهذا شبه بالصواب وسليمان بن ارقم متروك الحديث
 وذكر المزي في اطرافه هذا الحديث ثم قال رواه ابو داود في المراسيل من هارون بن محمد عن يهوذا كلاهما من
 يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري ثم قال ومن ابن هبيرة قرات في اصل يحيى بن حمزة حديث سليمان بن
 ارقم باسناده نحوه وعن الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري نحوه وقال ابو داود
 وهذا هو من الحكم يعني قوله ابن داود وفي الميزان الذهبي قال ابو زرعة الله مثني الصواب سليمان بن ارقم وقال
 ابو الحسن المروى الحديث في اصل يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم غلط عليه الحكم وقلل ابن مندة رأيت في
 كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري وهو الصواب وقال صالح جزرة ثابح قال نظرت
 في اصل كتاب يحيى حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صلح فكتب هذا الكلام عن
 مسلم بن الحجاج قال الذهبي ترجمان الحكم وهو لا بد فالحديث اذا ضعف الاسناد وقال ابن معين سليمان الخولاني
 لا يعرف الحديث لا يصح وقال مرة ليس بشئ ومرة شامي ضعيف قال ابن حنبل ليس بشئ وفي التمهيد لابن عبد البر
 قال احمد بن زهير سمعت ابن معين يقول سليمان بن داود الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات والديات مجهول
 لا يعرف وقال الطحاوي سمعت ابن ابي داود يقول سليمان بن داود وسليمان بن ابي داود الحارثي ضعيفان جميعا قال

البيهقي (وروي الحديث من حديث ثامة بن عبد الله بن أنس عن أنس من أوجه صحيحة) قلت ذكر الدارقطني في كتاب التبع على الصحيحين أن ثامة لم يسمه من أنس ولا سمعه عبد الله بن المثني من ثامة وفي الأطراف للمقدسي قبل لابن معين حديث ثامة عن أنس في الصدقات قال لا يصح وليس بشيء ولا يصح في هذا حديث في الصدقات • قلت • ثم عبد الله بن المثني شكك فيه قال الساجي ضعيف منكر الحديث وقال ابوداؤد لا يخرج حديثه وفي الضعفاء لابن الجوزي قال ابوسلمة كان ضعيفاً في الحديث فهذا ما على الوجه الأول من الوجوه التي روى البيهقي الحديث منها وأما الوجه الثاني ففيه مع ما تقدم مما تقدم من سلقه قد مضى الكلام عليه وأما الوجه الثالث فليس فيه إلا أن ابوب وجداً الكتاب عند ثامة من غير أن يرويه ابويوب عن ثامة ولا ثامة عن أحد فكيف يقول البيهقي (رويناه من حديث ثامة عن أنس من أوجه صحيحة) قال (ورويناه عن سالم أو نافع موصولاً أو سلاً ومن حديث عمرو بن حزم موصولاً) قلت حال رواية الموصولة من حديث سالم فيها سنيان بن حسين وحديث عمرو بن حزم فيه سليمان بن داؤد وقد تكلمنا عليها وقد تقدم عن ابن معين أن حديث ابن حزم لا يفتح وتقدم أيضاً منه أنه لم يصح في هذا الباب حديث •

• قال • في باب بيان قوله في كل أربعين ابنة ليون وفي كل خمسين حقة •

ذكر فيه (عن ابن شهاب قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأها يا سالم) • قلت • هذا الرواية مقطوعة غير متصلة ثم مقتضى قوله عليه السلام فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيا ثلاث بنات ليون جان الثلاثة يجب في مجموع المائة واحدة وعشرين فلن قالوا بظاهر هذا الحديث فقد أوجبوا بنت ليون في كل أربعين وثلاث وهو مخالف لقوله عليه السلام في كل أربعين بنت ليون لانه عليه السلام أوجب في الأربعين وعلم لم يوجبوا فيها حتى يزيد ثلاثاً وإن أوجبوا الثلاثة في مائة وعشرين وجعلوا الواحدة صفواً فقد خالفوا قوله عليه السلام في هذا الباب فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيا ثلاث بنات ليون • وإيضاً إذا جعلوا الواحدة صفواً فالصوفى في باب الزكوة لا يثير الواجب المتقدم ولهذا قال ابن اسحق وابن حنبل وعبد الملك بن الماجشون والثوري والنخعي وابوعبيد بن زياد على عشرين ومائة ففيا حقتان لا غير إلى ثلاثين ومائة ففيا حقة ويتأبون بالاجماع •

• قال • في باب رواية حاصم بن ضمرة عن علي بن خلف ما مضى يعني الاستيفاء فإذا زاد على مائة وعشرين •

ثم ذكر الرواية المذكورة ثم قال (قال الشافعي في كتاب التيمم يروى هذا مجهول عن علي وأكثر الرواة عنه ذلك المجهول يزعم أن الذي روى عنه غلط عليه وإن هذا ليس في حديثه) • قلت • الذي رواه عن علي حاصم بن ضمرة وهو ليس

بجهول بل معروف روى عن الحكم و ابو اسحق السبيعي وغيرهما و ثمة ابن المدني و النجلى و اخرج له اصحاب السنن
 الاربعة و ان ارا الشافعي قوله يزعم ان الذي روى هذا عنه غلط عليه ابا اسحق السبيعي فلم يقل احد غيره انه غلط وقد
 ذكر البيهقي و غيره عن يعقوب القاري و غيره من الائمة انهم اختلفوا بالغلط على عاصم ثم ذكر البيهقي (من حاد قلت قيس
 ابن سعد خذ لي كتاب محمد بن عمرو بن حزم فاصطاني كتابا اخبر انه اخذه من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)
 الى آخره ثم قال (هو منقطع و قيس اخذه من كتاب لاسماعيل وكذلك حماد بن سلمة اخذه من كتاب لاسماعيل و قيس و حماد
 و ان كانا من الثقات فروايتهم هذه بخلاف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو و حماد ما حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا ينجبون
 بما ينال فيهم و ينجبون ما ينزله عن قيس بن سعد و انما له) قلت ذكر حماد بن سلمة فيامضي في باب من صلى وفي ثوبه
 او ثوبه اذى بأسوأ من هذا و لم ارا احدا من ائمة هذا الشأن ذكره بشئ من ذلك وقد ذكرت بعض ما اتوا عليه
 هناك و الاخذ من الكتاب حجة و صرح البيهقي في كتاب الدخول ان الحجة تقوم بالكتاب و ان كان السماع اولي
 منه بالقبول ثم ان حديث عامة الذي مضى تقدم انه منقطع ايضا و ان حماد بن سلمة اخذه ايضا من كتاب و مع
 ذلك نقل البيهقي فيما تقدم من الشافعي (انه اثنى عليه) و نقل عن ابيه ارقطى (انه صحيح الاسناد) ثم ذكر (عن القناني انه
 قال حماد بن زباد الاظم و قيس بن سعد ليس بذاك) قلت هي سند صالحين احمد قيل منه جال و زباد بن حسان
 الاظم و ثمة جماعة و قال ابن حنبل ثمة ثقة و روى له البخاري و قيس بن سعد و ثمة كثيرون و اخرج له مسلم *

* قال * ﴿باب لا يخذ الساعي فوق ما يجب﴾

ذكر فيه حديثا من سنن ابي داود وفيه (فاحمد الى شاة بمثلة مضى و شحما) فقال (كذا قال و كيم مضى و الصواب
 محاضا) قلت المشهور في كتب الحديث و ائمة الحديث و هو الذين الخالص و كذا وقع في سنن ابي داود و كذا
 فسره الخطابي في المعالم *

* قال * ﴿باب كيف فرض صدقة البقر﴾

ذكر فيه (من المسمودى انه قال الاوقاس بالسيف و لا تجملها بصاد) قلت بالمشهور عند اهل الفقه
 و الحديث انها بالصاد *

* قال * ﴿باب السن التي تروخذ في الترم﴾

ذكر فيه حديث (سرعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قال في الشاة التي اعطاهما هذه شاة فقالت اي شيء تاخذان
 قالنا عناقذة او ثمة انهم ذكر قول عمرو بن عثمان رضي الله عنه لاهله (خذ لنا في الجذعة و الثنية) الى آخره قلت مقتضى

هذا وما قبله جواز الجذعة من المزايك وليس هذا مذهب الشافعية بل الجذع تجزي من الضان فقط ثبت ان الاثر وما قبله غير موافقين لمذهبه *

* قال * باب لا تؤخذ كرائم الاموال *

ذكر فيه (عن سويد بن غفلة انه رأى في عهد علي عليه وسلم ان لا ياخذ من راضع لبن امه قلت قد استدل به ابن عبد البر وغيره لمن يقول بعدم وجوب الزكوة في الصغار وهو الظاهر المتبادر الى القدر من هذا اللفظ فالجواب ان غير مطابق لباب *

* قال * باب يمد عليهم بالسفال التي تفت مواشيم *

ذكر فيه قول عمر (اعتدل على قومك بالهم وان جاء به الراعي يملها) قلت ليس فيه بقيد بان مواشيم تفتها فهو غير مطابق لباب وايضا مذهب الشافعية انه لا يمد بما تفت المواشي الا اذا كانت الامهات دون الاولاد دعا فب في الزكوة وليس هذا التقييد في كلام عمر وحكي الطحاوي في احكام القرآن عن الشافعي انه لا يمتد بالصغار مع الكبار حتى تكون الكبار اربعين فصاعدا قال الطحاوي ما علمت احدا تقدمه فيه ولا نعلم من اخذ هذا التفصيل وقد دفعه غير مصرح به اطلاق في المواشي ولم يقدر اربعين ولا غيرها *

* قال * باب لا يمتد عليهم بما استفادوا من غير حاجتها حتى يحول عليه الحول *

(قدم في حديث عامر بن ضمرة والحارث من علي مرفوعا ليس في مال زكوة حتى يحول عليه الحول) ثم ذكره من حديث عائشة وفيه حارثة بن ابي الرجال قلت قد ذكر البيهقي في باب فرض الشهد (ان عاصم غير صحيح به) وقال في باب صلوة الزوال (كان ابن المبارك يضعفه) وقال في باب منع التطهر بالتيذ (الحارث الا هو ضعيف) وقال في باب اصل القسامة (قال الشعبي كان كرايا) وقال في باب الاستفتاح بسم الله (حارثة بن ابي الرجال ضعيف) ثم ان هذا الحديث مرفوعا وموقوف لا يدرج في عموم السفال التي تفتها مواشيم واليهي واصحابه خالفوا هذا العموم وقالوا لا يحتاج السفال المذكور الى حول وقال ابن حزم لا يروى على حصة هذا التقسيم *

* قال البيهقي * باب ما ورد فيمن كتبه يني مال الزكوة *

ذكر فيه حديث يوزن حكيم (عن ابيه عن جده من اعطاهما فله اجرهما من كتبهما فافتا اخذوها وشرط ابله) الحديث ثم قال (اخرجه ابوداود ولم يخرج به البخاري ومسلم على عادتهما في ان الصائبي او التابي اذا الهيك له الاروا واحد لم يفرج احده في الصبيح ومعاوية بن حيدة لم يثبت عنه هارواية ثقة عند غير ابنه قلت ليس ذلك مادنيا

فقد اخرجنا حديث المسيب بن حزن في وفاة ابي طالب ولا راوي له غير ابيه سيدنا اخرج البخاري حديث
مرداس يذهب الصالحون ولا راوي له غير قيس بن ابي حازم واخرج حديث عمرو بن قنبل الي لا يعلى الرجل
ولا راوي له غير الحسن واخرج مسلم حديث رافع الثفاري ولا راوي له غير عبد الله بن الصامت وحديث ابي
رفاعة ولا راوي له غير حميد بن حلال وحديث الاغر المزي ولا راوي له غير ابي بردة وفي اشياء كثيرة
عندهما من هذا النوع *

باب صدقة الخطاء

قال *

قلت في الاشراف لابن المنذر لو كان بينهما ما شبة بحيث لو افر دكل منهما لم يجب عليه زكاة قال مالك والثوري
وابو ثور واهل الرائي لازكاة عليهما وقال الشافعي عليهما الزكاة قال ابن المنذر الاول اصح وفي قعود ابن رشد
قال مالك وابو حنيفة لازكاة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب وقال الشافعي المال المشترك كال رجل واحد
وليس فيا دون خمس اواني صدقة يحتمل الامرين الا ان مفهوم اشتراط النصاب كما كان هو الرقي كان الاول
اظهر انتهى كلامه ويدل عليه حديث انس الذي تقدم للبيهي في اول الزكاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من
اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة وقوله عليه السلام لا يجمع بين متفرق معناه في الملك فالجمع بين غنمها مخالف
لهذا الحديث ولان الخلطة لا تؤثر في ايجاب الحج فكذا الزكاة لانها لا تشبهه في كالا تقبده استطاعة *

باب من يجب عليه الصدقة

قال *

ذكر فيه (من عمرو بن شبيب عن سعيد بن المسيب ان عمر قال ابتوا بما مال البتامي الى آخره ثم قال اسناد صحيح)
قلت كيف يكون صحيحا ومن شرط الصحة الاتصال وسعيد ولد ثلاث سنين مضين من خلافة عمر ذكره
مالك وانكر سماعه منه وقال ابن معين رآه وكان صغيرا ولم يثبت له صاع منه واسند البيهي في كتاب المدخل عن
مالك انه سئل هل ادرك ابن المسيب عمر قال لا ولكنه ولد في زمانه فلما كبر اكب على المسئلة من شأنه حتى كانه
رآه ولهذا يخرج الشيطان لابن المسيب عن عرشنا ثم ان هذا الاثر اختلف فيه فرواه ابن حبة عن عمرو بن دينار
عن عمرو بن شبيب عن عمرو لم يذكر ابن المسيب وخالفه حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار ولم يذكر عمرو بن
شبيب ولا ابن المسيب كذا ذكره اذ قلني في مله ثم ان ابن المسيب خالف هذا الاثر قال ابن المنذر في الاشراف
لا يركب الصبي حتى يصلي ويصوم وهو قول النخعي وابي واقل والحسن وسعيد بن جبير وهذا لان الزكاة عبادة
فلا تجب على الصبي لادتماع القلم منه كالحج والصلاة *

باب تبجيل الصدقة

قال

(أحمد الثاني فيه على ما ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم فليكن من يعتنقها الذي هو خير) قلت: الروا لمطلق الجمع ولا تدل على الترتيب على ما سبق تقريره في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى

قال

باب لا يؤدي فياوجب الاماوجب عليه

استدل لا بالتبصير على الواجب في كل جنس وقوله في بعضه على بدل معين وقد يره الجبراني في بعضه بمقدار مع اختلاف القيم باختلاف الزمان واقراره (١) ان كان قلت: كان الحيوان اسهل عليه لانه كان غالب اموالهم لذلك حينئذ لم تقم له بدل بقر من الواجب غالباً وجل زيادة السن بمقابلة فضل الاثوة وذلك لا ينقص من قيمة الواجب غالباً والجبراني في الصدقات يحصل على ما اذا كانت القيمة كذلك لا تعطيه السلام لا يحجب بارباب الاموال ولا يضربها ساكنين ومعلوم بالضرورة ان المصدق اذا اخذ مكان حقة جذوة فيتها عشرون درهما ودفع عشرون درهما ففقد اضر بالتقراض او اذا اخذ مكان حقة قيمتها عشرون درهما بثلثون وعشرين فقد احجب برب المال ثم ذكر البيهقي حديث عطاء بن يسار (عن معاذ بن جبل) انه عليه السلام الى اليمن فقال خذ الحب من الحب والشاة من التمن والبعير من الابل) قلت: هو مرسل لان عطاء ولد سنة تسع عشرة فلم يدرك ماذ الاثوة تولى سنة ثمان عشرة في طاعون حمواس والحب من البيهقي يسكت عن هذا ثم قال حديث طلوس في الباب الذي يلي هذا الباب بالار سال ثم روى حديث عطاء فظاهره متروك لان الشاة تؤخذ في الابل وايضا لو اعطى بيرا من خمس من الابل الى عشرين جاز عند الشافعية مع ان المنصوص عليه الشاة فان قيل: فانجزوا ذلك لانه عليه السلام قال والبعير من الابل قلنا: فوجب ان يجوز من خمس من الابل بيرا يساري شاة فلما لم يجوز علنا انه بالقيمة

قال

باب من اجاز اخذ التمن

ذكر فيه الرماذ ثم قال (قال الاسمعي قال فيه بعضهم من الجزية بدل الصدقة قال الشيخ هذا هو الايق بمذاق والاشبه بما مره النبي عليه السلام به من اخذ الجنس في الصدقات واخذاه بنار او دله مسافر لياب اليمن في الجزية وان يراد الصدقات على فقرائهم لان نقلها الى العاجرين بالمدينة الى بن اكثرهم اهل فيس لاهل صدقة) قلت: لم يذكر السند الذي فيه من الجزية ليعرفه وكيف يكون ذلك جزية وقد قال ما ذكره من الذرة والشعر ولا مدخل لها في الجزية واتما مره عليه السلام باخذ الجنس لانه هو الذي يطالب بالمصدق والقيمة ما تؤخذ باختيارهم وعلى هذا المثل قوله عليه السلام خذ الحب من الحب الحديث والمقصود من الزكوة سد خلة المحتاج والقيمة في ذلك تقوم

في الواسطة والعاملة والثواب الحديث قلت تساهل في قوله بأستاذ غير قوي ثمان مسلم بن خالد بن صفه البيهقي في باب من ذم ان التراجع بالجماعة افضل وقال ابو زرعة والبخاري منكر الحديث وقال ابن اللبكي ليس بشئ وحكي البيهقي عن الدارقطني ان القاسم بن عبد الله العمري كان ضعيفا كثير الخطاء وفي كتاب ابن الجوزي قال احمد ليس هو عندي بشئ كان يكذب بوضع الحديث نقلنا لاس حديثه وقال يحيى بن يسوع قال مرة كذا ابن خيث وقال الرازي والنسائي والازدي متروك الحديث وقال ابو زرعة لا يساوى شيئا من متروك الحديث وفي كتاب الذهبي حرام ابن عثمان متروك باهتاق يتدع وقال البيهقي في باب الاستظهار (ضعيف ضعيف لا تقوم به الحجة) وقال الشافعي وغيره الرواية عن حرام حرام وساق صاحب الميزان هذا الحديث من احاديثه المتكررة

قال باب لا تؤخذ صدقة من من الشجر عن الفضل والنسب

قلت في الحديث لا ين حزم العيب من الشافعي انه قاس على البر والشجر كل ما يحمل منه خبز او عبيدة ولم يقس على التمر والزبيب كل ما يتقوت به من الثمار فانها البلوط والتين والقسطل وجوز الهند اقوى واشهر في الثقوت من الزبيب

قال باب ما ورد في السبل

ذكر فيه حديث عمرو بن شعيب (عن ابيه عن جده ان هلالا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يشور نخل له) الحديث قلت حسن ابن عبد البر في الاستذكار وذكره اسمعيل بن اسحق حديثي جليل بن محمد بن اسماء ابن اخي جوهرية ثاجويرية عن مالك عن الزهري ان صدق قال السبل المشروم اوجب الزكاة في السبل الاوزاعي وابو حنيفة واصحابه وريضة وابن شهاب ويحيى بن سعيد وروى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال يعني ان في السبل المشر قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد وريضة بذلك وسمع يحيى من ادرك يقول مضت السنة بان في السبل المشروم هو قول ابن وهب

قال باب الصدقة فيما يزعمه الآدميون

ذكر فيه حديثان عن موسى بن طلحة عن معاذ قلت ذكر صاحب الاستذكار انه لم يلق معاذ ولا ادركه

قال باب انك على الله مالك

ذكر فيه حديثا اسق حذيفة فلان قلت في مناسبة هذا الباب لهذا الوضع تصف كثير

قال . باب فوجوب ربع الشرفي نصاها وفيما زاد عليه وان قلت الزيادة .
ذكر فيه حديثان في مسنده عاصم بن ضمرة والحارث الاعور (عن علي قال زهير احببه من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من كل اربعين درهما درهم وليس عليكم شيء حتى يتم ما تادروم فيها خمسة دراهم فاذا قس على حساب
ذلك قلت عاصم والحارث متكلم فيما لم يقطع زهير فعلى النبي صلى الله عليه وسلم ولو صح رفعه فلقسم ان
يبد قوله بنصاب ذلك الى قوله من كل اربعين درهما درهم توفيقا بين الادلة كما سيأتي في الباب الذي يلي هذا
الباب ان شاء الله تعالى .

قال . باب ذكر الخبر الذي روي في وقص الورق .
ذكر فيه حديثان مما ذكره في مسنده قلت . اقتصر في هذا الباب على هذا الحديث الضعيف لكون الباب معقود اليان
مذهب خصه وفي الباب حديثان احدهما ذكر البيهقي في باب فرض الصدقة وهو كتابه عليه السلام الذي
بشه الى النبي مع عمرو بن حزم وفيه (وفي كل خمس اوقية من الورق خمسة دراهم وما زاد في كل اربعين درهما
درهم) ثم قال البيهقي (بحد الاسناد) ورواه جماعة من الحفاظ موصولا حسانا وروى البيهقي (من احدين حبل انه
قال ارجو ان يكون صحيحا) والثاني ذكره البيهقي في باب لاصدقة في الخيل من حديث علي (قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ففوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فعملوا صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين
وما اكثري فاذا بلغت ما بين قتيبا خمسة دراهم) قال ابن حزم صحيح مسند وروينا من طريق ابن ابي شيبة عن
عبد الرحمن بن سليمان عن عاصم الاحول عن الحسن البصري قال كتب عمر الى ابي موسى فاذا على المائتين في كل
اربعين درهما درهم واخرجه الطحاوي في احكام القرآن من وجه آخر عن انس عن عمر بن الخطاب قال صاحب التعميد
وهو قول ابن المسيب والحسن ومكحول وعطاء وطاوس وعمر بن دينار والزهرى وبه يقول ابو حنيفة
والاذاعي وذكر الخطابي الشامي معهم وروى ابن ابي شيبة بسند صحيح عن محمد الباقر رفعه قال اذا بلغت خمس
اوقية قتيبا خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم .

قال . باب من قال لازكوة في الحلي .
ذكر فيه (عن انس قال في الحلي اذا كان يمارى وليس فانه لا يركب مرة واحدة) قلت . هذا الاثر مخالف للباب .
قال . باب من قال في الحلي زكوة .
ذكر فيه حديثان عن عبد الله بن الوليد ثاسفان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان امرأة عبد الله الى آخره ثم قال

(وقد روي مرفوعا وليس بشيء) قلت هـ روى الدارقطني من حديث قيسة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي حلياً وان زوجي خفيف ذات البدن وان لي بنى اخ صغير عني ان اجعل زكوة الحلي فيهم قال نعم وهذا السند رجاله ثقات والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله

قال * باب اخبار وردت في زكوة الحلي

ذكر فيه حديث عائشة هـ قلت هـ اخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين والبيهقي اخرجه من طريقه وسكت عنه ثم ذكر البيهقي حديثاً عن حسين هو الملم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال (ينفرد به عمرو) قلت هـ قد ذكر في باب الطلاق قبل النكاح (عن ابن راهويه انه اذا كان الراوي عنه ثقة فهو كايوب عن قانع عن ابن عمر) وذكر عن جماعة من الحفاظ (انهم يسمون بمحدثه فلا يضر ثرده بالحدث قال يحيى التتالان اذا روى عنه الثقات فهو ثقة يصح به وقال البخاري رأيت احمد بن حنبل وعلي بن المديني وابن راهويه وابا عبيد وامة اصحابا يسمون بمحدث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ما تركه احد من المسلمين ثم ذكر في آخر الباب حديثاً عن ام سلمة ثم قال (ينفرد به ثابت بن مجلان) قلت هـ اخرجه له البخاري وثقه ابن مسن وغيره فلا يضر الحديث ثرده ولهذا اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وفي الاشراف لابن المنذر وينا عن عمرو وعبد الله بن عمرو وابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وعبد الله بن شداد وميمون بن مهران وابن سيرين ومجاهد والثوري والزهرى وجابر بن زيد واصحاب الرأي وجوب الزكوة في الحلي الذهب والفضة وبه يقول ابن المنذر وفي المعالم للشاطبي الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجبها والاثر يؤيده والاحتياط ادلوها انتهى كلامه ومظاهر قوله عليه السلام في الرقة مع الشريفة ذلك اذ الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة وكذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفة اتخذها من ورق وفي حديث هذا الباب نقضات من ورق او سنايا من ورق هـ

قال * باب ما يجوز للرجل ان يتحلى به

ذكر فيه حديثاً عن انس ثم قال (ثرده به جرير عن قتادة عن انس) ثم حله برواية قتادة له عن سعيد بن ابي الحسن مرسل ثم قال (هو المنفوط) قلت هـ رواية جرير اخرجه الترمذي وحسن الحديث ثم قال وهكذا روى هام عن قتادة عن انس واخرجه النسائي من رواية هام وجرير عن قتادة فظهر بهذا ان جريراً لم ينفرد به

• قال • . . . • باب تحريم تحلي الرجال بالذهب •

ذكر فيه حديث ابن مريّة (نعم النبي صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب) قلت فيه ذكر للرجال فهو غير مطابق للباب وكان اللاحق باليهن ان يذكر هذا الحديث فيما تقدم في باب سياق اخبار قل على تحريم التحلي بالذهب واخرج النسائي هذا الحديث من طريق عبد الملك بن عبيد عن بشير بن نهيك عن ابني مريّة وقطه نهائي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نعيم الله ب • فلو ذكر اليه في هذا المكان مطلقاً ذكر حديث (عمر بن يعقوب عن ابيه عن جده ابي النبي صلى الله عليه وسلم وفي اصبعي خاتم من ذهب فقال تؤذي زكوة هذا) قلت فيه شيان • احدهما ان عمر ضمه انساني وغيره وهو عمر بن عبد الله بن يعقوب بن مرة فنسب الى جده وكذلك ابو عبد الله ابن يعقوب ضمه غير واحد ذكره في المغني • والثاني ان في دلالة الحديث على تحريم تحلي الرجال بالذهب نظراً وانما الذي فيه الوعيد العظيم منه تحلي الله عليه وسلم ترك تركته •

• قال • . . . • باب الدين مع الصدقة •

ذكر فيه قول عثمان (ان هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليشدد دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدون منها الزكاة) ثم ذكر (عن حماد قال يزكي ماله وان كان عليه من الدين مثله) ثم قال (وهو قول الشافعي في الجديس كان يقول يشه ان يكون عثمان انما امر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال وقوله هذا شهر زكاةكم الذي اذا مضى حلت زكاةكم) قلت • هذا اول مخالف للظاهر وقد اخرج الطحاوي في احكام القرآن كلام عثمان وقطه فمن كان عليه دين فليقضه وادوا زكاة بقية اموالكم • ثم قال اي هذا الشهر الذي وجبت فيه زكاةكم وقوله زكاةكم ما بقي دليل على وجوب الزكاة عليهم قبل ذلك ولو كان رأيه وجوب الزكاة في قدر الدين لكان بعد الحلق من ابطال الزكاة وتعليقهم الحيلة في مواعيد بمقصود الشرع سقوط الزكاة عن الدين لانه ليس يقى عرفاً وقد قال عليه السلام امرت ان اخذها من اغنياءكم وادها من فقرائكم • ولما اجاز له اخذ الزكاة والشرع جعل الناس صنفين متفاضين ومنه وصنف آخر عليه من اثبت صنفاً لئلا تؤخذ منه وترد عليه فقد خالف ظاهر الحديث ووصفه بالفقر والفاقة حالة واحدة وابن السبيل لا تجب عليه حتى يصير الى وطنه فلم يصف بهما في حالة واحدة وايضاً اذا كان الدين على ملي يزيل عنه الدين فلو وجبت الزكاة على الدين لاديت زكاة من مال واحد وكره صاحب الموطأ اثر عثمان ثم روى عن يزيد بن خصيفة انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة قال لا وقال صاحب التمهيد قول عثمان يدل على ان الدين يمنع زكاة الدين وانسه لا يجب الزكاة على من عليه دين وبقال سليمان بن يسار وعطاء والحسن وميمون بن مهران والثوري

والثب واحد وصحى وابو ثور وما لك الا انه قال ان كان عنده عروض قتي بد منه عليه زكاة العين وقال
الا وراهي الدين يمنع الزكوة

قال * باب من قال المدن ليس يركاز لقوله عليه السلام المدن جبار وفي الركاز الخمس فصل بينهما *
قلت * انضم ان يقول المدن هو الركاز فلما اراد ان يذكره حكاه آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز ولفظ
الحديث في الصحيح والير جبار وفي الركاز الخمس فلو قال وفيه الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود
الضمير الى الغير *

قال * باب من قال المدن ركاز وفيه الخمس *

ذكر فيه حديث عمرو بن شبيب عن ابيه عن عبدالله بن عمرو واه (وما كان في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكوة
فيه وفي الركاز الخمس) ثم قال البيهقي (اجاب عن هذا من قال بالاول يعني فان المدن ليس يركاز والجواب ان هذا ورد
فما يوجد من اموال الجاهلية ظاهر افوق الارض في الطريق غير المشاء وفي القرية غير المسكوة فيكون فيه وفي الركاز
الخمس وليس ذلك من المدن يسيل ثم حكى البيهقي عن الشافعي ما ملخصه ان كان حديث عمرو بن شبيب حجة فالمخالف
اجتمع منه بشي واحد اتماه توهم وخالفه في غير حكمه وان كان غير حجة فالجدة بتبر حجة جمل ثم قال البيهقي (قوله اتماه
توهم اشارة الى ما ذكرناه انه ليس بوارد في المدن اتماه في معنى الركاز من اموال الجاهلية) قلت * روى البيهقي
في باب الطلاق قبل النكاح عن ابي بكر النيسابوري انه قال سمع سماع عمرو بن اية شبيب وسماع شبيب من جده
عبد الله ثم قال البيهقي (مضى في باب وطى الحرم وفي باب الخيار من اليسوع ما دل على سماع شبيب من جده عبدالله الا انه
اذا قيل عمرو بن اية عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبدالله وليس له محبة فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن
جده عبدالله الا الاشكال وصار الحديث موصولًا انتهى كلامه وهذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبدالله وطى هذا حجة
فلوجه لترديد الشافعي وقد اورد ابو عرين عبدالبر هذا الحديث في التمهيد وقطعه قال صلى الله عليه وسلم في كنز وجد
رجل ان كنت وجدته في قرية مسكونة او في سبيل مشاء فعرفه وان كنت وجدته في قرية جاهلية او في قرية
غير مسكونة او في غير سبيل مشاء ففيه وفي الركاز الخمس * وكذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما يسن في باب زكاة الركاز
وهذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي (ان الشافعي اشار اليه وهو انه ورد فيما يوجد جده ظاهر افوق الارض)
لان الكثرة على ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون وفي القاتق للزمخشري الركاز ما ذكرناه في الماد
من الجواهر والقطعة منه مكررة وركيزة وقال ابو عبيد المروى الركاز القطع النظام من الذهب والفضة كالجلاليد

والواحد ركوب قال ايضا استلقت في تصير الركاز اهل العراق واهل الحجاز فقال اهل العراق في الماد وقال اهل الحجاز
في كنوز اهل الجاهلية وكل محتل في الفقة والاصل فيه قولهم ركوب الارض اذا ثبت اسه وذكروا هذا صاحب
مشارك الانوار وعطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكرناه دليل على ان الركاز غير الكنز وأنه المعدن كما يقوله
اهل العراق فهو حجة الخلف الشافعي وقال الخطابي الركاز وجهان فالأول الذي يوجد معدن فوالأول له ملك وعروق الذهب
والتفضير كان وقال الطحاوي في احكام القرآن وقد كان الزهرري وهو روى حديث الركاز يذهب الى وجوب الجنس
في المادن ثانياً هو ابن عثمان المصري ثانيهم ثابن البارك ثابورنس عن الزهرري في الركاز المعدن والقول بخرج
من البحر والنبر من ذلك الجنس *

❦ قال ❦ ❦ باب من قال لا شيء في المعادن حتى يبلغ نصابا ❦

ذكر فيه ران وجلا جاء النبي عليه السلام بثلث مضى من ذهب فقال أصبت هذه من معدن فخذاني صدقة الملك غيرها
فأعرض عنه عليه السلام) وفي آخر الحديث (فخذنيها) قال البيهقي (يحمل أنه لما امتنع من أخذ الواجب منها لكونها ناقصة
عن التصايب ويحمل غيره) وقلب الرجل دفع كلها فلم يتنع عليه السلام من أخذ الواجب منها بل امتنع من أخذها كلها
كراهة لخروجها من ماله كله وقد نبه عليه السلام على ذلك بقوله لما الصدقة عن ظهر غنى وهذا المعنى هو الذي
فعه البيهقي فذكره فإيا صد في أبواب صدقة التطوع مستدل به على ذلك ولقد أبوب عليه أبو داود في سننه فقال
باب من يخرج من ماله

قال البيهقي * **باب من أجرى المجلس فيه مجرى الصدقات** *

ذكر فيه حديث الحرد (١) الذي اخرج من بحر سبعة عشر ديارا، قلت * ذكره عبد الحق في احكامه ثم قال اسناده لا يتبع به وقال ابن القطان صدق في ذلك لان النسوة الثلاث اللاتي دون غبابة لا يعرف حاملن * قلت وليس في هذا الاسناد الامراءان وفي المالم الخطابي قوله هل اهويت الى الجعر يدل على انه لو اخذ هامن الجعر لكان ركازا يجب فيه الجنس وقوله بارك الله لك فيها لا يدل على انه جعلها في الحال ولكنه محمول على بيان الامر في القطة التي اذا عرفت سنة فلم تعرف كانت لا تحذها انتهى كلامه فعلى هذا ليس هذا الحديث مناسبا للباب *

• قال • ﴿باب اخراج الفطر عن نفسه وغيره من تازم موته﴾

قلت: الحديث الذي فيه من: «توتون لا يخلو عن نصف كائنه» يعني وقوله عليه السلام: «صحيح البخاري» على الذكر والآخر من حديث ابن عمر: «ليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج» وجوبها على ما لا تسقط عنها الأبد ليل ولانه

يلزمها الاخراج من عيد هاتلان يلزمها من نفسها اولى ويلزم الشافعي الاخراج عن اجيره ورويقه الكافر لانه يؤمنهما

• قال • **باب الكافر يكون فمين يمين فلا يودي عنه زكاة القطر**

ذكر فيه حديث ابن عمر (انه عليه السلام فرض زكاة القطر من رمضان على كل حرا وعبد ذكرا وانثى من المسلمين) ثم ساقه من وجه آخر وفيه ابو حنيفة احمد بن القرج وقطعه (عن كل نس من المسلمين) قلت ورواه هذا الحديث لفظهم على كل حرا وقس والمراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الاسلام لادلاله فيه على عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقي واما قول ابي حنيفة عن كل نس من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف وهو ضعيف ثم على تقدير التنازل وتسليم صحة رواجه هذه قول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة القطر وهو موهوم يتناول الكافر ايضا وكذا ما تقدم في حديث ابن عمر والحديث عن كل حر وعبد وهو رواية ابي حنيفة هذه ذكرت بعض افراد هذه العام فلا تارضه ولا تقصدها المشهور الصحيح عند اهل الاصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لابي ثور فثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد ولهذا لو لم يؤد عنه حتى لم يازمه اخر اجماعا نفسه اجماعا فلي هذا على في قوله على كل حر وعبد بمعنى عن ومن زعم انها تجب على العبد وتقبل السيد منه يحل على على باهوا على القديرين هو ذكر بعض افراد العام كما قرناه فلي كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص العام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا نعم اولاد لا لتمام مفهوم وثانيا لو سلمنا انه يخص به العموم وذكر ابن رشد وغيره ان مذهب ابن عمر وجوب القطرة على العبد الكافر وهو راوي الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرنا في الاستدراك قال الثوري وسائر الكوفيين يؤدى بالقطرة من عبده الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز والنسائي وروي عن ابي هريرة وابن عمر ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (فرض عليه السلام زكاة القطر طهرة للصيام من الرفث والقنور) الحديث قلت وجه الاستدلال به انه عليه السلام جعل صدقة القطر طهرة وزكاة والكافر لا يترك ولحم البيهقي ان يقول في طهرة للتؤدي فيعتبر كونه من اهله لا المؤدى عنه الذي لا يطالب بها واستدلال البيهقي بشكل بالصبي فانه لا يحتاج الى الطهرة ومع ذلك جمهور العلماء على ان القطرة تجب عليه في ماله

• قال • **باب وقت زكاة القطر**

ذكر فيه حديث ابن عمر (فرض عليه السلام زكاة القطر) الحديث قلت مذهب الشافعي ان وقتها غيب الشمس

من آخر أيام رمضان لأن ذلك هو وقت القطر والخروج من الصوم ولأن يقول ان وقتها طلوع الفجر من يوم القطر انه وقت القطر واما الآية فلا صوم فيها فهي كسائر الايام ونهى عليه السلام عن صيام يوم القطر دليل على ان القطر يقع في اليوم ويدل عليه امره عليه السلام في الصحيح باخراجه قبل الخروج الى الصلوة والاداء عقيب الوجوب مندوب اليه فلو تقدم تقدم وقت الوجوب على اليوم لدب عليه السلام الى اخراجها عن ذلك

قال

باب من قال يوجوب على الفتي والفقير

ذكر فيه حديث ابن ابي عمير قال قلت هو حديث اضطرب استنادا ومتاوع بين اليه في بعض ذلك في هذا الباب وبعضهم في باب من قال يخرج من الحنطة نصف صاع وقال صاحب التبريد هذا حديث مضطرب لا يجب وليس دون الزهري في هذا الحديث من تقوم به حجة واختلف عليه فيه ايضا انتهى كلامه ثم على تقدير ثبوته مخالف للاحاديث المشهورة كحديث امرئمان آخذ الصدقة من اغنيائكم وحديث انما الصدقة عن ظهر غني وكيف يجب الصدقة على من لاخذها

قال

باب من قال لا يخرج من الحنطة الا صاعا

ذكر فيه حديث الخدرى ولفظه (صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شعير) قلت والطعام كما يطلق على البر وحده يطلق على كل ما ياكل كذا ذكر الجوهري وغيره قال الله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم اي ذبائحهم وفي الحديث الصحيح طعام الواحد يكفي الاثنين ولا صلوة بمضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض وفي حديث المصراة صاعا من طعام قال الازهري اراد من غرام من حنطة وانتم طعام وقال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من غر وقد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الرأيا في كل طعوم واستدل على ذلك بحديث الطعام بالطعام ثلاثين هو ذكر في باب ابواب الرأيا حديث المصراة ثم قال المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام وفي حديث ابي سعيد الاصفهاني ذكرها فيما بعد وفسر الطعام بها ويدل على ذلك ما في الصحيح البخاري في هذا الحديث لو كان طعاما الثمير والزبيب والاقط وانتم وفي صحيح مسلم كذا يخرج زكاة القطر من ثلاثة اصناف صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير هو النساء كذا يخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من اقط او صاعا من شعير لا يخرج غيره هو لا ذكر للبر في شيء من ذلك فان قيل فقد ذكر في الرواية التي ذكرها البيهقي بعد من طريق ابن اسحق قتادة الحنطة يجرعون ما ينفرد به كذا قال البيهقي في باب قتل ماله روح وقد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال رواه ابن عتبة وغيرهما عن ابن اسحق عن عبد الله بن عباس عن ابي سعيد

بمنه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن علية او صاع من حنطة وليس بمخفوظه ثامسد ثا اسمعيل ليرفيه ذكر الحنطة
و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن مياض عن ابي سعيد نصف صاع من بروهو وم من
معاوية او غيره عن رواء عنه انتهى كلامه ثم لو سلم ان لبرد كرا في الحديث وان الواجب فيه صاع ففي هذا الحديث
ان معاوية قدره بنصف صاع والصحابة متوافرون وانهم اخذوا بذلك وهذا يعبرى بجرى الاجماع ومن
ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة القطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من قرا و سلت
او زبيب فلما تأث عمرو وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الاشياء اخرجه
ابوداؤد سند جيد على شرط البخارى ما خلا الميثم بن خالد وهو ثقة وثقه ابوداؤد والعليلي وثابه على ذلك
شعب بن ايوب كذا اخرجه الدارقطنى في سننه ووثق شعيبا فدل هذا الحديث على اتفاق تقوم عمرو ومعاوية
وفي الصحيحين عن ابن عمر انه عليه السلام فرض صاعا من قرا او شعير فعدل الناس به نصف صاع من بروهو وذكره
البيهقى في الباب الذي قبل هذا الباب وهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من
بر للجاز لم يخرج نصف صاع لانه ربا وقول الحدرى فلا زال اخرجه كما كنت اخرجه بمثل انه لبرد به
مخالفتهم وانه يخرج صاعا من البريل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام وقد
صرح بذلك في رواية لمسلم قال لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من قرا او صاعا
من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من قطة فان قيل ههنا هذا الاحتمال ما ذكره البيهقى في هذا الباب ان الحدرى
لا قبل له او مد من من قم قال تلك قيمة سارية لا قبلها ولا اعمل بها قلنا في سند ابن اسحاق وقد تقدم
الكلام عليه فيها ثم ذكر البيهقى حديث ابن اسحاق قلنا قد قد منا كلام ابي داؤد عليه وهو متك فيه وقد انفرد
بذكر الحنطة في هذا الحديث وقد تقدم ان الحفاظ جو قون ما ينفرد به ثم ذكر البيهقى حديث سعيد بن عبد الرحمن
الجبلى (حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر) قلنا قد قد منا كلام ابي داؤد عليه وهو متك فيه وقد انفرد
واتمه ابن حبان وحدث عبيد الله بن عمر عن نافع عن رواء عنه جماعة في الصحيحين وغيرهما ولا ذكر لبر فيه ثم ذكر البيهقى
من حديث الحارث (انه سمع عليا يامر بكاء القطر صاعا من قرا او شعير او حنطة) الى آخره ثم قال اوروي مرفوعا
والموقوف (سمع) قلنا لا يصح هذا مرفوعا ولا موقوفا لانه مع الاضطراب في سنده مداره على الحارث الاور
وقد كذب به جماعة فوحي البيهقى نكذبه عن الشعبي في باب القسامة وصح ابن حزم عن عثمان عن الشعبي وعلي
وغیرهما من الصحابة نصف صاع من بروهو اخرجه الدارقطنى في سننه من حديث علي مرفوعا نصف صاع من بروهو ثم قال

الصواب انه موقوف وذكر البيهقي ذلك من علي موقوفاتنا تقدم في باب اخراج القطر عن نفسه ومن يوه ثم ذكر
عن ابن عباس موقوفاً ورفوعاً لصاعين طعام يؤذكر (ان الصحيح هو الموقوف) قلت قد تقدم ان الطعام يطلق على غير البز
ايضاً وسياتي ان شاء الله تعالى عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً نصف صاع من بر ثم ذكر البيهقي (عن ابي اسحق
كتب البنا ابن الزبير صدقة القطر صاع) قلت لم يصرح بذكر البربل لما كان الواجب في غالب الاصناف
صاعاً اطلق ذلك على الثالب وقد روي عن ابن الزبير مصرحاً ان الواجب في البر نصف صاع قال ابن ابي
شبة في المصنف ثمانية بكر عن ابن جريج من عمر وانه سمع ابن الزبير وهو على المنبر يقول ثمان من فح
الى آخره وهذا سند صحيح جليل وهو اولى من السند الذي ذكره البيهقي لان فيه كتابة وقال ابن حزم روينا
عن عمرو بن دينار انه سمع ابن الزبير يقول على المنبر زكاة القطر ثمان من فح او صاع من قمر او شعير
وقد صرح ذلك من جماعة من الصحابة والتابعين سند كرم في الباب الذي يلي هذا الباب ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي
(عن الحسن علي بن صام صاع قمر او صاع بر) قلت لا ادري حال سنده وقد جاء عن الحسن بسند صحيح لا اشكال
فيه خلاف هذا فروى ابن ابي شبة بسنده عن الشعبي قال صدقة القطر عن من صام من الاحرار وعن الرقيق من
صام منهم ومن لم يصم نصف صاع من بر او صاع من قمر او صاع من شعير ثم قال ثمانية من منصور عن الحسن انه قال
مثل قول الشعبي فمن لم يصم من الاحرار

قال * باب من قال يخرج من الخطة نصف صاع

ذكر فيه حديث ابن ابي عمير وقطعه (صاع من بر او قمر عن كل اثنين ثم ذكر اضطرابه سند او متاثره قال (رواه ابن
جرير قال قال الزهري قال عبدالله بن ثلبة) قلت رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن شهاب
عن عبدالله بن ثلبة ثم ذكر البيهقي (ان محمد بن يحيى الذي قال في كتاب الملل انما هو عن كل راس او كل انسان
هكذا رواية بكرين وائل) قلت اخرجه ابو داود في سننه من طريق بكرين وائل وفيه اوصاع بر او قمر
اثني ثم ذكر البيهقي حديثاً عن ابن جريج اخبرني ايوب بن موسى عن قانع عن ابن عمر قلت اخرجه الله ارقطني
عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن قانع عن ابن عمرو اخرجه من وجه آخر عن داود بن الزبير قال عن ايوب عن
قانع عن ابن عمر ثم ذكر البيهقي حديثاً الحسن (عن ابن عباس فرض عليه السلام هذه الصدقة) وفي آخره (صاع قمر او صاع
شعير او نصف صاع قمر) ثم قال (حدثنا الحسن عن ابن عباس مرسل) ثم ذكر (عن ابن سيرين عن ابن عباس امران نعلي
صدقة رمضان) وفيه (صاعاً من طعام ومن ادى برأ قبلته ومن ادى شعيراً قبلته) ثم قال (ابن سيرين لم يسمع من

ابن عباس الا انه يوافق حديث ابي رجاء الطاردي الموصول عن ابن عباس فهو اولى أن يكون صحيحاً وما شك فيه الراوي ولا شاهده فلاحتداه ^١ قلت قد ذكر في الباب الذي قبل هذا ان الصحيح من حديث ابي رجاء انه موقوف وظاهر كلامه هنا انه مرفوع وليس فيه ولا في رواية ابن سيرين تصريح بذكر البراء لانهما فالاصاح من طعام وقد تقدم انه يطلق على غير البراء فكان الاخذ بحديث الحسن عن ابن عباس اولى لتصريحه بذكر القمع وهو وان كان مرسلًا فقد تأيد بما اخرجه البيهقي بسند في باب وجوب القطر على اهل البادية من حديث عطاء عن ابن عباس عنه على انه عليه وسلم وفيه مدان من قمع وبما اخرجه ابن ابي شيبة فقال شاعداً الرجيم بن سليمان عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس قال الصدقة صاع من تمر او نصف صاع من طعام هو اذ به هنا البراء الواجب في غيره صاع ولم يذكر نصف صاع الا في البر وهذا السند على شرط الصحيح ما خلا حجاجاً واطنه ابن ارمطة وهو وان تكلم فيه فقد وثقه جماعة واخرج له مسلم مقروناً بنيره فحصل للاستشهاد به وتأيد أيضاً بدة مسانيد ويمرسل ابن المسيب الآتي بعد وفيه من المراسيل الكثيرة المشهورة التي جاءت من طرق فقهاء المدينة وباقرال جماعة من الصحابة والتابعين وما ذكرنا من الاحاديث الدالة على اتفاق الناس على ذلك ولم ادر ما مني قول البيهقي وما شك فيه الراوي فان اراد به ما في حديث ابن عباس من قوله او صاع شعير او نصف صاع قمع فهذا تغيير وليس بشك وقد ورد حديث ابن عمرو والحديث في الكتب الصحيحة بلفظ او لم يفهم احد ان ذلك شك من الراوي بوقوله ولا شاهده ليس كذلك بل له عدة شواهد تقدم كثير منها وساق بعضها ان شاء الله تعالى ومن تتبع الكتب وجد هامشونه بذلك ثم ذكر البيهقي مرسل ابن المسيب (فرض عليه السلام زكاة القطر مدين من حنطة) ثم قال (قال الشافعي خطأ) قلت الشافعي قبل مراسيل ابن المسيب قال لانها من الثقات وانه وجد ما يدل على تسديد ما قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد ومرسله هذا نص البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي وزعم انه خطأ مع انها تعضد بما ذكرنا واخرج الدارقطني نحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن طريقين من حديث ابن عباس ومن طريقين من حديث ابن عمر في احد ما مدان من حنطة وفي الآخر نصف صاع من حنطة واخرجه من حديث علي مرفوعاً نصف صاع من يرو من حديث عصمة بن مالك مرفوعاً مدان من قمع واخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صير وابن عمرو واخرج احمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن الهيثم عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت كان نودي زكاة القطر على عهد رسول الله

على الله عليه وسلم مدين من قمع بالمد الذي تقاتلون به وفي التمهيد روي عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس على اختلاف منه وأبي هريرة وجابر ومعاوية وابن الزبير نصف صاع وروى الاستاذ عن بعضهم ضعف وروي أيضاً عن ابن المسيب وعطاء وطلوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة وسعيد بن جبير وأبي حنيفة ومصعب بن سعد وذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر والحذري وعائشة واسماء قال وهو عنهم كلهم صحيح.

قال * باب ما دل على أن صاعه عليه السلام كان خمسة أطلال وثلاثاً

ذكر فيه (من الحسين بن الوليد لقيت مالكاً أسمع الصاع) إلى آخره (قال فليقت مبدأه بن زيد بن أسلم فقال حدثني أبي عن جدي أن هذا صاع عمر) قلت صاع الله هذا ضعفاً لمجهر كما قال الله هي وقال ابن المدني ليس في ولده زيد ابن أسلم ثقوا قال البيهقي في باب الحوت يموت في الماء (أولاده كلهم صفاء عبد الرحمن واسماء وعبد الله) ثم ذكر البيهقي (أن النبي عليه السلام كان يتسلل بالصاع ثمانية أطلال) ثم ذكر (أن صاع الزكاة وصاع الفسل مختلفان وإن قدر ما يتسلل به كان يختلف باختلاف الاستعمال) قال (فلا معنى لتلك الأحاديث الصحيحة في قدر الصاع المدزكوة القطر) قلت لم يذكر ولا أحد مما وحده فيه تعيين قدر الصاع المدزكوة القطر وأنه خمسة أطلال وثلاث.

قال * باب من قال يجوز إخراج الدين

قلت يجوز الشافعي إخراج الأرز والدرر والله خن إذا كانت غالب قوت البلد وجوز الأقط مع أنه يجر له من الحيوان ولم يجوز الدين في قات عمل بظاهر الحديث فليست هذه الأشياء مذكورة فيه ولا اعتبر به غالب القوت بل ذكرت الأشياء بنصوصها وإن اعتبر غالب القوت فالدين في قوت غالب بل هو أسرع منفقوا بمثل إخوانه للفقير عن المسئلة في ذلك اليوم ثم إن الشارع ذكر تلك الأشياء بأول مقتضى لتخير فقضاء أنه لو كان غالب القوت المحطة فالخرج شعيراً الله يجوز ومذهب الشافعي أنه لا يجوز.

قال * باب وجوبها على أهل البادية

ذكر فيه حديثاً عن ابن عباس ذكر (أن فيه في رواية يزيد مدين من قمع) ثم قال (وهذا حديث يفرده يحيى بن عباد عن ابن جريج) قلت في سنن الباقين عند ذكر هذا الحديث أن يحيى هذا كان من خيار الناس وذكر ما دل على من وجه آخر عن ابن عباس فهو شاهد لحديث يحيى هذا ويشهد له أيضاً ما ذكرناه من حديث عمرو بن شبيب وغيره.

قال * باب يجوز إخراجها لأهل البادية من الأقط

ذكر فيه حديث كثير بن عبد الله المزني (عن ربيع عن أبي سعيد) قلت كثير هذا ضعيف وقال أبو داود كذاب

وقال الشافعي من أركان الكذب وقال ابن حبان يروى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ومع هذا ليس في حديث هذا الباب تخصيص أهل البادية بذلك *

* قال * باب من اختار قسم زكوة القطر بنفسه

ذكر فيه عن أبي إبي مليكة ثم قال (ورواه الشافعي بإسناده عن سالم بن عبد الله وقدم في ذكره في آخر باب التوبة في إخراج الصدقة) قلت * لا ذكر له في ذلك الباب وإنما رواه بعد ذلك بستة أبواب في آخر باب الاختيار في قسمها أو أمكنه ذلك *

* قال * باب وقت إخراج زكوة القطر

ذكر فيه حديثا في سننه أبو مشر فنجع السدي المدني (فقال غيره أو وثق منه) * قلت * اختلف كلام اليبقي فيه فظاهر كلامه ههنا أنه وضعه في باب انتظار العصر بعد الجمعة وفي باب التوبة في الحج عن المنسوب وذكر في باب كراهية قولهم جاء رمضان أنه مختلف فيه وإن بعضهم حدث عنه والبعض لا وقال ابن الجوزي قال يحيى والسائي والدارقطني ضعيف وفي الميزان ضعفه ابن الدبني وقال البخاري وغيره منكر الحديث وكان يبيى بن سعيد يستضعفه ويضحك إذا ذكره *

* قال * باب سقى الماء

ذكر فيه حديثا (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن عمه سراقه) إلى آخره * قلت * مرأت على كتاب السنن هنا حاشية صورتها كذا وقع وصوابه عن عبد الرحمن بن مالك بن جهم عن أبيه عن عمه سراقه نقلته من خط ابن الصلاح انتهى الحاشية وأخرجه ابن ماجه في سننه على الصواب *

* قال * باب وجوه الصدقة

ذكر في آخره حديثا عن أبي إبي كبة عن أبيه ثم ذكر (عن ابن الدبني أنه محمد بن أبي كبة) * قلت * ذكر المزي في أطرافه هذا الحديث ثم قال وروى عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن أبي كبة عن أبيه وفي الثقات لا ابن حبان عن ابن سعد أبو كبة روى عنه أهل الشام وأبوه عبد الله *

* قال * باب تصدق المرأة من بيت زوجها باليسير

ذكر فيه أخبارا ثم قال باب من حل هذه الأخبار على أنها تعطى من الطعام الذي أعطاه دون سائر أمواله استدلالا بأصل تحريم مال الغير إلا بأذنه وبما أخبرنا الرودباري فذكر أثرنا عن أبي هريرة وفي آخره (لا يمل لها أن

تصدق من مال زوجة أبا ذنه ثم قال (هذا قول أبي هريرة وهو أحدر رواية تلك الأخبار) قلت في مسند هذا الأثر عبد الملك الرزمي متكلم فيه وقال البيهقي في باب التراب في ولوغ الكلب (لا يقبل منه ما خالف فيه الثقات) وقال في باب شفعة الجوار (قيل لشعبة تحدث عن محمد بن حيد الله الرزمي ونُدع حديث عبد الملك ابن أبي سليمان الرزمي وهو حسن الحديث قال من حسننا فررت) ثم لو سلنا حصة هذا الأثر ذهب الشافعي والمحدثين أن العبرة بالما روى الراوى لا بما رأى وكيف يجعل ذلك على الطعام الذي أعطاه وفي حديث أبي هريرة وما تفتت من كسبه من غير امره بل يجعل ذلك على كل ما هو مازون فيه إما صريحاً أو عراً أو عادة *

• قال • **باب المملوك يتصدق بالسير من مال مولاه**

ذكر فيه حديث عمير مولى أبي الهيثم (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتصدق من مال موالي بشئ قال نعم والاجر ينكأ نصفاً) قلت في الحديث يشمل السير والكثير فهو غير مطابق للباب ثم ذكر من جماعته (انهم بأحواله الصدق بالسير ثم ذكر أن عبد الله بن عباس الذي غنم في غنم النخيل أسقه قال لا ثم لا إلا بما راحك) قلت وهذا يدل على امتناع التصديق بالسير فهو مخالف لما جاء ثم قال (وما يدل عليه ظاهره من الإباحة أولى بين رغب عن متابعة السنة يعني ظاهر حديث عمير) قلت والاولى بين رغب في متابعة السنة ترك ما يدل عليه ظاهر هذا الحديث من الإباحة فانه استباحه مال النير والاصل تحريره الإباحة كما ذكر البيهقي في آندم قريبا وقال في باب من يبيع ماله النير يبرأ منه وذكر حديث ثم قال باب من مريحاً انسان أو ماشيته وذكر فيه عن الشافعي أنه قال الكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد الأباذ نهائياً كلامه اللهم إلا أن يكون ثم ادن صريحاً أو عراً كما تقدم *

• قال • **باب الدخول في الصوم بأثمة**

ذكر فيه حديث عبد الله بن أبي بكر عن الزمري من سالم عن أبيه عن حفصة عنه عليه السلام ثم قال (اختلف على الزمري في استاده ورفعه وعبد الله بن أبي بكر أقام استاده ورفعه وهو من الثقات الإثبات) قلت • اضطرب استاده اضطراباً شديداً والذين وقوه أجل وأكثر من أبي بكر ولهذا قال الترمذي وقد عني عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح ثم ذكر البيهقي حديثاً عن روح أبي الزبيا عن عبد الله بن عباد عن الفضل بن فضالة قال قال قال الله أنزلني فردد به عبد الله بن عباد عن الفضل بهذا الاستناد وكلمة ثقات) قلت • كيف يكون كذلك وفي كتاب الضعفاء لأنه عبد الله بن عباد البصري ثم المصري من الفضل بن فضالة وأه وقال ابن حبان روى عنه

ابو الزبائع روح نسخة موضوعة *

قال * ﴿ باب المتطوع يدخل بينه قبل الزوال ﴾

ذكر فيه حديثا في سنده سليمان بن معاذ عن سهاك عن عكرمة ثم قال (هذا استناد صحيح) * قلت * كيف يكون صحيحا وسليمان هذا قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن حبان كان رافضيا غالبا وكان يظن الاخبار وهو سليمان ابن قرقم بن معاذ ينسب الى جد *

قال * ﴿ باب النبي عن استقبال رمضان بصوم ﴾

ذكر فيه حديثا عن جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ربيعي عن حفصة ثم قال (وصله جرير عن منصور بذلك حفصة وهو ثقة ورواه الثوري وجماعة عن منصور عن ربيعي عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) * قلت * قوله (وصله جرير عن منصور بذلك حفصة) يوم ظاهره ان رواية الثوري ومن معه ليست بموصولة وهو خلاف اصطلاح اهل هذا الشأن وقد اطلعا البحث معه في مثل هذا في باب النبي عن فضل الحديث فبما مضى ثم ذكر حديثا فيه ابو عباد عن ابيه عن ابي هريرة ثم قال (ابو عباد هو عبد الله بن سعيد المقرئ غير قوي) * قلت * ذكر يحيى بن سعيد انه استبان كذبه في مجلس وقال ابن حبان كان يظن الاخبار ويصم في الآثار حتى يسبق الى القلب انما يفتد لها واليهي الان القول فيه هنا وقال في باب من اتى الجمعة من بعد ذلك (منكر الحديث متروك قاله ابن حنبل) وقال في باب من قال المحدث ركاز (ضعيف جدا جرحه ابن حنبل وابن معين وجماعة من الائمة وقال الشافعي اتقى الناس حديثه)

قال * ﴿ باب الخبر الذي ورد في صوم رر شعبان ﴾

ذكر فيه (عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صوموا الشهر وسره) * قلت * هذا الحديث غير مطابق للباب اذ ليس فيه ان المراد بالشهر هو شعبان بل ذكر ابن حزم انه رمضان بلا شك وان سره مضاف اليه سواء كان اوله او آخره او وسطه فهو من رمضان لان شعبان *

قال * ﴿ باب من طلع الفجر وفيه شيء فقله ﴾

ذكر في آخره (انه عليه السلام قال لرجل لم لنداء فقال اني اريد الصوم فقال عليه السلام وانا اريد الصوم ولكن مؤذنا في بصره اوشى اذن قبل ان يطلع الفجر) ثم قال البيهقي (فان صح فكان ابن ام مكتوم وقع باذنه قبل الفجر فلم يتبع عليه السلام من الاكل) * قلت * قد قد منافي ابراب الاذان ان بلا لا كان في بصره شيء فقل هذا كان الاولى بالبيهقي ان يقول فكان بلا لا وقع باذنه قبل الفجر لانه هو الذي كان يصبره ضعف فيخالف بذلك عليه لا على

ابن ابي مكتوم الذي كان لا يؤذن حتى يقول لها الجماعة أصبحت أصبحت *

• قال • **باب من ذروه التي**

ذكر فيه حديث فاه عليه السلام فافطر ثم قال اختلف في اسناده • قلت • تقدم في ابواب الطهارة ابن مندة صححه وان الترمذي قال هو اصح شيء في هذا الباب *

• قال • **باب من صام يوم الشك لا يتروى الصوم فيه**

ذكر فيه حديثان يزعمون زرع عن شعبة ثم قال رواه ابو داود ووقع في بعض النسخ سعيدا • قلت • آلهي رأيتاه في سنن ابي داود وسيدوليد ذكر المزي في اطرافه غيره •

• قال • **باب كفارة من اتي اهله في رمضان**

• قلت • هذا الاطلاق يدخل فيه من اتي اهله فاسا ولا كفارة فيه ولا قضاء عند الشافعي وابي حنيفة وذكر البيهقي في هذا الباب حديث الاعرابي من رواية الزهري عن حميد بن ابي هريرة وذكر في رواية (فاقي النبي صلى الله عليه وسلم بكل فيه خمسة عشر صاعا من تمر) ثم قال (ورواه الاوزاعي وابن ابي خضعة عن الزهري هكذا اذكره هشام بن سعد عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة مثله ورواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري وجعل هذا التقدير عن عمرو بن شعيب قال في نسخة ان يكون نقد بر الكيل بقدره صاعا من رواية الزهري عن عمرو بن شعيب • قلت • تقدم في رواية الزهري هذا التقدير عن حميد وعن ابي سلمة فلا بد من ما الذي حمل البيهقي على ان جعله من رواية الزهري عن عمرو بن شعيب فقط ثم ذكر حديثا بسنده الى البخاري (قال حدثنا الاويسى حدثني ابن ابي الزناد عن عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عباد بن عائشة فذكرت الحديث) وفيه (فاقي النبي صلى الله عليه وسلم بقرق فيه عشرون صاعا) الى آخره ثم قال البيهقي ا قوله عشرون صاعا بلا غلط محمد بن جعفر وقد روى الحديث محمد بن اسحاق عن محمد بن جعفر بعض من هذا يزيد وينقص وفي آخره (قال محمد بن جعفر حدثت بعد ان تلك الصدقة كانت عشرون صاعا) • قلت • ابن اسحق تكلم فيه وقال البيهقي في باب تحريم قتل ماله روح الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن اسحق يومع هذا لم يذكر البيهقي سنده اليه حتى ينظر فيه والحديث رواه ابو داود في سننه عن محمد بن عوف عن ابن ابي مريم ثم من ابن ابي الزناد كاره البخاري والحديث الصحيح انما يطل برؤسها رواية اخرى اذا كانت ممن هو غير مستضعف والآخر رواية الضعيف لا تكون سببا لضعف رواية التوي وقال الخطابي ما ملخصه ظاهر الحديث ان خمسة عشر صاعا كاف للكفارة لكل مسكين مد وجهه الشافعي اصلا في اكثر المواضع التي فيها الاطعام الا انه روي في خبر سلة

واوس في كفارة الظهار في احدهما اللهم وسقوا الوسق ستون صاعا وفي الآخر اني بقرق وفسره ابن اسحق في روايته ثلاثين صاعا فلاحيط ان لا يقتصر على مدله ازان يكون التقدير بخمسة عشر صاعا امر بان يصدق به ونظام الكفارة بان عليه الى زمن السنة كن عليه ستون درهما فيعطى صاحب الخبز خمسة عشر درهما وليس فيه اسقاط ماوراءه من حقهم ولا يراة منه *

• قال • ﴿باب من روى الحديث مطلقا في الفطر﴾

ثم ذكر هارون رواية التقييد بالوطي • قلت • في نوادر الفقهاء لا ينبت نعيم اجمعا من اكل او شرب في نهار رمضان عامدا بلا عذر فعليه القضاء والكفارة الا الشافعي قال لا كفارة عليه انتهى كلامه والاكل والشرب عمدان في انتهاك حرمة الشهر مثل الوطي على ان الشافعي لم يقتصر بالكفارة على الجماع في الترج بل اوجبها في وطى البيهة والوطي الذي في الله بروقد روى النسائي في سننه الكبرى بسند صحيح عن عائشة انه عليه السلام سأل الرجل فقال افطرت في رمضان فامر • بالتصدق بالبرق ولم يسأله بماذا افطر وقد قال الشافعي ترك الاستفصال في قضاء الاحوال نزل منزلة عموم القتال *

• قال • ﴿باب من روى الحديث مطلقا في الفطر ولفظ يوم التخيير دون الترتيب﴾

• قلت • الرواية المذكورة في هذا الباب صريحة في التخيير لا موهمة له وبالتخيير قال مالك عملا بهذا الحديث • قال • ﴿باب من روى في هذا الحديث لفظة لا يرضاها اصحاب الحديث﴾

ثم ذكر من حديث الاوزاعي احدثني الزهري شاحيد من ابي هريرة بينا انا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يا رسول الله هلكت واهلكت الحديث ثم قال ضعف شيخنا ابو عبد الله لما حفظ هذه اللفظة واهلكت ثم استدل على ذلك اني قال (ولم يذكرها احد من اصحاب الزهري عن الزهري لا ما روي عن ابي ثور عن الملق بن منصور عن سفيان بن عيينة عن الزهري وكان شيخنا يستدل على كونها في تلك الرواية ايضا خطأ بأنه نظر في كتاب الصوم تصنيف الملق بن منصور بخط مشهور فوجد فيه هذا الحديث دون هذه اللفظة • قلت • ما استدالنا على قطي في سننه هذا الحديث من رواية ابي ثور كذلك وابو ثور فقيه معروف جليل المقدار ذكر الحاكم ابو عبد الله وابن سائران مسلما اخرج عنه في صحيحه فلا تترك روايته هذه بسقوطها في خط رجل مجهول ويحتمل انها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاطا من اسقط حجة على من زاد في الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته بالطريق الذي ذكره البيهقي اولادنا اخرج ابن الجوزي في كتاب التصحيح من طريق الله ارقطى ثانيا التيسابوري

ثم اخبرني عن مزيحة في سلامة بن روح عن عقيل عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة فذكر الحمد لله وفيه ملكك
واهلك وسلامة هذا المخرج عن ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال ابن حبان مستقيم وذكر البيهقي
في الخلائق ان ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حميد عن ابي هريرة
ان رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اهلك يا رسول الله هكذا باثبات الالف وفي المالم الضائي ما انقصه
في امر الرجل بالكفارة دليل على ان الرجل ككارة مثله لان الشريعة سوت بينهما الا فيما قام عليه دليل التخصيص
واذا الزم القضاء بجماها عمدا لزم الكفارة لهذا الملة كالرجل وهذا مذاهب اكثر العلماء وقال الشافعي يكره الرجل
كفارة واحدة وتجزئ عنها الالة عليه السلام اوجب عليه كفارة واحدة ولم يذكر هاجم حصول الجمع منها
وهذا غير لازم لانه حكاية حال لا عموم له ويمكن ان يكون مفطرة يرض او سفر او مستكره او ناسية لصومها
وفي نوادر الفقهاء لابن بت نسم اجمروا على ان المرأة اذا اطاعت على الجمع في رمضان ولا عذر لها فليها كفارة
اخرى الا الاوزاعي والشافعي قالوا كفارة تجزئ عنها *

قال * باب الحامل والمرضع خافط على وله بها افطر تاو تصدقنا عن كل يوم بدو قفتنا *
قلت * ظاهرا الحديث الذي ذكره في الباب الذي بعد هذا الباب انه لا فدية عليها ولا لها يرجي لها القضاء
فانها المسافر وايضا في وجبت الفدية لم يجب القضاء لان الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى فدية من صيام
الآية ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا لاجل مخالفت لظاهر قوله تعالى وعلى الذين
يعيقونه فدية وهم غير مراد بهذه الآية لانها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سباق هذه الآية وان تصوموا
خير لكم يدل على ذلك لانها ان خافنا تدين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لما لم يحظروا والاثنين صومهما وفي
نوادر الفقهاء لابن بت نسم اجمروا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا الشافعي قال
في احد الروايتين من عليها الكفارة *

قال * باب الحامل والمرضع لا بقدر ان على الصوم افطرتا وقضتا لا كفارة *
ذكر في حديث (ان الله وضع عن المسافر شرط الصلوة ومن المسافر والحامل والمرضع الصوم) قلت * بين البيهقي في هذا
الباب اضطراب سند هذا الحديث وقد يتناهي باب صلوات المسافر اضطراب متناهي وابطال الكلام عليه هناك وعلى
تقدم سلامته من الاضطراب ليس هو بباطل لهذا الباب اذ حقيقة قوض الصيام منها ان القضاء عليها كانه لا كفارة
قال * باب كراهية التوبة لمن حرك شهوته *

ذكر في آخره حديثا (من عمر رضي الله عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال فرائجه لا ينظرني) الحديث ثم قال (قد ربه عمر بن حمزة فان صح رضي الله عنه كان قويا بما يؤم تحريك القبة شهوة تواتر اعلم) عقلت هذا الحديث يرد من وجهين احدهما ان عمر بن حمزة ثقة بن معين وقال ابو احمد والرازي احاديث متاكدة والثاني ان الشرائع لا تؤخذ من المامات لاسيما وقد افق النبي صلى الله عليه وسلم عرف القبة باباحة القبلة ذكره ابو داود وغيره وهو في ذلك الوقت اشد واقوى منه حين رأى هذا المام فمن الحال ان يتخلى صلى الله عليه وسلم تلك الاباحة بعد موته حين كان عمراس واضعف من ذلك الوقت فلا حاجة الى تأويل البيهقي هذا الحديث بهذا التأويل الضعيف اذ لو كان معروف بما يؤم تحريك القبة شهوة كما زعم البيهقي لما اباحه النبي صلى الله عليه وسلم له في القبة بالطريق الاول.

• قال •

باب اباحة القبلة لمن لم تحرك شهوته •

ذكر في آخره (حدثنا عن عمر بن ابي سلمة انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم اقبل الصائم) الحديث ثم (قال رواه مسلم) قلت اخرج الشافعي في مسنده عن عطاء بن يسار ان رجلا قبل امرأة وهو صائم فوجد من ذلك فارسل امرأته تسئل عن ذلك الى آخره وقال ابن الاثير في شرح المسند هكذا أخرجه البيهقي مرسلًا وقال الشافعي وممن من يصل هذا الحديث ولا يحضر في ذكره وبقا يريد والله اعلم الرواية التي وصلها سلم عن عمر بن ابي سلمة ويكون قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه بث امرأته تسئل فكانه سألها هل تنفق الزوجان وقال البيهقي (فيه نظر فان عمر لم يكن يومئذ من الرجال الذين يستلون قبلة الصائم ولا كان له يومئذ زوجة لانه كان صيا ولله في الحبشة في السنة الثانية وقيل قبض عليه السلام وعمره تسع سنين وليس من اقدار الماهلين والجمع بين الروايتين فيه بعد).

• قال •

باب من اغشي عليه في ايام من شهر رمضان فلا يميزه وان لم يأكل فيها •

(قال الشافعي لانه لم يدخل في الصوم وهو يفتقه وقال اسما بن ابي سلمة صلى الله عليه وسلم انما الاعمال باليات) قلت اذا نوى يلا قد صح الصوم فطريان الاغناء عليه لا يضره كالنوم وكونه دخل فيه وهو لا يفتقه بشكل بالوافاق في بعض النهار فانه يصح صومه وان كان دخل فيه وهو لا يفتقه.

• قال •

باب استقباب السجود •

ذكر فيه حديث (تسجروا) قلت هو امر وظاهره الوجوب فهو غير مطابق للباب •

• قال •

باب استقباب تعجيل الفطرو تاخير السجود •

ذكر فيه حديث (اذا اقبل الليل وادبر النهار) قلت هذا الحديث ايضا غير مناسب للباب ثم ذكر حديثا في مسنده

طلحة بن عمرو والمكي * قلت * ذكره في باب وضع البني على اليسرى وقال ليس بالقوى *

باب ما ينظر عليه

* قال *

ذكر فيه حديث (اذا كان أحدكم صائماً فليطير على الثمر) من رواية (عاصم الاحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب بن سليمان بن عامر) ثم قال (وكذا رواه ابن حنبل عن هشام بن حسان عن حفصة ورواه هشام بن عمار عن حفصة فلم يرفعه) * قلت * لم أجده في الكتب المتداولة بيننا لمشام المستراني رواية في هذا الحديث وخرجه النسائي من طريق هشام بن حسان عن حفصة مرفوعاً ثم أخرجه عن عبد الله بن الحميم عن يوسف بن يعقوب وحماد بن مسعدة كلاهما عن هشام بن حفصة عن الرباب عنه بموقوفاً فظاهر سياق النسائي لهذا الحديث ان هشاماً الذي رواه موقوفاً في الطريق الثاني هو هشام بن حسان لا الله استوائي على ان الحافظ ابا عبد الله بن مندة أخرجه في كتاب معرفة الصحابة له من طريق روح بن عباد عن هشام بن حسان عن حفصة موقوفاً فصرح ان الراوي لموقوفاً هو ابن حسان *

باب الرخصة في الصوم في السفر

* قال *

ذكر في آخره (عن عبد الرحمن بن عوف قال الصائم في السفر كالمفطر) ثم قال (هو موقوف وفي اسناده انقطاع وروى مرفوعاً و اسناده ضعيف) قلت * أخرجه النسائي وغيره من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وقد قال ابن معين والنسائي لم يسمع من ابيه فهذا معنى قول البيهقي وفي اسناده انقطاع الا ان ابن حزم صرح بساعه من ابيه وتابع حميد بن عبد الرحمن اخاه باسالة فرواه عن ابيه كذلك كذا أخرجه ايضا النسائي في سننه بسند صحيح وذكر ابن حزم ان سنده في غاية الصحة وحيد سمع من ابيه نص عليه صاحب الكمال والرواية المرفوعة ذكرها ابن ماجه في سننه من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه وسنده حسن وذكرها ابن حزم ولم يذكر في اسناده اضطراب الاسانيد بن زيد وهو وان تكلموا فيه يسيراً فقد اخرج له مسلم في صحيحه *

باب من اختار الصوم في السفر

* قال *

ذكر فيه حديثان مسلم بن الحريق وفي سنده عبد الصمد بن حبيب غشكي عن البخاري (انه قال منكر الحديث اذهب) * قلت * هذا الذي في تاريخ البخاري عن عبد الصمد هذا انه لين الحديث وكذا ذكر صاحب الميزان وجماعة من البخاري ولم يقل احد عنه فيما علت انه قال فيه هذا القنط الذي حكاه عنه البيهقي فليُنظر فيه *

باب من لم يقبل على للال الفطر الا رواية شاهد بن

* قال *

ذكر في آخره اثران عن عمرو بن عثمان انه عوفي سنده عبد الاعلى بن عامر الطلي غشكي عن الدارقطني (انه قال غيره

أثبت منه) قلت هذا اللفظ من المارقطي توثيق له وقد ضعفه هو في سننه في مواضع اخر وقال البيهقي في باب من قال الرهن مضمون (عن ابن المديني سألت يحيى القطان عن عبد الاعلى الطلي فقال يعرف وينكر) وقال في باب اخراج زكاة القطر (فيروي) وفي الضعفاء لا ابن الجوزي قال احمد وابوزرقة ضعيف الحديث.

قال • باب الشهادة على هلال القطر بعد الزوال

ذكر فيه حديث ابن عمير عن عمومة له من الصحابة ثم قال (استاذ حسن واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات فسواء سمو اولم يسموا) قلت حسن استاده هنا وصححه فيامض في ابواب العيدين وكيف يكون صحيحا او حسنا وابو عمير يجهل قاله ابن عبد البر وقول البيهقي هنا كلهم ثقات يخالف لكلامه فيامض في باب فضل الحديث واطنا الكلام منه هناك.

قال • باب الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر

ذكر فيه اخبار كريب لابن عباس يرويه الهلال بالشام ليلة الجمعة وصومهم وصوم معاوية وقول ابن عباس (لكننا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين يوما او نراه فقال كريب اولنا تكتفي بروية معاوية قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثم قال البيهقي (يحتمل ان يكون ابن عباس اراد انه عليه السلام في قصة اخرى امد له لرويته او تكل المدة ولم يثبت عنده رويته يشاهدان لافراد كريب بهذا الخبر فلم يقبله) قلت يقول ابن عباس لاحين قال له كريب اولنا تكتفي بروية معاوية بعد هذا الاحتمال.

قال • باب المقرر من رمضان يؤخر التقضاء ما بينه وبين رمضان آخر

ثم ذكر قول عائشة (كان يكون علي الصوم من رمضان فاستطيع ان اقصيه الا في شعبان) قلت عموم قوله تعالى فسد من ايام اخره يقتضي ان تاخير القضاء ليس يعيد الى مجيئ رمضان آخر وتأخير عائشة لما كان لانه عليه السلام كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فشتغل في التقضاء وفي فبراير رمضان تنقض خلدته وفي الاستدكار قال داود من اوجب القدية على من اخر التقضاء حتى دخل رمضان آخر ليس منه حجة من كتاب ولا سنة ولا اجماع.

قال • باب من قال اذا فرط في القضاء حتى مات اطعم

ذكر فيه الرازي عن ابن عمر ثم اخبره مرفوعا من حديث شريك (عن محمد بن ابي ليلى عن قانع عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب) ثم قال (هذا خطأ من وجهين احدهما رفعه وانما هو من قول ابن عمر والآخر قوله نصف صاع

ابن عمر مرفوعا وروي في مقابلته عن ابي هريرة في النهي عن القطع مرفوعا وكيف يكون ذلك صحيحا ومذهب ابي هريرة جواز التفریق ومذهب ابن عمر المتابعة قلت على الحديثين يكون مذهب الراويين بخلافها وليس ذلك مذهب البيهقي ولا اكثر الحديثين وكثيرا ما يخالف الراوي الحديث فلا يلتصقون الى الراوي ولا يرجعون عليه ويقولون العبد مقلد لا مرائي ثم ذكر البيهقي حديث ابي هريرة المذکور وفي سنده عبد الرحمن بن ابراهيم المدني فقال (ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني) قلت له الذي نقله ابن الجوزي والذهبي في كتابه في الضعفاء وكتابا به المسمى بالميزان من النسائي انه قال في عبد الرحمن هذا ليس بالقوي وفي تاريخ البخاري انه ثقة وفي كتاب ابن القطان قال البخاري قال حبان ثنا عبد الرحمن بن ابراهيم ثقة وقال ابن معين ثقة وقال ابن حنبل ليس به باس وقال ابو زرعة لا باس به احادته مستقيمة وعند الدارقطني في اسناد هذا الحديث توثيقه في السند ثانيا بن هلال ثابعا عبد الرحمن بن ابراهيم القاص وهو ثقة وقال ابن عدي لم يجين في حديثه ورواياته حديث منكر فاذا ذكره به قال ابن القطان فهو مختلف فيه والحديث من روايته حسن *

باب الصائم يكمل

* قال *

ذكر فيه حديث عباد بن منصور (من عكرمة عن ابن عباس قال عليه السلام عليكم بالاعتد) الحديث ثم قال (هذا صحيح ما روي في اكمال النبي صلى الله عليه وسلم) قلت * ظاهر هذا الكلام يقتضي صحة هذا الحديث وكيف يصح وعباد بن منصور ضعيف عندهم وقال الترمذي لا نعرفه على هذا الاقظالا من حديث عباد بن منصور انتهى كلامه ولحديث علة اخرى وهي ان عباد لم يسمه من عكرمة بل ينهار جلان ذكره ابو جعفر العقيلي عن ابن المديني سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول قلت لعباد بن منصور سمعت ما مررت بهلا من الملائكة وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتمل ثلاثا فقال حدثني ابن ابي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى ما ذكره العقيلي وابن ابي يحيى متروك وقال ابن المديني ما روي داود بن الحصين عن عكرمة فنكر ذكره الذهبي في الكشف ثم قال البيهقي (وقد روي عن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع وليس بالقوي عن ابيه عن جده) الى آخره قلت * اغفلوا القول في محمد هذا فقال البخاري في تاريخه مكر الحديث وحكي فيه عن ابن معين انه قال ليس بشئ وهو وابنه سروي كتاب ابن الجوزي ان الدارقطني ضعفه وان الرازي قال عنه ذاهب الحديث وفي الكمال قال عبد الرحمن سأل ابي عنه فقال ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ذاهب والبيهقي الا ان القول فيه وشيخه الحاكم وثقه وخرج له في مستدرکه في مناقب الحسن والحسين ثم قال البيهقي : ورواه سعيد بن ابي سعيد الريدی صاحب بقية من

هشام بن عروة الى آخره ثم قال (وسعيد الزبيدي من مجهول شيوخ بقية) قلت وسعيد شمع بقية كما ذكره البيهقي آخر اقواله او لا (صاحب بقية) وهو مغالط لكلامه آخر اولاده اهل هذا الشأن وقد ذكرنا فيما تقدم في باب ما لا تنس له سائلة اذ مات في الماء ان صاحب الامام حكي عن ابي بكر الخطيب انه وثق سعيد اهداوه كرا من اسم ابيه عبد الجبار وذكرنا هناك من ابن حبان انه ذكره في الثقات وانه من اهل التمام وان اهل بلد رروا عنه وهذا يعني عنه الجاهالة وصرح المزي ايضا في اطرفه بانه سعيد بن عبد الجبار ثم ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن النعمان بن سعيد ابن هروذ عن ابيه من جده في النهي عن الاكتمال للصائم قلت وسكت عنه البيهقي وذكره ابو داود في سننه وحكي عن ابن معين انه قال هو حديث منكر وسكت البيهقي ايضا عن عبد الرحمن بن النعمان وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين وقال الرازي صدوق *

قال * باب السائم يجتمع لا يطل صومه *

ذكر فيه حديثا (عن آدم بن شعبة عن حميد سمعت ابا جابر انسا اكمتم فكرهون الحجابة) ثم قال البيهقي (رواه البخاري عن آدم بن شعبة سمعت ابا جابر الصحيح ماروينا عن آدم) قلت وصرح البخاري في روايته بسامع شعبة من ثابت وفي الصحيحين من روايته من ثابت عدة احاديث فيحصل على انه سمع هذا الحديث من ثابت بلا واسطة ومررة اخرى بواسطة وهذا الاولى من تخطئة البخاري ثم ذكر حديثا في سننه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم فقال (ليس بالقوي) قلت معنى ذكره قرياني باب من ذرعه القى فضعفه هناك وضعفه ايضا في باب الحوت والجراد يوثان في الماء وفي ابواب الزكوة *

قال * باب ما يلتصق الحفاظ في صحيح هذا الحديث يعني افطر الحاجم والمجموع *

ذكر في او اخره (عن ابي داود قلت لا محمد بن حنبل اي حديثا سمع في افطر الحاجم والمجموع قال حديث ابن جريج عن مكحول عن شيخ من الحمي عن ثوبان) قلت وسكت عنه البيهقي رايباه وكيف يكون اصح الاحاديث في هذا الباب وفيه مجهول وهو شيخ من الحمي بل اصح منه حديث ثوبان من غير هذا الطريق وحديث رافع وشداد كما تقدم *

قال * باب ما يستدل به على نسخ الحديث *

ذكر فيه حديث ابن عباس (احتجم عليه السلاهم مرما صا) ثم قال (قال الشافعي سماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يصحبه محرما قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ستة عشر وحديث افطر الحاجم والمجموع سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين فان كانا ثابتين

حدث ابن عباس نافع وحدث افطر الحاجم والحجوم منسوخ واستاد الحديقين ما مشبه وحدث ابن عباس
 انهما استادا ه قلت لا اشباه في استاد حدث افطر الحاجم والحجوم اذ صححه احمد وابن الدني واسحق الخنظلي
 والدارمي من طريق شداد كاحكام البيهقي عنهم في الباب السابق وحكي الترمذي عن احمد انه قال اصح شيء
 في هذا الباب حديث ثوبان وشداد وصح ايضا من طريق رافع كما تقدم وكيف يكون حديث ابن عباس امثلهما
 استادا وفيه يزيد بن ابي زياد متكلم فيه قال البيهقي في باب الكسر بالاء (ضعيف لا يمتنع به) على انه قد اختلف التوقيت
 وفي حديث شداد في ذكرها انه كان عام الفتح والني صلى الله عليه وسلم كان حينئذ بمكة واخرج البيهقي في المصنف
 في باب الانفاطار بالحجامة من حديث ابي داود (ان ذلك كان بالقيح) وهو بالمدينة ولم يذكر عام الفتح وكذا اخرجه
 البيهقي في ذلك الباب من حديث ثوبان ايضا في دعوى النسخ على هذا انظر ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر انه كان
 يحنط وهو صائم ثم تركه بعد فكل يحنط بالليل) الى اخره وذكر ايضا انه كان يحنط في رمضان عند القطر
 قلت وهذا ان الاثر ان عكس مقصود البيهقي فايراد ههنا في هذا الباب غفلة منه

قال ه باب الشيخ الكبير فطر ويقتدى ه

ذكر فيه عن ابن عباس وعائشة انها قرأت على الذين يطوفونه قلت ه مذهب الناصبية ان القراءة الشاذة لا يمتنع
 بها وليست بقرآن ولا خبر وقد تقدم نظير هذا في الصلوة الوسطى ه

قال ه باب السواك للصائم ه

ذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وفي سنده عاصم بن عبيد الله فقال فيه (ليس بالقوي) قلت ه هو ضعيف ضعفه مالك
 وغيره وضعفه البيهقي في باب استبانة الخطاء والان القول فيه معنائهم ذكره حديث (خير خصال الصائم السواك)
 وفي سنده مجاهد فقال فيه (غيره اثبت منه) قلت ه ظاهر هذا القنط توثيق مجاهد فان قصد ذلك فقد ناقض هذا
 في باب التنية ان شهادة الرقة فقال (مجاهد ضعيف وان قصد بذلك تضعيفه فقد اخطأ في عبارته فضعف بل نقض يقتضي
 التوثيق ومجاهد وان تكلموا فيه فقد وثقه بعضهم واخرج له مسلم في صحيحه ثم ذكر حديثا في سنده ابو اسحق
 الخوارزمي فقال فيه (ينفر دبه ابو اسحق ابراهيم بن بطار ويقال ابراهيم بن عبد الرحمن قاضي خوارزم حدث
 عن عاصم بالما كبير لا يمتنع به) قلت ه جعلهم ارجلا واحدا وفي الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن بطار الخوارزمي
 ثم ذكر ترجمة اخرى ابراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي فخطبها رجلين ووافقه على ذلك الذهبي
 في الضعفاء ه

قال: باب من كره السواك بالشئ إذا كان صائلاً سب من خلفه في الصائم

قلت في السواك تطهير واجلال للرب لان مخاطبة الظاهر مع طهارة التم تنظيم لاشك فيه وليس في الخلو ف تنظيم ولا اجلال ويدل على ان محله اعظم من تحمل محلة الخلو ف قوله صلى الله عليه وسلم لو لان اشق على امتي لامرته بالسواك والذي كرهه بالشئ خصص العمومات بغير ذكره مزيل الخلو ف وهذا الاستدلال معارض بالمعنى الذي ذكرناه هكذا ذكر ابن عبد السلام وايضاً فان المنصضة تزيل الخلو ف وم لا يكرهونها وقال بعضهم الخلو ف تطهير اتمه التم من خلوا المحلة والسواك لا يزيله وانما يزيل وسخ الاستن ثم ذكر البيهقي اثره من على وفي سنده كيسان ابو عمر بن يزيد بن بلال فقال (كيسان ليس بالقوي) قلت عالة في كتاب ابن الجوزي والذهبي ان يحيى ضمنه وضعفه الساجي ايضاً في كتابه وقال الذهبي يزيد بن بلال حديثه منكرو وقال ابن حبان لا يصح به ثم ذكر البيهقي (ص ابى هريرة انه قال لك السواك الى العصر فاد اصلبت العصر فانه فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول خلو ف في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك) قلت في سنده عمر بن قيس هو سند الكشي سكت عنه البيهقي وهو ما قال احد النساءى والقلاس وغيرهم متروك وقال احد احاديثه بواسط لا تاسوي شيئاً وقال البيهقي (ضعيف لا يصح به) ذكره في باب من روى في غير ارضه ومع ضعف هذا الاسناد فقد روي عن ابى هريرة خلاف هذا قال ابن ابي ثيبة في مضغته ثاو كعب عن سعيد بن بشير عن قتادة عن ابى هريرة مثل عن السواك للصائم فقال اد ميت في اليوم مرتين وهذا اسند حسن الا انه مرسل ورواه عبد الرزاق عن عمر بن قتادة

باب صيام التطوع والخروج منه

قال:

ذكر فيه احاديث واكتارا وليس في جميعها في القضاء ثم ذكر حديثاً عن الشافعي عن ابن عينة عن طلحة بن يحيى الى آخره ثم حكى (عن الشافعي ان قال سمعت ابن عينة عامة مجالسته لا يذكر في صاوم يوم ما سكت ثم مرفته عليه قبل ان يموت سنة فاجاب فيه صاوم يوم ما سكت) قال البيهقي (رواية عامة دهره لهذا الحديث لا يذكر فيه هذا اللفظ مع رواية الجماعة من طلبة لا يذكره منهم احد منهم الثوري وشعبة وعبد الواحد بن زباد وكيع وجمي القطان ويحيى بن سعيد وغيرهم تدل على خطأ هذه اللفظة) قلت هذه زيادة من ثقة امر علياً في مقبولة وقد تأيدت بما سذكر ان شاء الله تعالى ثم ذكر البيهقي حديثاً (من عائشة انه عليه السلام قال لما عندك شئ قالت نعم قال اذا افطروا ان كنت فرضت الصوم) ثم قال البيهقي (استاد صحيح) قلت كيف يكون اسناد اصحبا وفي سليمان بن معاذ ويقال له سليمان بن قرقم قال ابن معين ليس بشئ وفي البزاة قال ابن حبان كان رافضياً غاليا ومع ذلك يثقب الاخبار

ثم ذكر البيهقي (عن ابن مسعود انه قال ان شئت افطرت وان شئت صمت ومن ابن عباس كان لا يرى باساً ان يفطر
الانسان في صيام التطوع ومن جابر بن سمرة قلت ليس في ذلك كله ولا في حديث عائشة المتقدم في القضاء وقد روي
عن ابن عباس القضاء قال ابن ابي شيبة ثاو كعب عن مسعر عن حبيب عن - طاء عن ابن عباس قال يقضي يوماً ما سكته
وقد ذكر ما لبيد في باب من رأى عليه القضاء وحبيب هو ابن ابي ثابت وعطاء هو ابن يسار وهذا سند صحيح وقال ابن
ابي شيبة أيضاً انا سمعنا ابن ابراهيم عن عثمان بن عيسى عن ابي عبد الله عن ابي بصير انه صام يوماً ففطر عشاءه اذ ما انظر فسال
عد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله فامرهم ان يقضي يوماً ما سكته وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ما خلا فيمن فانه اخرج
له اصحاب الائمة ورواه ابن سعد وابن سفيان والدارقطني ثم ذكر البيهقي (عن ابن عمر قال الصائم بالخيار ما بينه
وبين نصف النهار) قلت وليس في هذا ايضا كافي القضاء ومذهب ابن عمر ان المتطوع اذا افطر من غير مذر
عليه القضاء كذا ذكره ابو هريرة عن عبد البر وذكره ايضا ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار عن ابن عمر بسند صحيح ثم
قال البيهقي (وروي هذا من اوجه اخر مرفوعاً ولا يصح رفعه) ثم ذكر مرة ما يستدعي احدهما من حديث انس والثالث
من حديث ابي امامة قلت في السنن من ابن عمر بن عمار عن جعفر بن الزبير فضعف البيهقي موثوقاً وسكت عن جعفر
وقال في باب علة حديث محمد (هو متروك) وكذا قال في الافيات

قال . باب التخيير في القضاء ان كان صومه متلوفاً

ذكر فيه حديث حادين سلة (عن مالك عن هارون بن ابي حاتم عن ابي حاتم الحديث) وفي آخره وان كان تطوعاً ما كان
شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى . قلت هذا الحديث اضطرب مناوئته اما اضطراب في ظاهره وقد ذكر
فيه انه كان يوم الفتح وهي اسلمت عام الفتح وان الفتح في رمضان فكيف يلزمها قضاءه واما اضطراب في
فاته فله على سائر ما فيه تنافراً واه عن ابي صالح وثارة من جعدة وثارة من هارون هما ابو صالح فهو اذ كان
بأذا من ضعفه قال البيهقي في باب الكسر لما لا يصح تحريمه وقال في باب اصل القسام ان ابو صالح عن ابن
عباس ضعيف وعن الكشي قال لا ابو صالح كل ما حدثك به كذب وفي سنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث
وعن حبيب بن ابي ثابت كما نسى ابو صالح مولى ابي حاتم الحديث وروى عن النسائي وقد روي انه قال في مرضه كل من
حدثك به فهو كاذب وفي التنازل لاراءه رمزي الدرر وغزن بلغة فارس الكتاب واما جملة فمجهول قال البخاري في تاريخه
جسد من ولد ابي حاتم عن ابي صالح عن ابي حاتم يروي عنه شعبة لا يعرف الا بمحدث فيه فظروا قال النسائي لم يسمعه جملة
من ابي حاتم وقد بين ذلك البيهقي في الباب الذي قبل هذا واما هارون فمجهول الحال قاله ابن التتال واخلتف في

نسبته قليل ابن ام هاني وقيل ابن ابي ام هاني وقيل ابن ابي ام هاني وقال الترمذي حديثاً ما هاني في اسناده مقال
وقال النسائي اختلف على سبائك فيه وسبائك ليس يعتمد عليه اذا اتحد بالحدوث وقال عبد الحق هذا احسن
احاديث ام هاني وان كان لا يحتج به وقد روى النسائي وغيره من غير طريق سبائك وليس فيه قوله فان شئت
فاقضيه وان شئت فلا تقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سبائك غير حماد بن سلمة وقد قال البيهقي في باب من ادى
الزكاة وليس عليه اكثر (سامحظة في آخر عمره فالحفاظ لا يحقون بما يخالف فيه ويعتبون ما ينفرد به عن قيس بن
سعد وامثاله) وقال في باب من صلى في ثوبه اوثقه اذى (متخلف في عدائته) وقد روى البيهقي هذا الحديث في
الباب الذي قبل هذا من رواية حاتم بن ابي صفيرة وابي عروة كلاهما عن سبائك وليس فيه هذا اللفظ واخرجه
النسائي كذلك من رواية ابني الاحوص عن سبائك واخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سبائك
ثم ذكر البيهقي حديثاً من الحديث وفي آخره (انظر وعمر يوم ما كانه ان شئت) فقلت به اخرجه الله ارقطى من حديث
الحديث ومن حديث جابر وليس فيها قوله ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الولاية في كتابه النكاح
من حديث الحديث

باب من رأى عليه القضاء

قال *

ذكر في حديثنا منقطعاً عن الزهري ثم قال (هكذا رواه الثقات من اصحابه) فذكر منهم عبيد الله بن عمرو قلت به اخرجه
ابو عمر من حديث ابني خاله الاحمر من عبيد الله بن عمرو يعني بن سعيد وجماع بن ارملة كلهم عن الزهري عن عروة
ان عائشة وحفصة اسمعتا حديثي الحديث واخرجه الاثني عشر من طريق يحيى بن سعيد كذلك واخرجه ايضا كذلك
من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عتبة عن الزهري ثم ذكر البيهقي (ان جعفر بن يقان وصالح بن ابي الاخضر وسفيان
ابن حسين روه كذلك عن الزهري متصل) فقلت به وكذلك رواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري ذكره الترمذي
ورواه صالح بن كيسان كذلك عن الزهري ذكره صاحب التمهيد وقد روى عن زبيل من عروة رواية الزهري
عن عروة مسنداً ورواه مرة كذلك من عائشة وها احسن حديث في هذا الباب اسناداً كذلك قال ابو عمرو
اخرج الاول من طريق ابني داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن ابن الهاد من
زبيل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت اهدي لي ولحفصة طعاما وكذا اصابتين فانظر قائم دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله انا اهديت لاهدية فاشترينا ما نقال لاهية كما صومايو ما مكانه ثم اخرجه
من جهة النسائي انا الربيع انا ابن وهب اخبرني حيوة وصبر: مالك عن ابن الهاد كذلك سواء واخرج الثاني من

طريق النساء انا لحد بن ميس عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت أصبحت صائمة انا وحفصة واحدة لاطعام فاعيننا فانظر فاندخل النبي صلى الله عليه وسلم فبادرتني حفصة فسأله فقال صومايو ما مكانه انتهى ما ذكر ما يروى عمرو الحديث الاول اخرجه ابو داود في سننه وسكت عنه والحديث الثاني اعنى حديث جرير اخرجه ابن حبان في صحيحه وفي مصنف ابن ابي شيبة ثنا عبد السلام عن خفيف عن سعيد بن جبير ان عائشة وحفصة استجبتا صائتين فانظرتا فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم بقضائهما وهذا الحديث يؤيده ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا الا ان تلوح اى الا ان تلوح فيركب اذ الاصل في الاستئذان هو الاتصال وفي التمسيد روى وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن ابي حاتم عن سعيد بن المسيب خرج عمر بن ماعلى اصحابه فقال الى أصبحت صائما فترت في جارية لي فوكت عليها فأتروا فلم يالوا ما شكا فيه فقال له علي أصبت حلالا وتقضى يوما مكانه فقال له عمر انت احسنهم نبياً *

باب الاختيار للحاج في ترك صوم يوم عرفة

قال * ذكر فيه حديث ابي هريرة وفي سنده مهدي بن حسان * قلت * ذكر صاحب الكمال والزى في تهذيبه انه مهدي ابن حرب * ثم ذكر البيهقي في آخر الباب حديث (افضل الدعاء دعاء يوم عرفة) * قلت * ليس هو يناسب لهذا الباب والصواب ما نقله في كتاب الحج فذكر هناك بابا في صوم يوم عرفة ثم ذكر فيه * باب افضل الدعاء دعاء يوم عرفة ثم ذكر هذا الحديث فان قيل انما ذكره في هذا الباب لتيسر على فضيلة الدعاء في هذا اليوم فلهذا يترك الحاج صومه ليتقوى على الدعاء * قلت * فضيلة الدعاء فيه ليست مخصوصة بالحاج ولهذا تركت طائفة صباه بركة وغيرها لاجل الدعاء منهم جنيد بن عمرو ومحمد بن المسكدر *

باب العمل الصالح في عشرة ذي الحجة

قال * ذكر فيه حديث هيدة (من امرأته من يرض أزواجه عليه السلام كان عليه السلام يصوم تسع ذي الحجة) ثم ذكر حديث مسلم (عن عائشة مارةً به عليه السلام صائما في المشرق) ثم قال (الثبت مقدم على النافي) * قلت * انما يقدم على النافي اذا تساوى في الصحة وحديث هيدة اختلف عليه في استاده فروي عنه كأحمد وروى عنه عن حفصة كذا اخرجه النسائي وروى عنه عن امه عن ام سلمة كذا اخرجه ما يروى داود والنسائي *

باب جواز قضاء رمضان في تسعة ايام من ذي الحجة

قال * قلت * مراده في التسع الاول فتساهل في جواره ثم اخرجه عن علي بن عيسى عن سفيان عن ابي اسحق قال قال علي

لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة إلى آخره ثم قال (وروي بإسناد الحسن عن علي بن كراهية القضاء وهذا لأنه كان يرى قضاءه في إحدى الروايتين منه متباً فإذا زاد ما وجب عليه قضاءه على تسعة أيام انقطع كتابه ليوم الحر و أيام التشريق) قلت: أحتاج إلى تأويل هذا الأثر إذا صح وليس هو صحيح فإن علي بن عبيدوان كان ثقة إلا أنه في سفن ضعيف كذا قال ابن ميمون وإيضاً فابوصح السبي لم يسمع عنها وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه من حمرو الثوري عن أبي إسحق عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي قال لا تقض رمضان في ذي الحجة فادخل بينهما رجلين وأخرج إلى ابن شبة في مصنفه هذا الأثر فقال لنا أبو الأحوص عن أبي إسحق عن الحارث عن علي قال من كان عليه صوم من رمضان فلا يقضه في ذي الحجة فإنه شهر نسك وفي هذا إرمان واحد ما أنه أدخل بين أبي إسحق وبين علي الحارث الأعور وهو ضعيف والثاني فإنه على التهي بأنه شهر نسك لا بأنه يقطع التتابع كزعم البيهقي ورواية السبعين من علي قد ضعفها هو فيما تقدم لكونها من رواية الحارث الأعور فكيف يأول بها هذا الأثر ورواية الحسن من علي لم يذكر البيهقي سنداً لها لينظر فيه والحسن أيضاً لم يسمع عنها *

• قال • **باب من زعم أن صوم عاشوراء كان واجباً ثم نسخ**

ذكرني آخره حديث أبي موسى الأشعري (قصصه) أنتم الحديث ثم قال (رواه البخاري ومسلم) ثم أخرج حديثنا عن ابن عباس إلى آخره ثم قال (وأخرجناه من حديث أبي موسى الأشعري في الأمر بصومه) قلت: وهذا الكلام الآخر تكرار لا فائدة فيه •

• قال • **باب ما يستدل به أنه لم يكن واجباً قط**

ذكر فيه حديث يخاص مائة ثم ذكره من وجه آخر ولطفه (فمن شاء منكم أن يصوم فليصم) قلت: وهذا التغيير وقت إخباره صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه لم يكن واجباً قبل ذلك وكذا الكلام على حديث ابن عمر المذكور بعد. وقد أخرج البيهقي في الباب السابق وعزاه إلى الصحيحين عن عائشة أن صوم عاشوراء كان واجباً وأنه لما جاء الإسلام أخبرهم صلى الله عليه وسلم بوجوبه ثم نسخته فاحتضرت عائشة في حديث هذا الباب على التغيير نسخ الوجوب وحديثها المذكور هناك بين ذلك •

• قال • **باب الصوم في أشهر الحرم**

ذكر فيه (أن جماعة روي عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المشرم عن حميد عن أبي هريرة أنه قال: رواه عنهم في أسناده حميد بن عبد الرحمن بن عمرو الرقي) فذكر (أنه) رواه عن عبد الملك بن جندب بن سفان إلى آخره. قلت: ليس

هذا ايضا لانه لكن لعبد الملك فيما سار ان سمع من رجلين وقد تقدم مثل هذا في حديث انطار الحاجم والمجروح وفي غيره.

قال *

باب من ائى الشهر يصوم الايام الثلاثة

ذكر فيه حديث روح (شاهام عن انس بن سيرين عن عبد الملك بن قنادة بن لمعان عن ابيه) ثم ذكره (عن روح) تناسبت سمعت اناس سمعت عبد الملك بن منال عن ابيه) ثم قال (روينا عن ابن معين انه قال هذا خطأ انما هو عبد الملك بن قنادة بن لمعان) قلت قد تويع روح على قوله ابن منال ماخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابي الوليد الطيالسي ثا شعبة حدثني انس سمعت عبد الملك بن منال عن ابيه ثم قال ابن حبان المنوال بن لمعان القيسي له صحبة وليس في الصحابة منال غيره واخرجه احمد في مسنده كذلك فقال ثامد بن جعفر ثا شعبة عن انس عن عبد الملك بن منال فذكره وفي اطراف المزي ان سليمان بن سريب ايضا رواه عن شعبة كذلك.

قال *

باب صوم الشتاء

ذكر فيه حديث ما مر من مسعود الصوم في الشتاء التنية الباردة ثم قال (مرسل) قلت عامر هذا قال ابن حنبل ارى له صحبة وعده ابن حبان وابن مندة وابن عبد البر من الصحابة وذكر ابن حنبل حديثه هذا في مسنده.

قال *

باب من لم ير سرد الصوم باسا اذ لم يخف ضعفا ونظر الايام التنية

ذكر فيه حديث ابي موسى (من صام الله مرضفت عليه جهنم) الى آخره وقلت وظاهر هذا الحديث يقتضي المنع من صوم الله مرضف مخالف لمقصود البيهقي وقد اورد ابن ابي شيبة في مصنفه في باب من كره صوم الله مرضف واستدل به ابن حزم على المنع وقال انما اوردته رواته كلهم على التهديد والوعيد عن صومه وقال ابن حبان في صحيحه ذكر الاخبار عن نفي جواز سرد المسلم صوم الله مرضف كره هذا الحديث ثم قال القصد فيه صوم الله مرضف في ايام التشريق واليدين ما وقع التخليط على صائم الله مرضف من اجل صومه الايام التي تعني عن صيامها *

قال *

باب الديل على انها في كل رمضان معنى ليلة القدر

ذكر فيه حديثا عن ابي ذر قلت سكت عنه وفي مسنده عكرمة عن ابن جابر متكل فيه قال البيهقي في باب من الترح بظهور الكعب (غزوة القنطان وابن حنبل وضعفه البخاري جدا) وقال في باب الكسر بالاء اختلط في آخره وساء حفظه فروى ما لم يراجع عليه وفي مسنده ايضا مرثد وهو مجهول كذا في الضعفاء للذهبي *

قال *

باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين

ذكر فيه حديث ابي هريرة (كم مضى من الشهر قلنا ثمان وعشرون وفي ثمان فقال عليه السلام بقي سبع اطالبوها الليلة

الشهر تسع وعشرون) وقلت هذه الالف واللام للعدد اى هذا الشهر تسع وعشرون مثل هذا قوله عليه السلام في حديث الايلة الشهر تسع وعشرون وانما قال عليه السلام اطلبوها الليلة مراعاة لسابعة تبقى من الشهر كما صرح به في حديث ابن عباس وكانت تلك الليلة هي الليلة السابعة باعتبار ما بقي كما صرح به عليه السلام في قوله بقي سبع فلي هذا لم يارم بطلبها في تلك الليلة لكونها ليلة ثلاث وعشرين بل لكونها الليلة السابعة كما مرحت لو كان ذلك الشهر اسلا لا يارم بطلبها ليلة اربع وعشرين لكونها السابعة باعتبار ما بقي فعل هذا لادلالة في الحديث لطلبها ليلة ثلاث وعشرين كما ذكره البيهقي *

باب الترغيب في طلبها في السبع الاواخر

قال * ذكر في آخر حديث عبادة بن الصامت: انهم تسوها في الشهر الاواخر في الخامسة والسابعة والتاسعة وقلت وهذا الحديث ايضا غير مناسب لهذا الباب لانه ان اريد الخامسة والعشرون والسابعة والعشرون والتاسعة والعشرون تلاوجه لقوله في السبع الاواخر لان الباقي اقل من سبع وان اريد الخامسة التي تبقى والسابعة التي تبقى والتاسعة التي تبقى كما صرح به الحذري وصرح به في حديث ابن عباس فالباقي اكثر من سبع فكان الوجه ان يقول في الباب من التسع الاواخر وفي الشهر الاواخر كما صرح به في حديث عبادة

باب الترغيب في طلبها ليلة سبع وعشرين

قال * ذكر فيه حديث ابن حريزة (ايكم يذكر حين طلوع القمر وهو مثل شق جفنة) وقلت وهذا ايضا غير مناسب للباب لان طلوع القمر كذلك لا يختص بليلة سبع وعشرين قال القاضي عياض فيه اشارة الى انها لما تكون في اواخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر انتهى كلامه وقد خرج النسائي بسند صحيح عن ابي اسحق انه سمع ابا حذيفة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نظرت الى القمر ليلة القدر فرأيت انه كانه فلق جفنة قال ابو اسحق انما يكون ذلك صبيحة ثلاث وعشرين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (عليك بالسابعة) وقلت بهيتمل ان يريد السابعة التي تبقى كما صرح بذلك في حديث ابن عباس المتقدم وقد خرج صاحب التمهيد هذا الحديث من طريق ابن خنبل بسنده ثم قال ابو عمر يريد سابعة تبقى وذلك محفوظ في حديث ابن عباس اذ ذكر ما خلق الله على سبع ثم قال وما رآها الا ليلة ثلاث وعشرين سبع تبقى وقد ذكرنا هذا الخبر في باب حميد انتهى كلامه فلي هذا ليس هذا الحديث ايضا مناسب للباب وقد ذكر البيهقي بعد هذا (عن ابن عباس انه ترد في السابعة فقال سابعة تحض او سابعة تبقى من الشهر الاواخر) *

باب المتكف يصوم

قال *

ذكر فيه من حديث عبد الله بن بديل (شاعروين دينار عن ابن عمر عن عمر انقال النبي صلى الله عليه وسلم ان علي بن ابي طالب
 احكمه فقال عليه السلام فاحكموه صم) ثم ذكر البيهقي عن الدارقطني انه قال قد روي عن بديل من عمرو هو
 ضعيف الحديث قال الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر لان الثقات من اصحاب عمرو
 لم يذكروه منهم ابن جريج وابن عينة والحمادان وغيرهم وابن بديل ضعيف الحديث قلت فانما ضعه هذان الرجلان
 وهما متأخران وفي الميزان غمزه الدارقطني وشاه غيره وقال ابن عدى لا اعلم لم يقدّم بين يديه كلاما فاذكرة وذكر
 ابن ابي حاتم عن ابن معين انه قال فيه مكى صالح وذكره ابو حفص بن شاهين في كتاب الثقات وقال مكى صالح و
 ذكره ابن حبان ايضا في كتاب الثقات وزاد ثالثة مقبولة ولم يذكر الشئ اليه بحجة على من ذكره ثم ذكر البيهقي
 حديثه في انه (عن عمرو بن الاكحاف والصوم) ثم قال ذكر نذر الصوم غريب فترده سديد بن بشر قلت * سكت عن
 سعيد هذا هو ضعيف نزه ابن مهدي وقال ابو مسهر وابن غير منكر الحديث زاد ابن غير ليس بشئ وقال ابن معين
 ابنا ليس بشئ وضعه احمد والنسائي وقال ابن حبان كان روى الحفظ فاحش الخطاء يروى عن قتادة ما لا يتابع
 عليه وعن عمرو بن دينار ما لا يعرف من حديثه ثم ذكر حديث عائشة لا احتكاف الا بصوم ثم قال (رواه الزهري في حديثه في
 آخره والسنن في من احتكاف ان يصوم) قلت * رواه البيهقي في ابواب باب المتكف يسرع من المصطنع حديث عقيل عن
 ابن شهاب واخرجه ابو داود من حديث عبد الرحمن بن اسحق عن ابن شهاب كما ذكره البيهقي في ذلك الباب ومذهب المحدثين
 ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيئة والطريق فقول ذلك قدر مشترك بين الواجب والسنة المصطنع عليها
 ومثله حديث سنواهم سنة اهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولم تكن السنة المصطنع عليها مروقة في ذلك الوقت
 وذكر سنة الصوم للمتكف مع ترك النسل والخروج دليل على ان المراد الوجوب لالسنة المصطنع عليها ثم ذكر البيهقي
 رواية هشيم * عمرو * ابي فاخة عن ابن عباس قال لا احتكاف الا بصوم وان ابن عينة رواه عن عمرو بسنده
 ونظمه يصوم لمجاور بني المتكف وان ابن عينة خطأ هشيم * قلت * رواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري
 عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس قال من احتكف عليه الصوم ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع
 عن ابن ابي ليلى بسنده ونظمه لا احتكاف الا بصوم وروى عن ابن ابي شيبة ايضا عن حمص عن عيسى عن الحكم بن مقسم عن
 ابن عباس وعائشة قال لا احتكاف الا بصوم وروى ايضا عن ابن علية عن عيسى عن ابن عباس قال الصوم
 عليه واجب وكل هذا شاهد لرواية هشيم ومقولاه على تقدير ان يكون الصحيح رواية ابن عينة فنقله يصوم لمجاور

خبرني معنى الامر فلا فرق في المعنى بين التظنين *

• قال • باب من رأى الاعتكاف بغير صيام •

ذكر فيه حديث عبيد الله بن عمر (من نافع من ابن عمر نذر عمر اعتكاف ليلة) ثم قال (ورواه شعبة من عبيد الله اعتكاف يوم) • قلت • وكذا رواه علي بن مسهر عن عبيد الله أخرجه الطحاوي في احكام القرآن كذلك ثم على تقدير صحة رواية ليلة قد ترك ابن عمر هذا الحديث كما ذكره البيهقي عنه في آخر الباب الذي قبل هذا الباب وأخرج الطحاوي بسند صحيح عن ابن عباس وابن عمر قال لا جواز الا بصوم وتركه نافع ايضا في موطن مالك بلفظه ان القاسم بن محمد واقفا مولى ابن عمر قال لا اعتكاف الا بصيام قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام ثم ذكر البيهقي (انه عليه السلام اعتكف في الشراول من شوال) • قلت • من اعتكف الايام التسعة من شوال يصدق عليه انه اعتكف في الشرو وفي الصحيحين انه عليه السلام كان يتكف الشراول والاخر ولم يكن عليه السلام يستغرق الشراول كله لان كانت اذا اراد ان يتكف على الفجر ثم دخل منكمه كذا في الصحيحين ثم ذكر البيهقي حديث ابن عباس (ليس على المتكف صيام) ثم قال (فردبه عبيد الله بن محمد بن نصر الرمي) • قلت • ذكر ابن القطان انه يجوز له ان لا يركع البيهقي عن طاووس عن ابن عباس كان لا يرى على المتكف صياما ثم قال (هو الصحيح موقوف ورفع وجه) • قلت • قد تقدم ان ابافاخته ومقارويه من ابن عباس خلاف ذلك وقد تقدم ايضا ان عطاء رواه • خلاف ذلك ورواية عطاء ذكرها البيهقي في السابق ورواية ثلاثة اولى من رواية واحد على ان طاووسا ايضا اختلف عليه فروي عنه من ابن عباس وجوب الصوم عليه كما قد منافي الباب السابق واخرج الطحاوي اشتراط الصوم للمتكف وعلى وابن المسيب وعروة •

• قال • باب متى يدخل اذا وجب اعتكاف شهر او ايام •

• قلت • ذكر فيه حديث طاعن الحدري من وجهين وليس فيهما بيان متى يدخل وقد ذكر في باب الاعتكاف في الشراول واخر فيمنع من عائشة كان عليه السلام اذا اراد ان يتكف على الفجر ثم دخل منكمه وعزاه الى الصحيحين فكان ذكر هذا الحديث في هذا الباب وهو المناسب على ان الائمة الاربعة خالفوا هذا الحديث وقالوا اذا وجب اعتكاف ايام يدخل قبل غروب الشمس •

• قال • باب المتكف يخرج من المسجد ليول الى آخره •

ذكر فيه حديثا (عن عبد الرحمن بن ابيحن عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المتكف ان لا يعود

مر بضاً الحديث وفي آخره (ولا اعتكف الا بصيام ولا اعتكف الا في مسجد جامع) ثم قال (ذهب كثير من الحفاظ الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة وان من ادريجه في الحديث وهم فيه فقد رواه الوروي عن هشام عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة الى آخره قلت جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو مطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قدمنا قريبا ان هذا عند الحديث في حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة وافتي به مرة اخرى وقد اخبرنا ادا قطعي من حديث القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري بسند موثق آخره ويومر من اعتكف ان يصوم واخره ما يحكم حديث المجاج عن ابن جريج بسنده وفي آخره وسنسن اه تكف ان يصوم

قال باب من توضأ في المسجد الى آخره

قلت لا خصوصية لهذا الباب ولا الحديث المذكور فيه بابواب الاعتكاف

قال باب المرأة تتكف باذن زوجها ومن خرج منه قبل غامه اذ لم يكن الاعتكاف واجبا

ذكر فيه حديث يحيى بن سعيد (عن عروة عن عائشة انه عليه السلام ذكر ان يتكف العسرا واخره انه رأى اخية نساءه فقال ما انا بتكف فلما اطهر اعتكف عشرين شوال) قلت ان كان عليه السلام اوجبه فهو غير مطابق لتبويب البيهقي وان لم يكن اوجبه في الحديث دليل على ان المتطوع بالاعتكاف اذا دخل فيه ثم قطعه بقضيه وانما قلنا انه دخل فيه لان ابا عمرة ذكر في التمهيد ان في رواية ابن حينة وغيره لهذا الحديث يعني من يحيى بن سعيد انه عليه السلام كان اذا اراد ان يتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه فلما صلى الصبح يعني في المسجد وهو موضع اعتكافه نظر فرأى الاخيف ففكاه كان قد شرع في اعتكافه لكونه في موضعه

قال باب من كره اعتكاف المرأة

ذكر فيه من حديث مالك (عن يحيى بن سعيد عن عروة انه عليه السلام اراد ان يتكف وانه رأى اخية نساءه) ثم قال (رواه البخاري في الصحيح عن عبد الله بن يوسف عن مالك وهذا من طريق مالك مرسل) قلت هذا الحديث في صحيح البخاري بهذا الاسناد عن عروة عن عائشة مرصولا وظاهر كلام البيهقي فيه مرسل

باب بيان الشغل

ذكر فيه محمد بن ابراهيم بن عوف عن ابن عوف عن ابراهيم بن يزيد الخوزي فسكت عنه ثم ذكر حديثا مرصلا عن الحسن ثم قال (وهذا شاهد لحديث الخوزي) قلت وفي هذا اقوية لحديث الخوزي ثم ان البيهقي عن قرب ضعف الحديث وبالغ في تضعيفه على اسباني ان شاء الله تعالى

باب المصطفى يذنه لا يثبت على مركب

قال *

قلت القفاه يلتصق هذه الستة بمسكة المنسوب وهو الضعيف الهرم الذي لا يسنسك على الراحة ولا يقدر على النهوض وكذا ذكر البيهقي فيما بعد فقال باب البياضة في الحج عن المنسوب والميت وان كان هذا تكراراً منه واستعماله لقطة المنصوفي هذا الموضع غير صحيح لا معنى ولا تقطعاً إلا بنصف لانه مأخوذ من انضبت جلي اي عزته واتبعته والصواب ان يقال متضاوراً يت في نسخة سائر النسخ الكتاب المنصوفي قدّم الضاد والكلام عليه كالكلام على المنصوفي ذكر البيهقي في هذا الباب حديث الحشمية قلت خصمه ان يقول ظاهر قوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً انه استطاع العالدين ولو وجبت الاستتابة لقتال اجماع البيت والحشمية بين النبي عليه السلام لما جاز جماعته وليس فيه انه جله فرضاً على ايهاه فان قيل قوله حجي عن ابيك يقتضي الوجوب عليها قلنا هي مغيرة عندكم وان بذلت له الطاعة فتكفيك بحمل الامر على الوجوب في التمسك ما انصفه قال مالك واصحاب الحديث مخصوص بالي الحشمية كما خص سالم بالرضاع حال الكبر لان اباها لم يرضه الحج يدل النص لانه لم يكن مستطيعاً وبذلك الاجماع على انه لا يصلح احد من احد وجعلت المالكة علمها ان ايها بالمحب عليه ليلحقه الثواب كالحج بالصبي يرايه البرك لا القرض *

قال البيهقي *

باب الرجل يطلق للشيء

احاد في حديث الحمزوي ثم ضعفه (ثم قال وروي عن سعيد بن ابي عروة وحماد بن سلمة عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزاد والراحلة ولا راه الاوها واستدل على ذلك بالرواية من قتادة عن الحسن مرسلاً قلت حديث قتادة عن انس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وذكره بعض العلماء ان الحاكم أخرجه على المستدرک وقال صحيح على شرطه فاقول البيهقي (ولار اما لاهوا) تضعيف الحديث بلا دليل فيحصل على ان قتادة فيه اسناد بن وكثيراً ما ينقل البيهقي وغيره مثل ذلك *

قال *

باب الرجل يمد زاده او راحلة فيج ما شيا

قال فيه (روي فيه عن ابن عباس حديث مرفوع وفيه ضعف) ثم ذكره وفي سنده عيسى بن سودة فقال فيه مجهول قلت ما خرج له الحاكم في المستدرک وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال روى عن عمرو بن دينار المقاطيع روى عنه اهل مصر *

قال *

باب من ليس له ان يصح عن غيره

ذكر في حديث عن قتادة عن حمزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ثم قال أخرجه ابو داود وعمره حمزة بن يحيى ثنا

ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا علي الحافظ يقول ذلك قال البيهقي (وقد روى قتادة ايضا عن عزة بن عليم عن عزة بن عبد الرحمن) قلت * عزة الذي روى من سيد بن جبير وروى عنه قتادة هو عزة بن عبد الرحمن الخزاعي كما ذكر البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم وابن حبان وصاحب النكل والمزي ونسب في كتابه ابي داود واحد يقال له عزة بن يحيى بل ولا في بقية الكتب الستة وتروى المزي في اطرافه لهذا الحديث فقال عزة بن عبد الرحمن عن سيد بن جبير عن ابن عباس وفي تفيد المهمل للنسائي وروى مسلم عن قتادة عن عزة هو عزة بن عبد الرحمن الخزاعي عن هبيل بن جبير في كتاب الباس قال البخاري عزة بن عبد الرحمن الخزاعي كوفي عن سيد بن جبير وسيد بن عبد الرحمن بن ابي ربي سمع منه قتادة قال وقال احمد يفي ابن حنبل هو عزة بن دينار الا هو قال ولا رآه يسمي وذكر صاحب الامام هذا الحديث ثم قال رأيت في كتاب التمييز عن النسائي مرفوعة يروي عنه قتادة ليس بذلك القوي ويحيى في الحديث علة اخرى غير ما ذكره البيهقي وهي ان بعضهم يرويه عن قتادة عن ابن جبير ولا يدكر عزة كذا ذكره صاحب الاستذكار وغيره ثم ذكره البيهقي من وجها آخر عن ابن جبر عن عطاء مرسل ثم ذكر فيه اختلافا ثم قال (وروى ابن جبر عن عطاء عنه عليه السلام مرسل) قلت * هذا تكرار * قال * في باب الرجل يرمي بالجمع تطوعا ولم يكن يحرم الاسلام او يقول احرامي كاحرام فلان وكان فلان معلا بالجمع يزيه عن حجة الاسلام *

قلت * ذكر الطحاوي في المشكل حديث حم عن نفسك ثم عن شبرمة ثم قال ما ملخصه تعلق به قوم فقالوا تكون الحجة من نفسه ثم فاسوا على ذلك من لم يجمع تطوعا انه يكون عن حجة الاسلام وخالفوا ذلك فبين صام رمضان تطوعا فلم يجزوه عن رمضان ولا التطوع فان كان هذا الحديث ثابتا بقياس صوم التطوع عليه جله من رمضان اولى لا نوقت الصوم رمضان لا غير وقت العجم وقت القرض والتفل والصحيح في الحديث انهموقوف ودليل من قال من اهل المدينة والكوفة ان العجم يكون تطوعا لا من حجة الاسلام قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يجاسب به الجديوم القيام صلوة فان كان اكلها كتبت كاملة وان لم يكن اكلها قال الله تعالى للملائكة انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فاكلوا به ما ضيع من فريضته والركاة مثل ذلك ثم نؤخذ الا محال على حساب ذلك فدل انه قد يكون منه حجب التطوع ولم يجمع القرض قبل ذلك ويحجم عن غيره القرض قبل نفسه وكما جازله اذا دخل وقت الصلوة ان يطوع ثم يفرض كذلك اذا دخل وقت العجم له ان يطوع عن نفسه او يفرض عن غيره *

* قال *

* باب ما يستبين تحيل الحج *

* قلت * في هذا الباب عدة احاديث ظاهرها يقتضي وجوب تحيل الحج وذلك عكس تبويب البيهقي وذكر في هذا الباب حديث مهران بن ابي صفوان عن ابن عباس * قلت * اختلف فيه فقال البيهقي ابي صفوان ابي داود ومهران بن ابي صفوان وفي اطراف المزي ورواه عبد الرحمن بن محمد عن الحسن بن عمرو عن صفوان الجمال عن ابن عباس انتهى كلامه ومع الاختلاف في مهران هذا هو مجهول كذا قال ابن القطان وغيره وقال ابو زرعة مثلاً اعرضه الا في هذا الحديث ثم ذكر البيهقي من حديث سفيان بن سعيد (عن اسمعيل الكوفي عن فضيل بن عمرو الى آخره ثم قال ورواه ابو اسرائيل الملاي من فضيل) ثم ذكره بسنده * قلت * عن البيهقي ان اباسرائيل الملاي غير اسمعيل الكوفي المذكور في السند الاول وليس الامر كذلك بل هو واحد وهو ابواسرائيل اسمعيل ابن ابي اسحاق خليفة الكوفي الملاي وهو ضعيف عندم *

* قال *

* باب لا يحل بالحج في غير اشهره *

ذكر فيه الزمان ورواية ابن خزيمة (عن ابي كريب عن ابي خالد عن شعبة عن الحكم) * قلت * في الخلافات لبيهقي ان اباحمد السبيعي قال رواه الثوري عن ابي خالد عن الحجاج بن ارمطة عن الحكم فاجابه الحكم ابو عبد الله بن خزيمة اتي بالاسنادين *

* قال *

* باب ادخال الحج على العمرة *

ذكر فيه حديث عائشة (فاهلكا بعمرة وفيه فقال اتقوا راسك وامشطي واحلي بالحج ودعي العمرة فهاكفينا الحج ارسلني مع عبد الرحمن الى التميم فاحترت فقال هذه مكان صرثك ثم قال قوله ودعي العمرة يريد به امسكي عن امساها وادخلي عليها الحج) * قلت * هذا خلاف حقيقة قوله دعي العمرة بل حقيقة انه امرها برفض العمرة بالحج وقوله اتقوا راسك وامشطي يدل على ذلك ويدفع تاويل البيهقي بالامساك عن افصال العمرة اذ المحرم ليس له ان يضل ذلك وقد قال البيهقي فيما بعد باب المرأة تختضب قبل احرامها وتمشط (قد مضى قول النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا راسك وامشطي واحلي بالحج) انتهى كلامه وقول عائشة ترجع صوابي بمجموعه وارجع انا بالحج صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي وغيرها في ذلك سواء ولما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة والحج الذين فصلتهما وقوله صلى الله عليه وسلم من عمرتها الاخيرة هذه مكان عمرتك صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والا الاولى مفقودة وفي بعض الروايات هذه قضاء من

عمرتك وسياقي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى هذا وقال القدودي في التبريد ما سلبه قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحليض قلنا ما رفضتها بالحليض ولكن تذررت افعالها وكانت ترفضها بالوقوف فامر ما يجبل الرفض ثم استدل البيهقي على ادخالها الحج على العمرة بما في حديث جابر انهما اهلتا بالحج وطافت لما النبي صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا * قلت * سياقي الجواب عنه ان شاء الله تعالى في باب المفرد والقارن يكفيهما طواف واحد

باب من قال العمرة تطوع

قال * ذكر فيه حديث حجاج بن ارملة (من محمد بن المنكدر عن جابر بن رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم او اجبة العمرة قال لا وان تفرغ خير لك) ثم ذكره موقوف على جابر ثم قال (هو المحفوظ) قلت * اخرجه الترمذي من حديث حجاج مرفوعا وقال حسن صحيح ولا بن ماجه عن اسحق بن طلحة عن ابيه طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج جهاد والعمرة تطوع

باب وجوب العمرة استدلالا بقوله تعالى واتمروا الحج والعمرة لله

قلت * قد تقدم في آخر الباب السابق قراءة الشعي لهذه الآية وقوله في تطوع وعلى القراءة الاخرى اتمام الشعي انما يكون بعد الدخول فيه وعند خصومه اذا دخل فيهما وجبا وفي الاستدلال روي عن ابن مسعود قال الحج فريضة والعمرة تطوع وهو قول الشعبي وابي حنيفة واصحابه وابي ثور ودود ومضى الآية عند وجوب اتمامها على من دخل فيها ولا يقال انهم اتموا الدخول في العمل ويدل على صحة هذا التاويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضا او متطوعا ثم افسد الله يجب عليه اتمامها ثم القضاء وهذا الاجماع اول تاويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة ثم ذكر البيهقي حديث عمر (ان رجلا قال يا محمد ما بالاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتبني البيت وتنترو وتتسل من الجناية وتتم الوضوء) الحديث * قلت * التوافل من الاسلام لانها من شرائعه كما روي الاسلام بضع وعشرون شعبة ادناها امامة الاذى عن الطريق وقران العمرة بالقرائض لا يقتضي ان يكون مثله في القرضية وقد قرن مع القرائض في هذا الحديث اتمام الوضوء وليس بفرض والمشهور من الحديث ذكر الحج وحده دون العمرة وهو الموافق للاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث بنى الاسلام وغيره ثم ذكر حديث اسحق عن ابيك واعتمر * قلت * لا دلالة فيه على وجوب العمرة لانه امر الوالد ان يحج من ايمو ويحرم ولا يجبان على الولد عن ابيه اجماعا ثم ذكر حديثا عن عمران بن حطان عن عائشة قالت

أبي إسحق (عن مجاهد سئل ابن عمر الحديث وفيه (ان ما نشأ قالت احقر عليه السلام فلا نسوي التي قرناها في حجة
 الوداع) ثم قال (الرواية الثالثة عن مجاهد عن منصور ليس فيها هذا) قلت ما سنا حدثنابي داود صحيح جليل
 على شرط البخاري وليس من ترك ذكر شيء حجة على من ذكره قال البيهقي (وقد روي عن أبي إسحق عن البراء
 ابن مازب وليس محفوظ ثم أخرجه من حديث مالك بن يحيى) عن يزيد بن هارون عن ذكر ابن أبي زائدة عن
 من أبي إسحق) قلت أخرجه أبو عمر في التمهيد من حديث أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون بسنده وهذا
 سند صحيح قال البيهقي (وقد روي عن حديث جابر وليس صحيح) ثم أخرجه وحكي (عن الترمذي انه سأل عنه
 البخاري فقال خطأ) قلت ما أخرجه شيخ البيهقي والمالك في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وذكر ما للترمذي
 وحكي عن البخاري انه لم يعرفه قال وروايت لا يبدء محفوظا ثم رواه البيهقي من وجه آخر وفي سنده داود
 ابن عبد الرحمن الطائفي عن البخاري انه قال فيه صدوق ربما يهمل في الشيء قلت هذا الحديث ايضا أخرجه
 ابو داود بسند صحيح وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وداود هذا أخرجه له في الصحيحين
 وبقي الكتب الستة ومارأيت احدا ذكر هذا الكلام الذي حكاه البيهقي عن البخاري ولا ذكره البخاري
 في تاريخه وذكره ابن حبان في كتابه في الثقات وقال كان متقنا ففها أهل الكوفة ومحدثهم فظهر بهذا ان
 الحديث ثابت عن غيرنا ولا نظريه وفي مسند الشافعي عن عطاء انه عليه السلام سعى في عمرة كاهن الاربع
 باليت والصفا والمروة وقال ابن الاثير في شرح البخاري الذي صح وتاخذت به الاحاديث انه عليه
 السلام أحرم باربع عمره الاولى حمام المدينة سنته الثانية مصره القضاء ستسبع والثالثة مصره الجمرات
 ثمان جالراية ما تاتي مع خمسة عشر وفي الاستذكار ووقد روي بثل ما قال ابن شهاب ان عمرة كلها كانت في
 ذي القعدة فالعمر كلها كانت مع حجة اثار مرفوعة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره ثم ذكر البيهقي حديث
 حفصة (ولم تحمل انت من عمرتك) ثم قال (قال الشافعي يعني من احرامك الذي ابتداء به يوم بية واحدة والله اعلم
 فقال ليدت رأسي وقلت هدي فلا حمل حتى اغرمي والله اعلم وحتى يمل الحاج لان القضاء نزل عليه ان يحمل من
 كان معه هدي احرامه حجا فقلت في هذا الكلام نظروني شرح مسلم للنووي هذا الحديث دليل للذهب الصحيح
 المختار الذي قد قدمناه وانما يدل في الايجاب السابق مرات انه عليه السلام كان قارنا في حجة الوداع فقولنا من
 عمرتك اي العمرة المفردة الى الحج وقد تأول من يقول بالافراد او بيلات ضيقة ثم ذكر مضاهم قال وكل هذا تصنيف
 والصحيح ما سبق وقال أبو عمر في التمهيد حديث حفصة يعني انه عليه السلام كان مفردا وحده كحكم سائر الاحاديث في

انه عليه السلام قرن او جمع وقال الخطابي في العلم وهذا الحديث سيتين لك انه قد كانت هناك عمرة ولكنه ادخل عليها حجة نصار بذلك فارادوا وقال الطحاوي دل هذا الحديث انه عليه السلام كان متمسكا لان المدي لا يمنع من الاحلال الا في التمتع هذا ان كان قال ذلك بعد طوافه للعمرة وان كان قاله قبل ذلك ولم يطف حتى احرم بالعمرة سارقارنا على ايما كان فقد تقي قول من قال كان عليه السلام مفردا بالعمرة ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن حفصة ثم قال (وكذا رواه شعيب بن ابي حمزة عن نافع لم يذكر فيه العمرة) قلت ذكر ابو عمران بن ابي حنيفة عن الناس سئل عن هذا الحديث فزم انه لم يقل احده من نافع ولم يقل انت من عمرتك الا مالك ثم رد عليه ابو عمران بانه جماعة قالوا ذلك عن نافع منهم مالك وعبد الله بن عمرو وابو السختياني ومولاه حفاظ اصحاب نافع والجمعة على من خالفهم ولوراد ذلك مالك وحده فكان مقبولا لحفظه وفقهه واثقانه فكيف وقد تابعه من ذكرنا ولكن المسئول لما رأى حديث حفصة يوجب انه عليه السلام كان متمسكا او قارنا ولا بد من احدي الحاتين دفعه بالوجه له ولورجوز دفع حديث حفصة بطل هذا الحيطل كيف يصنع باحاديث التمتع والقران وقال في الاستدكار الاول يذوي الانصاف ان لا يشكوا في حديث حفصة انه دال على انه عليه السلام كان قارنا مع ما يشهد له من حديث انس وغيره ثم ذكر ابو عمر قوله عليه السلام سقت الهدى وقرنت ثم قال وليس هو بوجد من النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح اخبار من نفسه انه افرد ولا انه جمع وانما يوجد عن غيره اضافة ذلك اليه فيما يحتل التأويل وهذا القنط يرفع الاشكال ويدفع الاحتمال ثم ذكر البيهقي حديث علي بن المبارك (عن يحيى بن ابي كثير عن حكيم بن عمار عن ابن عباس عن عمر حديث ابي جبريل) وفي آخره (وقل عمر في حجة) ثم قال (كنا قال ابن المبارك عن يحيى وخالفه الاوزاعي في اكثر الروايات عنه فقال وقال عمر في حجة ثم اخرجه كذلك من حديث الوليد بن مسلم وبشر بن بكر عن الاوزاعي ثم قال (وكذا قاله شعيب بن اسحق ومسكين بن بكير عن الاوزاعي فيكون ذلك اذا تأني ادخل العمرة على الحج لانه امر النبي عليه السلام بذلك في نفسه قلت اخرجه البخاري في الحج من حديث بشر بن بكر والوليد بن مسلم وفي كتاب المزارعة من حديث شعيب بن اسحق كلهم عن الاوزاعي ونقله وقل عمر في حجة اخرجه ابو داود كذلك من حديث مسكين بن بكير وابن ماجة كذلك من حديث سعد بن مسحب والوليد بن مسلم كلهم عن الاوزاعي ورواه احمد في مسنده كذلك عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي وهذا اولي من رواية من قال وقال عمر لان المالك لا يلي وانما يعلم التلية ولو صحت تلك الرواية توفيق ينهوا بقول المراد قال قل فاختصره الراوي ثم ذكر البيهقي حديث عمران بن حصين ثم قال قوله جمع بين حج وعمرة ان كان الراوي

حفظه يحتل ان يكون المرافضة فيه وامره بعض اصحابه بذلك جعلت ولا زجه لقوله ان كان الراوي حفظه
 بعد صحة الحديث والتاويل الذي ذكره في غاية البدو والفاقة لظاهر من غير ضرورة ثم ذكر حديث قدوم علي
 من طريق البراء وفيه (قدسقت المدي وقرنت) ثم ذكره من طريق انس وفيه (ولولانس حبي المدي لاحلت) ثم قال
 (وفيها في حديث جابر رجل الله في استماعه من التحلل كون المدي معه والتاويل لا يميل من احرامه حتى يمل
 منها سواء كان معه هدي او لم يكن ودل ذلك على خطأ تلك القنطة) قلت المحدث الاول يقتضى القرآن وقد ابد
 ما أخرجه ابن جبان في صحيحه من حديث التزال بن سبرة شاعلي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج من المدي فحاجبا وخرجت اقامت اليك اهل لا قاعلال التي صلى الله عليه وسلم فقال الذي صلى الله
 عليه وسلم فاني اهل بالسر والجمع جميعا والحديث الثاني يني الافراد لان المدي لا يمنع الفرد من الاحلال فانقض كونه
 عليه السلام مفردا فالحديث بمنجى على من اختار الافراد

• قال • باب من اختار التمتع

ذكره حديثان في معنى التمتع وفيه (ثم لم يزل من شيء حرم منه حتى قضى حجه وهديه) ثم ذكره عن عائشة
 سلم ثم قال (وجبت لم تزل من احرامه حتى فرغ من حجه ففيه دلالة على انه لم يكن متمما) قلت هذا لا يرد على
 فقهاء الكوفة فعدم التمتع اذا اهدى لا يتحل حتى يفرغ من حجه وهذا الحديث ايضا يني كونه مفردا لان المدي
 لا يمنع الفرد من الاحلال فهو حجة على البيهقي وفي الاستذكار لا يمنع عندنا ان يكون متمما لا يمنع قران لانه
 لا خلاف بين العلماء انه عليه السلام لم يزل من عمرته واقام محرما اجل هذه الاربعة الف يوم وهذا حكم القارن
 لا التمتع قلت في كلام ابي عمر هذا انظر فان التمتع اذا اهدى يقم محرما الى يوم الفريضة عند الحنفية

• قال • باب الاعزاز من هدي التمتع

ذكر فيه حديثان في سند يحيى بن سلام فقال ليس بالقوي قلت كذا قال عنا وقال في باب من قال لا يقرأ
 (ضيف) ثم ان مذهب الثاني انه لا يجوز التمتع اذ لم يجد المدي ان يصوم ايام التشريق وهذا ظاهر كلام البيهقي
 في ابواب الصيام وظاهر كلامه في هذا الباب الجواز وهو قول الثاني بالبراق ثم قال بمصر لاصوما اجد لثيبه
 عليه السلام من صيامها كذا في الاستذكار

• قال • باب ميتات اهل العراق

ذكر فيه حديثان في الزير من جابر ثم مره الى مسلم ثم ذكر من طريق البخاري عن ابن عمر ان عمر حدثهم ذات

عرق ثم قال (ذهب طائوس وجابر بن زيد وابن سيرين الى انه عليه السلام لم يؤمن وتفاوتت بعده واختار
 الثاني ثم قال (ذهب طلاء الى انه عليه السلام وقت) ثم ذكره عنهم النبي عليه السلام مرسلًا وقال (هو الصريح)
 ثم قال ودوي ذلك في غير حديث جابر ثم رواه ثم أخرجه من حديث القاسم (من عايشته عليه السلام) ثم
 قال (رواه ابو داود في سننه) ثم أخرجه من طريق ابي داود من حديث ابن عباس ثم أخرجه من حديث الحارث
 ابن عمرو وعزاه الى ابي داود ثم قال (وابه ذهب عروة) ثم أخرجه من حديثه عن النبي عليه السلام قلت
 أخرجه حديث عائشة الله كور ولا أنسأى ايضًا وأخرجه ابن عمر في التمهيد من طريق قاسم بن ابي بصير في الحارث
 ابن ابي اسامة ثنا بن يدين هارون قاحاد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس قال وقت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفي آخره ولاسل الرائي ذات رقى وأخرج الطحاوي في احكام القرآن سننه
 عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة المينة لاهل الشام : ولاهل البصرة ذات
 عرق ولاهل المدائن التي بالبصرة والا اثره في قوله الذي في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان
 عرق من وجوه كثيرة مسندة ومروسة وفيه في الصحيح وفي النور الزاخر : لا يروى في الحديث لاهل
 الرائي لانها تمت في زمانه وقال آخرون هذه غفلة من قال هذا القول لانه عليه السلام هو الذي رتب لاهل
 الرائي ذات عرق والحق كذا وقت لاهل الشام الجنة والا ام كلثوم بن مالك قال عرق فوق الموافيت لاهل
 النواحي لانه لم ان الله سيفتح على امته الشام والرقاق وغيرها ولم يفتح الشام والرقاق الا على يد عمر بن الخطاب
 وقد قال عليه السلام تمت الرائي درهما ودورها الحديث مناه عند اهل العلم مستبح

باب في لاهل لاهل

قال *

ذكره حديث بن ثابت (افضل طلبة السلام لاهل اموي في سننه ابو ذر موسى فقال (ليس بالقوي) قلت
 فيه اسرانه احدهما انه ابن الكلام فيقول الرازي ضعيف وقال ابن حبان يسرق الحديث ويشد به ويروى من
 الثقات الموضوحات والثاني هاهنا الحديث عن الوهمان يطل فيه لانه مداره على عبد الرحمن بن ابي الزناد وقد ضعفه
 النسائي وغيره قاله ابو الهيثم لا يفي غرضه لان غيره تابعه عليه فاخرجه البيهقي من حديث الاسود بن عامر وهو ثقة عن
 ابن ابي الزناد واخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن يقوب الرمي عنه اخي عن ابن ابي الزناد وقال حسن مرسل

باب من قال جل خلف الصلاة

قال *

ذكر فيه حديث اخلانهم في لاهل عليه السلام وفي سننه خفيف فقال (ليس بالقوي) قلت وهذا الحديث

أخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه أبو داود في مسنده وسكت عنه وفي شرح المذهب للتتوي
قد خالف البيهقي في خفيف كثير من الحفاظ والآلة المتقدمين في هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين إمام
الجرح والحمد لله وأبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن سعد وقال السائى صالح.

قال * باب من لم يلبس إحراما لم يصح ما

قال الناجي وروى ابن أبي شيبة وأبو كعب بن سليمان عن ابن مسعود عن رجل لم يسه أن ابن مسعود أحرم من
السباخ وذا أبو عيسى الترمذي أن جماعة من الصحابة والتابعين أصرموا من المواضع البعدة قال وأحرم من
مسعود من التاديب التي فخره على هذا ابن أبي شيبة وهذا للإحرام لا لئليس بطابق ليا.

قال * باب المرأة لا تلبس

ذكره حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (خفيف عند أهل العلم بالحدوث) ابن معين وروى عنه
كيف يقول هذا ويضرب أهل العلم بالحدوث وروى عنه ابن أبي شيبة وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو داود
الضمان لا هي في معنى ابن مسعود وفي الميزان، أنه الترمذي.

قال * باب من لم يجد الأزار ليس سراويل

ثم ذكر الحديث * قال * هو متروك الظاهر حال القدوري في الجريد والنحو على أن السراويل لو كان كثيرا
يمكن أن يتزده من غير حق لم يجز لسه لانه واجد الأزار وكذا الواحط أراد السراويل وهو قطعة واحدة لا يجرز
لسه واز لم يجد أزار أخبره أنه أزار في نفسه أن أخفه وفي شرح البعدة الحديث يدل على جواز لبس السراويل
من غير قطع وهو قوي هنا إذا لم يرد بقطعه ما ورد في الخفين وغيره من الثياب لا يمنع السراويل على هيئة إذا
لم يجد الأزار من البيهقي بعد ذكر حديث القيس من لم يجد ثلثين فلبس الخفين من غير ما بالقطع بعد ذكر حديث
ابن عمرو فيه الأمر بالقطع حكى عن عمرو بن دينار أنه قال انظروا إليهما قبل حديث ابن عمرو حديث ابن عباس
ثم قال البيهقي (رحمهما) على نفع أحدهما بالآخرين في رواية ابن مسعود وغيره عن قاتم عن ابن عمر أن ذلك
كان بالمدينة قبل الإسراء في رواية شعبة عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس أن ذلك كان بركة بعدة
ابن عمر ثم ذكر الشافعي ما ملخصه أنه يرى قطعها وإن زيادة ابن عمر شيئاً عزب عن ابن عباس أو شك فيه أو سكت

عنه ليس باختلاف • بختة • تين • ياذ كره البيهقي الواحد من ابن عباس من أن يركن الوجه العمل باطلاعه وجواز لبسها لا قطع كاذب إليه ابن حنبل إلا أن في سنن النسائي ما أخبرنا أحمد بن مسعود ثابري بن زريق ثنا أيوب هو السجستاني عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر كركن الحدب وفيه فإذا لم يجد الثقلين فليلبس الخنثى يقطعها أسفل من الكمين وهذا استدعيه أن اشتراط القطع مذكور في حديث ابن عباس فلا نسلم أن الإطلاق يجوز لبسها هو المتأخر •

• قال • باب ما لا يجوز العزم والحرمة لبس من الثياب المصبوغة بالورس والزعفران • ذكر فيه حديث ابن عمر أني عليه السلام لم يلبس الحرث ثوبا مصبوغا بورس أو زعفران • قلت • في دخول الحرمة في هذا نظر والصواب الاستدلال على خصوص الحرمة بحديث ابن عمر المذكور في الباب السابق •

• قال • باب لا يلبس الحرث راحة ويغطي وجهه •

• قلت • الكلام مع في هذا الباب تقدم مبسوطا في كتاب الجناز •

• قال • باب لبس الحرث وطيه جاحلا •

ذكر فيه حديث (الحرث بمرة) عليه حية • قلت • كان هذا قبل الترمذي فلهذا لم يصر عليه السلام بالندية فأما بعد الترمذي فلا فرق بين الجاهل والناهي والسامع كقتل الصيد •

• قال • باب من لم ير بشم الرميحان يأس •

ذكر فيه أثر ابن عباس • قلت • لثنا في الرميحان فهو ما هو طيب ولا يتخذ الطيب قولان • أحدهما أن طيب تعب التذية بشمها الثاني • ليس طيبا وما هو طيب ويتخذ الطيب كالزعفران والورد والياسمين ففي شمه الندية عنه • وعند الحنفية لا ندية بالشم لأنه عليه السلام كان يطيب من أحرامه ويقي طيبا أثره ولا بد من وجود ريمعند الله لا حكم بغيره والرائحة •

• قال • باب الحرث يد من جسده غير رأسه وحيته باليس طيب •

ذكر فيه (أنه عليه السلام أدهن زيت الياخنة) • قلت • في سنده فرقة البيهقي فسكت عنه ونسفه النسائي والله أرضاني وقال أيوب ليس بشيء كذا في الضمنا لا بن الجوزي ومع ذلك قد اختلف فيعمل سعيد بن جبير كآية البيهقي بدش على تقدير صحة الحديث هو مطلق ليس فيه استثناء الرأس والحية ومذهب أحمد بن حنبل أنه إذا دهن بالزيت فلا ندية عليه صلا بهذا الحديث •

• قال •

باب الصفر ليس بطيب

(قدمنى في رواية ابن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في النساء وليس بعد ذلك ما جئت من الوان الثياب مصفرا
 او خزا) قلت • ابن اسحق يتكلم فيه وقد اختلف عليه فيه كما حكه البيهقي عن ابي داود في بان ما قبلت المرأة من الثياب
 وفي التمهيد واما بقوله موسى بن طارق عن موسى بن حبة عن نافع موقوف على ابن عمرو في المؤطأ مالك عن نافع ان ابن
 عمر كان يقول لا يتقب المرأة المحرمة ولا تلبس التقازين • ولا يذكر ما بعده فقد رواه مالك موقفا ورواه جمل من ابن اسحق
 بلا شك وقد شهد له رواية موسى بن طارق ولم يذكر مالك في روايته وليس بعد ذلك ما جئت وكيف يسمع ابن
 عمر من النبي صلى الله عليه وسلم اباحة الخف للنساء ثم يامر من يقطعه حتى حدثته صفيية عن عائنة انه عليه السلام يا ح لمن
 الخفين فترك ذلك كما ذكره البيهقي في باب ما قبلت المرأة ثم ذكر البيهقي في هذا الباب اعنى باب الصفر ان عمر ابصر
 على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرحين الى آخره • قلت • المشرح المصوب بالحرة ولا يقتصر ذلك بالصفر وفي
 الملى وروى عن عمر المنع من الصفر جملة وللمحرم خاصة ايضا عن عائنة ثم ذكر البيهقي حديث مكحول (جاءت امرأة
 بثوب مصبوغ) قلت • هو مع كونه مرسلا محمول على الضرورة يدل على ذلك قوله عليه السلام لك فيه رة قالت لا • وقد
 روى ابو داود بسند صحيح عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التوفى عنها زوجها لا تلبس الصفر من الثياب
 الحديث وقد ذكره البيهقي فيما سلف في باب الاحواد وفيه دليل على ان الصفر طيب وذلك لانه ثبت عن المصنف ان لو كان
 النهي لكونه زينة لثبت عن ثوب الصب لانه في الزينة فوق المصفر كما قال الخطاوى والصبر يروى البين
 يصبغ فما اي تطوى ثم تصنع مصبوغا ثم تصنع وفي الصحيحين انه عليه السلام استثنى من المنع ثوب الصب •
 والشافعية خالفوا هذا الحديث قال النووي الاصح عندنا تحريم الصب مطلقا والحديث حجة لمن اجازه وقال ايضا
 الاصح انه يجوز لما ليس الحرير •

• قال •

باب نهى الرجال عن لبس الصفر

ذكر فيه (ان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يشير الى انه يختص بالنهي عنه دون غيره) ثم ذكر حديث علي (نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا اقول نهائكم) الحديث ثم ذكر (عن عثمان انه رأى على محمد بن عبد الله بن جعفر طلبة مصفرة قد كرنيه
 عليه السلام عن لبس الصفر فقال له علي انه عليه السلام ينهك ولا يماثنا فينا) ثم قال البيهقي (استاد غير قوي وحكم
 علي بالتخصيص في الرواية الصحيحة غير منصوص) • قلت • لم يرد علي رضى الله عنه في الرواية الصحيحة به منصوص بالنهي
 عن غيره لانها ولا اشارة قال النووي ليس مناه ان النهي مختص به انما احسانا للفظ الذي سمته بصيغة الخطاب

في فائده الله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس كلهم وفي شرح مسلم لقوى في باب النبي من ليس الرجل
 الثوب المصفر اثنى البيهقي المسئلة فقال في كتاب معرفة السنن نهى الشافعي الرجل عن المزفر واما له المصفر
 قال واما خصته في المصفر لاني لم ارا احدا يحمي عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عنه الاما قال علي رضي الله عنه
 نهائي ولا اقول نهائي قال البيهقي وقد جاء تماحدا يثقل على النبي صلى الله عليه وسلم في العموم ثم ذكر حديث عبد الله بن عمرو
 ابن العاص ثم قال ولوليت هذه الاحاديث الشافعي لقاتل بها ان شاء الله تعالى قال الشافعي وانهى الرجل الحلال
 بكل حال ان يذخر قال البيهقي فنجح السعة في المزفر فتابعها المصفر اوله ٤ *

قال * باب الحناء ليس طيبا

ذكر فيه حد يثابن مائة * قلت * روت عن عائشة كريمة بنت همام لم اقف على حالها وتدور عنه عليه السلام
 خلاف هذا قال ابو عمر في التمهيد ذكر ابن بكير عن ابن لمية عن بكير بن الاشج عن خولة بنت حكيم عن ابيها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مسملة لا تطيب وانهى عن الحناء فانه طيب * واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة
 من هذا الوجه وقد عد ابو حنيفة الله يورى وغيره من اهل القلة الحناء من افراق الطيب وقال المروزي في الرنين
 في الحديث سيد رباحين الجنة القاضية * قال الاصمعي هو نور الحناء وفي الحديث ايضا من انس كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يحبه القاضية *

قال * باب الحرم لا ينع ولا ينع

قلت * الكلام على هذا ساقيا ان شاء الله تعالى مبسوطا في ابواب النكاح *

قال * باب الاستلام في الزحام

ذكر فيه حد يثابن شمع من خزاعة ثم قال (رواه الشافعي عن ابن عينة عن ابي يصفور عن الخزاعي قال سفيان
 هو عبد الرحمن بن الحارث) * قلت * روت هذا الحديث في سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني قال سفيان
 هو عبد الرحمن بن تافع بن عبد الحارث وهي نسخة جلية بخط ابي محمد الحلال ثم اخرج البيهقي من حديث
 مروية (الله عليه السلام قال لعبد الرحمن بن عوف في حجة الوداع كيف صنعت) الى آخره ثم قال (مرسل) * قلت *
 اخرجه ابو عمر في التمهيد مسندا من حديث القاسم بن اصبح ثابدا الله بن احمد بن ابي ميسرة ثابعا يعقوب بن محمد
 الزهري قال القاسم بن محمد عن ابن ابي نجيع عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انفع عليه السلام قال له ومن حديث علي
 ابن عبد العزيز هو البنيوي ثابعا ابو نعيم الفضل بن دكين ثابعا سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة عن عبد الرحمن

ابن عوف قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث *

* قال * ﴿باب اقلال الكلام جبر ذكر الله في الطواف﴾

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت صلوة) من طريق عطاء بن السائب عن طاووس عن ابن عباس قلت في كتاب الترمذي لانفرقة من فروع الامن حديث عطاء انتهى كلامه وعطاء متكلم فيه وقد اخطط في آخر عمره ومع هذا اختلف عليه فيه ورواه غير واحد عن طاووس عن ابن عباس موقوفا كائنه البيهقي *

* قال * ﴿باب الشرب في الطواف﴾

(قال الشافعي روي من وجه لا يثبت انه عليه السلام شرب وهو يطوف قال البيهقي له ارا دما انا ابو عبد الله) فذكر حديث ابن عباس (انه عليه السلام شرب ماء في الطواف) ثم قال البيهقي (غريب بهذا القبط) قلت * اسناده جيد وشيخ البيهقي فيه هو الحاكم قد اخرجه في مستدركه وصححه واخرجه ابن حبان ايضا كسحبه من هارون ابن عيسى عن ابن عباس بسنده ولا يثبت من قول البيهقي (غريب) عدم ثبوته وقد شهدوا اخرجه ابن في شيعة في مصنفه فقال حدثنا يحيى بن بيان عن سفيان عن منصور عن خالد بن سعد عن ابي مسعود انه عليه السلام استسقى وهو يطوف بالبيت فاتي بذنوب ليذ السقاية فشر به فظهر هذا ان الشافعي لم يرد الحديث الذي ذكره البيهقي هذا هو الظاهر وقال ابن ابي شيعة ثمال بن هشام عن ابن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل الوداع قال استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يطوف بالبيت فقال رجل الانسكك من شراب نصمتفا فاه باناه فيه نيزد زيب فقال الاكفان عليه اناه او عرضت عليه مراد ثم شرب منه فقطب ثم دعا بما فيه فيه فشرب وسقى اصحابه ولعل هذا الحديث هو الذي ارا دما الشافعي فان فيه ملتين احدهما ابن ابي ليلى والثانية جالجل للجهول ولم يصرح بالساع من النبي صلى الله عليه وسلم *

* قال * ﴿باب الطواف على الطهارة﴾

ذكر فيه حديث (الطواف بالبيت مثل الصلوة) قلت * المراد به مثله في حصول الثواب لا في جميع الاحكام اذ لا يطله المشي والانحراف من القبلة وتعد الحديث بخلاف الصلوة ولوسبقه الحدث فبني جاز على الاصح من مذهب الشافعي وفي الصلوة يستقبل ولو تذر ان يصلي فطاف لم يجزه *

* قال * ﴿باب من ركب ركعتي الطواف حيث كان﴾

* قلت * ظرف مكان لا ظرف زمان هذا هو المشهور عند اهل العربية واراد البيهقي بهذا الزمان ولهذا اورد

في هذا الباب ما يدل على انه ازيد هما التخيير في الزمان كحديث لاحتجوا احد اطراف هذا البيت وصلى ابي سادة شاء وطاردني ان بعض الصحابة صلاها بعد الصبح وبضمهم بعد الصبح والصلوات عبارة الشافعي فقد حكى البيهقي في كتاب المعركة انه قال واحب الي ان يركع ركعتي الطواف متى ذكرها حيث كان وذكر البيهقي في هذا الباب (عن عمر انه طاف بعد الصبح وصلى الركعتين بذي طوى) * قلت * هذا الاثر عتاف لمقصوده لان عمر لم يركع بعد الصبح ركعتي الطواف بل آخرها ولهذا قال البيهقي في الاوقات المكروهات في باب اليان (ان هذا النهي مخصوص ببعض الامكنة وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يؤخرونها حتى تطلع الشمس وترتفع) ثم ذكر هذا الاثر ثم ذكر نحوه عن الحدرى وماذين عنراء ثم قال وهذا يكون محمولاً على انه لم يسلنه انتصيص وفي الموطأ قال مالك ولا بأس بان يطوف بعد الصبح والصبر يؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنع عمرو في الاستاذ كاره مذهب عمرو والحدرى وماذين عنراء ومالك وصحابه وجماعة اجازة الطواف بعد الصبح والصبر واخبر الركعتين وعن ماذين عنراء انه طاف بعد الصبح او الصبح فلم يصل وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد الفداة حتى تطلع الشمس ولا بعد الصبح حتى تقرب وكره الثوري وابو حنيفة وصحابه الطواف بعد الصبح والصبر فان فعل قالوا الا يركع حتى تطلع الشمس او تقرب وذكر البيهقي في هذا الباب (عن ابي الزبير ايت ابن عباس يطوف بعد الصبح ثم يدخل حجره فلما روى ما يصنع) * قلت * لا دليل في هذا الاثر على مدعاه

* قال * **باب استلام الحجر بعد الركعتين**

ذكر فيه حديث جابر (انه عليه السلام لما خرج الى الصفا فاستلمه) ثم قال (وقد مضى ذلك في الحديث الثابت من حاتم بن اسحق عن جعفر) قلت * الحديث الذي اوردته ظاهره انه عليه السلام استلمه بعد خروجه الى الصفا فليس بمطابق للباب فكان الوجه ان يذكر هذا الحديث الذي اشار اليه بقوله وقد مضى ذلك في الحديث الثابت اذ فيه انه عليه السلام صلى ركعتي الطواف ثم عاد الى الحجر فاستلمه فترك البيهقي اخراج ما فيه مدعاه صريحاً وذكر ما ظاهره يخالف مقصوده *

* قال * **باب الملتزم**

ذكر فيه حديثان من رواية ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم قال (لا ادري سمعه من عمرو ام لا) * قلت * ذكر البيهقي فيما مضى في باب وجوب القطرة على اهل البادية ان ابن جريج لم يسمع من عمرو *

* قال * **باب وجوب السعي بين الصفا والمروة**

ذكر فيه حديث نسوة من بني عبد الدار * قلت * قد بين البيهقي بعض اضطرابه وفيه ابن القطان مبسوطاً في

بعض طرقه عبد الله بن المؤمل فسكت عنه البقي هنا وخسفه له باب ابن أبي عمير عن بعض الامكنة
 وخسفه ايضا يحيى والسأى والد ارقطى وقال احمد احاديه ما كبر وقال ابن عدي عامة حديثه الضعيف عليه
 بين وذكر من جملة ما ينكر عليه هذا الحديث ثم ذكر من وجه آخر من حديث مهرا عن الثوري عن الخنيزر
 الصباح ثم قال (قد روي به مهرا عن الثوري) قلت مهرا قال البخاري في حديثه اضطراب وقال ابن شاهين
 قال عثمان اكثر رواجه عن الثوري خطأ والتي سكت عنه البقي هنا وخسفه في باب النهي عن ثمن الكلب
 وفي الاشراف لابن المنذر كان انس وابن الزبير وابن سيرين يقولون السبي بين الصفا والمروة تطوع وروي
 ذلك عن ابن عباس وروينا انه في مصنف ابى واين مسعود فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وفي الاستذكار قال
 ابن عباس وانس وعبد الله بن الزبير والحسن وابن سيرين هو تطوع واوجب الحسن وقادة والثوري
 والكوفيون من تركه الدم وعن الحسن وعطاء لاشي في تركه *

* قال * **باب ما ينقل المحرم من الصفا والمروة**

* قلت * ذكر في آخره امر ابن عمر في العمرة ليس هذا الباب موضعه *

* قال * **باب اختبار الحلق على التقصير**

ذكر في آخره (عن ابن عمر انه قال لفلان ابلغ العظم) قلت * ليس فيه اختياره على التقصير *

* قال * **باب المرد والقارن يكفهما طواف واحد وسعي واحد**

ذكر فيه حديث عائشة (واما الذين جموا الحج والعمرة فلفا طوافا واحدا ثم قال) انما اردت بقولها طوافا واحدا
 واحدا السعي بين الصفا والمروة ثم قال (وذلك بين في رواية جابر) ثم ذكر ما روي (انه لم يلقني النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا صاحبه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا) قلت * لا ضرورة الى تأويل الطواف بالسعي بل المراد الطواف
 على ظاهره وهو الطواف بالبيت ويحمل على انهم طافوا طوافا واحدا وسعيا واحدا عملا بالقولين ثم ذكر حديث
 جابر مستدلا به على انها كانت قارنة وانه عليه السلام اكتفى لما من الحج والعمرة بطواف واحد قلت * قد اقمنا
 الدليل فيما مضى في باب ادخال الحج على العمرة وفي باب العمرة قبل الحج على انها كانت مفردة بالحج وانه عليه
 السلام امره برفض العمرة وقولها وارجع بمجة واحدة دليل واضح على ذلك فلي هذا معنى قوله عليه السلام
 يكفيك بمحط ومركب ما يصرئك المفروضة لانه لا طواف لمساو يحتمل ان لا يد ثواب هذا الطواف كثواب
 الحج والعمرة لانهما قصدت التوسيع والتسكين وانما تركت الواحد بغير اختيارها ثم ذكر البقي حديث الدراوردي عن

عبيدة عن نافع عن ابن عمر عن جمع بين الحج والعمرة طاف لها طواف واحد • قلت • هذا الحديث ذكره الترمذي
ثم قال وقد رواه غير واحد من عبيدة ولم يرعوه وهو اسم وفي الاستذكار لم يرعه احد من عبيدة غير
الدوردي وكل من رواه منه غيره واقعه على ابن عمر وكذا رواه مالك من نافع موقوفات انتهى كلامه والدوردي
سبحي الحفظ قاله ابو زرعة ذكره عنه الذهبي في الكاشف ثم ذكر البيهقي حديثه دخلت العمرة في الحج ثم قال (قبل
منه دخلت في اتصال الحج فاصدا في الصل) • قلت • هذا الحديث يحتل معاني ما حدها دخلت في وقت الحج وشهوره
تقصيها كانت قرش عليهم ترك العمرة في اشهر الحج ذكره البيهقي فيما مضى في باب العمرة في اشهر الحج والثاني • وجوب
العمرة والحج • ولهذا ذكر البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب وجوب العمرة مستدلا به على ذلك وقد ذكرنا في ذلك
الباب معنى ثالثا من ابي بكر الرازي ومعنى رابعا عن الخطابي ثم قال البيهقي (وروى الشافعي في التقديم عن رجل اظنه
ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب قال في القارن يطوف طوافين ويسعى سبعا قال الشافعي
وهذا على معنى قولنا يطوف حين يقدم بالبيت وبالصفا والمروة ثم يطوف بالبيت للزيارة وقال بعض الناس عليه
طوافان وسبعان واحتج فيه برواية ضعيفة عن علي وجعفر يروي عن علي قولنا) • قلت • الرجل الذي روى ذلك عن جعفر
مجهول وان كان كائنه البيهقي فامر ابراهيم في السقوط لشد من الجاهل • ورواية محمد بن علي منقطعة كذا قال البيهقي
في باب الاعواز من المديونة • كما ايضا في باب سهم ذي القربى ولو سلم تاويل الشافعي الطواف في حق القارن بما ذكر
فكيف يفعل يرويه موسى سمين طوفا كانا • ولما ذكر في خصوصية القارن فان المتردد ايضا يفعل كذلك ويطوف
هذين الطوافين وقد ذكر جماعة من العلماء ان مذهب علي وابن مسعود ان القارن يطوف طوافين ويسعى سمين بخلاف
المتردد ولو سلم رواية جعفر بن الحسين المذكورين وكان قوله ويسعى سبعا محفوظا فسميا مصدر مؤكده هو بمنحلة القلة والكثرة
فيحصل على السمين المتسرين في بقية الروايات فلان لم يلق الشافعي قوله وجعفر يروي عن علي قولنا ثم قال البيهقي (اصح ما روي في
الطوافين عن علي ما اتانا يكره) فذكره في آخره (عن ابي نصر لقيت عليا) الى آخره ثم قال (ابن جرير يجهل وقد روي
باسايد ضعف من علي فروا موقوفوا ومدار لك على الحسن بن حمزة وحفص بن ابي داود وعيسى بن عبد الله
وحامد بن عبد الرحمن وكلهم ضعيف لا يحتاج بشئ مما روه) • قلت • قد روي ذلك باسايد جيدة ليس فيها احد من هؤلاء
قال ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن منصور وشاذان عن منصور بن زاذان عن الحكم بن زياد بن مالك ان عليا وابن مسعود
قالا القارن يطوف طوافين مع جال هذا السند ثقات وزياد بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات وذكر ابو عمر في التمهيد
حديث ابي نصر عن علي ثم قال وروى الامش هذا الحديث عن ابراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة

قال سألت علياً فذكره وهذا أيضاً اسناد جيد وفي المثل يروى ثامن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة
ومن طريق ابن سمان عن ابن شبرة كلاهما عن علي وفي المثل أيضاً يروى ثامن طريق منصور بن زاذان عن زيلدين مالك
ومن طريق سفيان عن أبي إسحق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال علي القارن طوافان وسبعان وهو من طريق الحجاج
ابن اريطة عن الحكم عن عمرو بن الاسود عن الحسن بن علي قال اذا قرنت بين الحج والعمرة قطعت طوافين واسع
سعين يفتقر بهذا الاسناد جعل البيهقي ذلك الاسناد صحيحاً ما روي في الطوافين عن علي وقد روي ذلك من حديث
عمران بن حصين أيضاً قال الدارقطني في مسنده ابي محمد بن ساعد ثامن طريق يحيى بن حمزة بن داود
عن شعبة عن حميد بن هلال عن معمر بن عمار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طوافين وسعي سبعين
ثم قال الدارقطني يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من حفظه فوهب في مسنده والصواب بهذا الاسناد انه
عليه السلام قرن الحج والعمرة وليس فيه ذكر الطوافين ولا السعي وقد حدث به محمد بن يحيى على الصواب مراراً
ويقال انه رجع عن ذكر الطواف والسعي قلت قوله حدث به من حفظه فوهب لم ينسبه الى احدهما بل يعتمد عليه وكذا
قوله ويقال انه رجع عنه والظاهر ان المراد انه سكت عنه وادرك هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لئلا يذو
لا تترك الزيادة ولو كان في الحديث هذه اخرى غير هذه المذكورة الدارقطني ناظر في المثل لا ينحصر روى ثامن
طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن عمر عن ابي
طوافين وسعي سبعين ولم يحمل بينهما واهدي واخبر بذلك عمرو بن الخطاب فقال هديت لسنة نبيك صلى الله عليه
وسلم حتى كلامه النخعي ان لم يدرك عمرو ولا اله بي فمد قال ابرع في اوائل التعميد وكل من عرف فانه لا باخذ
الاعنقة فتدليس وزييله مقبول فرائس سديد المسيب ومحمد بن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح ثم ذكر ابو عمر
بند عن الاعمش قلت لا ابراهيم اذا حدثني حديثاً فاستدع فقال اذا قلت عن عبد الله بن عيسى ابن مسعود
فاعلم انه عن غيره واحد واذا سميت لك احد افهوا الذي سميت قال ابو عمر الى هذا اترع من اصحابنا من زعم ان
مرسل الامام اولى به مستند لان في هذا الخبر ما يدل على ان ابراهيم النخعي اولى به مسانيد وهو لم يرد ذلك
وقال البيهقي في باب ترك الموضوع من التعميد قال ابن معين مرسلات النخعي صحيحة الا حديث تاجر الحر بن وحيد
الضئلك في الصلوة وفي المثل قال مجاهد بن جبر بن زيد وشرحوا شامي ومحمد بن علي بن الحسين والنخعي وحماد بن ابي
سليمان والحكم بن عتيبة وابو حنيفة والثوري والحسن بن علي وروى عن الاسود بن يزيد وانتار نحوه الاوزاعي
وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الاوزاعي وابن ابي ليلى والحسن بن صالح

• قال •

• باب القرنين الأسابع •

ذكر فيه حديثهم قال (ليس بقوى) • قلت • في سنده عبد السلام بن أبي الجنوب قال ابن المدني وغيره منكر الحديث وقال ابو حاتم متروك وهذا الحديث من منكراته •

• قال •

• باب الخطبة يوم عرفة بعد الزوال •

ذكر فيه حديثا عن الشافعي انا ابراهيم بن محمد وغيره عن جعفر بن محمد الى آخره ثم قال (تروى بهذا التفصيل ابراهيم) • قلت • كيف يقول تروى بهذا الشافعي يقول ثابرا ابراهيم وغيره •

• قال •

• باب حيث ما وقف من عرفة اجزاء •

• قلت • هذا التسميم يقتضي جواز الوقوف يعطى عرفة وكذا قوله بعد هذا باب حيث ما وقف من المزدلفة اجزاء يقتضي جواز الوقوف يعطى محسرة وقد حكى ابن المذرك عن الشافعي انه من وقف يعطى عرفة فلاحج له قال وبه اقول وفي مؤلفات مالك بنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مرة كلما وقف وارتفعوا من يعطى عرفة والمزدلفة كلما وقفوا وارتفعوا من محسرة وقال ابو عمر هذا الحديث يفضل من حديث علي وجابر وابن عباس واكثرها ليس فيه ذكر يعطى عرفة واستناؤه صحيح جدا فقهاء ومخووظ من حديث ابي هريرة ذكره عبد الرزاق عن ممر من ممدن المكدر عن ابي هريرة •

• قال •

• باب استقباب التزول في الرمي في اليومين الاخيرين •

ذكر فيه عن ابراهيم بن نافع عن ابن ابي نعيم قال قال معطاء رمى الجمار وكوب يومين ومشي يومين) ثم ذكر الزا (عن ابراهيم بن نافع عن معطاء عن جابر كان يكره ان يركب الى شيء من الجمار الا من ضرورة) ثم قال (كنا وجدنا معنى كتابي وقد سقط من اسناده بين ابراهيم وعطاء وجل) • قلت • وواه ابن ابي شيبة في المصنف كما وجدنا اليه في كتابه ابراهيم عن معطاء ولا يلزم من روايته شيئا بواسطة ان لا يروى عنه شيئا آخر بلا واسطة وقد صرح البخاري في تاريخه ان ابراهيم صحيح معطاء وجعله ابن حبان في كتاب الثقات من اتباع التابعين وذكر انه يروى عن معطاء •

• قال •

• باب الوقت المختار لرمي جمرة العقبة •

• قلت • مراده ان رميا بعد نصف النهار يجوز كما يروى عليه في الباب الذي يليه وان المذكور في هذا الباب من الرمي عند الصباح او طلوع الشمس او انقضى محمول على الاختيار لكن قوله عليه السلام في الرواية الاولى من حديث ابن عباس لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس هو امره في الرواية الثانية فلتساء ان لا ترموا الا الصبحين • يعني من رميا

قبل طلوع الشمس او قبل الاصبح فهو عاقل البابواذ امنع صلى الله عليه وسلم الضمعة ان يرموا قبل الاصبح فخير
اولى وليس في حديث اسمه المذكور في الباب المذكور في الباب الذي يليه تخصيص انهارت قبل الغبر لاني ما بعد
الغبر يسمى ايضا غلما فتعمل انهارت عند ذلك واخرت الصلوة قليلا فصلت في ذلك ولم يزلوا نص في هذا الحديث
انهارت قبل الغبر لم يدل على الجواز بعد نصف الليل فمن اين البيهقي هذا التقيد حيث يقول باب من اجاز رميا
بعد نصف الليل وحديث ام سلمة الذي في الباب المذكور مضطرب سندنا كما به البيهقي ومضطرب ايضا متنا كما
سنيته ان شاء الله تعالى وقد ذكر الطحاوي وابن بطال في شرح البخاري ان احمد بن حنبل ضعه وقال لم يسنده
غيره في معاوية وهو خطأ وقال مروءة مرسلاته عليه السلام امرها ان توافيه صلوة الصبح يوم العريكة
قال احمد وهذا ايضا كجواب ما يصنع النبي صلى الله عليه وسلم يوم العريكة ينكر ذلك قال جئت الى يحيى بن
سيد نساءه فقال من هشام عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها ان توافي وليس توافيه وبين هذين
فرق وقال لي يحيى بن عبد الرحمن بن مهدي نساءه فقال هكذا اسفان من هشام عن ابيه توافي قال احمد
رحم الله يحيى ما كان اضبطه واشد بعده وقال البيهقي في الخلافيات توافي هو الصبح فانه عليه السلام لم يكن
سجدة في وقت صلوة الصبح يوم النحر وقال الطحاوي هذا حديث دار على ابي معاوية وقد اضطرب فيه فرواه
مرة هكذا يعني كما ذكره البيهقي ورواه مرة انه عليه السلام امرها يوم النحر ان توافي معه صلوة الصبح بمكة فهذا
خلاف الاول لان فيه انه امرها يوم النحر ذلك على صلوة الصبح في اليوم الذي بعد يوم النحر وهذا شبه لانه
عليه السلام يكون في ذلك الوقت حلالا وقال ابو الوليد ابن رشد يحتمل ان يكون في الحديث تقديم وتاخير
وقد يراه امرها يوم النحر توافي في صلوة الصبح بمكة كافي الحديث الثاني فيسقط احتياج الثاني به لذهبه الذي
شذبه عن الجمهور وقال ابن المنذر في الاشراف لا يميز الرمي قبل طلوع الغبر بما اذا قاعله مخالف ما سه
الرسول صلى الله عليه وسلم لانه ولورى بعد طلوع الغبر قبل طلوع الشمس لا بعد اذا لم احد اقال لا يميزه
ولو اختلفوا اليه لا وجبت الاعادة *

* قال * أبواب التلبية حتى يرمي جمرات العقبة باول حصاة ثم يقطع *

ذكر فيه حديث شريك عن عامر بن شقيق * قلت * شركك ضعه جماعة وعامر ضعه ابن معين وقال ابو حاتم
ليس بالقوي ثم ذكر حديث الفضل فلم يزل يلبي حتى رمى جمرات العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر
حصاة * ثم قال البيهقي تكبير مع كل حصاة كاله لانه على قطعه التلبية باول حصاة واماماني رواية الفضل من

الزيادة فانها مخرجة او ردها ابن خزيمة واختارها وليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس **الفصل** قلت
 القريب ان اصح سند له و قد اخرج ابن حزم هذا الحديث في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث
 ابي الزبير عن ابي عبد مولى ابن عباس عن الفضل ولفظه ولم يزل عليه السلام يلبي حتى اتم رمي جمره العبية
 وهذا صريح وهو بقوى الرواية التي رواها ابن خزيمة واختارها ويدل على انها ليست بترية والحب من اليهقي
 كيف يترك هذا الصريح ويستدل بقوله بكبر على قطع التلبية باول حصاة مع ان التكير لا يمنع التلبية اذ الحاج له ان
 يكبر ويبي وعلل وقد بين ذلك ابن مسعود فيما ساقى عنه في هذا الباب من قوله فان ترك التلبية حتى رمى الجمره
 الا ان يخطها بكبير او تهليل وقال ابو عمر في التمهيد قال احمد واسحق وطائفة من اهل النظر والار لا يقطع
 التلبية حتى يرمى جمره قالوا وهو ظاهر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى
 رمى الجمره ولم يقل احد من رواة هذا الحديث حتى رمى بضعا على الله قد قال بعضهم في حديث عائشة ثم قطع
 التلبية في آخر حصاة وفي الاشراف لابن المذرور وروى بعض اصحابنا من يقول بظاهر الاخبار خبر ابن عباس ثم
 قال قطع التلبية مع آخر حصاة

باب الخطبة يوم النحر

قال

قلت ذكر الخطاوى في اختلاف العلماء ان خطبته عليه السلام في ذلك اليوم لم تكن لاجل الحج بل ذكر فيها
 احكامنا اخر ثم ان خطبته عليه السلام كانت وقت النحر كما ذكر البيهقي في آخر هذا الباب من طريق ابي داود وكذا
 ذكر ابن حزم وغيره ومذهب الشافعي على ما حكاه البيهقي ان الخطبة بعد الظهر

باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر

قال

ذكره حديث (لم اشتر فضرت قبل ان ادري) الى آخره فانت ظاهر قوله لم اشتر يقتضي ان السقوط مختص بالجاهل
 والاسي دون العاقل والشافعي اسقط من الامد ايضا بخلاف ظاهر الحديث وفي شرح العمدة سقوطه من الجاهل
 والاسي دون العاقل قروي من جهة انه ليل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله
 خذوا عني ما حكمكم وهذه الاحاد يشرخصه بالتقديم لما وقع السؤال عنها انفارقت بقول القائل لم اشتر فيخص
 الحكم بهذه الحالة وتبقى حاله الممد على اصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الحج وهذا مبني ايضا على
 القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون مستبدا بميزان امره والحقا غيره مما لا يساويه به ولا شك
 ان عدم الشهور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بالحقا العمدة

اذ لا يماويه فان نسك يقول الراوى فاسئل من شيء فعم ولا اخرا قال افضل ولا خرج فغائه قد يشعر بان الترتيب
 مطلقا غير مراعى في الوجوب بخوابه ان الراوى لم يحك لقطاعا من الرسول صلى الله عليه وسلم يقتضى جنواز
 التقديم والتأخير مطلقا وانما اخبر عن قوله عليه السلام لا حرج بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم والتأخير جهنم
 وهذا الاخبار من الراوى اتفق على ما وقع السؤال عنه وذلك مطلق بالنسبة الى حال السؤال وكونه وقع من
 العمدة او عدمه والمطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمدة انتهى كلامه ثم في التمسك
 بهذه الاحاديث مخالفة لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وقد ترك اكثر الفقهاء العمل بشيوع
 هذه الاحاديث فقالوا ان السي بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت لا يجرى الساقى وانه كن لم يسع وقال
 الطحاوى وهذا قول عامة فقهاء الامصار من اهل الحجاز وال عراق ولا علم لهم مخالفات غير مطاه والا وراعى فانه
 روي عنهما انه يجزى ولا يبيده بعد الطواف على انه جاء ذلك مصرحاً به فيها اخرج ابو داود من حديث
 اسامة بن شريك وفيه (ان قال قال يارسول الله سميت قبل ان لطوف الحديث وانه عليه السلام قال لا حرج
 وقد ذكرنا البيهقي فيما بعد في باب القتل بالطواف وذكر الخطابي في السي قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوى وقال
 مالك من حلق قبل ان يرى فليهدم وقال ابن ابي شبة ثابوا الاحمر عن ابراهيم بن ساجر هو الجليلي من مجاهد عن ابن
 عباس قال من قدم ثيابا من حبه واخره فليهرق كذلك دما وهو هذا سند صحيح على شرط مسلم وقال ايضا لاجري عن منصور
 عن سميدان جبير قال من قدم ثيابا من حبه او حلق قبل ان يذبح فليهدم وقال ايضا لافضل بن عياض عن ليث عن صدقة
 عن جابر بن زيد قال من حلق قبل ان يذبح فليهدم وقال ايضا لثابوا ابو معاوية عن الاحمر عن ابراهيم قال من حلق قبل ان
 يذبح اهرق دما فقرأ ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله جوفي التهذيب للطبري وقال ابو مرة عن الحسن
 من قدم من نسكه شيئا قبل شي فليهرق دما ثم ذكر البيهقي حديث عبد الله بن عمرو عن رواية عبد الرزاق بن زياد ثم قال
 (ورواه محمد بن ابي حفصة عن الزهري بن يادناخري) ثم ساقها بسند موطأ ذكره الدارقطني ان محمد بن ابي
 حفصة زاد في حديثه افقت قبل ان ارمي وقال الدارقطني ولم يتابع عليه واراموه فيه ثم قال البيهقي (انما ابو الحسن
 العلوي اتابعه الله بن محمد بن شعيب ثم ساق سند مالى ابن عباس فذكر الحديث وفي آخره ولم يامر بشئ من الكفارة
 ثم قال البيهقي (استاد صحيح) قلت وهذه الزيادة وهي قوله ولم يامر بشئ من الكفارة غريبة جدا لما وجدنا في شئ
 من الكتب المتداولة بين اهل العلم وشيخ البيهقي وشيخ شيخنا لما عرفنا لما وجدنا الكشف والتبع وايضا فابراهيم بن
 طهمان وان خرج له في الصحيح فقد نكروا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن

هناك قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب الصريفي في إسماء الرجال يحمله قال ابن حبان لا يراهم
ابن طهمان مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد روى
من الثقات أشياء مضطربة انتهى كلامه ومع ما قيم من الكلام شذبه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري
الحديث من طريق عبد الأعلى وي زيد بن زريع كلامه خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منها أجل من ابن طهمان
وهذه في الباب في الماضي. قريب في باب التلبية حتى يرمي جمره العتبة بأول حصة طل الزيادة وحديث ابن
عباس وهي قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصة بانها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع ان سند ذلك الزيادة
اصح واجل من سنده ثم ذكر هذه هنا وصح سندها.

باب التلطل بالطواف

قال

ذكر فيه حديث اسامة بن شريك ثم قال (كانه سأله رجل سئى عقب طواف القدوم قبل طواف الاضحية)
قلت هذه الصورة مشهورة وهي التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه لا يسأل عنها وانما سأل عن تقديم
السعي على طواف القدوم وموصوم قول العصامي فاسئل عن شئ قدم ولا آخر الا قال افضل ولا حرج ويدل على جواز
ذلك وهو مذاهب طوائف والا وازمي كما تقدم واختاره ابن جرير الطبري في تهذيبه الا كما روي ظهر هذا ان
الشافعي واكثر العلماء تركوا العمل بمسوم الحديث كما تقدم بيانه.

باب سقاية الحاج

قال

ذكر في آخره حديث عبد الله بن المؤمل عن ابي الزبير عن جابر ماء زمزم لما شربه له ثم قال ان فرد به عبد الله بن
مؤمل قلت لم يفرده بل تابعه ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير كذا ورد اليه نفسه فيما بعد في باب
الرخصة في الخروج ماء زمزم.

باب من شك في عدد مرامي

قال

ذكر فيه (ان عليا سئل عن ذلك فقال اما انما لو فعلت في صلوتي) لاعدت صلوتي ثم قال النبي (كانه اراد لاعدت
المشكوك في فعله كذلك في الرمي يبدأ المشكوك في رمية) قلت ترك الحقيقة من غير ضرورة في موضعين
احدهما ان عليا صرح باعادة الصلوة وقال النبي يضاهها والثاني ان فعل المشكوك فيه لا يسي احادة بل حقيقة
الاعادة ان يكون في العبادة خلل فغفل في الوقت مرة اخرى ثم ذكر النبي حديثا عن مجاهد عن سعد بن ابي
وقاص قلت سمكت عنه وقال ابن القطان لا اعلم لها حد ساء من سعد وقال الطحاوي في احكام القرآن حديث

منقطع لا يثبت اهل الاسناد مثله وذكر ابن جرير في التهذيب انه لم يستمر العمل به لانه لم يجمع لا اختلاف الرواة
عن ابن ابي عمير فيه فقد رواه الحجاج بن رطاة عنه عن مجاهد عن سعد بن اخنوخ عن مسهم كان بالزيادة على السبع
لا بالتقصان عنها وهو اولي بالصواب وان كان من رواية الحجاج لموافقة ما تظاهر به الاخبار من وجوب الرمي
بسبع ولان سعدا لم يذكر ان ذلك كان عن امره عليه السلام وفضله ولانه ولو صح فهو منسوخ لقتل المستفيض
بوجوب السبع *

• قال • ﴿باب تأخير الرمي عن وقته حتى يمسي﴾

ذكر فيه حديث ابن طهمان (عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس) وفيه (ولم يامر بشئ من الكفارة) ثم قال
(اخرجه البخاري من حديث يزيد بن زريع وغيره عن الحذاء) قلت * قد تقدم الكلام على هذا الحديث في
باب التقديم والتأخير في محل يوم الحروب وظاهر كلام البيهقي ان البخاري اخرجه بذلك اللفظ وليس في صحيحه
قوله لم يامر بشئ من الكفارة *

• قال • ﴿باب الرخصة في ان يدعوا نهارا ويرموا ليلا﴾

قلت * ذكر في هذا الباب اربعة احاديث وسكت عنها ولا يجمع بشئ منها حديث مرسلين عن عطاء
وابي سلمة وحديثا عن ابن عباس في سنده عمر بن قيس هو المكي ضعيف جدا فسكت عنه هنا وقال في باب
استلام الركن الثاني (ضعيف) كحديثا عن ابن عمر في سنده مسلم بن خالد فسكت عنه هنا وضفه في ابواب التراجم *

• قال • ﴿باب دخول البيت﴾

ذكر فيه دخوله عليه السلام البيت من طريق البيت (عن يونس بن قافع عن ابن عمر) ثم قال (اخرجه البخاري في الصحيح
قال وقال البيت) قلت * اخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد موصولا عن يحيى بن بكير عن البيت بسنده
فلا ضرر وقال قول البيهقي عن البخاري (قال وقال البيت) ثم ذكر حديثا في سنده عبد الله بن مؤمل فقال (ليس بقوي)
قلت * ضفته في باب بيان ان النعي مخصوص ببعض الامكنة وقال في باب الخلع فسخ واطلاق (ضعفاه حدوا ابن معين
والبخاري وكلمة يشبهه) *

• قال • ﴿باب ما يستدل به على ان دخوله ليس بواجب﴾

ذكر فيه حديث ابن ابي اوفى (لم يدخل عليه السلام البيت لعمركم) بوحديث عائشة في دخوله وحمل الاول على العمرة
والثاني على حجته عليه السلام قلت * في سند الثاني اسمعيل بن عبد الملك قال ابن حبان يقلب ما روى فكان

ثم هذي يحدث عنه ثم امسك وقال اضرب على حذبه وكان يحيى لا يحدث عنه فاذا الحاجة الى التوفيق
بين الخدين *

قال * باب من كره ان يقال للذي لم يبع ضرورة

ذكر في حديث (من عرين عطاء من عكرمة بن عباس) ثم قال (ورواه عرين قيس وليس بالقوي عن عكرمة) قلت *
الان القول في عرين قيس هنا وقد تقدم في باب استلام الركن الثاني الفاعل (ضعيف) وزاد في باب من يبيع او غير
في غير ملكه (لا يبيح) بهم وفي الضعفاء لا يبيح الجوزي قال احمد لا تساوي احاديثه شيئا احاديثه يواطى وقال مرة متروك
وكذا قال النسائي والعلاس والازدي والدارقطني وقال يحيى ليس بشق وقال البخاري منكرا الحديث وقال ابن حبان
كان يلقب الاسانيد ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات ثم ان البيهقي تكلم في عرين قيس وفي الرواية
الاولى عرين عطاء بن رواد فسكت عنه وهو ايضا ضعيف ضعفه النسائي وابن معين وقال مرة ليس بشيء *

قال * باب ما يفسد الحج

ذكر فيه عن يزيد بن نعيم اوزيد ثم قال (يزيد بن نعيم الاسلمي بلا شك) قلت * اخرجه من طريق ابي داود وفيه
الامر بالتفرق في الرجوع وفي العودة والذى في كتاب المراسيل لابي داود على الشك ونصه مخالف لما ذكره البيهقي
انفاه الامر بالتفرق في الرجوع لاني العودة ثم ان زيدا بن نعيم مجهول وزيد بن نعيم ثقة معروف والامر قد ار
ينها وهذا يفسد الحديث ولا بد من ابن البيهقي انه يزيد بلا شك ثم ذكر انرا (من عطاء من عمرو بن مجاهد عن عمر)
قلت * كلاما منقطع عطاء ومجاهد لم يذكر كاصر *

قال * باب التنبيه في غيبة الاذي

ذكر فيه (عن ابن وهب عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن ابن ابي ليلى من كتب بين معرة) الحديث ثم ذكره
(عن التنبي وعبد الله بن يوسف ويحيى بن بكير عن مالك عن عبد الكريم عن ابن ابي ليلى) بدون ذكر مجاهد ثم حكى (عن)
الشافعي قال غلط مالك الحافظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد) قلت * ذكر الطحاوي في احكام التران الحافظ ورواه
عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد قال غلط عن الشافعي او غلط مالك في الوقت الذي سمعه منه الشافعي وكان
قبل ذلك او بعده حدث به جميعا فمن حدث به عن مالك بلا غلط عبد الله بن وهب والتنبي ورواه عن مالك عن
عبد الكريم عن مجاهد وهذا الذي ذكره الطحاوي مخالف لما ذكره البيهقي عن التنبي وقال ابو عمر في التمهيد رواه
ابن وهب وابن القاسم ومكي بن ابراهيم وعبد الرحمن بن مهدي وبشر بن عمرو والوليد بن مسلم واسحق بن سليمان

الرازي وعصدين الحسن وغيرهم عن مالك عن عبد الكريم عن مجاهد

قال * باب عمل المدي والاطعام الى مكة ومنى والصوم حيث شاء *

ذكر فيه حديث جابر (منى) كلها غير وفي رواية كل فج مجامع مكة طريق وغيره قلت الظاهر ان مراده من التوبيع ان المدي والطعام لا يكونان الا بمكة ولم يستدل على الطعام والاطلاق قوله تعالى فدية من صيام او صدقة او نسك يقتضي ان الطعام والصوم وكذا احكي ابن المنذر عن الشافعي فانه قال قال طاووس والشافعي الدم بمكة والاطعام والصوم حيث شاء *

قال * باب الرجل يصيب امرأة بعد التحلل الاول وقبل الثاني *

قلت * مذهب الشافعي ان الرمي يفسد الحج ذكره ابن المنذر وغيره وهو يخالف لظاهر قوله عليه السلام الحج مرة اذ مناه ان تصاد بجني بالوقوف وكما انه لا فساد بعد الرمي انما ما فكذلك قبله اذ الرمي من توابع الحج فلا يتعلق به الفساد لحصول الوقوف وروى ابو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأة بعد ما وقف بمكة قال عليه بدنة وتمجه هو الظاهر ان مراد الجني في التوبيع ان يكون الاصابة بعد الرمي قبل الطواف لكنه اخطأ في عبارته حيث اطلق ولم يفيد *

قال * باب المتصد لمعرفته يقضيها من حيث احرم ما قصد وكذا المتصد لحجه *

قال (واما من ذهب الى ان عائشة رفضت عمرتها وامرها عليه السلام بان تقضيها من التيمم فقد دللتنا فيما مضى انه عليه السلام امرها بادخال الحج على العمرة) قلت * ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء ان من افسد حجته او عمرته ان يقضيها من موضعه عند ابي حنيفة واستدل على ذلك بقضية عائشة وقد قد منافي اب ادخال الحج على العمرة انه عليه السلام امرها برفض العمرة بالحج *

قال * باب خطأ الناس يوم عرفة *

ذكر فيه (عن محمد بن اسمعيل عن سفيان عن ابن المنكر عن عائشة) حديث (الاخشي يوم يقضي الامام) ثم ذكر ان محمدا هذا (تردد عن سفيان) قلت ما خرج الترمذي بهما من حديث ممر عن ابن المنكر عن عائشة *

قال * باب من رخص في دخوله بغير احرام وان لم يكن محاربا *

ذكر فيه حديث ابني قتادة (انه اصطاد حمار وحش) الى آخره قلت مراده من الباب من دخله لتبرج وعمرة اذا دخل لاحد لا بد له من احرام بلا شك وابو قتاد فان اراد دخوله اكد ذلك وجب عليه الاحرام من الميقات

فالحديث حيث لا غير مطابق لكتاب ويحتاج العلماء الى الاحتياط عنه وان لم يرد دخولها فهو ايضا غير مطابق ودخوله للامام
التي على اقله عليه وسلم لا يلحق ولا يصر في غاية الجهد وفي شرح العمدة تكلوا في كونه لم يكن محرما مع كونهم خرجوا الصحيح
ومروا بالميقات ومن كان كذلك وجب عليه الاحرام من الميقات واجيب بوجوه منها ما سأل عليه اول الحديث انه ارسل
الى جهة اخرى لكشفها وكان الاكتفاء بعد مضي الميقات هو منها وهو ضعيف انه لم يكن يريد الصحيح والعمره هو منها انه
قبل توقيت المواقيت انتهى كلامه واخرج الطحاوي هذا الحديث في شرح الآثار بسند لا بأس به وفيه انه
عليه السلام جهه على الصدقة وخرج عليه السلام واصحابه وهم محرمون حتى تولوا عسافا وجاء ابو قتادة
وهو حليل الحديث *

باب قتل الحرم الصيد عدا

* قال *

ذكر فيه (ان رجلا قال لسراج بن ابي فاسينا غيا ونحن محرمان) قلت * سباني الكلام عليه
ان شاء الله تعالى *

* قال *

باب الفريسيون الصيد

ذكر فيه حديث سيد بن كثير بن عفير (تسليمان بن بلال بن عمرو بن ابي عمرو عن المطلب بن عبد الله عن جابر)
ثم قال (وكذلك رواه الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن عمرو بن القيس عنه عن سليمان بن بلال ورواه
سيد العزيز بن محمد انه راودى عن عمرو بن رجل من بني سلة عن جابر) ثم قال (قال الشافعي ان
ابن ابي يحيى احفظ من الداوودي وسليمان مع ابن ابي يحيى قال البيهقي وكذا يعقوب بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله
ابن سالم وهاجم سليمان من الاثبات) قلت * انه راودى احمق به الشيخان وبقية الجماعة وقال ابن معين ثقة حجة
ووثقه القطان وابو حاتم وغيرهما واما ابن ابي يحيى فلم يخرج له في شيء من الكتب الخمسة ونسبه الى الكذب جماعة
من الحفاظ كابن حنبل وابن معين وغيرهما وقال بشر بن المغضل سألت فقهاء المدينة عنه فكلمهم يقولون كذاب او نحو
هذا وسئل مالك اكان ثقة فقال لا ولا في دينه وقال ابن حنبل كان قد يامتزلها جهبا كل الافة وقال البيهقي في
الشمم والكناح (مختلف في عدته) ومع هذا كله كيف يرجح على انه راودى ثم لم يرجع عليه هو ومن معه فالحديث
في قصة معلول عمرو بن ابي عمرو عن اضطراره في هذا الحديث متكلم فيه قال ابن معين وابو داود ليس بالقوي
زاد يحيى وكان مالك يستضعفه وقال السدي مضطرب الحديث والمطلب قال فيه ابن سعد ليس يحتاج بحديثه
لانه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير او عامة اصحابه يدلسون ثم الحديث مرسل قال الترمذي المطلب

لا يعرف له سماع من جابر فظهر بهذا الحديث فيه أربع علل جاحداها الكلام في المطلب فأنبتها لانه ولو كان ثقة فلا سماع
له من جابر فالحديث مرسل فأنشأها الكلام في عمروه رابعتها لانه ولو كان ثقة فقد اختلف عليه فيه كما مر وقد أخرجه
الطحاوي من وجه آخر من المطلب من أبي موسى وقال ابن حزم في المحلى هو خبر ساقط وكيف يحمل البيهقي
بمسئله بن عبد الله بن سالم من الآليات وقد ضعفه الساجي وحكي تضعيفه من ابن معين قال الطحاوي ومن جهة
النظر حديث أبي قتادة أولى من حديث المطلب لان الشئ لا يحرم على انسان بنية غيره ان يعيده له ولانهم
لا يمتثلون لمن لحم الصيد اذا ذكي في المحلى ثم ادخل الحرم جازا لانه فكذلك اذا احرم وقال صاحب التمهيد
في حديث أبي قتادة دليل على ان الحرم اذا امان على الصيد بما قل او كثر فقد فعل ما لا يجوز له وهذا اجماع من
العلماء واختلفوا في الحرم يدل الحرم او الحلال على الصيد فذكرهم مالك والشافعي ولا يجزأ عليه وقال ابو حنيفة
واصحابه عليه الجزأ وبه قال احمد واسحق وهو قول علي وابن عباس وعطاء وقال الطحاوي لم يرو عن احد من
الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا وفي الاشراف لابن المنذر هو قول سعيد بن جبير والشعبي والحارث العكلي
وبكر بن عبد الله المزني وفي التجرىد للقدوري عن عطاء قال اجمع الناس على ان على الدال الجزأ وذكر الطحاوي
في اختلاف العلماء ان رجلا قال لعمراني اشرت الى ظبي وانما حرم فقتله صاحبي فقال عمر لبدال بن حنبل بن موف
ما ترى قال شاء قال وانا ارى ذلك

قال * باب الحرم لا يقبل ما يهدي له من الصيد

ذكر فيه عن جماعة منهم ابن اسحق عن الزهري حديث هبة الصب حار وحش ثم ذكر (ان ابن عيينة خافهم
فرواه لحم حار وحش وان مسلما أخرجه كذلك) قلت * جعل صاحب التمهيد ابن اسحق مع ابن عيينة وذكر انها
خافا الجماعة فقالا لحم حار وحش ثم قال البيهقي (ورواه المهدي عن سفيان طي الصحة) ثم أخرجه من طريقه
ونقله (حار وحش) ثم قال (كذا وجدته في كتابي وهو سماع المحدثي عن سفيان فبما خلا ثم اضطرب فيه فيما بعد)
ثم ذكر البيهقي بسنده الى المحدثي انه قال (وكان سفيان يقول في الحديث اهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
لحم حار وحش وربما قال يقطرد ما لو ربما يقل وكان فيما خلا ربما قال حار وحش ثم صار الى لحم حتى مات) قلت *
الذي في اصل ما عاتمن مسند المحدثي وهو اصل جيد بخلاف ما ذكره البيهقي فان قلت اهدي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لحم حار وحش ثم قال المهدي وكان سفيان ربما جمعه مرة في حديث واحد وربما فرقه ما
وكان يقول حار وحش ثم صار الى لحم ثم ذكر البيهقي (من الصب انه اهدي للنبي صلى الله عليه وسلم مجزأ حار

فاكلته ثم قال (استاذي صحيح فكلته رد الحلي وقبل اللحم) قلت هذا في سنده يحيى بن سليمان الجعفي من ابن وهب
اخبرني يحيى بن ايوب هو القاضى المصرى ويحيى بن سليمان ذكرنا قديمى في الميزان والكاشف
عن النسائي انه ليس بشقة وقال ابن حبان ربما اغرب والشافعى قال النسائي ليس بذلك القوي وقال ابو حاتم
لا يصح به وقال احمد كان سمي المفظ يعضى خطأ كثيرا وكذب مالك في حديثه فلي هذا لا يشتغل بتاويل هذا
الحديث لاجل سنده وظنائه الحديث الصحيح وقول البيهقي وقبل اللحم يرد ما في الصحيح انه عليه السلام رده

• قال • **باب ما جاء في حرم المدينة**

ذكر في آخره حديث الذي اصطادها فارسه زيد ثم قال (قال البوسجى التهام الطير الصغير) قلت كذا ذكره
بالالف والمروف فيه نهى بن النون وفتح الماء من غير الف

• قال • **باب كراهية قتل الصيد بوج**

ذكر فيه حديث الزبير • قلت • سكت عنه وفي سنده محمد بن عبد الله بن انسان عن ابيه ومحمد قال فيه ابو حاتم
ليس بالقوي وفي حديثه نظر وذكره البخارى هذا الحديث قال لا يتابع عليه وابوه لا يعرف روى عنه غير ابنه وقال
البخارى لا يصح حديثه وكذا قال ابن حبان والازدي وذكر الحلال في الملل ان احمد ضعفه وصح الشافعى
حديثه واستحمد كذا في الميزان

• قال • **باب جواز الرمي في الحرم**

• قلت • قوله عليه السلام لا يقتل خلا هاب دخل فيه الرمي ايضا وكما منع من اطلاقه بالقطع مع الرمي كالصيد ما منع
من قتله يمنع ان يرسل عليه كلبا يقتله وكره الا دمي وقال الطبري في التهذيب الصواب انه لا يجوز الارءاء لانه
سبب لاستهلاكه بالقطع واستدل البيهقي على الجواز بقوله عليه السلام في المدينة (ولا يخطب فيها تحية الا لطف)
• قلت • حرم مكة المدينة مختلفان فلا يتأس احد هاتى الآخر • قال البغوى في التهذيب لاجزاء في صيد المدينة
وشيرها في الجديد

• قال • **باب التفرص بيوت الصيد**

ذكر فيه (من مالك عن عبد الملك بن فرير عن ابن سيرين ان رجلا اجري هو وصاحبه فرسين فاصابا بطيخا فحكم فيه
عمرو عبد الرحمن بن عوف بمنز) • قلت • هذا الاثر منقطع ابن سيرين لم يدرك عمرو وذكر البخارى في تاريخه في
ترجمة عبد الملك بن قريش الاصمى عن ابن ميمون انه قال روى مالك عن عبد الملك بن فرير وانما هو قريب

من الثاني وليس يحتاج للباب

باب كون الجراد من صيد البحر

قال

ذكر فيه حديثان من ميمون بن جابر فقال فيه (لا يرف) قلت بل هو معروف روى عنه الحمادان والمبارك ابن فضال ورواه الحلي وقال المزي في كتابه ثمة وقال صاحب الميزان ذكره ابن جابر في نقائه

باب ما يحرم قتل

قال

ذكر في اخره (من ابي حنيفة) انه قال قد يجوز في الكلام ان يقال لسبع كلب الا ترى انهم يروون في المغازي ان عتبة بن ابي لهب كان شديد الاذى لثي صلى الله عليه وسلم قلت سمعت عنه البيهقي موافقا لابي حنيفة وذكر من ابن الصلاح انه قال قوله عتبة مما يغلط فيه وهذه القضية لعتبة اخي عتبة ذكر ذلك اهل المعرفة بالنسب والمغازي واما عتبة فانه بقي حتى اسلم يوم القحط وهو مذكور في كتب الصحابة رضى الله عنهم ولم يرد ما عقر من السباع وانما اراد الكلب المعروف المراد بقوله عليه السلام اذ اولع الكلب من اقتنى كلبا لان اطلاق اسم الكلب على هذا حقيقة وهو مراد بالاجماع والاطلاق على ما عقر من السباع ليس بطريق الحقيقة فلواريد الاخر لكانت جميعا بين العتبيين بلفظ واحد وايضا فان الفصح اشد عقر من الكلب المعروف واكثر قتلا للناس واكلا لهموم وشرا لدمائهم ويد وطعنهم ويحتنهم ويتدى بالاذى ومع ذلك جله النبي عليه السلام مينا فدل انه لم يرد بالكلب ما يقر من السباع ولو كان الامر كما قالوا لشملة اسم الكلب العقور فوجبان لا يجب شي يقتله في الاشراف لان النذر ركان الطماء بالشام بسدونها من السباع ويكرهون اكلها فان قيل فلم ايجتم قتل القتب قلنا هذ من عليه فبما ذكره البيهقي من حديث ابن المسيب مرسل اخرجه الطحاوي من حديث ابي هريرة مرسل ومن ابن عمر موقوف عليه

باب لا يندى الاماير كل لحم

قال

استدل لا بما مضى وبانه تعالى افاحرم عليهم بقوله وحرم عليهم صيد البر ما كان حلالا قبل الاحرام قلت يباح صيد المأكول وغيره للاتضاع به فحرم عليهم حصد الاحرام الكل الا ما استثناء وقد ثبت في الصحيح فيه عليه السلام عن اكل كل ذي ناب من السباع ويندرج الفصيح كما تقدم بيانه ويندرج الثعلب ايضا لانه ذو ناب من السباع ومع ذلك اباحهما الثاني ورأى فيهما على الحرم الجزاء

باب المصريذبح ويحل حيث احصر

قال

ذكر فيه من الثاني انه قال الحدبية بضاهي الحل وبضاهي الحرم واما غير الذي عند ثاقب الحل قلت قد تقدم

في الباب السابق انه عليه السلام كان مضطرباً في الحلو وكان يصل في الحرم واستند الخطاوي عن المسور قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدنية خبأوه في الحلو وصلاته في الحرم قال الخطاوي ولا يجوز في قول احد من
العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم ان يخرج منه ودون الحرم فلما ثبت انه عليه السلام كان يصل في الحرم
استحال ان يكون غير المدي في غيره لان اذى لم يخرج المدي في غيره انما يبيحه في حال الصدقة لا في حال
القدرة عليه احدى كلامه وبدل على انه عليه السلام غمر في الحرم ما أخرجه النسائي بسند صحيح من ناحية بن كعب
الاسلمي انه قال النبي صلى الله عليه وسلم حين صد المدي فقال يا رسول الله ابش به معي فاننا نغمره قال وكيف قال
أخذ به في اودية لا بقدر عليه قال فدفعه اليه فاضلق به حتى غمره في الحرم وفي الباب الذي بعد هذا الباب من
كلام ابن عباس ما يدل على ذلك وفي مصنف ابن ابي شيبة ثابراً سامة عن ابي العيص عن عطاء قال كانت منزل
النبي صلى الله عليه وسلم يوم المدي في الحرم وفي الاستاذ كثر قال عطاء وابن اسحق لم يغمر عليه السلام هدي يوم
المدي الا في الحرم ثم ذكر البيهقي الرازي عن حسين بن علي انه مرض بالسقيان طلب امرئ راسه فخلق راسه ونسك
عنه بالسقيان فغمره بغيره فقلت هذا كثر الخطاوي ان هذا لا يصح لانهم لا يجوزون لمن يمنع من الحرم ان يذبح في غيره
واقفاً يختلفون اذ منع منه فلما غمر علي في غيره وهو واصل اليه دل على انه اراد الصدقة عليهم لا المدي انتهى كلامه
ثم هذا الاثر حجة على البيهقي واصحابه لانهم لا يرون الاحلال في الاحصاء بالمرض

باب لا قضاء على المحصر

قال

ذكر في اثر الرازي عن ابن عباس انه قال انما البديل على من تقص حجه بالهبة فاما من حبسه عذراً وغير ذلك فانه مجل ولا يرجع
وان كان معه هدي وهو محصر فيمنعه ان كان لا يستطيع ان يبيت به وان استطاع ان يبيت به لم يجز حتى يبلغ المدي
محلله فقلت هذا الاثر وان دل على ما ذكره فانه يدل على ان المدي لا يذبح الا في الحرم كما سبق الورد به في
الباب السابق وقد اوجب على المحصر القضاء الرازيون ومجاهد وعكرمة والنسائي والطبري استند لا
بانه عليه السلام واصحابه احتروا في العام المقبل قضاء تلك العمرة ولقد لك سميت عمرة القضاء ولحديث المجاج
ابن عمرو والمذكور في مجاهد في باب الاحلال بالاحصاء بالمرض وقطفه من كسر او مرج فقد حل وعليه اخرى وعن
ميون بن مهران قال خرجت معترعام حاصر اهل الشام ابن الزبير بمكة وبث معي رجال من قومي بهدي
فلما انتهينا الى اهل الشام متونا ان ندخل الحرم فقهرت المدي بمكنا ثم احلقت ثم رجعت فلما كان من العام
المقبل خرجت لا قضي عمري فاتي ابن عباس فسأله فقال ابدل المدي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر

اصحابه ان يدلو المدي الذي نحر واعاد الحنيفة في عمره القضاء اخرجها بوجه اود في سنته بستد حسن قال الخطابي من اوجبه بين القضاء فانه يلزمه بدل المدي لقوله مزول حد يا بالغ الكعبة ومن نحر المدي في الموضع الذي احصر فيه وكان سار جانا من الحرم فان حد يملح الكعبة فيلزمه ابداله او ابلاغة الكعبة وفي الحديث حجة لهذا القول *

باب من لم ير الاحلال بالاحصار بالمرض *

قال الله تعالى فان احصرتم فاستسري من المدي وقال الشافعي فمن حال ينمو بين البيت مرض حابس فليس بداخل في معنى الآية لانها نزلت في الخصال من الدوم قلت ذهب ابن مسعود وعطاء وجمهور اهل العراق وابو ثور وبقية رواية ان الاحصار يكون بالمرض كذا في الاستاذ كرواكثر اهل الفقه على ان الاحصار بالمرض والحصر بالعدو فوجب استئصال القنطري في حقيقته وهو المرض ويدخل الدوم فيه والمعنى ولما كان سبب نزول الآية العدو عدل من لفظ الحصر المختص بالعدو والى الاحصار المختص بالمرض يدل على انه اريد باللفظ ظاهره وهو المرض ولا محل عليه السلام وامره به اصحابه يدل على ان الحصر من حيث المعنى كذلك وايضا لما جاز الاحلال بالعدو فتمتد الوصول الى البيت وذلك المعنى موجود في المرض سواء في حكمه ولهذا وجب في دين او غيره فتمتد وصوله كان كالحصر ولو منها من حج التطوع بعد الاحرام بازالها الاحلال *

باب حصر المرأة فحرم بغير اذن زوجها *

ذكر فيه حديث حسان بن ابراهيم قال ابراهيم الصائغ قال فاض قال ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس لما ان تطلق الاباذن زوجها قلت هذا الحديث في اتصاله فطر وقال البيهقي في كتاب المرفقة قوله حسان ابن ابراهيم وفي الضعفاء لقضى حسان ليس بالقوي وقال القليل في حديثه وم وفي الضعفاء لابن الجوزي ابراهيم بن عبيد الصائغ لا يجمع به قاله ابو حاتم *

باب من قال ليس له منع القرينة الحج *

ذكر فيه حديث اذا استأذنت احدكم امرأة تعالى المسجد فلا يمنها وفي رواية لا يمنوا امام الله مساجدا قلت المراد بالحديث الصلوة بدليل قوله في الحديث وهو من حرمها في الخروج الى الحج غير من يوتن ذكره ابو بكر الرازي والاشواق لابن النضر اجمع كل من يحفظ قوله من اهل العلم على ان الرجل منع زوجته من الخروج الى الحج التطوع واشتلقوا في منه يا صاحبة الاسلام فقال ابراهيم القتي واحد وامحق وابو ثور واصحاب الراي ليس لهن من حجة الاسلام وقال الشافعي ان اهل بيتنا نهى قولان احدهما ان تكون كن احصر فتضج وتصر وتعل والآخر ان عليه تليتها قال واسم مذهبها الذي يوافق سائر العلماء ولا اعلم يفتنون انه ليس لهن من صوم ولا صلوة واجب

* قال * **باب المرأة يلزمها الصبر جود السبل اليه وكانت مع بقية من النساء في طريق آمنة**

* قلت * هذا يخالف لظاهر الحديث الذي ذكره في الباب القبي يهذه او هو قوله عليه السلام لا تسافر المرأة ثلاثا الحديث وكأشراط جميع العلماء الصحة وان كان لا يكره لها في الآية وفسر البيهقي الاستطاعة بازاء الراحة بحيث يضمنه هو فيا تقدم فظهر ان يضرب الاستطاعة في حق المرأة بالهرم بحيث يتفق على صحتها ذهب الحسن والنخعي وابو حنيفة واصحابه واحد واصحق وابو ثور والى ان الحرم او الزوج من السبل فان لم تجدوا فلاح طليها في العالم لعلها في المرأة التي وصفها الشافعي لا تكون ذا حرم وقد حظر صلى الله عليه وسلم ان تسافر الا مع ائمة وعمرم مما باحة الخروج مع عدمه خلافا للسنة وسببها اصحاب الشافعي بالكافة تسلم في دار الحرب والاسيرة من المسلمين تخلص من الكفار تلجأ الى المسلمين بلا محرم لانه سفر واجب فكذلك الحج ولو كانا سواء لجاز لها ان تسج وحدها بلا محرم وامرأة ثقة فلما لم يسج لها الا مع امرأة فقد دل على الفرق بينه او قال ابن المنذر اخفل قوم القول بظاهر هذا الحديث يعني حديث اشتراط المحرم في سفر المرأة وشرط كل منهم شرطا لا يجتمع لم فيها اشتراطه فقال مالك تخرج مع جماعة من النساء وقال الشافعي تخرج مع ثمة حرة مسلمة وقال ابن سيرين تخرج مع رجل من المسلمين وقال الاوزاعي تخرج مع قوم عدول وتقتد سلماتهم عليه وتزل ولا يقربها الرجل الا انه باخذ براس البعير ويضع رجله على ذراعه وقال ابن المنذر ظاهر الحديث اولى ولا تلت مع هؤلاء حجة توجب ما قالوا ثم ذكر البيهقي حديث ابن عمر (من استطاع اليه سبيلا الزاد والراحلة) ثم قال (ورد) بانه من اوجه صحيحة من الحسن مرسل وفيه تقوية للسند) وقلت في هذا الكلام تقوية لهذا الحديث وكذا كلامه في اوائل الحج في باب بيان السبل وقد كررنا هناك انه نصف الحديث بحد ذلك يابين وليس في هذا الحديث ولا في هذا الباب اشتراط الثقة من النساء ولا امن الطريق وقال ابو بكر الرازي اسقط الشافعي اشتراط المحرم وهو منصوص عليه وشرط المرأة ولادكرها ثم ذكر البيهقي حديث عدي في خروج المرأة من الحيرة الى مكة وقلت هذا خبر منه عليه السلام ان ذلك يقع بصدقه بل ان ذلك يجوز اولاد قبل مناه ان الاسلام ينتشر ويظهر الامن بحيث تخرج المرأة لا يخاف احدا الا الله لكونها خاتنته وحجت بغير محرم وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصبي لا تقوم الساعة حتى ير الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه هو وهذا وان كان فيه نهي الموت المعني عنه لكنه خبر منه صلى الله عليه وسلم ان ذلك سيكون من غير قرض منه صلى الله عليه وسلم لم يجزها

* قال * **باب الاختيار لوليها ان يخرج معها**

ذكر فيه حديث (انطلق فاصبح امرأتك) وقلت هذا الحديث يرد على البيهقي في جواز خروجها مع ثقة اذ لو جاز لها ذلك

لقال عليه السلام امض انت فيما اكتسبت فيه فلا حاجة لما اليك

قال باب المرأة تهي عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم

قلت ما حديث هذا الباب تشتمل السفر لا يلزمها ولا لا يلزمها ويذا تين ان الحرم المرأة من جملة الاستطاعة كما قررناه

قال باب جواز الجذع من الضان

ذكر فيه حديث (يوفي الجذع ما يوفى منه الثني) قلت هذا عام يدخل فيها الجذع من غير الضان فهو غير مطابق

قال باب لا حمل للهي في غير الاعصار دون الحرم

(قوله تعالى ثم صلوا الى اليست) الصحيح قلت هذا الآية لم يستأن فيها الاحصار فهي غير مطابقة لمادة عامة كذا

كلام ابن السيب ومن والله

قال باب الحرم كله مضر

ذكر فيه حديث اسام بن زيد عن عطاء عن جابر كل عرقعة موقف الحديث ثم قال (قال يعقوب بن سفيان اسامة

عند اهل بدم المدينة ثقة مأمون) قلت اسامة هذا هو البشي تركه يحيى بن سعيد لاجل هذا الحديث كذا قال ابن

حنبل وقال يضر وي من نافع احاديث ما كبر فقتل لاجنه عداة فحسن الحديث فقال احمد ان يثر حديثه

لمستور فغيا التكررة وفي رواية انظر في حديثه بين لك اضطراب حديثه

قال باب الاكل من الضحايا والهدايا التي تطوع بها صاحبه

(قال انه تعالى فكلوا منها واغصموا) قلت يقتضي التوب ان لا يأكل من هدي التمتع والقران وهو مذهب الشافعي وذلك

مخالفة لمظاهر الآية لانها اذا خلان في عموم قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائرها فكلوا الآية وايضا فان عليه السلام

أكل من مجموع هديه وكان يفضله او كلة عن منة لانه صح من حديث جابر وغيره انه عليه السلام قال لولا الهدي لاحلت

وهدي التمتع لا يمتنع من الاحلال والقران لا يميل ولو ساقى الهدي وقد صرح البيهقي فيما يسنه ان لا يأكل من التمتع والقران

قال باب لا يدل ما اوجبه من الهدايا

ذكر فيه حديث جهم بن الجارود عن سالم بن ايماء عن حماد بن عمار الى آخره قلت جهم مجهول كذا في الضعفاء والميزان لذهبي وقال

ابن القطان مجهول لا يعرف من غير ابن عبد الرحيم ذكره البخاري وابو حاتم وفي التاريخ البخاري لا يعرف له سماع من سالم

قال باب لا يميز من الصيوب في الهدايا

ذكر فيه حديث البراء قلت سكنت منه هنا واعاده في كتاب الاضيحة وعله واطال الكلام عليه

فهرس الجزء الاول من الجوهر الثاني

٤	مضمون	٥	مضمون	٦	مضمون
	خطبة الكتاب	١٤	باب سنة المصحة والاستساق		الفصل با ١٠
١	باب التطهير بما به	١٥	باب التكرار في غسل الوجه	٢٦	باب ذلك اليد في الارض بعد
٢	باب التطهير بما به الكثير	ايضا	باب تحليل الطية		الاستحباب
ايضا	باب ماء الجن	ايضا	باب حرمة العارفين	ايضا	باب الاستساق بما به
٣	باب كراهية الماء بالشرس	١٦	باب ادخال الماء في العين في الوضوء	٢٨	باب الاستساق بما به
ايضا	باب منع التطهير بأحد الماء من المائعات	ايضا	باب تحريم الخاتم عند غسل اليدين		باب الاستساق بما به
ايضا	باب التطهير بالماء الذي ساء	ايضا	باب تحريم الصدقين	ايضا	باب الوضوء من الدم وما يخرج
٥	باب منع التطهير بالبيد	١٧	باب مع الادين		من احد السيلين وغير ذلك من
٦	باب إزالة النجاسة بالماء دون	ايضا	باب مع الاذن بما به	٢٩	باب الوضوء من الريح يخرج من
	سائر المائعات	١٨	باب الدليل على ان فرض الرجلين		احد السيلين
٨	باب طهارة جلد الميتة بالذبح	١٩	باب فصل عن سحابة الجبري	ايضا	باب الوضوء من النوم
٩	باب المنع من الانقطاع بمعد الكلب	٢٠	باب نواه وارجحكم نمبا	٣٠	باب ترك الوضوء من النوم قاعدة
	والخنزير وانما نجسان وما حبان	٢١	باب كراهية التخليل بين الاصابع	ايضا	باب نوم الساجد
١٠	باب اشتراط الذباح في طهارة جلد	ايضا	باب كراهية الرياء على الثلاث	٣١	باب التماس الطهارة بالاعمال
	مالا يؤكل لحمه	ايضا	باب فضل التكرار في الوضوء	ايضا	باب الوضوء من الملازمة
١١	باب ما يؤكل لحمه اذا كان مذكي	ايضا	باب ترك الوضوء	٣٣	باب لمس الصاروخات الحرام
ايضا	باب المنع من الانقطاع بشعر الميتة	ايضا	باب الترتيب في الوضوء	٣٤	باب الوضوء من مس الذكر
١٢	باب المنع من الادخال في عظام الميتة	٢٢	باب السنة في البداءة باليمين	٣٥	باب الوضوء من مس المرأة فرجها
	وغيرها مما لا يؤكل لحمه	ايضا	باب الرخصة في البداءة باليسار	ايضا	باب ترك الوضوء من مس الفرج
ايضا	باب الهي عن الاء المنفض	٢٣	باب نهى الحدث عن مس المسف		بظهر الكعب
ايضا	باب التطهير من اوتيم يعني المشركين	ايضا	باب الرخصة في ذلك بالاية	٣٧	باب مس الاتيين
	بعد الفصل	ايضا	باب وضع الخاتم عند دخول الغلاء	٣٨	باب ترك الوضوء من خروج الدم
١٣	باب فضل السواك	٢٤	باب الهي من البول في الثقب		من مخرج الحدث
ايضا	باب الدليل على ان السواك سنة	ايضا	باب كراهية الكلام على الغلاء	٤١	باب الوضوء من القهقهة
ايضا	باب الاستساق حرضا	٢٥	باب البول قائما	٤٣	باب الدليل على ان الكلام وان
ايضا	باب الثانية في الطهارة المحكية	ايضا	باب وجوب الاحتياط بطلاة اجمار		عظم لم يكن فيه وضوء
١٤	باب التسمية على الوضوء	ايضا	باب الايتلاف في الاحتياط	ايضا	باب السنة في الاخذ من الاظفار
ايضا	باب التكرار في غسل اليدين	٢٦	باب الاستساق بما به		والثارب وان لا وضوء في ذلك
ايضا	باب صفته غسلها	ايضا	باب الجمع بين المصح بالاحجار		من ذلك

مسموع	إسموع	مسموع	إسموع
باب الرحمة في بلع على الخنثى	٧١	باب كلب الإبل من الثارب	٥٥
باب مصبه عليه السلام في السلم	٧٢	باب ترك الوضوء بملست الثارب	٥٦
باب الحصر		باب وجوب الفصل بالقاء لثقتين	٥٧
باب ما ورد في ترك التوقيت	٧٣	باب وجوب الفصل بمرجح المني	٥٨
باب منطف قد سح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم	٧٤	باب الحائض تتصل إذا طهرت	٥٩
باب ما ورد في الطهارة بين وبين	٧٥	باب الكافر يسلم فيقتل	٦٠
باب ما ورد في بلع على الطهارة	٧٦	باب الوضوء قبل الفصل	٦١
باب بلع على الطهارة	٧٧	باب الرخصة في تأخير غسل القدمين عن الوضوء	٦٢
باب كيف بلع على الطهارة	٧٨	باب فرض الفصل	٦٣
باب لا بد من غسل المني	٧٩	باب غسل المرأة من الجباة والحض	٦٤
باب غسل المني	٨٠	باب ترك المرأة ناضحاً فروعها	٦٥
باب غسل المني	٨١	باب استحباب المني	٦٦
باب غسل المني	٨٢	باب لبس من غير وضوء	٦٧
باب غسل المني	٨٣	باب ذكر غيرها الذي ورد في	٦٨
باب غسل المني	٨٤	باب الجنب يرد الماء	٦٩
باب غسل المني	٨٥	باب الجنب يريد الأكل	٧٠
باب غسل المني	٨٦	باب كيف التيمم	٧١
باب غسل المني	٨٧	باب رواية جاري في التيمم	٧٢
باب غسل المني	٨٨	باب لبس من غير ماء ولا تراباً	٧٣
باب غسل المني	٨٩	باب الرجل يرب من الماء	٧٤
باب غسل المني	٩٠	باب روية الماء خلال صلاة	٧٥
باب غسل المني	٩١	باب التيمم بكل فريضة	٧٦
باب غسل المني		باب التيمم بعد دخول الوقت	٧٧
باب غسل المني		باب امرؤ الماء بعد طلبه	٧٨
باب غسل المني		باب الجرح والقرح والبرص والتيمم	٧٩

٤	مضمون	٤	مضمون	٤	مضمون
٩٢	باب ماروي في الصلوة اذا لم يركب في غير ايامها المتبادرة	١٠٦	باب من قال ما مراد قوله قد قامت الصلاة	١٢٦	باب الاستعانة بجماعة الميم
ايضا	باب المتدثرة لا يجزيين الله من	ايضا	باب من قال تحية الاقامة عند تجميع الاذان	١٢٧	باب التوضؤ بعد الاغتسال
٩٣	باب المرأة تقيض يومها وتطهر يومها	١٠٧	باب ماروي في تحية الاذان والاقامة	ايضا	باب الجهر بالتوضؤ او الاسرار به
ايضا	باب التماس	١١١	باب عدد المؤذنين	ايضا	باب فرض القراءة بعد التوضؤ
ايضا	باب الاستحاضة تحصل عنها اثر الله الى آخره	ايضا	باب فضل التائبين على الامة	ايضا	باب تعيين القراءة بفاتحة الكتاب
٩٧	باب غسل المستحاضة	ايضا	باب التوسيع في التيميم بالصلوات	١٢٨	باب الدليل على ان ما جمعه المصاحف كله قرآن
ايضا	باب كتاب الصلاة	١١٢	باب تيميم الظفر في غير شدة الحر	ايضا	باب الله ليسل على ابن بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة من الفاتحة
١٠٠	باب فرائض الغمس	١١٣	باب تأخير الظفر في شدة الحر	١٢٩	باب افتتاح القراءة في الصلاة
ايضا	باب آخر وقت الظهور	ايضا	باب تيميم العصر	ايضا	بسم الله الرحمن الرحيم والجهر بها
ايضا	باب آخر وقت الاحتيار للعصر	١١٤	باب كراهية تأخير العصر	١٣٠	باب من قال لا يجزئها
١٠١	باب آخر وقت الجواز للعصر	ايضا	باب جليل المغرب	١٣١	باب لا يجزئ، قراءة في نفسه اذا لم يخطى به لعله
ايضا	باب السنة في الاذان لصلوة الصبح قبل الجهر	١١٥	باب تيميم المشاء	١٣٢	باب جهر الامام بالتأمين
ايضا	باب التدوير الذي كان بين اذان	ايضا	باب تيميم الصبح	ايضا	باب الاقتصار على منى السورة
١٠٢	بلال وابن لم يكون	١١٨	باب غير اماكن الصلاة	ايضا	باب الاقتصار على الفاتحة
ايضا	باب من روى النسي عن الاذان قبل الوقت	ايضا	باب الاستغفار بالجهر حتى يجتمع طلوع الجهر	١٣٣	باب وجوب القراءة في الاخرين
١٠٣	باب الصبي يبلغ والكافر يسلم والمخاض تطهر فندرك من وقت الصلاة شيئا	١١٩	باب من قال هي الصلوة الوسطى	ايضا	باب من قال يقتصر في الاخرين على الفاتحة
١٠٤	باب قضاء الظهور والعصر باذناك وقت العصر	ايضا	باب من قال هي الصلوة	ايضا	باب من استحب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاخرين
ايضا	باب النسيء به يبيح بعد ذلك الوقتين فلا يكون عليه قضاء وما	١٢٢	باب من طلب باجتهاد احابة عين الكعبة	١٣٤	باب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
ايضا	باب المرأة تدرك من اول الوقت مقدار الصلاة ثم حلفت	ايضا	باب من طلب باجتهاد جهة الكعبة	١٣٥	باب من لم يذكر الرفع الاصل الاغتسال
ايضا	باب التجميع	١٢٣	باب استئذان انطلاجه الاجتهاد	١٣٦	باب صفة الركوع
١٠٥	باب الرجل يؤذن ويقيم غيره	ايضا	باب الصبي يبلغ في صلاته فسد بها	١٣٧	باب القول في الركوع
ايضا	باب الاذان والاقامة للجميع	ايضا	باب وجوب تم الجهر في الصلاة	ايضا	باب الطائفة في الركوع
ايضا	باب الاذان والاقامة للفاتحة	ايضا	باب جهر الامام بالتكبير	ايضا	باب يركع بركوع الامام لم يركع به
		ايضا	باب الامام يخرج فان رأى جماعة اقام	١٣٨	باب وضع الركبتين قبل البدل
		١٢٤	باب من زم آه يكره قبل لرفع المؤذن	ايضا	باب من قال يصح مددة لركبته
		١٢٥	باب وضع اليدين على الصدر	ايضا	باب الكسوف عن الجهة في السجود
		ايضا	باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة	١٣٩	باب من سجد توباً بالمسجد عليه
				ايضا	باب السجود على الكفين ومن كشفهما سجد على السجود

رقم	مضمون	رقم	مضمون	رقم	مضمون
١٣٣	باب من يجد عليا في ثوبه	١٦١	باب الاسراء والقراءة في الظهر	١٧٤	باب الرجل يصل وحده ثم يدركها مع الامام
١٣٤	باب ابن يصح يديه في الجلود	١٦٢	باب الصلوة وجوب القراءة فيها	١٧٥	باب ما يكون من مخالفة
١٣٥	باب يمين في سرقته من جيبه	١٦٣	باب الفتوة في الصلوات	١٧٦	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٣٦	باب السجود بين السجدين	١٦٤	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٧٧	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٣٧	باب ما يوقل بين السجدين	١٦٥	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٧٨	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٣٨	باب كيف التهام من الجلوس	١٦٦	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٧٩	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٣٩	باب من قال يرجع على صدور قدس	١٦٧	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٠	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٠	باب كيفية الجلوس في التشهد	١٦٨	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨١	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤١	باب في الجلوس في التشهد	١٦٩	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٢	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٢	باب ما روي في التشهد	١٧٠	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٣	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٣	باب الاعتقاد بده على الارض	١٧١	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٤	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٤	باب رفع اليدين عند القيام من الركعتين	١٧٢	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٥	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٥	باب ميتة أرض التشهد	١٧٣	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٦	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٦	باب التشهد الذي علمه رسول الله	١٧٤	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٧	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٧	باب التشهد في الصلاة	١٧٥	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٨	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٨	باب التشهد في الصلاة	١٧٦	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٨٩	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٤٩	باب التشهد في الصلاة	١٧٧	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٠	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٠	باب التشهد في الصلاة	١٧٨	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩١	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥١	باب التشهد في الصلاة	١٧٩	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٢	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٢	باب التشهد في الصلاة	١٨٠	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٣	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٣	باب التشهد في الصلاة	١٨١	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٤	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٤	باب التشهد في الصلاة	١٨٢	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٥	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٥	باب التشهد في الصلاة	١٨٣	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٦	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٦	باب التشهد في الصلاة	١٨٤	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٧	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٧	باب التشهد في الصلاة	١٨٥	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٨	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٨	باب التشهد في الصلاة	١٨٦	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	١٩٩	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٥٩	باب التشهد في الصلاة	١٨٧	باب الفتوة في ما ترك الصلوات	٢٠٠	باب ما روي في كنية هذا الفرد
١٦٠	باب التشهد في الصلاة	١٨٨	باب الفتوة في ما ترك الصلوات		

هذا الجدل ويشتمل على تسعين بعض الخطأ مع ذكر العوالب الواقعة في الجدل الأول من هذا الكتاب

ج	ج	خط	صحيح	ج	ج	خط	صحيح	ج	ج	خط	صحيح
٢	٩	ما نذ قال	ما نذ قال	١٩	أيضا	خضض	خضض	٢١	١	كرهية	كرهية
٣	١	ثم ذكر هو الطور	ثم ذكر حد يث	٢٢	أيضا	جماعة من	جماعة من	٢٢	٢١	اسمعي كلهم	اسمعي كلهم
		هو الطور	هو الطور	١٣	١٣	ليشقي	ليشقي	٢٢	٢	ما يبدأ	ما يبدأ
١٦	١٦	ما لم يغيره	ما لم يغيره	١٤	أيضا	ابو مصعب	ابو مصعب	١٣	أيضا	السلام قال	السلام قال
١٧	١٧	له	له	٢٣	أيضا	له ولا وضو	له ولا وضو				
٥	٥	البرار	البرار	١٤	٢	البرار	البرار				
٦	٦	التبعية	التبعية	٩	أيضا	تقال	تقال	٢٤	٣	وكذا الدار	وكذا الدار
٧	٧	إذا حدث	إذا حدث	١٠	أيضا	تقال	تقال			الدار تقطع	الدار تقطع
١٨	١٨	منه عمرو	منه عمرو	١٤	أيضا	كفيه	كفيه	١٣	أيضا	من حكمة	من حكمة
٢٠	٢٠	كان يروي	كان يروي	١٥	٩	بالنجد	بالنجد	٢٥	١٨	الثلاث من	الثلاث من
		الربيع	الربيع	٨	أيضا	السنن	السنن			من	من
٨	٥	ما من زيد	ما من زيد	٢٢	أيضا	تأخر من سائر	تأخر من سائر	٢٠	أيضا	حد الثلاث	حد الثلاث
٢	٢	ما في ركة	ما في ركة	١٦	٩	أما المسألة	أما المسألة	٢٢	أيضا	لزم	لزم
١٨	١٨	لا دلالة	لا دلالة	٢٠	أيضا	من محمد	من محمد	٢٦	١١	يستحي	يستحي
		لا دلالة	لا دلالة	١٦	١٥	قال من لم يامة	قال من لم يامة	١٣	أيضا	أريد أن يسد	أريد أن يسد
٢١	٢١	لا يستحي	لا يستحي	١٨	٥	ذكره من	ذكره من			بالأرض بعد	بالأرض بعد
٩	٣	سنبها	سنبها			أين إلى	أين إلى	١٤	أيضا	النساء إلى	النساء إلى
٨	٨	وكان	وكان	٧	أيضا	لهذا	لهذا	٢٧	٢	ذكره العجلي	ذكره العجلي
١٠	٢	ما ياتل	ما ياتل	٨	أيضا	البرار	البرار	٩	أيضا	ما بها	ما بها
١١	١١	تكون	تكون	١٠	أيضا	حد يث	حد يث	١٥	أيضا	يحيى بن أبي	يحيى بن أبي
١٣	١٣	قد وضعه	قد وضعه	أيضا	أيضا	محمد بن سليمان	محمد بن سليمان			بن أبي زائدة	بن أبي زائدة
١٢	١٢	أشد الطيب	أشد الطيب			بن سليمان	بن سليمان	٢٨	٧	قد قد منا	قد قد منا
٢١	٢١	ستدل	ستدل	١٢	أيضا	بان	بان	٢١	أيضا	هام من عروة	هام من عروة
٢٣	٢٣	والبروات (١)	والبروات (١)	١٣	أيضا	من سليمان	من سليمان	٢٢	أيضا	هوشا	هوشا
		شعر الطير والبع	شعر الطير والبع	١٩	٧	وعمر هو المكي	وعمر هو المكي	٢٩	١	من مثله	من مثله
		قاله سرت	قاله سرت	١٤	أيضا	ذلك	ذلك	٢	أيضا	من العاط	من العاط
		أفلاطون (١٢)	أفلاطون (١٢)	٢٠	٢	ماليث	ماليث	١٧	أيضا	عائذ	عائذ
١١	١١	فاستغنم	فاستغنم	٨	أيضا	لم يذكر	لم يذكر	١٩	أيضا	زرة من	زرة من
١٢	١	فلم لم	فلم لم	٣	أيضا	أن صح	أن صح	٢٢	أيضا	الوليد مروان	الوليد مروان
١٢	٦	حررة	حررة	٢٠	أيضا	ضمة	ضمة			مروان	مروان

رقم	اسم	نظ	صحیح	رقم	اسم	نظ	صحیح
۱۷	روایت اکثر	۱۷	روایت اکثر	۱۷	روایت اکثر	۱۷	روایت اکثر
۱۸	من ابن عباس	۱۸	من ابن عباس	۱۸	من ابن عباس	۱۸	من ابن عباس
۱۹	مع ذلك	۱۹	مع ذلك	۱۹	مع ذلك	۱۹	مع ذلك
۲۰	قال رعو	۲۰	قال رعو	۲۰	قال رعو	۲۰	قال رعو
۲۱	حدثني فاضلة	۲۱	حدثني فاضلة	۲۱	حدثني فاضلة	۲۱	حدثني فاضلة
۲۲	ابن عجلان لا	۲۲	ابن عجلان لا	۲۲	ابن عجلان لا	۲۲	ابن عجلان لا
۲۳	لم لا	۲۳	لم لا	۲۳	لم لا	۲۳	لم لا
۲۴	قتل	۲۴	قتل	۲۴	قتل	۲۴	قتل
۲۵	وغيره	۲۵	وغيره	۲۵	وغيره	۲۵	وغيره
۲۶	امر	۲۶	امر	۲۶	امر	۲۶	امر
۲۷	مثله	۲۷	مثله	۲۷	مثله	۲۷	مثله
۲۸	رواية	۲۸	رواية	۲۸	رواية	۲۸	رواية
۲۹	لا رأي	۲۹	لا رأي	۲۹	لا رأي	۲۹	لا رأي
۳۰	الاسم غير	۳۰	الاسم غير	۳۰	الاسم غير	۳۰	الاسم غير
۳۱	وقيل	۳۱	وقيل	۳۱	وقيل	۳۱	وقيل
۳۲	الطريق	۳۲	الطريق	۳۲	الطريق	۳۲	الطريق
۳۳	توفي	۳۳	توفي	۳۳	توفي	۳۳	توفي
۳۴	سليحا	۳۴	سليحا	۳۴	سليحا	۳۴	سليحا
۳۵	مرقة	۳۵	مرقة	۳۵	مرقة	۳۵	مرقة
۳۶	اجتمع	۳۶	اجتمع	۳۶	اجتمع	۳۶	اجتمع
۳۷	المروق على	۳۷	المروق على	۳۷	المروق على	۳۷	المروق على
۳۸	اذا الثبوت	۳۸	اذا الثبوت	۳۸	اذا الثبوت	۳۸	اذا الثبوت
۳۹	وثقه	۳۹	وثقه	۳۹	وثقه	۳۹	وثقه
۴۰	بالحمد	۴۰	بالحمد	۴۰	بالحمد	۴۰	بالحمد
۴۱	لأول	۴۱	لأول	۴۱	لأول	۴۱	لأول
۴۲	بالجدة	۴۲	بالجدة	۴۲	بالجدة	۴۲	بالجدة
۴۳	يقرا	۴۳	يقرا	۴۳	يقرا	۴۳	يقرا
۴۴	قال ابو لطف	۴۴	قال ابو لطف	۴۴	قال ابو لطف	۴۴	قال ابو لطف
۴۵	ابن القاسم	۴۵	ابن القاسم	۴۵	ابن القاسم	۴۵	ابن القاسم

ص	ف	ع	م	ف	ع	م	ص	ف	ع	م	ف	ع	م	ص	ف	ع	م
٢٦٨	٢١	٢٢٨	٢٢٨	٢١	٢٢٨	٢٢٨	٢٦٨	٢١	٢٢٨	٢٢٨	٢١	٢٢٨	٢٢٨	٢٦٨	٢١	٢٢٨	٢٢٨
٢٦٩	٢٢	٢٢٩	٢٢٩	٢٢	٢٢٩	٢٢٩	٢٦٩	٢٢	٢٢٩	٢٢٩	٢٢	٢٢٩	٢٢٩	٢٦٩	٢٢	٢٢٩	٢٢٩
٢٧٠	٢٣	٢٧٠	٢٧٠	٢٣	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٣	٢٧٠	٢٧٠	٢٣	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٣	٢٧٠	٢٧٠
٢٧١	٢٤	٢٧١	٢٧١	٢٤	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٤	٢٧١	٢٧١	٢٤	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٤	٢٧١	٢٧١
٢٧٢	٢٥	٢٧٢	٢٧٢	٢٥	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٥	٢٧٢	٢٧٢	٢٥	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٥	٢٧٢	٢٧٢
٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٦	٢٧٣	٢٧٣
٢٧٤	٢٧	٢٧٤	٢٧٤	٢٧	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧	٢٧٤	٢٧٤	٢٧	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧	٢٧٤	٢٧٤
٢٧٥	٢٨	٢٧٥	٢٧٥	٢٨	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٨	٢٧٥	٢٧٥	٢٨	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٨	٢٧٥	٢٧٥
٢٧٦	٢٩	٢٧٦	٢٧٦	٢٩	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٩	٢٧٦	٢٧٦	٢٩	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٩	٢٧٦	٢٧٦
٢٧٧	٣٠	٢٧٧	٢٧٧	٣٠	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٣٠	٢٧٧	٢٧٧	٣٠	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٣٠	٢٧٧	٢٧٧
٢٧٨	٣١	٢٧٨	٢٧٨	٣١	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٣١	٢٧٨	٢٧٨	٣١	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٣١	٢٧٨	٢٧٨
٢٧٩	٣٢	٢٧٩	٢٧٩	٣٢	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٣٢	٢٧٩	٢٧٩	٣٢	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٣٢	٢٧٩	٢٧٩
٢٨٠	٣٣	٢٨٠	٢٨٠	٣٣	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٣٣	٢٨٠	٢٨٠	٣٣	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٣٣	٢٨٠	٢٨٠
٢٨١	٣٤	٢٨١	٢٨١	٣٤	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٣٤	٢٨١	٢٨١	٣٤	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٣٤	٢٨١	٢٨١
٢٨٢	٣٥	٢٨٢	٢٨٢	٣٥	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٣٥	٢٨٢	٢٨٢	٣٥	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٣٥	٢٨٢	٢٨٢
٢٨٣	٣٦	٢٨٣	٢٨٣	٣٦	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٣٦	٢٨٣	٢٨٣	٣٦	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٣٦	٢٨٣	٢٨٣
٢٨٤	٣٧	٢٨٤	٢٨٤	٣٧	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٣٧	٢٨٤	٢٨٤	٣٧	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٣٧	٢٨٤	٢٨٤
٢٨٥	٣٨	٢٨٥	٢٨٥	٣٨	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٣٨	٢٨٥	٢٨٥	٣٨	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٣٨	٢٨٥	٢٨٥
٢٨٦	٣٩	٢٨٦	٢٨٦	٣٩	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٣٩	٢٨٦	٢٨٦	٣٩	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٣٩	٢٨٦	٢٨٦
٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٤٠	٢٨٧	٢٨٧
٢٨٨	٤١	٢٨٨	٢٨٨														

[illegible]

[illegible]

٤	شعرون	٤	شعرون	٤	مضمون
٣١٨	باب الصوم في شهر الحرم	٣٢٢	باب من قال الحرة تطوع	٣٣٨	باب من وكع وكفى الطواف
٣١٩	باب من في الشهر يومين أو ثلاثة أيام	٣٢٣	باب وجوب الحرة استدلالاً بقوله تعالى وتواضعوا للصوم	٣٣٩	باب من كان
٣٢٠	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٤	باب القارون يريق دما	٣٤٠	باب استلام الحجر بعد الركعتين
٣٢١	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٥	باب الحرة قبل الصبح	٣٤١	باب الملازم
٣٢٢	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٦	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٢	باب وجوب السعي بين الصفا والمروة
٣٢٣	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٧	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٣	باب ما يفعل المتمر بعد الصفا والمروة
٣٢٤	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٨	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٤	باب اختيار الحلق على التقصير
٣٢٥	باب من لم يصوم في الشهر	٣٢٩	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٥	باب القرد والفسار وتكفيهما طواف واحد وسعي واحد
٣٢٦	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٠	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٦	باب القرن بين الأسابيع
٣٢٧	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣١	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٧	باب الحطية يوم عرفة بعد الرمال
٣٢٨	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٢	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٨	باب حيث ما وقف من عرفة اجزأ
٣٢٩	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٣	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٤٩	باب استحباب الترويل في الرمي في اليومين الأخيرين
٣٣٠	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٤	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٠	باب الوقت المختار لرمي جمرة العترة
٣٣١	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٥	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥١	باب الثانية حتى يرمى جمرة العترة
٣٣٢	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٦	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٢	باب حصة ثم يدفع
٣٣٣	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٧	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٣	باب الحطية يوم النحر
٣٣٤	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٨	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٤	باب التقدير بين ما يغتفر من عمل يوم النحر
٣٣٥	باب من لم يصوم في الشهر	٣٣٩	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٥	باب التماس الطواف
٣٣٦	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٠	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٦	باب سبائة الحاج
٣٣٧	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤١	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٧	باب من شك في عدد ما رمى
٣٣٨	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٢	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٨	باب تأخير الرمي من وقته حتى يسي
٣٣٩	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٣	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٥٩	باب الرخصة في أن يدعوا نهاراً
٣٤٠	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٤	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٠	باب مواليد
٣٤١	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٥	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦١	باب دخول البيت
٣٤٢	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٦	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٢	باب ما يستدل به على أن دخوله ليس بواجب
٣٤٣	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٧	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٣	باب من كره أن يقال لله في الحج ضرورة
٣٤٤	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٨	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٤	باب ما يفيد الصبح
٣٤٥	باب من لم يصوم في الشهر	٣٤٩	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٥	باب التحجير في فدية الأذى
٣٤٦	باب من لم يصوم في الشهر	٣٥٠	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٦	باب من الهدى والأطعام إلى مكة ونحو الصوم حيث شاء
٣٤٧	باب من لم يصوم في الشهر	٣٥١	باب الحرة إذا أقام بمكة حتى يشي	٣٦٧	باب الرجل يصيب أسراً أنه بعد

٤	مضمون	٤	مضمون	٤
	البطل الاول وقيل الثاني	٣٥٥	باب جزاء الحمام	٣٥٥
٣٥١	باب القصد لمرته فحشا من حيث	٣٥٦	باب جزاء مادون الحمام	٣٥٦
	احرم ما القصدو كذا القصد لحيه	٣٥٧	باب كون الجراد من صيد البحر	٣٥٧
	باب خطا الناس يوم عرفة	٣٥٨	باب ما للحرم كله	٣٥٨
	باب من دخل في دغول ما يهر لحرمان	٣٥٩	باب لا يهدى الاماير كل فحده	٣٥٩
	باب لا يمكن محاربا	٣٦٠	باب الحصر يد بج ويصل حيث حصر	٣٦٠
٣٥٢	باب الحرم الصيد عمد	٣٦١	باب لاقتضاء على الحصر	٣٦١
٣٥٣	باب نوم لا يجل ما يهدى له	٣٦٢	باب من لم ير الاحلال بالا حصار	٣٦٢
٣٥٤	باب في حرم الله	٣٦٣	باب الحظر	٣٦٣
٣٥٥	باب في حرم الله	٣٦٤	باب حصر المرأة تقوم بغير إذن	٣٦٤
٣٥٦	باب تكل الصيد بوج	٣٦٥	باب الزوجا	٣٦٥
٣٥٧	باب في الحرم	٣٦٦	باب من قال ليس للمنعاة ان ترضع لغيره	٣٦٦
٣٥٨	باب من الصيد	٣٦٧	باب المرأة يلوها ما لا يحل بوجود	٣٦٧
		٣٦٨	باب ما لا يجوز من الصيود في الهدايا	٣٦٨

تم الجلد الاول وسيله الثاني ان شاء الله تعالى اوله كتاب البيوع



